سياسات عربية

دورية محكّمة تُعنى بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية والسياسات العامة

العدد ١٧ - تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥

سياسات عربية

العدد ١٧ - تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥

دراسات وأوراق تحليليّة ٣

عزمي بشارة
روسيا: الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء ٥

أحمد محمد أبوزيد
الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي ١٣

يوسف كرباج | عميد صعابنه | امطانس شحادة
الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس ٢٨

محمود محارب
التنظيم الإرهابي اليهودي من "جباية الثمن" إلى "تمرد" ٥١

عبده موسى
مسألة سيناء بين الجهاد المعولم والمظلومية المحلية ٦٤

محمد كولفرني
دينامية معارضة حركة ٢٠ فبراير في المغرب لدستور ٢٠١١ ٨٠

جان ماركو
المفاعيل الدولية والداخلية للسياسة التركية في سورية ٩٢

نعيم شلغوم
المحددات المؤثّرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر ١٠٢

أوكتاي يلماز
الانتخابات البرلمانية التركية: النتائج والتداعيات ١١٦

المؤشر العربي ١٢٣

محمد المصري
اتجاهات الرأي العام العربي نحو تركيا وسياساتها في المنطقة العربية ١٢٥

التوثيــق ١٣٣

أهم محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي ١٣٥

الوقائع الفلسطينيّة ١٤٠

مراجعات وعروض كتب ١٤٩

إبراهيم غرايبة
لماذا تفشل الأمم؟ ١٥١

تامر بدوي
الاقتصاد السياسي لإيران بعد الثورة ١٥٧

النور حمد
"الشراكة الإستراتيجية العربية - الأميركية والتوازن الأمني المتغير في الخليج" ١٦٤

تقارير ١٧٦

كمال طيرشي
مؤتمر "العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة" ١٧٧

حمزة المصطفى
ندوة "التدخل العسكري الروسي في سورية: الدوافع والأهداف والتداعيات" ١٨٧

سمير سعيفان
ندوة "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة" ١٩٥

دراسات وأوراق تحليليّة

عزمي بشارة*

روسيا: الجيوستراتيجيا فوق الأيديولوجيا وفوق كل شيء

هذه ورقة تحليلية في موضوع التدخل الروسي العسكري في سورية. وهو التدخل العسكري المباشر الوحيد لدولة من خارج المنطقة، وقد سبقتها إيران بالتدخّل بأشكال أخرى. ولم ترسل أيّ دولة سواء أكانت عربية أم غير عربية، خبراء ومقاتلين ضد النظام السوري. فالنظام هو الطرف الذي جاء تدخّل الدول الأجنبية المباشر لمصلحته حصريًا.

لن تقرأ الورقة هذا التدخل بمنهج القوى المتصارعة في سورية والوطن العربي حاليًا. فالناطقون باسم كلّ طرف يعدّون أيّ تدخل أجنبي لمصلحته تضامنًا، ويقبّحون أيّ تدخل لفائدة الطرف الآخر بوصفه تدخلًا إمبرياليًا؛ بل ستقرأ ذلك من زاوية دوافع روسيا نفسها التي قرّرت التدخل. فلسوء حظ القوى المتصارعة في الوطن العربي حاليًا، لا يقرر أيّ منها من يتدخل عسكريًا في منطقتنا. فهكذا يمكنها أن تستدعي مثل هذا التدخل أو تدينه، ولكنّها لا تقرر بشأنه.

إنّ الذي يقرر عدالة قضية أو عدم عدالتها هو ليس التدخّل العسكري لمصلحتها، بل القيم والمبادئ التي تمثّلها، والممارسات التي تبررها بهذه القيم والمبادئ. تجد هذه المقولة في الحالة السوريّة أوثق إثبات لها لأنّ الدول الحليفة للأطراف السورية لا تتمايز فيما بينها بدرجة الأخلاقية. وهي تنحاز لهذا الطرف أو ذاك لأسباب لا علاقة لها بقضية الشعب السوري نفسها. لذلك يبقى عبء عدالة القضية ملقى كلّه على من يناضل في سورية. فهو الذي عليه أن يجيب عن سؤال التاريخ لاحقًا.

* المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

١.

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، مرّت روسيا بمرحلةٍ من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي منعتها من الحفاظ حتى على مناطق النفوذ المتاخمة لها، والقريبة منها. وكأنّ سقوط حلف وارسو لم يكن كافيًا، انضمّت بعض دول أوروبا الشرقية إلى الناتو، ثم اقترب الناتو من ضمّ دول كانت جمهوريات سوفييتية سابقًا، جاء هذا بالتوازي مع امتداد الاتحاد الأوروبي ملتهمًا أوروبا الشرقية. ومنذ ما بعد تلك الفترة مباشرةً، جرت محاولة روسية لاستعادة دور الدولة الكبرى التي تدافع عن مناطق نفوذها القريبة، تمهيدًا لاستعادة دورٍ عالمي يتجاوز الأقاليم المتاخمة سواء أكانت آسيوية أم أوروبية.

وثمة قدرٌ كبير من الرمزية في حقيقة أنّ صعود بوتين ارتبط بسياسته العنيفة في الشيشان التي اجتاحها مباشرة. بعد أن عيّنه يلتسن رئيسًا للحكومة في عام ١٩٩٩، وفي العام نفسه الذي بدأت فيه محاولة بوتين وقف التدهور في مكانة روسيا، انضمت دول بولندا وتشيكيا وهنغاريا إلى حلف الناتو مكملةً عمليّةً بدأت في الأعوام ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤ بانسلاخ دول البلطيق وقيام الدول الآسيوية الإسلاميّة واستقلال روسيا البيضاء وأوكرانيا.

> إنّ الذي يقرر عدالة قضية أو عدم عدالتها هو ليس التدخّل العسكري لمصلحتها، بل القيم والمبادئ التي تمثّلها، والممارسات التي تبررها بهذه القيم والمبادئ

لم تتبنّ روسيا أيديولوجية عالمية بديلة للشيوعية، ولم تسد فيها ديمقراطية ليبرالية. وهي في مسعاها لاستعادة دور الدولة العظمى، تبنّت فكرة الدولة والسيادة والمجال الحيوي بذاتها كأنّها أيديولوجية. لقد أصبحت مصالح الدولة في مجالها الحيوي فوق كلّ شيء. وقد صيغت أيديولوجيًا كقومية روسية بنزعات إمبراطورية متجاوزة القومية الروسية، في مركب متناقض في داخله. فروح الإمبراطورية (إذا صحّ التعبير) تتناقض مع الفكر القومي لأنّها تقوم على التنوّع، وإذا سادت القومية الشوفينية إمبراطورية يصبح انهيارها مسألة وقت.

وتلاءمت مع طروحات الدولة العظمى هذه عقيدة جيوستراتيجية، هي العقيدة الأوراسية التي تجمع بين السلاف ومسلمي آسيا الوسطى على حدود الشرق الأوسط في مواجهة حلف الناتو، وبتحالف مع إيران ودول ذات أيديولوجية قومية مثل سورية وليبيا. وقد نظّر ألكسندر دوغين لذلك بصورة منهجية[١].

وكانت المحاولة الروسيّة الأولى لوضع حدٍ للتمدد الأميركي اجتياح جورجيا وطرد القوات الجورجيّة من أبخازيا وجنوب أوسيتيا، بل استعرضت قوّتها بتجاوز الحدود إلى أقاليم أخرى من جورجيا ذاتها. لم تأبه روسيا بإدانات الغرب المتلاحقة، ولا بجولات المدمرات الأميركيّة في البحر الأسود، فاعترفت أيضًا باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا. وقد صوّر ذلك علنيًا كنوع من المعاملة بالمثل بالردّ على اعتراف دول غربية كثيرة بانفصال إقليم كوسوفو عن صربيا في شباط / فبراير من العام نفسه. وقد استخدم الرئيس الروسي ميدفيديف سلوك الغرب في كوسوفو لتبرير سلوك روسيا، مع أنّه لو طالبت أقاليم باستقلالها لتركيبتها السكانية فقط لتمزّقت روسيا نفسها[٢].

لم تحاول إدارة بوتين (كان ميدفيديف رئيسًا في حينه) الادعاء أنّ الخطوة الروسيّة في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية أصحّ من الخطوات الغربية في كوسوفو، لأنّها تخدم قضية أعدل، خلافًا لنهج الشيوعية في التبرير، وخلافًا لنهج أميركا حتى عصرنا هذا. فروسيا لا تسعى لنشر الشيوعية ولا الديمقراطية، ولا للتبشير بدينٍ ما، وما إحياء دور الكنيسة الروسية نسبيًا بعد مرحلة تهميشها في العهد السوفييتي، إلا عودة إلى أحد مركبات الهوية الروسية منذ العهد القيصري. لقد بررت روسيا هذا الموقف الانفصالي بدعم الغرب لانفصال كوسوفو، إذ اعتمد خطاب الأمن القومي على مصالح روسيا الحيوية في ما كان يشكّل يومها الاتحاد السوفييتي. وهذا ليس خطاب معسكر سياسي أيديولوجي يقدّم، أو يدّعي أنّه يقدم، قيمًا بديلة عن معسكرٍ آخر، بل خطاب دولة يقوم على الأمن القومي ومصالح الدولة والسيادة الوطنية لا أكثر. وهذه برأينا ليست عودة لنظام القطبين العالميين[٣]. فلم يقم هذا النظام على دولتين عظميين فحسب، بل أيضًا على معسكرين يحملان مشروعين مختلفين للإنسانية جمعاء.

---

١ ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتكيا ومستقبل روسيا الجيوبوليتكي**، عماد حاتم(مترجم)، ط١ (بيروت: دار الكتب الجديدة المتحدة، ٢٠٠٤).

٢ عزمي بشارة، "عودة إلى الحرب الباردة، أم واقع دولي جديد مختلف؟"، **المستقبل العربي**، ٣٥٦، (تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٨)، (٩-٢٤)، ص ١٨.

٣ المرجع نفسه، ص ١٩.

لا تقوم سياسة روسيا في عهد بوتين على أيديولوجية عالمية يحملها معسكرٌ، ويبرّر سياسته بها؛ بل تقوم على وطنية ترتكز إلى رأسمالية دولة، تخاطب المشاعر الوطنية وترفض استغلال الغرب فترة ضعفها. ويتجلى الموقف الوطني والقومي في عدم اعتماد مبدأ مصاغ أيديولوجيًا، والانطلاق من مصلحة الدولة وأمنها القومي، فبإمكان روسيا الجديدة هذه أن تقمع حركة انفصالية بقوة السلاح في منطقة، وأن تدعم حركة انفصالية بقوّة السلاح في منطقة أخرى. الأمر متوقف على الأمن القومي والمصالح الوطنية كما يفهمها النظام[٤]. وبهذا المعنى لا توجد مواقف ثابتة بل مصالح ثابتة، وحتى المصالح يمكن أن تكون متغيرة. وهذا هو بمفهوم كارل شميت جوهر السيادة، أنّه التمييز بين العدوّ والصديق، من منطلق مصلحة الدولة، والمعايير التي تسري على الصديق لا تسري على العدوّ. ولهذا كان كارل شميت سوف يضحك ملء فمه من النقاش "الأخلاقي" الدائر في عصرنا حول ازدواجية المعايير. إنّه بالنسبة إليه إمّا كلام الساذجين أو الضعفاء.

> لا تقوم سياسة روسيا في عهد بوتين على أيديولوجية عالمية يحملها معسكرٌ، ويبرّر سياسته بها؛ بل تقوم على وطنية ترتكز إلى رأسمالية دولة، تخاطب المشاعر الوطنية وترفض استغلال الغرب فترة ضعفها

في عام ٢٠٠٨، عام تدخّل روسيا في جورجيا، كانت سورية تتجاوز لتوّها مرحلة عزلتها الدبلوماسية بعد اغتيال رئيس حكومة لبنان رفيق الحريري. وقد استخدمت المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل بوساطة تركيّة لكسر العزلة، وعملت على تجديد العلاقة مع فرنسا بعونٍ من قطر (في حينه كانتا دولتين حليفتين، فجرى تجاهل عضوية تركيا في الناتو، والقاعدة الأميركية والمكتب الإسرائيلي الذي كان قائمًا في حينه في قطر، بل وأكثر من ذلك، فقد عُدّت هذه سوريًا نقاطًا إيجابية لمصلحة التحالف مع الدولتين). ولم تتردد سورية في المبادرة إلى تأييدٍ علني رسمي على لسان رئيسها للهجوم الروسي المضادّ على جورجيا في ذلك العام. وربما قلةٌ من الناس تتذكر هذه الخطوة السوريّة بدعم التدخل الروسي في جورجيا بموقف من الرئيس السوري مباشرةً. وكأنّ سورية دولة عظمى عليها أن تتخذ موقفًا حتى ممّا يجري في القفقاز. كما أنّها لم تُخف رغبتها في استخدام هذا التطور في السياسة الروسيّة لإقناع روسيا بتطوير تسليحها، بخاصة بعد أن تبين حجم التورط الإسرائيلي العسكري والسياسي في جورجيا، فقد كانت إسرائيل متورطة في دعم الحكومة الجورجية عسكريًا. ولكن روسيا لم تتجاوب مع هذا الطلب، بل وثّقت علاقاتها مع إسرائيل للتفاهم معها.

من الواضح أنّ روسيا لا تقوم حاليًا عبر تدخّلها العسكري المباشر بمكافأة النظام السوري على موقفه المؤيّد للتدخل الروسي في جورجيا عام ٢٠٠٨. فلدى روسيا دوافع أخرى شبيهة بدوافعها في جورجيا، ولكن في دائرة نفوذ بقطر أكبر، وفي مواجهة إدارة أميركية محبطة من التطورات في العراق، وأخرى لم تكن على رأس عملها بعد عند وقوع التدخل العسكري الروسي.

لا نذكر ذلك للإضاءة على ما طواه النسيان في العلاقة الروسيّة السوريّة فقط، فالأهمّ هو أنّ الحديث يدور عن دول ترى أنّ لها مناطق نفوذ تريد أن يحترمها الغرب، وتحديدًا الولايات المتحدة، وأن لا يعمل على تقليص هذا النفوذ. ينطبق هذا على موقف سورية في لبنان الذي لم يتمكن النظام السوري من الدفاع عن وجوده العسكري المباشر فيه، وينطبق على روسيا في مناطق عديدة متاخمة في أوروبا وآسيا، وإيران في العراق والخليج. ثمّة شبَهٌ بين هذه الدول في فهمها للسيادة الوطنية ومجالها الحيوي، ومناطق النفوذ، وحقّها في القيام بدور بعد انهيار عالم القطبين. وكأنّ الرئيس السوري في حينه عدّ فعل بوتين الذي أيّده في جورجيا، معبّرًا عمّا لم يعد هو قادرًا على فعله في لبنان.

من هذا المنطلق، لم تهتم روسيا كثيرًا بقضايا الشعوب المنتفضة في أوكرانيا وجورجيا وقرغيزيا في العقد الأول من هذا القرن، بل رأت فقط دعم الغرب قوى سياسية/ اجتماعية في مناطق نفوذه؛ وبالعقلية ذاتها قاربت الثورات العربية جميعها سلبيًا، فقد اتخذت منها موقفًا معارضًا منذ عام ٢٠١١. وفي هذه الحالة اختلط الخوف من تمدّد التيار الإسلامي مع الخوف من التأثير الغربي في مركب تلفيقي متناقض. فالغرب خشي من دعم هذه الثورات بسبب الخوف من التيارات الإسلامية الذي يشارك فيه روسيا. مع الفرق أنّ الخوف الأحادي في حالة الدول الغربية جعلها تتردّد في دعم الثورة في سورية، في حين أنّ الخوف المزدوج من الغرب والإسلاميين دفع روسيا إلى العمل بقوة مع حليفها. وربما يمكن تشخيص عوامل أعمق مثل نفور أصحاب أيديولوجية الدولة والسيادة منذ كارل شميت من الثورات عمومًا.

٤ المرجع نفسه، ص ٢١.

٢.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي دخلت العسكرية الروسيّة في حالة من الأفول والمعنويات المنخفضة، وعانت مشاكل متعلّقة بنقص العتاد وانتشار الفساد ونقص التدريب والانضباط. لقد أظهر اجتياح جورجيا عام ٢٠٠٨ نواقص عديدة تجلّت في تكرّر الفشل العملياتي مع أنّ القوات الروسيّة انتصرت على قوّة أصغر منها بكثير في النهاية. وبعدها وضعت خطّة لبناء جيش روسي حديث وإعادة هيكلة الجيش القائم مع تصغير حجمه وتحديث سلاحه حتى عام ٢٠٢٠. وبدأت أكبر عملية بناء للجيش الروسي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي مع زيادة ميزانية الدفاع. والحديث هو عن تخصيص ٧٢٠ مليار دولار لتحديث السلاح الروسي بين الأعوام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠، أي ٧٢ مليار دولار سنويًّا. وبدأ الكرملين في اتباع خطٍ أكثر تشددًا نحو الخارج، وعادت دوريات الاستطلاع التي كانت تقوم بها المدمرات السوفييتية في المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، ومددت امتيازات القواعد العسكرية في أرمينيا وطاجيكستان، ويجري تخطيط قواعد جوية في بيلاروسيا وتخصيص ميزانيات أكبر للمناورات العسكرية مع الصين. وعندما ضمّت روسيا القرم في عملية سريعة من القوات الخاصة ظهر أنّ هذه القوات في آذار / مارس ٢٠١٤ أفضل تدريبًا من قوات عام ٢٠٠٨. لكنّ روسيا تجد صعوبة كبرى في الحفاظ على ميزانية عسكرية تبلغ ٩ في المئة من مجمل الدخل القومي، وهي تحتفظ بقوات بأعداد صغيرة في أرمينيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وقرغيزيا وطاجيكستان، وبأعداد كبيرة على حدود أوكرانيا الشرقية بالطبع.

وفيما عدا التناقض بين القومية والنزعة الإمبراطورية، تواجه روسيا معضلات أخرى بنيوية. وليس المقصود مشكلات من نوع انخفاض أسعار النفط، على أهمية هذه المادة الخام للاقتصاد الروسي، بل قضايا أكثر بنيوية مثل انخفاض عدد سكان روسيا باستمرار منذ عام ١٩٩٠. ويبدو أنّ مؤشرات النموّ الروسيّة تمثّل ظاهرة غير مسبوقة لمجتمع صناعي متعلّم لا يعاني الأميّة، وليس في حالة حرب... فنسبة الوفيات عالية، ونسبة الخصوبة متدنية، ونسبة هجرة المتعلمين عالية أيضًا. وهذه تميز عادةً دولة نامية. ويبلغ عدد سكان روسيا حاليًا ١٤٤ مليون منهم ٢١ إلى ٢٣ مليون مسلم. وتزداد نسبة السكان المسلمين، وتزيد بينهم نسبة الولادة وتقلّ نسبة الوفيات عن حالة روسيا. ولا شكّ في أنّ لدى روسيا خشية كبيرة من مسألة الحركات الراديكالية الإسلامية، فبعد الشيشان يبدو أنّ المعارضة الإسلامية تنمو في طاجيكستان[٥]. ولا شك في أنّ هذا العامل يدخل في حسابات سياسة روسيا في الشرق الأوسط. وهي لا تخفي ذلك.

وعلى الرغم من المشاكل البنيوية التي تعانيها، ليس في السياسة الروسية بوادر لتقليل تدخّلها في الدول الجارة. ومع تدخّلها العسكري المباشر في سورية قامت بعمل غير مسبوق، حتى في تاريخ الاتحاد السوفييتي (ما عدا أفغانستان التي تؤشر إلى نهاية الحقبة السوفييتية)، وذلك بالتورط العسكري المباشر خارج منطقة حلف وارسو. فهي لم ترسل قوات إلى فيتنام، ولا إلى كوبا. وفي عام ١٩٧٢ أمَر أنور السادات بإخراج الخبراء السوفييت من مصر، وأنهى بذلك عهد الوجود العسكري الروسي على شكل طيارين وخبراء في المنطقة. والآن بعد ثلاثة وأربعين عامًا، تعود القوات الروسيّة على شكل تدخّل مباشر لا يكتفي بغطاء الخبراء.

> هدف السياسة الروسيّة القريب حماية نظام الأسد حليف موسكو من الانهيار والسقوط، ولكن إنقاذ النظام ليس هدفًا بحدّ ذاته، بل هو وسيلة لإثبات الذات والتقدّم خطوةً أخرى للقيام بدور دولة عظمى عالميًا، وهذه المرة في الشرق الأوسط

٣.

يبدو لي أنّ هدف السياسة الروسيّة القريب حماية نظام الأسد حليف موسكو من الانهيار والسقوط، ولكن إنقاذ النظام ليس هدفًا بحدّ ذاته، بل هو وسيلة لإثبات الذات والتقدّم خطوةً أخرى للقيام بدور دولة عظمى عالميًا، وهذه المرة في الشرق الأوسط. وهنا يخطئ النظام السوري إذا حسب أنّ إنقاذه هو هدف التدخل الحصري. فإنقاذه مؤقتًا هو وسيلة النفوذ الروسي. وبوجود روسيا عسكريًا في سورية، لم يعد النظام سيّد مصيره، ولم يعد حتى لاعبًا على الساحة الدولية، إذا أصبحت روسيا تقرر عنه في أيّ مفاوضات دولية تجري بشأن سورية.

5 Anna Borshchevskaya, "Russia in Syria (part 1): Declining Military Capabilities Won't Hold Moscow Back," *The Washington Institute for Near East Policy*, September 08, 2015, at: http://goo.gl/RYhlPD.

لقد انتقد بوتين النظام السوري، واعترف بالحاجة إلى تغيير سياسي، ولكنّه رفض وقف دعم الأسد مؤكدًا أنّ دعم النظام هو جزء من الحرب ضدّ التطرف والإرهاب. لكنّ الدعم الروسي للنظام في دمشق يعود إلى ما قبل نشوء التنظيمات الإسلامية المسلّحة في الثورة. كما أنّ روسيا وقفت ضد كلّ الثورات العربية، وحتى ضد ثورة يناير المصرية السلمية دون علاقة بالإرهاب أو غيره. والقول هذا لا يقلل من أهمية الدور الذي قامت به هذه التنظيمات في إضعاف قضية الشعب السوري على المستوى الدولي، وتحويل الثورة إلى احتراب أهلي على المستوى الوطني.

لكن الخطوات الروسيّة تضع موسكو في حالة عداء ليس مع التنظيمات الإسلامية فقط، بل مع مجمل المعارضة السوريّة، سيّما وأنّ استهداف المدنيين السوريين يجري منذ البداية بأسلحة روسيّة. من الواضح أنّ التورط الروسي في سورية يمنع أو يعقّد أيّ احتمال تدخّل أميركي في سورية، ويعقّد حتى فكرة منطقة آمنة أو منطقة حظر طيران. فالوجود الروسي يقلّل من خيارات الولايات المتحدة. ولا شك في أنّ التدخّل هذا جرى بعد حساب دقيق لاحتمالات الرد الأميركي، بتوقّع ردّة فعلٍ ضعيفة من الولايات المتحدة[٦].

كان غياب الإستراتيجية عند إدارة أوباما، هذا الغياب الذي يحظى بتأييد الرأي العام الأميركي، العاملَ الرئيس في حسابات بوتين الإستراتيجية عند حساب ثمن التدخّل؛ وذلك لناحيتين: ١. الفراغ الذي خلّفه غياب هذه الإستراتيجية، وهو الباب الذي دخلت منه روسيا، ٢. التنبؤ بردة فعل أميركية فاترة ما يجعل ثمن هذا التدخل ضئيلًا مقابل إنجازاته.

وفي هذا السياق، يقارن بعض المعلقين بين سياسة أوباما الخارجية وسياسة كارتر. ولا يوجد في الحقيقة ما هو أكثر اختلافًا. لقد كانت إدارة كارتر فاعلة جدًا، ومؤثرة جدًا في السياسة الخارجية، ففي فترته خرجت مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، ووقع اتفاق كامب ديفيد الذي يعدّ أعظم نجاح للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وأكبر ضربة للعرب في الصراع العربي الإسرائيلي، لكن ثورة إيران وما ترتّب عليها هي التي أوجدت الشعور بالخيبة والفشل. ففي عام ١٩٧٩ حين قاد يوري أندروبوف الاتحاد السوفييتي إلى التدخّل في أفغانستان، وكان في حينها رئيس جهاز المخابرات الروسي، ردّت إدارة كارتر ردًا حادًا، ولكن بوسائل سرّية، فقد تحالفت مع ضياء الحق في باكستان والسعودية تحت قيادة الملك فهد (وليّ العهد في حينه) بعد أسبوعين من احتلال الروس كابول، ووصلت أوّل دفعة سلاح إلى كراتشي. لكن بسبب فشله في تحرير الرهائن في إيران لم يحصل كارتر على الرصيد الذي استحقّه. فإستراتيجيته هي التي حوّلت أفغانستان إلى فيتنام روسيا، بل حصل عليها ريغان الذي جعلها إستراتيجية علنيّة في مواجهة الاتحاد السوفييتي. في المقابل، كانت محاولة باراك أوباما المترددة جدًا لدعم "المجاهدين" في سورية ضعيفة وفاشلة. ولذلك، وإذا لم يجْر التوصّل إلى حلٍ سياسي مع الروس في سورية، فسوف يضطر أوباما أو الإدارة المقبلة إلى تغيير إستراتيجيتها في سورية، وربما في الشرق الأوسط عمومًا.

> يتلاءم القرار الروسي بالتدخّل في سورية مع الإستراتيجية الروسيّة العريضة بتسوية الصراع في سورية بموجب شروط موسكو، وهذا ما حاولت موسكو أن تنجزه في اتصالاتها مع الدول الخليجية

يتلاءم القرار الروسي بالتدخّل في سورية مع الإستراتيجية الروسيّة العريضة بتسوية الصراع في سورية بموجب شروط موسكو، وهذا ما حاولت موسكو أن تنجزه في اتصالاتها مع الدول الخليجية. ويستمر بوتين في الإصرار على أنّ أيّ تسوية سلام في سورية يجب أن تتأسّس على الدولة السوريّة القائمة وبناها ومؤسساتها مع بعض المشاركة في السلطة بين النظام القائم في دمشق والعناصر التي يختارها من المعارضة السوريّة.

يمكن تلخيص أهداف التدخل الروسي بما يلي: **أولًا**، على المدى القصير يرمي التدخل العسكري لجعل النظام يصمد مدّة كافية حتى تحصل موسكو على الاختراق المرغوب فيه على المسار الدبلوماسي. ولا شكّ في أنّ الوجود العسكري الروسي في سورية لا يهدف إلى مكافحة الإرهاب، فهذا كلام للاستهلاك الإعلامي السريع، بل إلى دعم النظام، وتعريف الإرهاب مرون ومطواع لأهداف الدول الكبرى. **ثانيًا**، بعد التدخل الروسي يصبح أيّ تدخل عسكري خارجي في سورية أمرًا صعبًا للغاية. وهذه رسالة للأتراك والغرب على حدٍ سواء. وبرأيي دخل التحضير للتدخل العسكري المباشر طور التطبيق فور بدء التحركات لإقامة منطقة آمنة في شمال سورية، ودعم الثوار للسيطرة على محافظة

6 Michael Singh & Jeffrey White, "Why an Expanded Syria Presence in Syria Would Carry Big Risks for Russia," *The Wall Street Journal*, September 8, 2015, at: http://goo.gl/53J78x.

إدلب. لقد تأخرت تركيا وحلفاء الشعب السوري كثيرًا في تحقيق إنجاز على هذا المستوى. **ثالثًا**، يعزز الروس وضعهم الدبلوماسي ويصبح من الصعب اتخاذ أيّ قرار في سورية من دون مشاركتهم الحاسمة. وقد ازدادت فعلًا الاتصالات الدبلوماسية بين الغرب وروسيا منذ التدخل في سورية، ولا سيّما بعد مرحلة من البرود ومحاولة فرض حصار غربي عليها بعد التدخل في أوكرانيا وضمّ شبه جزيرة القرم[٧].

> هدف التدخل المباشر هو منع النظام من السقوط، فقد وُجّهت الضربات الرئيسة للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلّحة والمتاخمة لمناطق النظام، ولا تسيطر الدولة الإسلامية على مناطق كهذه إلا قرب حلب ودير الزور

ولأنّ هدف التدخل المباشر هو منع النظام من السقوط، فقد وجّهت الضربات الرئيسة للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلّحة والمتاخمة لمناطق النظام، ولا تسيطر الدولة الإسلامية على مناطق كهذه إلا قرب حلب ودير الزور، فكانت الضربات الروسية الأولى موجّهة إلى المناطق المتاخمة لتلك التي يسيطر عليها الجيش السوري وتحديدًا في الشمال الغربي حيث بدأت بقصف منطقة سلمى وما يسمى جبال التركمان والأكراد في اللاذقية (وهي تسميات جديدة بحدّ ذاتها)، لمنع التهديد الذي تمثّله المعارضة على قاعدتها البرية في حميميم والساحل عمومًا، وكذلك على جبهة ريف حماة الشمالي والغربي (كفرنبودة، والتمانعة، وخان شيخون)، وقرى سهل الغاب، لإعاقة مساعي المعارضة الرامية إلى السيطرة على كامل سهل الغاب، وبخاصة قرية جورين والتي تعدّ بوابة الدخول إلى الساحل من جهة حماة. من جهة أخرى، تركزت الغارات الجوية على مناطق ريف إدلب الجنوبي لإحداث ثغرة في دفاعات المعارضة بما يساعد قوات النظام على استعادة مساحات واسعة من إدلب التي خسرها في الأشهر الأخيرة، وفتح طريق دمشق – حلب الدولية. لكنّها باءت بالفشل بعد نجاح فصائل المعارضة في إفشال الهجوم الأخير على ريف حماة الشمالي والغربي.

ويبدو أنّ الرئيس الروسي يمتلك إستراتيجية، فبعد أوكرانيا اندفع إلى الأمام، ليصبح التدخّل في أوكرانيا وضمّ القرم حقيقة ناجزة، ويبدأ الحديث معه عن قضية أخرى حارقة، يحاول أن يملك مفتاح حلّها بهذا التدخل، في حين تفتقد إدارة أوباما إستراتيجية في سورية. ولهذا تمكّن الرئيس الروسي من خلق وقائع على الأرض تضمن له مكانًا في أيّ تسوية نهائية للحرب في سورية. وعزّز بوتين موقف قوات الأسد التي كانت تتعرض لتهديد في الشهور الأخيرة قبل التدخل الروسي، وهو يسعى الآن لضمان دورٍ للأسد في المرحلة الانتقاليّة، في حين حاول القادة الغربيون والعرب تجنّب هذا الاحتمال. فهل فشلوا في تطوير إستراتيجية عسكرية وسياسية لإطاحة الأسد؟ الحقيقة أنّهم لم يرغبوا في ذلك قبل أن يتأكدوا من البديل.

ويرى الروس أنّ مشاركة الأسد ضرورة قد يستدعون لتبيينها تفاوض الغرب مع الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش على حربين؛ البوسنة عام ١٩٩٦ وكوسوفو عام ١٩٩٨، هذا على الرغم من أعمال القتل المتكرّرة على أيدي القوات الصربية ضدّ مدنيين بوسنيين وألبان في كوسوفو، بما في ذلك مذبحة سريبرينيكا الشهيرة عام ١٩٩٦. وهذه ستكون ديماغوغيا، فلا أحد يرفض التفاوض مع نظام الأسد للتوصل إلى حلٍ سياسي، بل المرفوض هو مشاركته في مرحلة انتقالية بعد التفاوض. وهذه مسألة عملية لا تتعلّق بحجم جرائمه فقط. بقاء الرئيس السوري في مرحلة انتقالية يعني إفشالها. فالرئيس السوري هو ديكتاتور. ولا يمكن للديكتاتور أن يتقاسم السلطة مع أحد، ولذلك لن تنجح أيّ مرحلة انتقالية هدفها نقل السلطة أثناء وجوده في الحكم. ولا أحد في سورية يمكنه تخيّل الأسد موجودًا في السلطة، ولكن من دون سلطات.

تقوم الديماغوغيا التي تسوغ ذلك وتستسهله على عدم التمييز بين التفاوض والمرحلة الانتقالية.

٤.

لقد تدخّلت روسيا في سورية بقدر ما لديها إستراتيجية، وبقدر ما تغيب هذه عند أميركا. وفي الوقت ذاته يطوّر الرئيس بوتين علاقات مع عبد الفتاح السيسي في مصر باستغلال تراجع النفوذ الأميركي. وتتعزز العلاقة الإسرائيليّة الروسيّة أيضًا باستمرار، وقد لخّصت

7 Nikolay Kozhanov, "Russia's Military Intervention in Syria Makes It a Key Regional Player," *Chatham House*, 02 October 2015, at: https://goo.gl/GY41yf.

صحيفة هآرتس زيارة نتنياهو بوتين، وهي الزيارة التي نظّمت خلال أقل من ٢٤ ساعة، بالقول "مع زيارة موسكو يؤشر نتنياهو لشرق أوسط ما بعد أميركا"[٨].

لن ينهي التدخل الروسي الحرب التي نشبت في سورية بفعلٍ واعٍ من النظام بإعلانه حربًا على ثورة شعبية دخلت فيها عناصر كثيرة غير ملتزمة مبادئ الثورة السوريّة. ولم يكن ممكنًا أن يصمد النظام السوري أو قوى المعارضة في هذه الحرب الشرسة من دون دعم قوى خارجية. يذكّر نمط هذا الدعم واستمرار الحرب، بالحروب الطويلة أثناء الحرب الباردة بسبب وجود معسكرين يدعمان الطرفين كما كان يحصل في أنغولا وفيتنام وسلفادور ونيكاراغوا حيث استمرت الحروب أكثر من عقد في بعض الحالات. ولا يبدو لي أنّ بوتين يترك انطباعًا لدى المقاتلين السوريين بقدراته في رياضة الجودو أو الهوكي؛ وهم لا يهتمون كثيرًا، بحسب تقديري، لصوره على حصان وهو عاري الصدر. فهم ليسوا ناخبين روسًا يتوقون لعودة دور الدولة العظمى.

وثمّة كوابح ذاتية للتدخل الروسي العسكري المكثّف في سورية، نذكر اثنين منها؛ **الأوّل** في أوكرانيا، فعلى الرغم من وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا، ما زالت القوات الروسيّة الأفضل مركزة في مناطق الحرب هناك. **وثانيًا**، إنّ نقل دبابات وأسلحة ثقيلة لفيلق واحد مهمّة صعبة جدًا للقوات الروسيّة المجهدة أصلًا. يصعب أن تصبح المهمة الروسية في سورية واسعة النطاق بقدر أفغانستان، كما أنّها لا يمكن أن تتواصل لفترة طويلة، إنّها تمهيد للبدء في المفاوضات على أساس توازن بين القوى، بما يحافظ على مصالح روسيا والنظام السوري. وهذا يعني أنّ ثمة مجالًا واسعًا للعمل والتأثير ضد التدخل الروسي إذا وُجدت الإرادة عند القوى المؤيدة للشعب السوري.

ومن الواضح أنّ إسرائيل ودولًا أخرى في المنطقة تعدّ التدخل الروسي في سورية أفضل من استفراد إيران بالتأثير في إدارة بشار الأسد[٩]. ونحن نعتقد أنّ المجتمع الحاضن للنظام في سورية يرحّب بالتدخل الروسي أكثر من ترحيبه بالإيراني الذي يأتي بحمل طائفي ديني، لا يتلاءم مع طبيعة هذا المجتمع العلمانية.

أمّا الأوساط المقرّبة جدًا من إسرائيل في الولايات المتحدة فمنقسمة؛ إذ نلاحظ تأييدًا لروسيا يتضمن شماتة بتركيا بوصف التدخل الروسي في سورية صفعة إستراتيجية لتركيا، وعقابًا لها على إستراتيجيتها التي راهنت على ميليشيات إسلاميّة متطرفة وابتعدت عن الغرب واستسهلت فكرة سقوط الأسد مثلما توقّع أحمد داوود أوغلو في آب / أغسطس ٢٠١٢ سقوط الأسد خلال أسابيع، ومثلما توقّع أردوغان في أيلول / سبتمبر من العام نفسه[١٠].

وفي المقابل، ثمّة منظّرون مقرّبون من إسرائيل والحركة الصهيونية يؤيدون سياسة أميركية أكثر فعاليّة في المنطقة، ويدعون إلى تدخل عسكري ضدّ الأسد وضدّ تنظيم الدولة في الوقت ذاته. ويحذّرون من الرد بلامبالاة وفتور على إرسال إيران قوات لها شرقي المتوسط، وشرعنة تدخلاتها العسكرية في دول أخرى، وشرعنة التدخل الروسي في الشرق الأوسط. ويعدّونها فشلًا لسياسة أوباما وتقديراته لطبيعة المرحلة[١١]. ما زال هؤلاء يرون التسليم بالتدخل الإيراني في دول أخرى كأنّها دولة عظمى خطأ فادحًا سوف يكلّف الولايات المتحدة وحلفاءها ثمنًا باهظًا.

ويرى بعض المعلقين أنّ المفتاح لمواجهة السياسة الروسيّة الجديدة تعزيز التنسيق الأميركي التركي وتكثيفه في مواجهة روسيا ليس فقط في سورية، بل أيضًا حيث تتقاطع مصالحهما ضد النفوذ الروسي في أرمينيا وجورجيا وأذربيجان، ولا سيّما بسبب حاجة تركيا إلى تنويع مصادر الطاقة وحاجتها إلى وجود دول مستقلة عن الإرادة الروسيّة في تلك المنطقة. ويتطلّب ذلك تغييرًا في السياسة الأميركيّة تجاه تركيا وتغيرًا في السياسة التركيّة بالتوجه شرقًا والاهتمام أكثر بعلاقاتها بالغرب، ولا سيّما مع الولايات المتحدة[١٢]. ويذكر هؤلاء أنّه حين وقعت إستونيا ولاتفيا تحت ضغطٍ روسي قبل عام، جمّع الناتو كلّ قواه ومصادره

8 Lord Michael Williams of Baglan, "Putin's Gamble in Syria," *Chatham House*, 6 October 2015, at:
https://www.chathamhouse.org/expert/comment/putin-s-gamble-syria.

٩ تعامل العديد من الدول الخليجية مع التدخل الروسي من زاوية فحص تطور علاقة روسيا بإيران. ومع رفضهم التفاوض مع إيران حول سورية، إلا أنّهم لا يعارضون التفاوض مع روسيا. ونحن نرى أنّ هذا الرفض الإقليمي لإيران هو من عوامل ضعف الدور الإيراني.

10 R. Krespin, "Russian Intervention Shatters Turkey's Neo-Ottomanist Dreams For Syria," *The Middle East Media Research Insititute* (MEMRI), October 19, 2015, at:
http://www.memri.org/report/en/print8805.htm.

11 Robert Satloff & james F. Jeffrey, "Misanalysis Makes a Mess," *The American Interest*, October 2, 2015, at:
http://www.the-american-interest.com/2015/10/02/misanalysis-makes-a-mess/.

12 Lt. Col. John R. Barnett, "Putin's Syria Adventure Is an Opportunity for Washington and Ankara," *The Washington Institute for Near East Policy*, October 6, 2015, at:
http://goo.gl/mBgjvj.

السياسية لدعم أمن هاتين الدولتين، فتوقفت الاستفزازات الروسيّة الجويّة في أجوائهما. تتوقع تركيا ما لا يقلّ عن ذلك لأنّها الدولة الأكثر تأثّرًا بالتدخل الروسي والأعمال الحربية إلى جانب حدودها[١٣].

يقول دنيس روس الذي يمكن عدّه من اللوبي الإسرائيلي، والمقرّب عمومًا من دوائر صنع القرار الأميركي بشأن الشرق الأوسط، إنّ بوتين يؤمن بسياسة القوّة، وإنّ محاولات إقناعه بالتمني والتوسل تزيده تعنتًا. وإنّ الرّد يجب أن يكون دبلوماسيّة قوة أميركيّة أيضًا تشمل بناء مناطق آمنة للاجئين ولتدريب معارضة سوريّة قادرة على مواجهة النظام وتنظيم الدولة، ويؤكد ضرورة التوجّه إلى الأتراك لضمان هذه المناطق بحيث لا تتسرب إليها عناصر من تنظيم الدولة، وإلى السعوديين والإماراتيين والقطريين والكويتيين لتمويل حاجات اللاجئين في هذه المناطق[١٤]. وثمة آراء كثيرة مخالفة هذا الموقف تدعو إلى ترك روسيا تغرق في مستنقعٍ جديد، من دون تدخل أميركي فاعل.

أمّا دوليًا، فقد أصبحت القضية الحارقة قضية اللاجئين. قضيّة ملايين اللاجئين السوريين في تركيا وسورية ولبنان، سوف تتحول إلى قضية متفجرة ومدمرة إذا لم تحلّ قريبًا. ويمكننا تخيّل حجم المرارة عند سكان المخيمات السوريين في الدول المجاورة، وإلى ماذا ستدفع هذه المرارة جيلًا من الشباب ينمو في ظل القهر والذل في ظروف غير إنسانية، وفي دولٍ ضعيفة اقتصاديًا لا تكاد تقوم بالمهام التنموية لمجتمعاتها، مثل الأردن ولبنان.

استدراك

كما بيّنا في ملاحظة في بداية هذا النص، لا تنبع صحة موقف أيٍ من الطرفين المتصارعين في سورية من حلفائه. وبهذه الملاحظة أخرجنا التحليل من نمط الأوراق التحليلية التي تنتجها مراكز تحليل السياسات.

وبموجب هذه المقاربة تتوافر للمعارضة السورية نقطتا أفضلية على النظام: أوّلهما، الظلم الذي وقع على الشعب السوري في العقود الأخيرة، ونظام الاستبداد ووحشيته في سورية؛ وثانيهما، أنّ النظام هو الذي اختار الأسلوب العسكري لقمع الشعب السوري، محوّلًا الثورة المدنية إلى حرب أهلية.

> التدخل الروسي حاليًا قد يجعل مسألة طبيعة النظام في سورية، بل طبيعة سورية كلّها بندًا في تسوية جيوستراتيجية بين دول كبرى

مع تحوّل الحرب في سورية إلى حرب بين قوى تتصارع جيوستراتيجيًا، وليس أخلاقيًا أو قيميًا، كما شرحتها هذه الورقة جزئيًا، بتحليل التدخل العسكري الروسي، يصبح الفرق بين المعارضة والنظام ملقًى على عاتق المعارضة. فهي إذا طرحت بديلًا ديمقراطيًا للاستبداد تعني أنّها قادرة على حكم سورية، وفيما عدا ذلك تصبح المسألة صراعَ قوى ينتهي بتسوية، فالحروب الأهلية تنتهي بتسويات ومحاصصات للأسف. والأهمّ من ذلك أنّ التدخل الروسي حاليًا قد يجعل مسألة طبيعة النظام في سورية، بل طبيعة سورية كلّها بندًا في تسوية جيوستراتيجية بين دول كبرى.

تمنع توازنات القوى الدولية القائمة في سورية حاليًا أيّ طرف من فرض سيطرة على طرف آخر، وفرض حكم فئوي على البلاد كلّها. البديل الذي يمكن طرحه لمجمل سورية هو النظام الديمقراطي القائم على المواطنة المتساوية للسوريين جميعًا. وفي ظل التوازنات الدولية داخل سورية، يعني كلّ طرح آخر ديني طائفي أو غيره، أن يكون مقصورًا على منطقة بعينها. فالقوى العسكرية القائمة حاليًا في سورية تمنع تحقيق ذلك، وسوف يتخذ حلّ الصراع الفئوي شكل تسوية جيو سياسية، وليس تحقيقًا لمطالب الذين خرجوا عام ٢٠١١ مطالبين بالتغيير. وقد بدأ بعض مراكز تحليل السياسات في أميركا في التنظير لذلك[١٥] بعد التدخل الروسي مباشرةً، غير مستفيد من تجربة العراق المأساوية منذ الاحتلال الأميركي، بل في محاولة لتعميم هذه المأساة.

13 Ravel K. Baev, "Russia's Syrian entanglement: Can the West sit back and watch?" *Brookings*, October 9, 2015, at: http://goo.gl/eh7pae.

14 Dennis Ross, "Play By Their Rules," *U.S. News*, September 11, 2015, at: http://goo.gl/HPhsvm.

15 Luay Al Khatteeb & Abbas Kadhim, "How to Work With Russia in Syria, What Cooperation Would Look Like?", *Foreign Affairs*, October 18, 2015, at: https://www.foreignaffairs.com/print/1115704.

أحمد محمد أبوزيد*

الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي

لم تعُد دول الخليج العربية، مجتمعةً أو منفردةً، تحظى برفاهية الاستقرار والأمن التي حظيت بها خلال العقود الثلاثة التي سبقت اندلاع ثورات الربيع العربي؛ إذ أصبحت هذه المجموعة من الدول الصغيرة والغنية المعروفة بـ "دول مجلس التعاون الخليجي" تجاه مخاطر وتهديدات جديدة من نوعها، تُعدّ الأخطر على وجودها وسيادتها منذ سقوط نظام صدام حسين على أيدي القوات الأميركية عام ٢٠٠٣. فعلى الرغم من أنها لم تشهد تهديدًا كبيرًا منذ اندلاع الربيع العربي، إلا في ما يتعلق بالانتفاضة في البحرين في بداية عام ٢٠١١، فإنّ دول مجلس التعاون كانت أكثر الدول المستفيدة من سقوط الأنظمة الاستبدادية في بلدان مثل مصر وليبيا وتونس، خصوصًا دولة الإمارات العربية المتحدة التي أصبحت القِبلة المفضلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة. غير أنّ انتشار نطاق انعدام الاستقرار الإقليمي واتساعه أوجد ما يمكن أن نسميه "جوار عدم الاستقرار" لهذه الدول، وأصبح أمنها واستقرارها مهدّدين تهديدًا كبيرًا غير مسبوق من عدّة جبهات، محلّية وإقليمية ودولية. لذا، ينبغي لهذه الدول القيام بتعديل وتغيير لمساراتها وخياراتها السياسية والإستراتيجية حتى تصبح أكثر قدرةً ومرونةً في مواجهة هذه الصراعات والأزمات وإدارتها، لأنها لا تهدّد أمنها فحسب، بل وجودها نفسه.

* مدير الأبحاث بالمعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية في IICD دبي/ الإمارات.

إشكالية الدراسة

مع انتشار الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية منذ شتاء ٢٠١٠ - ٢٠١١، والتي بدأت شراراتها في تونس وانتقلت منها إلى مصر، ومن بعد ذلك إلى اليمن وسورية وليبيا ثمّ البحرين، بدأ كثير من المراقبين والمعلقين يتحدثون عن احتمالية انتقال الثورات المطالبة بالديمقراطية إلى داخل الممالك الخليجية. وبالفعل بدَت بوادر صحة هذه الأطاريح باندلاع انتفاضات في كلّ من سلطنة عمان والمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، ما جعل بعضهم يتسرع في توقعاته فيقول إنّ هذه الممالك في طريقها إلى السقوط خلال خمسة أعوام على أقصى تقدير[١]. ولكن بمرور الوقت تراجعت هذه الأطاريح. وبدأت أطاريح معاكسة (متطرفة أيضًا) تقول إنّ هذه الدول لديها مناعة من الصدمات الثورية، وإنها قادرة على هزيمة موجة التحول الديمقراطي الجديدة في الشرق الأوسط، وإنّ دعاوى اقتراب الثورات من شواطئ الخليج لا يعدو أن تكون وهمًا ينمّ على جهلٍ تامٍّ بطبيعة الأوضاع وحقيقتها في دول الخليج[٢].

بين الرؤيتين، نحاول خلال هذه الدراسة مناقشة هذه الإشكالية. فهل ستشهد دول مجلس التعاون اندلاع ثورات وانتفاضات (أو حتى اضطرابات وعدم استقرار) على غرار ما شهدته دول الربيع العربي (مصر، وتونس، وليبيا، واليمن)؟ أم هل أنّ لديها بالفعل مناعةً ضدّ هذه التوقعات وأنها بالفعل قادرة على النجاة من هذا المصير؛ بسبب عوامل داخلية خاصة ببنية العلاقات بين الدولة والمجتمع وطبيعتها، ونوعية السُلطة وبنيتها داخل هذه المجتمعات؟

سنجادل في أنّ مستقبل دول مجلس التعاون ليس بمستقبل "مانوي" استقرارًا أو انهيارًا، كما يزعم بعضهم. فهذه الدول ستواجه تحديات جسيمةً، إنْ لم تكن قادرةً على التكيّف الإستراتيجي وتغيير مسار بعض سياساتها العامة (الاجتماعية، والاقتصادية، والخارجية، والدفاعية) على نحوٍ يجعلها أكثر قدرةً على مواجهة حزمة التحديات والتهديدات التي تواجهها على جميع المستويات (المحلّية والإقليمية والدولية).

١ لعلّ أشهر أمثلة هذه الأطاريح ما كتبه كريستوفر ديفيدسون، انظر:
Christopher Davidson, *After the Sheikhs: The Coming Collapse of the Gulf Monarchies* (London: C. Hurst & Co. Publishers Ltd, 2012).

2 Silvia Colombo, "The GCC Countries and the Arab Spring Between Outreach, Patronage and Repression," International Spectator, vol. 47, no. 4 (December 2012), pp. 110-126;
Aydin Aydin, "Hereditary Oil Monarchies: Why Arab Spring Fails in GCC Arabian States?", *Journal of Social Sciences*, no. 30 (December 2013), pp. 123 - 138.

هدف الدراسة وأهميتها العلمية

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة رصد كيفية تأثير العوامل المحلّية Domestic والنظامية Systematic للنظام الإقليمي الخليجي في السلوكيات الخارجية لدول الخليج العربية، وفي طريقة إدراكها وتشخيصها للمخاطر والتهديدات الخارجية، ومن ثمة فهْم طريقة إدارتها وحلّها للصراعات والأزمات التي تحيط بها. من ناحية أخرى، تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص مجموعة التحديات والمخاطر التي تواجهها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي؛ من أجل معرفة كيفية مساهمة الشعور بالخوف والتهديد، وانعدام الثقة المتبادلة، والشعور بالانكشاف أمام الآخرين، في فهم طبيعة السياسات والسلوكيات والأدوار التي تقوم بها هذه الدول (مجتمعةً أو منفردةً)، وكيفية مواجهتها للتحديات والتهديدات التي تواجهها، وهو ما سيساعدنا - بوصفنا باحثين - على استشراف مستقبل هذه الدول استشرافًا أكثر واقعيةً وشموليةً.

> تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص مجموعة التحديات والمخاطر التي تواجهها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي

منهجية الدراسة

لجأنا في مناقشته الظاهرة التي هي محلّ الدراسة إلى الاستعانة بالمدخل الواقعي في العلاقات الدولية، وهو من وجهة نظرنا أفضل المداخل النظرية وأكثرها ملاءمةً لتفسير سلوكيات الدول في العالم النامي وتصرفاتها. فعلى الرغم من التطورات التي شهدها النظام الدولي من تزايد الدور الذي تمارسه الأطراف غير الرسمية، وتزايد وتيرة الاعتماد والتبادل الاقتصادي بين الدول بفعل ثورة الاتصالات والمواصلات، فإنّ العالم النامي مازال واقعيًّا حتى النخاع؛ ذلك أنّ الدول في هذا العالم مازالت هي الفاعل الرئيس (إن لم يكن الوحيد) في أغلب مناطقه، ومازالت الصراعات المسلحة/ العنيفة (المحلّية، والبينية، والإقليمية) تحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات والدول. ومن جانب ثالث، فإنّ وجود الدولة ذاته في العالم النامي مهدّد بدرجة كبيرة، سواء كان ذلك من جانب بعض الجماعات المحلّية

الداعية إلى الانفصال والحكم الذاتي، أو من جانب قوًى إقليمية عدائية وعدوانية، أو من جانب قوًى دولية توسعية تسعى لفرض هيمنتها على هذه الدول؛ من أجل التحكم في مواقعها الجغرافية الحيوية، أو السيطرة على مواردها الطبيعية ذات الفائدة الاقتصادية الكبيرة للنظام الاقتصادي العالمي، كالألماس والنفط (كما هي الحال في دول الخليج العربية).

يقوم المدخل الواقعي (بفرعيه الكلاسيكي والهيكلي) على عدّة مقولات وأسس نظرية تقول إنّ الدول – القومية Nation-State هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية التي لا تهتم في ظلّ وجودها بنظام دولي فوضوي تنافسي تحكمه الصراعات، ويحكمه التنافس بين وحداته، مع انعدام سُلطة عليا تمارس ضغوطًا على الحكومات الوطنية وترغمها اعتماد سياسات بعينها، بتحقيق أمنها وضمانه وبقائها من خلال توسيع نطاق حيازتها من القوة المادية، ودعم استقرارها المحلّي وتقوية بنيتها الداخلية، بطريقة تضمن حماية نظامها السياسي واستقلالها وسيادتها الخارجية[٣].

تتباين الواقعية من جهة تركيزها في مستويات التحليل. ففي حين تركّز الواقعية الهيكلية في مستوى التحليل الثالث (مستوى النظام)؛ بمعنى تأثير الضغوط التي يمارسها النظام الدولي (البنية الدولية)، في تحديد سلوك الدول الخارجي وطبيعة السياسات الداخلية للدول، فإنّ الواقعية الكلاسيكية والواقعية الكلاسيكية الجديدة، انطلاقًا من الحقيقة القائلة إنّ "كلّ السياسات محلّية" تركّز في دراسة متغيرات المستوى التحليلي الأول والثاني (مستوى الأفراد والوحدات/ المجتمع)؛ مثل دور القادة والأفراد، وتركيبة المجتمع المحلّي، ودور المؤسسات المحلّية في تحديد سلوك الدول وفعلها الخارجي[٤].

إنّ طبيعة ظاهرة التحليل الآنية لا تدخل مباشرةً في نطاق الواقعية الهيكلية التي تركّز في العوامل النظمية، وهو ما قد يُنظر إليه بوصفه انتقاصًا من قوّة هذه النظرية وتماسكها. فالنظرية، بتركيزها في المستوى التحليلي الثالث (النظامي) وتجاهلها للمستوى التحليلي الثاني (الوحدات) ومستوى التحليل الأول (الأفراد)، تفتقد موسوعيتها ونظرتها الشاملة التي يُفترض أن تتوافر فيها، بوصفها تروّج لنفسها على أنها نظرية عامّة للسياسة الدولية. وهذا الأمر جعلنا نركّز في أطاريح المدرسة الواقعية الكلاسيكية والواقعية الكلاسيكية الجديدة Neoclassical realism المهتمة بمستوى التحليل الأول والثاني اهتمامًا أكبر[٥]. فتركيز الواقعيين الهيكليين في دراسة المتغيرات والتهديدات النظامية/ الخارجية أنساهم أنّ روما كلّها إنما انهارت من الداخل.

تقسيم الدراسة

قسّمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة وخاتمة. فالجزء الأول نظريّ، وهو يشتبك مع أطاريح المدرسة الواقعية الجديدة وفرضياتها، الخاصة بكيفية تعامل الدول الصغرى وتصرفها، مع التركيز في حالة مجموعة دول مجلس التعاون. أمّا الجزء الثاني من الدراسة، فسنقوم فيه بتفكيك بنية النظام الإقليمي لهذه الدول من منظور الواقعية الجديدة وكيفية تأثير هذه البنية/ الطبيعة الهيكلية لهذه الدول في سلوكها وتصرّفها تجاه الدول والوحدات الدولية الأخرى من جانب، وفي تحديد سلوكها وتشكيله تجاه الأزمات والصراعات التي تواجهها. وأمّا الجزء الثالث من الدراسة، فهو يدور حول استشراف مستقبل هذه المجموعة من الدول الصغيرة بعد خمس سنوات من اندلاع ثورات الربيع العربي، وذلك من خلال تطبيق الأطاريح والمقولات العامّة للواقعية الجديدة، باستخدام مقولات وأطاريح نظرية "الصور الثلاث" Three Images Theory لكينيث والتز، القائمة على تفسير سلوكيات الدول القومية بناءً على ثلاثة مستويات (المحلّية، والإقليمية، والدولية)، وذلك في ضوء السمات العامّة لهذا النظام الإقليمي، وكيفية تأثيره في سلوكيات هذه الدول وتصرفاتها واستجاباتها وتعاطيها مع "أزمة" مثل الربيع العربي. وفي الجزء الختامي حاولنا تقديم تقديرات لما يمكن أن يكون عليه مستقبل هذه الدول في ضوء التغييرات والتطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي خلال السنوات الخمس المنصرمة.

---

٣ للإلمام بالأسس النظرية للمدرسة الواقعية والكلاسيكية الجديدة، انظر:
Edward Hallett Carr, *The Twenty Years Crisis 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*, 2nd edn (New York: Harper & Raw, 1964); Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred A. Knopf, 1973); Kenneth Waltz, *Theory of International Politics* (Long Grove: Waveland Press, 1979); Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (New York: Cambridge University Press, 1981).

4 Bruce Bueno De Mesquita, "Domestic Politics and International Relations," *International Study Quarterly*, vol. 46, no. 1 (March 2002), pp. 1 - 20.

5 Gideon Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy," *World Politics*, vol. 51, no. 1 (October 1998), pp. 144-172; Fareed Zakaria, *From Wealth to Power* (Princeton and new jersey: Princeton University Press, 1998); Jack L. Snyder, *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition* (Ithaca/ London: Cornell University Press, 1991).

الواقعية الجديدة وسلوك دول مجلس التعاون الخليجي

يجادل والتز مؤسس الواقعية الجديدة، أولًا، في أنّ النظام الدولي منذ بزوغ الدول القومية في عُقب صلح وستفاليا عام ١٦٤٨، وبحسب بعضهم منذ الحروب البلوبونيزية الإغريقية بين أثينا وأسبرطة، نظامٌ فوضوي؛ أي لا توجد فيه سُلطة أعلى من الدول نفسها تمتلك حقّ الوصاية وتوجيهها وفرض إرادتها على الآخرين. ويجادل، ثانيًا، في أنّ هذا النظام الفوضوي ذاتيّ المساعدة؛ أي إنّ الدول تعتمد على نفسها في إيجاد حاجاتها الأمنية والدفاعية اللازمة للحفاظ على أمنها ووجودها. ويجادل، ثالثًا، في أنّ هذا السعي من أجل البقاء هو المحرك الرئيس لسلوكها الخارجي تجاه بقيّة الوحدات والأعضاء الآخرين الموجودين في هذا النظام. ثمّ يجادل، رابعًا، في أنّ الدول تسعى جديًّا لتعزيز نطاق أمنها واستقرارها الوطني وتوسيعه. وأخيرًا، يجادل، خامسًا، في أنّ الدول تنتهج أسلوبًا عقلانيًّا راشدًا، فهي فاعل عقلاني، تخضع سلوكياتها لعمليات وحسابات (المكسب والخسارة) ولا تتّسم بالعشوائيّة أو بغير الانتظام[٦].

> وفقًا للواقعية الجديدة، فإنّ دول مجلس التعاون ليست إلّا دولًا صغيرةً، ثريةً، منكشفةً، يحيط بها عدد من القوى الإقليمية العدائية، وهي تعيش في حالة من التوتر بسبب الاختلال العميق في توازن القوى الإقليمي بينها وبين جيرانها.

هذه الأصول الخمسة هي التي تشكّل مجمل السلوك الخارجي للدول القومية كلّها في النظام الدولي. وهكذا، نستنتج أنّ هذه الدول لا يهمّها في المقام الأول إلا الحفاظ على أمنها وبقائها، وأنّ السبيل الوحيدة لتحقيق ذلك هي الاعتماد على الذات؛ وذلك بالعمل على إزالة مصادر التهديد وردع الدول العدائية والأشدّ قوّةً، بالاتجاه إلى بناء قدرتها الوطنية اللازمة، أو بالتكتل والتجمع مع أطراف دولية أخرى لمواجهة ما في حال وجود تهديد مشترك (مثل مجادلة نظريتي "توازن القوى" و"توازن التهديد"). وهذا السلوك تحدّده الدول بناءً على مخرجات عمليات الإدراك والحسابات المعقّدة لطبيعة هذه المخاطر والتهديدات، وتحديدًا أكثر الأطراف قدرةً على إيجاد الحماية اللازمة للحفاظ على بقائها وأمنها[٧].

وفقًا للواقعية الجديدة، فإنّ دول مجلس التعاون ليست إلّا دولًا صغيرةً، ثريةً، منكشفةً، يحيط بها عدد من القوى الإقليمية العدائية، وهي تعيش في حالة من التوتر بسبب الاختلال العميق في توازن القوى الإقليمي بينها وبين جيرانها. فمنذ نشأتها، في عُقب الانسحاب البريطاني من منطقة شرق السويس عام ١٩٦٨، وهذه الدول تساير ركب إحدى القوى العظمى التي تتولى مهمّات حمايتها والدفاع عنها وضمان أمنها واستقرارها واستمرار أنظمة الحكم القبائلية والعشائرية، مقابل الحظوة بامتيازات ومعاملة تفضيلية في ما يتعلق بالنفط، والوجود العسكري، وحقّ إقامة القواعد العسكرية على أراضيها. وباختصار، فإنّ دول مجلس التعاون بسبب افتقادها لمصادر القوة القومية لمواجهة جيرانها الأقوياء، تصبح بمنزلة أدوات في أيدي القوى العظمى.

قد يعتقد بعضهم أنّ هذه الرؤية مفرطة في التبسيط Over-simplification، وأنها تلغي أيّ دور أو أهمية لهذه الدول خارج نطاق حدود علاقاتها بالقوى العظمى من جانب، وبعيدًا من النفط من جانب آخر. ولكنّ ذلك غير صحيح. فالناظر والمراقب الحصيف لتطور العلاقات الدولية لهذه الدول يدرك جيدًا الحقيقة القائلة إنّ الخليج العربي من الناحية السياسية هو "خليج أميركي"، ومن الناحية الاقتصادية هو "خليج نفطيّ"؛ إذ لا توجد لهذه الدول - خارج هذين العاملين - أيّ مساهمة كبيرة من أيّ نوع، كما يجادل في ذلك عبد الخالق عبد الله[٨].

---

٦ للإلمام بالمدرسة الواقعية الجديدة، انظر:
Waltz; Gilpin; John Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: Norton, 2001).

٧ لتعرّف مقولات وأطاريح بشأن "توازن التهديد"، انظر:
Stephen Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca: Cornell University Press, 1987).
ولتعرّف مقولات وأطاريح بشأن "توازن القوى"، انظر:
T. V. Paul, James J. Wirtz, & Michel Fortmann (eds.), *Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century* (Stanford: Stanford University Press, 2004).

٨ على الرغم من تعدّد الكتابات التي تناولت بالدراسة والتمحيص ما يُعرف بـ "النظام الإقليمي الخليجي"، فإننا نرى أنّ كتاب عبد الخالق عبد الله يُعدّ أفضل ما كُتب في هذا المجال، وقد اعتمدنا على كتابه، خصوصًا في الجزء المتعلّق بفهم موضوعات التفكيك والديناميات للنظام الخليجي، انظر كتابه: **النظام الإقليمي الخليجي** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١١)، وانظر أيضًا: علي الدين هلال وجميل مطر: **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)؛ و**محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٥٨ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)؛ ومحمد السعيد إدريس، "النظام الإقليمي للخليج العربي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)؛ ونصرت عبد الله البستكي، **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق: دراسة للأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي ١٩٨١ - ٢٠٠٢** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٣).

وهذا الأمر ليس عيبًا أو تقليلًا من شأن دول مجلس التعاون على المستوى الدولي. فهي، بفضل امتلاكها لأكبر احتياطات العالم من النفط، تمارس نوعًا لا مثيل له من النفوذ على بنية النظام الاقتصادي العالمي القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. بل إنّ دولةً من دوله مثل المملكة العربية السعودية، وهي الدولة الارتكازية في منظمة "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، تُعدّ أهمّ دولة في النظام الدولي برمته (حجر الزاوية)؛ إذ يجادل أنصار هذا الرأي في أنّ أيّ توتر أو انعدام استقرار داخل هذه المملكة النفطية (بنك نفط العالم) كفيل بإحداث "كساد اقتصادي عالمي جديد" مثل ذلك الكساد الذي أصاب العالم في ثلاثينيات القرن العشرين، بسبب ما تمثّله من ثقل اقتصادي/ مواردي جعل النظام الاقتصادي العالمي قائمًا عليها على نحوٍ أساسي. وبحسب كينيث بولاك، فإنّ أهمية السعودية بالنسبة إلى النظام الاقتصادي العالمي تكاد تصل إلى حدّ الاقتران بالولايات المتحدة الأميركية مؤسِّسة هذا النظام.

وفي الوقت الراهن، يأتي نحو ٢٥٪ من بترول العالم من الخليج العربي، منه نحو ١٥٪ من المملكة العربية السعودية وحدها، ومن المتوقع زيادة حصتها في المستقبل. وتمتلك منطقة الخليج العربي نحو ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط. ويمتاز نفط الخليج بسهولة تحويله. فتكلفة تحويل برميل النفط السعودي لا تتعدى خُمس تحويل النفط الروسي أو عشره.

إنّ المملكة العربية السعودية ليست صاحبة أكبر وفرة نفطية من البترول في السوق العالمية فحسب، بل هي صاحبة أكبر قدرة إنتاجية منه. وهذا الأمر يساعدها في العمل على اتزان أسعار النفط واستقرارها، سواء بزيادة إنتاجها أو إنقاصه، بحسب الحاجة إلى ذلك. وبسبب أهمية الإنتاج والسوق السعودي، فإنّ الخسارة المتعلّقة بنفطها أو تهديد هذا النفط كفيلان بشلّ الاقتصاد العالمي والتسبب بانهياره على أقلّ الاحتمالات على نحوٍ مشابه للكساد العالمي الكبير خلال ثلاثينيات القرن العشرين، إن لم يكن أسوأ من ذلك[٩].

الواقعية الجديدة وبنية النظام الإقليمي الخليجي: السمات والخصائص

مبدئيًا، ينبغي أن نعرف أنّ السياق العامّ الذي تتحرك فيه دول مجلس التعاون هو النظام الإقليمي الخليجي الذي يعرّفه عبد الخالق عبد الله بأنه "مجموعة الدول الثماني المتجاورة والمطلّة على الخليج العربي، والتي تشكّل في ما بينها وحدةً إقليميةً متميزةً في تفاعلاتها وارتباطاتها وصراعاتها"[١٠] (هذه الدول هي الإمارات، والكويت، والبحرين، والسعودية، وقطر، وعمان، والعراق، وإيران). ويختلف هذا النظام عن مجموعة دول مجلس التعاون الذي يضمّ جميع أعضاء النظام الإقليمي الخليجي، ماعدا العراق وإيران. فقد تمّ إنشاء هذه المنظمة الدولية لاحتوائهما وردعهما وتقييد سلوكهما العدائي. وهكذا، لا يمكن دراسة العلاقات الدولية للدول الأعضاء في منظمة مجلس التعاون بعيدًا من العراق وإيران. فالسّمات العامة الحاكمة للنظام الإقليمي الخليجي كلّه هي التي تحدّد طبيعة السلوك الخارجي لدول مجلس التعاون من جانب، وللعراق وإيران من جانب آخر.

ذكرنا في البداية أنه لا يمكن فهْم أيّ ظاهرة سياسية أو تحليلها بعيدًا من سياقها العامّ. ولفهم العلاقات بين دول مجلس التعاون ودول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة حوض البحر المتوسط، فضلنا التطرق في البداية إلى بعض السمات العامّة التي يتميز بها النظام الإقليمي الخليجي الذي يضم دول مجلس التعاون؛ من أجل توضيح أنّ وحدة اللغة والتاريخ والثقافة والدين، وطبيعة البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتشابه التاريخي في عملية تشكيل دوله وطبيعة علاقات دوله البينية، هي العوامل التي تحدّد طبيعة علاقاته الخارجية، سواء كان ذلك بالتعاون أو بالصراع. أي إنّ العلاقات الخارجية لدول مجلس التعاون تتوقف على كيفية إدراك قادة هذه الدول ورؤيتهم لأهمية الأدوار التي يمكن أن تمارسها بقيّة القوى الدولية، أو تقوم بها، في الحفاظ على أمنها واستقرارها وبقائها بالدرجة الأولى، وهو ما يعني أنّ علاقات هذه الدول تحدّدها اهتماماتها الأمنية والدفاعية أساسًا، بدلًا من أيّ عوامل أخرى.

يمكن القول إنّه توجد تسعُ خصائص تتحكم في مسار العلاقات الخارجية لدول مجلس التعاون مع العالم وتحدده وتشكّله. ولكن قبل التطرق إلى هذه الخصائص ينبغي أن نلاحظ أنّ هذا النظام الإقليمي يختلف عن بقيّة النظم الإقليمية الأخرى الموجودة في النظام الدولي من النواحي الآتية[١١]:

9 Kenneth M. Pollack, "Securing the Gulf," *Foreign Affairs*, vol. 82 no. 4 (July-August 2003), p. 4.

١٠ عبد الله، ص ٩؛ وانظر: لعبد الخالق عبد الله أيضًا، "المعضلة الأمنية في النظام الإقليمي الخليجي بعد حرب العراق"، **مجلة الأردن للشؤون الدولية**، المجلد ١، العدد ٢ (شتاء ٢٠٠٨)، ص ٥٤-٧١؛ وانظر أيضا:

Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma," *World Politics*, vol. 30, no. 2 (January 1978), pp. 167 - 214.

١١ عبد الله، **النظام الإقليمي**، ص ٩ - ١١.

- هذا النظام يمتاز بوضوح وحداته السياسية. فهو يضم في عضويته الدول الثماني المطلة على شواطئ الخليج فقط. وهذه العضوية لن تزيد أو تقلّ، ولن تعرف في المستقبل توسّعًا كما هي الحال بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي[١٢].
- حدود هذا النظام الجغرافية معروفة، فهو نظام مغلق ومؤطّر، وهو بمنزلة ذراع مائية تمتد من عمان حتى الكويت نحو ٢٠٠ كيلومتر وهذه المساحة لن تزيد أو تقلّ.
- هذا النظام منذ نشأته، وبسبب ارتباطه بالنفط، كان قادرًا على بلورة هويته وشخصيته الدولية المتميزة التي أصبحت واضحةً من الداخل والخارج. وعلى عكس الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من غياب الصيغة المؤسساتية والتنظيمية، نجحت الدول المكوّنة لهذا النظام في تحديد قائمة بأولوياتها السياسية والأمنية، وهي تتمحور حول قضايا النفط، والأمن الخليجي، والوجود العسكري الأجنبي غير الاعتيادي في الخليج.

أمّا بشأن السمات المتعلّقة بالسياق العامّ، والتي تشكّل طبيعة النظام الإقليمي لدول الخليج العربية وتتحكم في صَوْغ سلوكه الخارجي وعلاقاته بسائر القوى الدولية (الخصوصية الخليجية)، فإنّها على النحو الآتي:

- سمة النظام النفطيّ: إنّ النفط بمنزلة الرابطة التي جمعت عُرى هذا النظام الإقليمي؛ إذ تقوم دوله (ماعدا البحرين) بتصدير نحو ٤٠٪ من حاجات العالم من النفط، وتمتلك هذه الدول ما يزيد على ٧٠٪ من الاحتياطي العالمي منه (تُقدّر بنحو ١٠٠ مليار برميل). بناءً على ذلك يتوقف أمر بقائها أو فناء بعضها على توافر النفط[١٣]. وتُعدّ هذه الدول من أغنى دول العالم النفطية على الإطلاق، وهو الأمر الذي جعل شعوبها من أكثر شعوب العالم ثراءً؛ إذ تدفقت عوائد النفط، طوال العقود الأربعة الماضية، بأموال لا حدود لها. ووصلت إيرادات هذه الدول من النفط في عقب أزمة النفط وحتى قيام حرب الخليج الثانية (١٩٧٣ - ١٩٩٣) إلى ما يزيد على ثلاثة تريليون دولار[١٤]، وإلى نحو ٢ تريليون دولار من عام ١٩٩٣ حتى حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣، وهو ما يعادل جميع عوائد صادرات دول العالم الثالث.

وكلّما زاد اعتماد العالم والقوى (الصناعية) الكبرى على النفط، بوصفه مورد الطاقة الأكثر طلبًا حتى الوقت الراهن، ارتفعت حساسيتها وانكشافها من جهة التعرض للخطر في حال توقّف الإمداد النفطي، وهو ما سيؤدّي إلى ازدياد درجة تأثير الدول المصدرة للنفط ونفوذها، وفي صدارتها دول مجلس التعاون التي يجادل بعضهم في أنّ إحدى دول هذه المنظمة الإقليمية – وهي المملكة العربية السعودية – هي أهمّ دولة في النظام الاقتصادي العالمي، وأنها أكثر أهميّةً حتى من الولايات المتحدة (القوى العظمى الوحيدة)؛ بسبب حصة إنتاجها اليومي من النفط، واحتياطيّها العالمي منه.

- سمة النظام المولود مأزومًا: على عكس الأوضاع الطبيعية السائدة في النظم السياسية الغربية، يُعدّ كلّ من الصراع والتوتر السمة الدائمة والمميزة للنظم السياسية في مناطق العالم الثالث كلّها، بدلًا من السلام والاستقرار. فالأوضاع التي سادت أغلبية مناطق العالم الثالث – ومنها منطقة الخليج العربي – في عُقب مرحلة الاستقلال الوطني وربما قبلها - كانت أقرب إلى ما وصفه توماس هوبز بحالة "حرب الكل ضدّ الكل"؛ إذ سادت الصراعات الاجتماعية، والقبَلية،

١٢ انتشرت دعاوى، منذ عام ٢٠١١، تدعو إلى توسيع نطاق عضوية منظمة "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، وقد لاقت ترحيبًا واسعًا داخل دول المجلس، وبدأ الحديث بجدية عن ضمّ المملكة الأردنية والمملكة المغربية إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي. إلا أننا مازلنا نجادل في أنّ منظمة دول مجلس التعاون لن تضمّ أعضاءً جُددًا؛ وذلك لعدة أسباب، منها أنّ الدول الستّ الأعضاء فيها لا تريد لهذه المنظمة أن تصبح عامّةً، وأنّ المملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص، تريد إبقاءها "ناديًا للأغنياء"، مهما كانت الحوافز والفوائد التي قد تعود على الدول الأعضاء من جراء انضمام العراق، أو اليمن، أو غيرهما إلى عضويتها.
يُضاف إلى ذلك أنه منذ وضع اللبنة الأولى لمنظمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في أيار/مايو ١٩٨١، ظلت عضويتها مقصورةً على الدول الستّ المطلّة على سواحل الخليج العربي، وعلى الرغم من أنّ لإيران وللعراق حدودًا ساحليةً على الخليج العربي، جرى رفْض انضمامهما إلى هذا التجمع الإقليمي الجديد. بل إنّ البيان التأسيسي لهذه المنظمة قد نصّ، في بادرة غير مألوفة في التنظيمات الدولية في ديباجته، على ذكر الدول الأعضاء بها. وتمّ وضع نص صعب يحول دون دخول أعضاء جدُد في المنظمة إلا بعد موافقة كلّ الأعضاء. فظلّ اليمن، على سبيل المثال، يسعى منذ وحدته عام ١٩٩٠ للدخول في عضوية مجلس التعاون، إلا أنّ هذا السعي لم يُكلّل إلا بالإخفاق، وأقصى ما حققه اليمن هو ضمّه عضوًا في اللجان الفرعية في المجلس؛ مثل مجلس وزراء الصحة لدول المجلس، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول الخليج، ودورة كأس الخليج العربي لكرة القدم بدايةً من عام ٢٠٠١. غير أنّ اليمن يظل بعيدًا وممنوعًا من الدخول في المجلس الأعلى للمنظمة، وهيئة تسوية النزاعات أو الأمانة العامة. فتلك اللجان الفاعلة في المنظمة تظلّ خاصةً بالدول الستّ فقط. ومازال اليمن يسعى جاهدًا للانضمام إلى المنظمة من دون ظهور أيّ بوادر للانفراج أو احتمال قبول سعيه. ونرى أنّ دعاوى ضم المغرب والأردن (ذات النظام السياسي المتشابه مع دول مجلس التعاون) لا تزيد على كونها ردّة فعل دفاعية من دول المنظمة للحصول على حلفاء إقليميين يساعدونها على مواجهة الأزمات والصراعات التي تسببت بها ثورات الربيع العربي. فالأمر، إذن، لا يتعلّق بضمهما إلى عضوية المنظمة.

١٣ المرجع نفسه، ص ١٥.

١٤ عبد الله، **النظام الإقليمي** ص ٨.

والمذهبية، والطائفية، والحدودية، والأيديولوجية، والسياسية وحدات هذا النظام الإقليمي كلّها. ثمّ إنّ المشكلات الحدودية موجودة تقريبًا بين جميع دول مجلس التعاون وجيرانها، حتى أنه لا توجد دولة خليجية ليس لها مشكلات حدودية مع جارتها. فبين العراق وإيران حروب وصراعات ممتدة لم تنتهِ. وبين العراق والسعودية، والسعودية وقطر، وقطر والبحرين، والسعودية والإمارات، والإمارات وإيران، والكويت والعراق، خلافات حدودية زادت مدة بعضها على المئة عام لم تنتهِ، ولم تُسَوَّ حتى الآن.

فالنظام الإقليمي الخليجي مازال، إذن، يعاني حالةً من التوتر وانعدام الاستقرار الجغرافي (التمدد والانكماش الحدودي)، وقد كان آخر حلقات ذلك الصراع بين الإمارات العربية وإيران حول سيادة جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى، وبين الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية حول منطقة صبخة بو مدين الحدودية؛ وذلك بعد إصدار المملكة العربية السعودية بطاقات هوية أواخر عام ٢٠١٠ تظهر خريطةً للمملكة وهي تضمّ هذه المنطقة التي تعدّها الإمارات تابعةً لها وضمن سيادتها[١٥].

- سمة النظام الذي يعاني اختلالًا بنيويًّا في توازن القوى: ينقسم النظام الإقليمي الخليجي، طبقًا لمقولات نظرية توازن القوى إلى معسكرين؛ معسكر الدول القوية (إيران والعراق والسعودية)، ومعسكر الضعفاء الذي يضمّ بقيّة الدول الخليجية (قطر، والبحرين، والكويت، والإمـارات، وسلطنة عـمان). فمن الملاحظ أنه يوجد تفاوت شاسع بين المعسكرين في جميع أشكال توزيع القدرات والإمكانات (الجغرافية، والعسكرية، والاقتصادية.. إلخ). ففي حين تبلغ مساحة المملكة العربية السعودية الكلّية نحو ٢,٢ مليون كيلومتر مربع (نحو ٤٩٪ من مساحة المنطقة)، وإيران نحو ١,٦ مليون كيلومتر مربع (نحو ٣٥٪ من مساحة المنطقة)، تبلغ مساحة الإمارات ٨٣,٦ ألف كيلومتر مربع، وقطر ١١,٥٢ ألف كيلومتر مربع، والبحرين ٧١٧ كيلومتر مربع، والكويت ١٧,٨١ ألف كيلومتر مربع.

فمساحة جميع هذه الدول لا تمثّل إلّا نسبةً ضئيلةً جدًّا من إجماليّ مساحة المنطقة.

ومن حيث التوازن العسكري والإستراتيجي، يتضح هذا الاختلال على نحوٍ جليّ. ففي حين تمتلك إيران نحو ٨٧٠ ألف جنديّ، لا تمتلك جميع دول الإقليم مثل هذا العدد (السعودية ٩٢ ألف جنديّ، والإمارات ٦٥ ألف جنديّ، والكويت ٣٩ ألف جنديّ، وسلطنة عمان ٣٤ ألف جنديّ، وقطر ١٢ ألف جنديّ، والبحرين ٧٥٠٠ ألف جنديّ، بإجمالي يبلغ نحو ٥٠٠ ألف جنديّ)؛ أي إنّ قوّة إيران، من هذه الناحية، تبلغ نحو ضعف قوّة دول مجلس التعاون مجتمعةً تقريبًا، وكذلك الأمر قياسًا على سائر صور التوازن العسكري والإستراتيجي وأشكاله.

إنّ مثل هذا الاختلال البنيوي في توازن القوى يجعلنا في مواجهة مباشرة مع الحقيقة القائلة بوجود دول صغيرة في مواجهة قوًى كبيرة، وهو ما سيؤدّي إلى وجود حالة تشبه "المأزق الأمني" في الخليج، نتيجةً لسعي الدول الكبرى لتأمين أمنها واستقلالها على حساب الدول الصغيرة التي ستسعى نحو التماس الحماية من خلال التحالفات والتكتلات مع قوى من خارج الإقليم. وهذا الأمر سيؤدّي إلى استمرار حالات التوتر، كما ذهب إلى ذلك جيرفس[١٦].

- سمة النظام ذي البنية الثلاثية الأقطاب: بسبب التفاوت العميق في توازن القوى الإقليمي أو نتيجةً له، ظلّ هذا النظام الإقليمي منذ نشأته في عقب الانسحاب البريطاني من منطقة شرق السويس عام ١٩٦٨، وتركّز القدرات والإمكانات وتوزعها، بين ثلاثة أطراف إقليمية (العراق، وإيران، والمملكة العربية السعودية)، في حالة دائمة من التوازن والتوازن المضاد، والانحياز والاستقطاب بين هذه الأقطاب الثلاثة.

فخلال فترة الحرب الباردة الأولى (١٩٤٥ - ١٩٧٩)، وبسبب الطبيعة الثنائية القطبية للنظام الدولي، اختارت إيران تحت قيادة الشاه رضا بهلوي الانزواء تحت راية الولايات المتحدة والمعسكر الغربي ومعاداة حركة القومية العربية، ما جعل المملكة العربية السعودية أثناء قيادة الملكين الراحلين سعود وفيصل تتكتّل مع العراق البعثي لمواجهة مساعي إيران للهيمنة على الخليج العربي. فأصبحت المعادلة إيران في مواجهة كلّ من

١٥ للاستزادة بشأن الصراعات في منطقة الخليج العربي، انظر عبد الله الأشعل، **قضية الحدود في الخليج العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨)؛ وانظر أيضًا: خلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

16 Robert Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma," *World Politics*, vol. 30, no. 2 (January 1978), pp. 167 - 214.

السعودية التي ظلت تتحالف وتتكتل معها بقيّة الدول الصغيرة في النظام والعراق.

وخلال سنوات الحرب الباردة الثانية (١٩٨٠ - ١٩٩٠)، وبسبب قيام الثورة الإسلامية في إيران ومحاولة النظام الجديد تصدير الثورة لدول الخليج العربية ذات النُخب الحاكمة السنّية، تحالفت السعودية والعراق مرّةً أخرى لمواجهة التمدد الإيراني، على الرغم من تأكّد السعودية من وجـود مَيْل هجوميّ وتوسعيّ ونيّات عدوانية بدأ النظام العراقي بقيادة صدام حسين يظهرها في تعامله مع دول مجلس التعاون التي تكونت منظمتها عام ١٩٨٢، كنوع من الترتيب الأمني الجماعي لمواجهة التهديدات الإيرانية والعراقية معًا.

لقد ساندت المملكة العربية السعودية العراق في حربه التي شنّها على إيران طوال ثمانية أعوام. ومع بدايات عصر انفرادية القطبية الأميركية الدولية (النظام الدولي الجديد)، وعندما تأكدت جميع دول مجلس التعاون من وجود المَيْل العدوانيّ والهجوميّ التوسعيّ لصدام حسين، بإقدامه على احتلال الكويت في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، تكتلت السعودية مع دول الخليج الصغيرة، وعلى نحوٍ غير مباشرة مع إيران، ضدّ صدام حسين في محاولةٍ لردعه واحتواء عدوانيته، بالتحالف مع قوات التحالف الدولي التي ضمّت قوات من نحو ٣٢ دولةً.

وفي عُقب هزيمة العراق وتحرير الكويت، وانشغال إيران بمحاولتها إعادة بناء ما دمرته حربها مع صدام حسين، بدأت قوّة المملكة العربية السعودية في التزايد على مستوى منطقة الخليج العربي، وعلى مستوى النظام الإقليمي العربي ومنطقة الشرق الأوسط أيضًا، وهو ما جعل العراق وإيـران (أعـداء الأمس) ينسّقان ويتوافقان من أجل حدّ التقارب السعودي – الأميركي – الغربي، وتقليل الهيمنة السعودية على منطقة الخليج العربي. وحتى بعد انهيار القطب العراقي في عقب احتلاله من الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، فإنّ هذا النظام يظلّ ذا بنية ثلاثية الأقطاب، أو في أفضل الأحوال "قطبين ونصف". فالقوى الدولية قد تتراجع معدلات قوتها، ولكن يظلّ تأثيرها في الأحداث ومكانتها موجودين، وإن لم يكن الأمر بالدرجة نفسها. وحالُ التوازن القائم حاليًّا في منطقة الخليج هي تكتّل المملكة العربية السعودية وحلفائها في مجلس التعاون ضدّ إيران، والعراق في المنتصف تتخطّفه إيران بأغلبيته الشيعية تارةً، والسعودية تارةً أخرى بفضل حلفائها السنّة.

- سمة التوتر وانعدام الاستقرار: هذه السمة هي الوضع الدائم، وهي نتاج طبيعي للسمات السابقة واللاحقة. فقد ساهمت في استمرار حالة الحرب وانعدام الاستقرار بين دول النظام الإقليمي الخليجي؛ ذلك أنّ النفط والصراع بين القوى الدولية من أجل السيطرة على مناطق استخراجه والاستئثار بأكبر حصة من إنتاجه، زاد حدّة تدخلها في الشؤون الداخلية لدول المجلس، والميل إلى تشكيل التحالفات العسكرية مع هذه الدول الصغيرة من أجل إيجاد الحماية وردع القوى الدولية الأخرى الطامعة في المنطقة ونفطها. فقد فرضت طبيعة بنية هذه الدول الصغيرة وافتقارها إلى امتلاك مصادر قوّة كافية لمواجهة جيرانها العدوانيين والأقوى منها، وسعيها للحفاظ على أمنها وسيادتها، التحالفَ مع قوًى كبرى. ومن جانب آخر، فإنّ سيادة نماذج سلطوية في النظام الإقليمي الخليجي، وغياب أساليب الرقابة والمحاسبة، وتقييد صناع القرار، ومنعهم من اتخاذ قرارات سريعة ذات تكلفة يمكن أن تؤدّي إلى اندلاع الحروب، من العوامل التي ساهمت أيضًا في انعدام الاستقرار المحلّي والإقليمي.

إنّ النظام الإقليمي الخليجي بات يحيا في حالة مستديمة من التوتر والمـأزق الأمني، وهو ما سيولّد سباق تسلح إقليمي يؤدّي إلى بزوغ مخاطر وتهديدات عديدة ستزيد حدّة التوترات الإقليمية الموجودة سلفًا وانعدام الاستقرار. وفي هذا السياق، يرى بعضهم أنّ تسابق دول النظام الإقليمي الخليجي في شراء الأسلحة من الخارج سيؤدّي إلى عسكرة المجتمعات الخليجية، ومن ثمّة إلى انعدام المساواة في ما بينها، ما ستنجم عنه مشاعر الخوف وانعدام ثقة بنيّات الآخرين، علاوةً على تغذية الأوهام التوسعية بالنسبة إلى بعضهم، نتيجةً للحسابات الخاطئة، وتزايد نزعات الرغبة في الهيمنة والقيادة، واللجوء إلى المغامرات العسكرية الخارجية، إضافةً إلى أنّ زيادة الصفقات العسكرية، من الأسباب التي ستؤدّي إلى زيادة الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة وتغلغله، ومن ثمّة تأكيد اعتماديتها للخارج[١٧].

- سمة النظام بوصفه جزءًا من النظام الإقليمي العربي: لا يمكن الفصل بين الدول العربية ودول مجلس التعاون بسبب وجود مجموعة من العوامل والمؤشرات المشتركة التي تجمع بين هذه

١٧ عبد الله. وللاستزادة، انظر: محمد سعيد؛ وانظر أيضًا: أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرهما على التنمية والديمقراطية** (بيروت: دار الشروق، ١٩٩١)؛ عبد المنعم المشاط، **نظرية الأمن القومي العربي** (القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٩٨).

الدول. ومثل هذا الأمر لا يوجد في أيّ جماعة إقليمية أخرى في النظام الدولي، من جهة وحدة اللغة (العربية)، ووحدة الاعتقاد الديني (الأغلبيّة العظمى تعتنق الإسلام)، والوحدة الطائفية (السنّة)، فضلًا عن التاريخ المشترك، والثقافة والتجربة التاريخية الواحدة، بل إنّ التهديد الذي يواجه هذه الدول تهديد واحد أيضًا.

بناءً على ذلك، فإنّ كلّ ما يحدث في أيّ دولة من تلك الدول يكون له تأثيره الشديد في الطرف الآخر، وهو ما يوجب وجود نوع من التنسيق والتشاور الدائم بين هذه الوحدات الدولية على جميع المستويات. ومن جانب آخر، ساعد التقارب الجغرافي بين الطرفين على سيولة حركة الأفراد والبضائع ورؤوس الأموال، وعلى سدّ العجز الذي تعانيه دول المنطقتين في بعض المجالات.

ففي حين تعاني دول الخليج ندرةً سكانيةً لازمةً في إقامة قاعدتها الصناعية والتنموية الداخلية، تعاني دول عربية أخرى مثل مصر وسورية ولبنان والمغرب (وهي دول تابعة لحوض البحر المتوسط) انفجارًا سكانيًّا يعوق نموّها الاقتصادي ويفرض عليها تحديات وعوائق تنمويةً كبيرةً نتيجة عجزها عن إيجاد فرص عمل للأعداد الغفيرة من الشباب. بناءً على ذلك، تساعد الهجرة العربية البينية كلا الطرفين على تخطي هذه العقبات. فالدول الخليجية ستستمر على بناء قاعدتها التصنيعية ومجتمعاتها الجديدة، وفي الوقت نفسه ستخفف عوائد المهاجرين حدّة الأعباء الاقتصادية عن كاهل الدول العربية الموسومة بكثرة عدد السكان. فالعرب من المحيط إلى الخليج وحدة واحدة.

- سمة النظام بوصفه جزءًا من العالم الثالث: على الرغم من الطفرة التنموية التي ظهرت في النظام الخليجي في عقب ارتفاع أسعار النفط منذ سبعينيات القرن العشرين، وما صاحبها من توسع كبير في مجالات الإنشاءات والتعمير ومحاولات بناء بنية صناعية وتنموية حديثة، فإنّ هذه الدول ما تزال – في واقع الحال – جزءًا من العالم الثالث (النامي). فعلى المستوى الاقتصادي، مازالت هذه الدول "ريعيةً" تعتمد على مصدر واحد ووحيد للدخل القومي هو النفط الذي مازالت تحاول توكيد سيادتها الوطنية له، ضدّ سيطرة الشركات الدولية على مجمل عمليات التنقيب ونقله والصناعات التحويلية المرتبطة به.

أمّا من الناحية السياسية، كما يجادل علي الدين هلال ونيفين مسعد، فإنّ دول النظام الإقليمي العربي كلّها، بما فيها دول مجلس التعاون، مازالت تعاني أزمات انعدام التكامل الوطني، وانتفاء القواعد المؤسسية المستقرة لتداول السُلطة، وهو الأمر الذي سيؤدّي - بحسب رأيهما - إلى انعدام الاستقرار السياسي[١٨]. أمّا من الناحية الاجتماعية، فثمّة مشكلات متمثّلة بشيوع الأمية، وتضخم الفجوة بين الريف والحضر، وارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال.. إلخ[١٩].

- سمة النظام الذي يشوب علاقاته الخارجية طابع الانقسام: على الرغم من جميع عوامل التقارب ومؤشراته، والتكامل الذي يجمع بين دول مجلس التعاون وبقيّة وحدات النظام الإقليمي العربي، وسيادة نمط التعاون في ما بين هذين الطرفين، فإنّ هذه العلاقات التاريخية المستقرة بدأت تأخذ طابع مختلفًا منذ حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)؛ إذ أصابت دول مجلس التعاون صدمة لم تُشْفَ منها حتى الآن، عندما حاول صدام حسين – وقد أيدته في ذلك دول عربية أخرى – احتلال الكويت وبسط هيمنته على النظام الإقليمي الخليجي.

فمنذ ذلك الوقت، وعبر العقود التالية، بدأت الانقسامات بين دول مجلس الخليج والوطن العربي في الاتساع. ويوضح كلّ من عبد الخالق عبد الله، ومحمد حسنين هيكل، ومحمد السيد سعيد، وغيرهم، وجود ثلاثة انقسامات رئيسة بين الطرفين، متمثّلة بانقسامات سياسية ("أهل الثورة" و"أهل الثروة" بلغة هيكل)، وهي تدور حول شكل العلاقات بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة التي يعدّها كثير من العرب التهديد والمعوّق الرئيسين لوحدتهم السياسية التي ينشدونها، وبدأت أيضًا بالانقسام الأيديولوجي ("أهل المدن" و"أهل الخيمة" بلغة هيكل) المتعلّق بالإدراك الخاطئ المتبادل؛ فأهل الخليج ينظرون إلى سائر أعضاء النظام الإقليمي العربي الفقير والمعدم تنمويًّا نظرةً استعلائيةً من جهة، وينظر هؤلاء العرب إلى الخليجيين نظرةً دونيةً على أنهم بدوٌ ودولٌ رجعية محافظة من جهة أخرى. أمّا ثالث الانقسامات، فهو اقتصادي (أهل الزراعة وأهل النفط)، وهو مرتبط، أساسًا، بالنفط، ونظرة الكثيرين إليه بوصفه عامل

١٨ انظر: علي الدين هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)؛ وانظر أيضًا: علي الدين هلال وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

١٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** (بيروت: شركة كركي للنشر، ٢٠٠٩).

فرقة أكثر من كونه عامل وحدة بين الطرفين[٢٠]. فكلّ هذه الانقسامات وغيرها زادت رقعة الاختلاف العربي على نحوٍ أدّى إلى تزايد وتيرة وحدة الاستقطاب والتدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية.

- سمة النظام المُسيّر من الخارج والفاقد لآليات تدبير شؤونه: يسود علاقات هذه الدول مع بقيّة وحدات النظام الدولي انعدام الاستقلالية. فقد فرضت عليه "لعنة النفط" أن يكون ساحة صراع متواصل أبديّ بين القوى الدولية المتصارعة على الموارد الطبيعة التي تمتلكها هذه الدول، فتصبح العلاقات بينها وبين هذه القوى الدولية قائمةً على الاعتمادية، ويجرى تحديد سلوكها السياسي وتشكيله (الداخلي والخارجي) وفق مصالح وترتيبات وخطط القوى الدولية، ولا يمكن لهذه الدول القيام باتخاذ أيّ تدابير أمنية أو تحركات سياسية أو دبلوماسية لا تتوافق مع مصالح هذه القوى المتحكمة في المنطقة.

فمثلًا، عندما حاول رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق تأميم النفط في إيران في أوائل خمسينيات القرن العشرين، قامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتمويل انقلاب عليه، وعندما أراد صدام حسين فرض هيمنته على مناطق استخراج النفط في الخليج العربي في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، لم تتردّد هذه القوى الدولية في توجيه ضربة عسكرية لردعه. والخلاصة أنّ هذا النظام مقيّد إلى أقصى حدّ، خصوصًا في علاقاته بالقوى الدولية[٢١].

تؤكّد السمات المذكورة الأطاريحَ التي قدّمتها المدرسة الواقعية الجديدة وتدعمها، وهي أطاريح متعلّقة بطبيعة السلوك والانحياز إلى هذه الدول في تعاملاتها مع القوى الخارجية الموجودة في النظام الدولي. فقد جادل الواقعيون في أنه بسبب كونها دولًا صغيرةً، ضعيفةً، ثريةً، عرضةٌ للانكشاف والتهديد. ومن ثمّة، ستكون دول مجلس التعاون أكثر ميلًا إلى التحالف، وأكثر مسايرةً لركب أغلب القوى الدولية استعدادًا وقدرةً على إيجاد الحماية لها والدفاع عنها ضدّ المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

ففي ظلّ وجودها في نظام دولي فوضوي عدائي وتنافسي، وفي بيئة إقليمية عدائية وغير مستقرة مُتخمة بالصراعات والميل إلى الحرب، ستولي دول مجلس التعاون توسيع نطاق علاقاتها بالولايات المتحدة اهتمامًا أكثر من أيّ علاقة بقوًى دولية أخرى؛ لأنها - من جهتي الاستعداد والقدرة - أكثر القوى التي يمكن أن توجد لها الحماية وأن تدافع عن أمنها وبقائها.

أمّا بخصوص علاقات دول المجلس بالاتحاد الأوروبي، فعلى الرغم من سيادة نمط العلاقات التعاونية والسلمية، لن يصل مستوى العلاقات وعمقها بين الطرفين في المستقبل المنظور إلى درجة العلاقات الأميركية – الخليجية نفسها وعمقها، مادام الاتحاد الأوروبي لم يطوّر بعدُ إستراتيجيةً سياسيةً وعسكريةً موحدةً للدفاع عن مصلحته ومصالح شركائه وحلفائه بصورة فعّالة وجِدّية[٢٢]، على أنّ دول مجلس التعاون لا تفضّل التقارب مع الولايات المتحدة رغبةً عن أوروبا، بل بسبب انعدام ثقتها بقدراتها واستعدادها لنجدتها وقت الصعاب.

الربيع العربي ومستقبل دول مجلس التعاون

إنّ التطورات التي جرت خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين (محليًّا، وإقليميًّا ودوليًّا) ساهمت إلى حدّ كبير في توسيع نطاق الفهم والإلمام بحقيقة السياسات التي تقوم بها الدول والنظم العربية، بطريقة أكثر واقعيةً، وأقلّ أيديولوجيةً ممّا كانت عليه قبل ثورات الربيع العربي. فعلى سبيل المثال، ساهمت هذه الثورات في تفنيد الدعاوى التي روجتها هذه الأنظمة طوال الحرب الباردة، ومفادها أنها تحظى بشرعية وتأييد شعبي وجماهيري صُلبٍ من جانب، وأنّ علاقاتها بالقوى الكبرى لا يمكن تهديدها أو تغييرها. وفي الحقيقة،

٢٠ عبد الله، **النظام الإقليمي**، ص ٣، وانظر أيضًا سعيد؛ محمد حسنين هيكل: **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢).

21 Jeffery Macris & Saul Kelly (eds.), *Imperial Crossroads: The Great Powers and the Persian Gulf* (Annapolis: Naval Institute Press, 2012); Markus Kaim, *Great Powers and Regional Orders: The United States and the Persian Gulf* (Hampshire: Ashgate Publishing Limited, 2008); F. Gregory Gause III, *The International Relations of the Persian Gulf* (New York: Cambridge University Press, 2009).

٢٢ من وجهة نظر واقعية، ننظر إلى أنّ الدور الذي تمارسه القوى الأوروبية التقليدية وتقوم به (فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا)، إلى جانب دورها الاقتصادي والتنموي، لا يتعدّى الدور الدبلوماسي أو السياسي. ولكن لن يكون لها أيّ دور عسكري أو دفاعي كبير خلال السنوات المقبلة، خصوصًا في المناطق التي تقع خارج حدود القارة الأوروبية، أو التي تمثّل تهديدًا جوهريًا لمصالحها القومية؛ إذ صار يوجد شبه إجماع في الدوائر الأكاديمية المتخصصة على أنّ أوروبا باتت قوّى دوليةً من الدرجة الثانية Second Rank Power، ومن جهة أخرى، فهي "قوّى دولية مدنية" Civil Power، مقارنةً بقوّى كبرى مثل الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين، وهو الأمر الذي يجعل دول مجلس التعاون لا تعتمد على أوروبا إلّا في التسليح والتدريبات العسكرية والتعاون اللوجيستي، في حين تراهن كليًّا على الولايات المتحدة في ما يتعلق بالقدرة على التدخل العسكري المباشر في حال تهديد أمنها واستقرارها الوطني.

أصبحت علاقاتها بالقوى الاجتماعية والمحلّية مهزوزةً إلى درجة غير مسبوقة، واتضح أنّ علاقاتها الخارجية بهذه القوى ليست كما ادعت. وهذا الأمر يجعلنا نجادل في القول إنّ الجميع ليس بمنأًى عن الوقوع في مغبّة انعدام الاستقرار والتوترات، وليس لديه مناعة ضدّه. ولعلّ دول مجلس التعاون هي المثال الجليّ الدالّ على ذلك. فقد أصبحت أوّل مرة في مهب الريح وعرضةً للتغيير؛ بسبب تعدّد مستويات التهديد ومصادره، والخطر الذي أمست تواجهه منذ اندلاع ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١[٢٣].

على المستوى المحلّي

تفيد تقارير التنمية البشرية العربية، خلال السنوات الأخيرة، تقدّم مكانة دول مجلس التعاون عن بقيّة الدول العربية الأخرى؛ إذ جاءت الإمارات في المرتبة ٤٠، والسعودية في المرتبة ٣٤، وقطر في المرتبة ٣١، والكويت في المرتبة ٤٦. وفي مستوى المعيشة والدخل السنوي، فإنّ متوسط دخل الفرد في قطر هو ١٠٤ آلاف دولار أميركي سنويًّا، وفي الكويت ٤٧ ألف دولار، وفي الإمارات ٤٣ ألف دولار، وفي سلطنة عمان ٢٥,٧ ألف دولار، وفي السعودية ٢٤ ألف دولار، وفي البحرين ٢٤ ألف دولار، وفي ليبيا ١١ ألف دولار. في حين أنّه يبلغ في بلدان أخرى مثل تونس ٤٤٣١ دولارًا، وفي مصر ٣١١٤ دولارًا، وفي السودان ١٥٢٧ دولارًا، وفي اليمن ١٥١٨ دولارًا[٢٤].

وعلى الرغم من الارتفاع الجليّ في معدلات الدخل الفردي السنوي بالنسبة إلى دول مجلس التعاون، مقارنةً بالدول آنفة الذكر، فإنّ ذلك لم يمنع وجود بعض المشكلات الاجتماعية والسياسية داخل تلك الدول. فبسبب الغياب النسبي للديمقراطية، وحرمان قطاع كبير من السكان من التمثيل الديمقراطي من جانب، واستئثار بعضهم بالسُلطة والقوة الاقتصادية من جانب آخر، إضافةً إلى عدم الانفتاح على العالم في بعض هذه الدول، انتشرت الأفكار المتطرفة داخل المجتمعات الخليجية. فقد أظهرت استطلاعات رأيٍ مؤخرًا تزايد شعبية جماعات متطرفة، مثل داعش والقاعدة، بين صفوف المواطنين السعوديين على نحوٍ يدعو إلى القلق، وأظهرت عدّة دراسات وتقارير أنّ عددًا كبيرًا من المقاتلين في هذه الجماعات ينتمون إلى دول الخليج العربي. وتزايدت أيضًا دعاوى الإصلاح وتحقيق المزيد من الديمقراطية والحرية، كما هي الحال في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية.

ولعلّ حصيلة هذه المعلومات والاستطلاعات تفسّر التزايد النسبي لوقوع الحوادث الإرهابية والتفجيرات التي شهدتها بعض دول مجلس التعاون، سواء ما وقع منها بالفعل (في السعودية، أو الإمارات، أو البحرين)، أو ما نجحت السلطات الحكومية في إجهاضه (الكويت والإمارات العربية المتحدة). فخلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٥، وقع في السعودية وحدها ما يزيد على خمس عشرة هجمةً إرهابيةً، وخلال الفترة الممتدّة من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ إلى أيار/ مايو ٢٠١٥، أحبطت السلطات السعودية خمس هجمات إرهابية على المملكة[٢٥]. وشهدت دولة الإمارات العربية المتحدة، تهديدات إرهابيةً أوّلَ مرّة منذ تأسيسها على يد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢؛ إذ قامت سيدة منقّبة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بقتل مواطنة أميركية في أحد مراكز التسوق بإمارة أبوظبي[٢٦]. كما تتزايد أقاويل مفادها وجود خلايا إرهابية تابعة لداعش، ولغيرها من الجماعات الإرهابية داخل الإمارات، وعلى حدودها مع سلطنة عمان، مستغلّةً ضعف المراقبة والحراسة في هذه المنطقة الحدودية، من دون أن تؤكّد الدلائل مدى

---

٢٣ بشأن احتمالات امتداد شرارة الثورات إلى دور الخليج العربي وتداعياتها على دوله، انظر:
Davidson; Stéphane Lacroix, "Is Saudi Arabia Immune?" *Journal of Democracy*, vol. 22, no. 4 (October 2011), pp. 48-59; Mehran Kamrava, "The Arab Spring and the Saudi-Led Counterrevolution," *Orbis*, vol. 56, no. 1 (Winter 2012), pp. 96-104; "Arab Uprisings: The Saudi Counter-Revolution," *POMEPS Briefings*, no. 5, 9/8/2011), at:
http://www.pomeps.org/wp-content/uploads/2011/08/POMEPS_BriefBooklet5_SaudiArabia_web.pdf;
Kristin Smith Diwan, "Reform or the flood in the Gulf," *Foreign Policy*, 21/2/2011, at:
http://foreignpolicy.com/2011/02/21/reform-or-the-flood-in-the-gulf;
Madawi Al-Rasheed, "Yes, It Could Happen Here Why Saudi Arabia is ripe for revolution," *Foreign Policy*, 1/3/2011, at:
http://foreignpolicy.com/2011/03/01/yes-it-could-happen-here-2;
Salman Shaikh, "The Bahrain crisis and its regional dangers," *Foreign Policy*, 23/3/2011, at:
http://foreignpolicy.com/2011/03/23/the-bahrain-crisis-and-its-regional-dangers/

٢٤ للاستزادة بشأن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والتنموية لدول الخليج العربي وبقية وحدات النظام الإقليمي العربي، انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر** (نيويورك: دونولي، ٢٠١٤)، ص ١٥٨ - ٢٠٥، على الرابط:
http://www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf

٢٥ " ٥ حوادث إرهابية كبرى تمّ إحباطها في السعودية"، **العربية. نت**، ٢٠١٥/٥/٣٠، انظر:
http://bit.ly/1l71d7b
وانظر أيضًا: ذياب البداينة، "٥٩ عمليةً إرهابيةً تمّت على أراضي السعودية في ٣٧ عامًا"، **الحياة**، ٢٠١٢/١١/٢٥.

٢٦ " الإمارات: المرأة التي قتلت أميركية في أبوظبي حاولت تفجير منزل أميركي"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٤/١٢/٤، انظر:
http://bit.ly/1X0237d

صحة هذه الشائعات[٢٧]. ولم يتوقف التهديد (المباشر أو غير المباشر) على المملكة العربية السعودية والإمارات فحسب، بل امتد ليشمل دول الخليج كلّها.

من جانب آخر، أدّت السياسات المتعارضة بين بعض الدول الخليجية (قطر والإمـارات والسعودية)، الخاصة بطريقة التعامل وإدارة الأزمات الإقليمية إلى تعكير العلاقات الخليجية - الخليجية، إلى حدّ الوصول إلى الملاسنة والهجوم المباشر في وسائل الإعلام، ما ساهم في تجميد موقّت للعلاقات الثنائية، بل إنّ بعضهم توقّع قرب انفراط عقد التجمع الإقليمي العربي الوحيد الناجح خلال العقود الخمسة الماضية، وهو الأمر الذي يؤكّد وجود اختلافات عميقة بين هذه الدول، وأنّ الأمور ليست بالاستقرار أو بالتناغم الظاهر في ما بينها. وهذا قد يؤثّر في المستقبل القريب والمتوسط في استقرار النظم السياسية في هذه الدول واستمراريتها.

على المستوى الإقليمي

من الواضح أنّ معظم دول مجلس التعاون متورطة، بدرجات مختلفة، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في أغلب الأزمات والصراعات الإقليمية، بدايةً من المغرب في الغرب، ومرورًا بالجزائر وتونس وليبيا ومصر والسودان واليمن وسورية ولبنان والعراق، ثمّ فلسطين. وحتى علاقات دول المجلس بالقوى الإقليمية الأخرى، كتركيا وإيران، أصبحت خلال العامين المنصرمين كثيرة التوتّر، بل إنها وصلت بين الإمارات وتركيا مثلًا إلى حدّ تجميد العلاقات الاقتصادية والتهديد بوقف الاستثمارات المشتركة التي تبلغ نحو عشرة مليارات دولار. والعلاقات بين السعودية وإيران ليست في حاجة إلى الحديث عن توترها وتمييز سماتها الصراعية وتعارضها في مناطق كثيرة، وكذلك الشأن بالنسبة إلى التوتر من اليمن إلى العراق والبحرين وسورية ولبنان، على نحوٍ يُنبئ باحتمال نشوب حربٍ مباشرة، أو بالوكالة، بين السعودية وحلفائها العرب، وبين إيران ووكلائها في المنطقة.

يُعدّ المستوى الإقليمي أكثر مصدرٍ للمخاطر والتهديدات التي تواجهها دول مجلس التعاون، سواء كان ذلك من الناحية التقليدية أو غير التقليدية. فمن الناحية التقليدية، يجعلها وجود دولة كبيرة لديها مَيْل توسعيّ وعدوانيّ وتدخليّ؛ مثل الجمهورية الإيرانية إلى جوار هذه الدول، تحت وطأة الشعور الدائم بالتهديد؛ إذ يميل ميزان القوى إلى مصلحة إيران على حساب دول مجلس التعاون (منفردةً ومجتمعةً)، وربما حتى على المستوى الإقليمي من جهة القوة العسكرية والتسليح (الجدول ١). وتستغل إيران هذا التفاوت في توازنات القوى في محاصرة دول الخليج من خلال وكلائها الإقليميين في عدّة بلدان، مثل البحرين والعراق واليمن وسورية ولبنان؛ وذلك بمساندة هؤلاء الوكلاء بالسلاح والعتاد، وتوظيفهم للتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، ونشر أجواء انعدام الاستقرار والاضطراب بداخلها، وسيلةً لإدارة صراعها ضدّ الولايات المتحدة والغرب، ودول مجلس التعاون وفي صدارتها المملكة العربية السعودية.

لقد تسبّب السلوك الإيراني، منذ نهاية حرب احتلال العراق ٢٠٠٣، بنشر أجواء الاضطراب وانعدام الاستقرار في منطقة الخليج العربي، من إذكاء الصراعات والنزاعات الطائفية والعرقية داخل العراق، بطريقة أدّت إلى تمزيق الدولة العراقية أو ما بقيَ منها بعد الاحتلال الأميركي. فقد استُغلت الأغلبية الشيعية في العراق في تغيير بنية السُلطة والتوزيع والتوازن الديموغرافي للعراق، وتحويله إلى ساحة صراع بالوكالة بين إيران وأعدائها على حساب المواطنين العراقيين وجيرانه. وشهدت الفترة الممتدّة بين عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠١٣ زيادةً مطّردةً في عدد الهجمات الإرهابية في العراق، وتحوّل العراق بسبب إضعاف الحكومة المركزية في بغداد إلى مستودع للإرهاب وجماعات إرهابية اتخذت العراق ملاذًا آمنًا لمهاجمة جيرانها، بدايةً من سورية ولبنان والبحرين واليمن، إلى المملكة العربية السعودية والكويت. وعاقت إيران جميع المحاولات الخليجية والدولية الداعية إلى محاربة الإرهاب والقضاء على هذه الجماعات الإرهابية.

على صعيد آخر، تسبب التدخل الإيراني في الشأن اليمني المتمثّل بدعم قوات الحوثي وتدريبها وإمدادها بالسلاح والعتاد، بإدخال اليمن في أتون حرب أهلية وطائفية طويلة المدى، وهو الأمر الذي أوجد مصدرًا لتهديد دول الخليج العربية من ناحية الجنوب، وبخاصة ضدّ المملكة العربية السعودية التي اضطرت بعد احتلال الحوثيين للعاصمة صنعاء والاستيلاء على السُلطة (بمساندة وتأييد طهران) إلى قيادة التحالف الدولي للدفاع عن الحكومة الشرعية والدستورية في اليمن، والقضاء على الوكلاء الإيرانيين في صنعاء، وهو التحالف الذي يضمّ أكثر من عشر دول عربية وغربية، انطلقت أوّل هجماتها تحت اسم "عاصفة الحزم" في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٥، ومازالت الهجمات مستمرّةً حتى الآن.

---

٢٧ عادل الراشد، "اتهام شاب يبلغ ١٩ سنةً بالانضمام إلى 'داعش'"، **الإمارات اليوم**، ٢٠١٥/٦/١٧، انظر:
http://www.emaratalyoum.com/local-section/accidents/2015-06-17-1.794545
وانظر أيضًا: "الإمارات تحيل ٤١ شخصًا للمحاكمة بتهمة تشكيل 'تنظيم إرهابي'"، **بي بي سي عربي**، ٢٠١٥/٨/٢، على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/08/150802_emirates_trial_terrorist_group

وتواجه دول مجلس التعاون أيضًا تهديدًا إقليميًّا آخر تقوده إيران في سورية ولبنان. فدول مجلس التعاون تساند خيار إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد، وتدعم (بالتمويل وبالتسليح) جماعات المعارضة ضدّ النظام. في حين تساند إيران ووكلاؤها في لبنان وسورية (حزب الله) بقاءَ بشار في السُلطة وتقوم بتمويل قوات النظام والجماعات الموالية له وتدعمها. وهكذا، تخوض دول الخليج حربًا بالوكالة في سورية ضدّ إيران وحلفائها. وكذلك الأمر في ليبيا والبحرين ومصر؛ إذ تروّج دول الخليج العربية (خصوصًا الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية) أنها تقوم بمساندة الحكومات الشعبية والرسمية صاحبة الشرعية في كلّ من مصر وليبيا والبحرين واليمن (وحتى تونس والمغرب والجزائر) في حربها ضدّ الجماعات والتنظيمات الإرهابية التي تهدّد الأمن والاستقرار الإقليمي. وهو الأمر الذي يبرّر تدخلها المباشر بطريقة عسكرية في مناطق مثل اليمن وليبيا ومصر وسورية، بدرجة غير مسبوقة في تاريخ هذه الدول المعروف عنها تاريخيًا أنها دول دفاعية لا تحبذ اللجوء إلى استخدام القوة في إدارة الصراعات الإقليمية.

وقد أثار هذا السلوك استغراب كثير من الدوائر البحثية والدفاعية الرسمية في الغرب، إلى حدّ دفَع بعضهم إلى إطلاق لقب "أسبرطة الصغيرة" على دولة الإمارات العربية المتحدة؛ بسبب دورها العسكري المتزايد في الصراعات والنزاعات الإقليمية[٢٨]، والاهتمام بدراسة الدور الدبلوماسي الذي تقوم به دولة صغيرة المساحة مثل قطر على الجانب الآخر؛ ذلك أنّ الدوحة تسعى، منذ اندلاع ثورات الربيع العربي، لممارسة نفوذ سياسي ودبلوماسي من أجل التهدئة والتوافق بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية المتورطة في الصراعات الإقليمية، بغضّ النظر عن التقييم المتفاوت لهذا الدور وأغراضه ونيّاته[٢٩].

وعلى صعيد آخر، هناك الخطر الشديد الذي بات يمثّله تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـ "داعش" بالنسبة إلى دول مجلس التعاون وغيرها. فهذا التنظيم الذي بات ينشر الرعب في العراق وسورية وغيرهما، قام بعدد من الهجمات الإرهابية في جنوب المملكة، وأصبح يمثّل تهديدًا وجوديًّا غير مسبوق في المنطقة، خصوصًا مع تدخل قوًى إقليمية أخرى في العراق، وتضارب السياسات في مكافحة التنظيمات المتطرفة والتعامل معها[٣٠]، وهو أمرٌ لم يجعل حدود الخليج مهدّدةً من جانب إيران وطموحاتها التوسعية والتخريبية المعادية لدول الخليج والساعية للهيمنة عليه فحسب، بل من جانب فاعلين غير رسميين يسعون لترهيب المواطنين والقضاء على أنظمة الحكم الحاليّة في الخليج ونشر الإرهاب في المنطقة.

إنّ دول المجلس بسبب خوفها الشديد من تداعيات الربيع العربي على أمنها واستقرارها، وسعيها لحصرها وراء حدودها، تدخلت أحيانًا بطريقة غير مدروسة في هذه المناطق، فساهمت في تدهور الأوضاع وتفجّرها، بدلًا من حلّها أو تقليلها، وخلقت أوضاعًا أكثر سوءًا، وباتت مهدّدةً على نحوٍ أكبر ممّا كان متوقعًا.

على المستوى الدولي

باتت دول مجلس التعاون مكشوفةً ومعرّضةً للخطر بسبب الأخبار والتوقعات المتزايدة بقرب انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط وإعادة تمركزها في الشرق الأقصى، وهذا الأمر سينتج عنه فراغ إستراتيجي كبير سيدعو إلى "تكالب" القوى الكبرى والإقليمية الأخرى على المنطقة، بدايةً من الصين وروسيا والهند وغيرها، وسيخلق ذلك وضعًا مشابهًا للحرب الباردة، لكن هذه المرة من دون الولايات المتحدة، وهو الوضع الذي يسبب قلقًا شديدًا لدول المجلس المرتبطة بها تاريخيًا والمعتمدة عليها تمامًا على في تأمينها والدفاع عنها ضدّ أطماع القوى الإقليمية والدولية العدوانية التي تسعى للهيمنة عليها، وعلى مواردها الطبيعية.

أدّى هذا الوضع الدولي الجديد، مع تزايد حدّة الأزمات والصراعات والتهديدات التي تعجّ بها البيئة الدولية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وموجات الثورات والحركات المتطرفة والانفصالية.. إلخ، إلى إعادة تفكير هذه الدول في تشكيل تحالفات وتوازنات قوًى جديدة تضمن لها الأمن والاستقرار، وتُوجِد لها الحماية من أطماع الآخرين، وهو الأمر الذي يفسّر التقارب الخليجي - الأوروبي الأخير الذي يُعدّ محاولةً من دول الخليج لموازنة النفوذ المتزايد إقليميًّا لقوًى دولية

28 Rajiv Chandrasekaran, "In the UAE, the United States has a quiet, potent ally nicknamed 'Little Sparta'," *The Washington Post*, 9/11/2014, at: http://wapo.st/1X036nA;
Ishaan Tharoor, "3 ways the U.A.E. is the Sparta of the modern-day Middle East," *The Washington Post*, 15/11/ 2014, at: http://wapo.st/1SGAhpU;
Marta Canneri, "From Microstate to 'Little Sparta': the International Rise of the United Arab Emirates," *NATO Association of Canada*, 16/7/2015, at: http://natocouncil.ca/from-microstate-to-little-sparta-the-international-rise-of-the-united-arab-emirates

29 Kristian Coates Ulrichsen, *Qatar and the Arab Spring* (London: Hurst, 2014); Mehran Kamrava, Qatar Small State, Big Politics (Ithaca: Cornell University Press, 2013); Lina Khatib, "Qatar's Foreign Policy: The Limits of Pragmatism," *International Affairs*, vol. 89, no. 2 (March 2013), pp. 417 - 431.

٣٠ أحمد محمد أبو زيد، "من التبرعات إلى النفط: كيف تحوّل 'داعش' إلى أغنى تنظيم إرهابي في العالم؟"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٤/١٠/٩، انظر: http://bit.ly/1kGjY1L
وانظر أحمد أبو زيد: "سياسات مكافحة التطرف في دول الخليج"، حالة الإقليم، العدد الأوّل (أغسطس 2014)، ص 10-14.

الجدول (١)
التوازان العسكري في الشرق الأوسط ٢٠١٢

الدولة	الأفراد			العتاد					
	القوات النظامية	القوات الاحتياطية	إجمالي القوات	دبابات	سلاح المدفعية	مضادات الصواريخ	قاذفات صواريخ	القوات الجوية*	الدفاع الجوي**	القوات البحرية***
إسرائيل	١٧٦,٥٠٠	٤٤٥,٠٠٠	٦٢١,٥٠٠	٣١١٠	٢٢٥٨	-	٧٩٠٠	٤٩٠	١٥١٨	٨٧
الأردن	١٠٠,٧٠٠	٦٠,٠٠٠	١٦٠,٧٠٠	٩٢٧	٨٥٣	٧٦٣	٢,٢٣٥	٩٨	٩٢٦	٢٦
الإمارات	٦٥,٥٠٠	-	٦٥,٥٠٠	٦٠٤	٤٣٢	٣٠٠	٣٠٠	٣٦٢	٢٦٥	٣٣٦
البحرين	٨,٢٠٠	-	٨,٢٠٠	١٨٠	٧٠	٧٥	٧٥	٩٦	١٩	٧٠
الجزائر	١٢٧,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٢٧٧,٠٠٠	١,٠٨٠	٩٢٠	١,٤٠٠	١,٩٥٥	٢٤١	٦٠٤	٩٤
السعودية	٢١٤,٠٠٠	-	٢١٤,٠٠٠	١٠١٥	٩٧٠	٢,١٥٠	٢٢٢٢	٦٢١	٣٣١	١٣٢
السودان	١٠٤,٠٠٠	-	١٠٤,٠٠٠	٣٥٠	٨٢٠	-	٧٢٥	٧٨	٥٠٥	٢٤
العراق	٢٧٥,٠٠٠	-	٢٧٥,٠٠٠	٧٠	١٥,٠٩٧	-	١٥٥٣	٢٣٠	٤	٨١
الكويت	١٥,٥٠٠	٢٤,٠٠٠	٣٩,٥٠٠	٤٨٣	١٧٧	٩٠	٩٠	١١١	٣٢	١١٣
المغرب	١٩٨,٥٠٠	١٥٠,٠٠٠	٣٤٨,٥٠٠	٣٤٥	١١٤٢	٧٩٥	١٤٥٠	٥٨	٣١٨	٩٩
إيران	٥٢٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٨٧٠,٠٠٠	١,٦٢٠	٣٠٠٠	-	~٤٠	١٠١٩	١٨٠٥	٣٤١
اليمن	٦٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	١٢٣٠	٩٩٥	٣٦	٢٤	٢٦٧	٤٦٥	١٥٩
تركيا	٤٢١,٠٠٠	٣٧٩,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٢,٨٩٠	٤,٥٥٠	١,٠٢٣	٦,٧٣٣	٤٠٤	٢,٧٥٤	٣٢١
تونس	٣٥,٠٠٠	-	٣٥,٠٠٠	١٣٩	٣٢٦	٦٥٣	٢٠٥	١٨	١٩٥	٥٤
سورية	٢٦٠,٠٠٠	١٣٢,٥٠٠	٤٢٢,٠٠٠	٤,٨٠٠	٣,٢٧٤	٥,٠٦٠	٣,٤٠٠	٣٩٠	٩٣	٥٦
عمان	٣٤,٠٠٠	-	٣٤,٠٠٠	٢٠١	١٤٧	٨٨	٨٨	١٦٠	١٧٤	٩٨
قطر	١١,٨٠٠	-	١١,٨٠٠	٨٠	٥٦	٤٨	٤٨	٥٠	١٩	٤٢
ليبيا	٧٦,٠٠٠	-	٧٦,٠٠٠	~٦٥٠	٢,٤٠٠	٦٢٠	٢,٢٣٠	٢٦٦	٨٤٠	٤٦
مصر	٤٥٠,٠٠٠	٢٥٤,٠٠٠	٧٠٤,٠٠٠	٣,٤٠٠	٤,٠٥٠	٦,٩٠٠	٤,٢٥٥	٥١١	٣١٠	١٧٩

* القوات الجوية تشمل إجمالي عدد الطائرات القتالية فقط.

** قوات الدفاع الجوي تشمل إجمالي المدفعية الثقيلة والمتوسطة، وبطاريات الصواريخ.

*** القوات البحرية تشمل إجمالي عدد السفن، والغواصات، والقوارب المقاتلة، وخفر السواحل.

International Institute for Strategic Studies ,*The Military Balance 2012* (New York: Oxford University Press, 2012), pp. 303-360; The Institute for National Security Studies, *Middle East Military Balance in Glance 2011* (Israel :Tel Aviv University, 2011), at: http://www.inss.org.il/weapons.php?cat=283

مثل الصين وروسيا، ما يعني استمرار تورط دول مجلس التعاون في لعبة سياسات القوى واللعبة الكبرى؛ لأنها ليست أساسًا على توافق أو تفاهم شديد مع القوى الدولية الصاعدة، وهي لعبة محفوفة بالمخاطر، بالنظر إلى أنّ الحليف الجديد للخليج لا يمكن الاعتماد عليه على نحوٍ مؤكّد كما كانت عليه الحال طوال العقود الستة الأخيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي ساهمت إلى حدّ كبير في استمرار حالة السلام الطويل والاستقرار الذي نعمت به هذه الدول بفضل مظلّة الدفاع الأميركية.

خاتمة: المستقبل والمآلات

تمرّ دول مجلس التعاون بأكبر أزمة خلال هذا القرن إنْ لم يجرِ تغيير جذري في سياساتها الإقليمية على وجه الخصوص، وفي جوانب كثيرة من سياساتها الداخلية، سيكون مستقبلها مخيفًا. ولعل أولى الخطوات التي يمكن أن تقوم بها هذه الدول هي إعادة ترتيب البيت الخليجي، والسعي جدّيًا لحلّ الخلافات البينية. فينبغي التركيز في السياسات التعاونية وتحقيق المصالح العامة المشتركة، ومواجهة التحديات الحقيقية التي تهدّد أمنها الجماعي، مثل التطرف والإرهاب والتمدد الإيراني والتدخل الأجنبي في شؤون المنطقة، والتركيز في الجوانب التعاونية في المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية، والنأي عن التدخل في الصراعات الإقليمية والانحياز إلى مصلحة أطراف ضدّ أطراف أخرى، وعن محاولات، إعادة تشكيل المنطقة وفقًا لمصلحتها الخاصة، وفي المقابل انتهاج سياسات توافقية تسعى لتحقيق الإجماع المحلّي والإقليمي، وإدارة الصراعات المحلّية بطريقة سلمية. وهذا الأمر يعني أن تحترم اختيارات الشعوب الأخرى، وعدم مساندة النظم الاستبدادية لتحقيق مصالح على المدى القصير، وأن تعيَ درس الأعوام الثلاثة الأخيرة التي أثبتت أنّ الشعوب العربية باتت لا تقبل فرض نظمٍ بطريقة إجبارية، مهما كانت نسبة التأييد والمساعدات التي تقدّمها لها دول الخليج. فكما أنّ دول الخليج تريد إبقاء الثورات بعيدًا من مجتمعاتها، ينبغي أن تحترم خيارات هذه الشعوب، مادامت لا تمثّل لها تهديدًا لأمنها واستقرارها.

وينبغي لدول مجلس التعاون أيضًا أن تعتمد سياسات أكثر جديةً في ما يتعلق بمكافحة التطرف والإرهاب في المنطقة، وتشجيع استقلال المؤسسات الدينية الرسمية وإبعادها عن اعتماد خطابات السُلطة ومجاراة السياسات الرسمية.

> ينبغي لدول مجلس التعاون أيضًا أن تعتمد سياسات أكثر جديةً في ما يتعلق بمكافحة التطرف والإرهاب في المنطقة

وفي ما يتعلق بسياسات دول مجلس التعاون الخارجية وعلاقاتها الدولية، ينبغي أن تستفيد من درس الحرب الباردة، وتدرك مغبّة الاعتماد الأحادي على قوًى دولية واحدة، وتقلع عن سياسات الارتباط الثنائي بقوًى معيّنة. فعالم اليوم ليس كالحرب الباردة، والسياسة الدولية لم تعُد "ملاكمةً"، بقدر ما أصبحت مباراة "كرة قدم". ففي ظلّ التعدّدية القطبية الدولية، والتداخل والتعقيد الكبير الذي باتت تتّسم به جميع السياسات الدولية والمحلّية، أصبح التعاون والعمل الجماعي والتواصل مع جميع الأطراف والفاعلين الموجودين في العالم السبيل الوحيدة لتحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية لشعوب هذه الدول، ولعل هذا الدرس لم تدركه دول مجلس التعاون وحدها، بل حتى القوى الدولية العظمى في النظام الدولي.

يوسف كرباج* | عميد صعابنه** | امطانس شحادة***

الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس

خصائص ديموغرافية وسياسات الدعم المالي

تتناول هذه الورقة التحولات في ديموغرافيا الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧ حتّى عام ٢٠١٣، وتستعرض المعطيات الديموغرافية عن السكان اليهود المستوطنين، والتكاثر السكاني، وميزان الهجرة، والتوزيع الإثني، وتناقش العوامل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر في ازدياد أعداد المستوطنين والهجرة إلى المستوطنات. كما تقدم توقعات حول الازدياد السكاني في أعداد المستوطنين حتى عام ٢٠٤٨. تزعم الورقة أنّ الارتفاع في عدد المستوطنين ناتج من عاملين أساسيين: الهجرة إلى المستوطنات، والزيادة الطبيعية الشديدة الارتفاع في صفوف المستوطنين. في حين أنّ العامل الأول يفسَّر بقرارات سياسية تشجع الهجرة إلى المستوطنات وتوفير شروط اقتصادية وخدمات اجتماعية داعمة للهجرة، يفسَّر الثاني (أي التزايد الطبيعي البالغ الارتفاع) بطبيعة المستوطنين ومستويات التدين والأيديولوجيا اليمينية/ القومية. وتوضح الورقة أنّ أهمية هذه العوامل تتفاوت وفقًا للمراحل السياسية المختلفة؛ ففي بداية الاستيطان كانت الهجرة هي العامل الأساسي لتزايد عدد المستوطنين، بينما تفسِّر معدلاتُ الولادة المرتفعة تزايدَ عدد المستوطنين الذي جرى، في العَقدين الأخيرين، في الضفة الغربية بالأساس، وليس في القدس.

* باحث متخصص بعلم السكّان والتخطيط المدني.
** باحث مشارك في مركز مدى الكرمل، متخصص بالدراسات السكانية.
*** متخصص في العلوم السياسية والاقتصاد السياسي، مدير الأبحاث في مركز مدى الكرمل.

مقدمة

يعد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس، منذ عام ١٩٦٧، امتدادًا لمشاريع الاستيطان المختلفة التي قامت بها الحركة الصهيونية منذ أواخر القرن التاسع عشر؛ إذ لا تختلف وسائل الاستيطان وأهدافه الذي تشهده المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ عن مشاريع استيطانية سابقة في فلسطين الانتدابية: الاستيلاء على الأرض، وطرد سكانها الأصليين، وإحلال السكان اليهود مكانهم. والمقصود أنّ عملية الاستيطان في أراضي الضفة الغربية قد تكون مرحلة تمهيدية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة، أو على الجزء الأكبر منها، وتطهيرها من السكان الأصليين، وذلك إما بواسطة تهجيرهم إلى خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإما عن طريق تجميعهم في مناطق محددة فيها كثافة سكانية فلسطينية عالية، وخنقهم في "كنتونات" كبيرة تحت سيطرة إسرائيل ورحمتها. وبهذا تجري إعادة السيناريو والإستراتيجية ذاتيهما اللذين نفّذهما المشروع الصهيوني للسيطرة على مناطق الـ ٤٨، مع اختلاف في الوتيرة والأدوات في حالة الضفة الغربية[١].

كانت بداية الاستيطان الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة محدودة وعلى نطاق ضيق، وقد تركز هذا الاستيطان في مواقع معينة، كالمعسكرات السابقة للجيش الأردني، والمواقع التي سبق لليهود أن أقاموا فيها، مثل كيبوتس كفار عتسيون في الخليل[٢]. كذلك تركز هذا الاستيطان في مدينة القدس، ثم ما لبث أن امتد إلى سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بقيادة حكومات حزب العمل. وبعد أن صعد تكتل الليكود إلى الحكم عام ١٩٧٧، تسارعت عمليات الاستيطان وتوسعت، وبدأت هذه العمليّات تنفَّذ ضمن إستراتيجية مختلفة تمامًا عن الإستراتيجية التي تبنّاها حزب العمل سابقًا. فبعد أن كانت المستوطنات تقام تحت ستار الدوافع والاعتبارات الأمنية بالأساس، تغيرت واختلطت بأسباب تاريخية وعقائدية ودينية، إذ رفع الليكود شعار أرض إسرائيل المحرَّرة وحق جميع أفراد الشعب الإسرائيلي في الاستيطان في كل جزء منها؛ وذلك ابتغاء خلق كثافة سكانية يهودية في المناطق المحتلة للحيلولة دون إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقبَلًا في تلك الأراضي[٣]. وقد ازدادت وتيرة الاستيطان بخطوات نوعية بعد معاهدة "السلام" المصرية - الإسرائيلية، وبعد اتفاقيات أوسلو ومعاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية. ومن ثَمّ انتقل الاستيطان إلى الطور الحربي "الجدار والبرج" بعد الانتفاضة الثانية[٤]. ويمكن تقسيم سياسة الاستيطان وإستراتيجياته في الأراضي الفلسطينية إلى أربع حِقَب أساسية: الأولى منذ الاحتلال حتّى صعود الليكود للحكم في عام ١٩٧٧، والثانية منذ صعود الليكود حتّى اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣، ولثالثة منذ أوسلو حتّى الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، والرابعة منذ الانتفاضة الثانية حتّى الآن. والمشترك بين هذه الحِقَب كافة هو سعي إسرائيل إلى زيادة عدد المستوطنات والمستوطنين بغية تغيير الميزان السكاني بين الفلسطينيين واليهود في الضفة الغربية والقدس؛ لخلق واقع جديد على الأرض يصعّب تحقيق حل سياسي.

تتناول هذه الورقة التحولات في ديموغرافيا الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية منذ عام ١٩٦٧ حتّى عام ٢٠١٣، وتستعرض المعطيات الديموغرافية عن السكان اليهود المستوطنين، والتكاثر السكاني، وميزان الهجرة، والتوزيع الإثني، وتناقش العوامل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر في ازدياد أعداد المستوطنين والهجرة إلى المستوطنات. كما تقدم توقعات حول الازدياد السكاني في أعداد المستوطنين حتى عام ٢٠٤٨.

ندعي في هذه الورقة أنّ الارتفاع في عدد المستوطنين ناتج من عاملين أساسيين: الهجرة إلى المستوطنات، والزيادة الطبيعية الشديدة الارتفاع في صفوف المستوطنين. في حين أنّ العامل الأول يفسَّر بقرارات سياسية تشجع الهجرة إلى المستوطنات وتوفير شروط اقتصادية وخدمات اجتماعية داعمة للهجرة، يفسَّر الثاني (أي التزايد الطبيعي البالغ الارتفاع) بطبيعة المستوطنين ومستويات التدين والأيديولوجيا اليمينية/ القومية. وتوضح الورقة أنّ أهمية هذه العوامل تتفاوت وفقًا للمراحل السياسية المختلفة؛ ففي بداية الاستيطان كانت الهجرة هي العامل الأساسي لتزايد عدد المستوطنين، بينما تفسِّر معدلاتُ الـولادة المرتفعة تزايدَ عدد المستوطنين في العَقدين الأخيرين.

---

١ امطانس شحادة وحسام جريس، **دولة رفاه المستوطنين- الاقتصاد السياسي للمستوطنات** (رام الله: مدار، ٢٠١٣).

٢ إيلان بابه، "المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية: الاحتلال والتطهير العرقي بوسائل أخرى"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٩١ (صيف ٢٠١٢)، ص ١٠٦-١٢٤.

٣ نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، سلسلة الثقافة القومية ١٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٥٢؛ وطلال ناجي، "الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية"، في: **إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ وبرنامج المقاومة الفلسطينية لمواجهتها** (عمان: دار القدس للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٤١.

٤ عقيبا الدار وعديت زرطال، **أسياد البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل**، ترجمة عليان الهندي (المغرب: د.ن.، ٢٠٠٦).

كذلك توضح الورقة أنّ الارتفاع الأكبر في عدد المستوطنين هو في الضفة الغربية بالأساس، لا في القدس، وأن وجود عوامل اقتصادية نابعة من سياسات اقتصادية خاصة داعمة للاستيطان، وعلى وجه التحديد بواسطة ميزانية السلطات المحلية، تساهم أيضًا في تزايد أعداد المستوطنين.

وتستعرض الورقة التوقعات المستقبلية، حتى عام ٢٠٤٨، بشأن أعداد المستوطنين بواسطة فرضيات مختلفة حول معدل النمو السكاني في الأعوام القادمة. وبحسب هذه التوقعات، التي تفترض معدلات نمو معتدلة، سيصل عدد المستوطنين في عام ٢٠٤٨، أي بعد مئة عام على النكبة الفلسطينية، إلى نحو مليون و٧٠٠ ألف مستوطن يشكلون قرابة ٣٠٪ من مجمل سكان الضفة الغربية والقدس.

تعتمد هذه الورقة على عدة مصادر للمعلومات، من بينها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ودائرة الإحصاء الإسرائيلية المركزية، والموقع الإلكتروني لحركة "السلام الآن"، ومعهد القدس لدراسات إسرائيل، إضافة إلى العديد من النشرات. ومن المهم الإشارة إلى أنّ بعض الجداول والرسوم البيانية تفْصل بين المعلومات عن الاستيطان في القدس الشرقية وبين باقي المستوطنات في الضفة الغربية. ولا يعني هذا الفصل تمييزًا بين نوعين من الاستيطان؛ إذ إنّ هذه الدراسة تعتبر كل الأحياء التي أقيمت في القدس الشرقية بعد احتلالها مشمولة ضمن المستوطنات، لكنّ هذا الفصل ناتج من التباين في توافر البيانات لكل منطقة، ولا سيّما أنّ قسمًا من هذه البيانات مصدره النشرات الإسرائيلية الرسمية؛ تلك التي لا تشمل الأحياء اليهودية في شرقي القدس ضمن المستوطنات، ولا توفر المعلومات عنها على نحو منفصل عن سائر الأحياء في مدينة القدس.

السكان ومصادر الزيادة السكانية: الهجرة والزيادة الطبيعية

تعرَّف المستوطنات بالتجمعات السكنية التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧، والمستوطنون هم سكان هذه المستوطنات. ويعرِّف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المستوطنةَ أو المستعمرةَ بمكان مأهول على نحوٍ دائم ومعترَف به رسميًّا من قِبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي، يسكنه ٢٠ شخصًا أو أكثر، وله إدارة ذاتية وليس مشمولًا في الحدود الرسمية لتجمُّع آخر. تضاف إلى ذلك المستعمراتُ والأحياء اليهودية القائمة في القدس (منطقة J1). كما يعرِّف البؤرةَ الاستعمارية بأنها بناء مدنيّ أو شبه عسكري، لم يَجْرِ إقرار إنشائه من قِبل السلطات الإسرائيلية، وغالبًا يجري إقراره في ما بعد، وذلك باختيار توقيت سياسي مناسب[٥].

وتشير مراجعة أعدادِ المستوطنين اليهود في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ومعدلاتِ نموّهم منذ عام ١٩٨٦ حتّى عام ٢٠١٥، إلى ازدياد مطّرد في أعداد المستوطنين؛ فقد كان عدد المستوطنين في الضفة والقدس الشرقية عام ١٩٨٨ أقل من ٢٠٠ ألف مستوطن (قرابة ٧٣ ألفًا في الضفة الغربية و١١٨ ألفًا في القدس الشرقية)، بينما أصبح عددهم في عام ٢٠١٥ يزيد على ٦٠٠ ألف مستوطن (انظر الجدول ١).

> عدد سكان المستوطنات (من دون القدس الشرقية) ارتفع من ٦٠,٧٦٦ مستوطنًا عام ١٩٨٦ إلى ٨٨,٨٨٨ مستوطنًا عام ١٩٩٠

تشير المعطيات الواردة في الجدول (١) أن عدد سكان المستوطنات (من دون القدس الشرقية) ارتفع من ٦٠,٧٦٦ مستوطنًا عام ١٩٨٦ إلى ٨٨,٨٨٨ مستوطنًا عام ١٩٩٠؛ أي بزيادة ٤٦٪، وبلغ عام ٢٠٠٠ قرابة ٢٠٥,٠٠٠ مستوطن وبارتفاع بنسبة ٢٣٠٪ عن عام ١٩٩٠ (بمعدل ١١,١٠٠ مستوطن سنويًّا)، وبلغ عام ٢٠١٠ نحو ٣٢٨ ألف مستوطن بارتفاع بنحو ٦٠٪ عن عام ٢٠٠٠ (بمعدل ١٢,٢٠٠ مستوطن سنويًّا) وبارتفاع ٥,٤ أضعاف عن عدد المستوطنين في عام ١٩٨٦. وبذلك شكّل الارتفاع في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ أعلى نسبة ارتفاع في عدد المستوطنين منذ عام ١٩٨٦.

أما عدد المستوطنين في القدس الشرقية، فقد ارتفع من ١٣٢,٥٠٠ في عام ١٩٩٠ إلى ١٧٤,٠٠٠ مستوطن عام ٢٠٠٠؛ أي بنسبة ٣١٪ وبمعدل ٤٧٥٠ مستوطنًا سنويًّا تقريبًا، وإلى ١٩٦ ألفًا عام ٢٠١٠ بارتفاع بنسبة ١٢,٧٪ عن عام ٢٠٠٠ (بمعدل ٢٢٥٠ مستوطنًا سنويًّا تقريبًا) وبنسبة ٤٨٪ عن عام ١٩٩٠.

٥ "معجم المصطلحات والمفاهيم الإحصائية ٢٠١١"، انظر موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps

الجدول (١)

مجموعة السكان ومعدل النمو السنوي في المستوطنات في الضفة الغربية وشرقي القدس، الفترة ١٩٧٢-٢٠١٣

	السكان			معدل النمو السنوي		
السنة	الضفة الغربية	القدس	المجموع	الضفة الغربية	القدس	المجموع
١٩٧٢	١٥٠٠					
١٩٨٣	٢٣٧٠٠					
١٩٨٦	٦٠,٧٦٦		٦٠,٧٦٦			
١٩٨٧	٦٧,٤٨٣		٦٧,٤٨٣	١١,١		
١٩٨٨	٧٣,٤٠٣	١١٧,٥٥٠	١٩٠,٩٥٣	٨,٨		
١٩٨٩	٧٩,٨٢٤	١٢٣,٠٦١	٢٠٢,٨٨٥	٨,٧	٤,٧	٦,٢
١٩٩٠	٨٨,٨٨٨	١٣٢,٤٦٠	٢٢١,٣٤٨	١١,٤	٧,٦	٩,١
١٩٩١	١٠٠,٧٢٩	١٣٧,٣٣١	٢٣٨,٠٦٠	١٣,٣	٣,٧	٧,٦
١٩٩٢	١١١,٦٧٣	١٤٠,٨٧٢	٢٥٢,٥٤٥	١٠,٩	٢,٦	٦,١
١٩٩٣	١٢٢,٣٢٠	١٤٦,٤٣٦	٢٦٨,٧٥٦	٩,٥	٣,٩	٦,٤
١٩٩٤	١٣٣,٥٧٢	١٥٢,٢١٩	٢٨٥,٧٩١	٩,٢	٣,٩	٦,٣
١٩٩٥	١٤٠,٢٣٥	١٥٦,٧٢٤	٢٩٦,٩٥٩	٥	٣	٣,٩
١٩٩٦	١٥٣,٩٧٤	١٥٩,٦٨٤	٣١٣,٦٥٨	٩,٨	١,٩	٥,٦
١٩٩٧	١٦٧,١٢٤	١٥٨,٩٢٩	٣٢٦,٠٥٣	٨,٥	٠,٥-	٤
١٩٩٨	١٧٩,٠٨٧	١٦٢,٨٤٢	٣٤١,٩٢٩	٧,٢	٢,٥	٤,٩
١٩٩٩	١٩٠,٧٥٠	١٧٠,٤٠٠	٣٦١,١٥٠	٦,٥	٤,٦	٥,٦
٢٠٠٠	٢٠٥,١١٣	١٧٣,٩٨٦	٣٧٩,٠٩٩	٧,٥	٢,١	٥
٢٠٠١	٢١٥,٠٦٢	١٧٥,٩٨٧	٣٩١,٠٤٩	٤,٩	١,٢	٣,٢
٢٠٠٢	٢٢٦,٧١٢	١٧٨,٤٣٧	٤٠٥,١٤٩	٥,٤	١,٤	٣,٦
٢٠٠٣	٢٤٠,٦٢٦	١٨١,٤٢٥	٤٢٢,٠٥١	٦,١	١,٧	٤,٢
٢٠٠٤	٢٥٢,٢٥١	١٨٤,٩٤٤	٤٣٧,١٩٥	٤,٨	١,٩	٣,٦
٢٠٠٥	٢٦٣,٩٦٠	١٨٧,٥٧٣	٤٥١,٥٣٣	٤,٦	١,٤	٣,٣
٢٠٠٦	٢٧٨,٣٦٤	١٩٠,٥٣٤	٤٦٨,٨٩٨	٥,٥	١,٦	٣,٨
٢٠٠٧	٢٩٢,٩٩٤	١٩٣,٤٨٥	٤٨٦,٤٧٩	٥,٣	١,٥	٣,٧
٢٠٠٨	٢٩٧,٩٣٣	١٩٧,٠٧١	٤٩٥,٠٠٤	١,٧	١,٩	١,٨
٢٠٠٩	٣١٣,٠١٩	١٩٢,٧٦٨	٥٠٥,٧٨٧	٥,١	٢,٢-	٢,٢
٢٠١٠	٣٢٧,٦٤٢	١٩٦,١٧٨	٥٢٣,٨٢٠	٤,٧	١,٨	٣,٦
٢٠١١	٣٤٢,١٧٧	١٩٩,٦٤٧	٥٤١,٨٢٤	٤,٤	١,٨	٣,٤
٢٠١٢	٣٥٨,٣٦٤	٢٠٣,١٧٦	٥٦١,٥٤٠	٤,٧	١,٨	٣,٦
٢٠١٣	٣٧٤,٠٩٦	٢٠٦,٧٠٥	٥٨٠,٨٠١	٤,٤	١,٧	٣,٤

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين ٢٠١٣" (رام الله: ٢٠١٤)؛ ودائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، **كتاب الإحصاء السنوي**، سنوات مختلفة.

ملاحظات: تشمل الأرقام في عام ١٩٧٢ السكان في سيناء وقطاع غزة، وتتوزع على النحو التالي: ٨٠٠ مستوطن في الضفة الغربية، و٧٠٠ مستوطن في قطاع غزة وسيناء. وتشمل الأرقام في عام ١٩٨٣ السكان في قطاع غزة وتتوزع على النحو التالي: ٢٢,٨٠٠ مستوطن في الضفة الغربية و٩٠٠ مستوطن في غزة.

الرسم البياني (١)

سكان المستوطنات في الضفة الغربية والقدس، الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٣

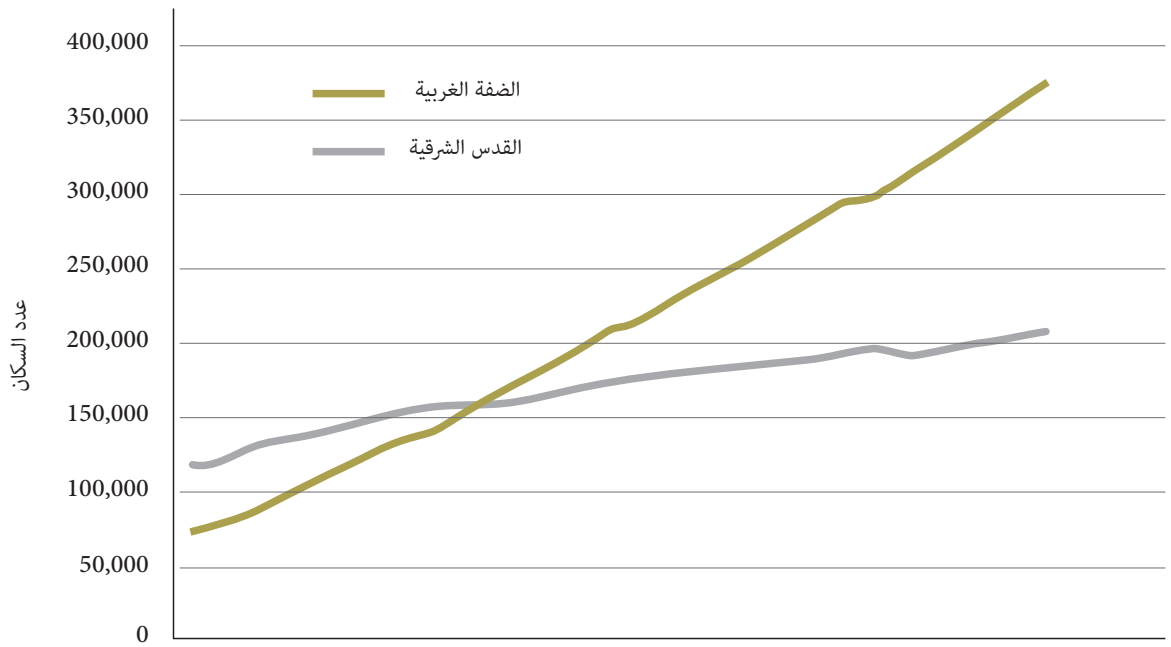

ومعنى هذا أنه في حالة الاستيطان في القدس نجد أنّ التحول الأبرز حصل في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠. ونلاحظ أنّ الارتفاع في مجْمل عدد المستوطنين كان بالأساس نتيجة الارتفاع في عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية، إذ إنّ حجم الزيادة ووتيرتها هناك أعلى ممّا في القدس الشرقية (انظر الرسم البياني ١).

كان الازدياد الهائل في أعداد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية نتيجة لعاملين مختلفين: هجرة اليهود الإسرائيليين، أو يهود من خارج إسرائيل، إلى المستوطنات، والخصوبة العالية لدى المستوطنين. إلاّ أنّ حدة تأثير كل من هذين العاملين تغيّرت على مر السنوات. ففي المراحل الأولى من الاستيطان؛ أي بعد حرب عام ١٩٦٧ مباشرة حتّى التسعينيات من القرن الماضي، نتج الازدياد في أعداد المستوطنين أساسًا من هجرة متواصلة إلى المستوطنات. وحتى نهاية التسعينيات، شكلت الهجرة من داخل إسرائيل إلى المستوطنات مصدرًا لِما يقارب نصف الزيادة السكانية السنوية. وبعد ذلك، أخذت حصة الهجرة من مجْمل زيادة عدد المستوطنين في التراجع تدريجيًّا لمصلحة الزيادة الطبيعية، وبخاصة في السنوات الأخيرة (انظر الرسم البياني ٢). وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٣ كان معدل النمو السكاني في الضفة الغربية (من دون القدس) ٤,٤٪، ويتألف من نمو طبيعي (أي نمو هو حصيلة الولادات) بمعدل ٣,٤٪ ومن نمو نتيجة الهجرة بمعدل ١٪؛ أي أنّ الدور النسبي للهجرة يعادل ٢٤٪ من مجْمل النمو السكاني.

ومقابل تراجع دور الهجرة في النمو السكاني في المستوطنات، تبوّأت معدلات الخصوبة المرتفعة منذ منتصف التسعينيّات، والتي بلغت في بعض السنوات أرقامًا قياسية عالمية ولا سيّما لدى المستوطنين في الضفة الغربية، مكان الصدارة وأصبحت هي السبب الرئيس للزيادة السكانية في المستوطنات اليهودية. وفي الفترة الحالية، لا تُعتبر معدلات الخصوبة في مستوطنات الضفة الغربية عالية جدًّا فحسب، بل إنها في ازدياد مستمر. فبينما بلغت في عام ١٩٩٩ ما يعادل ٤,٤٦ مولود لكل امرأة، بلغت عام ٢٠١٣ نحو ٥,٠٩ مولود لكل امرأة؛ أي بازديادٍ نسبتُه ١٥٪ في غضون ١٤ سنة. على سبيل المقارنة، بلغت معدلات الخصوبة الكلية لدى مجمل النساء اليهوديات في إسرائيل ٢,٦٤ مولود لكل امرأة في عام ١٩٩٩، و٣,٠٦ مولود لكل امرأة في عام ٢٠١٣ (انظر الرسم البياني ٣). وبسبب الخصوبة العالية لدى المستوطنين في الضفة الغربية (إضافة إلى معدلات وفاة منخفضة - وإن كان تأثيرها ضئيلًا)، يبدو الهرم السكاني للمستوطنين مع قاعدة

الرسم البياني (٢)
الزيادة السكانية السنوية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، الزيادة الناتجة من الهجرة والزيادة الطبيعية (بالآلاف)، في الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٣

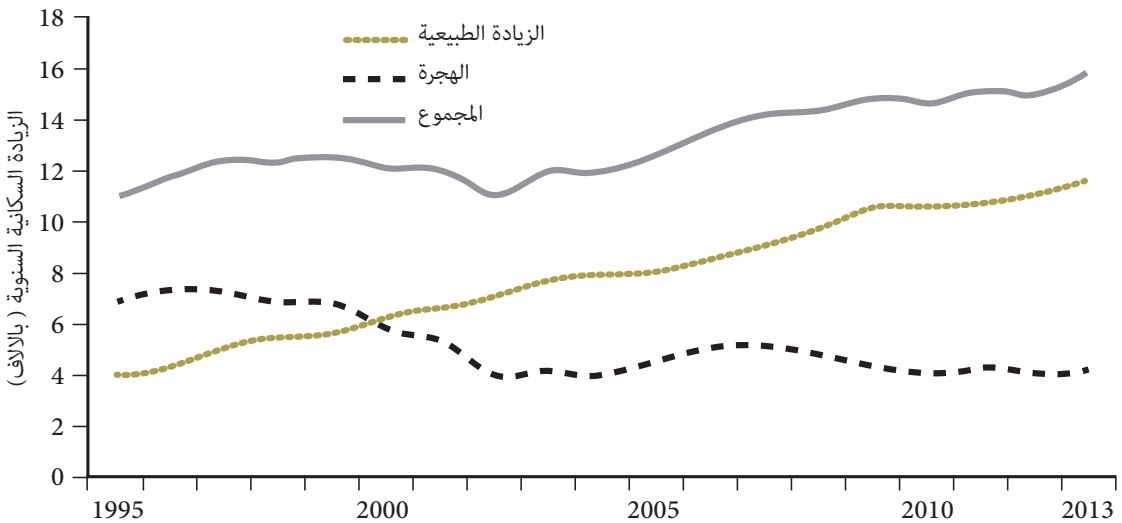

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، **كتاب الإحصاء السنوي**، سنوات عديدة.

الرسم البياني (٣)
معدلات الخصوبة العامة لدى المستوطنين في الضفة الغربية وكل اليهود الإسرائيليين، في الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣

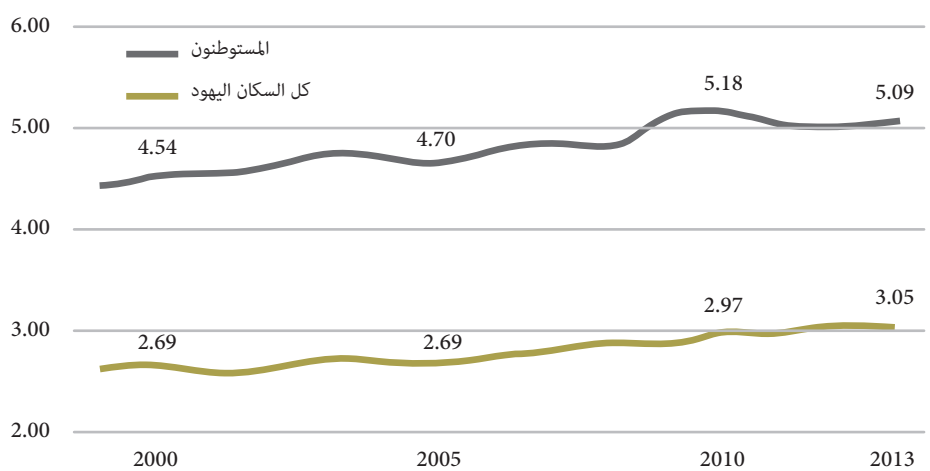

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، **كتاب الإحصاء السنوي** (القدس: ٢٠١٤)، السنوات ١٩٩٨ - ٢٠١٤.

الرسم البياني (٤)
الهرم السكاني لسكان المستوطنات في الضفة الغربية (من دون القدس)

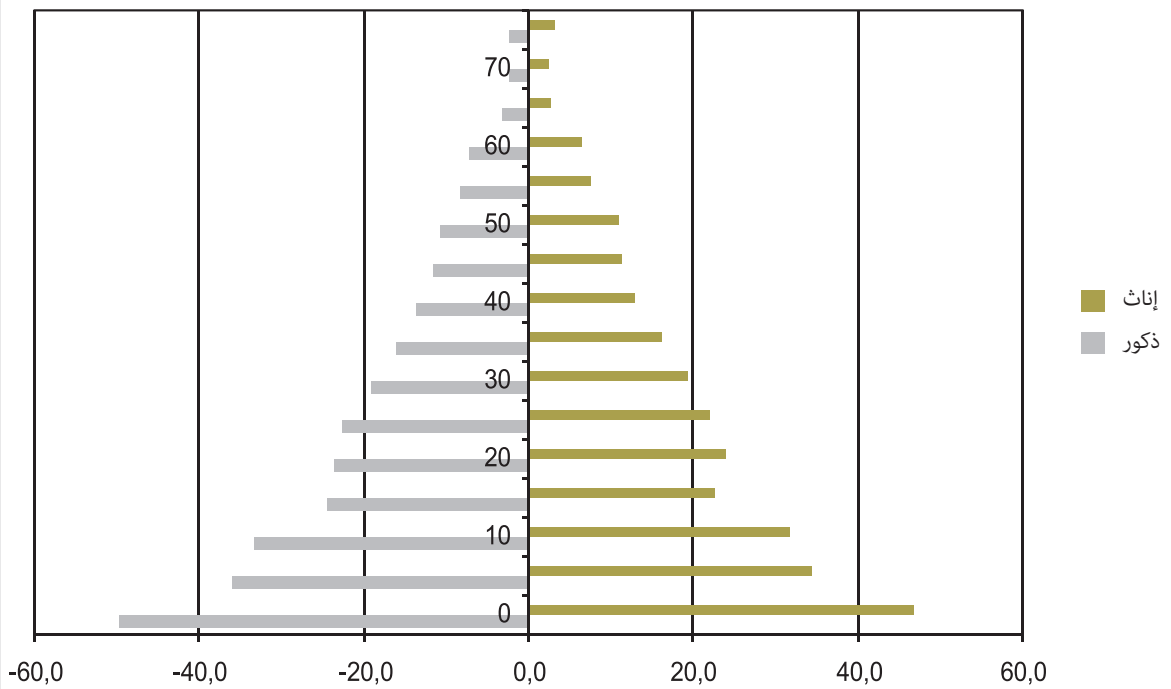

الجدول (٢)
عدد السكان اليهود وآخرين ونسبة الزيادة السكانية في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٣، حسب اللواء

اللواء	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٣	حجم الزيادة بين ٢٠٠٠ و٢٠١٣	نسبة الزيادة من السكان في ٢٠١٣	معدل الزيادة السنوية (٪)
لواء المستوطنات (في الضفة الغربية)	١٩٨,٢	٢٤٧,١	٣١٠,٧	٣٥٦,١	١٥٧,٩	٤٤٪	٤,٥١
لواء القدس (يشمل ذلك مستوطنات القدس)	٥٤٢,٣	٥٩٧,٨	٦٥١,٢	٦٨٩,٩	١٤٧,٦	٢١٪	١,٨٥
لواء الشمال	٥٣٠,٩	٥٦٣,٠	٥٩٩,٠	٦٢٤,١	٩٣,٢	١٥٪	١,٢٤
لواء حيفا	٦٤٣,٢	٦٥٨,١	٦٨٥,٠	٧١٠,٣	٦٧,١	٩٪	٠,٧٦
لواء المركز	١,٣٤٢,٧	١,٥١٥,٩	١,٧٠٢,٩	١,٨١٤,٠	٤٧١,٣	٢٦٪	٢,٣١
لواء تل أبيب	١,١٣٩,٥	١,١٧٣,٢	١,٢٦٧,٥	١,٣١٢,٤	١٧٢,٩	١٣٪	١,٠٩
لواء الجنوب	٧٨٣,٨	٨٥١,٩	٩٠٥,٠	٩٤٤,٤	١٦٠,٦	١٧٪	١,٤٣

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، "السكان حسب الأقاليم والديانة"، **كتاب الإحصاء السنوي**، الجدول ٢,١٥ (سنوات مختارة).

عريضة وقمة ضيقة، وهو ما يشبه الهرم السكاني في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي بدأ فيها التحول الديموغرافي متأخرًا (الرسم البياني ٤).

تؤدي المعدلات المرتفعة للولادات في مستوطنات الضفة الغربية، إضافة إلى ميزان الهجرة الإيجابي، إلى أن تصبح نسبة الزيادة السكانية هي الأعلى مقارنة بباقي الألوية في إسرائيل. على سبيل المثال، تدل المقارنة في معدل الزيادة السنويّة بين الألوية المختلفة على أنّ الزيادة في المستوطنات في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٣ هي الأعلى (٤,٥١٪) وبفارق كبير عن باقي الألوية. كما تشير إلى أنّ الزيادة السكانية في المستوطنات في هذه الفترة (١٥٧,٩ ألف مستوطن)، تشكل ٤٤٪ من مجْمل سكان المستوطنات في عام ٢٠١٣ (انظر الجدول ٢).

> بلغت معدلات الخصوبة الكلية لدى مجمل النساء اليهوديات في إسرائيل ٣,٦٤ مولود لكل امرأة في عام ١٩٩٩ و٣,٠٦ مولود لكل امرأة في عام ٢٠١٣

التوزيع الإثني في مستوطنات الضفة الغربية

وفقًا للتعريف الرسمي لدائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، تحدَّد الإثنية للأفراد الذين وُلدوا خارج إسرائيل حسب القارة التي وُلدوا فيها، بحيث يصنَّف الذين ولدوا في آسيا وأفريقيا بالشرقيين، والذين وُلدوا في القارات الأخرى (أوروبا، أميركا، وأستراليا) بالغربيين. أما الأفراد الذين وُلدوا في إسرائيل، فتحدد إثنيتهم حسب مكان ولادة الأب؛ ويعني هذا أنّ من وُلد لأب وُلِد في آسيا أو أفريقيا هو شرقيّ، وأنّ مَن وُلد لأب وُلِد في إحدى القارات الأخرى هو غربيّ. أما الذي وُلد في إسرائيل لأب وُلِد في إسرائيل، فيصنَّف في مجموعة "مولودون في إسرائيل".

بداية نشير إلى أنّ نسبة الذين وُلدوا في إسرائيل (مقابل من وُلدوا في الخارج) هي الأعلى في المستوطنات. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة المولودين في إسرائيل من المستوطنين ٨٦٪ في عام ٢٠١٣، وهي نسبة أعلى من تلك التي لدى باقي سكان إسرائيل والبالغة ٧٤٪ (انظر الجدول ٣). ويعود السبب في ذلك إلى اختلاف التركيبة العمْرية لسكان المستوطنات عن باقي السكان في إسرائيل. وبسبب معدلات الولادة العالية، فنسبة صغار السن في المستوطنات أعلى من نظيرتها لدى سائر السكان. ويؤثر هذا الاختلاف في تصنيف سكان المستوطنات إثنيًا، بحيث يقلل من نسبة من يصنَّفون كشرقيين أو غربيين على حساب زيادة الذين يصنَّفون كمولودين في إسرائيل. وتعادل نسبة اليهود الشرقيين في المستوطنات في عام ٢٠١٣ نحو ١٥٪، بينما يشكل الشرقيون نحو ٢٦٪ من مجمل السكان اليهود في إسرائيل. كما تقل نسبة اليهود الغربيين من مجمل سكان مستوطنات الضفة الغربية عن نسبتهم من مجمل السكان، ٢٦٪ و٣٢٪ على التوالي (انظر الجدول ٣). كذلك نشير إلى أنّ نسبة اليهود الغربيين في المستوطنات تفوق نسبة الشرقيين: ٢٦٪ مقابل ١٥٪، على التوالي؛ أي أنّ النسبة هي ١:١,٧. وهذا التباين هو أقل مما نجده في مجموعة السكان اليهود بعامة، إذ تصل نسبة الشرقيين ٢٦٪، والغربيين ٣٢٪، والنسبة بينهما هي ١:١,٢. وتصل نسبة من وُلدوا في إسرائيل لآباء وُلدوا في إسرائيل إلى ٥٩٪ من المستوطنين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التوزيع الإثني في المستوطنات قد لا يعكس تجانُس سكانها في جوانب عديدة، كالتوجهات السياسية، والدينية، ونمط الحياة. فسكان المستوطنات هم – أساسًا - مهاجرون أو جيل ثانٍ من المهاجرين؛ ولذا فهم يشكلون فئة من المجتمع الإسرائيلي ذات خصائص مميزة. في الغالب، تختلف مجموعات المهاجرين عن المجتمع الأم، لكونها مجموعات تقوم بانتقاء ذاتها، بواسطة عملية الهجرة، وفقًا لخصائص معينة، وهو ما يؤدي إلى نشوء مجتمع متجانس من المهاجرين تجمعهم تلك الخصائص التي تشجعهم على الهجرة. وفي حالة المستوطنات الإسرائيلية، لا يمكن التغاضي عن العلاقة القائمة بين التوجهاتِ السياسية-الأيديولوجية والهجرةِ إلى المستوطنات؛ فأغلبية المستوطنين ينتمون إلى التيارات "الصهيونية-الدينية". فضلًا عن ذلك، نظرًا لكون أغلبية المستوطنات هي "يشوفيم كهيلتييم"، أي أنّه بإمكان سكانها قبول الطالبين للانضمام إليها أو رفضهم، بواسطة لجان قبول؛ إذ يقوم سكان المستوطنات بانتقاء العائلات التي هي ذات نمط حياة يتجانس مع سائر سكان المستوطنة، مثل تفضيل إنشاء أُسَر كبيرة، والتدين، إضافة إلى التوجهات السياسية والأيديولوجيّة.

الجدول (٣)
التوزيع الإثنيّ ومكان الولادة لسكان المستوطنات في الضفة الغربية، سنوات مختلفة

			مكان الولادة (نسب مئوية)		الإثنيّة (نسب مئوية)			
السنة	عدد السكان (بالآلاف)	كل السكان	في إسرائيل	في الخارج	آسيا	أوروبا وأميركا	أفريقيا	إسرائيل
المستوطنون								
٢٠٠٠	١٩١,٠	١٠٠	٧٨	٢٢	١١	٣٥	١٢	٤٢
٢٠٠٥	٢٤١,٠	١٠٠	٨٠	٢٠	٩	٣٣	١٠	٤٨
٢٠١٠	٢٩٧,١	١٠٠	٨٥	١٥	٨	٢٨	٩	٥٦
٢٠١٣	٣٤١,٨	١٠٠	٨٦	١٤	٧	٢٦	٨	٥٩
كل السكان اليهود (يشمل ذلك المستوطنين)								
٢٠٠٠	٥١٢٢,٩	١٠٠	٦٢	٣٨	١٤	٤٢	١٧	٢٨
٢٠٠٥	٥٥٧١,٥	١٠٠	٦٥	٣٥	١٣	٤٠	١٦	٣٢
٢٠١٠	٥٧٥٣,٣	١٠٠	٧٢	٢٨	١٢	٣٣	١٥	٣٩
٢٠١٣	٦٠٥٢,٠	١٠٠	٧٤	٢٦	١١	٣٢	١٥	٤٢
باقي السكان اليهود من غير المستوطنين ضمن حدود ١٩٤٨								
٢٠٠٠	٤٩٣١,٩	١٠٠	٦١	٣٩	١٤	٤٢	١٧	٢٧
٢٠٠٥	٥٣٣٠,٥	١٠٠	٦٤	٣٦	١٣	٤٠	١٦	٣٢
٢٠١٠	٥٤٥٦,٢	١٠٠	٧١	٢٩	١٢	٣٤	١٦	٣٨
٢٠١٣	٥٧١٠,٢	١٠٠	٧٤	٢٦	١٢	٣٢	١٥	٤١

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ملف بيانات، سنوات مختلفة. تشمل الأرقام حتى عام ٢٠٠٥ المستوطنات في قطاع غزة.

الجدول (٤)
مصادر الزيادة السكانية في المستوطنات اليهودية شرقي القدس، عام ٢٠١٢*

المستوطنة	السكان في بداية السنة	الزيادة الطبيعية	المعدل لكل ١,٠٠٠ شخص	مجمل الزيادة السكانية	المعدل لكل ١,٠٠٠ شخص	سكان في نهاية السنة
نافيه يعكوف	١٩,٥٤٠	٧٩٠	٣٩,٦	٨٤٠	٤٢,١	٢٠,٣٨٠
بسجات زئيف (شمال)	١٧,٧٨٠	٢٢٠	١٢,٢	٥٣٠	٢٩,٤	١٨,٣١٠
بسجات زئيف (جنوب)	٢٢,٠٥٠	٢٧٠	١٢,٣	١١٠-	٥-	٢١,٩٣٠
رمات شلومو	١٤,٥٩٠	٤٤٠	٢٩,٦	٥٣٠	٣٥,٧	١٥,١٤٠
رمات ألون (شمال)	٢٤,٨٠٠	٨٦٠	٣٤,٤	٤٦٠	١٨,٤	٢٥,٢٦٠
رمات ألون (جنوب)	١٧,٠١٠	٤٩٠	٢٨,٧	١٦٠	٩,٤	١٧,١٧٠
هار حوتسيم/ سنهدريا	١٥,٢٣٠	٤٥٠	٢٩,٥	٣٠	٢	١٥,٢٤٠
رمات إشكول	١٠,٨٥٠	٣٨٠	٣٤,٨	١٨٠	١٦,٥	١١,٠٢٠
التلة الفرنسية	٩,١٣٠	٧٠	٩,٠	٢,٧٢٠-	٣٥٠,٣-	٦,٤٠٠
هار حوماه	١٣,٩٧٠	٤٤٠	٢٨,٩	٢,٥٠٠	١٦٤,٣	١٦,٤٧٠
جيلو (غرب)	١٨,٤٠٠	٣١٠	١٦,٨	١٢٠	٦,٥	١٨,٥٥٠
جيلو (شرق)	١١,١٣٠	١٥٠	١٣,٦	٢٥٠-	٢٢,٧-	١٠,٨٧٠
البلدة القديمة	٥,٨١٠	٧٠	١٢,١	٥٠-	٨,٦-	٥,٧٧٠
مجْمل المستوطنات	**٢٠٠,٢٩٠**	**٤,٩٤٠**	**٢٤,٥**	**٢,٢٢٠**	**١١**	**٢٠٢,٥١٠**

المصدر: معهد القدس لدراسات إسرائيل، الكتاب السنوي ٢٠١٤ (القدس: ٢٠١٤).
ملاحظة: عوامل الزيادة. وبعض المستوطنات غير مشمولة بسبب عدم توافر المعطيات عنها.
* تختلف هذه الأرقام قليلًا عن تلك المعروضة في الجدول (١).

الاستيطان في القدس الشرقية

باشرت إسرائيل في إقامة أحياء استيطانية في القدس الشرقية مباشرة بعد احتلالها عام ١٩٦٧. ويظهر الاستيطان هناك بصيغة أحياء سكنية تتْبع إداريًّا لمدينة القدس. ويسكن أغلبية هذه الأحياء الاستيطانية اليهود فقط، وبلغ عددها نحو ١٢ حيًّا يسكن فيها في عام ٢٠١٣ ما يزيد على ٢٠٠ ألف مستوطن (انظر الجدول ١). كما يشمل الاستيطان الإسرائيلي الأحياء العربية في شرقي القدس. وعلى الرغم من أنّ أعداد المستوطنين داخل الأحياء الفلسطينية لا تتجاوز بضعة آلاف، فإنّ لها تأثيرًا بالغًا في حياة سكان هذه الأحياء. وقد ازداد الضغط على هذه الأحياء مؤخَّرًا، وأكثرها تعرُّضًا لتغلغل المستوطنين هي قرية سلوان. وإجمالًا، يسود لدى سكان القدس الشعور بأنّ المستعمرات في شرقي المدينة والأحياء المجاورة باتت تطوّقهم من جميع الجهات، وتعزلهم عن باقي أجزاء الضفة الغربية وتفصل الأحياء الفلسطينية بعضها عن بعض[٦].

لقد بلغ عدد سكان المستعمرات في القدس في عام ٢٠١٢ ما يزيد على ٢٠٠ ألف مستوطن. وكما أشرنا سابقًا، إن وتيرة الزيادة السكانية في مستعمرات القدس تقل عن تلك التي في الضفة الغربية، إذ بلغ معدل حجم الزيادة السنوية في العقد الأخير (٢٠٠٤-٢٠١٤) نحو ٢,٥٠٠ نسمة مقابل نحو ١٣,٥٠٠ نسمة في الضفة الغربية. كذلك إنها تقل عن الزيادة السكانية للفلسطينيين والتي تبلغ نحو ١٠,٥٠٠ نسمة سنويًّا في الفترة نفسها.

ويفصّل الجدول (٤) عدد السكان في المستعمرات المختلفة في عام ٢٠١٢، ويوضح مصادر الزيادة فيها. وتُظهِر هذه الأرقام اختلاف مصادر النمو السكاني لدى المستوطنين اليهود في القدس الشرقية عمّا في مستوطنات الضفة الغربية؛ وذلك نتيجة التباين في أنماط الهجرة

٦ نظمي الجعبة، "استيطان القدس: تنفيذ خطط قديمة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٠١ (شتاء ٢٠١٥)، ص ١٤-٢٨.

في المنطقتين، إذ تتعرض الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية إلى تيار كبير من الهجرة إلى الخارج. وفي عام ٢٠١٢، ترك ٣,٥٤٠ شخصًا هذه الأحياء الاستيطانية للاستقرار في أحياء أخرى في غربيّ المدينة أو في مدن أخرى في إسرائيل أو الخارج. وهذه الحركة السكانية إلى خارج الأحياء الاستيطانية لا توازيها هجرة إلى داخل الأحياء. لذلك نرى أنه في عام ٢٠١٢ كان معدل الزيادة السكانية منخفضًا نسبيًّا. وبدأ هذا الانخفاض في معدلات الزيادة السكانية منذ عام ٢٠٠٠. ولم تتضح الأسباب من وراء هذه الهجرة إلى خارج الأحياء الاستيطانية، فهي بحاجة إلى دراسة.

> التفسير الواقعي لزيادة البناء في القدس الشرقية هو سياسي محض، ويرتبط برغبة إسرائيل في عزل المدينة عن باقي الأراضي الفلسطينية المحيطة في الضفة الغربية

ملاحظة: ابتداء من عام ٢٠٠٩ هنالك تغيير في طريقة احتساب المؤشرات، لذا لا يساوي مجمل الزيادة مجموع عوامل الزيادة. وبعض المستوطنات غير مشمولة بسبب عدم توافر المعطيات عنها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ معدلات التكاثر السكاني المنخفضة نسبيًّا في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية تتعارض بصورة صارخة مع السرعة الكبيرة في البناء في الأحياء الاستيطانية في شرقي القدس؛ إذ تعلن الحكومة الإسرائيلية كل عام عن تصاريح لبناء مئات (بل قد يكون ذلك بالآلاف) من الوحدات السكنية في هذه المستوطنات أو في مستوطنات جديدة. وفي عام ٢٠١٤، أعطت الحكومة الضوء الأخضر لبناء ١,٠٦٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنتين فقط: هار حوماه ورامات شلومو. وقدّرت "المؤسسة من أجل السلام في الشرق الأوسط" عدد الشقق الجديدة التي أقيمت في القدس في الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ بـ ٢,٦٦٩ شقة. من الواضح أنّ هذه الأرقام أعلى بكثير من الاحتياجات الديموغرافية في المستوطنات، وهي الاحتياجات التي تتذرع بها إسرائيل لزيادة البناء وتوسيع الاستيطان في القدس، أو ما يسمى "الزيادة الطبيعية"، والتي تتأثر - إلى حد كبير - بالهجرة إلى خارج المستوطنات. وعلى ما يبدو، إنّ التفسير الواقعي لزيادة البناء في القدس الشرقية هو سياسي محض، ويرتبط برغبة إسرائيل في عزل المدينة عن باقي الأراضي الفلسطينية المحيطة في الضفة الغربية (أي رام الله وبيت لحم).

تقديرات مستقبلية لحجم السكان في الضفة الغربية والقدس الشرقية

تشكل التقديرات الآنيّة والمستقبلية لحجم سكان المستوطنات، وما تفرضه هذه التقديرات على التوازن السكاني بين الفلسطينيين واليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، عاملًا رئيسًا في الصراع بين الفلسطينيين وإسرائيل، وفي النقاش الدائر حول مستقبل المستوطنات وحل الصراع. ويظهر الربط بين المستقبل السياسي للمستوطنات والتوازن السكاني بين الفلسطينيين واليهود في الضفة الغربية في ادعاءات مختلف التيارات السياسية، التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال وتفكيك أغلبية المستوطنات بحجة أنّ التوازن السكاني هو لمصلحة الفلسطينيين بصورة واضحة، وتلك التي تدعو إلى ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل مدّعيةً أنّ التوازن السكاني في الضفة الغربية هو لمصلحة السكان اليهود، وأنّ أعداد الفلسطينيين في الضفة الغربية هي أقل مما يصرّح به الفلسطينيون، وأنّ ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل لن يغيّر من التوزان السكاني الحالي الذي يضمن تفوقًا للسكان اليهود[٧].

في الإمكان احتساب حجم الكتلة البشرية للمستوطنين في الضفة الغربية في السنوات القادمة (حتى عام ٢٠٤٨) بواسطة سيناريوهات مستقبلية تفترض معدلات نمو سكاني (خصوبة وهجرة) متفاوتة: عالية، ومتوسطة، ومنخفضة. وتدل التوقعات التي تفترض وجود معدلات نمو معتدلة أنّ عدد المستوطنين قد يصل في عام ٢٠٤٨، أي بعد مئة عام على النكبة الفلسطينية، إلى ما يقارب مليون و٧٠٠ ألف مستوطن (انظر الرسم البياني ٥). وإذا افترضنا وجود معدلات نمو منخفضة، تشير هذه التقديرات إلى أنّ عدد المستوطنين في عام ٢٠٤٨ سيصل إلى نحو المليون ونصف المليون مستوطن. كما سيصل هذا العدد إلى نحو مليونين إذا استمرت معدلات النمو العالية. بناءً على هذه التوقعات، في الإمكان عرض نسبة المستوطنين من مجمل سكان الضفة الغربية والقدس التي قد تصل في عام ٢٠٤٨ إلى نحو ٣٠٪ (انظر الرسم البياني ٦).

7 I. S. Lustick, "What Counts is The Counting: Statistical Manipulation as a Solution to Israel's 'Demographic Problem'," *Middle East Journal*, vol. 67, no. 2 (2013), pp. 29 - 35.

الرسم البياني (٥)

الازدياد السكاني في أعداد المستوطنين في الضفة، بعد نكبة عام ١٩٤٨ بمئة سنة

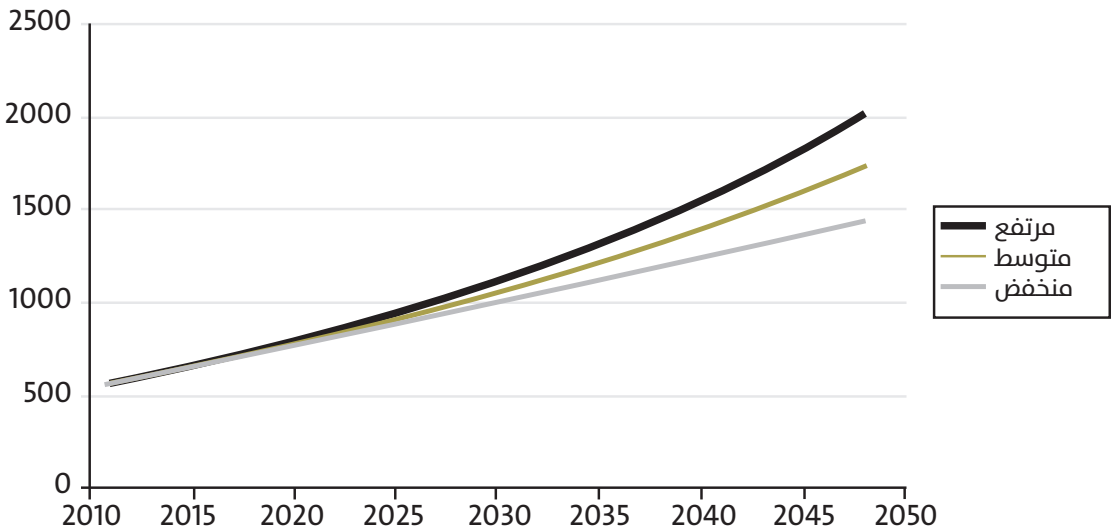

ملاحظة: تعتمد هذه التوقعات على مؤشرات الخصوبة والهجرة والوفيات التي كانت متوافرة في عامي ٢٠١٢ - ٢٠١٣.

الرسم البياني (٦)

نسبة المستوطنين اليهود من مجمل سكان الضفة الغربية، توقعات حتى عام ٢٠٤٧

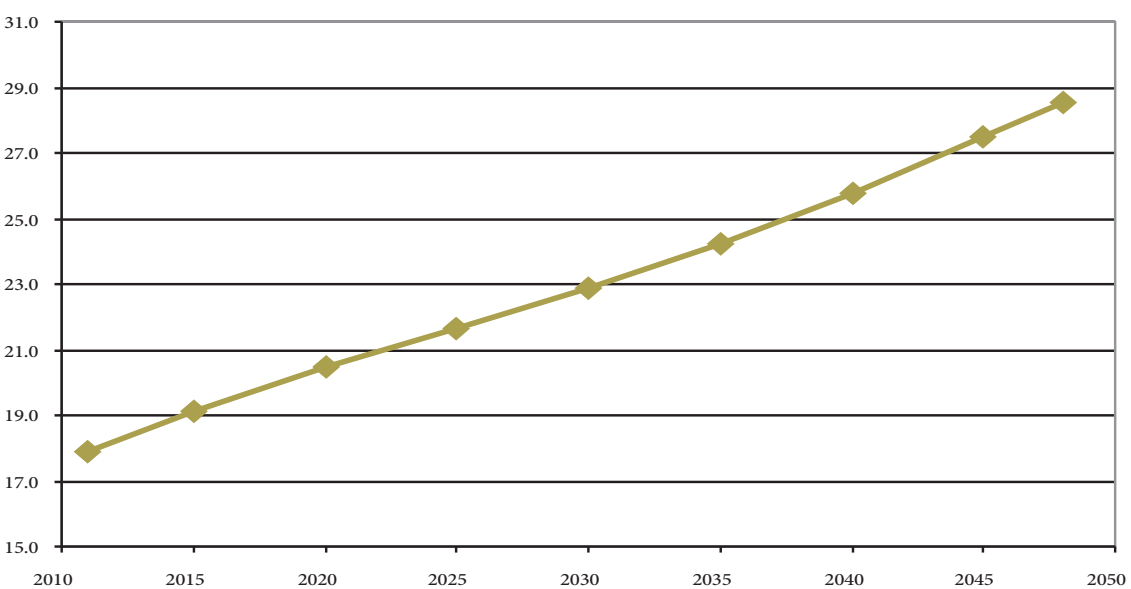

العوامل غير المباشرة: طبيعة المستوطنات والاقتصاد

يعدّ تقييم الزيادة السكانية في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية والقدس، بواسطة النظر إلى معدلات الهجرة والزيادة الطبيعية، تعاملًا مع العوامل المباشرة التي تؤثر في التكاثر السكاني. إلاّ أنّ الفهم الأعمق لهذه الظاهرة يتطلب منا التطرق إلى العوامل غير المباشرة التي تؤثر في معدلات الهجرة والولادات؛ أي إلى العوامل التي تشجع استمرار الهجرة إلى المستوطنات وارتفاع معدلات الخصوبة لدى المستوطنين. فالهجرة إلى المستوطنات والخصوبة العالية هي ظواهر تتأثر بدورها في عوامل بنيوية أخرى مثل طبيعة المستوطنات وموقعها الجغرافي، والإمكانيات الاقتصادية التي توفرها، وارتباطها بسوق العمل الإسرائيلي والاقتصاد الإسرائيلي عامة، وبالسياسات الحكومية الاقتصادية تجاه المستوطنات.

يتطرق ميرون بنفنستي إلى المراحل التي مر بها الاستيطان في منتصف سنوات الثمانينيات، ويميّز بين ثلاث مراحل رئيسة[٨]؛ إذ اعتمدت خطط الاستيطان في المرحلة الأولى، بعد حرب عام ١٩٦٧ مباشرة، على المفهومين الإستراتيجي والسياسي كما يظهر من "مشروع ألون للاستيطان". وركز المشروع على إنشاء مستوطنات على الحدود بهدف خلق حدود إستراتيجية - سياسية لدولة إسرائيل، وبموجبه أُنشئت المستعمرات الأولى في منطقة غور الأردن والتي أقيمت على غرار المستعمرات الجماعية الزراعية التي عكست أيديولوجية الاستيطان الصهيوني - العمّالي. شكلت هذه المستوطنات - تعاونيات كيبوتسيم وموشافيم - ١٣ من ١٨ مستوطنة أقيمت في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٤ (انظر الجدول ٥). ووفقًا لبنفنستي لم تنجح هذه المستوطنات في جذب الكثير من السكان اليهود؛ فقد كان عدد سكانها في عام ١٩٧٥، أي بعد نحو ٨ سنوات من بداية الاستيطان، نحو ١,٨٠٠ شخص موزعين على ٤٢٥ عائلة، وفي عام ١٩٨٣ بلغ عدد العائلات ٧٠٠ عائلة. وعلى سبيل المثال، كانت نسبة إشغال المساكن في منطقة وادي الأردن ١,٧ مسكن لكل عائلة، أي أنّ كثيرًا من المساكن بقيت خالية من السكان[٩].

شكّل إنشاء مستعمرات غوش إيمونيم المرحلةَ الثانية من الاستيطان. وتأسست حركة غوش إيمونيم في عام ١٩٧٤ بهدف الاستيطان في جميع أجزاء "أرض إسرائيل"، وكانت محركَ الاستيطانِ الأساسيَّ في السنوات التي تلت إقامتها، وبخاصّة بعد فوز حزب الليكود بالحكم عام ١٩٧٧، وهو الفوز الذي سارع من وتيرة إنشاء المستوطنات (انظر الرسم البياني ٧). وقد أنشأت الحركة مستوطنات بصيغة مراكز مدنية صغيرة (يشوفيم كهيلتييم)، وتبنّتها كنموذج للاستيطان في الضفة الغربية يختلف عن المستوطنات الزراعية التي أقيمت في المرحلة الأولى. ويرجع السبب في ذلك إلى أن أغلبية أعضاء حركة "غوش إيمونيم" هم من الطبقة الوسطى المَدَنية، ولا يشدهم نمط المستوطنات الزراعية ولا الأيديولوجيا العمالية الصهيونية. وتتميّز هذه المستوطنات بأنها تستطيع أن تندمج مستقبَلًا لتشكّل مدنًا جديدة (أو ضواحي مبيت). تركزت هذه المستوطنات في سلسلة الجبال الوسطى في الضفة الغربية، ولم تستطع هي كذلك أن تجذب أعـدادًا كبيرة من المستوطنين؛ وذلك لقلة عدد المستوطنين ذوي البواعث الأيديولوجية الذين هم على استعداد للعيش في مستعمرات صغيرة ومعزولة عن المدن الرئيسة. وقد شكلت هذه المستوطنات نحو ثلثي مجْمل المستوطنات التي أقيمت في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٥، والتي بلغ عددها ٩٥ مستوطنة (انظر الجدول ٥).

> تميزت المرحلة الثالثة من الاستيطان، والتي بدأت في سنوات الثمانينيات، في وضع خطط استيطان تشدد على الأهداف الديموغرافية (أي جذب السكان). وتزامنت هذه المرحلة مع التحول لدى المجتمع الإسرائيلي نحو الهجرة إلى خارج المدن والسكن في الضواحي

تميزت المرحلة الثالثة من الاستيطان، والتي بـدأت في سنوات الثمانينيات، في وضـع خطط استيطان تشدد على الأهـداف الديموغرافية (أي جذب السكان). وتزامنت هذه المرحلة مع التحول لدى المجتمع الإسرائيلي نحو الهجرة إلى خارج المدن والسكن في الضواحي، إذ فضلت كثير من العائلات الابتعاد عن مراكز المدن المكتظة ذات الأسعار الغالية، والسكن في ضواحي المدن مع الحفاظ

8 Benvenisti, Meron, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies* (Washington: American Enterprise Institute Press, 1984).

٩ على الرغم من فشل هذه المستوطنات في اجتذاب كثير من السكان اليهود، فإنها ساهمت في تهجير الفلسطينيين سكان الأغوار، وفي السيطرة على أراضي الأغوار وعلى الموارد الاقتصادية والطبيعية لهذه المنطقة، إضافة إلى أهداف عسكرية أخرى، انظر: الجعبة.

الجدول (٥)
توزيع المستوطنات في الضفة الغربية حسب نوع المستوطنة وسنة الإنشاء وعدد السكان عام ٢٠١١

نوع المستوطنة	سنة الإنشاء				عدد السكان ٢٠١١
	١٩٧٦-١٩٦٧	١٩٨٥-١٩٧٧	٢٠١٣-١٩٨٦	كل السنوات	
يشوف كهيلتي	٢ (١١)	٦٤ (٦٧)	١٥ (٦٨)	٨١ (٦٠)	٩٧,٢٥١
تعاونية	١ (٦)	٤ (٤)	٠ (٠)	٥ (٤)	٣,٧٣٣
كيبوتس	٦ (٣٣)	٤ (٤)	٠ (٠)	١٠ (٧)	٣,١٩٨
موشاف	٧ (٣٩)	٩ (٩)	٠ (٠)	١٦ (١٢)	٤,٣٤٩
مدينة	٢ (١١)	١٤ (١٥)	٧ (٣٢)	٢٣ (١٧)	٢١٦,٩٢١
المجموع	١٨ (١٠٠)	٩٥ (١٠٠)	٢٢ (١٠٠)	١٣٥ (١٠٠)	٣٢٥,٤٥٢

المصدر: موقع "سلام الآن" http://www.peacenow.org.il

الجدول (٦)
توزيع المستوطنات في الضفة الغربية حسب هدفها وسنة الإنشاء وعدد السكان عام ٢٠١١

هدف الإنشاء	سنة الإنشاء				عدد السكان ٢٠١١	
	١٩٧٦-١٩٦٧	١٩٨٥-١٩٧٧	٢٠١٣-١٩٨٦	كل السنوات	العدد	النسبة المئوية
أيديولوجي	٤ (٢٢)	٥٢ (٥٤)	١٢ (٥٥)	٦٨ (٥٠)	٩٠,٩٧٧	٢٨٪
حريديم	٠ (٠)	٥ (٥)	١ (٥)	٦ (٤)	٩٥,٨٨٠	٢٩٪
رفاهية	٣ (١٧)	١٨ (١٩)	٦ (٢٧)	٢٧ (٢٠)	٩٩,٦٣٥	٣١٪
رفاهية/ أيديولوجي	١٤ (٦١)	١٨ (٢٢)	٣ (١٤)	٣٥ (٢٦)	٣٨,٩٦٠	١٢٪
المجموع	٢١ (١٠٠)	٩٣ (١٠٠)	٢٢ (١٠٠)	١٣٦ (١٠٠)	٣٢٥,٤٥٢	١٠٠٪

المصدر: موقع "سلام الآن" http://www.peacenow.org.il

على القدرة على التنقل بسهولة بين هذه الضواحي وأماكن العمل في المدن. واستغلت حركة الاستيطان، والحكومة الإسرائيلية، والمنظمة الصهيونية العالمية، هذا التوجُّهَ لدى المجتمع الإسرائيلي من أجل إنشاء مستوطنات تشكل مراكز مدينية في ضواحي المدينتين الكُبْرَيَين تل أبيب والقدس، وبذلك تلبي هذه الحاجة لدى قطاع كبير من الجمهور الإسرائيلي.

يدل هذا العرض للمراحل التي مر بها الاستيطان حتى منتصف الثمانينيّات على أنّ مستوطنات المرحلة الأولى تميزت بكونها مناطق طلب منخفض، بعيدة عن مراكز المدن والمراكز الاقتصادية، إذ إن الاستثمارات الهائلة والحوافز التي قدمتها حركة الاستيطان للمستوطنين لم تنجح في جذب أعداد كبيرة من السكان. وينطبق هذا الأمر على مستوطنات المرحلة الثانية. أما المستوطنات التي أُنشِئت في المرحلة الثالثة، منتصف الثمانينيات فصاعدًا، فقد شكلت في أغلبيتها مناطق ذات طلب عالٍ، وذلك لقربها من الخط الأخضر وسهولة التنقل منها إلى مراكز المدن الإسرائيلية الرئيسة وتوفير مصالح اقتصادية جذابة. وبذلك استطاعت هذه المستوطنات أن تجذب أعدادًا أكبر من المستوطنين. ويُستنتج من هذا العرض أنّ الأهداف

الرسم البياني (٧)
وتيرة إنشاء المستوطنات في الضفة الغربية حسب السنة

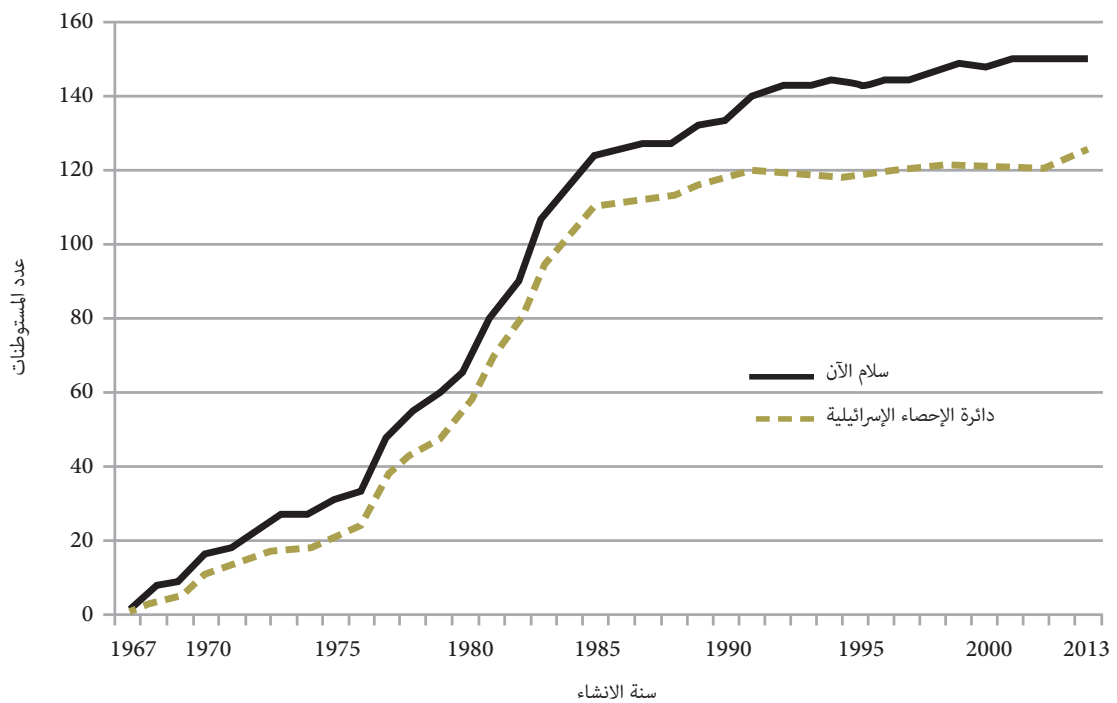

المصدر: دائرة الإحصاء الإسرائيلية المركزية؛ وموقع "سلام الآن".

ملاحظة: تشمل معطيات "سلام الآن" المستوطنات في شرقي القدس بينما لا تشملها معطيات دائرة الإحصاء المركزية.

السياسية والدوافع الأيديولوجية للاستيطان كانت حاضرة في كل مراحل الاستيطان، إلاّ أنّ عوامل بنيوية أخرى - القرب من المدن والمراكز الاقتصادية - تقوم بدور مهمّ في تحديد وتيرة الهجرة إلى المستوطنات. وبعد أكثر من أربعة عقود على بداية الاستيطان، وعلى الرغم من أنّ الهجرة لم تعد هي العامل الرئيس في الزيادة السكانية للمستوطنين بل أصبح دور الزيادة الطبيعية هو الرئيس، فإنّ قدرة المستوطنات على الحفاظ على كثير من سكانها - بمن فيهم الشباب الذين وُلدوا وتربوا فيها - مرهونة باستمرار جاذبية المستوطنات من الناحيتين الأمنية والاقتصادية.

يشكّل مشروع "سلام الآن" لمراقبة الاستيطان في الضفة الغربية أحد المصادر المهمة حول النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس. ويميّز المشروع بين ثلاثة أنواع من المستوطنات حسب توجهات سكانها: النوع الأول هو الأيديولوجي، أي إنّ الدوافع الأيديولوجية هي في الأساس ما يحدد الاستيطان. والنوع الثاني هو الاستيطان بحثًا عن رفاهية العيش، أي السكن في تجمعات توفر ظروفًا سكنية مريحة. أما النوع الثالث، فهو مستوطنات الحريديم، وهي تشكل مناخًا للسكن لجمهور الحريديم الذين يفضلون السكن في تجمعات أو أحياء متجانسة دونما اختلاط مع بقية السكان من غير الحريديم. وعلى الرغم من قلة عددها (٦ مستوطنات)، يشكل سكان مستوطنات الحريديم ما يقارب ٣٠٪ من مجمل سكان مستوطنات الضفة الغربية. وتشير مراجعة إنشاء المستوطنات حسب هذا التقسيم إلى أنّ هنالك ٢٧ مستوطنة من أصل ١٣٦ تصنَّف على أنها أقيمت بدافع رفاهية العيش، وقد أقيمت أغلبيتها في المرحلتين الثانية والثالثة (انظر الجدول ٦). كذلك تصنَّف ٣٥ مستوطنة على أنها أقيمت بدوافع أيديولوجية وبحثًا عن رفاهية العيش. وتشكل هاتان الفئتان ما يقارب نسبة ٤٦٪ من مجمل المستوطنات في الضفة

الغربية، ويسكنها نحو ٤٣٪ من المستوطنين. وتشير هذه الأرقام إلى أنّ عامل البحث عن رفاهية العيش له دور مهم في الاستيطان، فضلًا عن الدوافع الأيديولوجية.

وتتميز المرحلة التي تبدأ منذ أواخر الثمانينيات بانخفاض في وتيرة إنشاء مستوطنات جديدة، لكن لا يعني ذلك انخفاضًا في النشاط الاستيطاني وفي وتيرة تزايد أعداد المستوطنين. في هذه المرحلة، تميّز النشاط الاستيطاني أساسًا بتوسيع المستوطنات القائمة وتكثيف السكان فيها، أكثر مما اتّسم بإنشاء مستوطنات صغيرة جديدة.

> من العوامل البنيوية - السياسية الأساسية التي تشجع هجرة الإسرائيليين إلى المستوطنات وجودُ سياسة اقتصادية داعمة للاستيطان، تختلف إلى حد ما عن السياسات الاقتصادية العامة المعمول بها في إسرائيل،

المحفز الاقتصادي

من العوامل البنيوية - السياسية الأساسية التي تشجع هجرة الإسرائيليين إلى المستوطنات وجودُ سياسة اقتصادية داعمة للاستيطان، تختلف إلى حد ما عن السياسات الاقتصادية العامة المعمول بها في إسرائيل، وبخاصة في ما يتعلق بتمويل السلطات المحلية والخدمات العامة والرفاهية الاجتماعية، ورصد الميزانيات من الوزارات المختلفة، كما توضح دراسة شحادة وجريس وتحليل مركز أدفا[١٠]. ففي حين تدعي حكومات إسرائيل تراجُعَ دورها ووظائفها الاقتصادية، وتوكيل قوى السوق لإدارة الاقتصاد والنمو، وتوكيل السلطات المحلية في إسرائيل بتجنيد مصادر دخل ذاتي، وتتراجع عن تقديم قسم من الوظائف الاجتماعية والخدماتية العامة، نجد أنها تقوم بهذه الوظائف في المستوطنات، بل تتكفل كذلك بتكاليف أغلبية الخدمات العامة. ويمكن القول إن هناك اختلافًا كبيرًا بين دَوْر الدولة الاقتصادية ووظائفها داخل الخط الأخضر ودورها في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧؛ بغية تحفيز انتقال السكان إلى المستوطنات وضمان بقاء المستوطنين الذين انتقلوا لأسباب ليست عقائدية بالضرورة، وتوفير مستوى حياة أفضل، لأنّ المسكن والخدمات العامة أرخص في المستوطنات من داخل حدود مناطق الـ ٤٨، وبسبب تقليص الخدمات العامة ودولة الرفاهية داخل إسرائيل.

بغية توضيح ذلك وتقديم مؤشرات لوجود فرْق بين السياسات الاقتصادية العامة والسياسات الاقتصادية تجاه المستوطنات، يعرض هذا القسم مقارنة لمعدل مداخيل السلطات المحلية للفرد الواحد في لواء المستوطنات وحصة الحكومة في هذه الميزانية، مقارَنة بحصة الدخل الذاتي للسلطة المحلية وحصة الضرائب المحلية من مجمل الدخل الذاتي، مقارنة ببقية الألوية في إسرائيل. من المهمّ الإشارة هنا إلى أنّ الأوضاع الاقتصادية لسكان السلطة المحلية تؤثر إلى حد بعيد في تحديد الميزانيات الحكومية التي تُرصد لكل سلطة محلية، وفي قدرة السلطة المحلية على جباية ضرائب محلية من السكان. ولذلك نرى أنّه ثمّة حاجة إلى عرض عدد من المؤشرات الاقتصادية الأساسية لدى سكان لواء المستوطنات مقارنة مع بقية الألوية في إسرائيل. سوف نقارن في هذا القسم فقط بين سكان لواء المستوطنات وبقية الألوية، ولن تتوافر إمكانية لعرض المعطيات الاقتصادية للمستوطنين في القدس الشرقية، لكونها تُعتبر – إسرائيليًّا - جزءًا من مدينة القدس ولا تتوافر معلومات منفردة وفقًا للأحياء، ولا يمكن تحديد الميزانيات التي تخصصها السلطة المحلية (بلدية القدس) لتلك الأحياء.

من المؤشرات الأساسية المستعملة لتحديد الأوضاع الاقتصادية للسكان معدلاتُ المشاركة في أسواق العمل، ومعدلاتُ البطالة والدخل. لا تدل مقارنة المعطيات الاقتصادية لدى المستوطنين في الضفة الغربية مع بقية سكان إسرائيل على دونية اقتصادية لدى سكان المستوطنات، بل - على العكس من ذلك - تدل على أوضاع اقتصادية جيدة، وأفضل بقليل من المعدلات العامة في إسرائيل، وشبيهة - إلى حد بعيد - بالوضع الاقتصادي في المركز الاقتصادي لدولة إسرائيل. يوضح الجدول (٧) أنّ معدلات المشاركة في أسواق العمل في لواء المستوطنات من بين مجْمل القوى العاملة (أي السكان في سنّ العمل من ١٥ إلى ٦٥ عامًا) من المعدلات الأكثر ارتفاعًا، بالإضافة إلى لواء المركز ولواء تل أبيب. وقد بلغ معدل المشاركة في أسواق العمل في لواء المستوطنات في عام ٢٠١٢ نحو ٧٠٪ مقابل ٦٣,٣٪ كمعدّل عامّ في إسرائيل في السنة ذاتها، و٦٧٪ معدّلًا عامًّا للمشاركة لدى السكان اليهود (يشمل المستوطنات)[١١].

١٠ شحادة وجريس؛ وشلومو سبيرسكي وإيتي كونور- أتياس وأريان أوفير، **المساعدة الحكومية للسلطات المحلية: مَن الرابح، ومَن الخاسر؟** (تل أبيب: مركز أدفا، ٢٠١١).

١١ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، **كتاب الإحصاء السنوي ٢٠١٣**، الجدول ١٢,١، انظر: http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton.html?num_tab=st12_01x&CYear=2013

الجدول (٧)
المشاركة في أسواق العمل: الألوية المختلفة ٢٠٠١ - ٢٠١٢ (٪)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
لواء القدس	٤٧	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٧	٤٦	٤٦	٤٧	٤٨	٤٧	٥٢
لواء الشمال	٤٩	٤٩	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥١	٥٢	٥١	٥٢	٥١	٥٨
لواء حيفا	٥٣	٥٣	٥٢	٥٣	٥٣	٥٤	٥٥	٥٤	٥٤	٥٦	٥٦	٦٢
لواء المركز	٥٩	٥٩	٦٠	٦١	٦٠	٦٠	٦٢	٦٢	٦٣	٦٣	٦٣	٧٠
لواء تل أبيب	٥٧	٥٧	٥٧	٥٨	٥٨	٥٩	٦٠	٦٠	٦١	٦٢	٦٢	٦٧
لواء الجنوب	٥١	٥٢	٥٢	٥٤	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٤	٥٤	٦١
لواء المستوطنات	٦٠	٦١	٦٠	٥٩	٦١	٦٢	٦٢	٦١	٦٢	٦٣	٦٢	٦٩

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، استطلاعات القوى العاملة، السنوات ٢٠٠١ - ٢٠١٢.

الجدول (٨)
معدلات البطالة في الألوية ٢٠٠١ - ٢٠١٢ (٪)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
لواء القدس	٨	٨,٨	٧,٧	٧,٧	٨,٥	٩,٤	٩,٤	٧,٣	٩,١	٧,٦	٥,٩	٧,٥
لواء الشمال	١٠,٥	١١,٣	١١,١	١٢,٥	١١,٥	٩,٩	٩,٢	٧,٧	٨,٨	٨,٢	٦,٦	٩,٨
لواء حيفا	١٠	١٠,٦	١١,٥	١٠,٩	٩,٦	٨,٥	٧,٤	٦,٧	٧,٦	٧,٠	٥,٢	٧,٠
لواء المركز	٨,٣	٩,٣	١٠,٥	٩,٩	٨,٠	٧,٥	٦,٢	٥,١	٦,٧	٥,٩	٥,٢	٥,٨
لواء تل أبيب	٨,١	٩,٤	٩,٩	٨,٨	٧,١	٦,٦	٥,٧	٤,٧	٦,٨	٥,٥	٥,١	٥,٥
لواء الجنوب	١٢,١	١٣,٩	١٣,٥	١٢,٩	١٠,٨	١٠,٥	٨,٣	٦,٨	٧,٨	٧,٥	٦,٤	٧,٣
لواء المستوطنات	٥,٩	٦,٤	٨,٦	٨,٣	٨,٠	٧,٦	٦,٥	٥,٧	٦,٨	٥,١	٥,٢	٥,٨

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، استطلاعات القوى العاملة، السنوات ٢٠٠١ - ٢٠١٢.

الجدول (٩)
معدلات الدخل للأجيرين وفقًا للّواء ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ (بالشيكل)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
لواء القدس	٥٧٣٢	٦٠٥٨	٥٨٤٥	٥٧١٧	٥٨٦٨	٥٧٨٩	٦٠١٣	٦١٥٠	٦١٣٩	٦,٥٣١	٦,٩١١	٦,٩١١
لواء الشمال	٤٨٨٦	٤٩٩٥	٤٦٩٦	٤٨٩٨	٤٩١٩	٤٩٠٠	٥٤٦٧	٥٥٨٢	٥٧٠٥	٦,٠٥٤	٦,٤٤٠	٦,٦٤٦
لواء حيفا	٥٩٥٠	٦٠١٥	٥٨٠٥	٦٠٦٣	٦١٧٧	٥٨٢٦	٦٧٢٦	٦٩٧٨	٧٠٢٠	٧,٤٥٣	٧,٨٨٠	٧,٩٩٩
لواء المركز	٦٨٨٤	٧٠٥٦	٦٨٤٣	٦٨١٩	٧٢١٩	٦٩٢٣	٧٧٤٤	٨١١٣	٨١٨٩	٨,٧٢٨	٩,٢٦٨	٩,٢٦٧
لواء تل أبيب	٦٧٥٩	٦٨٢٠	٦٦٩٧	٦٧٠١	٧١٠٥	٧٠٧٥	٧٥٠٦	٧٩٢٢	٧٩١٤	٨,٤٦٣	٨,٩٦٦	٨,٩١٠
لواء الجنوب	٥٢٩٩	٥٤١٦	٥١٢٣	٥٢١٢	٥٣٤٠	٥٠٠١	٥٧٧٥	٦٠٧٥	٦٠٨٠	٦,٤٩٤	٦,٨٤٤	٦,٩٨٩
لواء المستوطنات	٦٢٤٥	٦٤١٠	٦٠٨٥	٦٠٠٣	٦١٢٧	٥٩٣٧	٦٤١١	٦٥٧٩	٦٦٠٢	٦,٩٧٢	٧,٤٩٦	٧,٥٦٩

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، استطلاعات القوى العاملة، السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١٢.

بالإضافة إلى تقارب معدلات المشاركة في أسواق العمل لدى سكان المستوطنات في الضفة الغربية مع المركز الاقتصادي الإسرائيلي، نجد أنّ معدلات البطالة في المستوطنات منذ عام ٢٠٠١ حتّى عام ٢٠١٢ هي - في المعتاد - من المعدلات الأكثر انخفاضًا مقارنةً بسائر الألوية؛ فقد بلغ معدّل البطالة عام ٢٠٠١ نحو ٦٪، مقابل ١٠,٥٪ في لواء الشمال، و١٠٪ في لواء حيفا، و١٢٪ في لواء الجنوب، ونحو ٨٪ في لواءَي المركز وتل أبيب. أما في عام ٢٠٠٣، في ذروة الأزمة الاقتصادية التي عصفت بإسرائيل بعد الانتفاضة الثانية، فقد بلغ معدل البطالة في لواء المستوطنات ٨,٣٪ مقارنة بـِ ١٠,٥٪ في لواء المركز، و١٣,٥٪ في الجنوب، و١١,١٪ في الشمال، و١٠٪ في تل أبيب. أما في عام ٢٠١٢، فلم تتعدَّ نسبة البطالة في لواء المستوطنات الـ ٦٪ مقارنة بـِ ٦,٩٪ كمعدل عام في إسرائيل، و٦,٠٪ لدى السكان اليهود في إسرائيل[١٢]، وهي أقل من معدلات البطالة في ألوية الشمال والجنوب والقدس وحيفا، وتتشابه مع المعدل في لواء المركز ولواء تل أبيب.

بالإضافة إلى ارتفاع معدلات المشاركة في سوق العمل وانخفاض البطالة، نجد كذلك أنّ معدلات دخل العمال الأجيرين في لواء المستوطنات مرتفعة مقارنةً مع بقية الألوية (الجدول ٩). فعلى سبيل المثال، بلغ معدل دخل الأجير من سكان المستوطنات في عام ٢٠٠٩ نحو ٦,٦٠٢ من الشيكلات الإسرائيلية، مقابل ٦,١٣٩ شيكلًا معدل دخل الأجير في لواء القدس، و٥,٧٠٥ شيكلات في لواء الشمال، و٦,٠٨٠ شيكلًا في الجنوب؛ لكنه أدنى من معدلات الدخل في ألوية المركز وتل أبيب وحيفا. وإذا قارنّا معطيات عام ٢٠٠١، نجد أنّ الفرق بين معدلات دخل الأجير في المستوطنات ولواء الشمال والجنوب كان أكبر من الفرق في عام ٢٠١٢، وأنّ الفرق مع لواءَي المركز وتل أبيب كان أقل. في اعتقادنا، إنّ هذا الأمر ساعد في إقناع السكان وسهّل عليهم الانتقال للسكن في مستوطنات الضفة الغربية، بالإضافة إلى العامل العقائدي.

إجمالًا، يمكن القول إنّ الحالة الاقتصادية لسكان المستوطنات ليست سيئة أو متدنّية، مقارنةً مع بقية الأقاليم، فهي أفضل من أوضاع سكان ألوية الشمال والجنوب والقدس، ومنخفضة بعض الشيء مقارنة بلواءَي المركز وتل أبيب. بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الجيدة، نجد أنّ أغلبية المستوطنين أنفسهم يقيّمون أوضاعهم المعيشية بأنّها جيّدة. فعلى سبيل المثال، يتبيّن من استطلاعات أَجْرتها دائرة الإحصاءات المركزية أنّ معظم سكان المستوطنات (٩٢,٣٪) راضون عن حياتهم أكثر ممّا في النسبة القطْرية (٨٣٪). كما يَعتبر المستوطنون أنّ جودة حياتهم هي أفضل من المعدّل في إسرائيل[١٣]. كذلك في الإمكان الاستدلال على أوضاع المستوطنات الاجتماعية والاقتصادية بواسطة التدريج الاجتماعي - الاقتصادي الذي تقوم باحتسابه دائرة الإحصاء المركزية لكل واحدة من البلدات في إسرائيل - ويشمل ذلك المستوطنات - والذي يلخّص مؤشرات عديدة على مستوى البلدة، من بينها مستوى التعليم، ودخل الأسرة، والمشاركة في سوق العمل، والمساحة المخصَّصة للفرد، وغيرها من المؤشرات. وتتراوح قِيَم هذا المعيار بين الرقم "١" الذي يعبّر عن مكانة اقتصادية اجتماعية متدنّية، والرقم "١٠" الذي يعبّر عن أفضل مرتبة في التدريج. وفقًا لهذا السلّم، يبلغ المعدل في المستوطنات ٦ درجات مقارنة مع ٤,٢ درجات للبلدات في لواء الجنوب، و٤,٦ درجات للبلدات في لواء الشمال. معنى هذا أنّ الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لدى السلطات المحلية والبلدات اليهودية في المستوطنات جيدة مقارنةً بالمعدل العام في إسرائيل.

ميزانيات السلطات المحلية

تأخذ سياسات تخصيص الميزانيات الحكومية للسلطات المحلية في إسرائيل في الاعتبار عدة عوامل، من بينها قدرةُ السلطة المحلية على تجنيد أموال ذاتية من الضرائب المحلية، وعددُ سكان السلطة، وأوضاعُ السكان الاقتصادية. من هنا، وبما أنّ أوضاعَ سكان المستوطنات الاقتصاديةَ جيدة، مقارنة ببقية الألوية، من المفترض أن تكون مشاركة الحكومة في ميزانية السلطات المحلية في لواء المستوطنات أقل من أغلبية الألوية الأخرى، أو - على الأقل - أقلّ من الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية في الألوية ذات الأوضاع الاقتصادية المتدنية، مثل ما في ألوية الشمال والجنوب والقدس، وأعلى من لواءَي المركز وتل أبيب (ولواء حيفا إلى حد ما). بغية مقارنة مركبات ميزانية السلطة المحلية وحصة مشاركة الحكومة والتمويل الذاتي والضرائب المحلية، سوف نقارن بين المعدلات الموزونة لميزانية الفرد الواحد في مداخيل السلطات المحلية في لواء المستوطنات، مقارنة مع سائر الأقاليم، لكي نلغي تأثير عدد السكان في السلطة المحلية على تخصيص الميزانيات[١٤].

١٢ المرجع نفسه.

١٣ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، "استطلاع اقتصادات العائلات"، ٢٠١١.

١٤ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، "ميزانيات السلطات المحلية"، سنوات عديدة.

الجدول (١٠)
المعدل الموزون لدخل السلطة المحلية للفرد الواحد وفقًا للألوية (بالشيكل)

	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢
لواء المستوطنات	٦٤٤٥	٥٧٨٤	٥٦٤٢	٥٧٦٠	٦٠١٩	٦٦٩٥
لواء الجنوب	٥٣٣١	٥٢٢١	٥٩٣١	٥٩٣٧	٦٢٠٣	٦٩٢٧
لواء المركز	٥٥٢٢	٥٣٦٣	٥٩٤١	٦٢٣٠	٦٧٢٠	٧٣١٩
لواء الشمال	٥٥١٩	٥٣٤٨	٥٥٥٧	٥٩٢٦	٥٨٩١	٦٣١٤
لواء حيفا	٥٥٣٣	٥٧٦٨	٦٣٣٧	٦٩٦٦	٦٩٨٩	٧٨٠٦
لواء القدس	٤٧٨١	٤٣٤٩	٤٩٧٠	٤٨٦٥	٥٢٦١	٦١٩٤
لواء تل أبيب	٦٨٢٥	٦٨٧٠	٧٦٢٤	٨٢٨٣	٨٣٦١	٨٨٨٥

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، "مسوحات السلطات المحلية في إسرائيل"، سنوات مختارة.

الجدول (١١)
حصة الميزانية الاعتيادية من مجمل مداخيل السلطة المحلية (٪)

	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢
لواء المستوطنات	٧٨	٧٧	٨٢	٨١	٨٢	٧٩
لواء الجنوب	٨٦	٨٦	٨٥	٨٥	٨٤	٨٤
لواء المركز	٨٢	٨٥	٨١	٨٣	٨١	٨٠
لواء الشمال	٧٨	٨٠	٨٥	٨٥	٨٥	٨٤
لواء حيفا	٨٠	٨٥	٨٤	٨٢	٨٤	٨٢
لواء القدس	٧٤	٨٣	٨١	٨٦	٨٦	٧٩
لواء تل أبيب	٨٥	٨٩	٨٦	٨٥	٨٤	٨٢

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، "مسوحات السلطات المحلية في إسرائيل"، سنوات مختارة.

الجدول (١٢)
مشاركة الحكومة من مجمل الميزانية الاعتيادية (٪)

	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢
لواء المستوطنات	٥٧	٥٥	٥٥	٥٢	٥٠	٥٠
لواء الجنوب	٤٦	٤١	٣٩	٣٨	٣٦	٤٠
لواء المركز	٣٢	٢٩	٢٧	٢٨	٢٧	٣٠
لواء الشمال	٥٨	٥٣	٥٤	٥٤	٥٠	٥٣
لواء حيفا	٣٣	٣٦	٣٥	٣٤	٣٥	٣٧
لواء القدس	٤٢	٣٣	٣٣	٣٣	٣١	٣٣
لواء تل أبيب	٢٢	٢٠	١٩	٢٠	٢٠	٢٢

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، "مسوحات السلطات المحلية في إسرائيل"، سنوات مختارة.

الجدول (١٣)
مشاركة الحكومة في الميزانية الاعتيادية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠١٢ (بالشيكل)

اللواء	٢٠٠٢	٢٠١٢
لواء المستوطنات	٢٨٥٣	٢٦٨٨
لواء الجنوب	٢١٠١	٢٣٠٤
لواء المركز	١٤٤٩	١٧٢٠
لواء الشمال	٢٤٩٢	٢٨٢٣
لواء حيفا	١٤٨٥	٢٣٦٦
لواء القدس	١٤٩٦	١٦١٩
لواء تل أبيب	١٢٧٣	١٦٢٣

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، "مسوحات السلطات المحلية في إسرائيل"، سنوات مختارة.

الجدول (١٤)
الدخل الذاتي من مجمل الميزانية الاعتيادية (٪)

	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢
لواء المستوطنات	٤٠	٤٥	٤٥	٤٩	٥٠	٤٩
لواء الجنوب	٥٤	٥٨	٦١	٦٢	٦٣	٦٠
لواء المركز	٦٨	٧٠	٧١	٧٢	٧٢	٧٠
لواء الشمال	٤١	٤٧	٤٥	٤٥	٤٨	٤٧
لواء حيفا	٦٦	٦٤	٦٥	٦٥	٦٤	٦٣
لواء القدس	٥٧	٦٧	٦٧	٦٧	٦٩	٦٧
لواء تل أبيب	٧٨	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٧٨

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، "مسوحات السلطات المحلية في إسرائيل"، سنوات مختارة

الجدول (١٥)
معدل الدخل من الضرائب للفرد الواحد وفقًا للألوية ٢٠٠٢-٢٠١٢

	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢
لواء المستوطنات	٨١١	٨٢٢	٩١٥	٩٤٦	١٠٣٢	١١٠١
لواء الجنوب	١٤٣٧	١٥١٨	١٧٠٥	١٩٣١	٢٠٨٤	٢٣٥٩
لواء المركز	١٧٨٩	١٩٠٢	٢١٢٧	٢٣٤٢	٢٥٢٩	٢٦٩٥
لواء الشمال	٨٤٩	٩٣٤	١٠٥٥	١١٥٦	١٢٩٧	١٤١١
لواء حيفا	١٨٠٣	١٩٠٧	٢١١٢	٢٢٣٢	٢٤٢٨	٢٦٩٠
لواء القدس	١٤٧٩	١٥٧٥	١٦٥٠	١٧٧٤	١٩٨٩	٢٠٤٦
لواء تل أبيب	٢٧١٤	٣١٠٦	٣٣٣٣	٣٦٢١	٣٨٥٣	٣٩٧٥

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، "مسوحات السلطات المحلية في إسرائيل"، سنوات مختارة.

الرسم البياني (٨)

نسبة الدخل من الضرائب من مجْمل الدخل الذاتي للفرد الواحد في السلطات المحلية

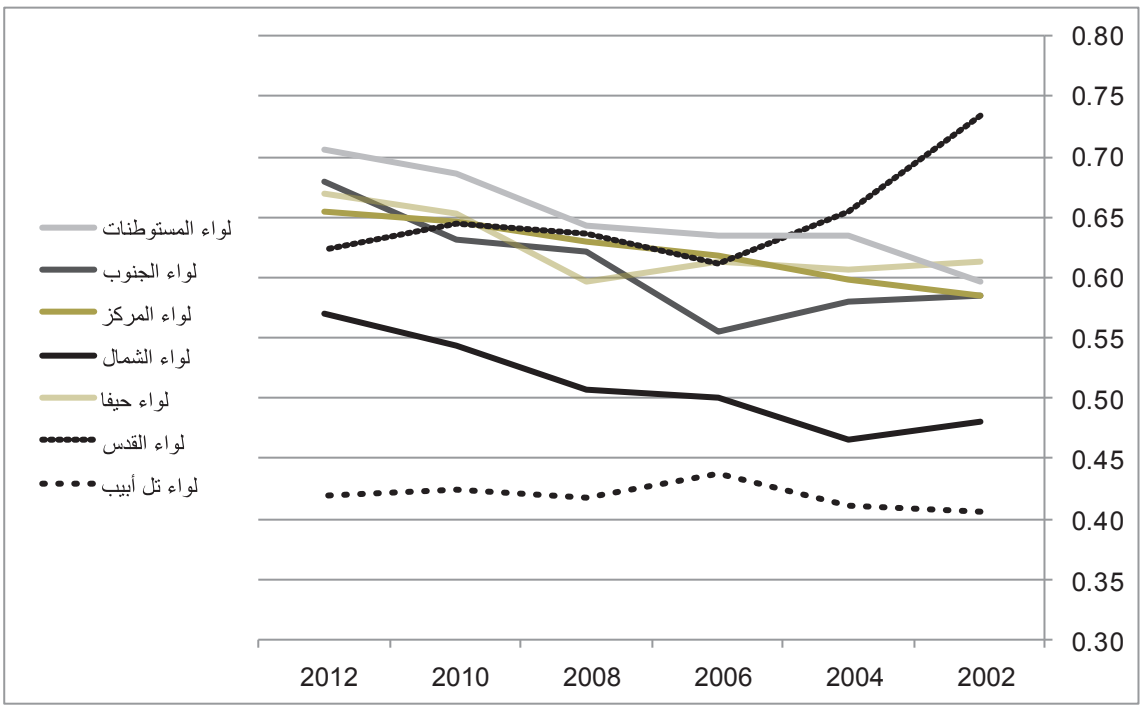

وتوضح مقارنة معدل مداخيل السلطات المحلية للفرد الواحد في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٢ أنّ معدل دخل السلطات المحلية في لواء المستوطنات بالمجمل قريب من معدل مداخيل السلطة المحلية في الألوية كافة (الجدول ١٠). في معطيات عام ٢٠١٢، نجد أنّ معدل دخل السلطة المحلية للفرد الواحد في لواء المستوطنات شبيه بالمعدل في لواء الجنوب، وأعلى من لواءَي الشمال والقدس، وأدنى من ألوية حيفا وتل أبيب والمركز. وقد بلغت ميزانية الفرد الواحد في لواء المستوطنات في عام ٢٠١٢ نحو ٦,٧٠٠ شيكل، مقابل ٦,٩٠٠ في لواء الجنوب، و٦,٣٠٠ في لواء الشمال، و٦,٢٠٠ في القدس.

تتألف مصادر دخل السلطات المحلية من ميزانية اعتيادية مخصصة للمصاريف الجارية وتقديم الخدمات وإدارة السلطة المحلية، ومن ميزانية غير اعتيادية مخصصة لتطوير البنى التحتية والمشاريع العامة وتطوير الحيّز. وسوف تتركز المقارنات التالية في بند الميزانية الاعتيادية، التي تشكل نحو ٨٠٪ من مجمل مداخيل السلطات المحلية، كما يوضح الجدول (١١)، لأنها تشتمل على حصة الحكومة في تمويل الخدمات العامة في السلطات المحلية.

الجانب الأكثر أهمية، في محور مقارنة مدخولات الميزانية الاعتيادية للسلطات المحلية، هو مصادر هذه الميزانية وحصة الحكومة مقابل حصة الدخل الذاتي وحصة الضرائب المحلية من مجموع الدخل الذاتي. في هذه المحاور، نجد الفروق الأبرز بين ميزانية السلطات المحلية في لواء المستوطنات وميزانيّات بقية الألوية. ويوضح تحليل مصادر الميزانية الاعتيادية وفقًا لمصدر الميزانية، أي حصة المشاركة الحكومية مقابل الدخل الذاتي وحصة الضرائب المحلية، أنّ حصة الدخل الذاتي من نفقات السلطات المحلية في لواء المستوطنات أصغر ممّا في أيّ من باقي الألوية، ما عدا لواء الشمال، بسبب العدد الكبير للسلطات المحلية العربية في هذا اللواء (لواء الشمال) التي تعاني أزمات اقتصادية حادة، ونجد أنّ مشاركة الحكومة من مجْمل مداخيل السلطة المحلية هي الأعلى. فقد بلغت حصة مشاركة الحكومة من معدل مداخيل السلطات المحلية للفرد الواحد في لواء المستوطنات نحو ٥٧٪ عام ٢٠٠١، وتراجعت إلى ٥٠٪ عام ٢٠١٢؛ إذ بلغت نحو ٢,٧٠٠ شيكل في هذا العام، وكانت المشاركة الأكثر تدنّيًا في لواءَي المركز وتل أبيب (١,٧٢٠ شيكلًا و١,٦٢٣ شيكلًا على التوالي)،

ومَرَدُّ هذا إلى أنّ السلطات المحلية في هذين اللواءَيْن تتمتع بوضع اقتصادي جيد ويمكنها جباية ضرائب محلية تسد أغلبية احتياجاتها.

ثمّة معطى آخر يشير إلى التسهيلات الماليّة ونِسَب الحسوم التي يحظى بها سكان المستوطنات، ويتمثّل في محور حصة الضرائب المحلية التي تجنيها السلطات المحلية من مجمل الدخل الذاتي في الميزانية الاعتيادية؛ إذ نجد أنّ حصة ما تجمعه السلطات المحلية من ضرائب للفرد الواحد في لواء المستوطنات هي أدنى بكثير ممّا في بقية الألوية، كما يوضح الرسم البياني (٨) والجدول (١٥). ويعني هذا أنّ الدخل الذاتي هناك هو أقلّ ممّا في بقية الألوية، وأنّ حصة الضرائب من الدخل الذاتي أقل. وقد بلغت حصة الدخل من الضرائب المحلية في لواء المستوطنات نحو ٤٢٪ عام ٢٠١٢، مقابل ٦٨٪ في لواء الشمال و٧٠٪ في لواء تل أبيب، و٦٦٪ في لواء المركز.

وتوضح متابعة معطيات ميزانيات السلطات المحلية والمجالس الإقليمية في لواء المستوطنات أنّ دولة إسرائيل تمول أغلبية الخدمات العامة المحلية في المستوطنات، وتوفّر الميزانيات اللازمة لصيانة مشروع الاستيطان في المناطق المحتلة. فقد وجدنا أنّ مصدر معظم الميزانية الاعتيادية هو من الحكومات، على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الجيدة لدى المستوطنين.

خلاصة

شهدت المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية زيادة سكانية هائلة منذ بداية الاستيطان عام ١٩٦٧ وحتّى عام ٢٠١٥. فقد بلغ عدد المستوطنين عام ٢٠١٥ نحو ٦٠٠ ألف مستوطن يشكلون نحو عُشْر سكان إسرائيل اليهود. وقد شكّلت الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ أعلى نسبة ارتفاع في عدد المستوطنين؛ أي بين التوقيع على اتفاقيات أوسلو واندلاع الانتفاضة الثانية. ووجدت هذه الدراسة أنّ الارتفاع الأبرز في مجمل عدد المستوطنين كان بالأساس نتيجة الارتفاع في عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية. فقد كانت وتيرة الزيادة السكانية وحجمها في مستوطنات الضفة الغربية أعلى من الزيادة نفسها في القدس الشرقية. ونجد كذلك أنّ الزيادة السكانية في المستوطنات كانت الأعلى بين جميع الألوية في إسرائيل، تليها الزيادة في لواء القدس، التي تشكل الأحياء الاستيطانية فيها ثلث عدد السكان في اللواء. وبحسب التوقعات المستقبلية في ما يتعلّق بأعداد المستوطنين، التي احتُسِبت وفقًا لفرضية معدلات نمو معتدلة، سيصل عدد المستوطنين في عام ٢٠٤٨؛ أي بعد مرور مئة عام على النكبة الفلسطينية، إلى نحو المليون و٧٠٠ ألف مستوطن يشكّلون نحو ٣٠٪ من مجْمل سكان الضفة الغربية والقدس.

وجاء هذا الازدياد في أعداد المستوطنين بالأساس نتيجة هجرة الإسرائيليين واليهود من خارج إسرائيل إلى المستوطنات، بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية لدى سكان المستوطنات. ويُستدلّ، من تقدير تأثير كل من هذين العاملين (الهجرة والزيادة الطبيعية) في تحديد وتيرة الزيادة السكانية، أنّ حدة التأثير تغيّرت عبر فترات الاستيطان. ففي بداية الاستيطان، ولفترة نحو ثلاثة عقود، شكلت الهجرة إلى المستوطنات العامل الأساسي لتزايد عدد المستوطنين، لكنّ مساهمتها انخفضت بعض الشيء في العقدين الأخيرين، لتصبح الزيادة الطبيعية، نتيجة معدلات الولادة العالية، العامل الرئيس للزيادة السكانية في المستوطنات. وتُعَدّ معدلات الولادة لدى المستوطنين من المعدلات العالية، ليس نسبة إلى سائر السكان في إسرائيل فحسب، وإنما أيضًا على مستوى العالم، وهي مستمرة في الارتفاع منذ سنوات عديدة.

هنالك أكثر من بعد واحد لهذا التحول. أولًا، إنّ استمرار الزيادة في عدد سكان المستوطنات أصبح يتعلق بعوامل داخلية؛ إذ أصبح لدى المستوطنات حالة زيادة طبيعية مرتفعة توفر نوعًا من الاستقلالية بحيث صار في إمكان المستوطنات، إذا استمرت معدلات الولادة هذه، أن تضمن نموها على نحوٍ مستقل، من دون الاعتماد بصورة رئيسة على الهجرة من باقي البلدات في إسرائيل أو هجرة من خارج إسرائيل. ولهذه الحقيقة تأثير بالغ ومباشر في استمرار توسع المستوطنات والبناء في المستوطنات، لأنها توفر للحكومة الإسرائيلية حجّة (مقبولة في كثير من الحالات لدى المجتمع الغربي، وتحديدًا في الولايات المتحدة) للاستمرار في توسيع المستوطنات بذريعة الزيادة الطبيعية. فما دامت المستوطنات تنمو نتيجة الزيادة الطبيعية، فثمّة حاجة إلى تلبية احتياجات هذا النموّ الطبيعي، وفقًا للمنطق الاستيطاني الإسرائيلي. إلاّ أن مثل هذه الادعاءات تتعامل مع المصطلح الديموغرافي "الزيادة الطبيعية" بتبسيط مفرط يتغاضى عن واقع الظاهرة الاجتماعي - الاقتصادي – السياسي، ويقدمه بالمفهوم العادي للكلمة "طبيعي"، أي "مقبول" أو " متفهَّم"؛ أي أنّه ما دامت الزيادة "طبيعية"، فإن تلبية احتياجاتها السكنية تكون طبيعية هي كذلك. إلاّ أنّ هذا الادعاء يتجاهل العوامل الأخرى التي تساهم في توفير ظروف معيشية مريحة ورفاهية للمستوطنين، وتشجع الاستيطان والزيادة في الولادة وفي الهجرة إلى المستوطنات، والتي لن تتوقّف أبدًا. وإنْ كان السبب الأساسي للزيادة السكانية هو الزيادة الطبيعية، مثلًا، فإنّ توافر وحدات سكنية داخل المستوطنات بأسعار مغرية، وتوفير خدمات الرفاهية، من شأنهما أن يؤثّرا في

"الزيادة الطبيعية" ويساعدا على استمرار معدلات الولادة العالية لدى المستوطنين وبقاء الأزواج الشباب من المستوطنين داخل المستوطنات. قد تشكّل الخدمات التي يبرَّر تقديمها بأنها استجابة طبيعية للزيادة الطبيعية للمستوطنين أحدَ أهم المسبِّبات لاستمرار نسبة الولادة العالية وبقاء الأزواج الشباب منهم في المستوطنات ليشكلوا جيلًا جديدًا من المستوطنين.

لا تمتاز جميع الكتل الاستيطانية بالزيادة المطّردة في أعداد المستوطنين، وذلك نتيجة تفاوتها في القدرة على جذب المهاجرين إليها. فعلى سبيل المثال، لم تستطع مستوطنات منطقة الأغوار جذب السكان إليها على الرغم من الاستثمارات الهائلة والهبات المالية المقدَّمة لهذه المستوطنات، وذلك لبعدها عن مراكز المدن الرئيسة داخل حدود الخط الأخضر. وينطبق الأمر كذلك على المستوطنات التي أقامتها حركة "غوش إيمونيم" في نهاية سبعينيّات القرن الماضي وبداية ثمانينيّاته، في مناطق نائية نسبيًّا وعلى قمم الجبال؛ إذ لم تنجح هي كذلك في جذب كثير من السكان على الرغم من توافر الدعم المادي والدوافع الأيديولوجية. ونجد أنّ المستوطنات الأكثر زيادةً في عدد المستوطنين كانت تلك التي أقيمت في منتصف الثمانينيّات بجانب الخط الأخضر بالقرب من المدن الإسرائيلية الرئيسة، إذ إنّها تتواصل بسهولة مع المراكز الاقتصادية وسوق العمل في إسرائيل، وتشكل بذلك مناطق ذات قدرة جذب عالية. فعلى الرغم من حضور الأهداف السياسية والدوافع الأيديولوجية للاستيطان منذ عام ١٩٦٧ حتى اليوم، فإنّ عوامل بنيوية أخرى، مثل القرب من المدن والمراكز الاقتصادية، تؤدّي دورًا مهمًّا في تحديد وتيرة الهجرة إلى المستوطنات. ولهذه العوامل دَور في قدرة المستوطنات على الحفاظ على سكانها من ظاهرة الهجرة إلى خارج المستوطنات وخصوصًا الأجيال الشابة. بقاء هذه الأجيال فيها مرهون باستمرار جاذبية المستوطنات من الناحيتين الأمنية والاقتصادية، وهو ما يتطلب قوة سياسية لجمهور المستوطنين تضمن دعم الدولة للمستوطنات. من هنا تنبع أهمية التطرق إلى السياسات الاقتصادية الخاصة التي تعمل بها الحكومات الإسرائيلية في لواء المستوطنات، ولا سيّما الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية في المستوطنات كعامل مساهم في زيادة عدد المستوطنين وارتفاع معدلات الولادة والزيادة الطبيعية.

قامت الدراسة بمقارنة ميزانيات السلطات المحلية في إقليم المستوطنات مقابل بقية الأقاليم داخل الخط الأخضر، بغية توضيح الادعاء أنّ الحكومة الإسرائيلية تخصص ميزانيات أعلى للسلطات المحلية في المستوطنات. وقد قمنا بمقارنة مجمل الميزانية المخصصة للفرد الواحد في السلطة المحلية، ومعدلات الميزانيات الاعتيادية، وحصة الحكومة في هذه الميزانيات، بحصة الدخل الذاتي وما تشكله الضرائب المحلية من مجمل الدخل الذاتي. وتَشي مراجعة الميزانيات الحكومية وتحليلها بوجود اختلاف في سياسات تخصيص الميزانيات للسلطات المحلية داخل إسرائيل وفي المستوطنات؛ إذ تدعي دولة إسرائيل أنها تتراجع عن عدة وظائف اقتصادية اجتماعية كانت تقوم بها في السابق، وعن دور الحكومة الاقتصادي المركزي في حدود الـ ٤٨، لكنها ما زالت تقوم بوظائف اقتصادية أساسية في "دولة المستوطنات"، بل توسع وظائفها الاقتصادية. ووجدنا أنّ الحكومة الإسرائيلية تخصص للسلطات المحلية في المستوطنات ميزانيات فائضة، أكبر من حصة المستوطنين من السكان، على الرغم من أنّ أوضاع المستوطنين الاقتصادية أفضل من أوضاع السكان في أغلبية الأقاليم في إسرائيل، وشبيهة بالأوضاع الجيدة في المركز الاقتصادي الإسرائيلي، أي لواء المركز وتل أبيب. وتعد حصة الحكومة من مجْمل الميزانية الاعتيادية أكبر في لواء المستوطنات من بقية الألوية، وحصة الدخل الذاتي أقل، وكذلك حصة الضرائب المحلية من مجمل الدخل الذاتي.

يمكن القول إنّ الجهد الكبير الذي استثمرته إسرائيل في "مشروع الاستيطان"، سواء أكان جهدًا ماليًا أم قضائيًا أم بيروقراطيًا، حوّل المستوطنات إلى جيوب مدنية في مناطق وأراضٍ خاضعة للحكم العسكري، وحوّلت المستوطنين إلى ذوي مكانة مفضلة تنعكس – ضمن أمور أخرى – على تحويل الأموال إلى هذه المستوطنات. وعلى ما يبدو، تحول الخط الأخضر في السنوات الأخيرة، ولا سيّما بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومن وجهة نظر إسرائيلية، إلى خط فصل بين دولتين: دولة تقليصات في حدود الـ ٤٨، ودولة رفاهية في بلاد المستوطنين. وفي الأعوام الأخيرة، يكاد لا يمر شهر من دون قرار أو خبر عن رفع الضرائب وتقليص في الميزانيات المخصصة للمجالات الخدماتية والاجتماعية، وإلى جانبه خبر أو تسريب عن تخصيص ميزانيات وهِبات جديدة أو استثمار في المستوطنات الإسرائيلية. وقد اعترف وزير المالية الإسرائيلي الأسبق، يوفال شطاينيتس، أنّ الحكومة الأخيرة ضاعفت الميزانيات المخصصة للمستوطنات بهدوء ومن دون إثارة ضجة أو حتى إعلان ذلك. وعلّل هذا التصرف السري بأنّ "الحكومة الإسرائيلية لم ترغب في أن تثير ضجة قد تعوق تنفيذ هذه السياسة، وقد تمنعه، إذا حصل ضغط دولي"[١٥]. والأهم، في هذا الجانب، أنّ تخصيص الميزانيات الفائض لم يتحول إلى موضوع خلافيّ، لا في المجتمع الإسرائيلي ولا بين الأحزاب الإسرائيلية.

١٥ حاييم لفنسون، "شطاينيتس يكشف: ضاعفنا ميزانيات الاستيطان بهدوء"، موقع **هآرتس**، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، انظر:
http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.1862606

د. محمود محارب*

التنظيم الإرهابي اليهودي من "جباية الثمن" إلى "تمرد"

تعالج هذه الدراسة التنظيم اليهودي الديني الفاشي الذي ارتكب جريمة حرق عائلة دوابشة، والذي تولّد من جوف تنظيم "جباية الثمن" الإرهابي. وتلج الدراسة إلى الأرضية الفكرية الدينية المتطرفة لتنظيمَي "جباية الثمن" و"تمرد" الإرهابيَّين. وتعرض الفكر الديني اليهودي المتطرف المعادي للقيم الإنسانية الذي استند إليه هذان التنظيمان في تبريرهما جرائمهما ضد الفلسطينيين، لا سيّما الفكر الديني اليهودي الفاشي الذي بلوره الأب الروحي للإرهاب اليهودي ضد الفلسطينيين في العقود الثلاثة الماضية الراب يتسحاك غينزبورغ.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

في فجر ٣١ تموز / يوليو ٢٠١٥، قامت مجموعة يهودية إرهابية مكوّنة من عدة مستوطنين بإلقاء قنابل حارقة على بيت عائلة دوابشة وعلى بيت فلسطيني آخر كان بالصدفة خاليًا من أصحابه، ما أسفر عن حرق جميع أفراد العائلة الفلسطينية. وفي قرية دوما الفلسطينية في الضفة الفلسطينية المحتلة، توفي الرضيع علي دوابشة حرقًا فور وقوع الجريمة. وتوفي لاحقًا من جراء الحرق والده سعد ووالدته رهام. أمّا الطفل أحمد ابن الأربعة أعوام فأصيب بحروق بليغة للغاية.

> حرص المستوطنون الإرهابيون اليهود على البقاء قرب بـــاب بيت عائلة دوابشـــة بعد حرقهـــم البيت. وشـــاهدوا الأب والأم وهما يخرجان من المنزل والنار تشتعل في جسديهما، ثم يقعان أرضًا بقرب البيت

وقد حرص المستوطنون الإرهابيون اليهود على البقاء قرب باب بيت عائلة دوابشة بعد حرقهم البيت. وشاهدوا الأب والأم وهما يخرجان من المنزل والنار تشتعل في جسديهما، ثم يقعان أرضًا بقرب البيت. ولم يحاول المستوطنون الإرهابيون اليهود إخفاء الجهة التي ارتكبت جريمة حرق عائلة دوابشة؛ فكتبوا على جدران بيت ضحاياهم عدة شعارات باللغة العبرية، منها: "الانتقام"، و"يعيش الملك المشياح". ورسموا نجمة داود[١]. وأكّد أحد شهود العيان الفلسطينيين أنّه رأى الجناة وهم يقفون وينظرون إلى ضحاياهم وهم يحترقون، للتيقّن من نجاح عمليتهم، ثم فرّوا من مكان الجريمة باتجاه مستوطنة معاليه افرايم القريبة من قرية دوما.

هـزّت هذه الجريمة الوجدان الفلسطيني والإنساني. وأظهرت الدرجة التي وصل إليها عنف المستوطنين الكولونياليين اليهود ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وأثارت ردات أفعال على الصعيد الفلسطيني والعربي والـدولي. لقد جاءت هذه الجريمة في سياق تصعيد المستوطنين اليهود وذراعهم تنظيم "جباية الثمن" الإرهابي، اعتداءاتهم على الفلسطينيين. وكانت هذه الجريمة متوقعة ولم تفاجئ أحدًا في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية. وعلى الرغم من ذلك، لم تتّخذ سلطات الاحتلال الإسرائيلية أيّ خطوة لمنعها[٢]. فقد انبثق من جوف تنظيم "جباية الثمن" منذ نحو عام تنظيم "تمرد" الذي دعا إلى تصعيد القمع ضد الفلسطينيين والبطش بهم وارتكاب الجرائم بحقّهم، بما في ذلك حرقهم في منازلهم. وفي هذا السياق، قامت مجموعات يهودية إرهابية في العام الماضي بإضرام النار في العديد من المنازل الفلسطينية المأهولة، بهدف حرقها مع أصحابها الفلسطينيين، ونجا أصحاب هذه المنازل الفلسطينية بالصدفة من الحرق[٣].

وعلى الرغم من معرفة سلطات الاحتلال الإسرائيلية بدقة هويّة مرتكبي جريمة إحراق عائلة دوابشة، كما صرّح بذلك وزير الأمن الإسرائيلي موشيه يعلون في اجتماعٍ له مغلق مع نشطاء من حزب الليكود، فإنّها لم تعتقل حتى اليوم منفذي هذه الجريمة، ولم تقدّم أحدًا للمحاكمة[٤].

تنظيم جباية الثمن

تأسَّس تنظيم جباية الثمن الإرهابي في حزيران / يونيو ٢٠٠٨. ويمثّل هذا التنظيم رأس الحربة والطليعة المقاتلة للمستوطنين ولليمين ولليمين الفاشي الإسرائيلي ولفئات واسعة في المجتمع الإسرائيلي، في داخل الحكم وخارجه، في السطو على الأراضي الفلسطينية والاستيلاء عليها والاستيطان فيها، وفي البطش بالفلسطينيين والتنكيل بهم، لإخضاعهم وكسر إرادتهم لمنعهم من مقاومة الاحتلال.

ويعتنق تنظيم جباية الثمن وأنصاره، وكذلك تنظيم "تمرد" الذي تأسس في العام الماضي، فكرًا دينيًا يهوديًا عنصريًا فاشيًا معاديًا للقيم

١ جيلي كوهين، "الجيش الإسرائيلي يخشى: قتل الطفل الفلسطيني قد يقود إلى الاشتعال في يهودا والسامرة"، **هآرتس**، ٢٠١٥/٧/٣١، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2696655

٢ حاييم لفينسون، "حرق البيت في دوما لم يفاجئ أحدا في المؤسسة الأمنية"، **هآرتس**، ٢٠١٥/٧/٣١، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2696714

٣ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ أضرمت مجموعة يهودية إرهابية من المستوطنين النار في منزل عائلة حمايل في قرية دار فلاح بالقرب من رام الله في الضفة الفلسطينية المحتلة، ونجا أصحاب البيت من الحرق بأعجوبة. وقبل ذلك بنحو نصف عام أحرقت مجموعة إرهابية يهودية من المستوطنين منزل خالد خليل من قرية سنجل، ونجا أصحاب البيت من الحرق في آخر لحظة. وقد حققت سلطات الاحتلال الإسرائيلية مع مئير اطينغر الذي يوصف بأنّه رئيس تنظيم "تمرد"، بناءً على معلومات سرية لديها تشير إلى ضلوعه في حرق منزل عائلة حمايل، بيد أنّها أطلقت سراحه بعد عدة ساعات من التحقيق تحت تبرير عدم توافر الأدلة ضده. للمزيد عن حرق البيوت الفلسطينية ودور مئير اطينغر، انظر: عوديد شلوم وإيليؤور ليفي، "أرض النار"، ملحق السبت، **يديعوت أحرونوت**، النسخة الورقية، ٢٠١٥/٨/٧.

٤ يهونتان ليس، "يعلون: نحن نعرف من نفذ العملية في دوما لكننا لا نريد كشف المصادر أمام المحكمة"، **هآرتس**، ٢٠١٥/٩/١٠، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2728478

الإنسانية. وانطلاقًا من فهم منظّريه الموروث الديني اليهودي، يتبنّى هذا الفكر الكراهية الشديدة العمياء للعرب الفلسطينيين، ويدعو إلى قتلهم وإبادتهم، كما فعل أتباع الديانة اليهودية في فلسطين مع "عماليق" في الزمن الغابر. وإلى أن تتمّ إبادة الفلسطينيين أو اجتثاثهم من فلسطين، يدعو تنظيم جباية الثمن، إلى التنكيل بالفلسطينيين والبطش بهم إلى درجة تفوق حدود الاحتمال.

> ساهم الراب يوسف إيليتسور تلميذ الراب يتسحاك غينزبورغ في مقالة له مطوّلة تحت عنوان "إستراتيجية ضمان متبادل"، في وضع الأسس السياسية لنشاط تنظيم جباية الثمن

ساهم الراب يوسف إيليتسور تلميذ الراب يتسحاك غينزبورغ في مقالة له مطوّلة تحت عنوان "إستراتيجية ضمان متبادل"، في وضع الأسس السياسية لنشاط تنظيم جباية الثمن. رأت المقالة أنّ الحكم في إسرائيل ابتعد كثيرًا عن التوراة والشريعة اليهودية. وانتقدت بشدة سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه الاستيطان والمستوطنين. وادّعت أنّ الحكومة الإسرائيلية خفضت من وتيرة الاستيطان، وأنّها تتساهل مع الفلسطينيين. وأكّد الراب إيليتسور أنّ الفلسطينيين هم العدوّ الحقيقي الذي ينبغي استعمال وسائل القوة المتعددة ضدّه باستمرار والبطش به وهزيمته والتخلص منه. ودعت المقالة المستوطنين إلى تبنّي سياسة الضمان المتبادل والوقوف صفًا واحدًا لزيادة الاستيطان وتعزيز المشروع الاستيطاني والبطش بالفلسطينيين، والقيام بالضغط المتواصل على السلطات الإسرائيلية، المصحوب بالتظاهرات وأشكال متعددة من الاحتجاجات، من أجل حثّها على الاستمرار في الاستيطان وردعها عن القيام بأيّ عمل قد يحدّ ولو مؤقتًا من توسّع الاستيطان بسبب ضغوطٍ دولية[٥].

ومنذ تأسيسه، ما انفكّ تنظيم جباية الثمن يقوم باعتداءات متواصلة وبعمليات إرهابية ضد الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة، وفي داخل الخط الأخضر. وشملت آلاف الاعتداءات التي ارتكبها تنظيم جباية الثمن ضد الفلسطينيين حرق ٤٣ مسجدًا وكنيسة[٦] في الضفة الفلسطينية المحتلة وفي داخل الخط الأخضر، والبطش بالفلسطينيين والتنكيل بهم وقتلهم وإطلاق النار عليهم ومهاجمة قراهم وحرق منازلهم وحقولهم واقتلاع أشجارهم وإتلاف مزروعاتهم وسرقة منتوجاتهم، إلى جانب الاستيلاء على أراضيهم بالقوة وانتزاعها منهم بمساعدة جيش الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة البؤر الاستيطانية عليها، ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم القريبة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية المنتشرة في أنحاء الضفة الفلسطينية المحتلة[٧].

يتكوّن تنظيم جباية الثمن من حاخامين من التيار الصهيوني الديني، وحاخامين من التيار اليهودي الحريدي ومن التيار الحريدي القومي ومن خريجي المدارس الدينية اليهودية (اليشيفوت) المنتشرة في المستوطنات في الضفة الفلسطينية المحتلة، ونشطاء من تشعبات حركة كاخ الفاشيّة المحظورة قانونيًا منذ عام ١٩٩٤، ونشطاء من حزب "البيت اليهودي"، ومن عصابات ما يطلق عليه "شبيبة التلال" الذين يستوطنون غالبًا في البؤر الاستيطانية في الضفة الفلسطينية المحتلة. وينتمي أفراد عصابات "شبيبة التلال" الذين يقدَّر عددهم بالمئات، إلى التيارات الدينية اليهودية العنصرية والمتطرفة، ويشمل ذلك التيار الصهيوني الديني والتيار الديني الحريدي والتيار الحريدي القومي. وتشكّل البؤر الاستيطانية التي تقيم فيها عصابات "شبيبة التلال"، والتي يزيد عددها عن مئة بؤرة استيطانية وهي مقامة في غالبيتها العظمى على أراضٍ فلسطينية خاصة، نقاطَ الانطلاق للاعتداء على الفلسطينيين. وقدَّر الصحافي الإسرائيلي المختص بشؤون المستوطنين نداف شراغا، عدد المستوطنين الذين كانوا يشاركون في نشاطات جباية الثمن بانتظام في سنة ٢٠٠٨ بأكثر من ثلاثة آلاف مستوطن، تأتي غالبيتهم من المستوطنات الأيديولوجية – الدينية ومن المدارس الدينية اليهودية في المستوطنات في الضفة الفلسطينية المحتلة وفي داخل الخط الأخضر[٨].

وتدلّ كثافة عمليات تنظيم جباية الثمن ونوعيتها، واتساع نطاقها لتشمل جميع مناطق الضفة الفلسطينية والقدس الشرقية المحتلة

٥ يوسف إيليتسور، "إستراتيجية الضمان المتبادل"، جريدة **هكول هيهودي**، عدد ١٦، ٢٠٠٩.

٦ جادي جفرياهو، "الرائج جدا شريعة الملك"، **هآرتس**، ٢٠١٥/٨/٢٢، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2712578

٧ للمزيد عن نشاطات تنظيم جباية الثمن وخلفية تأسيسه، انظر: محمود محارب، "تنظيم 'جباية الثمن'.. وجباية الثّمن من الفلسطينيّين"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/be0bb0f2-f909-4d86-98e7-7e2522c45224

٨ نداف شرغاي، "السياسة الجديدة للمستوطنين: جباية الثمن على كل إخلاء يقوم به الجيش"، **هآرتس**، ٢٠٠٨/١٠/٣، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/misc/article-print-page/1.1352560

وداخل الخط الأخضر أيضًا، على أنّ "جباية الثمن" تنظيم سري له قيادة مركزية سرّية تقوده وتخطط عملياته الإرهابية بدقة وتنفّذها مجموعات سرّية صغيرة. وقد أكّد تقرير لجهاز المخابرات العامة الإسرائيلية (الشاباك) نشرت صحيفة هآرتس أجزاء منه في أيلول / سبتمبر ٢٠١١، أنّ نشطاء تنظيم جباية الثمن أضحوا يعملون في خلايا ومجموعات صغيرة محكمة التنظيم والسرّية، وأنّ بعض هذه الخلايا يراقب القرى والتجمعات الفلسطينية في الضفة الفلسطينية المحتلة، ويجمع المعلومات عنها وعن طرق الوصول إليها وطرق الهرب منها بعد تنفيذ عملياتها ضد الفلسطينيين[٩].

> نشرت صحيفة هآرتس في أيلول / سبتمبر ٢٠١١، أنّ نشطاء تنظيم جباية الثمن أضحوا يعملون في خلايا ومجموعات صغيرة محكمة التنظيم والسرّية، وأنّ بعض هذه الخلايا يراقب القرى والتجمعات الفلسطينية في الضفة الفلسطينية المحتلة

تنظيم "تمرد"

حدثت في السنة الأخيرة تطورات في داخل صفوف تنظيم جباية الثمن؛ فقد نظّمت مجموعة من غلاة المتدينين اليهود الفاشيين الناشطة في تنظيم جباية الثمن نفسها في عام ٢٠١٤ في تنظيم إرهابي سرّي جديد أطلقت عليه "تمرد". ودعا هذا التنظيم الإرهابي الجديد إلى تصعيد الاعتداءات كمًا ونوعًا ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة وفي داخل الخط الأخضر. لا توجد معلومات كثيرة عن التنظيم السرّي الجديد وعن مدى علاقته مع تنظيم جباية الثمن. ولكن، يتّضح ممّا رشح من معلومات من وسائل الإعلام الإسرائيلية عن التنظيم الإرهابي الجديد "تمرد"، أنّه يضمّ عشرات وربما مئات الأعضاء، كان القسم الأعظم منهم نشيطًا في جباية الثمن. وتأتي غالبية نشطاء "تمرد" من المستوطنات والبؤر الاستيطانية القائمة في الضفة الفلسطينية المحتلة وكذلك من داخل الخط الأخضر. ويعيش الكثير منهم في البؤر الاستيطانية في الضفة الفلسطينية المحتلة، لا سيّما تلك البؤر المحاذية للمستوطنات الأيديولوجية مثل مستوطنة يتسهار. ويحرص هذا التنظيم الإرهابي على اختبار الذين يرغبون في الانتساب إليه بدقة قبل انضمامهم إليه. فقبل قبول انضمام أعضاء جدد إليه، يُجري مقابلات معهم للوقوف على منطلقاتهم الأيديولوجية والسياسية، وللتأكّد من ملاءمتهم خط "تمرد" الأيديولوجي والسياسي، ولفحص مدى التزامهم وتمسّكهم بـ"أرض - إسرائيل" والاستيطان والتهويد، ومدى استعدادهم للقيام بعمليات إجرامية ضد الفلسطينيين، وقدرتهم على مواجهة المحققين في حال اعتقلتهم السلطات الإسرائيلية[١٠]. وبعد قبولهم التنظيم الإرهابي، يجري شحنهم أيديولوجيًا وسياسيًا في البؤر الاستيطانية. ثم يشرعون في التدرّب شيئًا فشيئًا على كيفية الاعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم، وعلى كيفية التعامل مع الشرطة الإسرائيلية في حال اعتقالهم. وقد اكتسب أعضاء "تمرد" خبرة في العدوانية ضد الفلسطينيين من خلال التدريبات التي يجرونها في البؤر الاستيطانية والاعتداءات على الفلسطينيين، فباتوا أكثر جرأة في ممارساتهم العدوانية ضد الفلسطينيين. وهم ينتقلون من بؤرة استيطانية إلى أخرى ومن مكان إلى آخر، وفقًا لما تطلبه اعتداءاتهم على الفلسطينيين[١١].

يقود مئير اطينغر تنظيم "تمرد" الإرهابي. ويعمل معه مجموعة من المتطرفين الفاشيين، مثل موشيه اورباخ وأفيتار سلونيم. وُلد اطينغر في القدس المحتلة في عام ١٩٩١. وهو حفيد الراب مئير كهانا مؤسس حركة كاخ الفاشية، من جانب أمّه. وينتمي أبوه الراب مردخاي اطينغر الذي يدرّس في المدرسة الدينية "عطيرت كوهنيم" القائمة في القدس الشرقية المحتلة، إلى التيار الصهيوني الديني. نشط مئير اطينغر منذ صغره مع الجماعات اليهودية الدينية المتطرفة واستوطن في البؤرة الاستيطانية مغرون. ثم انتقل إلى بؤر استيطانية أخرى. اعتقلته السلطات الإسرائيلية بسبب نشاطاته في "جباية الثمن" لفترات قصيرة عدة مرات. استوطن مئير اطينغر في سنة ٢٠١٢ في مستوطنة يتسهار الواقعة بالقرب من نابلس. والتحق بالمدرسة الدينية "ما زال يوسف حيا" التي أسسها الراب يتسحاك غينزبورغ. وتأثّر مئير اطينغر كثيرًا بفكر الراب غينزبورغ. وانضمّ إلى حركة "ديرخ حاييم" (منهج حياة) التي أسسها غينزبورغ، والتي تدعو

٩ حاييم ليفنسون، "الشاباك: نشطاء من اليمين المتطرف انتقلوا للعمل في خلايا إرهابية منظّمة"، **هآرتس**، ٢٠١١/٩/١٣، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/1.1471635

١٠ حاييم لفينسون، "التمرد الكبير لشبيبة التلال ترك جباية الثمن بعيدا في الخلف"، **هآرتس**، ٢٠١٥/٩/٧، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2702383

١١ المرجع نفسه.

إلى إقامة مملكة يهودية توراتية تلتزم الشريعة اليهودية بالكامل، مكان دولة إسرائيل. وبعد أن تشرّب مئير اطينغر فكر يتسحاك غينزبورغ وفكر تلميذَيه يتسحاك شبيرا ويوسي إيليتسور المستوطنين في مستوطنة يتسهار في الضفة الفلسطينية المحتلة، ترك اطينغر حركة "ديرخ حاييم"، ومستوطنة يتسهار في عام ٢٠١٤ وأسّس هو والعديد من نظرائه الفاشيين التنظيم اليهودي الإرهابي "تمرد". وقبل الاستمرار في معالجة تنظيم تمرد، من المهمّ الوقوف على فكر الراب يتسحاك غينزبورغ الذي تأثّر به قادة تنظيمَي تمرد وجباية الثمن، والذي يعدّ الأب الروحي للإرهاب اليهودي ضد الفلسطينيين في العقود الثلاثة الأخيرة.

الأرضية الفكرية

يحظى الراب يتسحاك غينزبورغ بمكانة مهمّة بين الحاخامات في إسرائيل. وهو يعدّ منذ عدة عقود أحد أهمّ الآباء الروحيين الأيديولوجيين للإرهاب اليهودي الذي ترتكبه المنظمات اليهودية الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني.

ولد يتسحاك غينزبورغ في الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٤٤. وهاجر إلى إسرائيل في عام ١٩٦٥. وسرعان ما شرع في التديّن؛ فدرس عند وصوله إلى إسرائيل في مدارس دينية. وانضم إلى حركة "حباد" الدينية الحريدية المسيانية. وقد سطع نجمه تدريجيًا في حركة "حباد". وأصبح أحد أبرز قادتها بعد موت زعيمها المشهور مناحم شنيئرسون ميلافوفيتش في سنة ١٩٩٤.

ألّف غينزبورغ عشرات الكتب، ونشر المقالات، وسجّل الكثير من الأشرطة التي بثّ من خلالها فكره الديني العنصري، المعادي للعرب الفلسطينيين والنافي حقوقهم والرافض وجودهم في فلسطين، والداعي لطردهم من فلسطين والتنكيل بهم وتقتيلهم إلى أن - ولكي - يتمّ التخلّص منهم. وربط غينزبورغ بين التخلّص من الفلسطينيين من ناحية، وتعجيل مجيء يوم الخلاص بظهور "المشياح" من ناحية أخرى. وقد برز اسمه وذاع صيته عندما نشر كتيّبًا تحت عنوان "باروخ البطل"، والذي مجّد فيه المجرم باروخ غولدشتاين ورفعه إلى مرتبة القديسين لارتكابه مجزرة بشعة وبدم بارد بحق الفلسطينيين، والتي قُتل فيها ٢٩ مدنيًا فلسطينيًا وجُرح ١٢٥ آخرون، أثناء ركوعهم وهم يصلّون في الحرم الإبراهيمي في الخليل، في سنة ١٩٩٤.

بالتنسيق مع الراب ميلافوفيتش زعيم حركة حباد العالمية، أسّس غينزبورغ في بداية السبعينيات مدرسة دينية في "كفار حباد" الواقعة داخل الخط الأخضر بين الرملة ويافا؛ بهدف إحداث تقارب بين أتباع الصهيونية الدينية والتيارات الدينية اليهودية الأخرى لا سيما حركة "حباد"؛ إذ ما انفكّ يتتلمذ فيها سنويًا منذ إنشائها مئات من أتباع حركة حباد وأتباع التيارات الدينية اليهودية الأخرى. وفي ١٩٨٢، أسّس غينزبورغ مدرسة دينية يهودية أطلق عليها اسم "ما زال يوسف حيا" في مكان مقام إسلامي في قلب مدينة نابلس. وقد ظلّت هذه المدرسة الدينية في قلب مدينة نابلس منذ تأسيسها وحتى سنة ٢٠٠٠، حيث جرى نقلها في تشرين الأول / أكتوبر من ذلك العام إلى مستوطنة يتسهار بعد مهاجمة جماهير غفيرة من الفلسطينيين لها. ويتتلمذ في هذه المدرسة الدينية في مستوطنة يتسهار المئات من الطلاب اليهود المتدينين من حركة حباد والصهيونية الدينية و"الحريدية القومية" (حردليم). ويوجد فيها أيضًا معهد توراتي يجري فيه بلورة المواقف وإعداد الدراسات التي تعالج القضايا الجارية من منظور ديني، وفيها أيضًا دار نشر تابعة لها تنشر الكتب والدراسات الدينية اليهودية العنصرية التي كان أشهرها كتاب "شريعة الملك". وتخرّج فيها الكثير من الحاخامات العنصريين الذين تبوّؤوا مراكز مهمة في المؤسسات الدينية اليهودية، لا سيّما في المستوطنات والمدارس الدينية اليهودية[١٢].

طوّر غينزبورغ في كتاباته توجهات ثيولوجية كانت موجودة في اليهودية من قبله، بيد أنّه أعطاها أبعادًا جديدة متطرفة للغاية، وعمل على تنفيذها في أرض الواقع. فثمة ادّعاء في الموروث الديني التقليدي اليهودي أنّ إله اليهود "يهوه" الذي يطلق عليه أسماء كثيرة أخرى، اختارهم وحدهم ووضعهم في مكانة فوق البشر. وبعد ظهور المسيحية واتخاذها العهد القديم إلى جانب العهد الجديد كتابًا مقدسًا، تعززت مكانة التلمود في اليهودية مقابل العهد القديم، وتعززت في الوقت نفسه الحلولية في تيارات دينية في اليهودية التي ادعت حلول الإله في اليهود. ويبدو أنّ اشتداد أوضاع اليهود سوءًا في القرون الوسطى وانحطاط مكانتهم، قادا العديد منهم، مثل يهودا اللاوي، إلى المغالاة في رفع كلٍ من مكانة الديانة اليهودية ومكانة أتباعها؛ ففي كتابه "الرد والدليل في الدين الذليل"، والذي يُعرف أيضًا باسم "الكتاب الخزري"، ادّعى يهودا اللاوي الطليطلي الذي اشتهر

١٢ للمزيد عن المدرسة الدينية "ما زال يوسف حيا"، انظر: قوبي حيفتس وليئات كوهين، **نزول ظلام الهاوية: بحث عن يشيفات لا زال يوسف حيا وأهدافها تجاه المجتمع الإسرائيلي** (تل أبيب: درور لنيفش، ٢٠١٣).

أيضًا باسم يهودا هاليفي (١٠٨٥-١١٤١)، أنّ الديانة اليهودية أفضل من جميع الديانات وأنّ اليهود ليسوا فقط أفضل من البشر، وإنّما فوق الطبيعة أيضًا. فهُم وفقًا لما ادّعاه يهودا اللاوي "شعب خاص" لا يخضع لقوانين الطبيعة أو التاريخ، لأنّ إلههم يهوه منحهم منذ لحظة الخلق الأولى طبيعة إلهية خاصة ورفيعة، وحلّ الأمر الإلهي بهم وحدهم وملأهم قداسة أزلية، وترافقهم العناية الإلهية أينما حلّوا[١٣].

> تأثّر غينزبورغ بكتابات يهودا اللاوي وبـ"الكبلاه" وبفكر قادة حركة حباد. وادّعى في كتاباته أنّ نوعية اليهود وماهيتهم والصفات الأصيلة فيهم وضعتهم في مكانة فوق الأغيار وفوق الطبيعة أيضًا.

تأثّر غينزبورغ بكتابات يهودا اللاوي وبـ"الكبلاه" وبفكر قادة حركة حباد. وادّعى في كتاباته أنّ نوعية اليهود وماهيتهم والصفات الأصيلة فيهم وضعتهم في مكانة فوق الأغيار وفوق الطبيعة أيضًا. فإله اليهود اصطفاهم وحدهم وجعلهم "شعبه المختار"، وخلقهم وحدهم من دون الآخرين من نوره، فهم وفقًا لغينزبورغ شرارة من "الخالق"، بل هم جزء من "الخالق" نفسه. في حين عدّ غينزبورغ الأغيار دون البشر[١٤]. وقد ترتّب عن تشخيص غينزبورغ الصفات الأصيلة التي يتحلى بها اليهود ورفْعه من مكانتهم إلى أعلى درجة ممكنة، وحطّه من مكانة الأغيار إلى درجة دون البشر، نتائج خطيرة كثيرة. وأهمّ هذه التبعات هي عدّه قيمة حياة اليهود أفضل بكثير، وبما لا يقاس من قيمة حياة الأغيار؛ فمثلًا وصية "لا تقتل" التي جاءت في الوصايا العشر التي وردت في التوراة، لا تنطبق وفقًا لغينزبورغ على قتل يهودي لشخص أو لمجموعة من الأشخاص من الأغيار. ليس هذا فحسب، فإنّ غينزبورغ، استنادًا إلى مفهومه للموروث الديني اليهودي، أفتى بالسماح لليهودي الذي يحتاج مثلًا إلى زرع كبد من أجل إنقاذ حياته، بإلقاء القبض على شخص من الأغيار وانتزاع كبده منه عنوةً[١٥].

دعا غينزبورغ إلى إقامة مملكة يهودية توراتية، بديلًا عن دولة إسرائيل التي تلتزم الشريعة اليهودية وتسير وفقًا لها، ويحكمها ملك يهودي يمثّل إرادة "الخالق" ويحكم باسمه. ووقف غينزبورغ بشدة ضد القيم والأفكار الغربية، وفي مقدمتها الديمقراطية والحرية والمساواة. وعدّها غريبة عن اليهودية ومتضاربة معها. ورأى غينزبورغ أنّ إسرائيل ليست دولة يهودية حقيقية، لأنّ نظامها السياسي يتبنّى الديمقراطية، ولأنّها تتبنى القيم الغربية التي تتنافى مع التوراة والشريعة اليهودية. ودعا إلى رفض دولة إسرائيل القائمة، وإلى القيام بثورة دينية وروحانية وتربوية شاملة في المجتمع والجيش من أجل الوصول إلى المملكة اليهودية التي يحقق فيها اليهود ذاتهم ويعيشون بحسب الشريعة اليهودية[١٦].

انتقد غينزبورغ بشدة الحركة الصهيونية لأنّها لم تطرد جميع العرب الفلسطينيين من فلسطين، وقامت بطرد جزء منهم فقط. وادّعى أنّ ذلك يتناقض مع الشريعة اليهودية؛ إذ توجد بحسب ما ذكر غينزبورغ ثلاث فرائض أساسية على اليهود التزامها عند هجرتهم إلى فلسطين، وهي: تنصيب ملك، وإبادة ذرية عماليق، وبناء الهيكل. وشدّد غينزبورغ على ضرورة إقامة المملكة اليهودية وتنصيب ملك عليها، لأنّ تنصيب ملك يوحّد جميع اليهود تحت حكمه ويسهّل تنفيذ الفريضتين الأخريين. بيد أنّه وضح أنّ عدم تحقيق مطلب إقامة المملكة اليهودية وتنصيب ملك عليها ينبغي ألّا يعطّل بأيّ حال من الأحوال العمل على تحقيق فريضتَي إبادة ذرية عماليق (إبادة العرب في "أرض - إسرائيل" التي تمتد من النيل إلى الفرات وفقًا لغينزبورغ)، وبناء الهيكل، فإنّه يجب العمل على تحقيقهما دومًا سويّة مع العمل على تنصيب ملك. وربط غينزبورغ بين تحقيق هذه الفرائض الدينية الثلاث وتحقيق الكمال لثلاثية الشعب والأرض والتوراة التي تبقى منقوصة ما لم يتمّ تحقيق هذه الفرائض الثلاث. فإقامة المملكة اليهودية وتنصيب الملك يحقّقان وحدة "الشعب اليهودي وكماله"، والقضاء على ذرية عماليق يحقّق "أرض - إسرائيل" الكاملة، وبناء الهيكل يحقّق "كمال التوراة"، لأنّ بناء الهيكل يجعل

١٣ أبو الحسن يهودا صموئيل اللاوي، **الكتاب الخزري: كتاب الرد والدليل في الدين الذليل** (بيروت: منشورات الجمل، ٢٠١٢)، ص ٣٤ - ٣٥، وص ٢٠٨ - ٢٠٩.

١٤ للمزيد انظر: يتسحاك غينزبورغ، **مملكة إسرائيل** (رحوفوت: جال عيني، ١٩٩٩).

١٥ موطي عنبري، **الأصولية اليهودية وجبل الهيكل** (القدس: ماغنس للنشر- الجامعة العبرية في القدس، ٢٠٠٨)، ص ١٥٩.

١٦ يتسحاك غينزبورغ، **تصحيح الدولة: برنامج عملي لتصحيح دولة إسرائيل وفق الكبلاه والحسيدوت** (كفار حباد: جال عيني، ٢٠٠٥).

تأدية جميع الفرائض اليهودية ممكنة بما في ذلك تقديم القرابين في الهيكل، والتي لا يمكن تقديمها إلّا بعد بنائه.

وربط غينزبورغ بين التعجيل بمجيء المسيح المنتظر (المشياح) وتحقيق خلاص اليهود وبناء الهيكل، وبين إزالة الأقصى وقبة الصخرة والمساجد الأخرى في الحرم الشريف والتخلّص كليًا من الفلسطينيين من خلال اجتثاثهم من فلسطين والقضاء عليهم. وادّعى غينزبورغ أنّ وجود العرب في فلسطين يفسد روح اليهود ويمثّل حاجزًا نوعيًا في علاقة اليهود مع إلههم، وأنّ أيّ علاقة بين العرب واليهود في فلسطين تنقض العهد بين اليهود وإلههم، لذلك ينبغي اجتثاثهم والقضاء عليهم[١٧].

> "من الصعب العثور على فكر في العصر الحديث يمجّد فيه صاحبه ارتكاب المجازر بحق البشر ويرفع من مرتبة مرتكبيها إلى درجة القديسين، وينظّر من منطلقات دينية للإبادة، مثلما فعل الراب يتسحاك غينزبورغ"

تأييد المجازر وتقديس مرتكبيها والتنظير للإبادة

من الصعب العثور على فكر في العصر الحديث يمجّد فيه صاحبه ارتكاب المجازر بحق البشر ويرفع من مرتبة مرتكبيها إلى درجة القديسين، وينظّر من منطلقات دينية للإبادة، مثلما فعل الراب يتسحاك غينزبورغ، لا سيّما في كتابه باروخ الشجاع[١٨]. امتدح غينزبورغ في هذا الكتيّب الذي لاقى رواجًا كبيرًا بين صفوف المستوطنين والتيارات الدينية اليهودية، المجزرة ومرتكبها. ودعا إلى إبادة الفلسطينيين. وبذل جهدًا كبيرًا لتحويل المجرم إلى ضحية والضحية إلى مجرم. قسّم غينزبورغ كتيّبه إلى خمسة فصول، ذكر فيها المزايا الدينية للمجزرة ولمرتكبها، وأسهب في شرح خمس فرائض دينية يهودية أوجبت ارتكاب غولدشتاين المجزرة، وهي:

- **أولًا، فريضة تقديس اسم الرب:** أكّد غينزبورغ أنّ غولدشتاين ارتكب هذه المجزرة لتقديس اسم الرب، وذلك من خلال تفانيه وإخلاصه واستعداده للتضحية بنفسه في خدمة الرب ولإحباط إمكانية قيام العرب الفلسطينيين الذين قتلهم بإيذاء اليهود، تمامًا كما فعل شمشون الجبار. إلى جانب ذلك، تبهر هذه المجزرة، وفقًا لغينزبورغ، اليهود وتثير انفعالهم وتعزز القوة في نفوسهم وتدخل الغبطة في قلوبهم. وهي في الوقت نفسه، تبثّ الرعب في قلوب العرب، وتجعلهم يدركون أنّ اليهود قوة جبارة، وأنّهم يقومون بأفعالهم من دون لفت الانتباه لموقف الأغيار العرب الذين تُمنع الشفقة عليهم لأنّهم ليسوا يهودًا ولا يعبدون إله اليهود.
- **ثانيًا، فريضة إنقاذ أرواح اليهود:** ارتكب غولدشتاين هذه المجزرة استجابةً لواعزٍ داخلي فيه حضّه على إنقاذ اليهود؛ فقيمة حياة اليهود وفقًا لغينزبورغ أفضل بما لا يقاس من حياة العرب، حتى لو لم يرد العربي إيذاء اليهود. فغولدشتاين ارتكب المجزرة لأنّه أراد إنقاذ اليهود من أيّ خطر حتى ولو كان هذا الخطر بعيدًا وغير مباشر وغير منظور. فبوجود شكٍ مهما كان ضعيفًا ومستبعدًا جدًا، في أنّ العربي قد يؤذي حياة اليهود، فإنّ قتل العربي مباح وواجب، وفقًا لغينزبورغ، فإنّ "أفضل الأغيار هو المقتول".
- **ثالثًا، فريضة الانتقام:** يحتل الانتقام أهمية قصوى في فكر غينزبورغ. ويضفي غينزبورغ عليه هالة من القدسية. ويعدّه لبّ الدافع لارتكاب المجزرة. المعضلة التي حاول غينزبورغ معالجتها بطريقته هي أنّ الانتقام يجري عادةً ضد أناس أساؤوا إلى الطرف الذي يريد الانتقام وألحقوا به ضررًا ، وغولدشتاين ارتكب مجزرة بحق أبرياء، وأطلق النار عليهم من خلف ظهورهم وهم راكعون ساجدون لله في أحد أهم بيوت الله وهو الحرم الإبراهيمي. في تبريره المجزرة، استند غينزبورغ إلى حكاية وردت في "التناخ" بشأن انتقام ابنَي يعقوب، شمعون وليفي، من سكان نابلس في الزمن الغابر. فقد ضاجع، وفقًا للحكاية التناخية، أحد سكان نابلس إحدى بنات يعقوب، ثم طلب بعد ذلك الزواج منها. وقد اشترط إخوتها موافقتهم على طلبه أن يجري ختان جميع الرجال في نابلس، واستجاب سكان نابلس

---

١٧ غينزبورغ، **مملكة إسرائيل**. للمزيد عن أفكار غينزبورغ بشأن الفلسطينيين ودعوته لطردهم والبطش بهم والقضاء عليهم، انظر كتابه: **ضرورة الساعة: علاج جذري** (رحوفوت: جال عيني، ٢٠٠٢).

١٨ يتسحاك غينزبورغ، **باروخ الشجاع: خمس فرائض عامة وهي ذاتها خمس تصورات داخلية في عملية القديس باروخ غولدشتاين لينتقم الرب دمه** (القدس: د. ن، ١٩٩٤).

لهذا الطلب. وبعد أن جرى ختان جميع رجال نابلس بثلاثة أيام، قام أبناء يعقوب وجماعتهم بمهاجمة نابلس على حين غرة عندما كان رجالها في أقصى درجات ضعفهم بسبب ختانهم، وقتلوا جميع الذكور في نابلس، الذين كانوا أبرياء ولم يرتكبوا أيّ ذنب، ونهبوا وسلبوا البلدة، وسلبوا جميع نسائها وأطفالها.

استخلص غينزبورغ من هذه الحكاية التناخية أنّ الانتقام مهمّ للغاية وضروري، لما يحمله من نتائج تقوّي الاعتداد بالذات والاعتزاز بها، من دون إعارة براءة العدوّ أيّ اهتمام. فالانتقام هو ردة فعل طبيعية تلقائية تعبّر عن اتصالٍ طبيعي لروح اليهودي مع العدل الإلهي، ويحرّكها الشعور بأنّه "ما لم ننتقم فلن تقوم لنا قائمة ولن نتمكن من الاعتزاز بأنفسنا"[١٩]، وعندما يمنع اليهود، سواء الفرد أو المجموعة، من الانتقام فإنّ حياتهم تصبح بائسة وحزينة وتتّسم بالضعف وبفقدان الثقة بالنفس. فالانتقام يعيد الروح للشعب ويزيد من عزّته وإيمانه بذاته، وأنّه ليس "مداسًا لكلّ عابر سبيل". واستدلّ على ذلك بقوله إنّه "من الصعب تجاهل مشاعر السرور والاعتزاز بالذات التي غمرت طبقات واسعة من الشعب في اللحظة التي سمعت فيها خبر المجزرة في الخليل[٢٠]".

> يقول غينزبورغ إنّ العرب الفلسطينيين أشرار يعادون اليهود لكونهم يهودًا ويقفون ضدهم وضد مجيء الخلاص، لأنّ الخلاص "يكشف زيف آلهتهم التي يفضّلونها وفقًا لمقاييسهم

وللانتقام دور آخر مهمّ للغاية وفقًا لغينزبورغ وهو تقريب الخلاص. فالانتقام يسعى للحسم بين طرفين يتصارعان صراعًا وجوديًا ولا يمكن أن يبقى كلاهما على وجه الطبيعة، فإمّا هذا أو ذاك. لذلك فإنّ اليهود، الفرد أو المجموعة، عندما يُقْدمون على الانتقام فإنّهم يضعون الرب وفقًا لغينزبورغ في امتحان. فهم يتوجهون للرب للحسم في مسألة من سيبقى ومن سيفنى. وبذلك، فإنّهم يسرّعون حسم الرب في تعجيل يوم الانتقام الذي يعتمل فيه. ووفقًا لغينزبورغ هنا يوجد نداء إلى الرب بتعجيل الخلاص، فالشعب يشعر بالضيق وبات مجيء الخلاص ضرورة محسومة لا يمكن تدبّر الأمر من دونها[٢١].

- **رابعًا، فريضة القضاء على الأشرار وإبادة جنس عماليق:** يقول غينزبورغ إنّ العرب الفلسطينيين أشرار يعادون اليهود لكونهم يهودًا ويقفون ضدهم وضد مجيء الخلاص، لأنّ الخلاص "يكشف زيف آلهتهم التي يفضّلونها وفقًا لمقاييسهم". ويدّعي غينزبورغ أنّ في كلّ عصر يوجد أشرار يسعون لإيذاء اليهود ومنع خلاصهم، وكلّ من يعادي اليهود أو يؤذيهم فإنّه يعدّ من نسل عماليق، و"الشعب الفلسطيني الذين هم اختراع مصطنع هدفه هدم إسرائيل"، هم "عماليق هذا العصر"، لذلك "ينبغي إبادتهم"[٢٢]. ويضيف غينزبورغ، إنّ ما قام به غولدشتاين كان ينبغي أن تقوم به إسرائيل فهو ينسجم تمامًا مع هذه الفريضة الدينية ويعجّل مجيء الخلاص. ويضيف غينزبورغ إنّه ينبغي عدم الاكتراث بالانفعال المصطنع الذي يدّعي "كم هو فظيع إطلاق الرصاص على مصلّين في المسجد وهم ساجدون لآلهتهم". فهذا الادّعاء "يطلقه هؤلاء الذين لا يوجد إيمان في قلوبهم"، فكلّ مؤمن يدرك أنّه "من الكنائس والمساجد تتدفق كراهية اليهود الأكثر عمقًا، ومنها جاءت كلّ المذابح ضد اليهود"[٢٣].
- **خامسًا، فريضة الحرب:** ادّعى غينزبورغ أنّ ارتكاب غولدشتاين المجزرة لم يأت من فراغ، وإنّما جاء في سياق الحرب على مصير البلاد. وأضاف، إنّ مشاكل إسرائيل الأساسية مع الفلسطينيين في العصر الحديث تنبع من عدم تنفيذ اليهود ثلاث فرائض دينية أساسية عند هجرتهم واستيطانهم في فلسطين لا سيّما الفريضة الثانية، والفرائض الثلاث هي: "تنصيب ملك"، و"إفناء ذرية عماليق" (أي إفناء الفلسطينيين الذين هم وفقًا لغينزبورغ عماليق العصر الحديث)، و"بناء الهيكل". وبرّر غينزبورغ ارتكاب غولدشتاين المجزرة بأنّه قام بتنفيذ فريضة ضرورة إفناء الفلسطينيين واجتثاثهم منها لأنّ وجودهم فيها يفسد اليهود ويعرقل مجيء الخلاص[٢٤].

١٩ المرجع نفسه، ص ١٦.
٢٠ المرجع نفسه، ص ٢٠.
٢١ المرجع نفسه، ص ٢١.
٢٢ المرجع نفسه، ص ٢٨ - ٣٥.
٢٣ المرجع نفسه، ص ٣١.
٢٤ المرجع نفسه، ص ٣٧.

"شريعة الملك" تشريع وجوب قتل الفلسطينيين

من المفيد إلقاء الضوء على فكرَي الحاخامين يتسحاك شبيرا ويوسي إيليتسور، تلميذَي الراب يتسحاك غينزبورغ، كما تجلّيا في كتاب شريعة الملك[٢٥] الذي ما انفك يلاقي رواجًا واسعًا في صفوف المستوطنين وأنصار جباية الثمن وتمرد والتيارات الدينية اليهودية الحريدية والصهيونية الدينية الناشطة في المناطق المحتلة وفي داخل الخط الأخضر. الفكرة المركزية التي هيمنت على هذا الكتاب من بدايته وحتى نهايته، هي تشريع قتل العرب الفلسطينيين دينيًا، استنادًا إلى التوراة والتلمود وكتابات الحاخامات اليهود عبر العصور المختلفة، وذلك من أجل إقامة الدولة اليهودية في فلسطين وجوارها وفقًا للشريعة اليهودية. أكّد الحاخامان أنّه يجب قتل العرب الفلسطينيين في الصراع على مصير ما أطلقا عليه "أرض - إسرائيل"، أي فلسطين ومساحات واسعة من الدول العربية المجاورة. فالأغيار – أي العرب الفلسطينيون – "الذين يطالبون بهذه البلاد يسلبونها منّا، وهي إرث لنا من آبائنا". وقسّم الحاخامان البشر إلى فئتين أساسيتين اليهود والأغيار، أي غير اليهود. وادّعيا أنّ اليهود بطبيعة الحال هم الأفضل وأنّهم هم الآدميون الحقيقيون، في حين أنّ الأغيار في "مرتبة أدنى تقترب كثيرًا من منزلة البهائم". واستخلصا أنّه لا يمكن المساواة في أيّ حال من الأحوال بين اليهود والعرب الفلسطينيين في الدولة اليهودية. ودعيا إلى طردهم من فلسطين وقتلهم إذا فشلت عملية طردهم. وأورد الحاخامان اقتباساتٍ كثيرة من التوراة والتلمود ومن فتاوى حاخامات يهود وأحكامهم عبر العصور، والتي لا توجب قتل المقاتلين العرب الفلسطينيين فقط وإنّما أساسًا قتل العرب الفلسطينيين المدنيين الذين لا يشاركون في الأعمال الحربية، رجالًا ونساء مهما بلغت أعمارهم، سواء أكانوا أطفالًا وُلدوا لتوّهم أم كبارًا في السنّ على حافة الموت.

وقد أحاط الحاخامان قتل الفلسطينيين والانتقام منهم بهالةٍ من القدسية؛ فهو التجسيد العميق للـ"العمل اليهودي الطاهر"، وهو "تجلّي العدل ويجب القيام به بحماسة ومن دون حساب" ودون رأفة. وأوجبا قتلهم وعدم استثناء أحد من أجل هزيمة "الأشرار" و"الملعونين". وبرّر الحاخامان قتل الأطفال الفلسطينيين لا سيما الرضّع منهم والذين وُلدوا لتوّهم، باستنادهما إلى قيام أبناء إسرائيل بقتل صغار أطفال "مدين" في الزمن الغابر. وأورد الحاخامان جملةً من الأسباب التي توجب قتل الأطفال الفلسطينيين؛ وأبرزها: ١- إنّهم ينتمون إلى "الأشرار" و"الملعونين"، وقتلهم يمنع وقوع الشر، فهم سيصبحون أشرارًا بطبيعة الحال عندما يكبرون. ٢- قتلهم يبثّ الرعب في قلوب العرب، بخاصة إذا جرى قتل أعداد كبيرة منهم. ٣ – وجود حاجة يهودية داخلية إلى الانتقام وقتلهم يستجيب لهذه الحاجة. ٤- القدر اختار أن يكون قتل الأطفال بالذات إنقاذًا لليهود.

وثيقة "التمرد"

متأثّرًا بفكر يتسحاك غينزبرغ، صاغ مئير اطينغر في عام ٢٠١٤ المنطلقات الفكرية لتنظيم "تمرد"، في وثيقة حملت اسم "التمرد"، حدّد فيها المبادئ الأساسية للتنظيم الإرهابي اليهودي الجديد. يظهر في هذه الوثيقة مدى عمق تأثّر مئير اطينغر بفكر الراب يتسحاك غينزبورغ.

تأخذ وثيقة "التمرد"[٢٦] مفهوم الدولة اليهودية إلى مداه الأقصى. وتشدّد بالأساس على المفهوم الديني للدولة اليهودية التي تسعى هذه الوثيقة إلى إقامتها وفقًا للتوراة والشريعة اليهودية. تنطلق هذه الوثيقة من أنّ إله اليهود منح فلسطين وجوارها من الأراضي العربية الأخرى التي تطلق عليها الوثيقة "أرض - إسرائيل" لليهود فقط، من أجل عبادته وتمجيده وتطبيق التوراة والفرائض الدينية اليهودية. وتؤكد الوثيقة أنّ كلّ حكم لا يخضع للتوراة والفرائض اليهودية الدينية ولا يلتزمها التزامًا كاملًا، فإنّه يعدّ مغتصبًا السلطة ولا توجد له شرعية. وهذا يعني أنّه ينبغي عدم الخضوع للحكم في إسرائيل الذي يأتي بواسطة الانتخابات، وإنّما قبول شرعية الحكم الذي يسير وفقًا للتوراة والشريعة اليهودية فقط. وتضيف الوثيقة أنّ أسس دولة إسرائيل وأسس الحركة الصهيونية الفكرية تستند إلى فرضية أنّ إسرائيل هي دولة مثل جميع دول الأغيار، وليست دولة "مملكة إسرائيل" التي تلتزم التوراة والشريعة اليهودية. وأسس هذه الدولة ضعيفة والهدف هو إسقاط بنيتها وإقامة بنية جديدة تقوم على حياة يهودية وفقًا للتوراة.

---

٢٥ يتسحاك شبيرا ويوسي إيليتسور، **شريعة الملك** (يتسهار: المعهد التوراتي - يشيفات لا زال يوسف حيا، ٢٠٠٩)؛ انظر أيضًا مراجعة هذا الكتاب: محمود محارب، "'توراة الملك' وقتل الفلسطينيين"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، ٢٠١١/١٠/١٣ ، على الرابط:
http://www.dohainstitute.org/release/64c6f546-a5f8-4402-a13c-3ae4930c226b

٢٦ حصل الباحث على هذه الوثيقة من الصحافي حاييم لفينسون العامل في صحيفة هآرتس.

تؤكد الوثيقة أنّ التوراة فرضت على اليهود ثلاث فرائض أساسية، وهي: بناء الهيكل، وإبـادة عماليق(أي إبـادة السكان الأصليين الفلسطينيين)، وتنصيب ملك على اليهود ليحكم وفقًا للتوراة والشريعة اليهودية. وتطالب الوثيقة بالشروع في تنفيذ هذه الفرائض وعدم ترك هذا الأمر لتنفيذ "الخالق". فمراحل العمل من أجل مجيء الخلاص وظهور المسيح (همشياح)، متعددة وينبغي عدم تركها "للخالق"، وإنّما يجب العمل على تحقيقها. فغالبية اليهود تريد أن تعيش حياة يهودية وتريد مجيء الخلاص. ولكن تكمن نقطة ضعفهم في اليأس من حدوث الخلاص. لذلك يجب أن يعمل اليهود المؤمنون على تعجيل مجيء الخلاص. وعندما يرى عامة اليهود أنّ ذلك ممكن فإنّهم سينضمّون للعمل من أجل مجيء الخلاص.

وفقًا للوثيقة، تستند فكرة التمرد إلى وجود نقاط ضعف كثيرة لدولة إسرائيل، والمطلوب هو إشعال جميع "نقاط الانفجار" الحساسة، وفي الوقت نفسه إظهار التناقضات الكامنة بين اليهودية والديمقراطية، وبين الطابع اليهودي والطابع العلماني للدولة، من دون الخشية من النتائج. فإنّ ضعضعة قدرة الدولة في الحكم هي جوهر التمرد. وأهمّ وسيلة وأجْداها لضعضعة حكم الدولة هي "إشعال جميع نقاط الانفجار" في الصراع مع الفلسطينيين وتوجيه سلسلة متواصلة من الضربات الموجعة لهم، لكي يجري تفجير الصراع بين اليهود والفلسطينيين إلى أقصى أبعاده لإلحاق الهزيمة المبرمة بالفلسطينيين، ما يقود إلى تعجيل مجيء الخلاص لليهود، وظهور "المشياح" والتخلص من الفلسطينيين.

وتؤكد الوثيقة أنّ الحكم الذي تصبو لإقامته ينبغي أن يلتزم تحقيق الأهداف التالية - وأيّ حكم لا يلتزم هذه الأهداف يعدّ غير شرعي - وهي:

- أولًا: تنصيب الملك الذي يحكم وفقًا للتوراة والشريعة اليهودية.
- ثانيًا: القضاء على عبادة الأصنام قضاء مبرمًا فورًا ودون تسويف، وهذا يعني تدمير أماكن العبادة المسيحية والإسلامية في جميع أنحاء البلاد.
- ثالثًا: بناء الهيكل ووضع خطة عمل وجدول زمني معقول لتنفيذ ذلك.
- رابعًا: طرد الأغيار، أي طرد العرب الفلسطينيين وكلّ من ليس يهوديًا من فلسطين، وفقًا لخطة عمل وجدول زمني معقول لتنفيذ ذلك.
- خامسًا: تطبيق الشريعة اليهودية في الحيز العام تطبيقًا كاملًا ووضع خطة عمل وجدول زمني لتحقيق ذلك.

وتشيد الوثيقة بتجربة منظمة "ليحي" (المحاربون من أجل حرية إسرائيل) الإرهابية التي نشطت في عقد أربعينيات القرن العشرين وارتكبت الجرائم بحق الفلسطينيين المدنيين واصطدمت مع منظمة الهاجاناه العسكرية ومجتمع المستوطنين والمهاجرين اليهود في فلسطين. وادّعت الوثيقة أنّ إسهام الإرادة والتصميم والتمسّك بالهدف، كان حاسمًا في صمود منظمة ليحي الإرهابية أمام بطش الهاجاناه[٢٧].

دليل ارتكاب الجرائم بحق الفلسطينيين

في سياق سعي قيادة تنظيم "تمرد" لنقل مبادئه وأفكاره إلى أفعال، وتفجير الصراع ضد الفلسطينيين إلى أقصى أبعاده من أجل التخلص منهم وطردهم وتقريب يوم الخلاص ومجيء "المشياح"، صاغت قيادة هذا التنظيم الإرهابي وثيقةً حملت اسم "مملكة الشر"[٢٨]. وهذه الوثيقة التي يعتقد أنّ مئير اطينغر وموشيه أورباخ صاغاها في أواخر عام ٢٠١٤، هي بمنزلة دليل على كيفية القيام بعمليات إرهابية ضد العرب الفلسطينيين وممتلكاتهم. وهي تشمل إرشـادات وتوجيهات تفصيلية في كيفية ارتكاب الجرائم بحق الفلسطينيين وفي كيفية حرق منازلهم ومساجدهم وكنائسهم. وأشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أنّ المخابرات الإسرائيلية العامة (الشاباك) عثرت على هذه الوثيقة في آذار / مارس ٢٠١٥ أثناء حملة التحقيق التي أجرتها مع الجماعات الدينية اليهودية المتطرفة[٢٩].

تحت عنوان "سبيل الفرائض اليهودية"، تدعو الوثيقة إلى تأسيس خليّة يهودية إرهابية مكوّنة من ٣ - ٥ أشخاص في كلّ مستوطنة ومدينة وتجمّع يهودي، وفي كلّ تلة أقيمت عليها البؤر الاستيطانية اليهودية في الضفة الفلسطينية المحتلة. وتدعو الوثيقةُ الخليّةَ الإرهابية إلى أن تستهل نشاطاتها ضد العرب الفلسطينيين وممتلكاتهم، بعمليات صغيرة ثم القيام شيئًا فشيئًا بعمليات أكبر وأكثر أهمية. وتحت عنوان "طرق العمل"، تشرح الوثيقة كيفية حرق المساجد والكنائس والبيوت العربية الفلسطينية.

---

٢٧ المرجع نفسه.

٢٨ حصل الباحث على هـذه الوثيقة من الصحافي حاييم لفينسون العامل في صحيفة هآرتس.

٢٩ أليكس فيشمان، "جماعة متفجرة"، ملحق السبت، صحيفة **يديعوت أحرونوت**، النسخة الورقية، ٢٠١٥/٨/٧.

حرق المساجد والكنائس

تولي الوثيقة أهمية كبيرة جدًا لحرق المساجد والكنائس، وتؤكد أنّه ممنوع وجود المساجد والكنائس في فلسطين في "الدولة اليهودية". وفي ما يخص حرق المساجد، أشارت الوثيقة إلى أنّ هناك عدة أنواع من المساجد من حيث حجمها وفرص نجاح حرقها؛ فهناك مساجد كبيرة جدًا ويوجد فيها غرف عديدة، وهناك المساجد البسيطة المكوّنة من طابق واحد ومكان واحد للصلاة، وأبواب بعض المساجد محكمة الإغلاق، وتبقى أبواب بعضها الآخر مفتوحة. وبخلاف المنازل التي توجد فيها أشياء كثيرة قابلة للاشتعال، فإنّه يوجد في المسجد بصورة عامة بساط كبير وخزانة أو رفوف عليها مصاحف. وأشارت الوثيقة إلى أنّ عملية حرق المسجد تتمّ بطريقتين؛ الأولى بخلط أنواع عديدة من البنزين والسولار والمواد المشتعلة الأخرى ثم سكبها على أرضية المسجد وإشعالها. والطريقة الثانية تتمّ بواسطة حرق إطارات السيارات داخل المسجد.

> تؤكد الوثيقة أنّه يجب عدم الاكتفاء بحرق المساجد، والتي تكون عند حرقها عادةً فارغة من المصلّين، وإنّما ينبغي حرق بيوت عربية مأهولة بأصحابها من أجل حرقها هي وأصحابها سوية

وتؤكد الوثيقة أنّه يجب عدم الاكتفاء بحرق المساجد، والتي تكون عند حرقها عادةً فارغة من المصلّين، وإنّما ينبغي حرق بيوت عربية مأهولة بأصحابها من أجل حرقها هي وأصحابها سوية. وتستطرد، إنّ هناك فرقًا بين عملية حرق مسجد أو سيارة وحرق بيوت فلسطينية مأهولة بسكانها؛ فعملية حرق المسجد أو السيارة أسهل من غيرها وليس فيها مجازفة وتقتصر نتائجها على الممتلكات. أمّا عملية حرق المنازل العربية المأهولة بسكانها فإنّها أكثر خطورة، ولكن نتائجها أكثر جدوى لأنّها قد تؤدي إلى حرق أصحابها.

وتُطمئن الوثيقة الإرهابيين اليهود بقولها إنّه عند حرق بيت مأهول بسكانه فإنّ العرب سينشغلون بإخماد الحريق أكثر من محاولة مطاردة مرتكبي الجريمة. وبما أنّ هناك احتمالًا يتمثّل بأن يصطدم مقترفو جريمة الحرق بأصحاب المنزل، فإنّ الوثيقة تدعو أن تكون لِمَن يحرق بيتًا عربيًا مأهولًا بالسكان خبرةٌ وتجربة سابقتان لكي يحرق البيت مع سكانه ويفرّ من المكان. وتدعو الوثيقة الإرهابيين اليهود الذين يحرقون المنازل الفلسطينية للتزوّد بزجاجات حارقة وزنها لتر ونصف اللتر، وقدّاحة، و"كفوف" وغطاء للرأس وشاكوش ومحفظة، وعند الوصول إلى القرية يتمّ البحث عن بيتٍ يسهل اختراق بابه أو كسر شبّاكه. ومن المهم إلقاء عدة زجاجات حارقة داخل المنزل لكي يشتعل بسرعة، ما يؤدي إلى حرق أصحابه. ومن الملاحظ أنّ هذا ما قام به بالضبط مرتكبو الجريمة الفاشيّون ضد عائلة دوابشة.

لا يضاهي التصميم على حرق المساجد في هذه الوثيقة سوى الإصرار على حرق الكنائس؛ إذ تولي الوثيقة حرق الكنائس والأديرة أهمية قصوى، لأنّ الشريعة اليهودية وفقًا لما ادّعته الوثيقة تُوجب حرقها. وعند الحديث عن الكنائس والمسيحيين الفلسطينيين، اتّسم خطاب الوثيقة بالتطرف الشديد من حيث الأسلوب والمضمون. وادّعت الوثيقة أنّ النصارى الذين وصفتهم بأنّهم "ملعونون" ودعت الله أن يبيدهم و"يمحو اسمهم وذكرهم"، يقومون بتنصير اليهود ولا تتصدى لهم السلطات الإسرائيلية، لذلك على عناصر الخلايا اليهودية العمل بجدية للقضاء قضاء مبرمًا على "هذا البلاء من بين ظهرانينا". وتضيف الوثيقة، يسكن أناس "في الكنائس والأديرة محا الله اسمها وذكرها"، ولها عادةً مصافّ للسيارات، وهناك كاميرات مراقبة في العديد من الكنائس والأديرة، لذلك يجب الحذر. وتضيف الوثيقة أنّه بخلاف المساجد يوجد في الكنائس الأثاث والكراسي والطاولات والخزانات وما شابه، لذلك بالإمكان إشعال النار في الكنائس بسهولة ويكون الضرر الناجم عن حرقها أكثر جسامة. وتوضح الوثيقة أنّ الكنائس والأديرة تنتشر في جميع أنحاء البلاد، في القدس وبيت لحم ورام الله ونابلس وفي الناصرة وطبرية والمدن والبلدات العربية الأخرى.

حكومة نتنياهو ترعى إرهاب جباية الثمن

يحظى تنظيم جباية الثمن بدعم المستوطنين اليهود في المناطق المحتلة، وبدعم قطاعات واسعة في صفوف المجتمع الإسرائيلي، لا سيّما في صفوف أنصار التيارات الدينية اليهودية وأنصار اليمين واليمين الفاشي الإسرائيلي. ويتمتع هذا التنظيم الإرهابي بتشجيعٍ أو بحمايةٍ أو بتساهلٍ من جانب أذرع الحكم الإسرائيلية المختلفة، وفي مقدمتها الحكومة والجيش والادعاء العام والمحاكم الإسرائيلية. وتحظى نشاطات تنظيم جباية الثمن بدعم مالي من الوزارات الإسرائيلية التي تقدّم دعمًا سخيًا للِجان المستوطنين ومؤسساتهم

وجمعياتهم التي تقوم بدورها بتحويل جزءٍ منها ومعرفة الحكومة الإسرائيلية، إلى نشاطات تنظيم جباية الثمن[٣٠].

لقد تغوّل تنظيم جباية الثمن في كنف حكومة نتنياهو. وتعاظمت عامًا بعد آخر اعتداءاته وجرائمه التي يرتكبها ضد الفلسطينيين منذ وصول نتنياهو إلى سدة الحكم في ٢٠٠٩. ومن الواضح أنّ رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو يحرص مع قطاعات واسعة من النخب الإسرائيلية على الحفاظ على تنظيم جباية الثمن، لكي يقوم بمهام قمعية وإجرامية ضد الفلسطينيين، والتي يُعدّ قيام القوات العسكرية الإسرائيلية الرسمية بها، محرجًا أمام الرأي العام. وهذه الظاهرة معروفة في الدول الاستعمارية والدول القمعية التي تلجأ في كثيرٍ من الأحيان إلى دعم تنظيمات شبه عسكرية وشبه سرية أو تأسيسها، لتعمل إلى جانب القوات العسكرية والأمنية الرسمية التابعة للدولة، لتحقيق أهدافها في التحكّم في الشعب الواقع تحت احتلالها والسيطرة عليه. فتقوم هذه التنظيمات شبه العسكرية وشبه السرّية بالقمع والبطش وارتكاب الجرائم التي من الأفضل لأسباب كثيرة ألّا ترتكبها أجهزة الدولة الرسمية. وهذا بالضبط ما يقوم به تنظيم جباية الثمن وتنظيم "تمرد" أيضًا الحديث التأسيس؛ فهما يمثّلان رأس الحربة والطليعة المقاتلة للمستوطنين ولدولة الاحتلال، في السطو على الأراضي الفلسطينية، والاستيلاء عليها، والاستيطان فيها، والبطش بالفلسطينيين لإرهابهم ولكسر إرادتهم في مقاومة الاحتلال.

ويساند جيش الاحتلال الإسرائيلي المستوطنين في استيلائهم على الأراضي الفلسطينية وفي اعتداءاتهم على الفلسطينيين وممتلكاتهم، لأسباب أيديولوجية صهيونية، بغرض نزع الأراضي الفلسطينية من أصحابها الفلسطينيين، ولتعزيز الاستيطان اليهودي. فالجيش الإسرائيلي يعدّ المشروع الاستيطاني اليهودي في الضفة الفلسطينية مشروعه. ويستوطن الكثير من الإسرائيليين الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي، في المناطق الفلسطينية المحتلة، أمّا أولئك الذين لا يستوطنون في المناطق المحتلة، فلهم علاقات اجتماعية أو سياسية مع المستوطنين. ويرى الجيش الإسرائيلي أنّ مهمّته لا تقتصر على الحفاظ على الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية المحتلة وإنّما أيضًا على وجود المستوطنين وعلى معيشتهم في المناطق المحتلة بوصفهم أسياد الأرض. ويعدّ المستوطنين ومنظماتهم الإرهابية جيشًا غير رسمي يكمل دور الجيش الإسرائيلي في خدمة الاستيطان والاحتلال الإسرائيليَين[٣١].

وأشار الكثير من التحقيقات والتقارير، بما في ذلك تقارير "مراقب الدولة" في إسرائيل وتقارير منظمة حقوق الإنسان "يوجد قانون" (يش دين)، إلى مسؤولية جيش الاحتلال الإسرائيلي في استمرار المستوطنين وتنظيم جباية الثمن في الاعتداء على الفلسطينيين. وأكدت منظمة "يوجد قانون" في تقرير مطوّل لها، تناول أداء جيش الاحتلال الإسرائيلي أثناء قيام المستوطنين وتنظيم جباية الثمن بالاعتداء على الفلسطينيين وممتلكاتهم، أنّ الجيش الإسرائيلي لا يمنع المستوطنين من الاعتداء على الفلسطينيين وعلى ممتلكاتهم، ولا يفعل شيئًا للمستوطنين خلال عدوانهم، ولا يعتقلهم، ولا يجمع الدلائل التي تدينهم، ولا يُدلي بإفادات في الشرطة عن هذه الاعتداءات سواء العسكرية أو المدنية، وأنّه يساند المعتدين المستوطنين عندما يصدّ الفلسطينيون اعتداءاتهم[٣٢].

وعلى الرغم من آلاف الاعتداءات والجرائم التي ارتكبها تنظيم جباية الثمن وتنظيم "تمرد" الحديث التأسيس، وعلى الرغم من معرفة السلطات الإسرائيلية هوية مرتكبي هذه الاعتداءات والجرائم، فإنّ إسرائيل لم تتّخذ إجراءات ضد مرتكبيها تحت ذرائع واهية، وفي مقدمتها عدم توافر أدلة كافية لإدانة مرتكبي هذه الاعتداءات والجرائم. ولا تحقق سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الشكاوى التي يقدمها الفلسطينيون في المناطق المحتلة ضد اعتداءات المستوطنين وجباية الثمن إلّا نادرًا. وفي حال أجرت تحقيقًا رسميًا، فإنّها لا تقدّم لوائح اتهام ضد الجناة في الغالبية العظمى من الحالات. وإذا ما قدّمت لوائح اتهام ضد المستوطنين الجناة، وهو أمر نادر جدًا ويتمّ في الحالات التي لا يمكن التملّص منها، فإنّ القضاة الإسرائيليين يحكمون ببراءة المتهم أو يصدرون حكمًا مخفّفًا.

---

٣٠ ليئات شلزينغر، "بكل ثمن: هكذا مولت الأموال العامة نشاطات جباية الثمن"، **مولاد - المركز لتجدد الديمقراطية**، ٢٠١٥/٧/٣١، على الرابط:
http://www.molad.org/images/upload/files/pricetagreport.pdf
شرح هذا التقرير بالتفصيل على امتداد ١٥ صفحة كيف تقدّم الحكومة الإسرائيلية الدعم المالي لتنظيم جباية الثمن.

٣١ للمزيد عن علاقة الجيش الإسرائيلي بالمستوطنين وجباية الثمن، انظر: يجيل ليفي، "مسؤولية الجيش الإسرائيلي عن جباية الثمن"، **هآرتس**، ٢٠١٥/٨/١١، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2704353
- انظر أيضًا: عكيفا الدار وعديت زرطال، **أسياد الأرض: المستوطنون دولة إسرائيل ١٩٦٧ - ٢٠٠٤** (أور يهودا: كنيرت وزمورا - بيتان، ٢٠٠٤).

٣٢ ايال هريؤوفيني، "يقفون جانبا: أداء الجنود عند ارتكاب مواطنين إسرائيليين اعتداءات ضد الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية"، **يش دين**، ٢٠١٥، على الرابط:
http://www.yesh-din.org/userfiles/Yesh%20Din_Omdim%20Mineged_Heb.pdf

نتنياهو يرفض إعلان جباية الثمن تنظيمًا إرهابيًا

على الرغم من ازدياد جرائم تنظيم جباية الثمن واعتداءاته الإرهابية ضد الفلسطينيين عامًا بعد آخر، فإنّ رئيس الحكومة الإسرائيلية تمسّك بإصراره على رفض الإعلان عن تنظيم جباية الثمن تنظيمًا إرهابيًا؛ ففي كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١ طالب وزير الأمن الداخلي يتسحاك أهرونوفيتش ووزير القضاء يعقوب نئمان على إثر ازدياد النشاطات الإرهابية لتنظيم جباية الثمن، بإعلان تنظيم جباية الثمن تنظيمًا إرهابيًا. وحاجج الوزيران بأنّ الإعلان عن جباية الثمن تنظيمًا إرهابيًا يمنح جهاز المخابرات الإسرائيلية العامة صلاحيات إضافية في تصدّيه لجباية الثمن، وفي مقدمتها الحق في استعمال القوانين الخاصة ضد المشتبه بهم في القيام بمخالفات أمنية. بيد أنّ نتنياهو رفض هذا الطلب. وفي أعقاب تعاظم نشاطات تنظيم جباية الثمن الإرهابية في سنة ٢٠١٣، طالب وزير الأمن الداخلي يتسحاك أهرونوفيتش ووزيرة القضاء تسيبي ليفني في اجتماع الكابينت السياسي - الأمني في ١٦ حزيران / يونيو ٢٠١٣، بالإعلان عن تنظيم جباية الثمن تنظيمًا إرهابيًا، بيد أنّ نتنياهو أصرّ على رفض ذلك الطلب. وقدّم نتنياهو تبريرات واهية لرفضه، كقوله إنّه "ينبغي عدم المقارنة بين جباية الثمن ومنظمات إرهابية مثل حماس والجهاد الإسلامي". وادّعى نتنياهو في سياق تبريره رفضه أنّه حتى وإن كان الإعلان عن تنظيم جباية الثمن صحيحًا من الناحية الإسرائيلية الداخلية، فإنّه من الخطأ القيام بذلك بسبب تأثيره في المجتمع الدولي. وادّعى نتنياهو أنّ هذا الإعلان يؤذي إسرائيل ويمسّ بسمعتها الدولية، ويعزّز نزع شرعيتها، ويساعد عوامل مختلفة في العالم لمقارنة عمليات جباية الثمن بعمليات حماس. وقبل الكابينت السياسي الأمني موقف نتنياهو، ورفض إعلان جباية الثمن تنظيمًا إرهابيًا، وخوّل وزير الأمن موشيه يعلون إعلان جباية الثمن منظمة غير قانونية[٣٣]. وفي تموز / يوليو ٢٠١٣ أعلن وزير الأمن موشيه يعلون جباية الثمن منظمة غير قانونية، بيد أنّ السلطات الإسرائيلية لم تتخذ أيّ إجراء ضد تنظيم جباية الثمن بعد ذلك الإعلان. واستمر تنظيم جباية الثمن في نشاطه الإرهابي المعهود. وفي أعقاب ارتكاب تنظيم "تمرد" جريمة حرق عائلة دوابشة، استمر رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو في رفضه إعلان "جباية الثمن" و"تمرد" أنّهما تنظيمان إرهابيان. وفي الوقت نفسه، رفضت حكومة نتنياهو اعتقال مرتكبي جريمة حرق عائلة دوابشة وتقديمهما للمحاكمة، على الرغم من إعلان وزير الأمن الإسرائيلي موشيه يعلون أنّ القيادة الإسرائيلية تعرف بدقة هوية اليهود الذين ارتكبوا جريمة حرق عائلة دوابشة.

الخاتمة

من غير المتوقع أن يوقف المستوطنون وتنظيماتهم الإرهابية اعتداءاتهم وجرائمهم ضد الفلسطينيين؛ فهذه الاعتداءات والجرائم كما يراها المستوطنون أنفسهم وكما تراها الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو، هي جزء من عملية الاستيطان نفسها، وهي جزء من الصراع على مصير الاستيطان ومصير الضفة الفلسطينية المحتلة. فالمستوطنون وتنظيماتهم الإرهابية والحكومة الإسرائيلية والقسم الأوسع من المجتمع الإسرائيلي، يدركون الدور التاريخي الذي يقوم به المستوطنون في تهويد الأراضي الفلسطينية المحتلة ودور تنظيماتهم الإرهابية المهمّ، إلى جانب جيش الاحتلال الإسرائيلي، في إرهاب الفلسطينيين والبطش بهم، لكسر إرادتهم ولإرغامهم على قبول وجود الاستيطان واستمرار توسّعه في أراضيهم.

لقد أحرجت جريمة حرق عائلة دوابشة السلطة الفلسطينية. وأظهرت عجزها بصورة صارخة؛ فالسلطة الفلسطينية ليس لها أيّ إستراتيجية أو رؤية للدفاع عن الفلسطينيين من اعتداءات المستوطنين وتنظيماتهم الإرهابية على الفلسطينيين وعلى أراضيهم وبيوتهم وممتلكاتهم، وذلك في الوقت الذي تستمر فيه في التنسيق الأمني مع إسرائيل لمنع حدوث مقاومة ضد جيش الاحتلال وضد المستوطنين. وبحماية جيش الاحتلال الإسرائيلي ودعمه، استباح المستوطنون وتنظيماتهم الإرهابية الأراضي الفلسطينية وممتلكاتهم ودمهم، وشنّوا الاعتداءات يوميًا على الفلسطينيين، وارتكبوا الجرائم بحقّهم، بما في ذلك حرقهم في منازلهم وهم أحياء.

لقد أثبتت السنوات الطويلة الماضية أنّ الرضوخ لإسرائيل والتنسيق الأمني معها ضاعَفا نزعتها العدوانية والتوسعية، هي والمستوطنين وتنظيماتهم الإرهابية. حان الوقت لوضع إستراتيجية وطنية فلسطينية تفعّل كلّ عوامل القوة الفلسطينية، وتضع التصدّي للاستيطان والمستوطنين ومقاومتهم، والنضال من أجل إنهائه وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي البغيض، في قمة أولوياتها.

---

٣٣ براك رفيد، "نتنياهو: لا يمكن تشبيه عمليات جباية الثمن بعمليات حماس"، **هآرتس**، ٢٠١٣/٦/١٦، على الرابط:
http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2047919

عبده موسى*

مسألة سيناء بين الجهاد المعولم والمظلومية المحلية

تثير "مسألة سيناء" الراهنة العديد من الأسئلة عن طبيعة العنف المتصاعد بها، وأسباب نشوئه، ونوعية فاعليه، وحدود خطره، سواء في النطاق المحلي أو الإقليمي أو الدولي. تهدف هذه الورقة إلى طرح مقاربة ذات بعد اجتماعي لمسألة العنف في سيناء، من منظور الأمن الإنساني، وذلك عبر فحص عناصر ما تسمّيه الورقة، "المظلومية السيناوية"، ومدى كون هذه المظلومية تشكّل مسببًا رئيسًا للتحول الراديكالي وسط أهل بادية سيناء، ما يهيّئ لاحتضان جماعات العنف المسلح. كما تناقش الورقة المخاطر التي خلقها هذا الوضع، على نحوٍ يعيد رسمها على خطوط تحولات الجهاد الإسلامي المعولم. وتأمل الورقة أن تنبّه إلى أنّ مضاعفة المظلومية المحلية سوف تدفع بمخاطر العنف المسلح إلى مستوى ربما يصل بالمشكلة إلى خروج سيناء من سيطرة الدولة المصرية.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

في التصور الأعم، يتلخص مفهوم الأمن في التحرر من الحاجة والخوف. وهو ما ينطبق على ملامح "مسألة سيناء" الراهنة. فعلى الرغم من انتهاء الحروب على أرض سيناء، والتحرر من قبضة الاحتلال بعودتها إلى السيادة المصرية مطلع الثمانينيات، فإنّها ظلت مهمشة، تعاني الحرمان الاقتصادي والتمييز الاجتماعي. بقي فقدان الشعور بالأمان يسم أهل سيناء ومعاشهم اليومي، ويبثه في نفوسهم ثالوث للخوف: أوله دولة تطلق عنف قبضتها الأمنية تجاههم، في وقت تعجز سلطاتها عن توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهم؛ وثانيه تنظيمات عنف مسلح تشن عملياتها ضد الدولة والناس، على وفق نهج استنزافي وتصورات للمستقبل بالغة الانغلاق، ولا تعبأ أن يقضّ عنفها استقرار حياة الناس ومعاشهم ووجودهم؛ ويكمل الاثنين دور ضاغط لقبيلة هيمنت على الشأن الاجتماعي، فيما تعادي الحداثة، وتدفع جهة التشدد، وتكرس التمييز.

أوّلًا: المظلومية ودورها في تشكيل الحواضن الاجتماعية لتنظيمات الجهاد

في إطار حركة هذا الثالوث، يمكن تسمية أبرز عناصر الأزمة الاجتماعية والسياسية في سيناء على النحو التالي:

التهميش الاجتماعي والاقتصادي

كان لتسيد نموذج متطرف للتنمية، أن انخفضت المخصصات الموجهة لسيناء في الميزانية العامّة للدولة، ما ترك أثرًا سلبيًا في حالة الاقتصاد ونوعية الحياة. الدأب على إهمال سيناء، لم يمنع الحكومات المتعاقبة من أن تغترف موارد هذه البقعة بلا هوادة، فارضةً أنموذجًا للتنمية المحلية لا تصب عوائده في مصلحة الأهالي. وما طرح عبر العقود الثلاثة الماضية من مشروعات حملت مسمّى "تنمية سيناء"، كان مصيره دومًا هو التعطل، بحجج تتعلق بتدهور الأمن وقلة الموارد. لم تتخط أهداف التنمية المعلنة مرحلة الوعود والخطاب الإرضائي الذي يُسمع في الأزمات ومواسم الانتخابات[١]. وظل نمط الاستثمار يعتمد على إقامة صناعات تعدينية أو تحويلية كصناعة الإسمنت، فضلًا عن مشروعات سياحية تكثفت في الشريط الساحلي الجنوبي. تضاءلت في هذه القطاعات الثلاثة نسب مشاركة أهالي سيناء؛ سواء أكانوا ملّاكًا، أم عمالًا. وفي حين كانت نسبة البطالة، عام ٢٠١١، أدنى من المعدل القومي فلم تبلغ ٩ في المئة، تصاعدت إلى نحو ١٦ في المئة مع ٢٠١٣، لتتخطى المعدل القومي بأكثر من ٣ في المئة. ويقع الأثر الأكبر لهذا على الفئة الأكثر حرمانًا بين السكان، وتتمثّل بالشبان الذين ترتفع نسب البطالة بينهم، فيما ينحسر العمل في القطاع الخاص، وتتضاءل الفرص الحكومية للتوظيف الذي لا يزال يخضع إلى نظم عتيقة للفرز الأمني وإجراءات غير رسمية[٢].

تظلّ مظاهر التمييز الاقصائية هي الأصل في تعامل الدولة مع السيناوي، إذ يتمّ إبعاده عن الوظائف العامّة، خصوصًا في قطاع الدفاع والأمن. وقد أصبح التضييق على حق السيناوي في الحركة قاعدة، يدعمها تطبيق موسّع لقانون الطوارئ، وحصر لحرية الحركة في أصحاب النفوذ والثروة، وأعيان النخبة القبلية، المرتبطين بعلاقات زبائنية مع السلطة.

رواسب الكراهية بفعل القبضة الأمنية الخانقة

اتسمت علاقة هذه البقعة بسلطة الدولة بالتوتّر الشديد، ولوّنتها مشاعر الكراهية المتصاعدة. صحيح أنّ هذه الكراهية ظلّت موجّهة نحو جهاز الشرطة، بسبب ممارساته التي تهدر الكرامة الإنسانية، لكنّ نزعة التمييز وسوء المعاملة وعدم إيلاء الاهتمام الواجب للطابع القبلي المحافظ للمنطقة، ظلّت تصم عموم أداء الجهاز البيروقراطي، القادم أغلبه من الوادي. وزاد من حدة الأمر تفشي مظاهر الفساد الإداري في أجهزة السلطة المحلية. وقد تضاعفت هذه الكراهية بدخول الدولة في مواجهة واسعة مع الموجة الجهادية التي انطلقت في أعقاب الثورة. ربما فاقم كذلك الأمرَ أن جرى تغيير لنوعية الضباط المسؤولين عن تنسيق العلاقات الأمنية مع أهل هذه المناطق وقبائلهم[٣].

لقد ظلّت الممارسات الأمنية، القائمة على توسيع قاعدة الاشتباه، بما يشمل جميع سكان شمالي سيناء، جزءًا أصيلًا من إستراتيجية أمنية محدودة الأفق، تفتقر لموجّهات فاعلة للتمييز بين الأهالي ومنتسبي

---

١ حفلت خطط التنمية التي تعلنها الدولة بوعود ظلت معلقة، لم يستفد منها أهل سيناء، وأهمها ملكية الأرض. يرى السيناوي في نفسه أنه صاحب الأرض، كونها أرض القبيلة، حازتها عبر صراعات طويلة، ولا يتقبل أن تعدها الدولة أرضًا غير مأهولة وتستحوذ عليها من دونه. مسالة ملكية الأرض ضمن عدد كبير من معضلات التنمية المجهضة في سيناء تلقي الضوء على تطرف النموذج التنموي المركزي. انظر في الخلاف بين أبناء القبائل السيناوية وجهاز تنمية سيناء حول القانون الجديد لتملك الأراضي: أشرف أيوب، "سياسات التشكيك في أهالي سيناء: نريد الاعتداد بملكية أرضنا المبنية والمنزرعة لا شراءها"، **البداية**، ٢٠١٥/٧/٣٠، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط: http://albedaiah.com/news/2015/07/30/94110

٢ الجهاز المركزي للتعبئة العامّة والإحصاء، **نتائج البيان الإحصائي لمحافظة شمال سيناء** (القاهرة، آذار / مارس ٢٠١٣).

٣ فيما قبل كان هناك ضباط من المخابرات العامّة مسؤولون عن تنسيق العلاقات مع القبائل والعمل على تخفيف حدة التوترات، إلى أن أحيلت صلاحيات التعامل مع الوضع في سيناء، في ظل العملية "نسر"، إلى القوات المسلحة بالكامل.

جماعات العنف المسلح. واعتمدت نشر الخوف، بما عسف بحياة الناس، وبها بلغت انتهاكات حقوق الإنسان والقتل خارج إطار القانون حدًا غير مسبوق[٤].

> ظلّت الممارسات الأمنية، القائمة على توسيع قاعدة الاشتباه، بما يشمل جميع سكان شمالي سيناء، جزءًا أصيلًا من إستراتيجية أمنية محدودة الأفق، تفتقر لموجّهات فاعلة للتمييز بين الأهالي ومنتسبي جماعات العنف المسلح.

يشير تقرير المرصد المصري للحقوق والحريات الصادر مؤخرًا إلى تورط قوات الجيش والشرطة، خلال العملية نسر وسيناء، في انتهاكات واسعة خلال العامين بين أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ (عقب فض اعتصام رابعة) وحتى منتصف ٢٠١٥. فقد جرى قتل ١٣٤٧ شخصًا خارج إطار القانون، جرّاء التعذيب أو القتل على الاشتباه، أو الخطأ. كما اعتقلت هذه القوات ما زاد على التسعة آلاف (٩٠٧٣ في فترة التقرير)، منهم ٢٨٣٣ حالة اعتقال بشبهة "الضلوع في الإرهاب"، وهو عدد يفوق أكثر التقديرات تطرفًا في حساب عدد المنتسبين إلى التنظيمات الجهادية، والذين يقدّرون بين ألف وألفين من المسلحين[٥].

التردي المعيشي والآثار السلبية للاقتصاد الأسود

مثّلت التجارات غير المشروعة عمادًا أساسيًا للاقتصاد في الشمال الشرقي لسيناء، وهي المنطقة الأكثر سكانًا، والأكثر تعرضًا للعنف المسلح. تبدأ هذه الأنشطة بالسلاح وتسهيل الهجرة غير الشرعية إلى إسرائيل وأوروبا، ولا تنتهي بالمخدرات. وعلى الرغم من أنّ هذه الظواهر قد نمت بفعل التساهل الحكومي، وفساد طال كبار مسؤولي المحليات والأمن، وبمشاركة النخبة القبلية، فإنّها مثّلت عمليًا بديلًا يحقق التوظيف وفرص العيش، في غيبة سياسات عامة حقيقية للتنمية الاجتماعية وتطوير الخدمات العامّة.

لقد تساهلت الدولة مع هذه الأنشطة، خصوصًا تجارة التهريب مع غزة وفلسطين المحتلة. وهو أمر أقرب إلى السياسة الواقعية، غايتها إرضاء القبائل، وتخفيف حدة الضغوط في هذه المنطقة الحيوية. لكن الأمر اللافت أنّ القطاع الأوسع من السكان، ممن لا ينخرطون في هذه التجارات، كان فقرهم يستفحل، جراء تأثير الاقتصاد السرّي في عموم الحالة الاقتصادية، بينما ظلت تصب بعوائدها في جيب القلة[٦]. وحينما ضيّقت عليها الدولة مؤخرًا سواء بهدم الأنفاق، أو بمحاصرة أنشطتها، لم توفّر بديلًا مشروعًا وجيدًا لمعاش المنخرطين فيها، ولم تقدّم نمطًا اقتصاديًا ينتشل سكان هذه المناطق من حالة الفقر وانحدار التنمية.

تفاقم سياسات العزل

كان من نتائج سياسات العزل الحكومي المتصاعدة منذ تحرير سيناء، وتعمد قطع الصلات القرابية على خطّيْ الحدود إحدى تبعات "اتفاقية كامب ديفيد"، أن ازداد تهميش السيناوية، خصوصًا في الشمال الشرقي. وما ضاعف الأمر الخطاب الإعلامي للدولة الذي استمرأ وصم فلسطينيي رفح وقطاع غزة بالعموم، وهم موصولون بصلات الدم والقرابة القبلية والمصاهرة مع أهل شرقي سيناء[٧]، وبينهم مقيمون داخل سيناء، نازحون منذ حربي ١٩٤٨، و١٩٦٧. إنّ لوم هؤلاء، وهم الضحايا، على خضوعهم للاحتلال الإسرائيلي، واللمز بوطنيتهم، كان يجرح حقيقة، ذلك أنّ أسلافهم قاموا بدور أساسي في مقاومة الاحتلال، وتقلد الكثيرون من كبارهم أنواط التكريم العسكرية. ولذلك، بقي تقديس مقاومة الاحتلال حيًّا في ثقافتهم.

أمّا أشدّ ممارسات العزل خطرًا، فجاءت بتطبيق سياسة للترانسفير، مدفوعة أمنيًا، بوصفه جزءًا من تفاهمات قديمة أميركية – إسرائيلية - مصرية. وأعلن عن خطة تقضي بتفريغ ذلك الشريط بعمق كيلو متر من علامات الحدود. أضرت هذه السياسة عند تطبيق مرحلتها الأولى بـ ١١٥٦ أسرة، تقطن ما يزيد على ٨٠٠ منزل،

4 "Egypt: Year of abuses under el-Sisi", *HRW*, 8/6/2015. viewed 12/7/2017, at: https://www.hrw.org/news/2015/06/08/egypt-year-abuses-under-al-sisi

٥ انظر: "المرصد المصري: تدمير ألفيّ منزل وتهجير ٢١ ألف بسيناء"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٥/٥/١١، شوهد في ٢٠١٥/٧/١٢، على الرابط:
http://mubasher.aljazeera.net/news/2015/05/201551115344612267.htm

٦ في ٢٠١١، قدر حجم الاقتصاد السري في سيناء بما يجاوز ٣٠٠ مليون دولار سنويًا، انظر: تقرير "الأفارقة في إسرائيل"، **وفا**، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8615؛
وتقرير هيومان رايتس ووتش في موضوع الاتجار بالبشر الذي يشير لأحد بنود الاقتصاد السري لعصابات الجريمة المنظمة في سيناء، انظر:
"Egypt/Sudan: Traffickers Who Torture", *HRW*, 11/2/2014, viewed 13/7/2015, at:http://bit.ly/1P9PDVi

٧ لتتبع أصل العلاقات القرابية الممتدة بين أهل سهول شرق العريش ووادي الأردن، وجنوبي غزة والنقب، وبالخصوص قبائل اللحيات والترابين والتياها والسوراكة، انظر: عباس مصطفى عمار، **سيناء المدخل الشرقي لمصر** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤). (طبعة أولى ١٩٤٦)

علاوة على حرمان العاملين بالزراعة منهم من بساتينهم[٨]. ويقدّر العدد الكلي للمتضررين بعد اكتمال المشروع بنحو ٧٥ ألف مواطن. هذا من دون توفير سياسة تضمن التعويض أو الإسكان البديل.

الهشاشة أمام مخاطر الإرهاب

تبدو سياسة الدولة غير معنية بحماية المواطنين من المخاطر التي تهدد حياتهم ومعاشهم، فالمنظور الأمني المطبّق في سيناء ينطلق من رؤية لعموم السكان بوصفهم خطرًا، ويعاني أهل البوادي منهم صور التمييز، وتعاملًا يرى البادية معقلًا للإجرام والإرهاب. يدعم هذا المنظور خطاب إعلامي لمكافحة الإرهاب في سيناء ينطوي على ملامح تمييزية، ويعتمد التجهيل والتفزيع. لم تولِ السياسات الأمنية التي رسمها هذا المنظور أي أهمية لتوفير مظلة حمايةٍ واستيعابٍ لأهل سيناء. وليس بمستغرب أن أفضى إلى تفضيل البعض منهم التعامل مع سلطة الجماعات الجهادية بصفتها واقعًا بديلًا من الدولة، إذ يبدو لهم أنّ تكلفته أقل من تكلفة التعرض لعسف الدولة.

ثانيًا: مخاطر الجهاد ورسم خرائطه وفق خطوط المظلومية

يمثّل صعود الجهاد المعولم في سيناء انعكاسًا لموجة نقلت مركز الجهاد من أواسط آسيا (أفغانستان ومحيطها) إلى مناطق شرق المتوسط الملتهبة بالثورات. كما كان لفشل نخب دولة الاستقلال العسكرية المتحالفة مع بيروقراطية عتيقة وطبقة أعمال احتكارية دور في حفز الثورات، عاد لينهك مسارات التغيير المدنية. وفي سيناء فُتح الباب واسعًا أمام اختلال العلاقة بين الدولة والجماهير، وإضعاف كيان الدولة، مخلفًا موجة من الاحباطات، وتفاقمًا للمظلوميات التي قامت الثورات لفضّها. منح هذا الوضع "قبلة الحياة" لتنظيمات جهادية، تجد مساحتها المفضلة في هذه البقاع الرخوة التي تبهت بها سلطة الدولة، وتسودها كوامن الغضب.

صعود الجيل الثالث

على إثر عقد طويل من المواجهة الملتهبة مع التنظيمات الإسلامية المسلحة، نجحت الدولة في آخر التسعينيات في الحد من العنف المسلح، ودفعت بهذه التنظيمات إلى النزول مجددًا تحت الأرض. وجد بعض الفارين ملاذًا لهروبه في شبه جزيرة سيناء[٩] التي بدت بيئة مؤهلة لاستقبالهم، ليس بسبب من نأيها، وطبيعتها الوعرة، ومحدودية الوجود العسكري فيها فحسب، وإنّما أيضًا لتفاقم عوامل المظلومية الاجتماعية بها. وبوصول هذه التنظيمات واستقرارها هناك، نبتت بذور جديدة لظاهرة العنف المسلح.

وإن هي إلّا بضع سنوات، حتى عاودت تنظيمات العنف المسلح نشاطها خلال احتفالات مصر بنصر أكتوبر في عام ٢٠٠٤، إذ وقعت سلسلة من التفجيرات المتزامنة، استهدفت فندق "هيلتون طابا"، ومنتجعين بمدينة نويبع الواقعة جنوبًا، قُتل خلالها إسرائيليان وآخر مصري. كسرت هذه العمليات حالة الاستقرار النسبي التي تمتع بها نظام مبارك لسنوات، وعززتها "مبادرة وقف العنف"[١٠]. وخرجت إلى العلن من بعد هذه الحوادث لافتات جهادية مستحدثة[١١] جعلت المحللين يرون في بروزها ملامح لتشكل طور جديد من أطوار الظاهرة الجهادية.

---

٨ نص القرار الجمهوري رقم ٤٤٤ للعام ٢٠١٤، بشأن "تحديد المناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية"، وغرضه "تأمين المناطق المتاخمة للحدود الغربية والجنوبية والشرقية"، أنه "بالنسبة للمنطقة المتاخمة للحدود الشرقية، المحددة من العلامة الدولية رقم (١) حتى طابا بعمق ٥ كيلومترات من الحدود السياسية الشرقية، فيكون الحد الشمالي للمنطقة الممنوعة الأولى من ساحل البحر المتوسط من العلامة الدولية رقم (١) حتى أبو شنار وملسافة ٥ كيلومترات غربًا، والجنوبي من العلامة الدولية رقم (٦) أتلة الطايرة حتى جوز أبو رعد وملسافة ٥ كيلومترات غربًا، والشرقي من خط الحدود الدولية الشرقية من العلامة الدولية رقم (١) شمالًا وحتى العلامة الدولية رقم (٦) أتلة الطايرة جنوبًا، والغربي من أبوشنار حتى جوز أبو رعد جنوبًا". هذا القرار جاء معززًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٥٧ لسنة ٢٠١٤ بالإخلاء، انظر: عيد المرزوقي، "تفريغ سيناء: منطقة عازلة تهجر الأهالي"، **العربي الجديد**، ٢٠١٥/٤/٣، شوهد في ٢٠١٥/٩/٥، على الرابط:
http://goo.gl/PEBvFY

٩ صبحي عبد السلام ومحمد كامل، "'التوحيد والجهاد': إمارة إسلامية في 'جبل الحلال'"، **الوطن**، ٢٠١٣/٨/١٣، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٦، على الرابط:
http://www.elwatannews.com/news/details/37413

١٠ دارت مراجعة فكرية واسعة لتنظيمات الجهاد في السجون المصرية بعد حادث الأقصر في ١٩٩٧ انتهب بمبادرة تحت عنوان "وقف العنف"، غايتها إعلان العدول عن العمل المسلح. وقدم أساسها الفكري الشيخ سيد إمام الشهير بالدكتور فضل، وترجع أهمية اسم فضل ليس فقط لكونه أميرًا سابقًا لتنظيم الجهاد، بل كذلك لكونه المنظر الحركي الأول لتنظيم القاعدة وصاحب أبرز الطروحات خصوصًا كتاب "العمدة في إعداد العدة" الذي كلفه به أمراء الجهاد الأفغاني لترتيب معسكرات الجهاد والحياة فيها، ويدور حول أهمية الجهاد وأولويته، وتبنّت ما فيه غالبية المجموعات الجهادية وصار من أدبياتها الأساسية. وقد حملت مراجعات إمام عنوانًا لافتًا هو "وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم". وهذه الوثيقة مثّل القبول بما فيها (وكذلك بمراجعات الجماعة الإسلامية التي انجزت قبل هذا بعدة أعوام) الأساس الاتفاقي بين الأجهزة الأمنية في مصر (كانت المراجعات تتم بإشراف مباشر من عمر سليمان مدير المخابرات العامّة آنذاك) والمعتقلين من منتسبي الجماعات الجهادية، للإفراج عنهم. انظر: "الدكتور فضل ينشر مراجعاته 'ترشيد الجهاد في مصر والعالم'"، **الجريدة**، ٢٠٠٧/١١/١٨، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:
http://www.okhdood.com/media/lib/books/1199937145.pdf

١١ تداولت في هذه الفترة أسماء التوحيد والجهاد وغيرها. قيل إنّ أجهزة الأمن قد تمكنت من ضبط عدد من عناصرها المشاركين في تخطيط وتنفيذ التفجيرات. لكن حقيقة الأمر إن حجم التلفيق الذي مارسته الأجهزة الأمنية فيها كان فاضحًا، حتى أنّ الاطمئنان إلى سردها الحادث وموقعه غير مطمئن من وجهة نظر بحثية، انظر: أحمد شلبي، "مصادر: 'العسكري' يلغي أحكام أمن الدولة في قضية 'تفجيرات طابا' استجابة للبدو"، **المصري اليوم**، ٢٠١٢/٢/١٥، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:
http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=328465

كانت ردة فعل قوى الأمن المصرية إزاء هذه الحوادث مبالغًا في عنفها وذات أثر ضئيل في التنظيمات المسلحة، فيما وقعت آثارها البالغة بكاملها على أهل سيناء، خصوصًا من طالتهم حملة الاعتقالات الواسعة، وممارسات التضييق والاشتباه وسوء المعاملة[١٢]. وقد تضاعفت، في إثر ذلك، حالة الاحتقان الموروثة بين سكان سيناء والحكومة المركزية في القاهرة، في وقت كانت سيناء تعاني فيه من تدهور شديد في الخدمات الأساسية.

في هذه الأجواء المحتقنة، وقبل أن ينقضي العام، وقعت في تموز / يوليو ٢٠٠٥، سلسلة جديدة من التفجيرات الانتحارية المتزامنة، طالت الموئل المفضل لمبارك وأسرته، وهو منتجع شرم الشيخ جنوبي سيناء، على تأمينه الشديد. أسفر الهجوم عن عدد من الخسائر البشرية غير مسبوق، ناهز المئة قتيل، وضعفهم من المصابين. وتطابق أسلوب تنفيذه مع أسلوب تفجيرات طابا، على نحو رجّح احتمال وحدة الفاعل في الحدثين، الأمر الذي تأكد ببيانات تعلن المسؤولية ممهورة بتوقيع "تنظيم القاعدة في بلاد الشام وأرض الكنانة - كتائب الشهيد عبد الله عزام"[١٣].

> أثار ظهور المكوّن القاعدي قلقًا واسعًا، فالقاعدة تتمتع بمقدرات تفوق ما لدى نظيراتها من تنظيمات العنف المحلية.

وقبل انقضاء عام آخر، ضربت سلسلة من التفجيرات منتجع دهب على خليج العقبة بجنوب سيناء، وجاءت متزامنة مع ذكرى تحريرها يوم ٢٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٦، وقع فيها العشرات من السياح الأجانب والمصريين بين قتيل وجريح. وجاءت بيانات المسؤولية حاسمة في إيضاح الارتباط الفكري بين المجموعات الجهادية الناشئة في سيناء وتنظيم القاعدة.

لقد أثار ظهور المكوّن القاعدي قلقًا واسعًا، فالقاعدة تتمتع بمقدرات تفوق نظيرتها التقليدية التي تحوزها تنظيمات العنف المحلية. عانت هذه المناطق من سيناء من فراغ للقوة، في ظل قيد موضوعي يحدّ من إمكانية مواجهة الدولة للتنظيمات. فقد منعت مشروطية "اتفاقية كامب ديفيد"، وجود القوات العسكرية المصرية في المنطقة الحدودية منزوعة السلاح والمعروفة بالمنطقة "ج"[١٤]. وباستثناء قوات شرطية خفيفة التسلح، لم يكن هناك مقدرات للمجابهة. ومع محدوديتها وضعف فاعليتها، ظلت تطبّق سياسة أمنية استعراضية، وقصيرة النظر، ومبالغة في توجسها وعنفها العشوائي.

في الآن ذاته، كانت "مسألة سيناء" تستفحل على المستوى السياسي، فتوجهات مبارك المتحفظة إزاء القضية الفلسطينية عززت السياسة الأمنية الخشنة. وعلى الرغم من تكرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فإنّ سياسة مبارك تمسكت بمسعى غايته فك الارتباط معها، ولو كان ثمن ذلك تقليص الدور الإقليمي لمصر. ولسنوات، انتقلت سياسة الدولة من موقع الوسيط المنحاز نسبيًا بين إسرائيل وقوى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، إلى موقع الحليف التابع لإسرائيل، والمنصاع للإملاءات الأميركية.

قادت استجابات مبارك لهذه الضغوط إلى تطورين؛ أولهما سماح إسرائيلي بدخول القوات المسلحة المصرية للمنطقة "ج" منزوعة السلاح أول مرة، وإن بحضور محدود، من دون الإعلان عن تعديل رسمي لاتفاقية السلام[١٥]؛ وثانيهما انحدار العلاقة بين سلطة الدولة المصرية وعشائر البدو إلى مستوى كان الأدنى منذ عودة سيناء إلى السيادة المصرية في ١٩٨٢، وبما فتح المجال واسعًا أمام التنظيمات الجهادية لإيجاد معاقل لها، وإنماء دعواها في الأوساط البدوية.

يناير، بين احتدام ثوري وعنف جهادي

انخفضت وتيرة العمليات في سيناء، وزاد في مقابلها استفحال المظلومية، ليظل القلق كامنًا تحت الرماد. ثمّ جاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لتطلق عقال ما اختزنته الرمال الساخنة. دفعت لحظة الثورة صوب اتجاهين، رسما ملامح جديدة للمظلومية، ولصور

---

١٢ جرى التوسع فيها في الاشتباه، والقبض العشوائي، وقد اعتقل فيها ما يربو على الألفين من المواطنين، بخلاف المداهمات التي قضت حرمة المساكن وأهانت القيم المحافظة لأهل البادية.

١٣ "حقائق عن كتائب عبد الله عزام"، **رويترز**، ٢٠١٠/٨/٤، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٣، على الرابط:
http://bit.ly/1LOJUi5

١٤ المادة الرابعة من اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في فقرتها الأولى رسمت ترتيبات أمنية متبادلة لمنع الاعتداء، فسرت تفاصيلها في البروتوكول الإضافي الملحق بالمعاهدة بشأن الانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن، والذي قسم بموجبه شبه جزيرة سيناء إلى مناطق ثلاث بين محدودة وخفيفة ومنزوعة التسليح وهي المنطقة المشار إليها بالحرف "ج"، علاوة على منطقة رابعة محدودة التسليح تقع على الجانب الإسرائيلي من الحدود ولا تشغل إلّا شريطًا حدوديًا بعرض ثلاثة كيلومترات. وقد أوكلت المادة الرابعة مراقبة التزام طرفيها بهذه الضمانات الأمنية لقوات تابعة للأمم المتحدة وفرق من المراقبين، وعمليًا استحدثت الولايات المتحدة منظمة دولية مستقلة خصيصًا لهذا الغرض، سميت "قوة حفظ السلام والمراقبين". حول مسألة التسلح المشروط في سيناء ومسألة تعديل الاتفاقية لمواجهة المخاطر فيها، انظر:
Dareen Khalifa, "Saving peace: The case for amending the Egypt-Israel peace treaty", ICSR, 2013, viewed at: http://bit.ly/1kRzXdi

١٥ يساق في هذا أنّ نصوص الاتفاقية تجيز لمصر إدخال قوات للمنطقة منزوعة السلاح حال تعرضها لتهديد واضح من طرف معادي. لكن ظل هناك إلحاح بتعديل نص الاتفاقية، وإعادة النظر في عمل قوة حفظ السلام في ضوء مستجدات التهديدات الجهادية في سيناء، انظر: عبد العزيز الشرفي، "'معاريف': مصر طلبت تعديل اتفاقية السلام لمواجهة الإرهاب في سيناء"، **الوطن**، ٢٠١٤/٦/١٤، شوهد في ٢٠١٥/٩/٦، على الرابط:
http://www.elwatannews.com/news/details/503384

العنف ضد الدولة؛ سعيٌ للتغيير بقوة شعبية سلمية، وآخرُ للتغيير بقوة العنف:

- في الحالة الأولى، تجلت مشاركة شعبية واسعة. وشهدت خلالها مدن سيناء احتجاجات واسعة، ربما خلت من القوى السياسية، لكنها ضمّت أغلب حاملي المظلومية من مهمشي القبائل. كان خروجهم استثنائيًا في العريش والشيخ زويد، ما دلّ على حراك جديد، له ملمح جيلي واضح قوامه الشباب المتعلم، وميل عام إلى السلمية. وفي تماثل كامل مع الاحتجاجات التي كانت تشهدها العاصمة والمدن الكبرى، حاول هذا الحراك كسر الشروط الاجتماعية للفعل السياسي في سيناء، تلك التي تسمها القبلية، وطابعها المحافظ، بغية إنجاز نقلة نوعية في واقع أهل سيناء[١٦]. كان حضور المظلومية السيناوية جليًّا في شعارات تعكس أزمة ثقة عميقة بين المحتجين والدولة. وظل الحال سلميًا ومدنيًا، إلى أن ازداد عنفًا، باستهداف قوى الأمن، وضرب مواقعها. وكان من أثره خروج قوات الأمن من غالبية المناطق الواقعة في مثلث الشيخ زويد – العريش - رفح. وعلى الرغم من القلق من ملمح العنف، فإنّه يظل - في تقديرنا - بعضًا من الفعل الثوري المقبول بمعايير يناير. فعلى الرغم من حدّته، فإنّه لم يختلف عمّا جرى بالقاهرة وبعض المحافظات من صور الانتقام الجماهيري الآني التي حدثت خلال أيام الثورة الأولى وبداية الانتقال.
- أمّا المسار الثاني فقد خرج من رحم موجة الانتقام الأولى، وبيد جماعات الجهاد، كان يحظى في بدايته بقبول شعبي، حتى خارج سيناء؛ سواء الموجه منه لقوات الأمن، أو لخط الغاز، أو للموصوفين بـ "الفلول" ضمن النخبة القبلية. غازل هذا العنف في بداياته طموحات الثوار، ورسم مساره حول المظلومية المتراكمة ثم تصاعد لاستعراض سطوة التنظيمات الجهادية، وخروجها إلى العلن متحدية ليس فقط سلطة الدولة، وسلطة القبيلة، بل وطموحات الجماهير التي حركت المسار الأول. حاولت التنظيمات اقتناص دور المسيطر في غيبة سلطة الدولة عن سيناء. وبرزت مناورات الجهاديين قرب تنحي مبارك بالسعي للسيطرة على مناطق بالعريش، ومهاجمة المزيد من النقاط الأمنية، حيث قتلت بعضًا من أفراد الأمن واختطفت ضباطًا وقتلتهم[١٧]. وقد بقيت لفترة ليست بالقصيرة في مأمن مع استمرار غياب قوى الأمن، وخفوت أي صورة فاعلة من صور الردع في شتاء ٢٠١١.

الموجة الجهادية التي تفجرت في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، كان قوامها مجموعات صغيرة[١٨]. وبانتصاف عام الثورة، وفي فترة تصاعدت فيها أزمة حكم المجلس العسكري ومواجهاته مع القوى الثورية، توسعت عمليات الجهاديين، وزادت وتيرة استهدافهم قطع خط نقل الغاز إلى إسرائيل والأردن، واستهداف المقار الأمنية، ما استدعى تحولًا إستراتيجيًا بدخول الجيش للمنطقة "ج" في العملية المعروفة باسم "نسر ١". جاءت الجولة الأولى لهذه العملية مخيبة للآمال على نحو استدعى في أيار / مايو ٢٠١٣، حملة أضخم وسمت باسم "سيناء". وجاءت عقب اختطاف أفراد تابعين للشرطة المصرية في سيناء. واستمرت الحملة التي وسمها طابع دعائي تحت ضغط الغضب الشعبي أيامًا قلائل ثم خُفضت، ولم يستر ضجيجها الأول حقيقة الأزمة السياسية العنيفة التي دارت رحاها بين الرئيس مرسي والجيش. حدّت هذه الأزمة من أي استجابة فاعلة في سيناء، وانتهت بانقلاب أطاح بمرسي، بعد أن فجّر التوترات الشديدة خلال الفترة

١٦ كان لهذا السعي جذور منذ بدء حركة التغيير في مصر أيام مبارك، ومع عام ٢٠٠٤، و٢٠٠٥، حيث استفحلت المظلومية مع حملة عقاب أمني تبعت حوادث طابا وشرم الشيخ. وقد أبرزت عناوين هذا السعي حركات بدوية طالبت بإعادة النظر في العلاقة بين الدولة وسيناء بصفة جذرية، ومنها على سبيل المثال: حركة "ودنا نعيش" التي ماثلت دور حركة كفاية في هذا الوقت في المحيط السيناوي، انظر: "بيان من حركة 'ودنا نعيش: بدو سيناء': ماذا حدث في مظاهرة الجمعة الماضي؟"، **شفاف الشرق الأوسط**، ٢٠٠٧/١٢/٦، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:
http://www.middleeasttransparent.com/spip.php?article2800

١٧ تعددت العمليات في هذه الفترة ضد المقار الأمنية وأفرادها، انظر: محمد يوسف، "٥٠ ألف متظاهر في العريش يطالبون برحيل مبارك ومسلحون يطلقون قذيفة ار بي جي على مقر مباحث أمن الدولة"، **المصريون**، ٢٠١١/٢/٤، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، نسخة مؤرشفة على **مصرس**، على الرابط:
http://www.masress.com/almesryoon/48874 ؛
وكذلك: "مقتل ١٢ شرطيا واصابة ٢٥ خلال اشتباكات سيناء وقوات الامن تحمي الحدود"، موقع **العرب**، ٢٠١١/١/٢٩، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:
http://www.alarab.net/Article/354847

١٨ نحو عشرين مجموعة بحسب تصريح لأحد قادة السلفية الجهادية في غزة، انظر: أسماء الغول، "تنظيم الدولة الإسلاميّة لم يبايع أيّ جماعة سلفيّة في قطاع غزّة"، **المونيتور**، ٢٠١٥/١/٧، شوهد في ٢٠١٥/٨/٩، على الرابط:
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/01/islamic-state-presence-in-gaza.html#
صحيح أنّ الظهور المبكر لجماعة أنصار بيت المقدس قد ارتبط بتفجير خط الأنابيب الموصل للغاز إلى إسرائيل، خلال أيام الثورة الأولى والاعتصام بالتحرير لحين رحيل مبارك، لكنه كان يلقى ترحيبًا واسعًا، بتقاطعه مع غضب شعبي في عموم مصر وسيناء بالخصوص من قضية تصدير الغاز إلى إسرائيل. وهي قضية نظر إليها على أنّها واحدة من أجلى مظاهر فساد حكم مبارك. في الوقت ذاته كان استثمارًا خطرًا من جهة الجماعات الجهادية للحظة الثورية، وتحويلها إلى فرصة للظهور العلني والاقتراب من القواعد الشعبية، واعتمادها ذراعًا للانتقام والثأر من الدولة وتحصيل المظلمة.

بين تموز / يوليو ٢٠١٣، وحتى شباط / فبراير ٢٠١٤. ومنذ جرى فضّ اعتصام رابعة بصورة دموية، دخلت التنظيمات في حرب مفتوحة مع النظام الجديد، انتقامًا للإسلاميين ممن قضوا فيه[١٩].

خريطة الجيل الثالث من تنظيمات الجهاد السيناوية

التفاصيل الخاصة بالعمليات التي قام الباحث بمراجعتها لأجل هذه الدراسة، والتي وقعت بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٥، تدفع إلى تصنيف متدرجي تنظيمات العنف المسلح الناشئة استنادًا إلى طبيعة الحوافز ونوعية الأدوار التي يضطلعون بها. وفي هذا تنضوي العناصر المقاتلة في سيناء تحت فئات ثلاث، هي:

- مجاهدون معولمون: يحاربون بدافع من تصوّر نضالي مبسّط عن عالمية المواجهة، مع من تراهم التنظيمات "أعداء للإسلام". تتمايز مواجهة "الاستكبار العالمي" من حيث هي رؤية عن تراث الحركات المناهضة لظاهرة الاستعمار، فجذرها تبشير بعالم طهري يمنع ممارسة ما يراه التصور الجهادي مسالك للكفر والإلحاد، وتشن فيه حملات (غزوات جهادية) بغية نشر الدين سواء بين "المحرفين" و"المارقين" من أهله، أو بين غير المؤمنين برسالته. تصور منطلقه ثنائية الإيمان والكفر، يقف فيه عالم الإسلام (السنّي بالأساس) الذي تقطنه "أمّة" واحدة، في مواجهة عالم مرفوض. يمثّل التكفير أساسًا معياريًا رئيسًا في توجيه العنف الذي يأملون أن يعيد تشكيل نموذج اجتماعي طهري، وفق ما يمكن تسميته بـ "ديكتاتورية المؤمنين". لا يأبه المنظور الجهادي لدعم أهداف المشاركة الشعبية أو دعم بيئة الحقوق والحريات، بل يقتصر في رسمه عقيدة المواجهة العالمية على مقدمات هوياتية، غايتها تمكين تصور عن "خلافة على منهاج النبوة". واستثماره المظلومية المحلية من هذه الوجهة تكتيكي بحت.
- مجاهدون إقليميون: وهؤلاء من المقاتلين العرب الهاربين من مناطق صراعية عربية، قد يحملون الدوافع العامّة للجهاد المعولم، لكنهم يرتبطون على نحو أوثق بتفاصيل الصراع الإقليمي. التجاؤهم للعنف المسلح متولد بالأساس عن نقمة على الدولة الاستبدادية القومية. وأكبرهم عددًا في سيناء هم الفلسطينيون[٢٠] المتدرجون في تنظيمات أبرزها جند أنصار الله، وأجناد بيت المقدس. وتشير معلومات متواترة إلى أنّ بعضًا من هؤلاء قد لجأوا إلى سيناء بعد تضييق حركة حماس عليهم في إثر المواجهات المعروفة بحوادث مسجد ابن تيمية في ٢٠٠٩، وإعلان عبد الله موسى زعيم جند أنصار الله في قطاع غزة، خلال خطبة الجمعة في المسجد الواقع برفح الفلسطينية عن إقامة ما أسماه "الإمارة الإسلامية"[٢١]. وإلى جانبهم مقاتلون من اليمنيين ينتمون إلى تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، بخلاف ليبيين محسوبين على جماعة محمد جمال.
- مجاهدون محليون، وهؤلاء قسمان:
  - المقاتلون العقائديون: يعبّرون عن تيار متجذر في مصر، يتبنّى فكرًا تكفيريًا يقوم على تصوّر للذات طهري يراها وأقرانها "فرقة ناجية"، لها مهمة في أن تُهلك من لا يحمل تصوّرها، ومن الوجهة المذهبية تتبنّى تصورات السلفية الجهادية. وهؤلاء في سيناء خليط يجمع بين حالة الانتقال من التصوّف التقليدي إلى التسلّف التي مرّت بها الحالة الدينية للقبيلة السيناوية، وحالة سلفية وافدة، سواء مع الآتين للعمل بسيناء من أهل الوادي، أو التكفيريين ممن هجروا المجتمع أو فروا من ملاحقات أمنية. في هذه الفئة نتحدث بالأساس عن عناصر من الجيل الثاني من الجهاديين، أشدهم خطرًا هم الشوقيون وجماعة التوحيد (التكفير والهجرة)[٢٢].

---

١٩ في هذه الفترة وقع ما يناهز ٣٠٠ من الهجمات تفاوتت أحجامها وأمدية تأثيرها، وهي عمليات تنسب إلى طيف واسع من المجموعات الجهادية من منتسبي القاعدة أو المتأثرين بها فكريًا. هذا بحسب إحصاء لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطية. انظر: Joscelyn. . يذكر أنّ أسماء التنظيمات التي أخذت تتوالى في سياق العمليات تعددت كثيرًا. وهي مجموعات صغيرة نظن أنّ عددًا منها من الأقل ارتباطًا بالقاعدة قد اندمج في تنظيم "ولاية سيناء" تحت إمرة جماعة أنصار بيت المقدس (المنحدرة من أصل القاعدة، لكنها بدلت ولاءها جهة داعش). ومنها تنظيم القاعدة في سيناء، وأنصار الجهاد، وشبكة محمد جمال، ومجلس شورى المجاهدين أكناف بيت المقدس، وكتائب الفرقان، فيما تنظيمات مثل جند الإسلام - التوحيد والجهاد، وأجناد مصر لم تبعد عن ولائها للظواهري، هذه المجموعات على الرغم من ارتباطها الخارجي، فإنها تظل مجموعات سائلة ينتقل الأفراد بينها، ويقع بينها الاندماج ويستحوذ بعضها على بعض. والتقدير الأقصى لعددها لا يجاوز في رأينا الألفي مقاتل بحال، والفاعلين من بينهم هم أقل من نصف هذا العدد.

٢٠ قدرة الجهاديين الفلسطينيين من قطاع غزة على النفاذية للساحة السيناوية هي الأعلى، ويجب أن يؤخذ تصنيفهم ضمن مصنف "مقاتلين أجانب" بحذر بسبب عوامل الاختلاط الطبيعية بين غزة ومنطقة مثلث التوتر العريش – رفح - الشيخ زويد، والتي تجعل وصفهم بأجانب نافيًا لحقيقة أنهم جزء من المظلومية. وربما يكون مفهوم الجنسية معيقًا ههنا لفهم التشكل الاجتماعي لمحاضن الجهاد ونوعية المظلومية في هذه المناطق، بسبب تهجير الفلسطينيين لسيناء في مراحل سابقة، وللعلاقات الديموغرافية شديدة التداخل على طرفي الحدود.

٢١ "عشرات القتلى والجرحى في اشتباكات بين حماس وجماعة سلفية جهادية"، **دويتشه فيله عربي**، ٢٠٠٩/٨/١٥، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:
http://goo.gl/2YKGcD

٢٢ وجود منتسبين للتكفير والهجرة في سيناء محدود لكنه مؤثر من وجهة فكرية. وتوجد عناصر قيادية فارة من الوادي في سيناء. انظر: "مصر.. القبض على أمين تنظيم التكفير والهجرة بشمال سيناء" **العربية**، ٢٠١٣/١١/١، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:
http://goo.gl/Nuytgn

رسم توضيحي: تصور لخارطة التنظيمات الجهادية الناشطة في مصر، أو ذات علاقة بالعنف المسلح بها

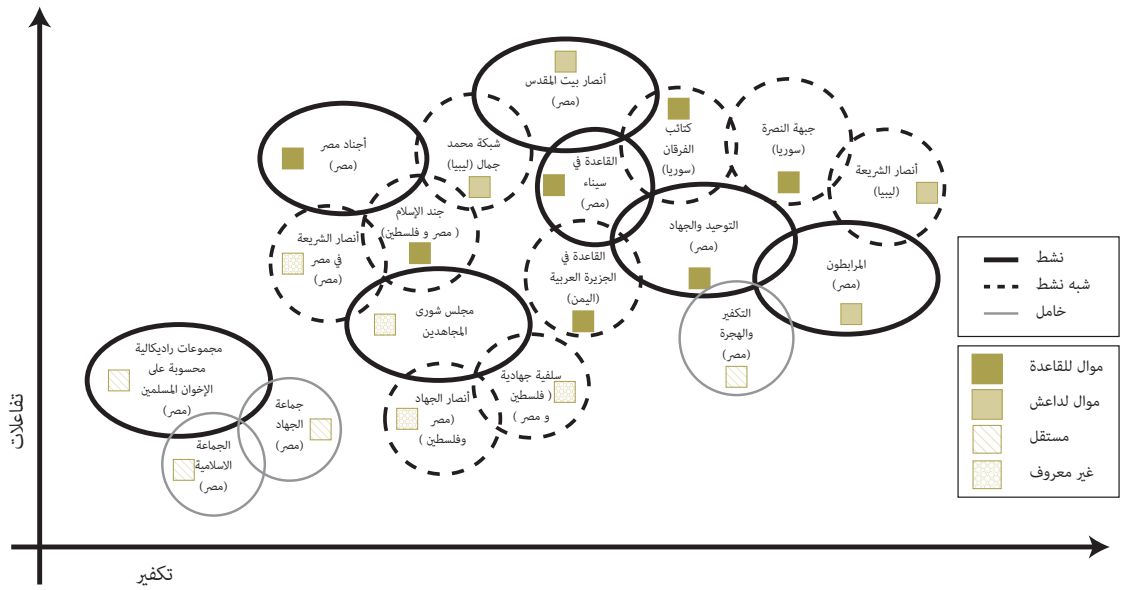

المصدر: من إعداد الباحث.

- المقاتلون الطارئون[٢٣]: وهم عناصر محلية موتورة، تمثّل الفئة الغالبة بين منتسبي التنظيمات في سيناء، وأفرادها في غالبيتهم لا يتشاركون الإطار الفكري والحركي المعولم للتنظيمات الجهادية، وحوافزهم للقتال هي حوافز ثأرية بحت في رأي الباحث، تتمثّل بالرغبة في تحصيل الثأر الخاص. ويجد هذا الثأر جذره في تاريخ (شخصي وعائلي) بسبب التعرض للتمييز العرقي والاجتماعي والتهميش المناطقي والمعاناة من سياسات الإفقار. أضف إلى ذلك ممارسات الاضطهاد الأمني ضد الفرد من هذه الفئة، أو التنكيل بذويه أو قتلهم في خلال المداهمات والمواجهات وآليات القبض العشوائي وجراء قسوة التحقيق[٢٤]. تحرك هذه الدوافع الثأرية تلك الفئة للانضواء إلى التنظيمات الجهادية، رافعة لواء تحصيل الثأر. ويخرج هؤلاء في أغلبهم من محاضن الفقر الجديدة خصوصًا من هوامش المدن وبؤر الفقر، وعناصر من البرجوازية الصغيرة تحركها مظلومية عامّة مع الدولة.

تجب ههنا الإشارة إلى صعوبة بحثية تتعلق بإمكانية تدقيق حجم هذه التنظيمات وقدراتها[٢٥]، إذ لا تتوافر معلومات كافية عن هياكلها وأعداد عناصرها، فيما يغلب الطابع الدعائي على الكثير من التحليلات التي تسعى لتضخيم وجود التنظيمات، أو التعتيم حول حجمها. والأرجح في رأي الباحث، أنّ الهياكل الحركية لتنظيمات العنف في سيناء لم تزل بسيطة، تتبع النمط الكلاسيكي للخلايا العنقودية لمقاتلي الجويرا (حرب العصابات)، بطابعها السري. وتدير كل تنظيم مجموعة قيادية صغيرة، أو مجلس للشورى يضمّ مفتين وحركيين. وعادة ما يناط بكلّ قائد حركي مسؤولية إدارة خلية أو دائرة من الخلايا وتوجيهها، وغالبًا، ولأسباب أمنية، تظل الخلايا غير موصولة بعضها ببعض، ولا يعرف بعضها بعضًا.

٢٣ طرح المفهوم في الأصل ضابط استرالي أسترالي يدعى ديفيد كيلكولن، خلال دراسته نوعية المقاتلين في العراق، انظر:
Tom Hayden, "Kilkullen's Long War", *The Nation*, 14/10/2009, viewed 12/8/2015, at:
http://bit.ly/1MB8Nxm

٢٤ لعل ظاهرة السجون غير القانونية التي تمارس فيها هذه الانتهاكات ومنها سجن العازولي بالإسماعيلية تشير إلى نوعية المعاملة التي تشكل المظلمة، انظر: تقرير العفو الدولية عنه: "مصر: عشرات المدنيين المختفين يواجهون التعذيب المستمر في أحد السجون العسكرية"، **العفو الدولية**، ٢٠١٤/٥/٢٢، شوهد في ٢٠١٥/٩/٥، على الرابط:
http://bit.ly/1MB8tyE

٢٥ إذا ما نحينا التقديرات الجزافية التي تصور هذه المجموعات المقاتلة وكأنها جيش قوامه عشرات الآلاف، سنجد أنّ الكثير من المتخصصين، ومنهم ماتيو جيدير الأستاذ بجامعة تولوز، يرجحون عددهم في حدود ٢٥٠٠ عنصر مقاتلا بزيادة تقارب نسبة ١٥٠٪في المئة عمّا كان قبل أحد حوادث صيف ٢٠١٣، وموجة العمليات الجهادية المسلحة التي تصاعدت على إثر عزل مرسي، انظر:
Jay Deshmukh, "Rising extremist insurgency challenges Sisi in Sinai", ", *The Daily News*, 3/7/2015. viewed on 12/8/2015, at:
http://bit.ly/1Mjlhzw

قد يُعيّن القادة المحليون (خصوصًا الذين يحظون بثقل قبلي) على أساس النفاذ إلى المجتمع المحلي. وعلى الرغم مما تشير إليه تقارير عدة عن محدودية القبول الشعبي بإحلال سلطة التنظيمات محل سلطة القبيلة، فإنّه يتبقى بعض القبول المتولّد عن رغبة لدى المغبونين في تحصيل ثأر ورفع مظلمة في المناطق المهمشة. وتفيد الأسماء المتداولة لقادة أبرز التنظيمات أنّ الظاهرة في سيناء لم تزل محلية من جهة توجيهها، فعلى رأسها قادة محليون ينتمون في أغلبهم إلى قبائل شمالي سيناء وجنوبي فلسطين، فيما تنعدم حتى الآن ظاهرة تولي الأجانب مواقع قيادية في الحالة المصرية. ويبدو أنّ الحديث عن المقاتلين الأجانب في سيناء متأثر بمقاربة للأوضاع في العراق وسورية بما تشهده من حضور واسع لعناصر قتالية عابرة للحدود. لا ينفي هذا وجود ملامح لإمكانية انتقال الحال في سيناء من "جهاد مظاليم" محلي الكوادر والبواعث، إلى حال معولمة تصبح معها سيناء معقلًا جهاديًا وليست فقط معبرًا للمقاتلين[٢٦].

يلخّص الرسم التوضيحي تصور الباحث حول وجود فاعلية ومستواها لدى التنظيمات المسلحة التي تُتداول أسماؤها ضمن ظاهرة العنف المسلح في سيناء. وربما يعين هذا الرسم في إبراز حقيقة وجودها الراهن، واحتمالات الاندماج فيما بينها، مقدمةً لتدقيق تصنيفي لاحق، يجاوز مجرد سرد قوائم بأسماء التنظيمات[٢٧].

٢٦ تثير هذا السؤال أحداث من شاكلة إسقاط الطائرة الروسية. فقد ارتبط الحادث الذي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنه، بتفاعل عابر للحدود، وإن لم تتضح تفاصيل ذلك إلى الآن. تشير تحليلات ظاهرة المقاتلين الأجانب (فئة المقاتل المعولم) إلى أنهم ينحدرون من مناطق النزاع (الحالية والسابقة) في العالم الإسلامي، خصوصًا مناطق جنوبي الاتحاد الروسي والبلقان وآسيا الوسطى. هذا علاوة على مقاتلين متحمسين ذوي نوازع طهرية من مسلمي الدول الغربية. هذا النوع كان صعبًا رصده في الحالة السيناوية، وتفسيرنا لذلك هو أنّ التشبع والدرجة من الاكتفاء الذاتي في الكوادر القتالية المؤهلة للعنف، وبعدد كاف، لا يزال يميز التنظيمات الجهادية المصرية، وهي الأقدم تاريخيًا، ومن بينها كوادر نشطت في ممارسة العنف المسلح في مناطق عدة من مناطق النزاع، وبعضها ممن لهم خلفيات عسكرية. ومن يوجدون من هذه الفئة بسيناء هم غالبًا إمّا عابرون في طريقهم لمناطق نزاع أخرى، وإمّا جاءوا لتلقي التدريب. حول ظاهرة المقاتلين الأجانب الأوضح في ساحة الحرب في سورية وأعدادهم، انظر:

Alex Spillius, "Number of foreign fighters in Syria nearly doubles", *The Telegraph*, 17/10/2013. viewed 6/9/2015, at:
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/10523203/Number-of-foreign-fighters-in-Syria-nearly-doubles.html

٢٧ إنجاز خرائط تبين الواقع الفعلي لوجودها، وتعالج مسألة كونها مستقلة أم اندمجت في تنظيمات أخرى أكبر، وفاعلة أم انحسرت وصارت تاريخًا، هو جهد مهم. فمسألة أطوار حياة التنظيمات الجهادية وانتقالها من مرحلة النشوء والصعود والفاعلية إلى مرحلة الانحسار والاندثار أو الاستيعاب في تنظيمات أخرى، لا يزال يحتاج مزيدًا من الجهد المعلوماتي والتحليلي ينفذ إلى هذه التنظيمات، ويفهم علاقة مكون العنف ببيئته. الخريطة أعلاه تطوير يقدمه الباحث على ما قدمته دراسة معهد دراسات السياسة الدولية بميلان، انظر:

Andrea Plebani (ed), *New (and old) patterns of Jihadism: AlQa'ida, the Islamic State and beyond* (Milan: Istituto Per Gel Studi di Politica Internazionale, 2014)

لم تعد التمايزات الفكرية بين التنظيمات الجهادية في سيناء أساسية، فيما ترتفع الفوارق الحركية لترسم حدود هذه التنظيمات، وساحات تنافسها في فراغ القوة الراهن. فالتنظيمات الجهادية من الجيل الثالث تنشأ ردة فعل على حوادث تستثير في عناصرها نزعة مواجهة الدولة، من دون أن يكون الباعث الفكري هو الأوضح، هذا على خلاف الجيلين الأول والثاني، الذين نشآ على وفق بواعث فكرية واضحة، خدمتها جهود لتأطير مواقفها المتمردة على سلطة الدولة وتأصيلها. ويبدو أنّ الجيل الثالث من التنظيمات الجهادية لم يعد في حاجة إلى بذل مثل هذا الجهد الفكري، فما يتوافر من تراث أنجزته الأجيال الأسبق من الجهاديين بات كافيًا، ويؤصل للجهاد، جمعًا لعناصر التسلف المذهبي والإحياء الجهادي والرؤى التكفيرية في بوتقة فكرية واحدة. وبخلاف بنية من الفتاوى الشرعية تعزز قرار من تستهدف التنظيمات تجنيدهم، نجد أدبيات حركية واسعة تسوّغ اللجوء إلى السلاح، ترسم صورة الدولة عدوًّا، ونخبتها كافرة وجب قتالها. وما بقي من خلاف بين التنظيمات الجهادية المستجدة، إنّما يتعلق بالمواقف التكتيكية والحركية، وانشطارات تحدث على محك طهرانية المواقف والتنافسات الميدانية والخلافات بين القادة.

فواعل الناشطية الجهادية

وفيما يلي بعض التفاصيل حول أبرز هذه المجموعات الناشطة في العنف المسلح في سيناء من المنتمية إلى الجيل الثالث للجهاد:

تنظيم التوحيد والجهاد

ظهر في تسعينيات القرن الماضي في مدينة العريش على يد طبيب الأسنان خالد مساعد الذي اكتسب الفكر الجهادي من اختلاطه في السجن بالقادة الجهاديين. وبحسب مختصين في شؤون الحركات الإسلامية[٢٨] اعتنق مساعد فكر الجهاد، على وفق تعاليم صاحب كتاب "العمدة في إعداد العدة" الشيخ سيد إمام مُنظِّر تنظيم الجهاد، الشهير بالدكتور فضل[٢٩]. فيما يرجح مختصون آخرون، بسبب فتاوى التكفير التي خرجت عن التنظيم وأسند بها عملياته، إلى أنّ التنظيم يمثّل تنويعًا على فكر "الشوقيين"[٣٠]. وعلى الرغم من أنّ مذهبه في التكفير قائم

٢٨ يرمي الباحث المتخصص في شؤون الحركات الجهادية، كمال حبيب، إلى تأثير سيد إمام الفكري في مرحلة ما قبل المراجعات، انظر: صبحي عبد السلام ومحمد كامل، "التوحيد والجهاد: إمارة إسلامية في جبل الحلال"، **الوطن**، ٢٠١٣/٨/١٣، شوهد في٢٠١٥/٨/١٦، على الرابط:
http://www.elwatannews.com/news/details/37413

٢٩ وهو نفسه صاحب المراجعات الجهادية في السجون والتي قادت لما عرف بـ "مبادرة وقف العنف" بعد حادث الأقصر ١٩٩٧.

٣٠ للمزيد حول الشوقيين، انظر: "الفيوم معقل الشوقيين التكفيريين: من هنا بدأ استحلال الأموال والنساء والأرواح"، **الحياة**، ٢٠١٤/٨/٢٦. على الرابط:
http://goo.gl/2FAz59

على تكفير الأفعال دون الأشخاص، فإنّ فتاواه تطرح عمليًا نطاقًا واسعًا للتكفير يطال أغلبية المجتمع. وقد وجد هذا الفكر طريقه إلى عناصر التنظيم، من خلال الاختلاط ودمج العناصر المنتمية للشوقيين (طلائع الفتح)، ممن فروا من محافظة الفيوم وتخفوا في سيناء. ومن اللافت أن نشأ التنظيم بالتزامن مع تنظيم التوحيد والجهاد في بلاد الرافدين الذي أسسه الأردني أبو مصعب الزرقاوي في العراق عام ٢٠٠٤، بتأثير من دعوة جماعة أنصار الإسلام[٣١]، وربما كان تصاعد نجاحات التوحيد والجهاد العراقي وانضواؤه إلى القاعدة حافزًا لإنشاء التنظيم السيناوي.

تمركز التنظيم في أقصى الشمال الشرقي لسيناء وجنوبي قطاع غزة بفلسطين، وكان قوامه طلابًا درسوا الفكر السلفي. ويندرج حركيًا ضمن القاعدة، لكن إستراتيجيته تتكثف على المواجهة المحلية، في التحرك بمواجهة الدولة التي ينظر إلى جيشها على أنه كافر، أو بتعبير أدبياتهم "من الفئة الممتنعة" التي تعرقل تطبيق الشريعة.

يقدّر باحثون عدد العناصر المتدرجة بالتنظيم أقل من ١٠٠٠ عنصر. وبناؤه الهيكلي غير واضح. اعتمد التنظيم في تمويله على التجارات غير المشروعة وأعمال التهريب وتجارة الأنفاق، ويتحصل على السلاح من خلال الأسلحة المهربة من ليبيا وإسرائيل وقطاع غزة. وتقارير المحللين المقربين للأجهزة الأمنية في مصر تشير إلى قادته عبر عناصر مصرية هاربة في غزة مثل خالد مصطفى وأحمد صديق، ويرتبطون بممتاز دغمش قائد جماعة جيش الإسلام[٣٢].

ظلت عمليات التوحيد والجهاد توجّه بالأساس لإسرائيل، بوصفها "العدو الأقرب"، بحسب ما يطرح منظرو التنظيم. لم يعزز استهداف إسرائيل فقط القبول الاجتماعي في الأوساط السيناوية، بظهور المنضوين ضمن التنظيم بمظهر المقاوم، بل كان عاملًا لإلحاقه بمجتمع يضم قطاعًا واسعًا من الفلسطينيين يتصلون بوشائج النسب والمصاهرة عبر جانبي الحدود. وجاءت أبرز عملياته في هذا الاتجاه، فقد نسبت للتنظيم تفجيرات طابا في جنوب سيناء ٢٠٠٤ التي استهدفت بالأساس السياحة الإسرائيلية. يذكر أنّ القضايا التي نظرت أمام المحاكم المصرية وتخص جماعة التوحيد والجهاد المصرية وعملياتها بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، قد أدرجت فيها أسماء لفلسطينيين سواء ممن يعيشون في منطقة العريش والشيخ زويد المصرية أو غزة. التعاون بين التنظيمات السيناوية والغزاوية خصوصًا فيما يتعلق بالعمليات الموجهة ضد إسرائيل يديره أساسًا ما يعرف بمجلس شورى المجاهدين. وفي هذا السياق يذكر أنّ للتنظيم موقفًا عدائيًا من حركة حماس التي منعتهم من قبل من تنفيذ عمليات جهادية ضد إسرائيل. وفي هذا الأمر تلح مقاربة الأجهزة الأمنية وأقوال المحللين المحسوبين على هذه الأجهزة، على وجود اعتماد متبادل بين هذا التنظيم وحماس، على الرغم من الشُقة، بدعوى أنّ حماس تستفيد مباشرة من هذه الجماعات سواء في استمرار التجارة عبر الانفاق التي ليست ببعيدة عن نفوذ الجماعات في هذه المنطقة، أو في تعاون يتعلق بالتسليح وتخزين لسلاح المقاومة وتمريره عبر الأنفاق.

ولم يظهر اسم هذه الجماعة بعد الثورة، ويبدو أنها – وبحسب معلومات تخص عناصر أساسية كانت تنشط فيها – قد اندمجت في غيرها خصوصًا أنصار بيت المقدس، ومجلس شورى المجاهدين في أكناف بيت المقدس. وكانت في كمون قبل الثورة، أو كما يرجح جوسيبي دينتيس[٣٣] كانت تُعدّ الساحة لظهور الطور الجديد من الجهاديين. وتعمق وجودها في الأوساط البدوية.

مجلس شورى المجاهدين في أكناف بيت المقدس

نشأ المجلس، بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ليكون آلية تنسيقية وتحالفًا مرنًا يضمّ عددًا من التنظيمات الجهادية. رأسه هشام السعدني وكان أميرًا لجماعة سلفية جهادية تعرف بجحافل التوحيد والجهاد. ويمثّل فيه كل تنظيم بأمير "أساس لعمل جهادي يكون لبنة في المشروع العالمي الرامي لعودة الخلافة"، و"لتوحيد المجاهدين تحت مشروع موحد" بحسب بيان إنشائه[٣٤]. يصنّف بعض المحللين هذا المجلس تنظيمًا قائمًا بذاته، ويرى أنه قد جرى لاحقًا الدمج بين مجموعاته، حتى أنّ الولايات المتحدة قد أدرجته مؤخرًا ضمن لائحتها السوداء للمنظمات الإرهابية الأجنبية[٣٥]. وبغض النظر عن كونه تنظيمًا

---

٣١ حول تنظيم التوحيد والجهاد الذي قاده أبو مصعب الزرقاوي، انظر: جان شارل بريزار ودامیا مارتينيز، **أبو مصعب الزرقاوي الوجه الآخر لتنظيم القاعدة**، هالة صلاح الدين لولو (مترجمة) (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦)، ص ١٦٧ - ١٧٤.

٣٢ محمد عمارة، "سري جدًا: العلاقات التنظيمية بين الجماعات الجهادية في سيناء وغزة"، **الوطن**، ٢٠١٢/٨/١٣، شوهد في ٢٠١٥/٩/٥، على الرابط:
http://www.elwatannews.com/news/details/37432

33 Giuseppe Dentice, "Sinai: Next frontier of Jihadism," in: Andrea Pelbani (ed.), *New and old patterns of Jihadism: al-Qa'ida, the Islamic State and beyond* (Milan: Istituto per gli Studi Politica Internazionale, 2014), p. 75.

٣٤ يتمركز أغلبها بالأساس في غزة وبعضها في مصر في المنطقة القريبة عبر الحدود مع مصر، ويضم عددا غير معلوم من التنظيمات الصغيرة منها أنصار السنة، وجند أنصار الله، وأنصار الجهاد، انظر: مركز ابن تيمية مركز ابن تيمية للإعلام، "الإعلان عن تشكيل مجلس شورى المجاهدين في أكناف بيت المقدس وتبني غزوة النصرة للأقصى والأسرى"، **يوتيوب**، ٢٠١٣/٩/١٩، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٩، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=XndKYHMrRe0

أشارت أنباء متواترة لاغتيال إسرائيل للسعدني في ٢٠١٢، انظر: "إسرائيل تقتل زعيم جماعة مرتبطة بالقاعدة في غزة"، **رويترز**، ٢٠١٢/١٠/١٣، شوهد في ٢٠١٥/٩/٥، على الرابط:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE89C08620121013

٣٥ "واشنطن تضع 'مجلس شورى المجاهدين في أكناف بيت المقدس' على اللائحة السوداء"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٤/٨/٢٠، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٩، على الرابط:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=13049&article=784013&feature

واحدًا، أو لم يزل صورة من صور الائتلاف بين تنظيمات متعددة، فهو يؤدي دوره الاستشاري والتنسيقي بفاعلية، خصوصًا في العمليات الموجهة ضد إسرائيل انطلاقًا من سيناء، والتي بدأت بعملية على الحدود المصرية الإسرائيلية في تموز / يونيو ٢٠١٢ باستهداف حافلة لعمال البناء تعمل لدى الجيش الإسرائيلي[٣٦]، واكتسب شهرته الأوسع بعد تبنيه عملية قصف مستوطنات إسرائيلية بصواريخ جراد في ٢٠١٣[٣٧]، وكذلك قصف ميناء إيلات بالصواريخ جراد في العام نفسه. وبحسب المعلومات المتوافرة عنه، فإنّ المجلس قد نشط بالمجموعات المنضوية تحته بعد ٢٠٠٥ بين غزة وسيناء، وقام بعدة عمليات ضد إسرائيل من قلب غزة. ويحمل موقفًا مناهضًا للسلطة في مصر ولحركة حماس كذلك. وترجّح تقارير عن الأجهزة الأمنية المصرية أنّ مشروعات التقارب الأيديولوجي والحركي بين المجموعات التي تحمل فكر القاعدة، قادها مبعوثون عن أيمن الظواهري، قد أثمرت مثل هذه المبادرة. الأمر الذي لم تؤكده شواهد، لكنه يظلّ مرجحًا.

> صعد اسم تنظيم "أجناد مصر" مع سلسلة من عمليات إرهابية شـــنها ضد عناصر الشـــرطة بلغت الثماني، وكانت تشير إلى وجود طفرة في نوعية عملياته

ج- تنظيم أجناد مصر

صعد اسم تنظيم "أجناد مصر" مع سلسلة من عمليات إرهابية شنها ضد عناصر الشرطة بلغت الثماني، وكانت تشير إلى وجود طفرة في نوعية عملياته. التنظيم الذي ينشط في محيط القاهرة الكبرى يظلّ وثيق الصلة بالعمليات الجهادية في سيناء. تمكنت قوى الأمن من قتل قائد التنظيم همام عطية (مجد الدين المصري)، في حي فيصل بالجيزة، في نيسان / أبريل الماضي، في إثر سعيه للاتصال بتنظيمات أخرى أكبر حجمًا، فجرى رصده وتتبعه، ومن ثمّ قتله. كان تواصله، بحسب ما رجحت المعلومات الأمنية، بغية الحصول على دعم مادي وتقني من تنظيمه القديم قبل انشقاقه في ٢٠١٣، وهو تنظيم أنصار بيت المقدس. الأمر الذي تأكد فيما بعد في نعي "أجناد مصر" لعطية بوصفه قائدها. وقد جرى سريعًا الإيقاع بعناصر عدة تابعة لهذا التنظيم. وهو ما يطرح سؤال الحجم في مقابل الفاعلية[٣٨]. وأقصد أنّ التنظيم الذي نجح في إرباك السلطة، وإثارة الصخب بعملياته على امتداد عام ونصف، لم يجتذب سوى عدد قليل من العناصر المقاتلة، وبحسب سردية سقوط قائده، فإنّه كان يعاني من نقص في التمويل والقدرات، استوجب مخاطرة الاتصال غير المؤمّن. الملاحظة الأخرى تخص ميل التنظيمات إلى الانشقاق في مقابل السعي للاندماج فيما بينها. نلحظ أنّ التنظيمات الجهادية كلما زادت وتيرة عملياتها الناجحة، مالت إلى الاستقلال عن المكونات التنظيمية الأكبر. وحتى حين تطرح ادعاءات بتمايز فكري، تظل الأسباب الأوضح التي تدفعها إلى ذلك هي إغواء البروز والمنافسة. وحين يحل بها الضعف، تميل إلى مقاربة واقعية لوجودها، على النحو الذي يدفعها إلى الاتصال بالتنظيمات الأخرى الأكبر بغية الحصول على موارد. هذا هو سبب ما نراه في عمليات سيناء والوادي من مظاهر الاعتماد المتبادل بين تنظيمات العنف المسلح في مصر، مع أنّ الوضع بين التنظيمات الأم التي بايعتها هذه التنظيمات خارج مصر يشهد اقتتالًا وتلاسنًا بين رؤوسها (الظواهري شن هجومًا حادًا على البغدادي، والتنظيمات الموالية للقاعدة انخرطت فعليًا في معارك ضد تنظيم الدولة في مواقع عدة في سورية). وسنطرح هذه النقطة لمزيد من التفصيل في القسم التالي.

د- أنصار بيت المقدس (إمارة سيناء)

يرجّح ناشطون سلفيون نشوء تنظيم أنصار بيت المقدس عبر اندماج مجموعات جهادية صغيرة[٣٩] عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. التنظيم الذي اكتسب شهرته من استهدافه قطع خط نقل الغاز لإسرائيل والأردن، ظل ملتزمًا هذا الاختصاص العنفي، دون غيره حتى صيف ٢٠١٣. وضمت أهداف التنظيم

36 Thomas Joscelyn, "Al Qaeda-linked group claims responsibility for attack in Israel", *The Long War Journal*, 19/6/2012, viewed 18/8/2015, at: http://www.longwarjournal.org/archives/2012/06/al_qaeda-linked_grou.php

٣٧ مركز ابن تيمية للإعلام، "مجلس شورى المجاهدين أكناف بيت المقدس مشاهد من قصف المواقع والمغتصبات اليهودية"، **يوتيوب**، ٢٠١٣/٩/٢٢، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٩، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=x_OpePovm9A

٣٨ يعكس خالد عكاشة، وهو ضابط أمن عمل بسيناء ويدير الآن مركزًا للدراسات الأمنية متخصصًا في مكافحة الإرهاب، وجهة نظر الأجهزة الأمنية ومقاربتها لخطر التنظيم، حين يطرح أنّ عمليات التنظيم التي تصاعدت خصوصًا عملية اغتيال النائب العام (على الرغم من أن التنظيم لم يعلن تبنيه لها)، "جاءت للرد على ثلاث ضربات مني بها التنظيم، أولاها مقتل زعيمه مجد الدين المصري، وثانيتها موت مفكرهم العسكري نبيل المغربي في السجن، وثالثتها تنفيذ حكم الإعدام في أعضاء خلية عرب شركس، انظر: محمد حسن شعبان، "الأمن المصري يقتل عضوين من تنظيم أجناد مصر يشتبه بتورطهما في تفجير القنصلية الإيطالية"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/٧/٢٨، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:
http://goo.gl/HCMGAN.
الأمر يشير في الوقت ذاته إلى ضعف القدرات البالغ لدى أجهزة الأمن والاستخبارات، في وقت تقوم بالاشتباه الواسع عوضًا عن تكوين بناء معلوماتي محكم، وتشغيل آلة للتوقع والتتبع والمراقبة مهنية وكفؤة.

٣٩ نحو عشرين مجموعة بحسب تصريح أحد قادة السلفية الجهادية في غزة. انظر: الغول.

التحركات العسكرية الإسرائيلية على الحدود[٤٠]، وربما لهذا السبب اتسع محضنه البدوي. لكن بوصلة عملياته انقلبت لاستهداف حثيث للقوات المسلحة المصرية، في إثر ملاحقتها عناصر التنظيم في سيناء.

توسّعت عمليات التنظيم منذ منتصف عام ٢٠١١ في فترة المجلس العسكري، وكانت عملياته الكبيرة قد استدعت شن العملية "نسر ١". ولم تهدأ وتيرة هجماته ضد قوات الجيش والشرطة المصرية والمرافق العامّة، بل أخذت في التنامي وتقدّم النوعية، ما استدعى حملة أضخم باسم "سيناء".

خلال شهر أيار / مايو ٢٠١٣، وفي إثر اختطاف أفراد تابعين للشرطة المصرية في سيناء، دشنت هذه الحملة العسكرية الموسعة، واستمرت أيامًا قلائل ثم خُفضت إلى أن عادت التوترات الشديدة لسيناء في الفترة بين تموز / يوليو ٢٠١٣، بعد فض اعتصام رابعة، وحتى شباط / فبراير ٢٠١٤. في هذه الفترة وقع ما يناهز ٣٠٠ من الهجمات تفاوتت أحجامها وأمدية تأثيرها. وهي عمليات تنسب إلى طيف واسع من المجموعات الجهادية من منتسبي القاعدة أو المتأثرين بها فكريًا[٤١].

وفي ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤، أعلنت جماعة أنصار بيت المقدس في سيناء عن تغيير اسمها إلى "ولاية سيناء"، وذلك بعد وقت قصير من كلمة ألقاها زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي، رحب فيها ببيعة تنظيمات جهادية من عدة دول عربية، ويدعو فيها التنظيمات التي أعلنت مبايعته إلى التحول إلى اسم إمارة ضمن الدولة[٤٢].

اتسمت عمليات التنظيم بتتابعها وتنامي حجمها ونوعيتها. وهذه العمليات تنتظم ضمن إستراتيجية استنزافية أوضح من باقي التنظيمات. وهي أوضح تطبيق لما يسمّى في أدبيات القاعدة مرحلة "الإنهاك والنكاية" التي تهزّ شرعية الدولة ووجود سلطاتها، وصولًا إلى ما يسمونه بحالة التوحش التي تتدخل فيها التنظيمات لإدارة المجتمع والانتقال به إلى حالة العسكرة.

الأهداف الحركية لتنظيمات العنف المسلح

من المفيد هنا استعراض الأهداف الحركية لعمليات التنظيمات وهي تشمل طيفًا واسعًا من الأهداف، أهمها:

استهداف الارتكازات العسكرية والأمنية في سيناء وخارجها

كان صيف ٢٠١٥ الأكثر سخونة لتنظيم أنصار بيت المقدس (ولاية سيناء)، وكانت آخر عملياته التي رصدتها الورقة هي استهداف مبنى للأمن الوطني بشبرا الخيمة[٤٣] في ٢٠ آب / أغسطس ٢٠١٥. نالت أبرز العمليات في هذه الفترة من آليات تفتيش ونقاطها، وارتكازات عسكرية (كمائن ومعسكرات) بخلاف أقسام البوليس ودوريات الأمن، وكذلك الطرق وما يمرّ بها من آليات تابعة للدولة مدنية أكانت أم عسكرية. وكانت الواقعة الأكبر ضمن عمليات الصيف الدموي هي عملية الشيخ زويد. العملية التي جدّت مع ساعات الصباح الأولى لغرة يوليو / تموز ٢٠١٥، بمحيط المدينة، شملت سلسلة هجمات سريعة استهدفت غالبية النقاط الأمنية والارتكازات العسكرية بطول طريق رفح - العريش الدولي، تلتها محاولة لاحتلال عدة نقاط أساسية، حيث جابهتها القوات الرابضة هناك، وجرت اشتباكات واسعة بمختلف الأسلحة. أسفرت الهجمات التي تبناها تنظيم أنصار بيت المقدس (ولاية سيناء) عن عدد غير مسبوق من القتلى والضحايا ناهز المئة وخمسين، وفقًا لبيانات بثتها السلطات المصرية وترجيحات لعدد من مراسلي الصحف فضلًا عن شهادات

---

٤٠ في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢، هدد تنظيم التوحيد والجهاد بالانتقام من إسرائيل، بعد اغتيالها قائده هشام السعدني الملقب بأبي الوليد المقدسي، وأشرف صباح، الملقب بأبي البراء المقدسي، والذي يشار إليه بوصفه قائد تنظيم أكناف بيت المقدس. وقد نعى الظواهري في كلمة له السعيدني، انظر: صالح النعامي، "اغتيال هشام السعيدني قائد 'السلفية الجهادية' في قطاع غزة في غارة إسرائيلية"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٢/١٠/١٥، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:
http://bit.ly/1k2gLc0

٤١ بحسب إحصاء لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطية. انظر: Joscelyn . يذكر أنّ أسماء التنظيمات التي أخذت تتوالى في سياق العمليات تعددت كثيرًا. وهي مجموعات صغيرة نظن أنّ عددًا منها من الأقل ارتباطًا بالقاعدة قد اندمج في تنظيم "ولاية سيناء" تحت إمرة جماعة أنصار بيت المقدس (المنحدرة من أصل القاعدة، لكنها بدلت ولاءها جهة داعش). ومنها تنظيم القاعدة في سيناء، وأنصار الجهاد، وشبكة محمد جمال، ومجلس شورى المجاهدين أكناف بيت المقدس، وكتائب الفرقان، فيما تنظيمات مثل جند الإسلام - التوحيد والجهاد، وأجناد مصر لم تبعد عن ولائها للظواهري، وهذه المجموعات على الرغم من ارتباطها الخارجي، فإنّها تظل مجموعات سائلة ينتقل الأفراد بينها، ويقع بينها الاندماج ويستحوذ بعضها على بعض. والتقدير الأقصى لعددها لا يجاوز في رأينا الألفي مقاتل بحال، والفاعلون من بينهم هم أقل من نصف هذا العدد.

٤٢ وكان مؤشر ذلك أنّ اسم حساب منسوب إلى جماعة "أنصار بيت المقدس" بمصر على موقع التدوينات القصيرة "تويتر"، تحوّل إلى اسم ولاية سيناء، ومن بعدها صار هذا الاسم هو المعتمد في بيانات التنظيم ورسائله. وترجع أهمية البيعة إلى أنها تقوم بدور إطار دمج للتنظيمات الأصغر، كما أنّ العديد من المؤمنين بفكر الجهاد الإسلامي كامنون غير نشطين، بحجة فقهية هي عدم وجود إمام يقاتلون تحت رايته. وبظهور خليفة يدعو الناس لمبايعته، بدا أنّ تحولًا واسعًا يطال هؤلاء، انظر: "أنصار بيت المقدس تغير اسمها إلى ولاية سيناء"، **الجزيرة نت**، ٢٠١٤/١١/١٤، على الرابط:
http://goo.gl/W2DeOH

٤٣ يسري البدري، "الداخلية: سيارة مفخخة ومجهولان نفذا تفجير شبرا الخيمة"، **المصري اليوم**، ٢٠١٥/٨/٢٠، شوهد في ٢٠١٥/٨/٢٠، على الرابط:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/795961

للأهالي[٤٤]. وجاء في بيان منسوب إلى "ولاية سيناء" أنّ التنظيم قد استهدف ١٥ موقعًا للجيش (ارتفعت في بيان تالٍ للتنظيم إلى ما فوق العشرين)، منها ثلاث عمليات كبيرة استهدفت ناديًا الضباط بالعريش وكمينيْ السدرة وأبو رفاعي بمدينة الشيخ زويد، وأوقعت – بحسب البيان - العشرات بين قتيل وجريح. فيما أعلنت القيادة العامّة للقوات المسلحة مقتل مئة من مقاتلي تنظيم "ولاية سيناء"، و١٧ عسكريًّا في المواجهات (ارتفع عددهم لاحقًا إلى أربعة وعشرين عسكريًّا) بخلاف عدد من المدنيين، مؤكدًا إحباط محاولة التنظيم احتلال المدينة[٤٥].

أشارت هذه العمليات المؤثّرة إلى تملّك هذا التنظيم قوة متعاظمة في خلال الفترة الماضية، يسرت له التحرك في مثلث رفح - العريش - الشيخ زويد بحرية أكبر، ومكنته من إيقاع خسائر مضاعفة في صفوف القوات. وتطور أداؤه عن عمليات أسبق مثل الهجوم على ستة مواقع ونقاط عسكرية في مطلع العام، والذي راح ضحيته عدد مماثل من أفراد وضباط في القوات المسلحة، ثم العملية التي استهدفت الكتيبة ١٠١ التابعة للشرطة في آذار / مارس ٢٠١٥، وأسقطت عددًا من أفراده جرحى، وجاءت قبل عملية اغتيال النائب العام، بيوم واحد[٤٦].

استهداف الداعمين للقوات التي تقف في مواجهة التنظيم

عمد التنظيم إلى إستراتيجية نشر الخوف بين الأهالي، عبر استهداف كل من يراه داعمًا لقوات الجيش والشرطة. استهدف التنظيم موظفي الدولة، وكذلك قضاة المحاكم؛ في ١٦ أيار / مايو ٢٠١٥، قتل تنظيم "ولاية سيناء" ثلاثة من القضاة خلال توجههم إلى عملهم في العريش، وأصاب ثلاثة آخرين[٤٧]. كان أبو أسامة المصري قائد التنظيم قد دعا، عقب الحادث في ٢٠ أيار / مايو، أنصاره إلى التوسع في مهاجمة القضاة في مصر. وتوسع التنظيم كذلك في استهداف كافة ما يعبّر عن سلطة الدولة، خصوصًا في قطاع الخدمات المحلية. لكن استهدافه مشايخ القبائل وعواقل سيناء ممن يراهم متواطئين في ملاحقته مع الدولة، يبقى هو الأبرز[٤٨]. وهي الظاهرة التي كانت قد بدأت في أعقاب الثورة بقتل الشيخ نايف أبو إقبال شيخ عائلة "الزيود"، وهي أحد أفرع قبيلة السواركة (القبيلة الأكثر تعرضًا لانتقام "ولاية سيناء"، مع أنّ بعض قادة التنظيم ينتمون إليها). كما تمّ قتل الشيخ خلف المنيعي ونجله. وضمت قائمة من أعلن التنظيم قتلهم أو نُسب قتلهم

---

٤٤ يذكر أنّ هذه الحوادث قد جدّت متزامنة مع تطورين لافتين، وهما إصدار قانون مكافحة الإرهاب الذي ظل محلا للجدال والإخفاء، وثانيها توسيع حملة للملاحقة الأمنية لقادة الصف الثالث بجماعة الإخوان. في اليوم ذاته وبما صور على أنه ردة فعل على حادث اغتيال النائب العام، أعلنت وزارة الداخلية المصرية، مقتل مسؤول "لجان العمليات النوعية" في جماعة الإخوان المسلمين واثني عشر من المنتسبين للجماعة، فيما وصفته الداخلية على إنه "تبادل لإطلاق النار مع قوات الشرطة" في مدينة ٦ أكتوبر بمحافظة الجيزة، ورأته الجماعة تصفية لأعضائها من المعنيين بملف رعاية أسر المعتقلين. وشنت كذلك وزارة الداخلية حملة موسعة لاعتقال قادة في الجماعة، انظر: "ضبط ٢١ من القيادات الوسطى لتنظيم الإخوان"، **المصري اليوم**، ٢٠١٥/٧/٢ على الرابط:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/766457

وكذلك: سعيد عبد الرحيم، "الأمن المصري يقتل ١٣ قياديًا إخوانيًا بينهم برلماني سابق" **العربي الجديد**، ٢٠١٥/٧/١، شوهد في ٢٠١٥/٨/١، على الرابط:

http://goo.gl/MhyXCG

أمّا الحدث الثاني فهو إعلان مجلس الوزراء المصري في إثر الحادث إقراره مشروع قانون مثير للجدل لمكافحة الإرهاب، ورفعه إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي يحوز السلطة التشريعية في غيبة البرلمان للتصديق عليه. وكان الرئيس المصري قد دعا في إثر اغتيال النائب العام على يد تنظيم الأنصار، قبل يوم واحد، إلى إجراء تعديلات قانونية تحقق ما وصفها بـ "العدالة الناجزة". وبالفعل أدخلت الحكومة تعديلات على القانون تغير في الإجراءات والعقوبات، كما تضمن القانون بندًا ينصّ على عدم مساءلة القائمين على تنفيذ أحكام قانون الإرهاب، إذا استعملوا القوة في تطبيقه، انظر: "الحكومة المصرية تصادق على قانون لمكافحة الإرهاب"، **روسيا اليوم**، ٢٠١٥/٧/١، شوهد في ٢٠١٥/٨/١، على الرابط:

http://goo.gl/ijHq5I

٤٥ تقديرات عدد الخسائر البشرية في هذه العملية متضاربة بشدة، وتظل محلًا للشد والجذب بين منابر الإعلام المعبرة عن القوات المسلحة في مصر، وتلك المعبرة عن تنظيم "الدولة الإسلامية" أو متعاطفة معها. والتقديرات الأقرب للحياد تذهب إلى أنّ عدد القتلى والجرحى كبير على الجانبين، وأنه غير مسبوق. حول التقديرات الرسمية، انظر: نص البيان في فيديو، "صفحة المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة المصرية"، **فيسبوك**، ٢٠١٥/٧/١، على الرابط:

https://www.facebook.com/Egy.Army.Spox/videos/vb.217455035052153/681318181999167/?type=2&theater

أما عن تقديرات تنظيم "ولاية سيناء"، فانظر: محمود الواقع، "بيان ثان منسوب لـ 'ولاية سيناء' يعلن تفاصيل هجمات جديدة بالشيخ زويد"، **المصري اليوم**، ٢٠١٥/٧/١، على الرابط:
http://www.almasryalyoum.com/news/details/765675

٤٦ لم يعلن التنظيم أو أي من التنظيمات الجهادية الأخرى الفاعلة في ساحة سيناء حتى حينه المسؤولية عن عملية اغتيال النائب العام، ونسبت لتنظيم مجهول اسمه المقاومة الشعبية بالجيزة الذي تتهم السلطات الاخوان بتكوينه وضلوعه في العملية ونقت الجماعة ذلك في بيان لها، انظر: "بيان جماعة 'الإخوان المسلمين' تعليقا على اغتيال النائب العام"، **مفكرة الإسلام**، ٢٠١٥/٦/٢٩، شوهد في ٢٠١٥/٩/٥، على الرابط:

http://islammemo.cc/akhbar/locals-egypt/2015/06/29/252674.html

والترجيح لدينا بسبب نوعية هذه العملية وتشابه أسلوبها مع عمليات أجناد مصر وتنظيم الدولة أنها قد تمت بيد أحدهما. يذكر أنّ غالبية العمليات التي راجعها الباحث في إطار إعداده هذه الورقة لم تعلن أي تنظيمات المسؤولية عنها.

٤٧ قبل يومين من عملية الشيخ زويد الكبرى بث تنظيم إمارة سيناء شريطًا لعملية اغتيال القضاة، انظر: "تنظيم الدولة يبث عملية قتل القضاة في العريش (فيديو)"، **عربي ٢١**، ٢٠١٥/٦/٢٩، شوهد في ٢٠١٥/٨/١ على الرابط:

http://goo.gl/7I0vC2

٤٨ محمود صالح، "مشايخ سيناء بين التعاون مع الجيش ورصاص بيت المقدس"، **الوطن**، ٢٠١٥/٥/١٠، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:

http://www.elwatannews.com/news/details/726693

إليه، مشايخ من قبائل الفواخرية والترابين كذلك[٤٩]. وقد قادت الأخيرة حملة على التنظيم في إثر استهدافه مصالح اقتصادية تقع ضمن نطاق أراضيها، وقتله عددًا من أبناء القبيلة[٥٠].

ج- استهداف المواقع الحدودية مع إسرائيل

كان تبنّي المجموعات الجهادية في سيناء "أولوية قتال العدو القريب"، يعني استهداف إسرائيل في الفترة التي سبقت صيف ٢٠١٣. لكن باستثناء الإطلاق العشوائي لصواريخ على مناطق في النقب وعلى إيلات، لم تسفر عن خسائر، لم تسجل عمليات حقيقية، عبر العامين الأخيرين، تمثّل تهديدًا جديًّا لإسرائيل. يشير المحلل العسكري الإسرائيلي عاموس هارئيل إلى تضاعف قلق إسرائيل. فعلى الرغم من تعاونها الاستخباري المكثف مع مصر، والسعي الحثيث لمعرفة من يقف خلف تنظيم إمارة سيناء، فإنّ الخلل الاستخباري بقي على الطرفين مرصودًا، فلم يوجّه أي منهما أي تحذير بشأن هذه العملية الكبيرة[٥١]. هذا القلق أثاره تطور في مستوى العمليات إلى درجة أعلى من التنسيق والسيطرة والقيادة، ما مكّن من تحريك أكثر من ١٠٠ مقاتل مسلحين بأسلحة متنوعة. ويذهب هارئيل إلى إنّه "على الرغم من التقديرات حول تحسن قدرة ولاية سيناء، فإنّها تزعج أجهزة الاستخبارات المصرية والإسرائيلية التي ما زالت تجهل الكثير عن تنظيم ولاية سيناء وهوية قائده.

حقيقة الأمـر أنّ إسرائيل قد تدخلت أكثر من مرة مباشرةً في مواجهة التنظيمات، وخرقت سيادة مصر على سيناء. ففي صباح ٢٦ آب / أغسطس ٢٠١٢، دخلت قوة إسرائيلية بعمق ١٥ كيلومترًا في سيناء (قرية الخريزة بمدينة الحسنة)، وقامت بزرع عبوة ناسفة على الطريق لمنزل إبراهيم عويضة أبو يوسف، واغتيل في إثر تفجيرها[٥٢]. كما تعمد إسرائيل إلى تشكيل شبكات من الجواسيس تعمل لمصلحتها في سيناء، بعضها من أبناء القبائل ذاتها التي يستهدفون منها قادة جهاديين. وهو ما تشير إليه تطورات حوادث الانتقام، بعد مقتل إبراهيم عويضة، من عدد من أقربائه المنتمين إلى القبيلة ذاتها ممن جندهم الموساد.

د- استهداف المصالح الغربية

أعاد حادث إسقاط الطائرة الروسيّة في سيناء، والذي راح ضحيته ما يزيد على مئتين من المواطنين الروس، إثارة الهواجس من توسّع تنظيم الدولة الإسلامية في استهداف المصالح الغربية، وفروعه ومنها ولاية سيناء[٥٣]. وهو أكثر الحوادث التي ترشح الظاهرة الجهادية في سيناء لانتقالة من حالتها المحلية الراهنة إلى حالة معولمة بامتياز. قبلها كان الاستهداف للسائحين وللخبراء الأجانب ولقوات حفظ السلام في سيناء.

قبل بضعة أشهر بث تنظيم إمارة سيناء شريطًا مصورًا لرهينة كرواتي مذبوحًا[٥٤]، مؤشّرًا على تصعيده ضد المصالح الغربية. الرهينة توميسلاف سلوبك الخبير في مجموعة (سي. جي. جي) الفرنسية المتخصصة في جيولوجيا النفط والغاز، والذي اختطف في ٢٤ تموز / يوليو ٢٠١٥، من ضاحية المعادي جنوب القاهرة، كان ثاني رهينة أجنبية يقوم التنظيم

٤٩ قتل التنظيم الشيخ كامل أبو ملحوس شيخ عائلة "التهيمات" من قبيلة السواركة، والشيخ إسماعيل أبو زيد من القبيلة ذاتها، والشيخ شتيوي أبو مراحيل شقيق عضو مجلس الشعب السابق سالم أبو مراحيل، والشيخ حسن البعيرة، وهما من مشايخ سيناء ممن اتهم التنظيم بالتعاون مع الأمن. وبعد فترة قصيرة من المهادنة خلال حكم مرسي، جرى اغتيال الشيخ فرج أبو بخيت أحد أبناء عائلة الريشات، ومن رموز الحزب الوطني المنحل، بعد عزل مرسي، واغتيل أيضا الشيخ عبد الحميد سلمي من قبيلة الفواخرية وكان عضوًا سابقًا في مجلس الشورى. يذكر أنه مع مطلع ٢٠١٥، اغتال التنظيم نجليْ الشيخ عبد الله أبو جراد، أحد القضاة العرفيين في سيناء من السواركة. الأمر الذي دعا قبيلته "الترابين" إحدى قبائل شمال سيناء لإعلان حرب قبلية على "أنصار بيت المقدس"، كما اغتيل الشيخ عبد الباسط غنيم الأسطل من مشايخ قبيلة "الترابين" بمدينة رفح.

٥٠ مسألة دخول القبائل على خط المواجهة أثارت مخاوف من تكرار تجربة "الصحوات" العراقية في مواجهة داعش. ومسألة تعاون التنظيمات للسلطة القبلية في مقابل سعي مناقض لتقويض هذه السلطة مسألة غاية في التعقيد، وتحتاج الدراسة. لمزيد عنها انظر تقرير لآطلانتك كاونسل حول التطورات الأخيرة لدخول القبائل (خصوصًا الترابين) في المواجهة مع ولاية سيناء:

Mokhtar Awad & Mostafa Abdou, "A New Sinai Battle? Bedouin Tribes and Egypt's ISIS Affiliate", *Atlantic Council*, 14/5/2015, viewed 5/8/2015, at: http://bit.ly/1N0seo2

51 Amos Harel, "How the ISIS Threat to Israel Differs From North to South", *Haaretz*, 7/7/2015, viewed 12/8/2015, at: http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.664724

٥٢ انتجت "جماعة أنصار بيت المقدس" شريطًا يكشف الكثير من تفاصيل عملية اغتيال عويضة، ويبين مذهبهم في إيقاع العقاب على المتعاونين مع الأمن سواء في مصر أو من الجواسيس الذين يعملون مع إسرائيل، انظر: "تفاصيل اختراق الموساد لوسط سيناء وقتل الجهادي 'عويضة'"، **يوتيوب**، ٢٠١٢/١١/٨، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٨، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=xjFVKxb1ySM

٥٣ قبل حادث الهجوم الذي شنته خلية تابعة لتنظيم الدولة في باريس، والذي جرى عدّه ١١ سبتمبر أوروبيًا، سقطت الطائرة من طراز "أي ٣٢١"، وعلى متنها ٢٢٤ راكبًا معظمهم من الروس، نتيجة انفجار، ولم يعثر على أيّ ناجين في موقع الحطام بمنطقة الحسنة جنوبي مدينة العريش، وذلك بعد إقلاعها بـ٢٣ دقيقة من مطار شرم الشيخ بمصر في طريقها إلى مدينة سان بطرسبورغ الروسية. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هذا الحادث وعدّه ردًا على التدخل الروسي في سورية. وقد أشارت معلومات استخبارية إلى اتصالات بين جهاديين في الرقة في سورية وجهاديين في سيناء رجح أنّهم من قام بالعملية، انظر: "موسكو تؤكد أنّ تحطم الطائرة الروسية ناتج عن تفجير قنبلة وبوتين يتوعد بالانتقام من منفذيه"، **روسيا اليوم**، ٢٠١٥/١١/١٧، شوهد في ٢٠١٥/١١/١٨، على الرابط:
https://goo.gl/Ua5NWB

٥٤ "جماعة مصرية متحالفة مع الدولة الاسلامية تقول بانها ذبحت الرهينة الكرواتي"، **رويترز**، ٢٠١٥/٨/١٢، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0QH1EH20150812?sp=true

باختطافها وقتلها في مصر[٥٥]. بث التنظيم مقطعًا مصورًا على الأنترنت يوم الخامس من آب / أغسطس، هدد فيه بقتل سلوبك خلال ٤٨ ساعة، إذا لم تفرج السلطات المصرية عمن وصفهن "بالأسيرات المسلمات" في السجون. وقد ربط البيان المصور بين اختطاف سلوبك و"مشاركة بلاده في الحرب على الدولة الإسلامية"، لافتًا إلى دعم الحكومة الكرواتية سياسة مصر في مكافحة الإرهاب، وكذا دعمها إقليم كردستان العراق. وتأكد استهداف الأجانب من رعايا الدول التي تدعم جهد مكافحة الإرهاب قبلها بأسابيع بوقوع انفجار بسيارة مفخخة استهدف القنصلية الإيطالية بوسط القاهرة[٥٦]. وقد ضمت العمليات أيضًا استهداف سياح وعمال أجانب. وفي شباط / فبراير ٢٠١٤، أنذرت السياح بعدم الاقتراب من سيناء، وأنذرت الموجودين بضرورة الخروج من مصر[٥٧].

كما استهدف التنظيم قوات مراقبة السلام وحفظه في سيناء، بعدة عمليات استرعت انتباه الإدارة الأميركية التي بدأت في طرح سيناريوهات لسحب هذه القوات، أو تحويلها إلى قوات قادرة على الهجوم وصد عدوان تنظيم الدولة وغيره. لكنّ الأمر إشكالي بسبب وجود هذه القوات على الأراضي المصرية، كما أنّ دخولها طرفًا في المواجهات يعقد الأمر أكثر[٥٨].

خلاصات وخاتمة

يرتبط العنف المسلح في سيناء بملامح تطور الجيل الثالث لتنظيمات الجهاد. فالعنف السيناوي إذ يتخصب بظاهرة الجهاد المعولم وموارد تنظيماته، فإنّ المظلومية المحلية تظل منبع إخصابه، وحاضنة نموه. يشير تتبعنا الجيل الثالث من أطوار العنف الجهادي إلى سعي التنظيمات لخلق محاضن للحماية الشعبية، عبر استثمار حالة الأمن الإنساني المتدهورة. ويشير الخطاب الراهن للتنظيمات السيناوية إلى استهداف دعم الجماهير ضمن إستراتيجيتها القائمة على "الإنهاك والنكاية". إضافة إلى أنّها باتت تستهدف إعادة تشكيل صورتها، لتبدو "مقاومة"، حفزتها مظلومية الجماهير، تثأر من دولة تمارس الغبن. هذا جنبًا إلى جنب مع الوعد الخلاصي بتكوين "خلافة على منهاج النبوة"، ومزاوجة ذلك بالخطاب "الاستشهادي" المصبوغ بصبغة دينية. إنّ اصطناع هذه الجماعات صورتها بصفتها قوى للمقاومة الشعبية في مواجهة عنت الدولة، لا يذهب بنا إلى أبعد من مقولات للخلاص مبهمة تحت اسم "المشروع الإسلامي"، تتجاهل كلّية الإطار الناظم لحياة الناس في الدولة الحديثة.

تظلّ بنية الفكر السلفي الحاكمة في سيناء رافضة للديمقراطية وحقوق الإنسان، وتكفّر القائلين بقبولها، حتى ممن هم أقرب إلى تصورات "ديكتاتورية المؤمنين". وينسحب هذا التكفير على من عداهم من قوى إسلامية كالإخوان والقوى السلفية التي تحزّبت وقبلت بأطر تعددية. وهي إذ تسقط أي قيمة لإمكانية التغيير بغير طريق التمرد المسلح، تحرص ألّا تُظهر ذلك صراحة، مكتفية بخطاب ثأري يكثف ملامح خطاب المظلومية، ويغازل رغبة التشفي لدى المغبونين ومظاليم الدولة. وتحرص التنظيمات الجهادية على إيلاء دور بارز لمتمردي المظلمة المحليين (المقاتلين الطارئين) في عملياتها والرهان عليهم في إرفاد الخلايا الجهادية بالقوة القتالية، عبر مرحلة "الإنهاك والنكاية" التي تسبق لديهم "مرحلة التوحش".

من هذا نفهم تصنيف مؤلّف كتاب "إدارة التوحش" المناطق التي يرشحها للعمل الجهادي وفق معيار يضمّ: امتلاك المناطق المستهدفة عمقًا جغرافيًا وتضاريس مواتية للتحصن والاحتماء، وتدهور علاقة الدولة بسكان تلك المناطق ممن تعتمل عوامل الغضب بينهم، فضلًا عن توافر مد سلفي متشدد، وطبائع اجتماعية محافظة، وأخيرًا تعوّد أهل هذه المناطق على حمل السلاح. وهي عناصر تنطبق انطباقًا على حالة سيناء[٥٩]. وبحسب المؤلّف فإنّ المظلومية المحلية توفّر رافدًا للتجنيد لا ينضب، ومحاضن للدعم اللوجستي سخية.

ينقلنا هذا إلى مسألة التحوّل من المحلي إلى الإقليمي والدولي، أو ما نسميه بعامل الانتقال من التمرد الطارئ على خلفية المظلمة، إلى الاندماج الكامل في حركة جهادية ذات تطلعات عالمية. تتوقف تحولات ظاهرة الجهاد العالمي على إمكانية الدمج بين الجهاد المحلي والإستراتيجية الدولية للتنظيمات الأم. وهو ما يخشى مع تزايد استهداف التنظيم أوروبا بعد حادث باريس بعمليات نوعية واسعة علاوةً على عملياته في المنطقة العربية.

---

٥٥ في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤ أعلن التنظيم مسؤوليته عن قتل مهندس بترول أميركي، كان قد عثر على جثته في سيارة في منطقة بالصحراء الغربية قبل ذلك بأربعة أشهر، انظر: "جماعة مصرية متشددة تعلن المسؤولية عن قتل مهندس بترول امريكي"، **رويترز**، ٢٠١٤/١٢/١، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0JF38920141201

٥٦ استهدف مقرّين دبلوماسيين في القاهرة، هما مقرّا سفارة النيجر والقنصلية الإيطالية. وقد أعلن تنظيم إمارة سيناء مسؤوليته عن استهداف الأخيرة، انظر: "قتيل في انفجار ضخم أمام مقر القنصلية الإيطالية في القاهرة"، **بي بي سي عربي**، ٢٠١٥/٧/١١، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150710_egypt_cairo_blast
يذكر أنّ موضوع مسؤولية التنظيم عن عملية القنصلية الإيطالية كان محلًا للنقاش، إذ يشير إلى تحول في وجهة التنظيم نحو استهداف السفارات، ولدخوله منطقة اختصاص تنظيم "أجناد مصر". وهو ما سنناقشه لاحقًا.

٥٧ "جماعة أنصار بيت المقدس تنذر السياح في مصر لمغادرة البلاد"، **رويترز**، ٢٠١٤/٢/١٨، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAEA1H0D520140218

٥٨ آخر العمليات التي يرجح ضلوع تنظيم الدولة فيها هي إصابة ستة من عناصر قوة حفظ السلام. وحول تداول الإدارة الأميركية للحادث ومستقبل القوة، انظر: أكرم سامي ورنا ياسر، "مخاوف أمريكية من استهداف 'داعش' لقوات حفظ السلام"، **الوطن**، ٢٠١٥/٨/٢٠، شوهد في ٢٠١٥/٩/٥، على الرابط:
http://www.elwatannews.com/news/details/789685

٥٩ المتأمل للخطاب الذي تصدره التنظيمات المسلحة، وبيانات العمليات التي جرت في سيناء منذ عزل مرسي في صيف ٢٠١٣، سيلمح انطباق هذا التصور. فحضور المظلومية وإذكاء "الثأر من الدولة" يشكّل لغة هذه البيانات، ويصدرها بوصفها باعثًا على العمليات، مع إهمال الحديث التقليدي عن مسائل عقدية أو فكرية، سواء تكفير الحاكم أو القوى الأمنية أو المتعاونين معها.

وفي تتبعنا لحالة سيناء نجد أنّ قضية الارتباط بتنظيم القاعدة، والتي تتضح منذ بداية بزوغ الجيل الثالث للجهاد في ٢٠٠٤، على الرغم من وضوحها على المستوى الفكري، فإنّ الارتباط على المستوى الحركي لم يزل ضعيفًا، وعلة الأمر في رأي الباحث تكمن في الطابع السائل لتنظيم القاعدة الذي يتسم، على وحدته الفكرية، بمقدار عال من اللامركزية الحركية، ومكونه العنقودي ضعيف الوشائج. فضلًا عن ذلك، يقتصر التنظيم في تدخله على تقديم توصيات معممة للحركيين خارج حدود معقله في أفغانستان، تاركًا لهؤلاء رسم الإستراتيجية الميدانية والأهداف المباشرة للعمل المسلح، وتحديد أسلوب التنفيذ ومستواه.

ومع تسليمنا بأنّ أغلبية التنظيمات الجهادية في سيناء نبتت من رحم القاعدة، فإنّنا نرى أنّ بواعث العنف المسلح في الحالة السيناوية تظلّ محلية في معظمها، حفزّتها حوادث وظواهر داخلية. أمّا العلاقات العابرة للحدود مع تنظيمات أمّ أو مماثلة، فتقتصر في الغالب على بعض صور تبادل الموارد والدعم المحدود[٦٠]. وعلى الرغم من ذلك، فإنّه تظل هناك احتمالات للانتقال إلى حالة جهادية معولمة في سيناء، في ظل شروط بعينها، أهمها تلاقي التنظيمات تحت راية قوية تنهي حالة تشظيها الراهنة.

ويبدو أنّ تنظيم إمارة سيناء يقدّم دلائل على إمكانية مستقبلية لذلك، في ظلّ نجاحاته ووفرة الموارد التي بات يتمتع بها تغري المجموعات الأصغر وقوامها مقاتلون طارئون بالانضمام إليه. كذلك فإنّ ادّعاء بروز خليفة، قد يفضّ حالة الكمون لدى بعض المجموعات الجهادية الموصوفة بالساكنة، بتعطيلها الجهاد بسبب غياب الإمام، وبما يدفع بهذه المجموعات للعمل المسلّح مرة أخرى. كما أنّ نجاح تنظيم الدولة في الساحتين العراقية والسورية يعزز ذلك. أمّا عن المجموعات الجهادية الأكبر، والتي ارتبطت فكريًا بالقاعدة، فلم تحسم الأمر بعد، ويبقى عامل التنافس والسعي للاستقلال قويًا في تحديد هويتها ووجودها على خارطة العنف في سيناء. وتشير تجربة انشقاق تنظيم أنصار بيت المقدس في إثر إعلان البيعة لأبي بكر البغدادي وخروج من عرفوا لاحقًا بكتيبة الرباط (أو المرابطون بزعامة هشام العشماوي)، إلى بقاء عنصر المنافسة. قد لا يصل الأمر إلى تقاتل هذه المجموعات في الساحة المصرية، على نحو ما جرى في الساحة السورية بين جبهة النصرة المحسوبة على القاعدة وتنظيم الدولة. فغلبة العوامل المحلية على الحالة المصرية تقلل من احتمال انتقال خلافات سورية إلى سيناء. جمع هذه المجموعات المشتتة في تنظيمات أكبر وأكثر فاعلية سيرفع من مستوى المخاطر في سيناء. وهو الدرس الذي يبدو أنّ تنظيم أنصار بيت المقدس قد أدركه باستيعابه عددًا كبيرًا من التنظيمات الأصغر وبقايا تنظيمات أقدم دخلت طور الانحسار[٦١].

ينقلنا هذا إلى الملمح المقابل، وهو ملمح الاعتماد المتبادل بين التنظيمات، فعلى الرغم من نوازع الاستقلال، فإنّه هناك درجة من التعاون والانتقال السائل للمقاتلين والموارد بين التنظيمات. كانت عملية القنصلية الإيطالية مثيرة للتساؤل حول شروط الاندماج بين تنظيمات الجيل الثالث[٦٢]. وكان لافتًا أن أعلن تنظيم "ولاية سيناء" مسؤوليته عنها، ثم تراجع، ليتبيّن أنّ منفذيها تابعون لـ "أجناد مصر". وتفيد سردية سقوط زعيم الأجناد بأنه سعى إلى تواصل مع ولاية سيناء ليحصل على موارد. فالتنظيم الذي تضخم إعلاميًا طوال عام ونصف العام، تبيّن أنه مجموعة صغيرة قليلة الموارد، وإن كانت جيّدة التخطيط والاستهداف، وكانت مضطرة في أزمتها إلى التواصل مع التنظيمات الأكبر. هذا التنظيم مثل تنظيمات أخرى تبلورت بصفتها ردة فعل ثأري على فضّ اعتصام النهضة (وكان أغلب المشاركين فيه من السلفيين، وعناصر السلفية الجهادية غير النشطة، وكثير من المنتسبين إلى الجماعة الإسلامية) واعتصام رابعة (تكثف فيه الإخوان). وافتقاره للموارد هو ما قد يدفع به إلى الانضواء إلى التنظيمات الأكبر.

في هذا السياق نفهم حالة الاعتماد المتبادل بين التنظيمات وعصابات الجريمة المنظمة. فممارسات التهريب والتجارات غير المشروعة التي لها تاريخ في سيناء، صارت جزءًا من اهتمام المجموعات المسلحة، وكان لقدرة التنظيمات على اجتذاب عناصر من أصحاب الثارات، والهاربين الجنائيين ("المجنّيين" بتعبير أهل سيناء) والعديد من المشتبه بهم سياسيًا، أن تواصلت هذه الصلات. وربما يجيب هذا الملمح أكثر من غيره عن سؤال تمويل التنظيمات الجهادية وتسليحها.

حدود التعاضد بين التنظيمات الجهادية عبر الحدود أقل، وعلى خلاف ما يذهب إليه الكثير من التحليلات الغربية (المتأثرة بطرح إسرائيلي استثمر كثيراً في إثبات نشوء عنف سيناء من غزة، وجمع دلائل على أنّ إمداده بالمقاتلين أو بالسلاح هي مصدره)، فمسارات تهريب السلاح، بحسب المتخصصين في دراستها، ما تزال المسارات التقليدية لتجارة السلاح في مصر، وتؤدي فيها السودان وليبيا دور المصدر. مسار تجارة السلاح في تقارير إسرائيلية مناقضة يقول إنّها تأتي أحيانًا من جهة مصر في اتجاه غزة التي تُعدّ سوقًا للتجار السيناوية، وليس العكس. ولا شكّ في أنّ لتجارة السلاح في سيناء تاريخًا طويلًا لا يمكن تجاهله بحال.

٦٠ تشير تقارير أميركية لاعتراض مكالمات لفيديو كونفرانس أجراه أيمن الظواهري مع عدد من قادة التنظيم، وجرى فيه الحديث عن العمل في سيناء، وتصريحات لمسؤولين استخباريين أميركيين عن تواصل بين تنظيم القاعدة في الجزيرة ومجاهدين في سيناء، وانتقال بعض المنتسبين لهذا التنظيم إلى سيناء. كذلك مزاعم أميركية بوجود من يدعى رمزي الموافي، وهو الطبيب السابق لأسامة بن لادن، في سيناء. كذلك وجود معقل لشبكة من يدعى محمد جمال أحد قادة القاعدة وتنسيقها للعمل في سيناء، انظر:
Emily Dyer & Oren Kessler, *Terror in the Sinai* (London: Henry Jackson Society, 2014)

٦١ تحفظنا ههنا على مقاربة المشهد في مصر بالمشهد في العراق وسورية مخادعة، ففي الأخيرة أجهضت الدولة في العديد من المناطق وغلت يدها عن الفاعلية، وهو ما يجعل قدرة داعش على ممارسة الاحتلال والتمدد كبيرة، وذلك مما لا يتشابه والحال في مصر إلى الآن.

٦٢ محمد حسن شعبان، "الأمن المصري يقتل عضوين من 'أجناد مصر' يشتبه بتورطهما في تفجير القنصلية الإيطالية"، **الشرق الأوسط**، ٢٠١٥/٦/٢٨، شوهد في ٢٠١٥/٨/١٢، على الرابط: http://goo.gl/HCMGAN

محمد كولفرني*

دينامية معارضة حركة ٢٠ فبراير في المغرب لدستور ٢٠١١

تناقش هذه الورقة حركة ٢٠ فبراير الاحتجاجية المغربية، وتحرّك الشارع المغربي في تظاهرات سلمية تحت معطفها وهي تطالب بإصلاحات دستورية في إطار ملكية برلمانية. ترى الورقة أن هذه الحركة مناسبة، من الناحية المنهجية، لإعادة التفكير في مسألة المعارضة في المغرب، خصوصًا مع هيمنة شبكة تحليل في الموضوع بلورها، في سبعينيات القرن الماضي، روّاد مثل جون واتربوري، وريمي لوف، وكلود بالزولي، تتلخص في أنّ المعارضة، على اختلافها وتنوّع أنماط احتجاجها، لا تخدم في الأخير سوى إعادة إنتاج النظام السياسي. ترى الورقة أن الحراك الإقليمي، في نسخته المغربية، تحوّل إلى دينامية إصلاحية، ميزت المغرب. فالملك الذي لم يكن بإمكانه تجاهل حركة ٢٠ فبراير، لم يرغب في الإجابة عنها بطريقة الدول المجاورة، ما دفعه إلى الإعلان عن مشروع الإصلاح الدستوري في خطاب ٩ آذار / مارس. وترى الورقة أن إستراتيجية النظام السياسي لاحتواء حركة ٢٠ فبراير، ونزع فتيلها، ستفضي إلى تحويل كل مبادراته، بما فيها مشروع دستور ٢٠١١، مواردَ وأسلحةً في يد السلطة، وأدوات للقمع المادي والرمزي لحركة ٢٠ فبراير. فالاستفتاء الدستوري بتاريخ ١ تموز / يوليو ٢٠١٢، والذي وافق عليه الشعب المغربي، ودعت حركة ٢٠ فبراير إلى مقاطعته، مثّل بداية الموت السريع للحركة، لأنه دعم مشروعية الإصلاح، ومن ثمّ، الملكية.

* أستاذ باحث في علم الاجتماع السياسي في جامعة ابن زهر- المغرب.

مقدمة

دفعني إلى اختيار هذا الموضوع الحراك الإقليمي الذي عرفه العالم العربي[١]. وقد أفضى هذا الحراك إلى تحرّك الشارع المغربي في تظاهرات سلمية تحت معطف حركة ٢٠ فبراير التي طالبت بإصلاحات دستورية في إطار ملكية برلمانية[٢]. وهو ما حوّل هذا المطلب الذي ظل نخبويًا، في التاريخ السياسي الدستوري المغربي، إلى مطلب شعبي[٣]. إنّ الحراك الإقليمي في نسخته المغربية تحوّل إلى دينامية إصلاحية. هذه الدينامية التي ميزت المغرب، جاءت بمبادرة استباقية من المؤسسة الملكية مع خطاب ٩ آذار / مارس، في سياق انقلاب الأوضاع الإقليمية على إيقاع الثورتين[٤] التونسية والمصرية[٥]. فالملك الذي لم يكن بإمكانه تجاهل حركة ٢٠ فبراير، لم يرغب في الإجابة عنها بطريقة الدول المجاورة[٦]، ما دفعه إلى الإعلان عن مشروع الإصلاح الدستوري في خطاب ٩ آذار / مارس[٧].

إنّ هذه التحولات الإقليمية غير المسبوقة، تجعل التحليل السياقي للإصلاح الدستوري وحده يسمح برصد تبادل الضربات في الوضعية التي تكمن خلف الربيع العربي في المغرب[٨]. لهذا فإنّ المسألة الدستورية مركزية في مسلسل الاحتجاج الذي أشعلت حركة ٢٠ فبراير شرارته من جهة، وفي قمع هذا الاحتجاج من جهة أخرى[٩]. فالملكية لجأت إلى الإصلاح الدستوري بصفته إستراتيجية دفاعية[١٠]، لسحب البساط من حركة ٢٠ فبراير. وهو ما تمكّنت منه باستيعاب الزمن الاحتجاجي، وبنزع المشروعية بالاستفتاء الدستوري عن مطالب المحتجين[١١].

لهذا، فحركة ٢٠ فبراير مناسبة من الناحية المنهجية لإعادة التفكير في مسألة المعارضة في المغرب، خصوصًا مع هيمنة شبكة تحليل في الموضوع بلورها، في سبعينيات القرن الماضي، روّاد مثل جون واتربوري وريمي لوف وكلود بالزولي. وتتلخص هذه الشبكة في أنّ المعارضة، على اختلافها وتنوّع أنماط احتجاجها، لا تخدم في الأخير سوى إعادة إنتاج النظام السياسي[١٢]. وأنّ هذه المعارضة محددة بصفة مسبقة من الأعلى، وأنها ممنوحة مقابل الولاء. كما أنها تصنف اختزالًا بين معارضة جلالة الملك أو معارضة ضد جلالة الملك[١٣]. وعلى الرغم من الانتقادات، في تمثلات المعارضة، فإنّ هذه الشبكة ما زالت ناشطة. كما أنها تجاوزت مجال العلوم الاجتماعية إلى حقل السياسة[١٤]. إنّ العلوم السياسية ستربح لا محالة، إن تحررت من هذه الشبكة التي تحول دون تناول المعارضة بأسلوب مختلف، يراعي الصور المتعددة للاحتجاج والتعبئة والصراع[١٥]. لهذا نقترح الإجابة عن الإشكالية التالية: ماهي دينامية معارضة حركة ٢٠ فبراير مشروع دستور٢٠١١؟

---

١ أفردت مجموعة من المجلات أعدادًا للربيع العربي، نخصّ بالذكر منها ما يلي:
"Révoltes arabes: premiers regards?," *confluences Méditerranée*, no. 77 (2011).
"De quoi les révoltes arabes sont-elles le nom?," *La revue Internationale et stratégique*, no. 83 (2011).
"Printemps arabes: comprendre les révolutions en marche," *Mouvements*, no. 66 (2011).
"Protestations sociales, révolutions civiles: Transformations du politique dans la Méditerranée arabe," *Revue Tiers monde*, H-S (2011).
"Retour sur les situations révolutionnaire arabes," *Revue Française de science politique*, no. 62, Vol. 5 - 6 (2012).
"Un printemps arabe?," *L'Année du Maghreb*, no. VIII (2012).

2 Khadija Mohsen-Finan, "changement de cap et transition politique au Maroc et en Tunisie," *Pouvoirs*, no. 145 (2013), p. 108.

3 Vincent Geisser, "Les protestations populaires à l'assaut des régimes autoritaires: une révolution pour les sciences sociales ?," *L'Année du Maghreb*, VII (2012), p. 24.

٤ يحيل مفهوم الثورة عند ساموبل هانتغتون إلى:" تغيير داخلي، سريع وأساسي وعنيف في نفس الوقت، في القيم والأساطير المهيمنة في مجتمع، وفي بنيته الاجتماعية وقيادته وكذا في ممارسات وسياسات حكومته" .
Samuel Huntington, political order in changing societies (New haven: Yale University Press, 1968), p. 264.

٥ تميز تشكل الثورتين بغياب زعامة سياسية وأيديولوجية. من هذا المنطلق تساءلت الباحثة سارة بن نفيسة هل نحن بصدد ثورة حقيقية؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فما هي طبيعتها؟
Sara Ben Nefissa, "mobilisations et révolutions dans les pays de la méditerrané arabe à l'heure de l'hybridation du politique: Egypte, Liban, Maroc, Tunisie," *Revue tiers Monde*, no. 5, HS (2011), p. 21.
من جهته رأى ميشيل كامو أنّ التعبئة في تونس ومصر أفضت إلى إسقاط نظامي زين العابدين ومبارك. هذا الإسقاط فتح آفاقًا جديدة في هذه البلدان التي تعدّ الثورة، بمفهوم تغيير النظام، رهانها.
Michel Camau, "La disgrâce du chef. mobilisations populaires arabes et crise de leadership," *Mouvements*, no. 66 (2011), p. 26.

6 Finan, p. 116.

7 Jean-Noël Ferrié & Baudouin Dupret, "La nouvelle architecture constitutionnelle et les trois désamorçages de la vie politique marocaine," *Confluences Méditerranée*, no. 78 (2011), p. 25.
يرى الباحثان أنّ خطاب ٩ آذار / مارس ٢٠١١ قام بنزع فتيل مزدوج، إذ نزع فتيل حركة ٢٠ فبراير مع توظيفها لنزع فتيل القوى المحافظة المعارضة للانتقال السياسي.

8 Mounia Bennani- Chraibi & Olivier Fillieule, "Pour une sociologie des situations révolutionnaires, retour sur les révoltes arabes," *Revue française de science politique*, no. 5-6, Vol. 62 (2012), p. 787.

9 Geisser, p. 23.

١٠ يحيل مفهوم الإستراتيجية الدفاعية عند ميشال كروزيه على سعي الفاعل للتملص من ضغوط بقية الفاعلين عبر الاحتماء داخل التنظيم
:رظنا ،هتكرح شماه ةعسوتل يعل لمعلاو
Michel Crozier & Erhard Friedberg, L'acteur et le système, les contraintes de l'action collective (Paris: Seuil, 1977), p. 79.

11 Ibid.

12 Myriam Catusse, "'Au – delà de l'opposition à sa Majesté': mobilisations, contestations et conflits politiques au Maroc," *Pouvoirs*, no. 145 (2013), p. 2 - 3.

13 Ibid., pp. 2 - 3.

14 Ibid., p. .3

15 Ibid., p. 10.

إنّ الإجابة عن هذه الإشكالية، لتجاوز الشبكة المهيمنة، سيكون بإعادة تشكيل النسخة المغربية من الربيع العربي، لتحديد دينامية معارضة حركة ٢٠ فبراير مشروع دستور ٢٠١١. إنّ رصد حركة ٢٠ فبراير، بصفتها فاعلًا غير مسبوق في الإصلاح الدستوري بالمغرب، يستدعي رصده في إطار بنيته التنظيمية التعددية وديناميته الاحتجاجية والسياسية. كما أنّ التناول العلمي للموضوع يستدعي تجاوز تناول الخطاب والممارسة الاحتجاجية واقعين منفصلين[١٦]، بل الوقوف، من خلال تجربة ٢٠ فبراير، على الشروط السياسية الاجتماعية للممارسة الاحتجاجية التي تؤثّر في الممارسة الخطابية. لهذا نقترح تناول الموضوع بتحديد هوية حركة ٢٠ فبراير أولًا، لنقف بعد ذلك على دينامية معارضتها مشروع دستور ٢٠١١ على مستوى الخطاب ثانيًا، وعلى مستوى الممارسة ثالثًا.

> رصد حركة ٢٠ فبراير، بصفتها فاعلًا غير مسبوق في الإصلاح الدستوري بالمغرب، يستدعي مقاربة تجري في إطار بنيته التنظيمية التعددية وديناميته الاحتجاجية والسياسية

أوّلًا: هوية حركة ٢٠ فبراير

عرف المغرب في سنة ٢٠١١، ظهور فاعل سياسي جديد، أفرزه مباشرة الربيع العربي، هو حركة ٢٠ فبراير. السؤال الذي يطرح نفسه حول هذه الحركة هو: إلى إي حد تعدّ حركة ٢٠ فبراير حركة اجتماعية غير مسبوقة؟[١٧] إنّ هذه الحركة تمثّل، من دون أدنى شك، لحظة تجديد في سجل الاحتجاج بالمغرب. ولكنّها أيضًا لحظة "موروثة"، لأنّ أهم مكوناتها هم في الغالب مناضلون أو أبناء مناضلين من جهة، ولأنّ سجلات عمل الحركة جرّبت في عقود خلت من خلال مجموعة متنوعة من التعبئات المحلية والوطنية[١٨]. لقد تميزت تركيبة الحركة بقدر كبير من عدم الانسجام. فعلى الرغم من التسويق الذاتي الإعلامي لها بصفتها حركة شبيبية[١٩] من دون انتماء سياسي، واعتماد أعضائها على الأنترنيت والهواتف النقالة للتواصل[٢٠]، فإنّ هذه الحركة تميزت بازدواجية بنيوية بين الشباب من جهة، والتنظيمات والشخصيات التي انضمت إليها[٢١] من جهة أخرى. الحقيقة أنّ الحركة جمعت فاعلين جددًا وفاعلين جمعويين ومنتمين إلى أحزاب حكومية وأخرى للمعارضة البرلمانية ومناضلين ينتمون إلى منظمات غير شرعية[٢٢]. هكذا نجد في الحركة مجموعة أولى مكونة من شباب غير منتمٍ ومناضلين جمعويين ينتمون لأتاك والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والاتحاد الوطني لطلبة المغرب والحركات الأمازيغية ومناضلين سياسيين ينتمون إلى اليسار غير الحكومي كاليسار الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة والنهج الديمقراطي، ثم الشباب الإسلامي المنتمي للعدل والإحسان والبديل الحضاري والحركة من أجل الأمّة[٢٣]، هذا إضافة إلى القطاعات الشبيبية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب العدالة والتنمية[٢٤].

لقد أفضت حركة ٢٠ فبراير إلى تشكّل تحالف تجاوز الحدود السياسية والاجتماعية القائمة قبل الربيع العربي[٢٥]. ويحيل حقل التحالف والتعارض على شبكات تفاعل تتميز بالتبادل والاعتراف المتبادل المبني على تقاسم القيم والقضايا والخصوم والموارد[٢٦]. إنّ تمثّل المكونات غير المنسجمة في الحركة للنضال في سياق الربيع العربي، جعلها تُرجع نجاح الثورتين التونسية والمصرية إلى العوامل التالية: جعل الشباب غير المسيس في الواجهة، وغياب الزعامات والمركزية والتراتبية التنظيمية، وأهمية التلقائية والتجديد وخصوصًا تذويب الهويات السياسية والأيديولوجية[٢٧] والتنظيمية[٢٨]. إنّ تأثير نجاح

16 Helene combes, "observer les mobilisations, retour sur les ficelles du métier de sociologue des mouvements sociaux," *Politix*, no. 93 (2011), p. 10.

17 Therry Desrues, "Le mouvement du 20 février et le régime marocain: contestation, révision constitutionnelle et élections," *L'Année du Magreb*, VIII (2012), p. 367, 370.

18 Geisser, p. 20.

19 Mounia Bennani-Chraibi & Mohamed Jeghllaly, "La dynamique protestataire du mouvement du 20 Février à Casablanca," *Revue française de science politique*, no. 62, Vol. 5 (2012), p. 880.

20 Desrues, p. 380.

21 Ibid.

22 Chraibi & Jeghllaly, p. 872.

23 Desrues, p. 381.

24 Ibid., p. 385.

25 Chraibi & Jeghllaly, p. 880.

26 Ibid., p. 888.

٢٧ على خلاف الثورات الكلاسيكية التي كان للأيديولوجيا فيها دور أساسي. بحسب شارلمز جونسون فإنّ ظهور منظومة قيم بديلة يساهم في بروز وضعية ثورية. على أنّ هذا الدور لا تقوم به الأيديولوجيا، إلّا في حالة الاختلال والتوتر الناتج عنه. فالأيديولوجيا تمنح الحركات الثورية قيمًا جديدة تحتاجها لكي تترسخ، ولكي تتطور قدراتها التعبوية، انظر:
Chalmers A. Johnson, Revolutionary change (Boston: Little, Brown & Company, 1966).

28 Chraibi & Jeghllaly, p. 877.

الثورتين التونسية والمصرية جعل الفاعلين يتجاوزون الإكراهات التي كانت تحول دون النضال في إطار تحالف موسع، يتجاوز تناقضات الحقل السياسي الرسمي وغير الرسمي، وتناقضات الحقل السياسي والحقل المدني، وتجاذبات الحقل السياسي وحقل الاحتجاج. إنّ النضال المشترك كان يستدعي تجاوز عدم الثقة والتخوف السائديْن بين اليسار والإسلاميين، وبين المناضلين "المنتمين" و"المستقلين"، وبين المندمجين في الحقل السياسي الرسمي وغير الرسمي[٢٩].

على المستوى التنظيمي، كانت تحديات النضال المشترك، والذي طرح على حركة ٢٠ فبراير، يستدعي بنية تنظيمية متعددة[٣٠]. لهذا فرهانات نجاح الحركة كان يستدعي من الناحية التنظيمية التمحور حول الفدرالية، وتغييب الهويات الخاصة، وتفادي هيمنة مكوّن سياسي على الحركة[٣١]. وهو ما اقتضى تثبيط كل محاولة للزعامة الشخصية أو الجماعية. لهذا السبب كانت الجمعية العامة هي الهيئة التقريرية الرسمية الوحيدة للحركة. وإضافة إلى الجمعية العامة ضمت الحركة أربع لجان وهي: لجنة السوقيات / اللوجستيك، ولجنة الشعارات، ولجنة التعبئة، ولجنة التواصل[٣٢]. إنّ رصد حركة ٢٠ فبراير من حيث هي فاعل غير مسبوق في الإصلاح الدستوري بالمغرب، يستدعي رصده في إطار بنيته التنظيمية التعددية وديناميته الاحتجاجية والسياسية التي ستؤثّر في إنتاج الحركة خطابها المعارض لمشروع دستور ٢٠١١.

ثانيًا: خطاب معارضة حركة ٢٠ فبراير مشروع دستور ٢٠١١

إنّ الخطاب السياسي علائقي بطبعه بحسب بورديو. فدلالته لا تتبلور إلّا في تمفصله مع معلنات أخرى منافسة. لهذا السبب فإننا لا نوظف تقنية تحليل المضمون في تحليلنا خطاب حركة ٢٠ فبراير، بل سنقوم برصده باستحضار إستراتيجيتها لنزع المشروعية عن مشروع الإصلاح الدستوري من جهة، وفي سجاله مع الخطاب المشرعن للإصلاح من جهة أخرى.

29 Ibid., p. 873.

30 Ibid., p. 888.

31 Ibid., p. 882.

32 Ibid.

لقد أثّر الربيع العربي في خطاب الفاعلين في المغرب[٣٣]. وبحكم أنّ هذه الخطابات جاءت في سياق الارتجاج الكبير الذي عرفه الحقل السياسي المغربي، متأثرًا برياح التغيير العربي، فإنّ هذه الخطابات المتنافسة كانت متنوعة مع أنها كانت من الطبيعة نفسها. ويعود هذا التنوع إلى تعدد الفاعلين واختلاف مواقعهم وإستراتيجياتهم ومصالحهم. وإذا كان الدستور وثيقة تحدد علاقة الحاكم بالمحكوم ويكون محددًا في تشكله وفي اشتغاله بموازين القوى السياسية[٣٤]، فإنّ إصلاحه لا بدّ أن يعكس موازين القوى الجديدة. لهذا فإنّ خطاب حركة ٢٠ فبراير في خصوص الإصلاح الدستوري، يمكن رصد ديناميته في سجاله مع الخطاب المؤيد، وفي علاقته بإستراتيجية الحركة لنزع المشروعية عن الإصلاح، على مستوى منهجية الإصلاح الدستوري لسنة ٢٠١١ ومضمونه.

> كانت منهجية الإصلاح الدستوري الذي أعلن عنه الملك في خطاب ٩ آذار / مارس، براغماتية سلكت أسلوب التواصل والشراكة المباشر بدلًا من سلوك المذكرات الكتابية الذي لجأت إليه أحزاب الحركة الوطنية في تسعينيات القرن الماضي

فعلى المستوى الأول كانت منهجية الإصلاح الدستوري الذي أعلن عنه الملك في خطاب ٩ آذار / مارس، براغماتية سلكت أسلوب التواصل والشراكة المباشر بدلًا من سلوك المذكرات الكتابية[٣٥] الذي لجأت إليه أحزاب الحركة الوطنية في تسعينيات القرن الماضي[٣٦].

33 Cédric Baylocq & Jacopo Granci, "20 février. Discours et portraits d'un mouvement de révolte au Maroc,"
L'Année du Magreb, no. VIII (2012), pp. 239 - 258.

34 Dominique Rousseau, "La constitution ou la politique autrement," *Le Débat*, no. 64 (March- April 1991).

٣٥ محمد المريني، **الكتلة والإصلاح الدستوري** (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٩٩)، ص ١٠٤.

٣٦ مذكرة الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال بتاريخ ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١، ومذكرة حزب التقدم والاشتراكية في ١٩٩٢، ثم مذكرتي الكتلة الديمقراطية بتاريخ ١٩ حزيران / يونيو ١٩٩٢ و٢٣ نيسان / أبريل ١٩٩٦.

وقد أكد خطاب ٩ آذار / مارس استمرار تقليد استئثار المؤسسة الملكية بالسلطة التأسيسية[٣٧] الأصلية والفرعية. وإذا كان اعتماد هذا النص قد أفضى في تسعينيات القرن الماضي، خصوصًا في تعديل ١٩٩٦، إلى دخول المطالبة بجمعية تأسيسية إلى متحف التاريخ الدستوري المغربي على حد تعبير محمد معتصم[٣٨]؛ فإنّ اعتماده في ٢٠١١ أنتج، بحكم الربيع العربي، عدة تمثّلات لمنهجية الإصلاح. لهذا، فقد قام الملك محمد السادس بتنصيب اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور برئاسة عبد اللطيف المنوني[٣٩]. أضف إلى ذلك أنّ ميزة هذا الدستور هي اعتماده على الخبرة المحلية[٤٠] مقارنة بالدساتير السابقة.

كما أنه اعتمد منهجية تشاركية بحسب الملك الذي قال في هذا الخصوص في خطاب ١٧ حزيران / يونيو: "تمكنّا، بعد ثلاثة أشهر من إطلاق مسار المراجعة الدستورية، من بلورة ميثاق دستوري ديمقراطي جديد، يرتكز على الإطار المرجعي المتقدم لخطابنا التاريخي، لـ ٩ آذار / مارس الذي حظي بالإجماع الوطني، وللمقترحات الوجيهة للهيئات السياسية والنقابية والجمعوية والشبابية، وكذا الاجتهاد الخلاق للجنة الاستشارية والعمل البناء للآلية السياسية"[٤١]. وقد تفاعلت الأحزاب السياسية[٤٢] والمجتمع المدني بطرائق مختلفة مع هذه المنهجية، كلّ بحسب موقعه في الحقل السياسي. وكان طبيعيًا أن تتفاعل حركة ٢٠ فبراير مع هذا الخطاب المشرعن، فكان أن رفضت منهجية الإصلاح بمقاطعة اللجنة الاستشارية لإصلاح الدستور. كما قامت مسيرات تنتقد منهجيته ابتداءً من ٣٠ آذار / مـارس. فالحركة والنهج الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد وجماعة العدل والإحسان[٤٣] رفضت هذه المنهجية في الإصلاح، إذ رأتها جماعة العدل والإحسان منهجية غير تشاورية واقصائية وتمويهية، كما وجدت منطقها مبنيًا على الاستفراد والاستحواذ[٤٤]. ورأى الحزب الاشتراكي الموحد أنّ منهجية الإصلاح لا تنتمي إلى فلسفة الانتقال الديمقراطي. وقد استند الحزب في موقفه إلى أنّ جهة واحدة تحكمت في مسلسل الإصلاح، كما أنّ تركيبة اللجنة ذات لون واحد. إضافة إلى ذلك رأى أنّ منهجية الإصلاح تعاني من غموض العلاقة بين لجنة الإصلاح والآلية السياسية[٤٥]. وانتقد حزب النهج الديمقراطي منهجية الإصلاح، إذ رأى عبد الله الحريف الأمين العام للحزب أنّ: "المنهجية التي اعتُمِدت في إعداد المشروع لم تبارح منطق الدستور الممنوح، فقد تمّ تأليف لجنة معيّنة من فوق ومن طرف واحد وعلى المقاس، وتكوين آلية سياسية من أحزاب أغلبيتها الساحقة موالية للمخزن"[٤٦]. أمّا حركة ٢٠ فبراير، فقد قاطعت اللجنة الاستشارية لإصلاح الدستور، وقامت بتنظيم مسيرات تنتقد منهجية الإصلاح ابتداءً من ٣٠ آذار / مـارس[٤٧]. إنّ خطاب حركة ٢٠ فبراير حول منهجية الإصلاح الدستوري ارتبط بإستراتيجيتها لنزع المشروعية عنه، ذلك أنّها استهدفت لجنة الإصلاح التي تفتقد للاستقلالية، بحكم التعيين تجسيدًا للسيادة الملكية التي ترتكز على المصدر الديني للسلطة بدلًا من السيادة الشعبية التي تحيل عليها الجمعية التأسيسية[٤٨] التي طالبت بها الحركة.

كان بديل الحركة في هذا المستوى هو الجمعية التأسيسية. ويجد هذا المطلب حجاجه، بحسب الحركة، في فقدان لجنة المراجعة للاستقلالية. إنّ مطلب الجمعية التأسيسية، الذي ليس جديدًا في

---

٣٧ هي السلطة المختصة بوضع الدستور. تتميز السلطة التأسيسية الأصلية عن الفرعية في أنّ الأولى تنشئ دستورًا جديدًا. إنها تتدخل في انقطاع للشرعية أي في حلّ للاستمرار من نظام لآخر، إمّا لعدم وجود دستور وإمّا لأنّ الدستور القديم لم يعد معمولًا به بسبب انقلاب أو ثورة. وفي المقابل ترجع الاستمرارية الدستورية إمّا إلى تعديل الدستور الجاري به العمل، وإمّا عن طريق مراجعة إجمالية، ولكن وفقًا للإجراء الذي ينص عليه الدستور،
إلى التأسيسية الفرعية أي إلى المؤسسات الدستورية المؤهلة للمراجعة، انظر:
Olivier Duhamel & Yves Mény, Dictionnaire constitutionnel (Paris: P U F, 1996), p. 723.

٣٨ مجازًا فقط، وكوصف لدعوة أهم فصائل الحركة الوطنية للتصويت بـ "نعم" على التعديل المقترح خصوصًا من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من خلال البلاغ المشترك للجنة التنفيذية والمكتب السياسي لـ ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٦، إضافة إلى حزب التقدم والاشتراكية مع أنّ هذا الأخير سبق له أن دعا إلى التصويت بـ "نعم" على تعديل ١٩٩٢. على أنّ منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، العضو المؤسس للكتلة الديمقراطية، ستقاطع الاستفتاء إضافة إلى أحزاب اليسار كالطليعة والنهج الديمقراطي والحركة من أجل الديمقراطية والديمقراطيون المستقلون، انظر: عبد الرحيم العماري، **نسق التواصل السياسي بالمغرب المعاصر: خطاب الكتلة الديمقراطية من الميثاق إلى التناوب، ١٧ ماي ١٩٩٢ – ١٤ مارس ١٩٩٨** (الدار البيضاء: مطبعة دار القرويين، ٢٠٠٥)، ص ٢٨٤.

٣٩ مجلة **عدالة جوست**، العدد ١٠ (نيسان / أبريل ٢٠١١)، ص ١٦.

40 Mohamed Madani, "le champ politique au prisme de la réforme constitutionnelle (1999 - 2011): de la non- inscription de la constitution dans l'agenda royal au texte du 29 juillet," Revue marocaine des sciences politiques et sociales, no. 3 (2012), p. 127.

٤١ خطاب ١٧ حزيران / يونيو.

42 Desrues, p. 887.

43 Chraibi & Jeghllaly, p. 887.

٤٤ محمد الساسي، "الأحزاب المغربية ومسلسل المراجعة الدستورية"، **المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية**، العدد ٣ (٢٠١٣)، ص ٣١.

٤٥ المرجع نفسه، ص ٣٠.

٤٦ عبد الله الحريف، "مشروع الدستور يكرس الاستبداد"، في: محمد الساسي، "الأحزاب المغربية ومسلسل المراجعة الدستورية"، **المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية**، العدد ٣ (٢٠١٣)، ص ٣٠.

47 Madani, p. 149.

٤٨ ورد هذا المطلب أول مرة في الأرضية التأسيسية للحركة الصادرة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني / يناير ٢٠١١، كما يلي: "إلغاء دستور ١٩٩٦ وتهيئ الظروف لانتخاب هيئة تأسيسية من طرف الشعب تناط بها مهام إعداد دستور يعرض على الاستفتاء".
Abdellah Tourabi & Lamia Zaki, "Maroc: une révolution royale ?," *Mouvement*, no. 66 (2011), p. 102.

المغرب[٤٩]، يحيل على المشروعية الشعبية[٥٠]، تسعى من خلاله حركة ٢٠ فبراير، وخصوصًا العدل والإحسان والنهج الديمقراطي[٥١]، لنزع المشروعية عن مبادرة الإصلاح. لهذا ركزت في إستراتيجيتها على مصدر السلطة، ونعتت الدستور المرتقب بالممنوح[٥٢].

بالمنطق نفسه، طالبت حركة ٢٠ فبراير، في مسيرة ٢٠ آذار / مارس، بإلغاء الفصل ١٩ الذي ينص على إمارة المؤمنين. كما نصت وثيقة مطالب الشعب المغربي على النقاط الـ ٢٠ الملحّة على "إلغاء توصيف الملكية بإمارة المؤمنين". على أنّ الموقف من الفصل ١٩ لا يعني الاتفاق حول إمارة المؤمنين، فقد دعا كل من الحزب الاشتراكي الموحد[٥٣]، وحزب الطليعة[٥٤]، إلى الحفاظ على إمارة المؤمنين[٥٥]. في حين دعا حزب النهج الديمقراطي، مع أنه لم يقدم اقتراحًا، في موقف أدلى به بعدم تضمّن تصوره للدستور فصلًا على شاكلة الفصل ١٩[٥٦]. أمّا العدل والإحسان فقد دعا إلى دولة مدنية[٥٧]. كما أنّ حركة ٢٠ فبراير طالبت، في مسيرة ٢٠ آذار / مـارس، بإلغاء الفصل[٥٨]؛ كما طالبت "بنهاية الاستبداد" و"لا للدستور الممنوح" و"لدستور العبيد"[٥٩].

> طالبـــت حركة ٢٠ فبراير، في مســـيرة ٢٠ آذار / مارس، بإلغاء الفصل ١٩ الذي ينـــص على إمارة المؤمنين. كما نصت وثيقة مطالب الشـــعب المغربي على النقاط الـ ٢٠ الملحّة علـــى "إلغاء توصيف الملكية بإمارة المؤمنين"

جعلت الحركة مجال الإصلاح يتجاوز المجال المحدد في خطاب ٩ آذار / مارس، ذلك أنّه يسري حتى على مجال إمارة المؤمنين. إنّ تقارب الحزبين الأولين مع الأخرين يعود إلى تموقعهما السياسي، وإلى أنّ حركة ٢٠ فبراير هي عبارة عن تحالف موسع، تمفصل فيه حقل الاحتجاج والحقلين السياسي الرسمي وغير الرسمي. لهذا فقد تساكن داخل الحركة المنطقان الإصلاحي والثوري.

الملاحظ أنّ الحركة بعد أن سلكت إستراتيجية خطابية هادفة إلى نزع المشروعية عن مشروع الإصلاح يجسدها الموقف من منهجية الإصلاح

---

٤٩ رفع شعار الجمعية التأسيسية في المجلس الوطني الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية لـ ٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٠ في سياق الحملة ضد حكومة عبد الله إبراهيم التي انتهت بإقالتها في ٢٦ أيار / مايو ١٩٦٠. وإذا كان تمثّل هذا المطلب عند الاتحاد هو انتخاب جمعية وطنية لوضع دستور للبلاد في إطار الملكية الدستورية، فإنّ التصور السائد في تلك المرحلة أنّ الدستور الذي سيقره المجلس التأسيسي سيحظى قبل ذلك بموافقة محمد الخامس. في حصوص التوظيف والتوظيف المضاد لهذا المطلب فقد روّج، على حد تعبير الجابري، زعماء "القوة الثالثة" ومن ورائهم الإرث الاستعماري لمعنى آخر "للمجلس التأسيسي"، إذ ربطوه بدلالته في تجربة الثورة الفرنسية لـ ١٧٨٩، إذ اقترنت بإلغاء الملكية فيها، انظر:
محمد عابد الجابري: "مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب"، **مجلة فكر ونقد**، العدد ١٦ (شباط / فبراير ١٩٩٩)، على الرابط:
http://www.aljabriabed.net/n15_01jabri.htm

٥٠ ورد في الوثيقة التأسيسية الرابعة للحركة: "وضع دستور شعبي وديمقراطي جديد ينص على سلطة الشعب"، انظر:
سعيد بن جبلي، "حركة ٢٠ فبراير من الملكية البرلمانية إلى الجمهورية"، **مغرس**، ٢٠١١/٦/١٥، على الرابط:
http://www.maghress.com/hespress/32976

٥١ تأثير حزب النهج الديمقراطي في الحركة يتجلى على مستوى المطالب، ذلك أنّ الوثيقة الثالثة المسماة "الأرضية التأسيسية لحركة الشعب يريد التغيير" اقتبست صفحة كاملة من أدبيات النهج الديمقراطي المتعلقة بتصورهم للدستور، وعلى المستوى التنظيمي يهيمن الحزب على الحركة من خلال الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي يسيطر عليها الحزب بصفة مطلقة برئاسة خديجة الرياضي، انظر: بن جبلي.

٥٢ تعود هذه العبارة إلى محمد حسن الوزاني في ستينيات القرن الماضي، فقد نعت دستور ١٩٦٢ بالممنوح في صحيفة الدستور بتاريخ ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٢. على أنّ مطلب دستور ديمقراطي ليس جديدًا في فكر الوزاني، إذ رافقه منذ تأسيس حزب الشورى والاستقلال في ١٩٤٦ الذي حوله إلى حزب الدستور الديمقراطي في كانون الثاني / يناير ١٩٦٠ تحديدًا، لتأكيد أولوية هذا المطلب الذي أنشأ للترويج له صحيفة الدستور، انظر: محمد ضريف، **الأحزاب السياسية المغربية** (الدار البيضاء: مطابع أفريقيا الشرق، ١٩٨٨)، ص ١٢٤ – ١٢٥.

٥٣ مقترحات الحزب الاشتراكي الموحد تمّ نشرها في النت والجرائد ولم تقدم للجنة المراجعة، كما أنّ الحزب لم يشارك في الآلية السياسية للمتابعة والتشاور وتبادل الرأي في شأن مشروع مراجعة الدستور، انظر نص المذكرة في مجلة **عدالة جوست**، العدد ١٠ (نيسان/أبريل ٢٠١١)، ص ٧٢ - ٧٣.

٥٤ "مذكرة حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي"، المرجع نفسه، ص ٧٨ – ٨٢.

٥٥ أكد محمد الطوزي، عضو لجنة مراجعة الدستور، أنّ النقاش كان منحصرًا، منذ صدور أول دستور في ١٩٦٢، في وضعية المؤسسة الملكية مقابل المؤسسات الدستورية الأخرى، أمّا شخص الملك فعليه إجماع تام. هذه الازدواجية مازالت مجموعة من الأحزاب السياسية، منها بعض مكونات حركة ٢٠ فبراير، تعبر عنها، فهي تختلف حول الموقف من موقع المؤسسة الملكية بصفتها مؤسسة دستورية، وتتفق حول إمارة المؤمنين. في خصوص الأخيرة، انظر:
Mohamed Tozy, "Le roi commandeur des croyants", in Driss Basri et al. (eds.) *L'Edification d'un Etat moderne: le Maroc de Hassan II* (Paris: Albin Michel, 1986), p. 55.

٥٦ "حـزب النهج الديمقراطي: لا للاستبداد المخزني والحكم الفردي، نعم لدستور ديمقراطي"، مجلة **عدالة جوست**، العدد ١٠، (نيسان / أبريل ٢٠١١)، ص ٩٦.

٥٧ "رسالة الدولة المدنية العصرية"، المرجع نفسه، ص ٩٨.

58 Tourabi & Zaki, p. 103.

59 Ibid.

كما يجسده شعار الدستور الممنوح، ستطرح بديلًا من هذا المشروع الفاقد للمشروعية في نظرها، متمثّلًا بتصورها للإصلاح الحقيقي الذي يكرّسه على المستوى المنهجي: "انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي شعبي" (الوثيقة الرابعة)، وعلى مستوى المضمون مطلب الملكية البرلمانية[٦٠].

إنّ رصد تصوّر الحركة لهذا البديل، غير المتوافق حوله، يستدعي تتبعه من داخل الدينامية التي خلقها الربيع العربي في الحقل السياسي المغربي. لهذا، لا بد من استحضار العرض الملكي الذي جاء في خطاب ٩ آذار / مارس، وردة فعل حركة ٢٠ فبراير.

فيما يخّص موقف الحركة على هذا المستوى، فإنّ جميع الوثائق التأسيسية لحركة ٢٠ فبراير أكدت مطلب الملكية البرلمانية. فقد نصت الوثيقة الثالثة للحركة المسمّاة "الأرضية التأسيسية لحركة الشعب يريد التغيير" على ما يلي: "نطالب بتعديل دستوري وجعل الملكية برلمانية مثل الملكيات الحديثة ونطالب بالديمقراطية التامة في بلادنا". إنّ حركة ٢٠ فبراير التي تدعو إلى ملكية برلمانية تؤكد أنها ملكية يسود فيها الملك ولا يحكم[٦١]. وقد ورد في الوثيقة الثالثة للحركة المسماة "الأرضية التأسيسية لحركة الشعب يريد التغيير": "جعل الملكية المغربية مثل الملكيات الحديثة ونطالب بالديمقراطية التامة في بلادنا". كما نصت الوثيقة الرابعة التي تحمل اسم "مطالب الشعب المغربي - النقاط الـ ٢٠ الملحّة" والمنشورة بتاريخ ٦ شباط / فبراير ٢٠١١ على: "تغيير نمط الحكم من ملكية دستورية إلى ملكية برلمانية حيث كل السلطة والسيادة للشعب".

على أنّ هذا المطلب لم يكن مصدر إجماع مكونات الحركة، فبينما طالب به البعض رفضه البعض الآخر؛ ومن بين المكونات التي طالبت بالملكية البرلمانية حزبا الطليعة[٦٢] والاشتراكي الموحد[٦٣]. أمّا المكونات الأخرى للحركة، ونخص بالذكر جماعة العدل والإحسان والنهج الديمقراطي، فقد رفضت شعار الملكية البرلمانية. وعلى الرغم من أنه لا أحد كان يرى أنّ المغرب يمرّ بمرحلة ثورية يمكن أن تطيح الملكية، فإنّ هذه الفصائل رفضت الانضمام إلى شعار الملكية البرلمانية، لأنها عدّت ذلك تنازلًا مجانيًا للملكية[٦٤]. إنّ عدم التوافق بين مكونات الحركة على هذا المستوى يعكس جوّ المنافسة بينها، الطبيعي، وفشلها في تدبير المعنى، على حد تعبير ميشال دوبري[٦٥]، بسبب تساكن المنطقين الإصلاحي والثوري.

> يبدو أنّ خطاب حركـــة ٢٠ فبراير لم يُحدث قطيعة مع خطاب المعارضة الدستورية الذي عرفه المغرب، منذ أول تجربة دستورية في ١٩٦٢

يبدو أنّ خطاب حركة ٢٠ فبراير لم يُحدث قطيعة مع خطاب المعارضة الدستورية الذي عرفه المغرب، منذ أول تجربة دستورية في ١٩٦٢. على أنّ الوقوف في حدود هذا التحليل سيدخل دراستنا في عملية عادية لتحليل المضمون. لهذا لا بد أن نستحضر أنّ استمرارية المطالب الدستورية لا يعني أنّ المسألة الدستورية تطرح بالطريقة نفسها. فهذا الأمر يعود إلى كون البنية الموضوعية[٦٦] للإشكال تغيرت، بحكم تحوّل بنية الفرص السياسية التي تأثّرت بالتحولات الإقليمية والحراك المغربي. كما أنّ هذه الأخيرة أثّرت في دينامية ممارسة الحركة معارضتها دستور ٢٠١١.

---

٦٠ يحيل مفهوم الملكية البرلمانية على النظام البرلماني الذي يكون فيه استخلاف رئيس الدولة بالوراثة، وإذا كان الحديث عن هذا النظام بالمفرد، كما هو الحال في المشهد السياسي المغربي، فإنّ له من الناحية العلمية والتاريخية عدة أنماط. فالملكية البرلمانية من حيث هي مفهوم، والتي تسمّى أيضًا الملكية التمثيلية، تضمّ الملكية ما قبل البرلمانية والملكية البرلمانية الثنائية التي يحافظ فيها الملك على سلطة التوجيه السياسي، ويكون فيها الوزير الأول مسؤولًا أمامه وأمام البرلمان، ثم الملكية البرلمانية الأحادية التي تكون فيها الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ولا يحتفظ فيها الملك سوى بوظيفة التحكيم.

Philippe Lauvaux, "les monarchies: inventaire des types", *Pouvoirs*, no. 78 (September 1996), p. 35 - 36.

انظر بخصوص الملكية: المرجع نفسه، ص ٢٠٨.

أمّا النظام البرلماني فهو نمط من الأنظمة السياسية، تكون فيه السلطة التنفيذية مقسمة إلى قسمين، أحدهما مسؤول سياسيًا (رئيس الوزراء)، والآخر (رئيس الدولة) غير مسؤول. ويتسم هذا النظام بالتفاعل والتوازن بين السلط، بحيث يكون للسلطة التنفيذية الحق في حلّ البرلمان الذي يستطيع إسقاطها بسحب الثقة منها، انظر:

Jean-Claude Collard, les régimes parlementaires contemporains (Paris: Presses de la FNSP, 1978).

٦١ بن جبلي.

وقد ورد في الوثيقة الأخيرة ما يؤكد أنّ التمثلات الدستورية لحركة ٢٠ فبراير تدخل في إطار الملكية البرلمانية الأحادية، حيث نص المطلب الرابع: "دستور ينص على انتخاب رئيس الوزراء من طرف الشعب انطلاقًا من أغلبية برلمانية مسؤولة أمام البرلمان لرئيس الوزراء، حكومة تدبير الشأن السياسي العام ويمكن إقالتها بشكل جماعي، مع احتفاظ الملكية برمزيتها التاريخية مع إلغاء توصيفها بإمارة المؤمنين وسحب القداسة عنها ونزع كل سلطة سياسية منها".

٦٢ "مذكرة حزب الطليعة"، مجلة **عدالة جوست**، العدد ١٠ (نيسان / أبريل ٢٠١١)، ص ٧٨ – ٨٢.

٦٣ "مذكرة الحزب الاشتراكي الموحد"، المرجع نفسه، ص ٧٢ – ٧٣.

64 Fouad Abdelmoumni, "Le Maroc et le printemps arabe," *Pouvoirs*, no. 145 (2013), p. 136.

65 Michel Dobry, "calcul, concurrence et gestion du sens. Quelques réflexions à propos des manifestations de novembre - décembre 1986", In Pierre Favre, *La manifestation* (Paris: FNSP, 1990), p. 357 - 386.

66 Croziez & Friedberg, p. 25.

ثالثًا: دينامية ممارسة معارضة حركة ٢٠ فبراير مشروع دستور ٢٠١١

إنّ دراسة معارضة حركة ٢٠ فبراير مشروع دستور ٢٠١١ على مستوى الممارسة يستدعي تناول ديناميتها. وتعود هذه الدينامية إلى أنّ الفاعلين مرتبطون فيما بينهم، ما يجعل قراراتهم وحساباتهم المستقبلية محددة بقرارات حلفائهم وخصومهم[٦٧] وحساباتهم من جهة، وإلى منطق تبادل الضربات الذي تعرفه وضعية الأزمة السياسية[٦٨] من جهة أخرى. وإذا كانت هذه المطالب الدستورية ليست حديثة في المغرب، فإنّ "بنية الفرص السياسية"[٦٩] هي التي عرفت تحولًا كبيرًا على إيقاع الربيع الديمقراطي، وخصوصًا الوسائل المعبئة.

> فتح حوالى ٥٩٩٦٠ مغربيًا حسابًا في الفيسبوك في الفترة ما بين ٥ كانون الثاني / يناير و٥ نيسان / أبريل ٢٠١١

في خصوص هذه الوسائل، عرفت الموارد المعبئة في المسألة الدستورية تحولًا كبيرًا. ففي الماضي كانت الوسائل المعبئة في مسألة الإصلاح تتمثل بتوزيع المنشورات والجرائد، وتشكيل شبكات، وتنظيم أيام دراسية وندوات[٧٠]. بعد ذلك، في تسعينيات القرن الماضي، ظهرت وسيلة جديدة هي تقديم مذكرات إلى الديوان الملكي[٧١]. إنّ ميزة هذه الوسائل، على اختلافها، أنها وسائل منخفضة الضغط. في حين انّ ما يميز المسألة الدستورية في ٢٠١١، هو توظيف حركة ٢٠ فبراير وسائل تأثير عالية الضغط كالمسيرات الكبرى في المدن[٧٢]، نخص بالذكر منها مسيرة ٢٠ آذار / مارس[٧٣]، ومسيرة ٢٤ نيسان / أبريل[٧٤]. إضافة إلى هذه الوسائل المعبئة تمّ توظيف وسائل الاتصال الحديثة المتمثلة بشبكات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك وتويتر[٧٥]. فالفيسبوك ضمّ ٥٠٠ مليون منخرط في آب / أغسطس ٢٠١٠، كان منهم مليونا مغربي[٧٦]. وقد عرف هذا العدد تطورًا في إثر الثورات العربية والدور المهم للنضال الرقمي. فقد تطور الإقبال على الشبكات الاجتماعية، إذ فتح حوالى ٥٩٠٩٦٠ مغربيًا حسابًا في الفيسبوك في الفترة ما بين ٥ كانون الثاني / يناير و٥ نيسان / أبريل ٢٠١١[٧٧]. وتمثّل دور الشبكات الاجتماعية بكونها فضاء من أجل ممارسة سياسة جديدة، فضاء للإعلام والدعاية والتعبئة المناضلة[٧٨]. إنّ هذا الفضاء مثّل صدى تواصليًا على حد تعبير هابرماس[٧٩]، إذ سمح لهم ببلورة أراء وحجاج من أجل تحويلها فيما بعد إلى فعل من أجل نسج علاقة جديدة بالسياسة[٨٠]. فبعد الثورة التونسية سيعرف المغرب في العالم الافتراضي نقاشًا حول تيمتين: دعم الثورة التونسية والسعي إلى حركة احتجاجية مغربية[٨١]. وقد تمخض عن هذا النقاش ظهور مجموعة في الفيسبوك سميت "مغاربة يحاورون الملك"، فمجموعة "الحرية والديمقراطية دابا"، ثمّ بعد ذلك حركة ٢٠ فبراير[٨٢].

إنّ إعادة العمل جماعي طرح المسألة الدستورية في ٢٠١١، أفرز لنا نمطين[٨٣]. النمط الأول من العمل الجماعي مساند لمشروع الدستور،

67 Helene Combes & Olivier Fillieule, "De la répression considérée dans ses rapports à l'activité protestataire. Modeles structuraux et interactions stratégiques," *RFSP*, vol. 6, no. 61 (2011), p. 1064.

68 Michel Dobry, "Mobilisations multisectorielles et dynamiques des crises politiques: un point de vue heuristique," *Revue française de sociologie*, no. 24 (1983).

٦٩ يمكّن مفهوم بنية الإمكانات السياسية من تحليل تطور الحركات الاجتماعية في بيئتها وسياقها السياسي، وليس دراسة وتحديدًا لمختلف الموارد التي توظفها الحركات الاجتماعية بحسب برادايم تعبئة الموارد، انظر:
Ben Nefissa, p. 7.

70 Madani, p. 129.

71 Ibid.

72 Ibid.

٧٣ شارك في هذه المسيرة عدد أكبر بكثير من مسيرة ١٣ آذار / مارس فبحسب المنظمين شارك في هذه المسيرة ٥٠ ألف شخص في الدار البيضاء، انظر:
Tourabi & Zaki, p.103

74 Chraibi & Jeghllaly, p. 885.

75 Yves Gonzales-Quinjano, "Les origines culturelles numériques des révolutions arabes", *CERI*, March 2011, at:
http://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/art_ygq.pdf

76 Bouchra Sidi Hiba, "Mobilisation collectives à l'épreuve des changements au Maroc," *Revue Tiers Monde*, no. 5, H. S (2011), p. 166.

77 Baylocq & Granci.

78 Sidi Hiba, p. 166.

79 Jürgen Habermas, *Droit et démocratie. Entre faits et normes*, Rainer Rachliz & Christian Bouchindhomme (trans.) (Paris: Gallimard, 1997), p. 383.

80 Sidi Hiba, p. 166.

81 Baylocq & Granci.

82 Ibid.

83 Crozier & Friedberg, p. 22 للمزيد عن هذه الأنماط، انظر:

يمكن إدخاله في التعبئة المضادة، وخضع فيه المشاركون، بدرجات مختلفة، لأهداف الدولة، وكانت مرجعيته هي خطاب ٩ آذار / مارس. أمّا النمط الثاني فكان مناهضًا، ذا طابع تعاقدي، وصل فيه الأطراف إلى التعاون بالتفاوض الضمني أو الصريح. إنّ هذا التوافق انعكس على نمط إنتاج الشعارات بتفادي التحجر الأيديولوجي[٨٤]. كما أنّ هذا النمط الثاني من العمل الجماعي غير المسبوق، يفسّر الصعوبات التي واجهت الدولة في التعامل مع حركة ٢٠ فبراير[٨٥].

إنّ التعبئة الاستثنائية التي تمّت بمناسبة الإصلاح الدستوري لـ ٢٠١١، والاختلاف النوعي في وسائل التعبئة، كانا العامل الذي أفضى إلى تحويل المسألة الدستورية من مطلب نخبوي حزبي إلى مطلب شعبي[٨٦]. إلّا أنّ هذا التحول الذي حملته حركة ٢٠ فبراير، اصطدم بالإكراهات البنيوية للعمل الجماعي. هذا ما يفسر أنّ مسيرات ٢٠ فبراير على الصعيد الوطني لم يشارك فيها سوى ٣٧ ألف شخص في أكثر من ٥٣ مدينة[٨٧]. في مقابل تعبئة حركة ٢٠ فبراير، قامت الدولة بتعبئة مضادة، بدأت مع نشأة حركة ٢٠ فبراير، باتهامها، في الأنترنيت والإعلام المسخر، بالعمالة "لأعداء الأمّة". إنّ هذا التكتيك الذي تمّ تطبيقه في الماضي، قامت فيه الدولة بتسخير وسائل دعايتها لإنتاج صورة حول المحتجين، على أنّهم أعداء داخليون يوظفهم أعداء خارجيون[٨٨]. فالحركة سمّيت باسم اليوم الذي نزلت فيه الحركة الاحتجاجية التي أعلن عنها في الفيسبوك، كما حصل في عدة دول عربية، وهو ٢٠ فبراير ٢٠١١. على أنّ هذا التاريخ ليس هو ما اقترحه في البداية الشباب، بل كان يوم ٢٧ فبراير. وقد سخّرت الدولة وسائل دعايتها لاتهام الحركة بالعمالة للجزائر والبوليساريو، لأنّ هذا التاريخ يصادف ذكرى تأسيس جبهة البوليساريو. أمام هذا الهجوم تمّ تقديم الدعوة إلى الخروج أسبوعًا على التاريخ المحدد أي ٢٠ فبراير[٨٩].

وقد هدفت الدولة من وراء ذلك إلى نزع المشروعية عن الحركة. على أنّ الدولة بعد فشلها في منع خروج الحركة إلى الشارع، ستقوم بتشكيل عدة شبكات في الفيس بوك لدعم خطاب ٩ آذار / مارس. كما تمّ تنظيم عدة مسيرات مساندة للمشروع الملكي للإصلاح الدستوري[٩٠].

ولكي يتمكّن نظام سياسي من احتواء الاحتجاج، بحسب كريستيان دافنبر، يجب أن يكون تمثّله للمخاطر متعدد الأبعاد حتّى يقوم بردة الفعل على مجموعة من العوامل، وليس فقط حدة الاحتجاج[٩١]. في هذا الإطار، اتخذ النظام السياسي المغربي مجموعة من الإجراءات التي سبق بعضها مشروع دستور ٢٠١١، وواكبه البعض الآخر. ففي بداية شهر كانون الثاني/ يناير، قامت الدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتفادي عدوى الثورة التونسية. ذلك أنّه مباشرة بعد سقوط الرئيس زين العابدين بن علي، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستباقية[٩٢] لاحتواء الغضب الشعبي. ففي ١٢ كانون الثاني / يناير، قامت باستيراد الحبوب؛ وفي ١٥ شباط / فبراير قامت بالزيادة في الإعانات الموجهة لدعم المواد الغذائية الأساسية التي وصلت إلى ١٤٠٠٠ مليون يورو[٩٣]؛ كما تمّ توظيف المعطلين حاملي الشهادات[٩٤]؛ وتمّت إعادة فتح الحوار الاجتماعي مع النقابات، ما أسفر عن زيادة غير مسبوقة في أجور الموظفين[٩٥]. أمّا على المستوى المؤسساتي فتمّ تعيين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢١ شباط / فبراير[٩٦]؛ كما تمّ تحويل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان[٩٧].

> "ترى العديد من الأعمال أنّ متغير صورة القمع ومستواه مكوّن أساسي في "بنية الفرص السياسية"

84 Madani, p. 145.

85 Ibid.

86 Geisser, p. 24.

٨٧ في المقابل صرح المنظمون أنّ العدد بلغ ٢٢٠٠٠٠ مشارك، انظر:
Tourabi & Zaki, p. 99

88 Combes & Fillieule, p. 1050.

89 Chraibi & Jeghllaly, p. 877.

90 Tourabi & Zaki, p. 103.

91 Combes & Fillieule, p. 1051.

92 Chraibi & Jeghllaly, p. 880.

93 Desrues, p. 387.

94 Chraibi & Jeghllaly, p. 880.

95 Fouad Abdelmoumni, p. 130.

96 Desrues, p. 387

97 Ibid.

يقودنا الحديث عن علاقة الـدول بالاحتجاج إلى الحديث عن قوات الأمن. فمواجهة الحركات الاحتجاجية لها أبعاد أمنية تتكفل بها هذه القوات في إطار توزيع العمل. مع أنّ الأعمال المهتمة بالتفاعل وتبادل الضربات بين رجال الأمن والحركات الاحتجاجية نادرة[٩٨]. وقد أكد تيد كور أهمية متغير قمع الاحتجاج وصعوبة دراسته بشكل سكوني[٩٩]. في هذا الإطار، لا بد أن نبقي في أذهاننا أنّ القمع يمكن أن يكون مباشرًا أو غير مباشر، فوريًا وآنيًا أو مستمرًا أو متقطعًا، استباقيًا أو انفعاليًا[١٠٠]. لهذا لا يمكن اختزال القمع في الأشكال الفعلية والمرئية للقمع الممارس على المحتجين[١٠١]. في هذا الإطار تحدث رونالد دياموند عن القمع الخفي الذي يدخل في إطاره التهديد الاستخباراتي ومراقبة المجموعات المحتجة واقتحامها وإتلاف المبادرات والتحالفات والتعبئة المضادة[١٠٢]. إنّ العلاقة جدلية بين القمع والاحتجاج. وترى العديد من الأعمال أنّ متغير صورة القمع ومستواه مكوّن أساسي في "بنية الفرص السياسية". على أنّ كولدستون وتيلي انتقدا هذا التحليل، لأنه لا يأخذ في الحسبان الحركية التكتيكية والحركات المضادة التي تجعل النظام السياسي والمعارضة في مواجهة. هذه الدينامية تعود إلى سلسلة من الاختيارات على مستوى الفعل والاحتجاج والتنازل[١٠٣]. كما ذهب شارل تيلي إلى أنّ القمع أو التسامح مع المحتجين يؤثّر في "بنية تكلفة التعبئة وامتيازاتها". فالقمع في بعض الأحيان ينتج التعبئة، كما وقع في تونس ومصر، كما يمكن أن يجعلها مستحيلة[١٠٤]. فالقمع يؤدي دورًا محددًا في الهيكلة الدينامية والعلائقية لسجلات العمل الجماعي[١٠٥]. لهذا، في بداية الحراك المغربي، قامت قوات الأمن بتأطير خفي للاحتجاج. وقد كان الهدف من ذلك هو تأكيد الاستثناء المغربي بتفادي إراقة الدماء كما وقع في دول الربيع العربي[١٠٦]؛ وتأكيد صورة بلد ديمقراطي اعتاد على التظاهرات وتدبير الممارسات الاحتجاجية[١٠٧]. وبعد أن فشلت، تحت معطف الشعار نفسه، في منع الحراك ستمرّ السلطات إلى العنف، غير الدموي[١٠٨]، ضد المتظاهرين خصوصًا في مسيرتي ٢٢ و٢٩ أيار / مايو. هذا التحول جاء حين قررت حركة ٢٠ فبراير، في اجتماع الجمعية العامة لـ ١٣ أيار / مايو، تحويل مسيراتها إلى الأحياء الشعبية[١٠٩]. كما استعملت قوات الأمن القمع ضد الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات. إنّ إعـادة الحركة التوجيه التكتيكي يعود إلى التفاوت بين الاستباقات والواقع، ما أفضى إلى التكييفات الإستراتيجية[١١٠]. سيفضي هذا التحول الإستراتيجي إلى تغيير السلطات إستراتيجيتها تجاه الحركة[١١١]. إنّ ردود السلطات الأمنية العنيفة ضد هذا النمط السلمي للاحتجاج، والذي يعد جزءًا من سجلات عمل التعبئة الاحتجاجية في المغرب[١١٢]، يعكس خوفها من إعادة إنتاج احتلال ساحة التحرير في العاصمة المصرية القاهرة[١١٣]. فالسلطات العمومية سعت إلى تفادي تماثل حركة ٢٠ فبراير مع مكان سيعطي قيمة رمزية[١١٤].

يحيلنا تأثير القمع في إعادة التوجيه التكتيكي على تأثير القمع في تغيير أنماط الفعل الاحتجاجي، ولكن أيضًا على الطريقة التي تتأقلم بها سجلات العمل القمعي[١١٥]. ولكن لا بد أن نستحضر أنّ فضاء الاحتجاج ليس ديكورًا بل هو يمثّل رهانًا للفعل الاحتجاجي. إنه ليس فضاءً للتعبير عن العلاقات الاجتماعية، بل ينتج في المقابل الفعل الاحتجاجي ويؤثّر فيه[١١٦]. وأهمية فضاء الاحتجاج هي ما يفسّر الصراع من أجل مراقبته من فواعل الاحتجاج وقوات الأمن[١١٧].

98 Ibid.

99 Combes & Fillieule, p. 1047.

100 Ibid., p. 1052.

101 Ibid., p. 1057.

102 Ibid., p. 1057.

103 Ibid.

104 Ibid.

105 Ibid.

106 Chraibi & Jeghllaly, p. 883.

107 Finan, p. 119.

١٠٨ لأنّ الملكية تسعى من خلاله إلى إخراج النقاش من الشارع، وإدخاله إلى الفضاء السياسي المؤسساتي، انظر:

Chraibi & Jeghllaly, p. 887.

109 Ibid., p. 889.

اتخذت الجمعية العامة للحركة هذا التحول في ١٣ ماي. وقد ارتكز القرار على أنّ المسيرات الأسبوعية في وسط المدينة أصبحت عادية ومألوفة، لذلك لا بد من القيام بمسيرات في الأحياء الشعبية لتعريف جماهيرها بمطالب حركة ٢٠ فبراير. من الناحية السياسية، أصبح التوازن داخل الحركة يميل إلى مصلحة حركة العدل والإحسان. كما أنّ العديد من المحللين رأوا في هذا القرار استفزازًا من حركة العدل والإحسان واليسار الراديكالي للدولة.

110 Combes & Fillieule, p. 1066.

111 Ibid.

112 Fréderic Vairel, "L'ordre disputé du sit-in au Maroc," *Genèse*, no. 59 (2005), pp. 47 - 70.

113 Desrues, p. 374

114 Ibid.

115 Combes & Fillieule, p. 1064.

116 Combes, p. 13.

117 Ibid., p. 14.

كما أنّ تحول السياق الاحتجاجي، كما وقع مع الربيع العربي، أثّر في الدلالة الرمزية لفضاء الاحتجاج والصيغ الاحتجاجية. لهذا فالنظام السياسي كان متسامحًا مع المسيرات الشعبية في وسط المدينة، وقام بتأطيرها، ورفضها في الأحياء الشعبية حيث قمعها بعنف. أمّا الاعتصام الذي كان جزءًا من سجلات الاحتجاج المتداولة في المغرب[١١٨]، فقد رُفض رفضًا قطعيًا منعًا لخلق ساحة تحرير مغربية. وتعود هذه الدينامية التي عرفها المغرب بخصوص الصيغ النضالية، بحسب شارل تيلي، إلى تفاعل التجربة المتراكمة للفاعلين المحتجين مع إستراتيجية قوات الأمن، ما جعلها صيغة نضالية يتمّ توظيفها بأكثر اتساعًا من صيغة أخرى، يمكن من الناحية المبدئية أن تخدم المصالح والأهداف نفسها[١١٩].

> كان الاستفتاء الذي دعت حركة ٢٠ فبراير إلى مقاطعته، بداية الموت السريع للحركة، لأنه مثّل دعمًا لمشروعية الإصلاح، ومن ثمّ للملكية، بالارتكاز على المبدأ نفسه الذي اعتمدته الحركة (التلاحم مع الشعب): صوت الشعب ضد صوت الشارع

إنّ إستراتيجية النظام السياسي لاحتواء حركة ٢٠ فبراير[١٢٠] ونزع فتيلها، ستفضي إلى إسباغ كل مبادراته، بما فيها مشروع دستور ٢٠١١، مواردَ وأسلحةً في يد السلطة وأدوات للقمع المادي والرمزي لحركة ٢٠ فبراير[١٢١]. هذا ما سيزكيه الاستفتاء الدستوري بتاريخ ١ تموز / يوليو ٢٠١٢ الذي وافق عليه الشعب المغربي[١٢٢]. لقد كان هذا الاستفتاء الذي دعت حركة ٢٠ فبراير إلى مقاطعته، بداية الموت السريع للحركة، لأنه مثّل دعمًا لمشروعية الإصلاح، ومن ثمّ للملكية، بالارتكاز على المبدأ نفسه الذي اعتمدته الحركة (التلاحم مع الشعب): صوت الشعب ضد صوت الشارع[١٢٣]. فالحركة وإن استمرت في التظاهر بعد ذلك، فإنّ الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر، وفوز العدالة والتنمية أدّى إلى انسحاب فصيل العدل والإحسان منها، ما أفضى إلى نهايتها. على أنّ هذه النهاية لا تعني فشل حركة ٢٠ فبراير في معارضتها، لأنها ساهمت في الإنتاج المشترك لدستور ٢٠١١.

خلاصة القول، تعود دينامية معارضة حركة ٢٠ فبراير إلى المخاض السياسي الذي عرفه الحقل السياسي المغربي، على إيقاع الربيع العربي والحراك المجتمعي. كما أنّ التناول الموضوعي لدينامية معارضة الحركة مشروع دستور ٢٠١١، استدعى الابتعاد عن الشبكة المهيمنة على دراسة المعارضة في المغرب من جهة، والابتعاد عن تناول خطاب المعارضة وممارستها واقعين منفصلين من جهة أخرى. ذلك أنّ السياق الإقليمي سيؤثّر في المستويين المتفاعلين. فعلى المستوى الأول، وعلى الرغم من أنّ خطاب الحركة لم يُحدث قطيعة على مستوى الشعارات والمبادئ والمطالب، فإنّ السياق غير المسبوق أثّر في بنية الإمكانات الخطابية. كما أثّر المستوى الثاني في بنية الإمكانات السياسية، ومن ثمّ في الموارد المعبأة وإستراتيجية الحركة. إنّ دينامية معارضة حركة ٢٠ فبراير لا تعود إلى هويتها، بل إلى منطق تبادل الضربات مع النظام السياسي، الأمر الذي أفضى إلى موتها السريع. على أنّ هذه النهاية لا تعني أنّ الحركة لم تقدّم أي إضافة في الحقل السياسي المغربي، فقد ساهمت بمعارضتها في الإنتاج المشترك لدستور ٢٠١١.

---

118 Vairel, pp. 47 - 70.

119 Johanne Simeant, "Pratiques protestataires," *Genèse*, no. 59 (2005), p. 2.

120 Ferrié & Dupret, p. 30.

121 Geisser, p. 24.

122 وصلت نسبة المشاركة فيه إلى ٧٣ في المئة، وفقًا للإحصاءات الرسمية، أمّا نسبة المصوتين بـ "نعم" فبلغت ٩٨،٥٠ في المئة، ونسبة المصوتين بـ "لا" ١،٥٠ في المئة. إنّ الحملة الاستفتائية التي كانت بين ٢١ و٣٠ حزيران / يونيو، لم تستقطب أكثر من ثلاثة ملايين و٤٠٢ ألف مشارك. استقطبت منها الفعاليات المنادية بالتصويت الإيجابي ثلاثة ملايين و٣٨٦ ألف مشارك بحوالى ٤٣٩٢ نشاطًا. أمّا الهيئات المنادية بالمقاطعة، فنظمت ١٦٨ نشاطًا استقطبت ١٦ ألف مشارك.

123 Catusse, p. 10.

تركيا: العلاقات الخارجية وتركيبة مؤسسة الحكم

جان ماركو*

المفاعيل الدولية والداخلية للسياسة التركية في سورية

تناقش هذه الورقة ما تراه اضطرابًا في السياسة التركية تجاه الأزمة في سورية، إذ اتسمت بالتقلب المستمر. فهي قد تناقضت، على سبيل المثال، بين وقوف سلبي تجاه احتلال تنظيم الدولة الإسلامية لبلدة عين العرب "كوباني" الكردية، وهجومها لاحقا بسلاح الطيران على مواقع داعش داخل سورية، عقب التفجيرات في بلدة سروج. ثم ما لبثت تركيا أن تحولت، مرة أخرى، لقصف القواعد الخلفية لحزب العمل الكردستاني في شمال العراق. وحتى بعد أن فتحت تركيا قاعدة إنجرليك لقوات التحالف، ظهر أن تركيا لم تشارك في الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية إلا بضربات قليلة، في حين ظل نشاط طائراتها مستمرًا ضد مواقع حزب العمال الكردستاني. ترى الورقة أنّ السياسة التي تنتهجها تركيا في سورية لم تتطوّر كثيرًا، كما أضحت مشدودة أيضًا إلى الأزمة السياسية، وأعمال العنف الداخلية، التي اجتاحت البلاد منذ انتخابات ٧ حزيران / يونيو ٢٠١٥. يضاف إلى ما تقدم، أن الوضع في سورية فرض عليها الانشغال بإدارة حدودها الجنوبية، ما جعلها في تماس مع الأطراف الفاعلة المتعدّدة في سورية، ذات المصالح المتضاربة. ومن الجهة الأخرى، دفعت الأزمة السورية أنقرة إلى إعادة النظر في إدارتها ساحل بحر إيجه وحدودها الشمالية، للاحتفاظ باللاجئين على أراضيها، والحفاظ، من ثم، على علاقة جيدة بالاتحاد الأوروبي.

* باحث فرنسي، وأستاذ العلوم السياسية في معهد غرونوبل - فرنسا.

مقدمة

اقتنع عدد من المراقبين الغربيين، بسبب استمرار الحرب السورية، ولا سيما في إثر حصار المدينة السورية عين العرب (المعروفة بكوباني) في النصف الثاني من عام ٢٠١٤، أنّ تركيا باتت الحليف الإستراتيجي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في الشرق الأوسط. إلّا أنّه عندما قصف السلاح الجوي التركي مواقع داعش في سورية صبيحة الرابع والعشرين من شهر تموز / يوليو ٢٠١٥، في إثر اغتيال حزب العمال الكردستاني ضابطيْ شرطة في جنوب شرق تركيا، ردًّا على التفجير الانتحاري في سروج، وبعد الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس الأميركي باراك أوباما بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ووقوع اشتباك على الحدود، لم يتردّد هؤلاء المحلّلون في إعلان أنّ الدبلوماسية التركية بدأت تشهد تحوّلًا إستراتيجيًا رئيسًا.

ومع ذلك، توالت الحوادث لتشوّش تلك القراءة الجديدة لإستراتيجية أنقرة. ففي مساء اليوم عينه (أي في الرابع والعشرين من شهر تموز / يوليو ٢٠١٥)، حوّلت الطائرات التركية إف ١٦ مسارها بعيدًا عن أهدافها السورية لتهاجم القواعد الخلفية لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق، معيدةً إلى الأذهان فجأة، صورةَ الدبّابات التركية المنتشرة على طول الحدود، والتي لم تحرّك ساكنًا في أثناء معركة عين العرب قبل عام، لتثبت نوعًا من التواطؤ بين الأتراك والجهاديين ضدّ الأكراد.

بعد مرور عدة أشهر على افتتاح تركيا قاعدة إنجرليك الجوية العسكرية، وفي الوقت الذي كانت تشير فيه المعلومات الواردة عن عمليات التحالف العسكرية إلى أنّ تركيا لم تشارك سوى بعدد قليل جدًا من الضربات التي شنّها التحالف ضد مواقع الجهاديين، لا بل إنها كانت تواصل قصف مصالح حزب العمال الكردستاني بانتظام[1]، ولا يزال الغموض يكتنف تلك المسألة، يبدو أنّ السياسة التي تنتهجها تركيا في سورية لم تتطوّر كثيرًا، إلّا أنّها بدأت تأخذ في الحسبان الأزمة السياسية وأعمال العنف الداخلية التي عصفت بالبلد منذ انتخابات ٧ حزيران / يونيو ٢٠١٥، ما يعزّز الانطباع السائد بعدم الاستقرار.

مباراة مركّبة بوجود عدّة لاعبين في الصراع السوري

لإماطة اللثام عن الغموض، لا بد من الرجوع إلى بدايات الأزمة السورية وكيف فهمها الأتراك حينذاك. ففي عام ٢٠١١، تأخرت ردّة فعل تركيا تجاه الانتفاضة السورية كثيرًا وشابها الارتباك، فقد اندلعت الثورة السورية في الوقت الذي كانت تركيا تنتهج منذ سنوات عدّة، سياسةَ تقارب مع الرئيس السوري بشار الأسد، ما جعل الجميع ينسى العداء الذي كان سائدًا بين البلدين خلال العقود السابقة. وقد حاولت تركيا عبثًا حتى منتصف شهر آب / أغسطس ٢٠١١، أن تقنع الأسد بقبول مبدأ عملية الانتقال السياسي لتجاوز الأزمة. وعندما أيقنت في خريف العام ذاته أنّ الأسد بات محكومًا عليه، تمامًا مثل الرؤساء التونسي والمصري والليبي، بن علي ومبارك والقذافي، قدّمت دعمًا متناميًا للمعارضة السورية، وبصورة خاصة للإخوان المسلمين الذين يمثّلون ركنًا من أركان المعارضة[2].

> تأخرت ردّة فعل تركيا تجاه الانتفاضة السورية كثيرًا وشابها الارتباك، فقد اندلعت الثورة السورية في الوقت الذي كانت تركيا تنتهج منذ سنوات عدّة، سياسةَ تقارب مع الرئيس السوري بشار الأسد

في تلك الفترة، كان "النموذج التركي" يحظى بتأييد في الشرق الأوسط. وقد فاز التيار الإسلامي في الانتخابات المغربية والتونسية والمصرية، ما جعل حزب العدالة والتنمية في تركيا يظن أنّ الربيع العربي سيتمخّض عن أنظمة إسلامية تتيح له تعزيز نفوذه عليها، أنظمة ستمسي حيّزًا طبيعيًا لتوسّع الاقتصاد التركي المزدهر. وفي هذا السياق، اندرجت العلاقات التي أقامتها تركيا، لاحقًا مع الرئيس المصري المعزول محمد مرسي، وهي متعددة الدلالات. إلّا أنّ الحوادث في سورية في تلك الفترة أخذت منحى مغايرًا، إذ تحولت الأزمة الأولية إلى حرب أهلية حقيقية في عام ٢٠١٢. وتبيّن أنّ حركات إسلامية متطرّفة (مرتبطة

1 Sevil ErkuŞ, "Turkey part of just three coalition airstrikes against ISIL since August", *Hürriyet Daily News*, 16/10/2015, at: http://bit.ly/1Ob7JUp

٢ في شأن هذه التطورات، انظر:
Jean Marcou, "Les relations turco-syriennes: de l'idylle à la descente aux enfers," *Les Cahiers de l'Orient*, (Automn 2012), pp. 93 - 105

إلى حد ما بتنظيم القاعدة) أدّت دور رأس الحربة للقوى العسكرية التي كانت تقاتل النظام السوري. وفي شهر تشرين الأول / أكتوبر، أعربت هيلاري كلينتون (وكانت وقتئذ وزيرة للخارجية الأميركية) عن قلقها إذ شكّكت في مبرّرات الدعم الأعمى الذي تقدّمه واشنطن للمعارضة السورية، وتساءلت إن لم يحن الوقت بعد لإعادة تقويمه. أمّا الأتراك من جهتهم، فكانوا أقل قلقًا، إذ رأوا أنّ الكفاح المسلّح قد يسقط النظام السوري، بما أنّ التظاهرات لم تنجح في إسقاطه. فقبلوا أن يطوّر بعض الناشطين منظمات أو شبكات عديدة على الأراضي التركية. لأنّ المقاتلين الجهاديين يمثّلون قوة قادرة على الكبح، لا بل إنها قوة تستطيع منع قيام حكم ذاتي للأكراد السوريين الذين كانت تخشى تركيا، منذ اندلاع الأزمة، انقلابَهم ضدّها بتحريض من النظام السوري. وتلوم تركيا الأكراد السوريين على علاقاتهم، أيًّا كانت، بحزب العمال الكردستاني.

وكان عام ٢٠١٣ منعطفًا مهمًا للمقاربة التركية للأزمة السورية. فعلى الرغم من تركيب منصات صواريخ الباتريوت لمنظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو) في جنوب شرق الأراضي التركية، فإنّ تركيا أدركت واقع عزلتها في مواجهة حرب هي عبارة عن اشتباكات حدودية تزداد تواترًا وتتسبّب في تدفق اللاجئين[٣] الذين لم تعد تستطيع المخيّمات المبنيّة على طول الحدود، استيعابهم[٤]. ففي أيار / مايو ٢٠١٣، عاد أردوغان خائبًا من رحلة قام بها إلى الولايات المتحدة. صحيح أنّ نظيره الأميركي استقبله استقبالًا حافلًا، إلّا أنّ واشنطن كانت غير مستعدة للتورّط في المستنقع السوري. وسرعان ما ثبت هذا الاستنتاج عندما قرّرت الولايات المتحدة نهائيًا في أيلول / سبتمبر ٢٠١٣، عدم التدخّل في سورية، في إثر لجوء النظام السوري إلى الأسلحة الكيميائية، علمًا أنّ أوباما نفسه كان قد عدّ هذا النوعَ من الانتهاكات "خطًا أحمر"، لا يجوز تجاوزه فيما لو ارتُكِب.

منذ ذلك الحين، تتبع أنقرة حدسها وتنفّذ إدارتها الخاصة للأزمة السورية. إلّا أنّ وجود عدد من اللاعبين المنخرطين في هذه الأزمة، لكل منهم إستراتيجيته، عقّد تلك الإدارة.

وفي ربيع ٢٠١٣، أطلقت حكومة حزب العدالة والتنمية "عملية سلام" مع حزب العمال الكردستاني لوضع حد للكفاح المسلح وللتفاوض في شأن حل سياسي. وفي تلك الفترة، ظن بعض المراقبين أنّ أنقرة تستطيع إرساء علاقات هادئة بالمناطق الكردية التي باتت تنعم باستقلال ذاتي، أي علاقات مماثلة لتلك العلاقات التي تربط تركيا بالحكومة الكردية المستقلة ذاتيًا في شمال العراق. وفي صيف عام ٢٠١٣، توجّه صالح مسلم، رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي[٥] إلى تركيا مرّتين[٦]. إلاّ أنّ تلك المفاوضات الأولية باءت بالفشل، إذ نأى الأكراد بأنفسهم عن المعارضة السورية التي تدعمها تركيا، وقد باتوا اليوم يخوضون مباشرة، وبصورة منتظمة، مواجهة عسكرية مع جهاديي جبهة النصرة. إضافة إلى ما سبق، تشهد العلاقات بين الأكراد العراقيين المتحالفين مع تركيا ومنطقة شمال شرق سوريا (روج آفا)[٧]، التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي، حالة من الشدّ والجذب، إذ تتهم حكومةُ إقليم كردستان العراق (أو: تيار رئيس الإقليم، مسعود بارزاني، وهو زعيم "الحزب الديمقراطي الكردستاني" في العراق) حزبَ الاتحاد الديمقراطي بالمذهبية والاستبدادية.

في تشرين الثاني / نوفمبر من العام ذاته ٢٠١٣، نُظِّم احتفال رسمي سياسي شعبي ضخم، في مدينة ديار بكر جنوبي تركيا، وهي بمنزلة عاصمة كردستان الشمالية (أو: كردستان تركيا)، حضره كل من أردوغان وبارزاني والمغنّيان التركيان شفان بروَر وإبراهيم تاتليسس[٨]، بهدف إطلاق "عملية السلام" في تركيا. وقد رأى فيه عدد من المحلّلين تحذيرًا وجهه المسؤولون الأتراك والعراقيون على حد سواء، لمصلحة مسلم في اللحظة التي كان يعلن فيها الاستقلال الذاتي للمنطقة التي تخضع لسيطرته في سورية[٩].

---

٣ بما في ذلك انفجار الريحانيّة (وهي مدينة تركية حدودية في محافظة هاتاي) الذي أوقع أكثر من ٥٠ ضحية.

٤ بلغ عددهم ٥٠٠ ألف في أيلول / سبتمبر ٢٠١٣.

٥ حزب الاتحاد الديمقراطي هو حزب كردي يسيطر على المناطق التي يعيش فيها الأكراد في سورية (في القامشلي والحسكة)، أنشأه القوميون الأكراد سنة ٢٠٠٣، ويعدّ الحزب الذراعَ السورية لحزب العمال الكردستاني.

٦ يسود اعتقاد عند البعض بأن الانفجار الذي وقع أمام مقر السفارة التركية في العاصمة الصومالية في ٢٤ حزيران / يونيو ٢٠١٣ كان إنذارًا وجهه تنظيم القاعدة للحكومة التركية التي كانت التقت صالح مسلم، لمناقشة نتائج سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي على المناطق الكردية، بعد الاشتباكات التي اندلعت مع جهاديي جبهة النصرة المتطرّفة.

٧ كلمة روج آفا (Rojava) كلمة كردية تعني "الغرب"، ويطلقها حزب الاتحاد الديمقراطي على المناطق التي يسيطر عليها شمال، وشمال شرق سورية.

٨ شفان بروَر أحد رموز الغناء السياسي الكردي في تركيا، كان منفيًا منذ عام ١٩٧٦، وقد كان هذا الحفل بمنزلة إعلان عن عودته، جزءًا رمزيًا لـ "عملية السلام"، التي حاولت إطلاقها الحكومة التركية. وتاتليسس هو أحد أشهر مطربي تركيا والشرق الأوسط، أبوه عربي الأصل، ولكنه يعد من أصول كردية، بسبب أمه.

٩ ليس الهدف النهائي لحزب الاتحاد الديمقراطي الاستقلال، وإنما الحكم الذاتي لمنطقة روج آفا ضمن دولة سورية فدرالية.

من دعم المعارضة السورية إلى علاقات ملتبسة بالجهاديين

حسمت تركيا خيارها بدعم المعارضة السورية المعتدلة انطلاقًا من معارضتها بقاء النظام في دمشق، وخشية نشوء دولة كردية مستقلّة في سورية؛ وإن كانت تدرك في الوقت عينه أنّ حضور القوى المعتدلة بين القوى المشاركة في الصراع ونفوذها فيه، محدودان. ولتواصل تدخّلها في الأزمة السورية، كان على تركيا تقديم دعم لم يطالبها به أحد، وذلك لقوى أخرى أكثر فعالية على الأرض، كالحركات الجهادية. وكان هذا الدعم ضمنيًّا منذ اندلاع الأزمة. ويظهر هذا الدعم من خلال التسامح الذي تبديه السلطات التركية تجاه نشاط هذه الحركات في الأراضي التركية (من مواكبة الأسلحة والمقاتلين، وأوجه مختلفة للدعم اللوجستي، وتجارة النفط وغيرها)، وإن كانت تركيا تعتمد أيضًا في بعض الأحيان، تدخلات مباشرة، حتى لو لم تتبنّها الحكومةُ التركية[١٠]. ومع ذلك، فإنّ هذه الشراكة المفروضة بعيدة كل البعد عن البساطة.

> حسمت تركيا خيارها بدعم المعارضة السورية المعتدلة انطلاقًا من معارضتها بقاء النظام في دمشق، وخشية نشوء دولة كردية مستقلّة في سورية

وفي كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، انتقد وزير الخارجية التركية حينذاك، أحمد داود أوغلو، أول مرة، المجموعات الجهادية التي تستقر في شمال سورية، إذ رأى أنها تخدم مصالح النظام السوري[١١]. وإضافة إلى ما سبق، سرعان ما لاحظ مهندس الدبلوماسية التركية نشوء ظاهرة جديدة تفرض نفسها ضمن تلك المجموعات، ألا وهي ظاهرة داعش. وفي نيسان / أبريل ٢٠١٣ تأسس تنظيم داعش في سورية ، وبات يقاتل جبهة النصرة والفصائل السوريّة الأخرى. واندلعت الاشتباكات الأولى بين تركيا وتنظيم داعش عندما حاصر تنظيم داعش ضريح سليمان شـاه[١٢]. تواصلت المواجهات بعدها، وفي حزيران / يونيو ٢٠١٤، احتجز داعش بعد سقوط الموصل، نحو خمسين شخصًا في القنصلية التركية، من بينهم القنصل التركي أوزتورك يلماز. ولهذا الحادث الأخير دلالات مهمة عن العلاقات الملتبسة التي تربط بين تركيا وداعش، فالحكومة التركية لم تفكر قبلًا بإجلاء موظفي قنصليتها، إذ اعتقدت أنّ المنظمة الجهادية لن تجرؤ على التعرّض لهم. وقد بقي الرهائن محتجزين أكثر من شهرين، وإن كانوا قد لاقوا معاملة جيدة مقارنة بالرهائن أو المعتقلين الآخرين الذين يحتجزهم تنظيم داعش (والذين غالبًا ما يجري إعدامهم فورًا)، وجرى تحريرهم في النهاية.

صحيح أنّ هذه الحوادث المتتالية كلّها تشير إلى أنّ تركيا والتنظيم ليسا حليفين، إلّا أنهما لم يتصرّفا كعدوين لدودين، فهما لم يتردّدا في تبادل المصالح المشتركة خلال الصراع. واستمر هذا الالتباس في العلاقة بين الطرفين في أثناء هجوم التنظيم ضد الأكراد، ولا سيما خلال حصار عين العرب في خريف ٢٠١٤. وتجدر الملاحظة أنّ أنقرة تساوي بين تنظيم داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي، رافضة أن تنحاز لأي منهما، كون الطرفين مصنّفين منظمتين إرهابيتين. ومنذ ذلك الحين، وفي الوقت الذي يشهد فيه الأكراد تراجعًا في مواجهتهم الجهاديين، تتحرّك الحكومة التركية علنًا لمصلحة الجهاديين، فهي لم تقدّم سوى دعم محدود لحلفائها الأكراد العراقيين، في حين أنّ التدخّل العسكري الإيراني كان حاسمًا، علمًا أنّ إيران تربطها علاقات معقّدة ببارزاني بسبب علاقاته الملتبسة بالحكومة العراقية. فوفقًا لبعض الخبراء، حال التدخل العسكري لفيلق "القدس"، في الحرس الثوري الإيراني، والذي قاده قاسم سليماني، في أثناء الهجوم الذي شنّه داعش على عاصمة الأكراد أربيل في آب / أغسطس ٢٠١٤، دون سقوط المدينة[١٣].

---

١٠ في بداية عام ٢٠١٤، سلّم جهاز المخابرات التركية أسلحة الى جبهة النصرة، في شاحنات كان من المفترض أن تحمل مساعدات إنسانية واعترضتها شرطة الحدود التركية. وعادت تلك الفضيحة التي جرى الكشف عنها في كانون الثاني / يناير ٢٠١٤، لتتصدّر الوسائل الإعلامية في أثناء الانتخابات التشريعية في ٧ حزيران / يونيو ٢٠١٥، إذ أعادت صحيفة "جمهوريت" العلمانية نشر الصور.

11 "Radicals make al-Assad look less evil: Turkish FM", *Hürriyet Daily News*, 9/1/2015, at: http://bit.ly/1lqUe9J

١٢ ضريح سليمان شاه هو جيب ينعم بسيادة تركية يقع في محافظة حلب السورية. وسليمان شاه هو جدّ عثمان الأول، مؤسس الدولة العثمانية. يمثل قبر الشاه أهمية وطنية كبيرة، لذلك كان يحظى بحماية تركية وفقًا لاتفاق يعود لعام ١٩٢١ بين تركيا وفرنسا التي كانت تحتل المنطقة التي كان يقع فيها الضريح حينها، وتقع حاليًا ضمن إقليم حلب. جرى نقل الضريح مرتين، الأولى في سنة ١٩٧٣ بسبب مياه نهر الفرات التي كانت ستغمر الضريح، والثانية في سنة ٢٠١٥ بسبب حصار داعش وتهديده بتفجيره.

13 Hosham Dawod, "Irak: Daech contraint les Kurdes à revoir leurs alliances," *Moyen-Orient*, No. 26, (April-June 2015), pp. 24 - 28.

تركيا تنضمّ من الخلف إلى التحالف الدولي ضد داعش

منذ صيف عام ٢٠١٥، وبسبب التصريحات المدوية التي يطلقها الطرفان، بدأ يبدو للعيان أنّ تركيا وداعش أصبحا عدوّيْن لدودَيْن. وقد شنّ داعش في العدد الثاني من مجلة "القسطنطينية" (وهي المجلة الثالثة التي يصدرها التنظيم، والأولى باللغة التركية)، الصادر في ١٧ تموز / يوليو ٢٠١٥، هجومًا على تركيا أول مرة[١٤]. وقد أطلق داعش على أردوغان لقب "الطاغوت"، ولامه على علاقاته المشبوهة بالولايات المتحدة، إضافة إلى إنه عاتبه على المفاوضات التي أجراها مع حزب العمال الكردستاني ضمن سياق "عملية السلام". وحذرت "القسطنطينية" قرّاءها من اللحوم القادمة من تركيا، كونها غير مذبوحة على الطريقة الإسلامية. وبعد ذلك بفترة وجيزة، كرّر بائع حلوى تركي من مواليد كهرمان مرعش في جنوب تركيا، كان يسكن في بورصة شمال غرب البلاد، قبل التحاقه بصفوف داعش، تلك الاتهامات في فيديو انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي[١٥]. في حين لم تتردّد الحكومة التركية في استنفار مؤسسة الشؤون الدينية (Diyanet İşleri Başkalığı). واتهمت هذه السلطة الوطنية الدينية التركية، في تقرير لها، في آب / أغسطس ٢٠١٥، تنظيم داعش، أول مرة، بأنه "منظمة إرهابية"، ودانت أفعاله التي رأت فيها تشويهًا للإسلام[١٦]. فهل كان هذا التغيير في الخطاب يعني تغييرًا أيديولوجيًا؟

في الواقع، لم يؤسس هذان اللاعبان الأساسيان مجموعة مصالحهما الإستراتيجية في المنطقة على عقيدة مشتركة. ومن الواضح أنّ السلفية الإسلامية الراديكالية التي يتبناها داعش ليس لديها الكثير من القواسم المشتركة مع الإسلام المحافظ الذي يسيطر عليه زعيم لا يتردّد في الإعلان أنه كان لاعب كرة قدم محترفًا، وهي رياضة محرّمة في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم[١٧].

> أطلق داعش على أردوغان لقب "الطاغوت"، ولامه على علاقاته المشبوهة بالولايات المتحدة، إضافة إلى إنه عاتبه على المفاوضات التي أجراها مع حزب العمال الكردستاني ضمن سياق "عملية السلام"

إلّا أنّه من المؤكّد أنّ الموقف التركي من داعش شهد تحولًا بدءًا من صيف ٢٠١٥. وهناك عدد من الأسباب التي تكمن وراء هذا التطوّر السياسي. فعلى الصعيد الداخلي، وبعد أن تعرّض حزب العدالة والتنمية لنكسة في الانتخابات التشريعية في ٧ حزيران / يونيو ٢٠١٥[١٨]، بات هذا الحزب يسعى لوضع حد للإدعاءات عن تحالفه مع داعش. وتُبيّن الاستفتاءات أنّ أغلبية الأتراك يرون في المنظمة الجهادية تهديدًا على حدودهم يمثّل خطرًا أكبر من خطر الأكراد[١٩]. أمّا على الصعيد الدولي، فقد وجدت تركيا نفسها معزولة في المنطقة، بسبب علاقاتها التي باتت ملتبسة مجدّدًا مع عدد من جيرانها، ولا سيما العرب منهم. لذلك شعرت بالحاجة للرجوع إلى حلفائها الغربيين. وتتساءل الحكومة التركية أيضًا عن مفاعيل عودة إيران إلى الساحة الإقليمية بعد حل الملف النووي ورفع الحصار. فعلى الرغم من العلاقات الاقتصادية الوثيقة التي تربط تركيا بروسيا، فإنّ العلاقات بموسكو شهدت توترًا لم تعرفه من قبل، فتهجير التتار من شبه جزيرة القرم نتيجة الأزمة الأوكرانية بات يقلق أنقرة. وقد أكّدت الضرباتُ الجوية في سورية عودةَ الروس المدوية إلى الشرق الأوسط، وكانت ترافقت بداياتها مع الأزمة التي فجّرها النظام عندما استعمل الأسلحة الكيميائية عام ٢٠١٣، ولا سيما أنّ على تركيا أن تحافظ على

---

١٧ حلم أردوغان في شبابه بأن يصبح لاعب كرة قدم محترفًا، لذلك لا يفوّت فرصة إلّا ويؤكّد فيها حبه كرة القدم. وتمامًا كما فعل فلاديمير بوتين الذي كان قد مارس علنًا لعبة الهوكي أو عندما استلم زمام قيادة سيارة الفورمولا ١، شارك مؤسس حزب العدالة والتنمية في مباراة كرة قدم ودية خلال حملته الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٤.

14 Sami Kiliç, "Daech lance un magazine en turc... pour conquérir Istanbul," *Zaman France*, 4/6/2015, at: http://bit.ly/1kYxWM6 ; Metin Gurcan, "Islamic State releases first Turkish Publication," *Al Monitor*, 8/6/2015, at: http://bit.ly/1Ob9FfC; "ISIL's magazine slams Erdoğan, Turkey for first time," *Hürriyet Daily News*, 22/7/2015, at: http://bit.ly/1Ikkso5

15 "ISIL militant who threatened Erdoğan revealed as Turkish confectionary seller", *Hürriyet Daily News*, 20/8/2015, at: http://bit.ly/1Nz0SkW

16 "Turkish religious body calls for anti-ISIL unity", *Hürriyet Daily News*, 18/8/2015, at: http://bit.ly/1QG8fw1

18 Jean Marcou, "Coup d'arrêt aux ambitions présidentialistes de Recep Tayyip Erdoğan," *Diplomatie*, No. 75, (July-Augest 2015), pp. 29 - 31.

19 "Turks see ISIL as biggest threat on Syrian border: survey", *Hürriyet Daily News*, 29/7/2015, at: http://bit.ly/1H3WpK9

علاقتها بالاتحاد الأوروبي من ناحية، مع أنّه تمّ تجميد باب ترشيحها لعضويته وتوقف أية عملية تفاوض منذ سنوات، وعليها أن تحصل من الولايات المتحدة على اتفاقية للتبادل الحر من ناحية أخرى، كي لا تعاني ما تعانيه الآن في أثناء التفاوض مع بروكسل، مقر الاتحاد الأوروبي، على اتفاقية مماثلة.

ومع ذلك، أتت الآثار الإستراتيجية لهذا التغيير السياسي محدودة، لأنّ الموقف التركي إزاء الأزمة السورية لم يتغيّر. وفي شباط / فبراير ٢٠١٥، عندما اضطرت الحكومة التركية إلى التخلي عن ضريح سليمان شاه، نتيجة تهديدات داعش، لم يجر أي تقارب بينها وبين السوريين الأكراد الذين كانوا ينوون خطب ودّ الأتراك[٢٠].

> الحكومة التركية لا تزال ترى أنّ إنشاء إقليم كردستان سوري يتمتع بحكم ذاتي يمثّل تهديدًا يعادل تهديد داعش، إن لم يكن أكبر خطورة منه

غداة شهر تموز / يوليو ٢٠١٥، وبعد تنفيذ الضربات الجوية الأولى ضد مواقع الجهاديين في سورية، كانت الحكومة التركية لا تزال ترى أنّ إنشاء إقليم كردستان سوري يتمتع بحكم ذاتي يمثّل تهديدًا يعادل تهديد داعش، إن لم يكن أكبر خطورة منه. صحيح أنّ تركيا لم تقصف مواقع (وحدات حماية الشعب)، وهي الذراع العسكرية لحزب الاتحاد الديمقراطي، وهي - في الواقع - القوات العسكرية الكردية السورية الأساسية، كما قصفت مواقع حزب العمال الكردستاني، إلّا أنها حريصة على ألّا تستفيد القوات الكردية السورية من الضربات الجوية التي يجري تنفيذها انطلاقًا من أراضيها على مواقع داعش[٢١]. وهذا يتناقض تمامًا مع مبرّر هذه الضربات التي جرى وضعها وإقرارها بهدف توفير الدعم للأكراد على الأرض، طالما أنّ البلدان الأعضاء في التحالف الدولي لا تنوي إرسال قوات برية.

نهايةً، وعلى الرغم من إعلان الحكومة التركية انضمامها للتحالف الدولي، فإنّها لا تزال تعتمد مقاربتها الخاصة للأزمة السورية، وتلجأ إلى لعبتها المعقّدة التي يتعدّد فيها اللاعبون.

سياق سياسي غامض جدًا منذ انتخابات ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥

إضافة إلى التوترات الإقليمية السورية، شهدت الساحة التركية الداخلية في صيف ٢٠١٥، غموضًا سياسيًا داخليًا أعقب الانتخابات التشريعية التي جرت في ٧ حزيران / يونيو ٢٠١٥. صحيح أنّ انتخابات حزيران / يونيو المنصرم قد ثبّتت سيطرة الأحزاب السياسية التركية الرئيسة الأربعة على المشهد السياسي التركي (حزب العدالة والتنمية، وحزب الشعب الجمهوري[٢٢]، وحزب الحركة القومية[٢٣]، وحزب الشعوب الديمقراطي[٢٤]) القائمة منذ انتخابات ٢٠٠٧، إلّا أنها عدّلت المشهد بمضاعفة حزب الشعوب الديمقراطي نِسَبَه السابقة، ليمسي تشكيلًا قائمًا بذاته ضمن النظام السياسي التركي[٢٥]. وكمنت النتيجة الرئيسة لتلك الانتخابات التشريعية، في خسارة حزب العدالة والتنمية الأغلبية المطلقة التي أتاحت له منذ عام ٢٠٠٢ أن ينفرد بحكم تركيا. وقد تكون هذه النتيجة قد عبّرت عن رغبة الأتراك في وضع حد لطموحات أردوغان ونيته في إقامة نظام رئاسي[٢٦]، إلّا أنّها نجمت أيضًا عن عوامل لا بدّ من مراعاتها، إذ شهد الحزب الذي يتبوّأ سدّة الحكم منذ ثلاثة عشر عامًا، تراجعًا في شعبيته يقارب عشرات

٢٠ نفت الحكومة والجيش التركيان مزاعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني التي ادّعت أنّ حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب، وهي قوات شعبية كردية تختص بحماية الأكراد بصفة أساسية في سورية، أمّنا مرور القوات التركية المتسلّلة إلى سورية لإجلاء جيب سليمان شاه، بما فيه قبر جدّ مؤسس السلالة العثمانية، ونقلته إلى أشمة، في محافظة حلب، على الحدود التركية السورية. وقد أنكرا أيضًا أي تضامن بين القوات التركية والقوات الكردية السورية والذي أشار إليه عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، عندما تكلّم عن روح أشمة في خطابه الذي ألقاه في عيد النوروز، يوم ٢١ آذار / مارس ٢٠١٥، ودعا فيه إلى السلام. وقد أثار موقف الحكومة جدلًا ولا سيما في المجلس التشريعي، وذلك مع حزب الشعوب الديمقراطي. لمزيد من المعلومات، يُنظر:
"HDP accuses gov't of hypocrisy over PYD and Süleyman Şah operation", *Hürriyet Daily News*, 24/2/2015, at:
http://bit.ly/1EOraNh; "Army denies cooperation with PKK over the removal of historic tomb in Syria", *Hürriyet Daily News*, 23/3/2015, at:
http://bit.ly/1j31GpC

٢١ كما لا ترغب تركيا في تبادل المعلومات مع حزب الاتحاد الديمقراطي، انظر:
"Turkey rules out sharing Intel with Syrian Kurdish PYD", *Hürriyet Daily News*, 17/8/2015, at: http://bit.ly/1kzDfC0

٢٢ حزب الشعب الجمهوري هو حزب كمالي، أسّسه مصطفى كمال أتاتورك، وهو التكتل الذي يأتي في طليعة المعارضة.

٢٣ حزب الحركة القومية هو حزب قومي يميني متطرّف.

٢٤ حزب الشعوب الديمقراطي هو حزب كردي برلماني، يرأسه صلاح الدين دميرطاش مناصفة مع فيغان يوكسيك.

٢٥ شهد حزب الشعوب الديمقراطي انعطافة نوعية، في إثر الانتخابات التشريعية التي جرت في حزيران / يونيو ٢٠١٥. إذ برز قوة لا يستهان بها في الحياة السياسية التركية بعدما تجاوز عتبة ١٠٪، التي يسمح بموجبها للأحزاب بدخول المجلس التشريعي.

26 Marcou, "Coup d'arrêt...," pp. 29 - 31.

النقاط مقارنة بانتخابات ٢٠١١[٢٧]. ويعود هذا التراجع لفقدان الرأي العام التركي ثقته في أداء حكومة حزب العدالة والتنمية الذي بات يراه غير مقنع خلال الدورة التشريعية الثالثة التي حكم فيها هذا الحزب (٢٠١١ - ٢٠١٥). فقد شهدت تلك الفترة اعتداءات متكرّرة على حرية وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى تقصير الحكومة في التعامل مع حوادث ساحة حديقة غيزي، وكارثة انهيار منجم فحم سوما[٢٨]، وفشل مساعي حل المسألة الكردية، وتراجع الدبلوماسية التركية التي باتت تواجه صعوبات في الملفات الإقليمية الكبرى، في المرحلة التي تلت الربيع العربي، ولا سيما فيما يخص الأزمة السورية[٢٩].

في الواقع، آثر الأتراك، وبوضوح، تخفيف دعمهم حزب العدالة والتنمية، من دون التخلي عنه تمامًا (إذ حاز في النهاية أغلبية بسيطة). وإن كان هناك من رسالة من الناخبين إلى الحزب الحاكم، فهي دعوته إلى أن يتبنى سلوكًا أكثر تحفظًا، وحثه على إشراك المجموعات الأخرى في ممارسة السلطة. ومع ذلك، فإنّ تشكيل حكومة ائتلافية كان يعني العودة إلى النظام البرلماني ووضع حد لأحلام أردوغان، وهو احتمال لا يستطيع مؤسس حزب العدالة والتنمية تصوّره. ومنذ ذلك الحين، أعاق عدم تجاوب الحزب الحاكم والرئيس، المشاورات مع المعارضة، ما حال دون التوصّل إلى اتفاق، ولا سيما أنّ الرئيس التركي قد أخّر عملية إطلاق المفاوضات، إذ لم يكلّف أحمد داود أوغلو بتشكيل الحكومة الائتلافية قبل ٩ تموز / يوليو. وعندما تبيّن لاحقًا في ١٣ آب / أغسطس أنّ تلك المهمة فشلت بعد عقد ثلاث جولات من المحادثات مع الحزب الجمهوري، لم ير أردوغان أي ضرورة لتكليف زعيم المعارضة الرئيس كمال كيليتجدار أوغلو بمهمة تشكيل الحكومة، وذلك وفقًا للأعراف البرلمانية. وفي ٢٣ آب / أغسطس، عند انتهاء المهلة الدستورية لتشكيل حكومة جديدة، وبعد أن أعلن الرئيس فشل المحادثات التي انطلقت في ٩ تموز / يوليو، نجح أردوغان في الحصول على ما سعى إليه: ألا وهو إجراء انتخابات مبكرة قد تتيح لحزب العدالة والتنمية استعادة الأغلبية المطلقة، من أجل إعادة طرح النظام الرئاسي.

انهيار وقف إطلاق النار وعملية السلام مع حزب العمال الكردستاني

وضعت هذه الحوادث السياسية الداخلية، إضافة إلى تفجير سروج في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠١٥، حدًّا لعملية السلام التي كانت قد انطلقت في آخر عام ٢٠١٢ ضمن سعي لإيجاد حل سياسي للمسألة الكردية. وما كان من حزب العمال الكردستاني إلّا أن كرّر التهم الموجّهة إلى الحكومة، إذ حمّلها مسؤولية توقف عملية السلام، فشنّ مجموعة عمليات انتقامية ضد قوى الأمن. وفي ٢٢ تموز / يوليو، تبنى حزب العمال الكردستاني عملية اغتيال شرطيين انتقامًا في مدينة سيلان بينار، في محافظة شانلي أورفا، جنوب شرق تركيا .ولن يكون سوى الاغتيال الأول ضمن سلسلة من الاغتيالات أو الاشتباكات المماثلة التي ردّ عليها الجيش التركي بعمليات تمشيط وبغارات جوية على شمال العراق. وفي غضون شهرين ونصف الشهر، لقي أكثر من ٢٠٠ عنصر من قوى الأمن (شرطة وعسكريين) حتفهم في أثناء اشتباكات قد تكون عنيفة، كتلك الاشتباكات التي اندلعت في بلدة داجليكا في محافظة هكاري، جنوب شرق تركيا، في ٦ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، وأدّت إلى قتل ١٥ جنديًا تركيًا.

وبالطبع، وضعت هذه التطورات حزب الشعوب الديمقراطي بين المطرقة والسندان، وإن كان قد دعا على الفور إلى إعادة إحياء عملية السلام، وطلب من حزب العمال الكردستاني وضع حدّ للعنف. وتعرّضت الأحزاب الكردية المشاركة في المجلس التشريعي إلى حملة انتقادات عنيفة، شنّها عليها حزب العدالة والتنمية خاصة، إضافة إلى حزب الحركة القومية. فحزب العدالة والتنمية اتّهم حزب الشعوب الديمقراطي بأنّ لديه علاقات وثيقة بحزب العمال الكردستاني. ورآها فرصة للطعن بصدقية قوة سياسية تسبّبت في خسارته الانتخابية في ٧ حزيران / يونيو ٢٠١٥. فقد جرى اتهام الحزب الحاكم بأنه هو من عرقل تشكيل حكومة ائتلافية، وها هو الآن يُشتبه به بأنه يسعى لتأجيج الوضع ويعمل على حصد مكاسب انتخابية نتيجة ردّة فعل رأي عام خائف. ففي أثناء جنازة بعض العسكريين الذين قضوا، كانت لافتةً صرخاتُ الاستهجان التي أطلقها الأهالي لدى ذكر اسم أردوغان، كما طلب أقارب الضحايا من ممثلي حزب العدالة والتنمية بمغادرة مكان العزاء. فقد أتيح للأتراك منذ عام ٢٠١٢، أن ينعموا بعملية السلام التي على محدوديتها وبطئها، نجحت في إسكات السلاح ووقف الاغتيالات. وخلال العقد المنصرم، لم يتوانَ أردوغان عن

---

٢٧ بلغت نسبة الأصوات التي حصدها حزب العدالة والتنمية ٤٠٪ في حزيران / يونيو ٢٠١٥، في حين كانت ٤٩،٨٪ في حزيران / يونيو ٢٠١١، و٥١،٨٪ في الدورة الأولى في آب / أغسطس ٢٠١٤.

٢٨ في ١٣ أيار/ مايو ٢٠١٤، حدث انفجار في منجم لاستخراج الفحم الحجري في مدينة "سوما" التابعة لمحافظة مانيسا، غرب تركيا، أدى إلى فقدان ٣٠١ عامل لحياته، وتعدّ أكبر كارثة صناعية تواجهها تركيا.

٢٩ أُنجِز هذا البحث قبيل الانتخابات النيابية المبكرة التي شهدتها تركيا يوم ١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥، وعرفت فوز حزب العدالة والتنمية بنسبة ٤٩،٤٪ من أصوات المقترعين، أي بنسبة مقاربة للنسب التي حصل عليها في الانتخابات التي سبقت انتخابات حزيران / يونيو ٢٠١٥. (هيئة التحرير).

التأكيد مرارًا وتكرارًا انه لا بد من عقد سلام مع الأكراد، في حين يدعو اليوم إلى محاربتهم، ما أربك الأتراك. ويسجّل له أنه كان أول مسؤول سياسي تركي اعترف عام ٢٠٠٥ بأنه هناك بالفعل "مسألة كردية" في تركيا، ولكنه بات يعارض تجديد عملية السلام، واتخذ مواقف شديدة القومية في أثناء حملته الانتخابية التي سبقت انتخابات السابع من حزيران / يونيو.

> أتيح للأتراك منذ عام ٢٠١٢، أن ينعموا بعملية السلام التي على محدوديتها وبطئها، نجحت في إسكات السلام ووقف الاغتيالات

أمّا حزب العمال الكردستاني، متأثرًا بتياراته الأشد تصلّبًا، فيرى أنّ السياسة السلمية لحزب الشعوب الديمقراطي لم تفض إلى مسار ناجح، ولا بد من ردّ عسكري على القصف الذي تشنّه تركيا على شمال العراق. وقد طالب المسؤولون الأبرز في المنظّمة المتمرّدة، مثل جميل بايك، الولايات المتحدة بالتدخل لفرض وقف لإطلاق النار، ما أوحى بأنّ هناك علاقات غير مباشرة تربطهم بالإدارة الأميركية التي نفتْ بالطبع هذا الأمر. صحيح أنّ الولايات المتحدة اعترفت سريعًا بحق تركيا في "الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب"، إلّا أنها تفاجأت بالتحوّل العسكري التركي غير المتوقع ضد حزب العمال الكردستاني، ما يقلّص قدرة الإدارة التركية على الحشد والتعبئة ضد داعش[٣٠]. وقد جرى سحب منصّات صواريخ باتريوت الأميركية والألمانية التي كانت نشرت منذ عام ٢٠١٢ تحت لواء الأطلسي لحماية تركيا من تداعيات الصراع السوري، ما جرى تفسيره على أنه عقوبة تكاد تكون مبطّنة يستخدمها الغربيون ضد حليفهم التركي[٣١]. وفي تموز / يوليو ٢٠١٥، وعلى الرغم من عداء تركيا تجاه الأكراد السوريين، فإنّ المتحدث باسم الخارجية الأميركية جون كيربي لم يتردّد في الإعلان أنّ بلاده لا ترى وحدات حماية الشعب منظمة إرهابية، مذكرًا بفاعليتها في محاربة تنظيم داعش[٣٢]. أمّا روسيا فهي أيضًا تدعم الأكراد السوريين سياسيًا وعسكريًا، وقد تسمح قريبًا بافتتاح مكتب تمثيلي لحزب الاتحاد الديمقراطي في موسكو[٣٣].

انتخابات في جوّ من التوتر الشديد

تجدر الإشارة إلى أنّ تفاقمَ التوترات منذ التفجير في سروج، والذي نفّذه تنظيم داعش، وتجدّدَ الالتباس في موقف الحكومة من الأزمة السورية، مثّلا عامليْ تشويش على التحضيرات التي سبقت إجراء الانتخابات النيابية المبكرة في الأول من تشرين الثاني / نوفمبر. فضلًا عن ذلك، كانت الكمائن والاغتيالات التي نفّذها حزب العمال الكردستاني في محافظات جنوب شرق تركيا حلقات حقيقية متتالية في مسلسل الحرب الأهلية. وفرضت السلطات التركية على مدينة جيزرة (٧٠٠٠٠ نسمة) في محافظة شرناق حظرًا للتجول لمدة ثمانية أيام في بداية شهر أيلول / سبتمبر، بعد أن شهدت تلك المدينة اشتباكات عنيفة بين حزب العمال الكردستاني وقوات الأمن التركية. فوجد سكان مدينة جيزرة أنفسهم محرومين من الاتصالات الهاتفية والإلكترونية، لا بل إنّ حظر التجول تسبّب في نقص المواد الغذائية وانقطاع الماء والكهرباء. وقد دفعت هذه التطوّرات الحكومة إلى إغلاق عدد من صناديق الاقتراع في بعض المناطق تحسّبًا لاندلاع اشتباكات وحركات عصيان. إلّا أنّ هذا القرار جرى اتخاذه من دون العودة إلى المجلس الأعلى للانتخابات، وبدلًا من أن يحظى بالإجماع، تسبّب في انقسام حادّ على مستوى الطبقة السياسية التركية، ونجم عن صراعات داخلية ضمن حزب العدالة والتنمية.

ولم تقتصر موجات العنف على المحافظات الكردية، إذ أنها شملت تدريجًا، وبمناسبات مختلفة، بقية أنحاء تركيا. وهكذا، تطوّرت تظاهرات نظمتها الأحزاب القومية في ٨ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، في

٣٠ صحيح أنّ البيت الأبيض أعرب عن سروره عندما قرّرت القوات الجوية التركية ضرب داعش، إلّا أنّ بريت ماكغورك الممثل الخاص للرئيس الأميركي لشؤون التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، نأى بنفسه منذ البداية، عن القصف التركي ضد حزب العمال الكردستاني مغرّدًا في حسابه الخاص على تويتر، أنّ تلك الضربات ليست نتيجة المفاوضات التي جرت بين أنقرة وواشنطن.

٣١ وقد جرى تنفيذ هذا الانسحاب فعليًا في بداية شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥، على الرغم من التدخل الروسي في سورية.

32 "YPG not a terrorist organization for US, spokeman says", *Hürriyet Daily News*, 22/9/2015, at: http://bit.ly/1NLBzQ9

٣٣ انظر:

Semih Idiz, "Ankara's PYD headache", *Al Monitor*, 20/10/2015, at: http://bit.ly/1PvjW9w ;

Fehim Tastekin, "How Turkey is leveraging the Kurds", *Al Monitor*, 19/10/2015, at: http://bit.ly/1MhbmY7

عدد من المدن، إلى أعمال عنف تدعو للقلق (كعمليات النهب التي استهدفت المكاتب المخصّصة لمرشحي حزب الشعوب الديمقراطي، والاعتداءات على مارة جرى الاشتباه بأنهم أكراد، وغيرها من أعمال العنف). وبصورة متوازية، هاجم أنصار حزب العدالة والتنمية مقرّ الصحيفة اليومية حرييت آخذين عليها انتقاداتها للحكومة التركية. وتعرّض الصحافي الأكبر شهرة في هذه الصحيفة أحمد حاكان جوشكون لاعتداء أمام منزله، في الأول من تشرين الأول / أكتوبر. ولكنّ أعمال العنف بلغت في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر مستوى لم تبلغه من قبل، مع التفجيرين اللذين استهدفا تجمّعًا من أجل السلام في العاصمة التركية كانت قد نظّمته النقابات وحزب الشعوب الديمقراطي أمام محطة القطارات الرئيسة في أنقرة، ما أدى إلى وقوع أكثر من مئة قتيل و٢٥٠ جريحًا.

وأصيبت تركيا بالذهول بسبب هذه المأساة التي كانت أكثر الهجمات دموية في تاريخها، ولا سيما أنها حدثت في وقت يشهد تدهور الوضع الدولي بعد مواصلة روسيا تدخّلها وتعزيز وجودها في المنطقة. فتضافر هذا التردّي المتواصل مقرونًا بالوضع المحلي والإقليمي، ليزيدا من حدّة الشعور بالاستياء من حكومة حزب العدالة والتنمية. فقد بات الرأي العام التركي يخشى أن ينجرّ مرغمًا إلى اضطرابات متواصلة ناجمة عن الصراعات المحتدمة على حدوده[٣٤] بسبب الإستراتيجية المتهوّرة التي يعتمدها حكامه في سورية.

تركيا، الضحية الأساسية للأزمة السورية

تمامًا كما هيمنت مسألة طرح النظام الرئاسي على الانتخابات التركية في حزيران / يونيو ٢٠١٥، والتي قد تكون السبب الرئيس للانتكاسة التي مني بها حزب العدالة والتنمية حينها، باتت السياسة التي تنتهجها الحكومة التركية في تركيا والمسألة الكردية محورَ قضايا السياسة المحلية في تركيا. وقد أشارت العناصر الأولى للتحقيق في شأن تفجيريْ محطة القطارات في أنقرة، إلى أنّ تنظيم داعش هو الذي يقف وراءهما، إذ أنّ هناك تشابهًا في طريقة تنفيذهما مقارنة بتفجيري سروج (٢٠ تموز / يوليو ٢٠١٥) وديار بكر (٥ حزيران / يونيو ٢٠١٥)، وتبيّن أنّ هناك صلات أكيدة بين المشتبه بهم في ارتكاب هذه التفجيرات كلها. وقد وضعت هذه المستجدّات حزب العدالة والتنمية في موقع لا يحسد عليه، لأنها تعزّز الجدل في شأن العلاقات الملتبسة التي أقامتها الحكومة بالحركات الجهادية في سورية. ومع ذلك، فإنّه من اللافت أنّه بغض النظر عن الجهة التي نفّذت التفجير، وجدت الحكومة التركية نفسها في موقع المتهّم. فالرأي العام يميل بالفعل إلى رؤية المخاطر التي تكبّدها الحكام الأتراك عندما انخرطوا بحماس شديد في تعقيدات الصراع السوري، ولا يرى غيرها ضمن المشهد السوري المأساوي. ويضاف إلى عتب الأتراك على الحكومة، القلقُ من خيار النظام الرئاسي، إذ أنّ سياسة تركيا المتهوّرة في سورية تُعدّ نتاج سعي رئيس طموح ومسيطر. وسيكون من الصعب على رئيس الدولة وحزبه التخلّص من مجموعة التهم التي يوجّهها إليهما الرأي العام، والتي باتت تشوّش صورتهما. ولم تغيّر عملية إعادة التموضع الإستراتيجي الحذر التي أتاحت لتركيا الانضمام إلى التحالف الدولي وفتحها لقاعدتها أنجرليك أيًا من تلك المعطيات. إذ أنّ الحكومة التركية عندما قصفت مواقع لتنظيم داعش إنما أكّدت انخراطها في الصراع السوري، ما أذكى - على الأرجح -عداء الجهاديين ضدّها، فقرّروا توجيه ضربات إليها مرّات عدّة منذ بداية فصل الصيف.

> الخلاف حول مسألة اللاجئين السوريين المتجهين إلى أوروبا شوّش مرة أخرى العلاقات التركية الأوروبية في الوقت الذي كان فيه الاتحاد الأوروبي يقدّم تقريره السنوي عن وضع ترشيح تركيا للانضمام إليه

وفي نهاية الأمر، لم يعد الانعطاف في الموقف الإستراتيجي الذي أجراه المسؤولون الأتراك بكبير فائدة عليهم، فلقد حال هاجسهم في احتواء تطوّر الحضور الكردي في المنطقة، دون انخراطهم الفعلي في العمليات التي شنّتها قوات التحالف الدولي، فخيّبوا آمال حلفائهم الغربيين بعض الشيء. ومن المؤسف استمرار هذه العلاقة الملتبسة بين تركيا والغرب، ولا سيما في إثر دخول عامل جديد على الصراع السوري ألا وهو التدخل الروسي، إذ باتت تركيا في حاجة ماسة إلى دعم الغرب، أكثر من أي وقت مضى. إلّا أنّ التطورات الأخيرة التي طرأت على

34 "Are we witnessing 'Syrianization 'of Turkey", *Al Monitor*, 18/10/2015, at: http://bit.ly/1YcJUjH

الصراع السوري لم ترجع الثقة فعلًا إلى العلاقات التركية - الأوروبية، بل إنّها أساءت إليها لأسباب أخرى.

نتيجة تطوّرات الصراع الأخيرة في صيف عام ٢٠١٥، شهدت الدول الرئيسة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدفّقًا للاجئين السوريين ما جعلها تزيد ضغوطها على تركيا، لأنها رأت أنّ مسؤولية أنقرة تكمن في التزامها تنظيم الهجرة وفق معاهدات جرى توقيعها بين تركيا والاتحاد الأوروبي[٣٥]. ولا شك في أنّ هذا الموقف الأوروبي مجحف لأنّ المشكلة المطروحة لم تعد تتعلّق بمهاجرين فقط وإنما، وبصورة خاصة، بلاجئين هربوا من مناطق الصراع والاضطهاد. ويبقى أنّ هذا الخلاف قد شوّش مرة أخرى العلاقات التركية الأوروبية، في الوقت الذي كان فيه الاتحاد الأوروبي يقدّم تقريره السنوي عن وضع ترشيح تركيا للانضمام إليه، وتضمّن انتقادات لها، وخاصة فيما يتعلق باحترام الحقوق والحريات، ما أدى - إضافة إلى المساومات الشاقة - إلى إثارة الضغينة المتبادلة الناجمة عن الجمود في مفاوضات الانضمام. وقد أبرم المسؤولون الأوروبيون (دونالد تاسك رئيس المجلس الأوروبي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل التي زارت تركيا في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥) وعودًا لتركيا بتنازلات مهمة، في حال استطاعت الاحتفاظ بالمهاجرين على أراضيها، كإعفاء الأتراك من الحصول على تأشيرة لدخول أوروبا وتسريع المفاوضات في شأن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. وكان شعور الإحباط حادًا لدى الطرف التركي، إذ أدّى هذا الموقف الأوروبي إلى الإدانة بالإجماع لهذه النزعة الأوروبية التي تريد أن تجعل من تركيا بوابة تشرف على تنظيم تدفّق المهاجرين ليس إلّا[٣٦].

في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر للأمم المتحدة الذي عقد في أنقرة، شجب أردوغان افتقاد الأوروبيين للضمير، في خطاب مناهض للغرب[٣٧]، في حين أنّ زعيم المعارضة الكمالية كمال كيليتجدار أوغلو اتهم الحكومة بأنها خضعت لرشوة الاتحاد الأوروبي في أثناء المفاوضات المضنية[٣٨]. حتى أنّ جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك (توسياد التي تضم أكبر الشركات التركية وأقواها)، والتي تتبنى توجّهات غربية وتمثّل مجموعات ضاغطة من أجل عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، لم تنمّق كلماتها حينما أعربت عن دهشتها من الاتحاد الأوروبي الذي لا يبدي اهتمامًا بتركيا إلّا في الأوضاع الطارئة وعندما يكون في حاجة ماسة إليها[٣٩]. يؤدي هذا الجدل الـتركي - الأوروبي الناجم عن الأزمـة السورية إلى مفارقة.

في الواقع، لا بد من العودة إلى بداية الحوادث التي هزّت سورية في عام ٢٠١١، والتي فرضت على تركيا مشكلة إدارة حدودها الجنوبية، ما جعلها على تماس مع الأطراف الفاعلة المتعدّدة ذات المصالح المتضاربة. وها هي الأزمة السورية اليوم تدفع بأنقرة إلى إعادة النظر في إدارتها ساحل بحر إيجه وحدودها الشمالية، للاحتفاظ باللاجئين على أراضيها والحفاظ على علاقاتها الجيدة بالاتحاد الأوروبي.

وبالتأكيد، لم يصل الكابوس السوري إلى خواتيمه بعد.

---

٣٥ في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، وقعت تركيا والاتحاد الأوروبي اتفاقًا يسمح لدول الاتحاد بإعادة المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا إليها عبر تركيا على مبدأ المعاملة بالمثل.

٣٦ انظر خاصة:

Sinan Ülgen, "Turkey can't be Europe's Gatekeeper", *New York Times*, 1/10/2015, at: http://nyti.ms/1WV5OuH

37 "Turkey president accuses West of 'lacking conscience' over Syria", *Hürriyet Daily News*, 20/10/2015, at: http://bit.ly/1HSMKkk

38 Basaran Rifat, "CHP leader says Merkel offered Turkey a 'bribe' from EU", *Hürriyet Daily News*, 20/10/2015, at: http://bit.ly/1HOahIB

39 "Turkey cannot be Europe's 'gatekeeper' or buffer zone, urges for new understanding in Turkey-EU ties: Top boss", *Hürriyet Daily News*, 20/10/2015, at: http://bit.ly/1MQLPlM

نعيم شلغوم*

المحددات المؤثّرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر

دراسة في المنطلقات والتوجهات

يُعدّ السياق التاريخي والنسق العقائدي من المحددات المهمّة التي ساهمت في إحداث تحوّلات جذرية في توجهات السياسة الخارجية التركية؛ إذ أصبحت تصاغ في الآونة الأخيرة وفق مجموعة من المحددات، وهو ما يظهر توجّه صانع القرار في تركيا إلى ضرورة توطيد علاقاتها بدول العالم العربي والإسلامي، ومنها الجزائر التي تعدُّ من بين الدول الفاعلة في منظومتها، وهذا ما يعكسه انتعاش العلاقات التركية – الجزائرية وتطورها الذي يُعبّر عن عمق العلاقات التاريخية والثقافية الموجودة بين الشعبين، إلى جانب إدراك قادة البلدين حقيقةَ التحديات التي تواجههما. فالمقاربة التي اعتمدتها تركيا في سياستها الخارجية المتمثّلة بـ "تصفير المشكلات" مع جيرانها وتوسيعها، لتشمل فضاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تقتسم معها مجالًا تاريخيًا وثقافيًا مهمًا، عزّزت توجهها نحو توطيد علاقاتها بالجزائر بوصفها دولةً محوريةً في هذا الفضاء، كما ساهم في ذلك التقارب في المواقف والرؤى المتعلّقة بالعديد من القضايا المركزية، وأبرزها القضية الفلسطينية التي تحمل بالنسبة إليهما رمزيةً دينيةً وتاريخيةً كبيرةً؛ ذلك أنها تمثّل نقطة التقاء بين مواقف البلدين. وفي هذا الصدد، عرفت الدبلوماسية التركية تحوّلًا في هذا الشأن؛ إذ أصبحت تميل نحو اعتماد توجهات ومواقف عدائية ضدّ الكيان الصهيوني، وهو توجه طالما اعتمدته الجزائر في سياستها الخارجية منذ الاستقلال بوصفها قضيةً مبدئيةً مازالت تشغل بال البلدين. وعلى هذا الأساس يتجلى تأثير العوامل الدينية والتاريخية في تحديد التوجهات الجديدة لسياسة تركيا الخارجية نحو تعاونها مع الجزائر وتكثيف جهدها لتوطيد علاقاتها بها. ويمكن إرجاع ذلك إلى أنّ الشعور بالانتماء إلى الأمة الإسلامية والتاريخ المشترك يمثّلان منطلقات بالنسبة إلى سياسة الخارجية التركية.

* أستاذ مساعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة سطيف في الجزائر، وطالب دكتور في جامعة قسنطينة ٣.

إشكالية الدراسة وأهدافها

تدور هذه الدراسة حول إشكالية مركزية تتمثّل بالسؤالين: ما مدى تأثير الإرث التاريخي والنسق العقائدي في توجيه السياسة الخارجية التركية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر؟ وما هي حدود هذا التأثير ومستوياته؟

ويهدف هذا المسعى إلى معرفة طبيعة السياسة الخارجية التركية المنتهَجة تجاه الجزائر، ودور الإرث الثقافي والتاريخي في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر، وانعكاساته المستقبلية. فعلى الرغم من اختلاف العقيدة السياسية للدولتين الذي يظهره تباين الرؤى والمواقف تجاه ثورات الربيع العربي، تشهد العلاقات بين هذين البلدين تطورات إيجابيةً ملحوظةً.

تدور هذه الدراسة حول إشكالية مركزية تتمثّل بالسؤالين: ما مدى تأثير الإرث التاريخي والنسق العقائدي في توجيه السياسة الخارجية التركية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر؟ وما هي حدود هذا التأثير ومستوياته؟

أهمّية الدراسة

تنضوي هذه الورقة البحثية إلى إطار دراسة السياسة الخارجية التركية والتحولات الحاصلة فيها، ومن ثمة الإلمام بالتوجهات الجديدة لهذه السياسة من خلال مكانة البعد التاريخي والثقافي وأهميته في السياسة الخارجية، ودوره في توطيد علاقاتها بالعالم العربي والإسلامي. وبما أنّ الجزائر من أهمّ الدول الفعالة في منظومتهما، فإنّ أهمّية هذه الدراسة تحاول التأسيس لعلاقات تركية - جزائرية تحتكم إلى المرجعية التاريخية والثقافية في تجاوز الخلافات؛ لما لها من تأثير في توجيهها، وفي تعميق أواصر الأخوّة والتعاون بين البلدين.

لقد كانت العلاقات بين تركيا والجزائر قائمةً على التحالف والتعاون منذ العهد العثماني، وفي هذا البحث سنحاول بناء مقاربة متكاملة تؤدِّي بهذه العلاقات بين البلدين إلى الاستجابة لمصالح البلدين، وفق مبدأ الربح بالنسبة إلى الطرفين. ويحاول البلدان استحضار المنطق الذي كان سائدًا أيام الدولة العثمانية وفق أطرٍ ومقتضيات تستجيب للعصر الحالي المتمثّل، أساسًا، بتشجيع التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري. لهذا، يُعدّ المعطى التاريخي والثقافي مرجعيةً لهذين البلدين، أدّت إلى تعزيز العلاقات بينهما من خلال وضعها أسسًا جديدةً معبّرةً عن عمق هذه العلاقات.

بناءً على ذلك تندرج فكرة دراسة العلاقات التركية - الجزائرية في إطار المحاولات الهادفة إلى تسليط الضوء على الأهمية التاريخية لهذه العلاقات، وهي تستدعي إعادة قراءتها وفق مقاربة جديدة معتمدة على الموضوعية في الطرح؛ من أجل تأسيس مرحلة جديدة تستجيب لمصالح البلدين وتطلعاتهما، وتكون كذلك في مستوى التحديات التي تواجههما.

فرضيات الدراسة

من أجل محاولة الإحاطة بهذه الدراسة، ينبغي معالجة الفرضيات التالية:

- يعود نجاح السياسة الخارجية التركية إلى طبيعة المبادئ والأهداف التي ارتكزت عليها في معالجة القضايا والأزمات المحيطة بالعالم العربي.
- كان توطّد العلاقات التركية - الجزائرية نتيجةً للأهمية والمكانة الجيوسياسية التي تحظى بها الجزائر.
- يساهم العامل الثقافي والتاريخي دائمًا في تحديد طبيعة العلاقات التركية - الجزائرية.

التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة

هذا البحث هو تصور يحاول بناء مقاربة متكاملة تضمن الموازنة بين العوامل البراغماتية والقيمية للعلاقات المذكورة. فتأثير العامل الثقافي والتاريخي في توجيه السياسة الخارجية التركية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر غير كافٍ؛ لذلك فهو يتطلب وجود رؤية جديدة تعبّر عن طموحات البلدين وتطلعاتهما. ومن ثمة، حاولت العلاقات التركية - الجزائرية الموازنة بين هذه العوامل، وفق مبدأ الربح للطرفين، وهذا ما تظهره المؤشرات الاقتصادية والمعاملات التجارية.

الاختيارات المنهجية

نعتمد في هذا البحث على مقاربة منهجية قائمة على توظيف مجموعة من المناهج المتمثّلة باستخدام المنهج التاريخي؛ بالنظر إلى تأثير المعطى التاريخي والثقافي في توجيه السياسة الخارجية التركية، وهو ما ساعد على توطيد علاقاتها بالجزائر؛ بالنظر إلى التحالف التاريخي الموجود بين الجزائر والدولة العثمانية. ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع من كلّ جوانبه، جرى الاعتماد على المنهج الوصفي في ما يتعلّق بالتحولات الحاصلة في السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها الإيجابية على علاقاتها بالجزائر. كما جرى الاعتماد، على نحوٍ محدود، على المنهج الإحصائي؛ من أجل تقديم قراء اقتصادية لهذه العلاقات التي تُعدّ ترجمةً لمستوى الإرادة السياسية في تمتين التعاون الاقتصادي، نظرًا إلى ما تضطلع به المصالح الاقتصادية في تحديد طبيعة العلاقات الدولية.

إنّ تحليل السياسة الخارجية في الدراسات السياسية المعاصرة، كثيرًا ما يعتمد على المنهج المقارن الذي ظهر في ما عُرف بـ "السياسة الخارجية المقارنة". لذا، نجد مضمون هذه الورقة مُعتمدًا على التحليل المقارن بصفة ضمنية، ويتضح ذلك من خلال التطرّق إلى السياسة الخارجية التركية والجزائرية، انطلاقًا من المواقف والرؤى التي تعتمدها كلّ دولة تجاه القضايا والأزمات المحيطة بها.

إنّ إدراك القيادة السياسة أو صانع القرار للمتغيرات الداخلية والخارجية أمرٌ لا غنى عنه في فهم السياسة الخارجية لأيّ دولة كانت، ومادامت هذه الدراسة التي تحاول معرفة درجة تأثير النسق العقائدي في تحديد السياسة الخارجية التركية تندرج ضمن هذا الإطار، فإنّ ذلك يستدعي الاستعانة بالمنهج الإدراكي على نحوٍ واسع في تحليلها؛ لأنّ صانع القرار في كلا البلدين يتصرف في حدود فهمه وإدراكه للواقع السياسي المحيط به، وهذا التصرّف يساعد على فهم الكيفية التي يدرك بها الأمورَ صانع القرار في تركيا، وعلى فهم التأثيرات المعرفية الذهنية؛ من عقائد، وإدراكات، وقيم، في تحديد توجهات سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها على علاقاتها بالجزائر.

ويتطلب هذا الأمر معرفة مدى تأثير النسق العقائدي الوطني في سلوك صانع السياسة الخارجية للبلدين، وأثره في توطد العلاقات بينهما. ومن هذا المنطلق تسعى هذه الورقة لتحليل هذه العلاقات المعقَّدة والمتطورة من خلال معرفة مستوى تأثير النسق العقائدي والقيمي في النُخبة الحاكمة. لهذا جرى توظيف مقاربة النُخبة السياسية؛ من أجل معرفة طبيعة عقيدة قيادة البلدين السياسية ودورها في تعزيز العلاقات بينهما، ففيها يجرى تحليل مواقف قادة البلدين تجاه القضايا التي تهمّ علاقاتهما البينية أو المتعلّقة بالعالم العربي والإسلامي، وهي قضايا يغلب عليها استحضار الثقافة والتاريخ المشترك، وهو ما يسمح بمعرفة درجة تشبّع القيادة السياسية في تركيا والجزائر بالمعتقدات الدينية، وبالموروث الثقافي الذي تقتسمانه، ومدى اقتناعهما بذلك.

ولمعرفة واقع هذه العلاقات ومستقبلها، جرى الاعتماد على مقاربة الثقافة السياسية؛ وذلك لمعرفة درجة تأثير العامل الثقافي الذي كثيرًا ما يتحكّم في تحديد سلوك السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها. ويتّضح هذا الأمر من خلال ما يظهر من تأثيرٍ لشخصية الرئيس أردوغان ومعتقداته في معالم السياسة التركية التي أحدثت تحوّلات جذريةً في توجهاتها، بالنظر إلى المواقف التي اتخذها تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية. ونجد إلى جانب ذلك تأثير شخصية الرئيس بوتفليقة في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية، وفي هذا الصدد تنعكس قيم الشخصيتين ومعتقداتهما التركية والجزائرية لتؤدّي دورًا محوريًّا في توطيد هذه العلاقات، مع الأخذ في الحسبان بتأثيرات التاريخ المشترك المعروف في العهد العثماني بالقوة والهيبة.

تسمح هذه المقاربة المنهجية بإعادة قراءة العلاقات التركية - الجزائرية قراءةً صحيحةً؛ إذ تتيح تحليل هذه العلاقات من خلال أكثر من منظور (سياسي، واقتصادي، وتاريخي، وثقافي)، وهو ما يجعلها ذات خصوصية تميّزها من العلاقات الدولية الأخرى.

> عرفت السياسة الخارجية التركية في الآونة الأخيرة تحوّلات جذرية في توجهاتها، أساسها قيام صانع القرار التركي بإعادة تأسيس مرحلة جديدة تكون فيها تركيا فاعلًا إقليميًا ودوليًا

مقدمة

لقد عرفت السياسة الخارجية التركية في الآونة الأخيرة تحوّلات جذريةً في توجهاتها، أساسها قيام صانع القرار التركي بإعادة تأسيس مرحلة جديدة تكون فيها تركيا فاعلًا إقليميًّا ودوليًّا. فمنذ عام ٢٠٠٢، عمل القادة الأتراك بقيادة رجب طيب أردوغان على تحقيق ذلك، من خلال إعادة تحديد منطلقات جديدة للسياسة الخارجية لتركيا مغايرة للسياسة التي اعتمدها التيار العلماني المتطرف.

وتتمثّل هذه المنطلقات باحترام الجانب العقائدي للمجتمع التركي، والإرث التاريخي والثقافي للدولة العثمانية التي أصبحت حاليًّا بمنزلة مرجعية لهذه السياسة، بناءً على اضطلاعها بدور محوري في السياسة الإقليمية والدولية. وانطلاقًا من هذه المرجعية توجّه صانع القرار التركي نحو اعتماد مقاربة تصالحية مع العالم العربي والإسلامي، من خلال اتخاذ تركيا مواقف تأخذ أبعادًا دينيةً وتاريخيةً، وهذا ما يظهر في الدفاع عن القضية الفلسطينية، بوصفها قضيةً مركزيةً بالنسبة إلى الأمتين العربية والإسلامية.

ويمكن تفسير التحولات الحاصلة في سياسة تركيا الخارجية بوصول حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان ذي التوجه الإسلامي إلى الحكم عام ٢٠٠٢. ومن ثمّة، أعيدت هندسة سياسة تركيا الخارجية وفق نظرية العمق الإستراتيجي التي صاغها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، والتي تعتمد أطروحتها على ضرورة توجهها نحو توطيد علاقاتها بدول العالم العربي والإسلامي، بوصفها تمثّل عمقها الإستراتيجي. ومن أجل تحقيق ذلك، لا بدّ من ردّ المكانة إلى ثوابت المجتمع التركي ومقوماته والمصالحة مع تاريخه الذي تمثّله الحضارة العثمانية. وفي هذا الصدد، مثّل تأثير العامل الديني والحِمل التاريخي الثقيل للدولة العثمانية مصدر إلهام للقادة الأتراك الجُدد الذين أعادوا تركيا إلى سابق "مجدها"، من خلال عودتها إلى حضنها الطبيعي وهو الأمة الإسلامية، حتى أنها أصبحت من بين الدول الفاعلة في هذه المنظومة، وهذا ما يعكسه انتعاش علاقاتها بالدول العربية والإسلامية وتطورها.

من هذا المنطلق يتجلى تأثير العوامل التاريخية والثقافية في تحديد التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر الذي يمكن إرجاعه إلى عوامل الشعور بالانتماء إلى الأمة الإسلامية، والتاريخ المشترك الموجود بينهما الممتد إلى ثلاثة قرون من الوجود العثماني، وقد أدّى ذلك إلى نشوء كتلة تاريخية وثقافية يصعب تجاوزها. ولئن كان تاريخ تأسيس العلاقات العثمانية - الجزائرية يعود إلى عام ١٥١٦، فإنّ إعادة بناء هذه العلاقات وفق أسس جديدة تهدف إلى الرفع من مستوى هذا التعاون، ليصل إلى مستوى التحالف التاريخي الذي كان سائدًا بين الدولة العثمانية والجزائر. ويمكن ترجمة هذا التعاون حاليًّا من خلال التعاون الاقتصادي بين البلدين الذي ينطلق من العوامل التاريخية. لهذا نجد أنّ التوجهات التي تتبعها سياسة تركيا الخارجية تجاه الجزائر تبقى منطلقاتها واضحةً، بالنظر إلى أنّ العمق التاريخي يُعدّ مرجعيةً لهذا التعاون، فكان ذلك معزّزًا لانتعاش العلاقات التركية – الجزائرية وتطورها.

في هذا الصدد تحتل الجزائر مكانةً إستراتيجيةً مهمّةً بالنسبة إلى تركيا، بوصفها دولـةً مفتاحيةً لشمال أفريقيا، نظرًا إلى تعلّقها بمؤهلات جيوسياسية واقتصادية جذابة جعلت هذه العلاقات ترتقي إلى مستوى الشراكة. ويستلزم العمق التاريخي لهذه العلاقات وجود تقارب بين توجهات السياسة الخارجية للبلدين، وهذا ما يظهر في تطابق المواقف المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، بوصفها تحمل، بالنسبة إلى البلدين، دلالات رمزيةً، ودينيةً، وتاريخيةً كبيرةً. وهذا التوجه طالما اعتمدته الجزائر في سياستها الخارجية منذ الاستقلال، وهو يُعدّ من ثوابت عقيدتها السياسية.

أمّا بالنسبة إلى تركيا، فنظرًا إلى تقلّص تأثير النفوذ العلماني مع وصول التيار الإسلامي بزعامة رجب طيب أردوغـان إلى الحكم، طرأ تحوّل في عقيدتها السياسية، وهذا ما يُظهر عودتها إلى حضن الأمة الإسلامية ومناصرتها لقضايا العالم العربي والإسلامي. ومن هذا المنطلق يستدعي المنطق المنهجي طرح الإشكالية التالية: إلى أيّ مدى تؤثّر المحددات التاريخية والثقافية والأنساق العقائدية في توطيد العلاقات التركية - الجزائرية ؟ وما هي حدود هذا التأثير ومستوياته؟

المحور الأول، الثابت والمتغير في توجهات سياسة تركيا الخارجية

لقد عرفت سياسة تركيا الخارجية تحوّلات عميقةً، وهذا ما يظهر في اعتمادها مجموعةً من المواقف والتوجهات الجديدة، وفي اعتمادها سياسةً خارجيةً متعدّدة الأبعاد، من شأنها أن تعزّز روابطها بدول العالمين العربي والإسلامي. وفي هذا الصدد، نجد أنّ الشخصية الإستراتيجية لتركيا قد تغيرت إلى حدّ بعيد، نظرًا إلى تغير التوازنات العالمية والإقليمية في عُقب انتهاء الحرب الباردة. فقد تأثرت تركيا بهذا

التغيير، وانعكس ذلك على إستراتيجيتها المهتمة بالمناطق والأحواض البرية والبحرية والقارية القريبة[١]. لهذا، تمكّن قادة تركيا الجُدد من إعادة هندسة سياساتها الخارجية وفق مجموعة من المحددات الملائمة للحيّز الجغرافي الذي تقع فيه؛ إذ عملوا على التعامل مع دول الجوار، من خلال مبدأ تصفير المشكلات معها، استنادًا إلى حتمية الرجوع إلى المقومات التي تحكُم المجتمع التركي.

ويكون هذا الأمر باستعادة الإرث التاريخي للدولة العثمانية الموجود في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا التي جرى تغييب الحضور التركي فيها، سواء بقدوم الاستعمار إليها أو بقيام الدولة التركية الحديثة بزعامة مصطفى كمال أتاتورك الذي حاول نسف كلّ ما يمتُّ بصلة إلى الحضارة العثمانية. ولهذا نجد أنّ تركيا حاليًّا تتعلّق بنفوذ قوي وعلاقات وطيدة مع العديد من دول العالم العربي والإسلامي، نظرًا إلى اعتمادها على إستراتيجية جديدة، جرى التأسيس لها مع مجيء أردوغان ذي التوجه الإسلامي إلى الحكم عام ٢٠٠٢، وهو الذي عمل على إرجاع تركيا إلى حضن العالم الإسلامي؛ وذلك بتوجيه سياسة تركيا الخارجية نحو تعزيز علاقاتها بهذه الدول، وهو ما يدلّ على أنّ هذه التحولات كانت تشير إلى أنّ السياسة الخارجية التركية تصاغ وفقًا لقيمٍ وأُسسٍ جديدة، وقد اتضح هذا الأمر من خلال العدوان الأميركي على العراق عام ٢٠٠٣؛ وذلك حين ظهرت تركيا بوجه جديد، وبملامح أقلّ رغبةً في التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية في شنّ العملية العسكرية[٢].

> اعتمدت تركيا في الآونة الأخيرة توجهات مغايرةً؛ إذ أصبحت لا تعطي تحقيق مصالحة تاريخية مع محيطها العربي والإسلامي والأفريقي أولويةً قصوى فحسب، بل صارت تهدف إلى إقامة شراكة إستراتيجية مع بلدانه أيضًا

في هذا السياق، اعتمدت تركيا في الآونة الأخيرة توجهات مغايرةً؛ إذ أصبحت لا تعطي تحقيق مصالحة تاريخية مع محيطها العربي والإسلامي والأفريقي أولويةً قصوى فحسب، بل صارت تهدف إلى إقامة شراكة إستراتيجية مع بلدانه أيضًا[٣]، وقد عملت على تحقيق ذلك عبر توطيد علاقاتها بدول هذا المحيط، نظرًا إلى ما يتعلّق به من ثروات مادية وقيمية من شأنها أن تساعدها على الاضطلاع بدور مؤثّر في السياسة الإقليمية والدولية، من خلال تجاوزها "فكرة الجسر" بين الشرق والغرب إلى أن تكون مركزًا إقليميًّا.

لقد أدّى تغير خيارات السياسة الخارجية التركية إلى تغيير أدوات تركيا الإستراتيجية؛ إذ اتجهت نحو إبرام العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية داخل محيطها الإقليمي، ومن خلالها حقّقت انفتاحًا على المستوى الخارجي معبِّرةً بذلك عن التغير الذي طرأ على سياستها الخارجية[٤]. لهذا السبب، اعتمدت سياسةً خارجيةً مرنةً تميل نحو توطيد علاقاتها بالدول المحيطة بها، وخصوصًا تلك التي تشاركها المرجعية الدينية والمقومات الثقافية والقيمية نفسها، وهي توجهات جديدة طالما أصبحت مُؤثّرةً في تحديد المعالم السياسة التركية بوجه عامّ.

من هذا المنطلق، انتهجت سياسة تركيا الخارجية مسارات جديدةً؛ من أجل تقوية دورها الإقليمي من جهة، وتحسين صورتها تجاه العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى، من خلال اعتماد نهج تصالحي مع إرثها وتاريخها ورصيدها الحضاري، وتجاوز فكرة الجسر، وتوسيع دائرة علاقاتها الخارجية التي تربطها بها روابط جيوسياسية وتاريخية وثقافية[٥].

اتجاه تركيا نحو التموقع وإعادة التعريف بدورها الإقليمي

برزت تركيا بوجه جديد، منذ عام ٢٠٠٢، حين حاول القادة الأتراك الجُدد إظهار أنها ليست جسرًا يربط بين الشرق والغرب، وأنها دولة ذات دور محوري في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة القوقاز، وفق معادلة جديدة تسعى من خلالها لضمان مصلحتها الإستراتيجية. فعلى الرغم من العضوية التي تتعلّق بها في

١ أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (مترجمان)، ط ٢ (الدوحة - بيروت: مركز الجزيرة للدراسات/ الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١١)، ص ٢٤٧.

٢ محمد نور الدين، ""الدبلوماسية الناعمة' من 'تركيا الجسر'.. إلى 'تركيا المركز'"، مجلة **شؤون الأوسط**، العدد ١١٦ (٢٠٠٤)، ص ٣.

٣ عبد السلام إبراهيم بغدادي، "البعد الأفريقي للسياسة التركية المعاصرة"، مجلة **دراسات دولية**، العدد ٥٠ (٢٠١٢)، ص ٩.

٤ أوغلو، ص ٢٥١.

٥ سعيدي سعيد، "سياسة تركيا الخارجية في ظلّ حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية"، **مجلة المفكر**، العدد ١٠ (٢٠١٤)، ص ٤٧٣.

الحلف الأطلسي، فإنّ دورها الإقليمي أصبح قويًّا، وهذا ما يظهر في رفضها المشاركة في العدوان على العراق عام ٢٠٠٣. ومنذ هذا التاريخ بدأ الدور الإقليمي لتركيا يتبلور مستمدًّا قوته وفعاليته من الأوضاع الداخلية الجيدة (السياسية والاقتصادية)، إلى جانب تعلّقها بموقع جيوسياسي يؤهلها لأنْ تكون قوّةً إقليميةً تستمدّ قوتها من المعطيات الجغرافية، والسكانية، والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية.. إلخ[٦]. ويعود ذلك إلى انهيار قواعد التأييد لدى قادة تركيا الجُدد تجاه الغرب، فقد كانت السياسة التركية الخارجية تقوم على توجه أُحادي متمثّل بالانفتاح عن الغرب، وهو أمرٌ يعود إلى تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٤ على يد كمال أتاتورك، واعتماده النظام العلماني.

بإحداث أتاتورك العداء والقطيعة التامة مع دول الجوار العربي والإسلامي، لم تنكسر هذه السياسة المتّبعة إلّا بعد تفكُّك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، حين بدأت انفتاحًا بالتدريج عمّا يسمى العالم التركي في القوقاز وآسيا الوسطى[٧]. وفي هذا الصدد، توجه قادة تركيا الجُدد إلى اعتماد مقاربة جديدة قائمة على "تصفير" المشكلات مع جيرانها؛ ما سمح لها بأداء دور محوري في السياسة الإقليمية، انطلاقًا من قناعة تتمثّل بحقّها في أن تقوم بدور مهمّ في استقرار منطقة القوقاز، ووسط آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط. لهذا، أصبحت سياستها الخارجية مُعتمدةً على فلسفة جديدة تتجاوز مفهوم الدولة - الجسر كثيرًا؛ إذ أصبح دورها الإقليمي أكثر فعاليةً وذا تأثير في الصعيدين الإقليمي والدولي، فانتهاجها مسارًا جديدًا مكّنها من استعادة مكانتها ضمن فضائها الجيوسياسي. من أجل ذلك، أصبح السلوك السياسي الخارجي لتركيا قائمًا على المبادرة والقدرة على الفعل.

جاء هذا الوضع نتيجة التحول الحاصل في المنظومة السياسية التركية الداخلية، تعكسه عملية دمقرطة السياسة الخارجية، وهي تتعلق أساسًا بما تفي به الديمقراطية من روح مبادرةٍ، وكثرة بدائلَ وتنوعها، وإتاحة الفرصة لاستكشاف أفكار جديدة والحصول على معلومات جديدة أيضًا. ثمّ إنّ النقد والتقويم والتصحيح الذي تسمح به الديمقراطية يُقلّل الأخطاء الدبلوماسية التي قد تهدّد الدولة واستقرارها[٨].

من هذا المنطلق كان توجّه تركيا نحو التعريف بدورها الإقليمي، من خلال الثبات على مبادئ الجمهورية التركية والارتكاز على نقاط قوّة تتمثّل بالموازنة بين الحريات والأمن والتكامل مع جيرانها، إلى جانب الدفاع عن مبادئ سياستها الخارجية الحاضنة للقيم المحلية والعالمية في ضوء موازين القوى الجديدة. فسمح ذلك بانتهاجها سياسةً خارجيةً فاعلةً تهدف إلى إعادة التموقع، من خلال بناء كيان تركي قوي مؤثّر في السياسة الإقليمية والدولية. لهذا نجد أنّ تركيا تُغيّر إستراتيجياتها في مواجهة التطورات الحاصلة في المنطقة العربية؛ ذلك أنّها تستخدم المبادئ السابقة نفسها، لكنّ هذا الاستخدام بتوجه جديد. ففي وقتٍ كانت فيه تركيا تعترف بتعزيز الديمقراطية فلسفةً محوريةً للربيع العربي تهدف إلى قيادة هذا التحول الإقليمي، نجد أنّ ذلك من دون تدميرٍ للاستقرار الإقليمي[٩]؛ وذلك لضمان كسب حليف إقليمي قوي يساعدها على الاضطلاع بدور فعّال في التأثير في السياسة الإقليمية، وفق التجسيد العملي لنظرية العمق الإستراتيجي.

التحول نحو تحقيق التوازن الحضاري

يبرز اتجاهان أساسيان في السياسة التركية الحديثة؛ أحدهما اتجاه "تقليدي علماني" تمثّله الأحزاب العلمانية التي تجعل إرث أتاتورك مرجعيةً تتجه نحو تقوية علاقاتها بالغرب، والآخر مقابل لهذا الاتجاه، وهو اتجاه "إسلامي" تمثّله الأحزاب الإسلامية التي تعتقد أنه لا بدّ من الانفصال بالتدريج عن الغرب ومؤسساته، والعودة بالكيفية نفسِها إلى الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية[١٠]. وقد أدّى التغيير السياسي الذي حدث في تركيا، عام ٢٠٠٢، إلى إعادة هندسة سياستها الخارجية وفق منطق الموازنة بين هذين الاتجاهين، فدفعها ذلك نحو توثيق علاقاتها بالدول العربية والإسلامية، نتيجةً لبروز قناعات لدى صانع القرار التركي مفادها ضرورة التوجه نحو الموازنة بين التوجه الأوروبي واستعادة المجد الإسلامي السائد أيام الدولة العثمانية.

لم يكن من الممكن تحقيق هذه الموازنة إلا باعتماد توجّه جديد قائم على معادلة الفهم الإيجابي للتاريخ والدين وتكييفه مع العلمانية التركية، وهو ما تطلّب من تركيا اعتماد البعد الحضاري والتاريخي في سياستها الخارجية، نظرًا إلى الآثار السلبية التي خلّفها التوجه العلماني المتطرف من تأثير في سياستها الخارجية. لهذا، عمل قادة تركيا الجُدد على إرجاعها

٦ أوغلو، ص ٢٥١.

٧ محمد بوبوش، "التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد ٥٥ (٢٠١١)، على الرابط:
http://www.mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=53

٨ سعيد الصديقي، "السياسة الخارجية والديمقراطية: تعارض أم توافق؟"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ١٥ (٢٠٠٧)، ص ١٤٧.

٩ مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تيلجي، "السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"، مركز الجزيرة للدراسات، ١٦/ ١٢/ ٢٠١٣، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/12/2013121610333633048 6.htm

١٠ خورشيد حسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية** (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩)، ص ١٠ - ١١.

إلى بيئتها الطبيعية، من خلال المزاوجة بين إرث التاريخ ومتطلبات الحاضر. وبما أنّ تركيا تشكّل نقطة التقاء بين الحضارة الشرقية والحضارة الغربية، فإنّ ذلك يقتضي التعامل بإيجابية مع عدّة معطيات تاريخية وحضارية لا يمكن تجاهلها، وهذا ما يظهر جليًّا في انتهاجها سياسةً خارجيةً أصبحت تصاغ في إطار "التصور العثماني الجديد" المستند إلى نظرية "العمق الإستراتيجي" لأحمد داود أوغلو الذي بدأ تجسيدها منذ عام ٢٠٠٥[١١].

من ثمّة، برزت توجهات جديدة تتمثّل بتأثير البعد الحضاري في السياسة الخارجية التركية الذي أدّى إلى توطيد علاقاتها بالعالم العربي والإسلامي. فحين ظهر مصطلح "العثمانيون الجُدد" الذي يُعبّر عن مَيْل صانع السياسة الخارجية التركية إلى توثيق علاقاته بدول العالم العربي والإسلامي، وفق منظور حضاري قائمٍ على نسج علاقات جديدة مع مناطق التأثير التاريخي، من خلال تفعيل دورها في منظمة المؤتمر الإسلامي التي استطاعت تركيا من خلالها إقامة علاقات مع العمق الأسيوي والأفريقي. وهكذا، كان لا بدّ لتركيا أن تتجه نحو الشرق والجنوب وتعيد النظر في سياساتها وروابطها بالمناطق القريبة منها جيوستراتيجيًّا[١٢].

كان استحضار الأسس والمقومات العقائدية والمصير المشترك الذي تقتسمه تركيا مع الدول المحيطة بها من أجل الحدّ من العداء الذي كانت تكنّه الدول العربية نحو الجمهورية التركية؛ بسبب انتهاجها توجهًا علمانيًّا متطرفًا ينظر إلى الإسلام نظرةً دونيةً وعنصريةً. فسرعان ما عمل قادة تركيا الجُدد على العدول عن هذا التوجه، من خلال اعتمادهم سياسةً خارجيةً أصبحت توجهاتها تميل إلى العودة إلى الحضارة العثمانية وماضيها؛ وذلك من أجل تحسين صورة تركيا لدى جيرانها وتصفير المشكلات، إلى جانب احترام مزاج الشارع التركي الذي يشهد انزياحًا شديدًا إلى مشرقيته وتراثه التاريخي. لهذا، نجد تركيا تعتمد مواقف مساندة للقضية الفلسطينية، وتضطلع بأدوار مؤثّرة في الدفاع عنها في المحافل الدولية، كما يظهر تأثير البعد الحضاري في سياسة تركيا الخارجية من خلال تحمّلها تبعات الدولة العثمانية؛ إذ أُجبرت تركيا الحديثة على تحمّل ديون الإمبراطورية العثمانية المنهارة وتسديدها، وهو أمرٌ يعرقل عملية الفصل التاريخي والسياسي والحضاري التي حرص أتاتورك على تدشينها، بتمييز الجمهورية التركية الحديثة من الدولة العثمانية[١٣].

المحور الثاني، المحددات المعتمدة في تطوير سياسة تركيا الخارجية وانعكاساتها على العلاقات التركية - الجزائرية

اعتمدت تركيا سياسةً خارجيةً مبنيةً على التوفيق بين ماضيها التاريخي والمقتضيات البراغماتية، ويظهر ذلك في سعيها لاستعادة "مجد الدولة العثمانية" في الدول العربية، من خلال استحضار التاريخ العثماني في المنطقة، وفق إطار تعاوني تحكمه أُسس حديثة مبينة على قواعد التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري الحر. ومنذ تولّي حكومة رجب طيب أردوغان الحكم، نجد أنّ تركيا أصبحت تحظى بنفوذ إقليمي متنامٍ. ومن العوامل المساهمة في تعزيز هذا النفوذ الروابط التاريخية، والإمكانات الطبيعية والاقتصادية والعسكرية القوية. ولعل إدراك الحكومة التركية صعوبة الانخراط في الاتحاد الأوروبي جعلها تتحول شرقًا؛ وذلك بتوثيق علاقاتها بالدول العربية، نظرًا إلى أوجه التشابه والتقارب التي تجمعها بهذه الدول، ولا سيما أنّ غياب تركيا عن الساحة العربية والإسلامية شكّل فراغًا كبيرًا واستدعى ضرورة عودتها إلى بيئتها الطبيعية (العالم الإسلامي)، وقد كانت تمارس، في ما سبق، سُلطةً ووصايةً تجاه العديد من الأقطار العربية، تحت مظلة الدولة العثمانية، من بينها الجزائر التي كانت تربطها بها علاقات صداقة وتعاون امتدت على مدار ثلاثة قرون من الزمن. ومن ثمة يأتي توثيق العلاقات بين تركيا والجزائر ضرورةً ملحّةً، نظرًا إلى عمق العلاقات التاريخية التي تجمعهما وإلى كثرة المصالح الموجودة بينهما.

تعرف السياسة الخارجية التركية تجاه الجزائر في الآونة الأخيرة انتعاشًا كبيرًا، على الرغم من فترة الجفاء الذي ميّزها في الماضي، نظرًا إلى المواقف التركية السلبية تجاه القضية الجزائرية إبّان الثورة التحريرية، على الرغم ممّا يجمعهما من علاقات تاريخية. لكن مع مطلع الألفية الثالثة، انتهج هذا المسار نهجًا مغايرًا، وعرف تحوّلات جذريةً؛ بسبب اعتماد قادة تركيا الجُدد مسارًا جديدًا يتمثّل بالتوجه نحو استعادة "المجد التاريخي" لهذه العلاقات التي تعود جذورها إلى الدولة العثمانية، والتي أصبحت حاليًّا تعبّر عن عمق العلاقات التي تجمعهما، وفق أُسسٍ ومقاربات جديدة تستجيب لمعطيات الحاضر.

لقد اعتمدت تركيا مقاربةً جديدةً في سياستها الخارجية، وهي تتمثّل بتحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي، مع تخطيط إستراتيجي موائمٍ لواقعها الذي أتاح لها فرصةً لتكون قوّة ذات قدرة على تحقيق

---

١١ علوان سطام حسين، "توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق"، مجلة **دراسات دولية**، العدد ٥١ (٢٠١٢)، ص ٦٥.

١٢ أوغلو، ص ٢٤٩.

١٣ بشير عبد الفتاح، "السياسة الخارجية التركية: منطلقات وآفاق جديدة"، **الأهرام الرقمي**، ١/ ٧/ ٢٠٠٩، على الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articaldetails.aspx?Serial=95995&part=2

نقلة نوعية في دورها الإقليمي[١٤]. وفي هذا السياق، تظهر قوّة الوجود التركي في شمال أفريقيا من خلال اهتمامها بالجزائر بوصفها دولةً مفتاحيةً لهذه المنطقة؛ نظرًا لِمَا لَها من مؤهلات تجعلها دولةً محوريةً في فضائها الجيوسياسي، وهو أمرٌ يفرض على قادة تركيا التعامل معها وفق أُسسٍ وقواعد جديدة تسمح بتعزيز العلاقات بينهما وتطويرها. وعلى الرغم من اختلاف العقيدة السياسية بين الدولتين، فإنّه ثمّة تقارب في رؤًى بينهما تميل نحو ضرورة حلّ المشكلات وأزمات الأمة العربية والإسلامية بطرائق سلمية عبر فتح قنوات الحوار ودرء التدخل الأجنبي. وبما أنّه توجد علاقة ارتباطيه بين العامل الجغرافي والفعل الإقليمي، فإنّ إبراز نقاط التلاقي والافتراق بين طرفي العلاقة يتطلب تأسيس علاقات مبنية على الانسجام والتوافق[١٥].

بناءً على ذلك، تقوم العلاقات التركية - الجزائرية على أُسسٍ توافقية يجرى توظيفها لمصلحة إعادة بناء العلاقات البينية، على نحوٍ يحقّق مصلحتهما القُطرية، في ظلّ انتعاش دور إقليمي للدولتين واتساعه على نحوٍ قائمٍ على أُسس تحقيق الأمن والاستقرار وقواعدهما، بطرائق تضمن الحفاظ على وزنهما الإقليمي والدولي.

محدد الأهمية السياسية والإستراتيجية

بما أنّ تركيا "لاعب إقليمي" مهمّ يمر بمرحلة تحوّل حاسمة في تاريخ علاقته بالمنطقة العربية، فإنّ ذلك يستدعي التعريف بنفسها، وبمصلحتها وبإعادة هندسة دورها الإقليمي؛ لهذا نجد أنّ النُخبة السياسية الجديدة عملت على تأهيل تركيا لأنْ تكون قوّةً دوليةً عبر بوابة القيادة الإقليمية، من خلال توظيف إمكاناتها الذاتية والموضوعية لتحقيق هذا الهدف[١٦]. وعلى هذا الأساس أيضًا، أصبحت السياسة الخارجية التركية تصاغ وفق أسس واقعية وإستراتيجية، معتمدةً على قاعدة تكثيف التعاون وتوطيد علاقاتها بالدول التي تحظى باحترام على الصعيد الإقليمي، وبأهمية جيوسياسية.

في هذا الصدد، نجد أنّ دول شمال أفريقيا تمثّل بالنسبة إلى تركيا ضرورةً إستراتيجية تتطلب تعميق علاقاتها بها، نظرًا إلى الخصوصية التي تتميز بها هذه الدول. لهذا اتجهت تركيا إلى تفعيل دبلوماسيتها من أجل نسْج علاقات التعاون مع الدول التي لها وزن إقليمي وذات استقرار سياسي يضمن استمرارية هذه العلاقات وتطورها.

من هذا المنطلق، تسعى تركيا لتوطيد علاقاتها بالجزائر، بالنظر إلى دورها المحوري والفعال في الساحتين المغاربية والأفريقية. فالموقع الإستراتيجي للجزائر، يسمح لها بالتأثير في السياسة الإقليمية للمنطقة. لهذا، فهي تُعدُّ الوجهة المفضلة بالنسبة إلى تركيا، نظرًا إلى المزايا والمؤهلات السياسية والجيوسياسية التي تحظى بها، بوصفها دولةً مفتاحيةً لشمال أفريقيا، كما أنها تعُدّ جزءًا من الفضاء المتوسطي الذي يحظى هو نفسُه بأهمية تاريخية وحضارية، وبحيوية سياسية وإستراتيجية، جعل الجزائر من بين الدوائر ذات الأفضلية في التعامل معها لدى صناع السياسة الخارجية التركية، وهذا ما يترجمه توقيع معاهدة الصداقة عام ٢٠٠٦.

لقد أدت موجة التغيير في المنطقة العربية إلى طرح جملة من المعطيات والتحديات الجديدة، فرضت على تركيا ضرورة تكثيف تعاونها مع الجزائر، بالنظر إلى أنّ الدولتين تعانيان الاضطرابات الداخلية والمواجهات العسكرية الحاصلة في كلّ من سورية وليبيا اللتين أصبحتا مصدرًا لتهديدات أمنية تجاه محيطهما الإقليمي. لهذا عملت تركيا على التموقع إستراتيجيًّا عبر إعادة هندسة سياستها الخارجية في ضوء التطورات الحاصلة في المنطقة العربية، من خلال مساندتها للشعوب المطالبة بالديمقراطية.

وفي هذا السياق تأثّرت سياستها الخارجية بموجة التحولات التي مسّت عديد الدول العربية، وهو ما تسبب بإحداث تطورات بنيوية أدّت إلى إعادة صَوْغ أهداف سياستها الخارجية؛ إذ كشفت هذه البيئة السياسية الجديدة عن الحاجة الملحّة إلى قيام تركيا وأطراف إقليمية أخرى بتخفيف مواقفها تجاه الصراعات الحاصلة في المنطقة العربية[١٧].

في المقابل، يعرف تعامل تركيا مع الوضع في الجزائر ثباتًا واستقرارًا في توجهاتها الخارجية، نظرًا إلى الاستقرار السياسي الذي تحظى به الجزائر، بخاصة أنّ الموقف التركي يعدّ الجزائر دولةً مستقرةً ويثمّن فيها الإصلاحات التي جرى إجراؤها تثمينًا إيجابيًّا، على الرّغم من أنها محاطة ببيئة إقليمية مضطربة، وفي هذا الصدد نجد أنّ مواقف الجزائر كانت مخالفةً للمواقف التركية تجاه الثورات العربية، ويعود ذلك إلى اختلاف عقيدة السياسة الخارجية للجزائر المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا في ما يتعلق بالتشجيع على

١٤ أوغلو، ص ٢٨.

١٥ صايل فلاح مقداد السرحان، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية: ٢٠١١ - ٢٠١٢"، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، العدد ٦ (٢٠١٣)، ص ٢٢٣.

١٦ سرمد عبد الستار أمين، "الولايات المتحدة وتركيا إعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة **دراسات دولية**، العدد ٤٩ (٢٠١٣)، ص ٥١.

١٧ يشيلطاش وتيلچي.

الحوار وحلّ المشكلات الداخلية سلميًّا، وهذا ما يظهر في مساعيها في حلّ الأزمة في ليبيا ومالي، على خلاف موقفها الذي يميل نحو التدخل، في الحالتين السورية والمصرية بعد الانقلاب العسكري.

بناءً على ذلك، تعدُّ تركيا فاعلًا رئيسًا في السياسة الإقليمية للمنطقة العربية، وهو ما سمح لها بكسب مصالح ومناطق ذات نفوذ جديدة. لهذا نجدها تعتمد منهجيةً مرنةً تسمح لها بالتوسع نحو دول شمال أفريقيا، والجزائر تحديدًا. فعلى الرغم من الاختلاف في العقيدة السياسية لقادة البلدين، فقد فرضت المعطيات الجيوسياسية نفسها، إلى جانب ازدياد أهمية المصالح الإستراتيجية، في ضرورة توجهها نحو التعاون مع الجزائر من دون الخوض في المسائل الحسّاسة التي قد تربك مسار هذا التعاون، ونعني بذلك القضايا المتعلّقة بتداعيات الربيع العربي؛ فقد رفضت الجزائر بشدّة التدخل فيها عادّةً إيّاها شأنًا داخليًّا.

في المقابل، عملت تركيا على التدخل في تلك القضايا، وكانت لها مواقف صريحة فيها، وفي هذا الشأن نجد أنّ الموقف التركي كان سلبيًّا إزاء قضية الصحراء الغربية؛ إذ ذكّر أردوغان بموقف بلاده المتمثّل بعدم الاعتراف بجبهة البوليساريو، وذهب إلى اقتراح وساطة تركية بين المغرب والجزائر لتسوية النزاع وفتح الحدود بينهما، إلّا أنّ ذلك لم يُرضِ المغرب وأغضب الجزائر التي تعُدّ النزاع في الصحراء الغربية مسألةً ثنائيةً بين المغرب والبوليساريو وترفض أيّ وساطة بشأن مسألة إعادة فتح الحدود مع المغرب[١٨].

لقد تعزّزت العلاقات التركية - الجزائرية وفق قاعدة الأهمية السياسية والإستراتيجية بالنسبة إلى تركيا، فالجزائر مكسب مهمّ بالنسبة إليها؛ لأنها من أقوى الأقطاب الإقليمية في شمال أفريقيا. وتظهر القيمة الجيوسياسية للجزائر من خلال قدرتها على إدارة النظام الإقليمي لشمال أفريقيا عبر الأدوات الدبلوماسية. لهذا، أُعيد بناء العلاقات بين البلدين على أُسس جديدة. وعلى الرغم من أصالة هذه العلاقات وعمقها التاريخي، فإنّ التأثيرات الجيوسياسية الجديدة فرضت على الدولتين انتهاج سياسة خارجية ملائمة لخصوصية البيئة الجغرافية والإقليمية. ويُعَدُّ التعاون مع الجزائر بالنسبة إلى سياسة تركيا الخارجية من بين الفضاءات الجيوسياسية التي تفرضها دوائر السياسة الخارجية التركية، والتي تتجه بالتدريج نحو تحقيق "الاستقلالية الإستراتيجية لتركيا بفضل تنويع أنشطة سياستها الخارجية مع مختلف المناطق[١٩].

انعكس هذا التوجه الذي اعتمده صانع القرار التركي إيجابيًّا على علاقاتها بالجزائر التي تعتمد في سياستها الخارجية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهي قاعدة ثابتة لديها، جعلتها تضطلع بدور مهمّ على الصعيد الإقليمي؛ هو تشجيع الحوار وحلّ الأزمات بالطرائق السلمية، من خلال التقريب بين الأطراف المتخاصمة، في ظلّ التحولات السياسية والجيوسياسية التي أفرزتها ثورات الربيع العربي وأثّرت في توجهات السياسة الخارجية التركية حين طرأت عليها تحوّلات جوهرية تتمثّل بنهاية سياسة تصفير المشكلات مع الجيران، وهذا ما يظهر في توجّهها نحو دعم الشعوب العربية المطالبة بالديمقراطية والتغيير، وقد أصبح هذا الدعم يخلق لها مشكلات مع دول مجاورة لها.

وفي هذا السياق نجد أنّ تركيا والجزائر تضرّرتا من غياب الاستقرار السياسي والأمني في كلّ من سورية وليبيا؛ وذلك من خلال عسكرة الحراك الشعبي فيهما، وهو ما جعل تركيا تحاول إيجاد شريك قويّ تجسده الجزائر، بوصفها دولةً فاعلةً ومؤثّرةً في السياسة الإقليمية لشمال أفريقيا. لهذا السبب، لا تزال تركيا تعتمد سياسة تصفير المشكلات تجاه الجزائر من أجل كسب ودّ صديق قديم وإزالة الحواجز معه، ويكون ذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، وباحترام إرادة الشعب الجزائري. وفي هذا الصدد أوضح أردوغان أنّ تركيا لا ترغب في التدخل في شؤون الدول الداخلية، وأنها ليست لها أطماع في أيّ دولة؛ فكانت لهذا الأمر آثار إيجابية في زيادة قيمة تجارة تركيا الخارجية[٢٠].

في هذا السياق، يرى العديد من الخبراء بخصوص التحولات الحاصلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي هي امتداد لما يسمّى "المسألة الشرقية" Eastern Question؛ وهي صراع البلدان الأوروبية على إرث الدولة العثمانية في عُقب ضعفها، من خلال الحوار الذي دار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وفي مطلع القرن العشرين في أوروبا حول مصير الأقاليم العثمانية وأرض الإسلام عمومًا. فالثورات التي هزّت بعض البلدان العربية منذ عام ٢٠١١، نتج من أوضاعها

١٨ عبد النور بن عنتر، "زيارة أردوغان للمغرب العربي: تعاون اقتصادي وأهداف سياسية"، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٢ / ٦ / ٢٠١٣، على الرابط:
http://bit.ly/1JLSWxB

19 Bulent Aras, "Turkey's Rise in the Greater Middle East: Peace-building in the Periphery," Journal of Balkans and Near East Studies, vol. 11, no. 1 (March 2009), pp. 24 – 29.

٢٠ علاء عبد الحفيظ محمد، "النسق السياسي العقيدي لرجب طيب أردوغان"، مجلة **رؤى إستراتيجية**، العدد ٣ (٢٠١٣)، ص ٢.

ضغط كبير على الجزائر وتركيا، ويبدو أنّ الضغط الذي يعيشه كلا البلدين هو السبب الذي دفعهما إلى هذا التقارب، على الرغم من تناقض الموقف الجزائري مع الموقف التركي تجاه الثورات العربية وتداعياتها. فتركيا تعيش عزلةً إقليميةً، وهذا ما جعلها تبحث عن متنفس لها في الجزائر. أمّا النظام الجزائري، فقد قبل بهذا التقارب من جرّاء تفكُّك تحالفه الرئاسي وفشله في كسب تأييد المعارضين[٢١].

لهذا، تعتمد تركيا سياسة خارجيةً متعدّدة الأبعاد، وهو ما انعكس إيجابيًّا على علاقاتها بالجزائر التي تعرف انتعاشًا في الآونة الأخيرة، في ظلّ تباين المواقف المتعلّقة بالثورات العربية وأزمات العالم العربي، ويعود ذلك إلى الخصوصية التاريخية لهذه العلاقات والأهمية الجغرافية التي تحتلها الجزائر بالنسبة إلى تركيا التي لا يسمح لها بالتدخل فيها، أو بتجاوزها، أو بحصرها في نطاق جيوسياسي ضيق، بل بإدراجها ضمن فضاء جيوسياسي واسع ملائم للموقع الإستراتيجي الذي تحتله الجزائر والأدوار التي تضطلع بها في المحافل الإقليمية والدولية.

وممّا زاد من أهمية الجزائر بالنسبة إلى تركيا عدّة معطيات جديدة أفرزتها الأوضاع السياسية والأمنية تعيشها المنطقة العربية، وتؤهل الجزائر لأن تكون طرفًا محايدًا؛ فتؤدّي دورًا مهمًّا في حلّ مشكلات المنطقة العربية، وهذا الأمر يفسر تنامي العلاقات البينية التي تأتي منسجمةً مع التوجهات الجديدة التي تعتمدها تركيا، والتي تنطلق من قاعدة التفضيل السياسي والإستراتيجي لموقع الدول. وفي هذا السياق تبرز الجزائر قوّةً إقليميةً ذات سمعة جيّدة، وذات مواقف تلقى ترحيبًا لدى صانع السياسة الخارجية التركية، وخصوصًا في ما يتعلق بالكيان الصهيوني؛ فالجزائر من بين الدول العربية القليلة التي ترفض التطبيع مع هذا الكيان.

محدد الأهمية الاقتصادية والتجارية

بما أنّ للقوة الاقتصادية أهميةً كبيرةً في تحديد المكانة السياسية والإستراتيجية لأيّ بلد، فإنّ تطوير السياسة الخارجية لتركيا تطلب إجراء تعديلات بارزة في نهجها من أجل تحقيق التطور الاقتصادي. فمع استلام حزب العدالة والتنمية السُلطة عام ٢٠٠٢، أعلنت الحكومة التركية عن إستراتيجيها الجديدة لتنمية تعاونها الاقتصادي وتطويره. وفي هذا السياق، تزوّد الجزائر تركيا بالغاز الطبيعي بما قيمته ٣ مليارات دولار، وبذلك تعدُّ الجزائر شريكًا إستراتيجيًّا لتركيا؛ إذ تحتل المرتبة الرابعة في هذا الشأن بعد الاتحاد الأوروبي، والولايات والمتحدة، والسعودية.

> زادت من أهمية الجزائر بالنسبة إلى تركيا عدّة معطيات جديدة أفرزتها الأوضاع السياسية والأمنية تعيشها المنطقة العربية، وتؤهل الجزائر لأن تكون طرفًا محايدًا؛ فتؤدّي دورًا مهمًا في حلّ مشكلات المنطقة العربية

ومن هذا المنطلق، تقوم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وتركيا على قاعدة الربح للطرفين. وبما أنّ الجزائر من الدول الغنية بالنفط، فإنّ توجه تركيا نحوها كان بسياسة خارجية ذات بعد اقتصادي، تهدف إلى إبرام العديد من الاتفاقيات معها والاستفادة من عقود الشراكة والاستثمار التي تبرمها. ويمكن أن نشير إلى الإقلاع التنموي الذي تشهده الجزائر مؤخرًا، والذي كان محل استقطاب للاستثمارات الأجنبية، وإلى أنّ حصة الشريك التركي تُعدُّ ذات أهمية، مقارنةً بالاتفاقيات والعقود التي جرى إبرامها في قطاع الطاقة خصوصًا، وإلى أنه من المنتظر أن تقدّر قيمة هذا البرنامج الاستثماري، خلال الفترة ٢٠١٣ – ٢٠١٧، بنحو ١٠ مليارات دولار، بالنظر إلى اعتماد تركيا على الاستيراد للوفاء بأكثر من ٩٠٪ من حاجاتها من النفط والغاز. وفي المقابل، بلغت قيمة الاستثمارات في القطاعات الأخرى نحو مليارَيْ دولار. أمّا حجم التبادل التجاري، فقد وصل في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٥ مليارات دولار[٢٢].

من خلال هذه القراءة الاقتصادية، تعدُّ الجزائر بالنسبة إلى تركيا البوابة الرئيسة لأفريقيا، ومن ثمّة لا يمكن الاستغناء عنها بوصفها الدولة المفتاحية لهذه القارة، وفي هذا الشأن أعلنت تركيا عام ٢٠٠٥ عن خطة اقتصادية تتضمن تكثيف سياسات الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع دول الجوار الإقليمي، وجرى التعبير عن ذلك بـ "مبدأ الكسب للجميع" الذي يمكن تحقيقه عبر إقامة شراكة اقتصادية

٢١ سعيد هادف، "تركيا تعيش عزلةً إقليميةً وهذا ما جعلها تبحث عن متنفس لها في الجزائر"، **التحرير**، ٢٧/ ١١ / ٢٠١٤، على الرابط:
http://www.altahrironline.com/ara/?p=112824

22 Leila Boukli, "Grandes opportunités d'affaires et facilitations pour fructifier les investissements," EL –JAZAIR (2013), at:
http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=213&id_article=3267

إستراتيجية[٢٣]. وعلى هذا الأساس نجد أنّ إعادة التأسيس للعلاقات التركية - الجزائرية ينطلق من الجانب الاقتصادي الذي يُعدّ محددًا رئيسًا في قياس تطور العلاقات بين البلدين، بخاصة أنّ السياسة الخارجية التركية اعتمدت على القوة الناعمة في سبيل تقوية دورها وتوثيق علاقاتها الخارجية بالدول العربية، نظرًا إلى الماضي التاريخي الذي خلّفته الدولة العثمانية في المنطقة العربية.

وفي هذا الصدد، نجد أن قطاع السياحة في تركيا قد انتعش كثيرًا مقارنةً بما كان عليه في العقود السابقة، وقد قام رئيس الوزراء التركي طيب أردوغان بإلغاء فرض التأشيرة على السيّاح الجزائريين، فبلغ عدد السياح الجزائريين المتوجهين إلى تركيا عام ٢٠١٣ نحو ١٣٠,٠٠٠ سائح.

من ثمة، أدّت الشراكة الاقتصادية بين تركيا والجزائر إلى تفعيل علاقاتهما البينية؛ إذ قامت قيادة البلدين على إعادة تأسيس هذه العلاقات وفق رؤية جديدة تستجيب للمتطلبات الحالية، وأخذت هذه العلاقات بعدًا اقتصاديًا ساهم في توطيدها. فعلى الرغم من الاختلاف في العديد من المواقف والتوجهات السياسية على الصعيدين المحلي والخارجي، فإنّ المصالح الاقتصادية جمعت بينهما. فقد ساهمت الحركية الاقتصادية في التأثير في توجّه تركيا نحو توثيق التعاون مع الجزائر. وفي هذا السياق نجد أنّ السياسة الخارجية التركية تواصل استخدام القوة الناعمة التي أصبحت تؤثّر في تغليب كفّة المصالح الاقتصادية والشراكات مع الدول وتجعلها مدخلًا لإنهاء الخلافات معها.

وبالنظر إلى وجود إرادة قوية في تطوير العلاقات بين البلدين لدى قادتهما، فإنّ قيمة المبادلات التجارية التي بلغت ٥ مليارات دولار ترجمت تلك الإرادة. فتركيا من بين المستثمرين الأساسيين في الجزائر، وقد أكّد السفير التركي أنّ الجزائر من البلدان التي تحظى بأهمية اقتصادية كبيرة لدى تركيا، وأنها تستثمر وفق رؤية قائمة على الإنتاج في الجزائر، مستندة إلى قاعدة (رابح - رابح)، موجّهة للإنتاج نحو التصدير إلى أفريقيا وأوروبا. وفي هذا السياق، زادت تركيا قيمة استثماراتها الضخمة التي تتمثّل بإنجاز مصنع للحديد والصلب وآخر للنسيج. وللرفع من قيمة المبادلات التجارية، جرى خفْض الرسوم الجمركية في ما يتعلّق بدخول المنتوج الخام ونصف المصنّع. ومن أجل رفع قيمة التبادل التجاري بين البلدين وتطوير هذا التعاون، من المنتظر أن يبدأ التفاوض بين البلدين بشأن توقيع اتفاقية للتجارة الحرّة[٢٤].

بما أنّ النجاح الاقتصادي الذي حقّقته تركيا قد أدّى دورًا كبيرًا في تفعيل أداء سياستها الخارجية، فإنّ قوّة الدور الإقليمي كانت نتيجةً لما حقّقته هذه التجربة من مكاسب في توطيد تجربتها الديمقراطية في الداخل، وقد انعكس ذلك على سلوكها السياسي الخارجي. ثمّ إنّ ازدهار الاقتصاد التركي جعلها من أكبر القوى الاقتصادية في العالم، محتلةً بذلك المرتبة ١٦ عالميًا، وهذا ما يدل عليه ارتفاع معدل الصادرات التركية بنسبة ٨,١٪، طبقًا لما أعلنه اتحاد المصدرين الأتراك عام ٢٠١١؛ إذ وصلت قيمتها إلى ١٢,٦ مليار دولار بارتفاع قدره ١٠,٥٪، كما أنّ عضويتها البارزة في مجموعة العشرين، بوصفها أفضل ٢٠ اقتصادًا عالميًا، كان نتيجةً لضخامة الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ ٧٣٥ مليار دولار، بمعدل نمو يبلغ نحو ٦.٨٪.[٢٥]

انطلاقًا من هذه المعطيات، نجد أنّ التجربة الاقتصادية التركية تجربة ناجحة بكلّ المقاييس وأنّها كانت سببًا في توسع مجال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري الذي أدّى إلى تمتين علاقاتها الاقتصادية بالجزائر. فهذه النسب أثّرت في توجيه السياسة الخارجية لتركيا نحو ضرورة إيجاد شريك اقتصادي قوي يضمن مصلحتها وحاجاتها الاقتصادية. وفي هذا الصدد نجد أنّ الجزائر تضمن لتركيا حاجاتها الطاقوية. وإلى جانب ذلك، كان لكثرة الاستثمارات التركية وغزو المنتوجات التركية للسوق الجزائرية أثرٌ إيجابي في ميزانها التجاري الذي وجد سوقًا واعدةً لتسويق منتوجاتها. وفي هذا السياق نجد أنه من مصلحة تركيا منافسة فرنسا في السوق الجزائرية وتجاوز حالة الاختناق بسبب تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية فيها، والتأثيرات السلبية لعدم الاستقرار في سورية، وتداعيات الحرب على "داعش" في العراق، وعلى حدودها أيضًا.

لقد ثقل تأثير البعد الاقتصادي في تحديد توجهات سياسة تركيا الخارجية تجاه الجزائر، وتؤكّد هذا الأمر عدّة معطيات اقتصادية؛ إذ نجد أنّ الجزائر هي البلد المغاربي الوحيد الذي يعرف ميزانه التجاري فائضًا، شأنه في ذلك شأنَ تركيا، وذلك بفضل المحروقات. وقد بلغ حجم المبادلات بين البلدين نحو ٥,٢ مليار دولار عام ٢٠١٢، وبذلك تعُدّ تركيا ثامن زبون للجزائر بنحو ٣,٤ مليار دولار، وسابع ممول

٢٣ أبو طالب حسن، "الصعود التركي طريق مفروش بالدم أحيانًا"، مجلة **المغرب الموحد**، العدد ٨ (٢٠١٠)، ص ٤٠.

٢٤ حسن، ص ٤١.

25 Smail Rouha. "La Turquie voit en l'Algérie un partenaire d'investissement," EL –JAZAIR, at:
http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=213&id_article=3816

لها بنحو ١,٨ مليار دولار. وفي المقابل تحتل الاستثمارات التركية في الجزائر نسبًا ذات أهمية[٢٦]. لهذا نجد أنّ تمتين التعاون الاقتصادي بين تركيا والجزائر كان نتيجةً حتميةً لأسباب براغماتية، وهذا ما يعكسه الجانب الاقتصادي لهذه العلاقات الذي أحدثَ قوّة التقارب بين البلدين، بغضّ النظر عن العمق التاريخي الذي يجمعهما.

المحدد التاريخي والثقافي

يعدّ العامل التاريخي والثقافي أبرز المحددات الجديدة التي تؤثّر في السياسة الخارجية التركية، والتي أدّت إلى إحداث تحوّلات في مسارها وتوجهاتها، وقد ساعدها ذلك على تفعيل دورها الإقليمي. فمع وصول أردوغان إلى الحكم عام ٢٠٠٢، برز خطاب إسلامي أثّر في الرأي العامّ في تركيا في اتجاه اعتناق فكرة "عالم مسلم" موحّد سياسيًا. وفي هذا السياق لقيت السياسة الخارجية التركية ترحيبًا على الصعيدين الداخلي والخارجي[٢٧]. وانعكس ذلك إيجابيًا على انتعاش العلاقات التركية – الجزائرية، بمساهمة الحس الجزائري؛ الشعبي والرسمي، في تعزيز العلاقات مع تركيا، ولا سيما أنّ الوجود العثماني بالجزائر الممتد عبر ثلاثة قرون خلّف إرثًا تاريخيًا وثقافيًا كبيرًا يصعب تجاوزه أو نكرانه، وهو أمرٌ يجعله يلقي بظلاله على العلاقات التركية - الجزائرية في وقتنا الحالي.

بناءً عل ذلك، تتجه العلاقات التي تربط بين البلدين نحو استحضار الماضي والإرث التاريخي والثقافي الذي يجمعهما، كما أنّ العلاقة التي كانت تربط العثمانيين بالجزائريين مخالفة ومتناقضة مع طبيعة العلاقة التي تربطهم بالمشارقة. فالجزائر، ظلّت إلى جانب الخلافة العثمانية ضدّ اعتداءات الأوروبيين عليها، وكان آخرها في معركة نافارين عام ١٨٢٧. ومن ثمة، فإنّ تراكم العوامل التاريخية مازال مؤثّرًا جدًّا في قادة البلدين، على الرغم من الاختلاف في توجهاتهم السياسية؛ ذلك أنّ القادة الأتراك يعُدّون أنفسهم العثمانيين الجُدد. ومن جهة أخرى لا تزال القيادة السياسية في الجزائر تكنّ الاحترام للتاريخ العثماني في الجزائر وتحرص على المحافظة عليه.

من هذا المنطلق يظهر تأثير الأبعاد التاريخية والثقافية في توجّه البلدين نحو توثيق العلاقات بينهما، على الرغم من الاختلاف في التوجهات الإقليمية والدولية بينهما، وهذا ما يستلزم إعادة قراءة العلاقات التركية - الجزائرية من منظور تاريخي وثقافي. فالإرث الذي خلّفه الوجود العثماني في الجزائر أفرز قواسم مشتركةً تجمع أكثر ممّا تفرق. وعلى الرغم من التباعد الجغرافي، فإنّ التقارب الثقافي والمصير المشترك أدّى إلى تمتين العلاقات بينهما.

وعلى هذا الأساس، اعتمدت تركيا سياسةً خارجيةً مبنيةً على مقاربة تصالحية مع الدول العربية والإسلامية؛ منها الجزائر، بإعادة المنزلة إلى موروثها التاريخي والثقافي في المنطقة. وفي هذا الصدد نجدها تسعى لتطوير علاقاتها بهذه الدول وفقًا للمحدد التاريخي والثقافي الذي بُنيت عليه نظرية العمق الإستراتيجي التي صاغ أطروحتها وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو؛ من أجل تأسيس عهد جديد يتمثّل بعودة تركيا إلى حضن الأمة الإسلامية بعد غياب دام عقودًا من الزمن، ويجرى تحقيق ذلك عبر التوغل في عمقها الإستراتيجي.

ومن هذا المنطلق، تقوم العلاقات التركية - الجزائرية على هذا الأساس، خصوصا أنّ البلدين يستعدان لإحياء الذكرى ٥٠٠ لتأسيس العلاقات التركية – الجزائرية، مع حلول عام ٢٠١٦، من خلال الفهم الإيجابي للتاريخ الذي على أساسه تُعاد هذه العلاقات وتوسّع لتمس مختلف الأصعدة، بناءً على العمق التاريخي والإرث الحضاري الذي يجمع الشعبين. وفي هذا الشأن نجد أنّ العلاقات الجزائرية - التركية لا تُشبه أيّ نوع من العلاقات الدولية الأخرى، نظرًا إلى الروابط التاريخية والثقافية المعروفة في البلدين[٢٨].

وفي هذا الصدد ساهم التقارب المذهبي والديني الذي يتميز بهما البلدان بسبب انتمائهما إلى المذهب السنّي ممثّلًا بالمذهبين المالكي والحنفي اللذين عاشَا جنبًا إلى جنب مدة ثلاثة قرون في توافق وانسجام. فقد ساهم ذلك التقارب في بناء تحالف صلب بين الدولة العثمانية والجزائر، وهو يعدّ الأرضية الصلبة التي بُنيت عليها علاقات إستراتيجية ذات عمق تاريخي. وإنّ إدراك النُخب الحاكمة في تركيا والجزائر التقارب بينهما بوصفه قيمةً ومنطلقًا تاريخيًا، يجعل العلاقات بينهما تحمل خصوصيةً متميزةً، استنادًا إلى أنّ الجزائر ذات قيمة تاريخية بالنسبة إلى تركيا ومن خلالها أصبحت تكتسب أهميةً خاصةً.

وبما أنّ التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية مبنية على تأثيرات الإرث التاريخي والثقافي للدولة العثمانية، فإنّ استعادة

٢٦ بن عنتر.

27 Steven A. Cook, "Erdogan's Middle Eastern Victory Lap: Turkish Domestic Politics After the Uprisings". FOREIGN AFFAIRS, 15/ 9/ 2011, at: https://www.foreignaffairs.com/articles/turkey/2011-09-15/erdogans-middle-eastern-victory-lap

٢٨ عبد المالك سراي، "تعزيز العلاقات التركية الجزائرية.. بين التفاؤل والتشاؤم"، **المقام**، ٥/ ٦/ ٢٠١٣، على الرابط:
http://www.elmakam.com/?p=2076

مكانتها يتطلب استحضار التاريخ وإرثها الثقافي، وعلى هذا الأساس نجد أن العلاقات التركية - الجزائرية تحدّدها هذه العوامل. فالتوجهات السياسة الخارجية التركية تتجه نحو توثيق تعاونها مع الجزائر، وهو ما سهّل مدّ جسور التواصل بينهما، على الرغم من التباعد الجغرافي بينهما؛ وذلك في ظلّ تأثيرات القوة الناعمة التي تعتمدها السياسة الخارجية التركية المبينة على استحضار آثار الماضي التاريخي وتكييفه مع متطلبات الحاضر. وهذا ما يظهر في قيام تركيا بترميم عدّة معالم وآثار عثمانية - في الجزائر العاصمة خاصة - مازالت تحظى برمزية شعبية واجتماعية لدى الجزائريين؛ مثل حيّ القصبة العتيق، وجامع كتشاوة الذي يحمل دلالة دينيةً وتاريخيةً، والذي تحملت تركيا مسؤولية ترميمه، بوصفه أشهر المعالم التاريخية التي تعود إلى العهد العثماني[٢٩].

إلى جانب ذلك، يجري الترويج للثقافة العثمانية وفق قوالب جديدة تواكب العصر، وهذا ما يظهر في تنامي القوة التركية الناعمة المتمثّلة برواج الألبسة والدراما التركية والتشهير لإمكاناتها السياحية، وهي عوامل زادت المجتمع الجزائري ترحيبًا بالتقارب التركي - الجزائري.

لقد أثر تقليص الطابع العلماني في توجهات الجمهورية التركية، على المستويين الداخلي والخارجي، تأثيرًا إيجابيًّا انعكس على انتعاش علاقاتها بالجزائر. وفي هذا الصدد نجد أنّ النسق العقائدي لرجب طيب أردوغان أدّى إلى إحداث تأثير مهمّ في صَوْغ توجهات السياسة الخارجية التركية. فعقيدة أردوغان التي تقوم على التعليم الديني، والتاريخ التركي، والتاريخ الإنساني العامّ، أنتجت عنده قناعة تتمثّل بأنّ الصراع ليس سمةً أساسيةً للسياسة في كلّ مستوياتها، وأنّ الاختلافات الثقافية والتاريخية والدينية يجب ألّا تكون سببًا في إذكاء الصراع[٣٠]. ومن هذا المنطلق كانت انعكاسات قناعات قادة البلدين على واقع العلاقات التركية - الجزائرية التي تتطلع إلى إضفاء "بعد إستراتيجي" على العلاقات التاريخية الموجودة بينهما.

في هذا السياق، أكّد الوزير الأول، عبد المالك سلال، استعداد الجزائر لـ "الارتقاء بالتشاور والحوار السياسي مع تركيا (...) إلى المستوى الذي تصبو إليه البلدان في فائدة الشعبين وازدهارهما" بإضفاء "بعد إستراتيجي" للعلاقات التاريخية التي تربطهما؛ إذ يقول في هذا الصدد "إنّ الزيارة التي يقوم بها أردوغان إلى الجزائر هي بلا شكّ دليل على نوعية العلاقات التاريخية التي تقيمها الجزائر مع تركيا وحتى البعد الإستراتيجي الذي نطمح إلى إضفائه عليها، بالنظر إلى الإرث التاريخي المشترك"، كما عبّر عن مدى ارتياحه وارتياح الحكومة الجزائرية لاستقبال "قائد كبير لبلد صديق".[٣١]

وفي سياق متصل أبرز رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، بمناسبة زيارته الجزائر، بسالة المقاومة التي قدمها الجنود الجزائريون للانتفاضة التركية بمدينة مراج التركية، وقال إنّ التاريخ بين البلدين كبير ويُملي على البلدين مواصلة المسيرة عبر مضاعفة التعاون الاقتصادي بين تركيا والجزائر وترجمة جميع الطاقات الموجودة[٣٢]. ومن هذا المنطلق، تتجه توجهات النُخب الحاكمة في البلدين نحو توثيق العلاقات بينهما، من خلال اعتماد الإرث التاريخي للدولة العثمانية مدخلًا لتطوير أداء سياسة تركيا الخارجية.

من ثمة يمكن رؤية التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية فعالةً وصائبةً، بوصفها عاكسةً للقوة الثقافية والتراكم التاريخي للدولة العثمانية التي تشكّل المنطلق الفكري والعقائدي للقادة الأتراك الحاليين، وفي صدارتهم رجب طيب أردوغان الذي اعتمد على مصادر قوّته في استحضار التاريخ الحضاري والثقافي للدولة العثمانية. فهذا التاريخ تعدُّه تركيا حاليًّا الأداة المثلى لتحسين صورتها أمام العالم العربي والإسلامي. لهذا، تنطلق مسارات السياسة الخارجية التركية من إرث الماضي وتاريخ الدولة العثمانية من خلال تحمّل الدولة التركية الحديثة مسؤوليةً تاريخيةً تجاه العديد من القضايا بكامل إيجابياتها وسلبياتها. وفي هذا الشأن، يمثّل موقع الجزائر في بوصلة التاريخ بالنسبة إلى تركيا الشريك الذي تحكمه قيم التعاون والتضامن.

وبالنظر إلى أنّ أردوغان، بوصفه رئيسًا لتركيا، استطاع صوغ تركيا بحسب التوجه الذي يؤمن به تمامًا، كما استطاع أتاتورك أن يصوغها علمانيًا وغربيًّا، فقد كان تحقيق الانسجام بين التوجهات المتعدّدة لسياسة تركيا نحو أوروبا ونحو الشرق أولويةً بالنسبة إلى عملية تكييف هندسة سياستها الخارجية وإعادتها، وفق رؤية جديدة قائمة على ضرورة تعدّد أبعاد السياسة الخارجية التركية، على نحوٍ يتفق مع طبيعة تركيا بوصفها دولةً "ذات عمق إستراتيجي"، من خلال تعدّد الدوائر الإقليمية التي تنتمي إليها؛ وذلك بالجمع بين المعيارين الجغرافي - الإستراتيجي، والتاريخي – الثقافي[٣٣].

---

٢٩ "الرئيس التركي يزور ورشة ترميم مسجد كتشاوة بالعاصمة"، ٢٠/ ١١ / ٢٠١٤، **جزايرس**، على الرابط:
http://www.djazairess.com/aps/409762

٣٠ محمد، ص ٨.

٣١ "الجزائر وتركيا تطمحان لإضفاء بعد إستراتيجي للعلاقات التاريخية التي تربطهما"، **الأحرار**، ٢٠١٣/٦/٤، انظر:
http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/10918.html

٣٢ "تصريحات أردوغان بالمغرب ترهن نتائج زيارته إلى الجزائر"، **الفجر**، على الرابط:
http://www.al-fadjr.com/ar/national/246482.html

٣٣ عبد الفتاح.

إنّ اعتماد العثمانية الجديدة لا يعني بعث السياسات التوسعية للدولة العثمانية، ولا العودة إلى الماضي الغابر، بل إنّه يقوم على تصالح تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية بسلام، واعتزازها بماضيها العثماني المتعدّد الثقافات والأعراق، وتوسّع الحريات في الداخل، وحفظ الأمن في الخارج، إضافةً إلى استبطان حسّ العظمة والكبرياء العثماني، والثقة بالنفس عند التصرف في السياسية الخارجية، فضلًا عن مواصلة الانفتاح عن الغرب، مع تحقيق التوازن مع الشرق الإسلامي، أو بمعنى آخر علمانية أقل تشددًا في الداخل، ودبلوماسية نشطة في الخارج، بخاصة في المجال الحيوي لتركيا[٣٤].

وإنّ تحليل سياسة تركيا الخارجية تجاه الجزائر يستلزم عدم إغفال الأبعاد التاريخية والثقافية المؤثّرة في رسم توجهاتها. فتوطيد العلاقات بين البلدين ليس أمرًا طارئًا، ولم يأتِ من فراغ، بل هو نتيجة تأثير كتلة تاريخية لا تقبل النسيان. لهذا، تمتدّ هذه العلاقات إلى ترسيخ انطباع لدى الجزائريين والأتراك بأنّ عمق العلاقات والقواسم المشتركة لا يمكن أن تتزعزع. فعلى الرغم من الانقطاع الطويل بينهما، نظرًا إلى الأوضاع الاستثنائية بالنسبة إلى كلا البلدين، فإنّ عودة العلاقات إلى طبيعتها الأولى كانت أقوى، ولكنها في شكل جديد، وبحسب المقتضيات التي تتطلبها العلاقات الدولية المعاصرة.

يمكن القول إنّ الفهم الجيد للعلاقات الجزائرية - العثمانية التركية يتطلب العودة إلى الإرث التاريخي والثقافي الذي يُعدّ مرجعيةً لهذه العلاقات، ويعود ذلك إلى أنّ أهداف سياسة تركيا الخارجية ومبادئها تسعى لتكريس هذا التوجه، نظرًا إلى تشبّع صانع القرار التركي بالقيم والعوامل التاريخية والثقافية العثمانية التي أصبحت بالنسبة إليه مرجعيةً للسياسة الخارجية التركية تستمد منها إستراتيجيتها وعقيدتها السياسية. لهذا السبب يتعذّر إلغاء تأثير المعطى التاريخي والثقافي في العلاقات التركية – الجزائرية، استنادًا إلى العمق التاريخي الذي يميّز هذه العلاقات، وهو أمرٌ يستلزم التوجه نحو تحديث هذه العلاقات؛ وذلك بتعميق التعاون على نحوٍ يليق بمستوى العمق التاريخي الذي يُعدُّ أيقونة هذه العلاقات.

خاتمة

لقد كان ازدهار العلاقات التركية – الجزائرية، نتيجةً لشعور تركيا بالحنين إلى ماضيها "المجيد"، إلى جانب الشعور بالمسؤولية تجاه القضايا العادلة للأمة الإسلامية، وهو ما فرض على قادة تركيا الجُدد توطيد علاقاتها بالجزائر؛ لأنها تعتمد سياسةً خارجيةً مبنيةً على ثوابت ومبادئ تتمثّل بدعم القضايا العادلة وفي صدارتها القضية الفلسطينية. فقد ساهم تقارب الرؤى تجاهها في تمتين العلاقات بين البلدين، بخاصة مع التحولات التي طرأت على توجهات السياسة الخارجية التركية، والتي أصبحت تميل نحو تحمّل مسؤولية تاريخية إزاء ما يحصل في العالم العربي والإسلامي، وقد عزّزت ذلك القوة الاقتصادية التي تحظى بها تركيا حاليًّا، إلى جانب القوة التاريخية التي اكتسبتها من خلال إرث الدولة العثمانية على مدى عدّة قرون، وهو ما أكسب هذه العلاقات أهميةً تاريخية تستند إلى كتلة تاريخية وثقافية لا يمكن الاستغناء عنها.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يتطلب الاتجاه نحو تحقيق الاستمرارية والديمومة لهذه العلاقات تفهّم الجانب البراغماتي فيها؛ لجعل العلاقات التركية - الجزائرية ذات جدوى اقتصادية. ويتطلّب هذا الأمر أن يرتبط هذا التعاون بوجه جديد قائم على ميزان اقتصادي يضمن مصالح الطرفين من خلال قاعدة (رابح – رابح)؛ وذلك من منطلق أنّ العلاقات الجزائرية - التركية خلال الفترة العثمانية كانت مبنيةً على تعاون وطيد جدًّا، وأنها ساهمت، على نحوٍ كبير، في مواجهة كثير من التحديات الأمنية والعسكرية والحضارية التي فرضتها التكتلات الدولية، والتي تتطلب توجّه البلدين نحو تكثيف التعاون الاقتصادي المبنيّ على قواعد وآليات تضمن نجاعة اقتصادية للبلدين من شأنها أن تحافظ على هيبتهما الإقليمية والدولية، على غرار ما كان سائدًا أيام الدولة العثمانية، من خلال الحفاظ على وتيرة هذا التعاون، على أن يكون بوجه جديد يساير متطلبات الحاضر ويضمن التفوق.

إنّ العلاقات التركية - الجزائرية متأثرة بالإرث التاريخي والثقافي الذي يُعدّ نقطة الانطلاق لهذه العلاقات، ولا يمكن الارتقاء بها إلّا من خلال فهم تاريخيّ جيّد، والتعرف على نقاط القوة والضعف فيها، ومن ثمّة توضع العلاقات التركية - الجزائرية ضمن سياقها التاريخي الذي يسمح بتطويرها، وبتعميق التعاون بين البلدين، في كافة المستويات. ومن هذا المنطلق يظهر تأثير الكتلة التاريخية والثقافية التي تشكلت نتيجة الوجود العثماني بالجزائر الذي دام أكثر من ثلاثة قرون، والذي يحول دون حدوث قطيعة بين البلدين، بل يسمح للعلاقات بينهما بالاستمرار، نظرًا لعمقها التاريخي، وحاضرها المزدهر، ومستقبلها المشرق.

٣٤ عبد السلام، ص ١٤.

أوكتاي يلماز*

الانتخابات البرلمانية التركية: النتائج والتداعيات

تعرض هذه الورقة لأهم الأحداث السابقة للانتخابات الأخيرة، منذ انتخابات حزيران/ يونيو، حتى إجراء انتخابات الإعادة الأخيرة، مع استعراض أهمّ النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات، والعوامل التي أدّت إلى هذه النتيجة، وتداعيات ذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي للسياسة التركية

* باحث وصحافي تركي مهتم بالعلاقات التركية العربية.

مقدمة

أخيرًا، وصلت الأزمة السياسية البرلمانية التركية إلى محطة الوصول؛ إذ أُجريت في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ انتخابات الإعادة، بعد إخفاق مفاوضات تشكيل حكومة ائتلافية بين الحزب الرئيس الناجح في انتخابات ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥ (حزب العدالة والتنمية) وسائر أحزاب المعارضة، فكان القرار النهائي الاحتكام إلى الشعب من جديد، بعد خمسة أشهر أسفرت عن العديد من التطورات التي أثّرت في قرار الناخب التركي، بخاصة في ما يتعلق بالأمن والاقتصاد.

ما بعد انتخابات السابع من حزيران/ يونيو ٢٠١٥

سادت تركيا ما بعد انتخابات السابع من حزيران/ يونيو فترة من عدم الوضوح والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ بسبب عدم إفراز نتائج الانتخابات حكومة حزب واحد مستقرة وإخفاق الأحزاب السياسية في تشكيل حكومة ائتلافية بينها.

ومنذ أن ظهرت نتائج الانتخابات، أعلن حزبَا الحركة القومية والشعوب الديمقراطي أنهما لن يكونَا جزءًا من أيّ حكومة يشكّلها حزب العدالة والتنمية، كما أعلن الشعب الجمهوري أنه يفضل تشكيل الحكومة مع الأحزاب المعارضة، ولمّا تبين استحالة تشكيل أيّ حكومة من دون مشاركة حزب العدالة والتنمية، اشترطت هذه الأحزاب شروطًا تعجيزيةً للدخول في أيّ حكومة ائتلافية مع حزب العدالة والتنمية.

وعلى الرغم من انتقادات أحزاب المعارضة الشديدة لحزب العدالة والتنمية، ولرئيس الجمهورية الذي يمثّل وحدة البلاد وسيادتها، حافظ حزب العدالة والتنمية على توازنه وأطلق محادثات جِدّيةً مع الأحزاب الممثَّلة في البرلمان، للبحث عن إمكان تشكيل حكومة ائتلافية. ولكن باء كلّ هذا الجهد بالفشل بسبب تعنّت أحزاب المعارضة في مواقفها، والشروط التعجيزية التي اشترطتها للدخول في التحالف الحكومي مع حزب العدالة والتنمية.

مرّت خمسة وأربعون يومًا من دون تشكيل الحكومة، وهي المدة التي يحددها الدستور التركي لتشكيل الحكومة بعد تكليف رئيس الجمهورية لرئيس الحزب الأول في البرلمان. وبعد المدة المحدّدة، أعاد أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء التركي مهمّات تشكيل الحكومة إلى رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان. وفي إثر المشاورة مع رئيس البرلمان، قرّر الرئيس أردوغان إعادة الانتخابات البرلمانية بموجب النص الدستوري المتعلّق بإجراء انتخابات عامّة في البلاد؛ إذ تنص المادة ١١٦ من الدستور على أنه يمكن للرئيس اتخاذ قرار إجراء انتخابات جديدة بعد التشاور مع رئيس البرلمان، في حال إخفاق الحزب المكلّف بتشكيل حكومة خلال ٤٥ يومًا من إجراء الانتخابات البرلمانية، كما تنصّ على أنّ إعادة الانتخابات تجرى بعد مرور ٩٠ يومًا على صدور القرار[1]. وبناءً على ذلك، كلّف رئيس الجمهورية زعيم الحزب الأكبر في البرلمان أحمد داود أوغلو بتشكيل حكومة انتخابات من جميع الأحزاب الممثّلة في البرلمان لتتولى شؤون البلاد إلى حين إجراء انتخابات جديدة أوّل مرة في تاريخ البلاد.

رفَض كلّ من حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية المشاركة بوزراء من حزبيهما، في حين وافق حزب الشعوب الديمقراطي على أن يشارك في تلك الحكومة الانتخابية الموقّتة، وجرى تعيين مستقلين بدلًا من الحصة المخصصة للمعارضة، وشُكّلت الحكومة الموقّتة. وبعد قرار الرئاسة إعادة الانتخابات، انتقلت المهمة إلى الهيئة العليا للانتخابات التي تكوّنت من قضاة مستقلين للإشراف على جميع شؤون الانتخابات. وقررت الهيئة إجراء انتخابات الإعادة في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر.

> دخلت تركيا الانتخابات في أجواء صعبة على الصعيدين الداخلي والخارجي

دخلت تركيا الانتخابات في أجواء صعبة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وتعرضت لهجمات إرهابية انتحارية من تنظيم "داعش"، بخاصة عندما فجّر انتحاري نفسه وسط تجمّع بالقرب من حزب الشعوب الديمقراطي في بلدة سروج، ما أدّى إلى مقتل أكثر من ثلاثين مواطنًا[2].

1 Türkiye Cumhuriyeti Anayasasi, *Türkiye Büyük Millet Meclisi*, at: www.tbmm.gov.tr/anayasa/anayasa82.htm

2 "Şanlıurfa Suruç'ta büyük patlama," *Hürriyet*, 20/7/ 2015, at: http://www.hurriyet.com.tr/sanliurfa-suructa-buyuk-patlama-29591017

بعد ذلك، أعلن تنظيم العمال الكردستاني إنهاء اتفاق وقف إطلاق النار الذي كان معمولًا به منذ بدء عملية السلام الداخلي، وقام بقتل شرطيين في منزليهما، عادًّا ذلك ردًّا على العملية الإرهابية التي قام بها تنظيم داعش، كما صعّد تنظيم "جبهة الشعب الثوري" اليساري المتطرف عملياته الإرهابية ضدّ عناصر الأمن[٣].

في ظلّ هذه التطورات دخلت تركيا في مواجهة المنظمات الإرهابية، وأطلقت حملةً أمنيةً ضدّ عناصر هذه المنظمات داخليًا وخارجيًا. وقصفت قوات الجيش التركية مواقع لتنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني "بي كا كا" في شمال سورية والعراق بالتوازي مع الحملات الأمنية داخل البلاد. وواصل تنظيم بي كا كا عملياته الإرهابية ضدّ عناصر الأمن والجيش؛ إذ جاوز عدد الشهداء في صفوف رجال الأمن والجيش خلال هذه الفترة ١٢٦ شخصًا[٤].

كما واصل تنظيم داعش عملياته الإرهابية، وفقَد أكثر من ١٠٠ مواطن حياتهم في عملية انتحارية قامت بها عناصر هذا التنظيم في العاصمة التركية أنقرة في العاشر من شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥[٥]. ودخلت البلاد في فترة ركود اقتصادي، ما أدّى إلى تراجع في النمو الاقتصادي، وتراجع في سعر الليرة التركية أمام الدولار الأميركي. وزادت هذه التطورات مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، والتوتر المجتمعي في البلاد.

ثمّ إنّ التدخل العسكري الروسي في سورية، وانتهاكات الطائرات الروسية للأجواء التركية، وفتور العلاقات مع روسيا، شكّل بأجمعه تحديات كبرى أمام مخطط تركيا في إقامة مناطق آمنة في ريف حلب لحماية حدودها وحماية المدنيين السوريين في تلك المناطق، وقد وضعت هذه التحديات السياسة الخارجية للبلاد على المحكّ.

نتائج الانتخابات

حقّق حزب العدالة والتنمية في انتخابات الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر انتصارًا من أكبر انتصاراته الانتخابية منذ عام ٢٠٠٢. فقد حصل على ٤٩.٥٪، و٣١٧ مقعدًا من إجماليّ ٥٥٠ من مقاعد البرلمان التركي، وحصل على ٢٣,٧ مليون صوت من إجمالي ٤٨ مليون صوت، وهي أعلى نسبة يحصل عليها الحزب في تاريخ الجمهورية التركية. وهكذا، حصل الحزب على صوت من كلّ صوتين من الأصوات؛ وذلك وفقًا لنتائج الانتخابات غير الرسمية.

> حقّق حزب العدالة والتنمية في انتخابات الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر انتصارًا من أكبر انتصاراته الانتخابية منذ عام ٢٠٠٢. فقد حصل على ٤٩.٥٪، و٣١٧ مقعدًا من إجماليّ ٥٥٠ من مقاعد البرلمان التركي

هذه هي الانتخابات البرلمانية الرابعة التي يفوز بها الحزب على نحوٍ متتالٍ. وعلى الرغم من هذا النجاح الباهر والنسبة العالية من الأصوات، فإنّ الحزب لم يحصل على النسبة الكافية لتعديل الدستور بمفرده من دون اللجوء إلى استفتاء شعبي، وهي ٣٦٧ مقعدًا، (أي الحصول على ثلثي المقاعد)، كما أنّه لم يحصل على النسبة التي تمكّنه من طرح تعديلات دستورية، وهي ٣٣٠ مقعدًا، وهو ما يقتضي البحث عن توافق سياسي لطرح أيّ تعديلات دستورية لإقامة النظام الرئاسي بدلًا من النظام البرلماني. وبهذه النتائج، عاد حزب العدالة والتنمية إلى عهد تفرّده بحكم البلاد من جديد.

كان الخاسر الأكبر في انتخابات الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، الأحزاب القومية بشقّيها التركي والكردي، أي حزب الحركة القومية (بزعامة دولت باهتشلي)؛ إذ تراجعت أصواته من ١٦.٣٪ إلى ١١.٩٪، وفقد نصف مقاعده ليتحول إلى المرتبة الرابعة التي هي المرتبة الأخيرة في المقاعد البرلمانية.

أمّا الخاسر الثاني، فهو حزب الشعوب الديمقراطي "الكردي"؛ إذ تراجعت أصواته من ١٣.٣ إلى ١٠.٧٪ ، وتراجعت عدد مقاعده البرلمانية من ٨٠ إلى ٥٩ نائبًا، متجاوزًا عتبة الـ ١٠٪ المطلوبة لدخوله البرلمان بنسبة ٠.٧٪ فقط.

---

3 "PKK ve HDP Çözüm Süreci'ni böyle bitirdi," *karar*, 18/8/2015, at: http://www.karar.com/gundem-haberleri/pkk-ve-hdp-cozum-surecini-boyle-bitirdi

4 "**80** günde kaç PKK'lı öldürüldü kaç Şehit verdik?, *Haber*, 24/9/2015, at: http://www.internethaber.com/80-gunde-kac-pkkli-olduruldu-kac-sehit-verdik-815666h.htm

5 "Son Dakika Haberi: Ankara'da patlamada son rakam açıklandı!," *Milliyet*, 10/10/2015, at: http://www.milliyet.com.tr/ankara-da-patlama-95-kisi-oldu-gundem-2129787/

الجدول (١)نتائج الانتخابات البرلمانية التركية عام ٢٠١٥ بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية

تاريخ الانتخابات	نسبة الأصوات	عدد الأصوات	عدد المقاعد في البرلمان
٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥	٪٤٠.٨٧	١٨,٨٦٤,٨٦٤	٢٥٨
١ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٥	٪٤٩.٤٩	٢٣,٦٧٣,٥٤١	٣١٧

المصدر: "مقارنة بين نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في ١ نوفمبر و٧ حزيران"، **ديلي صباح**، ٢٠١٥/٤/١١، انظر:

http://www .dailysabah .com/arabic/politics/2015/11/04/results-of-the-turkish-elections-in-7-jun-and-1-nov-2015

الجدول (٢)نتائج الانتخابات البرلمانية التركية عام ٢٠١٥ بالنسبة إلى حزب الحركة القومية

تاريخ الانتخابات	نسبة الأصوات	عدد الأصوات	عدد المقاعد في البرلمان
٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥	٪١٦.٢٩	٧,٥١٩,١٦٨	٨٠
١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥	٪١١.٩	٥,٦٩١,٧٣٧	٤٠

المصدر: "مقارنة بين نتائج الانتخابات البرلمانية التركية . . ".

الجدول (٣)نتائج الانتخابات البرلمانية التركية عام ٢٠١٥ بالنسبة إلى حزب الشعوب الديمقراطي

تاريخ الانتخابات	نسبة الأصوات	عدد الأصوات	عدد المقاعد في البرلمان
٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥	٪١٣.١٢	٦,٠٥٧,٥٠٦	٨٠
١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥	٪١٠.٧٦	٥,١٤٥,٦٨٨	٥٩

المصدر: "مقارنة بين نتائج الانتخابات البرلمانية التركية . . ".

الجدول (٣)نتائج الانتخابات البرلمانية التركية عام ٢٠١٥ بالنسبة إلى حزب الشعب الجمهوري

تاريخ الانتخابات	نسبة الأصوات	عدد الأصوات	عدد المقاعد في البرلمان
٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٥	٪٢٤.٩٥	١١,٥١٨,٠٧٠	١٣٢
١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥	٪٢٥.٣١	١٢,١٠٩,٩٨٥	١٣٤

المصدر: "مقارنة بين نتائج الانتخابات البرلمانية التركية . . ".

عوامل نجاح حزب العدالة والتنمية في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥

بعد انتخابات السابع من حزيران/ يونيو، حرص حزب العدالة والتنمية على دراسة أسباب تراجعه في هذه الانتخابات دراسةً جِديةً. فقد عقد اجتماعات كثيرةً على جميع المستويات، وشكّل لجانًا، وقام بإجراء بحوث ودراسات واستطلاعات متعلّقة بأسباب تراجعه انتخابيًا، وبتصورات الناخبين عن الحزب، وعمل الحزب على اجتناب هذه الأخطاء، وعلى تحسين صورته لدى الشعب والناخب. ومن أهمّ الأسباب التي أدت إلى نجاح حزب العدالة والتنمية في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر:

- إظهار أحمد داود أوغلو قيادة قوية خلال الخمسة أشهر التي أعقبت انتخابات حزيران/ يونيو؛ إذ لم يترك هو وحزبه فراغًا حكوميًا. ثمّ إنّ أوغلو قام باتخاذ قرارات صارمة لمكافحة الإرهاب، كما قام بتسيير شؤون البلاد، وباتخاذ التدابير اللازمة تجاه التطورات الخارجية، وبثّ أجواءً من الثقة والاطمئنان لدى المواطن.
- تأكيد الأمن والاستقرار، وإقناع الناخب بأنّ حكومة حزب العدالة والتنمية القوية، هي وحدها القادرة على تأمين الاستقرار ومواصلة التنمية الشاملة للبلاد.
- إخفاق أحزاب المعارضة في إظهار تحمّل مسؤولية إدارة البلاد، فقد دفع تقدّم بعض هذه الأحزاب في الانتخابات، وإحراز بعض المقاعد البرلمانية إلى التصرف بنوع من الغرور، واللامبالاة، واتباع مواقف متطرفة أحيانًا.

  فعلى سبيل المثال، أعلن حزب الشعوب الديمقراطي رفضه المطلق للدخول في الحكومة الائتلافية مع حزب العدالة والتنمية، ولم يقطع ذلك الحزب صلته بتنظيم العمال الكردستاني ولم يندّد بالأعمال الإرهابية التي قام بها التنظيم الإرهابي. فدفع ذلك بعض من صوتوا له من شرائح المجتمع إلى التباعد عنه، والاقتراب من حزب العدالة والتنمية.

  أمّا حزب الحركة القومية - وبخاصة رئيسه دولت باهتشلي - فقد اعتمد مواقف سلبيةً، ولم ينطق سوى كلمة "لا"؛ إذ قال: "لا تحالفَ مع العدالة والتنمية" و"لا تعاونَ مع المعارضة" و"لا دخولَ حتى في حكومة انتخابية". فدفع ذلك شريحةً اجتماعيةً واسعةً من مؤيّدي هذا الحزب إلى الميل مرةً أخرى إلى حزب العدالة والتنمية، ردًا على "لاءات" هذا الحزب، التي لم يقدّم سواها.

  وأمّا حزب الشعب الجمهوري، أكبر الأحزاب المعارضة، فقد حاول في بداية الأمر إقامة تحالف مضاد لحزب العدالة والتنمية، ولكن بعد إخفاقه في إقامة هذا التحالف اعتمد مواقف أكثر اعتدالًا، وحرص على التحاور مع حزب العدالة والتنمية، فانعكس ذلك عليه إيجابيًا، وحافظ على أصواته الانتخابية.

> "استمرار صلة حزب الشعوب الديمقراطي بتنظيم العمال الكردستاني وعدم تنديده بالأعمال الإرهابية التي قام بها دفع بعض من صوتوا له من قبل إلى التباعد عنه والاقتراب من حزب العدالة والتنمية"

- لدى الشعب التركي ذاكرة سلبية بشأن الحكومات الائتلافية، فقد كانت دائمًا قصيرة العمر، فضلًا عن أنها كانت أحد مصادر عدم الاستقرار في البلاد. إضافةً إلى أنّ ظهور بوادر الفوضى وعدم الاستقرار أثّر في قرار الناخب التركي، فصوّت من أجل استقراره ومواصلة التنمية.
- أظهر حزب العدالة والتنمية مرونةً ومواقف إيجابيةً وتوافقيةً تجاه المعارضة لتشكيل الحكومة، وإجراء محادثات جادّة من أجل ذلك. فقد شكّل لجانًا مختصةً كي يتباحث مع أحزاب المعارضة لتشكيل الحكومة.
- أعاد حزب العدالة والتنمية النظر في قاعدة عدم ترشيح من يكمل ثلاث فترات في البرلمان، فمكّن ذلك من إعادة قيادات الحزب من جديد إلى قوائم المرشّحين، وقد كان عدم ترشحهم من أهمّ أسباب تراجع أصوات الحزب في الانتخابات السابقة.
- أعاد حزب العدالة والتنمية النظر في قوائم المرشّحين وتعديل نحو نصف القوائم السابقة للحزب وترشيح مرشّحين أقرب إلى القواعد الشعبية ولديهم قبول شعبي.

- اعتماد حزب العدالة والتنمية إستراتيجيةً عاقلةً ذكيةً في حملته الدعائية التي ارتكزت على أهمية الأمن والاستقرار، وتقديم وعود اقتصادية تمسّ حياة المواطن على نحوٍ مباشر، بدلًا من التركيز على إنجازات الحزب السابقة والمشاريع العملاقة للدولة التركية التي مازالت قَيْدَ الإنشاء، مثل إنشاء أكبر مطار في العالم بإسطنبول، وبناء الجسر المعلق الثالث على البوسفور، وبناء محطات ذرية للطاقة، والطرق السريعة الجديدة، فضلًا عن القطارات الجديدة وغيرها.. إلخ.

علاوةً على ذلك، وعد الحزب بتحسين أوضاع العمال والموظفين، وأصحاب الدخل المحدود، وزيادة الحد الأدنى للأجور، وزيادة رواتب المتقاعدين، والمنح الطلابية، وما إلى ذلك من الوعود الاقتصادية التي تمسّ حياة المواطن مسًّا مباشرًا، والفئات المتوسطة التي تشكّل القاعدة الشعبية العريضة من المجتمع التركي.

وعلى الرغم من أنّ المعارضة أعطت وعودًا اقتصادية أكثر جاذبيةً؛ إذ وعد حزب الشعب الجمهوري، على سبيل المثال، برفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٥٠٠ ليرة تركية (نحو ٥٠٠ دولار أميركي)، وتقديم رواتب إضافية إلى جميع المتقاعدين، فقد وعد، حزب العدالة والتنمية، في المقابل برفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٣٠٠ ليرة تركية، ورفع رواتب المتقاعدين. وقد صدّق الناخب التركي وعود حزب العدالة والتنمية، بدلًا من وعود الأحزاب المعارضة الأكثر جاذبيةً. فالناخب التركي عاش إنجازات حزب العدالة والتنمية الاقتصادية، وما قدمه فعليًّا هذا الحزب طوال فترة حكمه التي امتدت ثلاثة عشر عامًا. كما أنّ الحزب كان أقرب إلى تشكيل الحكومة، إمّا بمفرده وإمّا بالتحالف مع أحد الأحزاب المعارضة. إضافةً إلى أنه هو وحده من يملك خطةً وإستراتيجيةً لمستقبل البلاد. فكلّ هذه العوامل جعلت الناخب التركي يصدّق وعود حزب العدالة والتنمية ويفضله على الأحزاب المعارضة.

توجد أسباب أخرى أدّت إلى نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة. فقد أجرت شركة أديل جور AG استطلاعًا حول أسباب التصويت لحزب العدالة والتنمية وكانت النتائج كما يلي:

- ٧٠.٣٪ من نسبة المشاركين في الاستطلاع أرجعت ذلك إلى نجاحه في تقديم الخدمات.
- ٣٧.٣٪ صوتوا من أجل الرئيس أردوغان.
- ٣٧٪ رأوا فيه ضمانًا لتحقيق الاستقرار.
- ٢٥.٦٪ صوتوا من أجل المبادئ الفكرية للحزب.
- ١٨٪ دعموا الحزب لاحتضانه الشعب بمختلف أطيافه[٦].

وبذلك تكون الخدمات التي يقدمها الحزب منذ تولّيه الحكم عـام ٢٠٠٢، والرئيس رجب طيب أردوغـان، والرغبة في استمرار الاستقرار، هي العوامل الرئيسة لنجاح حزب العدالة والتنمية في العودة إلى سدّة الحكم منفردًا.

التداعيات الداخلية والخارجية للانتخابات

إنّ السؤال المطروح حاليًّا، هو: ما مدى تأثير نتيجة الانتخابات في السياستين الداخلية والخارجية بالنسبة إلى تركيا؟

التداعيات على الصعيد الداخلي

بعد فترة من عدم الاستقرار دامت خمسة أشهر، سرعان ما أثّرت النتائج البرلمانية الأخيرة إيجابيًّا في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما أنّ المعارضة أقرّت بنتائج الانتخابات واعترفت بهزيمتها وبفوز حزب العدالة والتنمية، وبدأت تناقش أسباب خسارتها.

ستسفر نتائج الانتخابات عن حكومة حزب واحد قوية ومستقرة لديها خبرة ونشاط، ولديها خطط وإستراتيجية لمستقبل البلاد، وخلفها الإرادة الشعبية القوية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وستُشكّل الحكومة خلال الأيام القريبة المقبلة، وتنطلق ببرنامج قصير المدى للمئة يوم المقبلة، وبرامج متوسطة المدى للخمسمئة يوم المقبلة، لمواجهة التحديات الأمنية، والركود الاقتصادي، ولإطلاق إصلاحات جديدة تشمل الإصلاحات السياسية والاقتصادية واستكمال المصالحة الداخلية. وفي ما يلي أهمّ ملامح السياسة الداخلية لحزب العدالة والتنمية بعد نجاحه في الانتخابات التي تمّت في الفترة الأخيرة:

- إجراء حملة جِدّية للإسراع في وتيرة التنمية الاقتصادية: لدى الحزب خطة لحزمة إصلاحات اقتصادية، ولإطلاق ثورة في الإنتاج، ونقلة في نوعية الإنتاج، والانتقال إلى الإنتاج التكنولوجي. كما أنّ وعود الحزب الاقتصادية تهدف إلى تأمين العدالة الاجتماعية وتحقيق رفاهية الشرائح المجتمعية الواسعة.

6 "Adil Gür başarının sırrını açıklayarak noktayı koydu: 'Erdoğan olmazsa AK Parti ANAP ve DYP gibi olur' VİDEO," Superhaber.tv, 5/11/2015, at: http://superhaber.tv/adil-gur-basarinin-sirrini-aciklayarak-noktayi-koydu-erdogan-olmazsa-ak-parti-anap-dyp-gibi-olur

- استكمال المصالحة الداخلية: أطلقت حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان قبل سنتين عملية إحلال السلام الداخلي، وكان أهمّ بند من بنود هذه العملية وقف إطلاق النار، وانسحاب عناصر تنظيم العمال الكردستاني من الأراضي التركية، والتخلّي عن العمل المسلح، مقابل إصلاحات سياسية وثقافية تلغي جميع القيود على المواطنين الأكراد، وتمكّنهم من مباشرة جميع حقوقهم. إضافةً إلى العفو العامّ عن عناصر التنظيم ممّن لم تُلطّخ أيديهم بدماء الشعب التركي.

في هذا الإطار أطلقت الحكومة التركية حزم إصلاحات كثيرة رفعت المستوى الديمقراطي في البلاد بصفة عامّة استفاد منها الأكـراد، وألغت جميع السياسات التي كانت تُنكر الهوية الكردية، ولكن في المقابل لم يسحب التنظيم الإرهابي عناصره من داخل البلاد وعاد من جديد إلى نهجه الإرهابي، بذريعة قيام تنظيم داعش بعمليات إرهابية داخل البلاد ضدّ أنصاره. ويحرص حزب العدالة والتنمية على التفريق بين مشكلات المواطنين الأكراد ومطالبهم من جهة، والإرهاب الذي يقوم به تنظيم العمال الكردستاني الإرهابي من جهة أخرى، مؤكدًا إصراره على مكافحة الإرهاب والحفاظ على كلّ ما يتعلق بأمن البلاد والمواطن؛ وذلك ضمن استمرار الجهد الساعي لحلّ مشكلات المواطنين الأكراد، في إطار عملية السلام وفي إطار ديمقراطي.

- التعديل الدستوري والنظام الرئاسي: أعرب الحزب عن نيته صَوْغ دستور جديد للبلاد يتواءم مع وضعها الحاليّ ورؤيتها المستقبلية، بما في ذلك تعديل النظام الإداري من البرلماني إلى الرئاسي، ولكنه لم يطرح هذا الموضوع في ميادين الانتخابات بقوّة، لأنّ تعديل الدستور يحتاج إلى التوافق، وفي الفترة المقبلة سيبحث الحزب عن توافق من أجل صَوْغ دستور جديد؛ ذلك أنّ التوافق ضروري لتخفيف الاستقطاب السياسي، وتعزيز الوحدة الوطنية، وترسيخ مبادئ الديمقراطية.

التداعيات على الصعيد الخارجي

لا شك في أنّ تركيا أضحت بعد الانتخابات أقوى كثيرًا ممّا كانت عليه من قبلُ، نظرًا إلى الفترة التي سبقت الانتخابات. فهي تستطيع الآن البحث في المزيد من الخيارات، وسيكون لديها المجال للمناورة وللتحدي مدعومةً بشرعيّة داخلية. ومن المتوقع أن يؤدّي ذلك إلى مزيد من التعاون الإقليمي مع عدد من الدول في طليعتها المملكة العربية السعودية وقطر، ولا شك في أنّ موقع هذه الدول سيكون أفضل في الأزمة السورية بعد هذه النتائج.

وتواجه حكومة حزب العدالة والتنمية في الفترة المقبلة عددًا من القضايا المهمّة على مستوى السياسة الخارجية، منها: الأزمة السورية، والتحديات التي تشكّلها المنظمات الإرهابية على حدودها الجنوبية، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ففي ما يتعلق بالأزمة السورية، سيستمرّ الموقف التركي تجاه القضية السورية المتمثّل بالمطالبة برحيل الأسد، ودعم تنظيمات المعارضة. وفي ما يتعلق بمسألة التحديات الأمنية تجاه المنظمات الإرهابية على حدود تركيا الجنوبية مع سورية والعراق، فإنّ تركيا عازمة على إنهاء هذا الخطر ومنع قيام كيان كردي تابع لحزب الاتحاد الديمقراطي"البي يي دي" في سورية، فرع العمال الكردستاني الإرهابي في تركيا. كما أنّ تركيا ستقوم بعملية عسكرية لاستبعاد خطر داعش عن حدودها، وستسعى لإقامة مناطق آمنة في ريف حلب من أجل حماية حياة المدنيين السوريين واستقبال اللاجئين الجُدد. وأمّا بخصوص انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإنّها ستجدد طلبها في هذا الشأن، ومن المنتظر أن تشهد الفترة المقبلة تطورات إيجابيةً في هذا الصدد، ولا سيما بعد الاتفاق مع الجانب الأوروبي حول أزمة اللاجئين.

خاتمة

تجدر الإشارة إلى عدّة ملاحظات بشأن هذه الانتخابات البرلمانية التي أُجريت مؤخرًا، هي:

- المشاركة العالية في الانتخابات التي وصلت إلى نسبة ٨٨٪، وهي علامة مؤكِّدة لحيويّة الديمقراطية التركية ورسوخها.
- عبّرت الانتخابات عن أهمية قرار الناخب في العملية الانتخابية، ومدى قوّته وتأثيره في حكم البلاد.
- أكّدت الانتخابات الحنكة السياسية للناخب التركي الذي أعلى من قيمة استقرار البلاد، بعيدًا من أيّ صراعات حزبية.
- عكست هذه الانتخابات أهمية الاحتكام إلى صناديق إنهاء الصراع السياسي.
- أعطت تركيا درسًا للجميع بشأن أهمية احترام إرادة الشعب من خلال صناديق الاقتراع، بعيدًا من العنف والتخريب والانقلابات.
- في النهاية، الرابح الأكبر في هذه الانتخابات هو الشعب التركي كما أكّد ذلك أحمد داود أوغلو رئيس الحزب الفائز.

المؤشر العربي

وحدة استطلاع الرأي العام هي أحد برامج المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وتعنى بالمسوح الاجتماعية والسياسية ودراسة تحولات الرأي العام في المنطقة العربية من خلال استطلاعات الرأي الممثّلة للمجتمعات المدروسة وفق المعايير العلمية. وتعمل هذه الوحدة على إنجاز المؤشر العربي؛ وهو استطلاعٌ سنويٌ ينفُذه المركز في البلدان العربيّة؛ بهدف الوقوف على اتّجاهات الرّأي العامّ العربيّ نحو مجموعةٍ من المواضيع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، بما في ذلك اتّجاهات الرّأي العامّ نحو قضايا الديمقراطيّة وقيم المواطنة والمساواة والمشاركة المدنيّة والسياسيّة. كما يتضمّن تقييم المواطنين أوضاعهم العامّة، والأوضاع العامّة لبلدانهم، وتقييمهم المؤسّسات الرسميّة الرئيسة في هذه البلدان، والوقوف على مدى الثّقة بهذه المؤسّسات، واتّجاهات الرأي العامّ نحو القطاع الخاصّ، ونحو المحيط العربيّ، والصّراع العربيّ – الإسرائيليّ.

أنجز المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات استطلاع المؤشّر العربيّ لعام ٢٠١٤، في ١٤ بلدًا من بلدان المنطقة العربيّة، خلال الفترة الممتدّة من كانون الثاني / يناير – أيار / مايو ٢٠١٤. وقد نُفّذ هذا الاستطلاع ميدانيًا، من خلال إجراء مقابلاتٍ وجاهيّة مع ٢١٣٢٠ مستجيبًا، موزّعين على عيّناتٍ ممثّلة لمجتمعات ١٤ بلدًا عربيًا، هي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والسّودان، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق، والسعوديّة، واليمن، والكويت، وليبيا. وقد نفّذته فرقٌ بحثيّةٌ مؤهّلةٌ ومدرّبةٌ، تابعةٌ لمراكزَ ومؤسّساتٍ بحثيّةٍ في البلدان المذكورة، تحت الإشراف الميدانيّ لفريق المؤشّر العربيّ في المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات.

يعتمد المؤشّر العربيّ العيّنة العنقوديّة الطبقيّة (في المستويات) المتعدّدة المراحل، المنتظمة والموزونة ذاتيًّا والمتلائمة مع الحجم، في جميع الاستطلاعات التي نُفّذت في البلدان الأربع عشرة. وجرى الأخذ في الاعتبار المستويات (الطبقات) التّالية: الحضر والرّيف، والتّقسيمات الإداريّة الرّئيسة في كلّ بلدٍ مستطلَعَة آراء مواطنيه بحسب الوزن النّسبيّ الخاصّ بكلّ مستوًى من مستويات جميع سكّان البلد؛ بحيث يكون لكلّ فردٍ في كلّ بلدٍ مستطلَع، احتماليّة متساوية في أن يكون واحدًا من أفراد العيّنة، وبهامشِ خطأ يتراوح بين ±٢ و٣٪ في جميع البلدان التي نُفّذ الاستطلاع فيها. وقد صُمّمت العيّنة بطريقةٍ يمكن من خلالها تحليل النتائج على أساس الأقاليم والمحافظات والتّقسيمات الإداريّة الرئيسة في كلّ مجتمعٍ من المجتمعات التي شملها الاستطلاع.

محمد المصري*

اتجاهات الرأي العام العربي نحو تركيا وسياساتها في المنطقة العربية

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

لا يزال دور المواطنين والرأي العام في العلاقات الدولية وفي صوغ السياسات الخارجية للدول موضوعًا بحثيًا جديدًا. وينقسم الدارسون لهذا الموضوع إلى طرفين؛ إذ يؤكد الأول على أنّ دور الرأي العام هو دور أساسي ومحوري اعتمادًا على تحليل قرارات وسياسات قد اتخذت أو عُدلت بناءً على اتجاهات الرأي العام ومواقفه نحوها. أما الثاني فيرى محدودية دور الرأي العام في صوغ السياسات الخارجية للدول، ويستند في ذلك إلى أنّ صناعة السياسات لا تزال محصورة في مؤسسات الحكم والسلطة، وأنّ دور الرأي العام ينحصر في التفاعل مع هذه السياسات ومع ما تقوم به مؤسسات الحكم من إجراءات وخطوات للتفاعل مع اتجاهات الرأي العام المنتقدة لهذه السياسات وتداعياتها. يعتمد النقاش حول دور الرأي العام في السياسات الخارجية أساسًا على قرارات ونماذج مستقاة من الدول الديمقراطية؛ إذ إنّ أهمية التفاعل مع الرأي العام والاشتباك معه مشتق من أهميته كعاملٍ محددٍ في نتائج الانتخابات الدورية. وبناء عليه، فإنّ أهمية دور الرأي العام في السياسات الخارجية مرتبط بمدى أهمية آراء المواطنين في السياسات الخارجية لبلدهم كعامل محدد في أنماط تصويتهم الانتخابي. ولا يدّعي أحدٌ بأنّ دراسات الرأي العام وأثرها في العلاقات الدولية بصفة عامة أو دور الرأي العام في السياسات الخارجية لبلدٍ ما هي أحد فروع البحث المكتملة العناصر. ومع ذلك، فقد شهدت الخمسة عشر عامًا الماضية نقاشًا أوسع وأكثر اهتمامًا في مدى دور الرأي العام في صناعة السياسات الخارجية، وكونه أحد العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية برمتها. إنّ الثورة التي أحدثتها وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي وسّعت بالضرورة دائرة المهتمين والمناقشين وأصحاب المواقف تجاه الأحداث الدولية والإقليمية والسياسات الخارجية أيضًا. ومن المتوقع أن تتسع دائرة المهتمين من الرأي العام في التأثير في السياسات الخارجية، وتزداد حساسية صانعي السياسات الخارجية للرأي العام ومواقفه. كما أصبحت السياسة الخارجية ومواقف الرأي العام نحوها في كثيرٍ من البلدان النامية أداةً لحشد التأييد لأنظمة الحكم القائمة، وبخاصة تلك الأنظمة التي لا تستند إلى شرعية ديمقراطية.

ويعدّ أحد أهداف المؤشر العربي الوقوف على اتجاهات الرأي العام نحو القوى الإقليمية والدولية؛ وذلك مساهمة في تقييم توجهات السياسات الخارجية للدول العربية والتعرّف على المحددات والمنطلقات التي تؤدي دورًا في مواقف الرأي العام العربي تجاه هذه الدول. وبطبيعة الحال، إنّ التصدي لهذا الموضوع في المنطقة العربية يتسم بأهمية كبرى في ظل تعرّض المنطقة لتأثير العديد من القوى الإقليمية والدولية التي تتعدى أدوارها أحيانًا حدود الدور الذي تفترضه العلاقات الدولية لقوى إقليمية أو دولية، حتى أصبحت بعض هذه القوى أقرب إلى لاعبٍ مزدوج الدور؛ أي كقوة إقليمية ومحلية تنغمس في إطار ترتيب القوى المحلية وتتعامل معها كأنها طرف داخلي. إنّ هذا الواقع قد تأسس بشكل ملحوظ بعيد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وما زال يتوسع وبخاصة في ضوء الثورة السورية وتداعياتها. وبناء عليه، فإنّ التعرّف على آراء المواطنين في المنطقة العربية تجاه قوى دولية وإقليمية له أهميته الذاتية المرتبطة في آراء المواطنين في السياسات الخارجية ومنظومة العلاقات الإقليمية والدولية. كما أنّ له أهمية مضافة؛ إذ إنه يقيّم مواقف المواطنين نحو دول إقليمية ودولية تدّخلية وتقوم بإدوار داخلية في شؤون البلدان العربية.

في هذا السياق، تأتي أهمية التعرّف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو تركيا بوصفها إحدى القوى الإقليمية التي تؤدي دورًا متزايدًا في المنطقة العربية. وتعرض هذه الورقة تقييم السياسة تركيا في المنطقة العربية والعوامل المؤثرة في صوغ مواقف المواطنين تجاه تركيا، وما إن كانت هذه المواقف مشتقة من صور نمطية أو مستندة إلى مواقف ثقافية أو إلى تقييم سياسات تركيا. إنّ تركيا اليوم تعدّ أحد العناصر الأساسية الفاعلة في المنطقة العربية. فقد شهدت تصاعدًا لافتًا في حضورها داخل الشارع العربي لا سيّما بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم، والذي حمل في طياته رغبة جادة في تأدية دور قوة إقليمية رئيسة في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة في ظل فشل تركيا المتكرر في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من ناحية، وفي ضوء تطبيق رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو نظريته حول "العمق الإستراتيجي" خلال العقد الماضي؛ وتعني هذه النظرية – ضمن أمور أخرى - "تصفير المشاكل" مع دول الجوار والتقدم بتوازن وحذر في حدود الإقليم، والمحافظة على تنوع في التحالفات يمكّن تركيا من تأدية دور إستراتيجي عميق على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولقد ساهم انقسام الدول العربية إلى معسكرين متنافسين، بل متواجهين، خلال العقد الأول من القرن الجديد في تعميق دور تركيا في المنطقة. وترافق هذا الانقسام مع تراجع في دور الدول العربية المحورية على الصعيد الإقليمي وبخاصة مصر. إنّ البيئة الجيوسياسية التي سمحت بدور إقليمي متزايد لتركيا قبيل اندلاع الثورات العربية، سرعان ما تغيّرت وجعلت تركيا تتحول إلى قوةٍ إقليمية ذات توجهات سياسية محددة وإلى جزءٍ من الانقسامات المتعددة التي سادت في المنطقة العربية بعيد انتصار الثورة المضادة.

تتضمن هذه الورقة تحليلًا لاتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية حيال تركيا من خلال التعرف على وجهات نظر المواطنين نحو تركيا بصفة عامة وتقييم سياستها الخارجية وأهدافها بصفة خاصة. كما تحلل الورقة تقييم الرأي العام لبعض سياسات تركيا نحو قضايا راهنة، وتتعرف على الأسباب والدوافع التي تساهم في صوغ هذه التوجهات.

اتجاهات مواطني المنطقة العربية نحو تركيا ومواقفهم

يتضمن هذا القسم من الورقة التعرّف على آراء المواطنين العرب نحو تركيا من خلال مؤشراتٍ تكوِّن في مجملها صورةً بانورامية لآرائهم. ويعكس هذا القسم آراء المواطنين نحو تركيا بصفة عامة، ثم تقييم المواطنين للسياسة التركية في المنطقة العربية، ومدى اقتناعهم بدور تركيا في قضايا أساسية في المنطقة، ثم تقييم سياساتها نحو موضوعات راهنة. كما يتضمن هذ القسم آراء المواطنين تجاه الأهداف التي تسعى تركيا لتحقيقها، ومدى فهمهم للدور التركي ودوافعه سواء أكان مبدئيًا أم مصلحيًا.

وإجمالًا، يعدّ الرأي العربي "إيجابيًا" تجاه شعب تركيا؛ إذ إنّ نسبة ٥٩٪ من الرأي العام العربي (أي أكثر من النصف) تحمل وجهة نظر "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدٍ ما" تجاه الشعب التركي بناءً على سؤال حمل طابعًا عامًا بمعزلٍ عن سياستها الخارجية. وذهب ١٧٪ من المواطنين العرب إلى التعبير عن توجه "سلبي" أو "سلبي إلى حدٍ ما" تجاه الشعب التركي إجمالًا. وكانت نسبة الذين لم يحددوا موقفهم بـ "سلبي" أو "إيجابي" ١٨٪، فضلًا عن أنّ نحو ٥٪ رفضوا الإجابة عن هذا السؤال. ومن الجدير بالذكر أنّ هنالك تباينات بين آراء المواطنين في البلدان المستطلعة آراؤها؛ إذ إنّ الاتجاهات التي تحمل طابعًا إيجابيًا تركزت في كلٍ من: الأردن والجزائر والسعودية والسودان والعراق وفلسطين والكويت والمغرب وموريتانيا. فيما تركزت وجهة النظر السلبية في كل من: مصر ولبنان، وبنسبة أقل في الجزائر والعراق وموريتانيا. وعلى الرغم من أن صيغة السؤال تطلب من المستجيب أن يحدد نظرته نحو الشعب التركي بغض النظر عن السياسة التركية، فإنّ مجمل الأرقام تشير بشكل جلي إلى أنّ هذه النظرة متسقة مع الموقف السياسي من تركيا كما نعرض لاحقًا؛ إذ إنّ النظرة إلى الشعب التركي متأثرة بمواقف المستجيبين من سياستها الخارجية.

ولم يكتفِ المؤشر العربي بسؤالٍ واحدٍ من أجل التعرّف على رؤية المواطنين العرب نحو تركيا، بل استطلع آراء المواطنين نحوها من خلال التعرّف على مدى موافقة المستجيبين على بعض العبارات التي تعكس مدى وجود موقف إيجابي أو سلبي نحوها. فقد سُئل المستجيبون إن كانوا يعتقدون أنّ تركيا دولة متطورة، وإن كانوا يعتقدون أنّها دولة ديمقراطية، ومدى تمتّع جميع المواطنين على اختلاف تنوّعهم في المجتمع التركي بحقوقهم السياسية والمدنية. وتعبّر نتائج المؤشر في هذا السياق عن أنّ اتجاهات الرأي العام العربي نحو تركيا إيجابية بالمجمل؛ فقد عبّر ما يزيد على ثلثي المستجيبين بأنّ تركيا دولة متطورة (٦٨٪)، وعبّر أكثر من نصف المستجيبين عن اعتبارهم تركيا دولة ديمقراطية (٥٩٪). أما على صعيد تقييم الرأي العام العربي لمدى تمتّع مواطني تركيا بكامل حقوقهم السياسية والمدنية، فقد توافقت النسبة الأكبر (٤٧٪) على أنهم يتمتعون بذلك، مقابل ٤٠٪ قالوا إنهم لا يتمتعون بكامل حقوقهم السياسية والمدنية. وإجمالًا، فإنّ الرأي العام العربي لديه صورة إيجابية نحو تركيا سواء أكان ذلك على مستوى نظرتهم إلى الشعب بغض النظر عن السياسة الخارجية التركية أم من حيث اعتبار تركيا بلدًا متقدمًا وديمقراطيًا، وبنسبة أقل نحو اعتبار مواطني تركيا يتمتعون بكامل حقوقهم السياسية والمدنية.

وفي الإطار نفسه، سُئل المستجيبون إن كانوا يوافقون على عبارة "أنّ قيم المجتمع التركي قريبة من قيم مجتمعات المستجيبين" أو يعارضونها. وتظهر النتائج أنّ نحو نصف الرأي العام العربي (٤٨٪) تعطي "الموافقة" أو "الموافقة إلى حدٍ ما" على هذا التوصيف. وهو ما يشير إلى إمكانية حضور تركيا كنموذجٍ مقبولٍ في المنطقة العربية في ضوء موافقة نحو نصف الرأي العام العربي على وجودٍ قيمي مشترك بين مجتمعه والمجتمع التركي. ولكن عند ذكر تفاصيل اتجاهات العرب تجاه هذه العبارة حسب بلدانهم، نجد أنّ هنالك انقسامًا بين كتلتين: الأولى تتضمن الأكثر تأكيدًا على المشترك القيمي بين مجتمعاتها والمجتمع التركي؛ وذلك بأكثر من نصف المستجيبين في كلٍ من السعودية والأردن وتونس والمغرب والجزائر وفلسطين والكويت. أما الكتلة الثانية فتعارض أكثريتها هذه العبارة، وتركزت في لبنان والعراق ومصر؛ إذ أفاد ثلث المستجيبين فقط بأنّ القيم التركية هي قيم قريبة لقيم مجتمعهم، مقابل ٦٤٪ من اللبنانيين و٦٠٪ من العراقيين و٤٦٪ من المصريين الذين قالوا إنّ القيم التركية غير قريبة من قيم مجتمعهم.

إنّ هذا الانقسام يظهر بشكل جلي **أنّ محدِّد تقييم مدى تقارب القيم بين المجتمع التركي ومجتمعات المستجيبين** هو ليس تقييمًا موضوعيًا لدى بعضهم، بل إنه متأثر بعدة عوامل أهمها مستوى العلاقات السياسية بين بلدان المستجيبين؛ بمعنى أنّ التوافق السياسي بين بلدان المستجيبين وتركيا يترجم إلى رأي بوجود مشترك قيمي أعلى منه عند البلدان التي لا تمر بمرحلة توافق سياسي. كما أنّ مستوى العلاقات السياسية هو عامل محدد، فالانقسامات بين البلدان العربية ومواطنيها تجاه قضايا راهنة مثل الأزمة السورية والأوضاع في العراق واليمن وليبيا هي عوامل تحدّد المواقف تجاه تركيا ومدى المشترك القيمي. ومما لا شك فيه أنّ التوتر الشيعي السني في الإقليم هو عامل محدّد أيضًا في تباين اتجاهات العرب التقييمية لتركيا. بل إنّ هذه العوامل مجتمعة تؤثر في تحديد اتجاهات الرأي العام نحو تركيا حتى لو كانت الأسئلة الموجهة لا تتعلق بسياسات تركيا الخارجية؛ أي

الشكل (١) بغض النظر عن السياسة الخارجية التركية، فإنّ رأيي تجاه الشعب التركي هو:

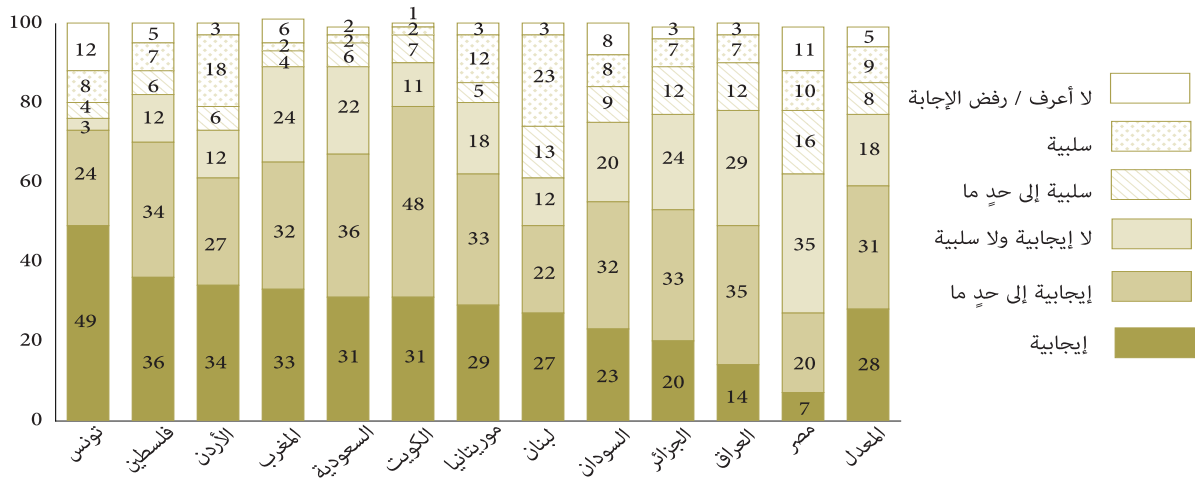

الشكل (٢) هل توافق على كلٍ من العبارات التالية حول تركيا أم تعارضها؟

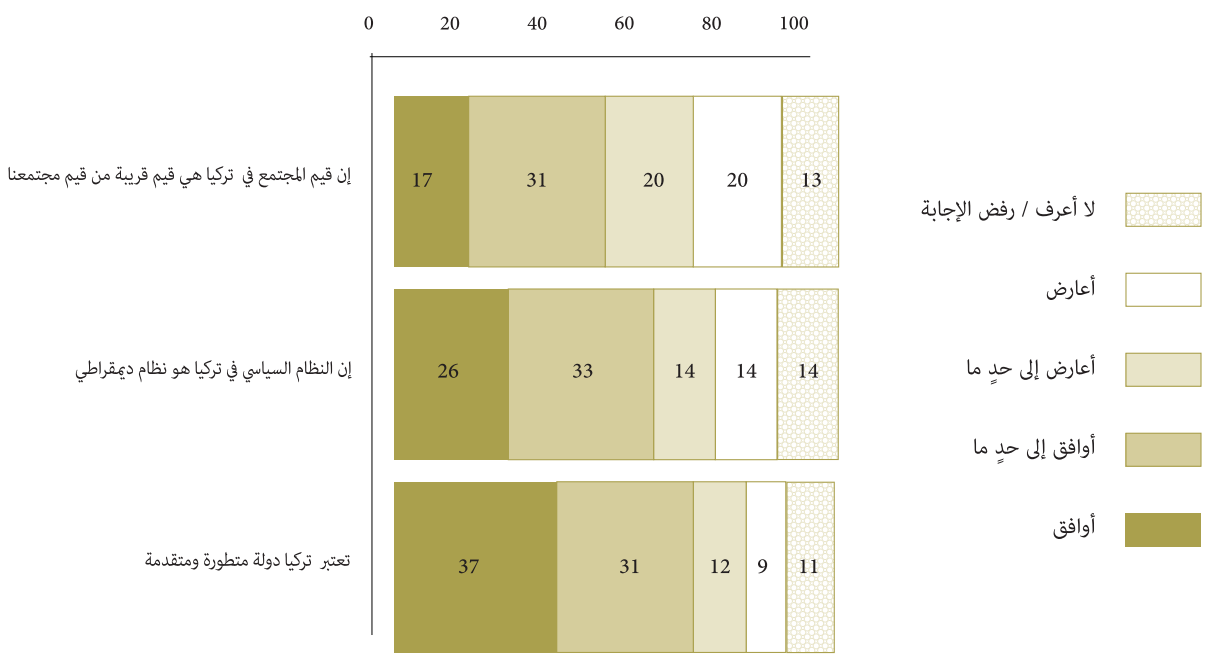

حين تكون هذه المؤشرات تقيس اتجاهات المواطنين نحو تركيا وقيم مجتمعها بصفة عامة. إنّ آثار هذه العوامل المختلفة هي التي تفسر أنّ المواطنين السعوديين جاءوا في مقدمة الشعوب التي تنظر بإيجابية إلى تركيا بغض النظر عن المتغيرات التي تتضمنها الأسئلة، فقد وافق ٦٣٪ منهم على أنّ قيم المجتمع التركي قريبة من قيم مجتمعهم. في المقابل، يعبر الرأي العام المصري عن موقف ينطلق من العلاقات السياسية بين مصر وتركيا حاليًا.

تقييم سياسة تركيا الخارجية في المنطقة العربية

وبهدف قياس توجهات المواطنين العرب تجاه السياسة الخارجية لتركيا، استطلع المؤشر آراءهم تجاه السياسة الخارجية بشكل عام، ثم تجاه المواقف التركية من ملفات راهنة بشكل خاص مثل: سورية وفلسطين واليمن والعراق وليبيا. كما قام بعرض عبارات محددّة لتقييم توجهات المواطنين؛ فذهب المؤشر لفحص قضايا تفصيلية تتجاوز فكرة القضايا الراهنة، مثل: كيف يرى المواطنون العرب علاقة تركيا بالحركات الإسلامية السلمية أو الجهادية، وإن كانت سياسات تركيا الخارجية تجاه بعض الملفات تمتاز بالمصلحية أو المبدئية، ومدى فائدتها، ومدى تأثير هذه السياسات في إذكاء الصراعات الطائفية في المنطقة.

بالنسبة إلى تقييم الرأي العام العربي لسياسات تركيا الخارجية، فإنّ لديه موقفًا إيجابيًا بصفة عامة نحوها؛ إذ يجد ٥٨٪ من المواطنين العرب السياسة الخارجية التركية "إيجابية" أو "إيجابية إلى حدٍ ما"، فيما ذهب ٣٣٪ منهم إلى أنها "سلبية" أو "سلبية إلى حدٍ ما". إنّ نسبة الذين قيّموا السياسة الخارجية التركية بالإيجابية هو شبه متطابق مع أولئك الذين أفادوا أنّ نظرتهم إيجابية إلى الشعب التركي بصرف النظر عن السياسة الخارجية التركية؛ ما يؤكد مرة أخرى أنّ الموقف من تركيا كبلد أو شعب مرتبط بالموقف من سياساتها في المنطقة العربية. إنّ أغلبية المستجيبين في البلدان المستطلعة آراؤها تحمل تقييمًا إيجابيًا للسياسات التركية في المنطقة العربية وتصل إلى ٨٣٪ في السعودية وأكثر من ٧٥٪ في كلٍ من المغرب وفلسطين والأردن وتونس وموريتانيا. ويتركز الاستثناء في ثلاثة بلدان، وهي مصر ولبنان والعراق؛ إذ عبّر ٣٠٪ فقط من المصريين عن أنّ السياسة التركية إيجابية وإيجابية إلى حدٍّ ما، مقابل ٤٩٪ أفادوا أنها سلبية أو سلبية إلى حدٍّ ما. وفي العراق توافق ٦٣٪ على أنّ السياسة التركية هي إما سلبية أو سلبية إلى حدٍّ ما. أما أكثر المستجيبين انتقادًا للسياسات التركية فكانوا في لبنان؛ إذ وصف ٧٥٪ منهم أنّ السياسة التركية سلبية أو سلبية إلى حدٍّ ما.

على الرغم من التباينات بين مواقف المستجيبين في البلدان العربية نحو السياسات التركية، يبقى المعدّل العام للرأي العام العربي منحازًا إلى تقييم إيجابي للسياسات التركية في المنطقة. ولعله من المهم الإشارة إلى أنّ تقييم السياسة التركية هو الأكثر إيجابية عند مقارنتها بتقييم سياسات خارجية لدول كبرى وإقليمية أخرى. ويلي تركيا من ناحية التقييم الإيجابي الصين؛ إذ قيّم ٥١٪ من الرأي العام العربي سياسة الصين بالإيجابية أو الإيجابية إلى حدٍّ ما، مقابل ٣٤٪ أفادوا أنها سلبية أو سلبية إلى حدٍّ ما. وينقسم الرأي العام العربي في تقييم السياسة الخارجية الفرنسية، فيما ترى أغلبية الرأي العام أنّ السياسات الخارجية الأميركية والإيرانية والروسية هي سياسات سلبية.

وفي السياق نفسه، سُئل المستجيبون عن تقييمهم لسياسات تركيا نحو مجموعة من الموضوعات الرئيسة والراهنة في المنطقة العربية، مثل القضية الفلسطينية، والثورة السورية، والعراق، واليمن، وتجاه بلدان المستجيبين. إنّ تقييم الرأي العام العربي تجاه هذه القضايا متباين؛ فعلى الرغم من أنّ الرأي العام العربي كان أكثر إيجابية في تقييم سياسات تركيا نحو القضية الفلسطينية والثورة السورية والأحزاب السياسية الإسلامية، فإنه كان شبه منقسم عندما يكون السؤال حول العراق واليمن وليبيا، مع أنّ نسبة تقييم سياسات تركيا نحو هذه القضايا بإيجابية أكبر من نسبة تقييمها بالسلبية. والأمر الآخر اللافت للانتباه هو أنّ الرأي العام العربي قيّم سياسات تركيا نحو الإرهاب والجماعات المتطرفة بسلبية (٤٣٪)، أكثر من تقييمها بإيجابية (٣٩٪).

خاتمة

ترتبط اتجاهات الرأي العام العربي في المنطقة العربية نحو تركيا بصفة عامة، وبمعزل عن سياساتها الخارجية إلى حدٍ ما، بعوامل ذات طبيعة سياسية في جوهرها؛ إذ إنّ النظر بصورة إيجابية إلى الشعب التركي أو تقييم تركيا بوصفها دولةً ديمقراطية أو متقدمة يتأثر بموقف المواطنين العرب من سياساتها الخارجية ودورها في المنطقة العربية. ومما لا شك فيه أنّ مدى قوة العلاقات بين تركيا ودول المستجيبين تؤدي دورًا مؤثرًا في صوغ مواقف الرأي العام العربي في تلك الدول نحو تركيا، وهذا ما يتجلى في مواقف المجتمع المصري تجاه تركيا بصفة عامة أو تقييم سياساتها. بطبيعة الحال، لا يمكن الافتراض أنّ هذا هو العامل الوحيد؛ إذ إنّ هنالك ثلث الرأي العام المصري قيّم المجتمع التركي وسياسات تركيا بالإيجابية. كما أنّ الانقسام الذي تشهده المنطقة العربية حول ملفات مثل سورية والعراق، أو التوتر الشيعي السني، هي من العوامل التي تفسِّر وجهة النظر السلبية نحو تركيا بصفة عامة.

الشكل (٣) تقييم الرأي العام للسياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية

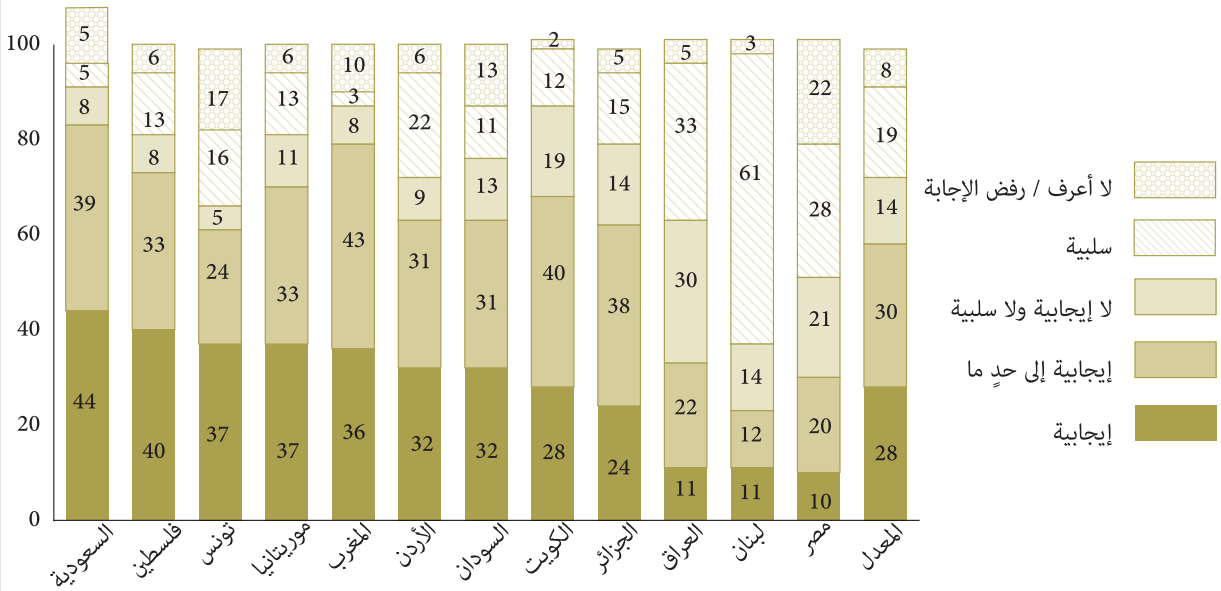

الشكل (٤) تقييم الرأي العام للسياسات الخارجية لبعض الدول الكبرى والإقليمية في المنطقة العربية

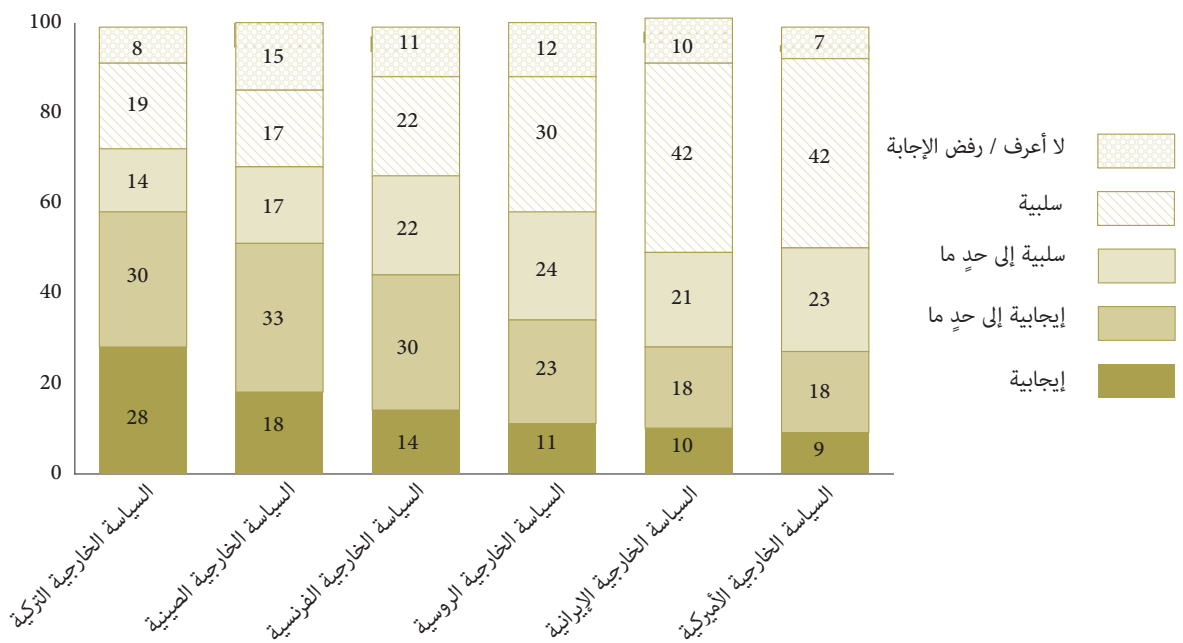

الشكل (٥) اتجاهات الرأي العام نحو مجموعة من مواقف/ سياسات الحكومة التركية خلال السنة الماضية تجاه:

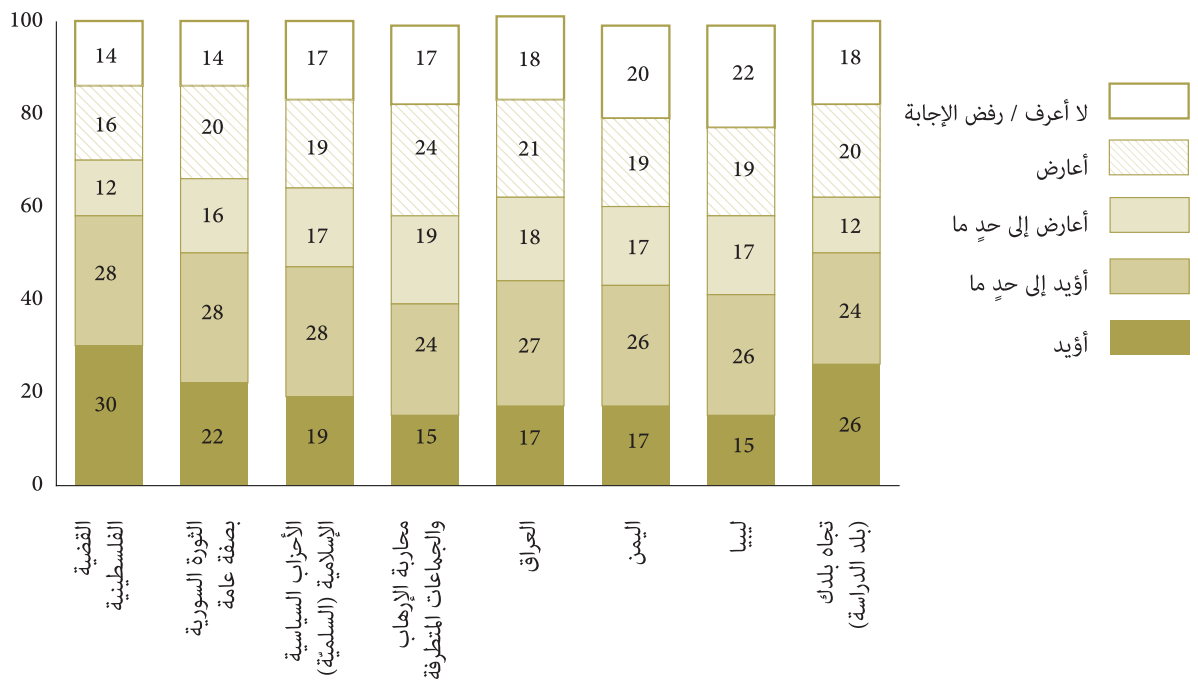

إنّ تقييم السياسة الخارجية التركية في المنطقة هو تقييم إيجابي إجمالًا، بل إنه أفضل من تقييم الرأي العام العربي للسياسات الخارجية لقوى دولية وإقليمية أخرى. ويرى المواطنون العرب بأنّ تركيا تتعامل مع الشعوب العربية بكرامة واحترام. ولكن من المهم أيضًا التأكيد أنّ هذا التقييم الإيجابي يقلّ بدرجة ملحوظة عندما تكون الأسئلة تفصيلية حول سياسات محدّدة وقضايا راهنة في المنطقة العربية. ويظهر هذا الأمر عندما تسعى الأسئلة للتعرف على دوافع تركيا في المنطقة وما إن كانت لاعبًا مبدئيًا أو تسعى لتحقيق مصالحها فحسب.

وبناء عليه، فإنّ الرأي العام العربي ينظر بإيجابية إلى تركيا وسياساتها في المنطقة، ولكنه في الوقت نفسه واعٍ بأنّ تركيا تطمح إلى تحقيق مصالحها عبر هذه السياسات. ولا يميل الرأي العام العربي إلى القبول بفرضية أنّ تركيا تعمل على تقويض الاستقرار في المنطقة أو في بلدان عربية من خلال إذكاء الروح الانفصالية أو دعم الحركات الانفصالية.

ومن الخطأ القول بأنّ هذا التحليل يحكم منطق إجابات المواطنين العرب بشكل صارم؛ بل يعبّر عن توجّه موجود في ظل حالة تشظٍ عربية وعدم وجود قوى عربية إقليمية فاعلة موازنة في المنطقة تدافع عن مصالح العرب. لذلك، وفي ظل الظروف الحالية، فإنّ النظرة الإيجابية إلى تركيا مرشحة للارتفاع في حال بقاء مواقفها تجاه ملفات محددة غير متغيرة؛ مثل الملفين الفلسطيني والسوري بخاصة، والملف العراقي إلى حدٍ ما.

من المهم التأكيد على أنّ الرأي العام العربي غير ساذجٍ، بل هو واعٍ تمامًا بأنّ تقاطع سياسات تركيا اليوم مع مصالحه أو تطلعاته تجاه قضايا محددة في المنطقة لا يعني على الإطلاق أنّ تركيا لا تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية أو توسيع دورها ونفوذها في المنطقة؛ فهو لا يرى أنّ هذه السياسات الإيجابية تنطلق فحسب من مواقف مبدئية أو تقاطعٍ قيمي أو ثقافي معه.

صـدر حديـثًا

المؤلف: جلال خشيب.

آفاق الانتقال الديمقراطي في روسيا، دراسة نقدية في البنى والتحديات

تركّز هذه الدراسة على الشق المتعلق بالتغيرات الطارئة التي شهدتها الحياة السياسية الروسية على المستوى الداخلي، محاولة تتبّع مسار التحوّل الديمقراطي البطيء الذي تشهده روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة وأهدافها في قصد الباحث إيجاد مقاربة تفسيرية، تشرح أسباب الاستعصاء الديمقراطي في دولة تمتلك من المقوّمات ما يضعها في مصاف القوى الدولية التعديلية المؤثّرة في بنية النظام الدولي. لذا يلجأ الكاتب إلى أطر نظرية، وهو ما يميّز هذه الدراسة، من شأنها أن تُسهّل عملية تحليل النظام السياسي الروسي والعلاقات بين الأطراف المكوّنة له، لتضعنا أمام الصورة الكلّية للفواعل المساهمة في اتخاذ القرار السياسي، وكذلك حدود تأثير هذه الفواعل في عملية التحوّل الديمقراطي المنشود..

التوثيق

أهم محطات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي

في الفترة ٢٠١٥/٩/١ – ٢٠١٥/١٠/٨

أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥

٢٠١٥/٩/١ فُتح باب الترشح للانتخابات البرلمانية المصرية المقرّرة في تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر المقبلين. ويعدّ البرلمان في مصر مكونًا من مجلس واحد هو مجلس النواب، وذلك وفقًا للدستور الذي أُقرّ في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤. وأعلن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أنّ الانتخابات البرلمانية، ستُجرى بتأمين من الجيش المصري والشرطة. وحددت اللجنة العليا للانتخابات في مصر، موعد إجراء الانتخابات البرلمانية لتكون على مرحلتين بدءًا من يومي ١٨ و١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥. وأوضحت اللجنة أنّ المرحلة الأولى ستشمل ١٤ محافظةً. وأمّا المرحلة الثانية من الانتخابات، فهي في ١٣ محافظةً من ضمنها محافظة القاهرة ومدن القناة وسيناء في ٢١ و٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر، وداخل الجمهورية في ٢٢ و٢٣ من الشهر نفسه.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٥/٩/١)

٢٠١٥/٩/٤ طالب الدكتور محمد كمال الغربي رئيس الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية بفتح حوار وطني يشارك فيه كلّ المتدخلين في ملفّ العدالة الانتقالية. وأكّد الغربي أنّ ذلك الحوار سيكون أفضل حلٍّ؛ حتى يحصل التوافق الواسع حول خطة إستراتيجية لتنفيذ استحقاقات العدالة الانتقالية، بما فيها الجوانب المتعلقة بالجرائم ذات الصلة بالمجال الاقتصادي والمالي. وأضاف أنّ تمرير مشروع قانون المصالحة المالية والاقتصادية إلى مجلس نواب الشعب من دون تشاور مسبق يدل على عزم الرئاسة والائتلاف الحاكم على العفو عن رجال الأعمال الفاسدين والمتورطين في الاستيلاء على الأموال العامة.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٩/٤)

٢٠١٥/٩/٦ استنكرت وزارة الخارجية السورية التدخل البريطاني في شؤون سورية، بعد تصريحات وزير بريطاني بأنّ بلاده تقترب على نحوٍ أكبر من القيام بعمل عسكري؛ إذ أرسلت خطابين إلى مسؤولي الأمم المتحدة تعترض فيهما على "المواقف السافرة" التي يتخذها المسؤولون البريطانيون، واتهمت بريطانيا وفرنسا باعتماد سياسات استعمارية.

(النهار، ٢٠١٥/٩/٦)

٢٠١٥/٩/٨ انسحب رئيس وزراء مصر إبراهيم محلب من مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره رئيس وزراء تونس الحبيب الصيد، وغادر القاعة غاضبًا بسبب سؤال من صحافي أشار فيه إلى أنّ هناك "شبهات فساد" تتعلق بمحلب نفسه في ما يعرف بقضية القصور الرئاسية في مصر. وجاء ردّ فعل محلب بعد يوم واحد من اعتقال وزير الزراعة المصري صلاح هلال وحبسه على ذمّة التحقيق في قضية فساد. لكنّ رئيس الوزراء المصري لم يجب عن السؤال وانسحب من المؤتمر، تاركًا رئيس وزراء تونس في مكانه قبل أن يلحق الصيد بضيفه المصري.

(رويترز، ٢٠١٥/٩/٨)

٢٠١٥/٩/٨ أعلنت مصادر أمنية مصرية عن إرسال أكثر من ٨٠٠ جندي مصري إلى اليمن، لينضموا إلى صفوف القوة العسكرية الخليجية، بهدف مواجهة جماعة الحوثي. وأكّد مصدران أمنيان مصريان أنّ أربع وحدات يراوح عدد كلّ منها بين ١٥٠ و٢٠٠ جندي، إضافةً إلى دبابات وناقلات جنود، وصلت إلى اليمن. وقال مصدر عسكري مصري: "أرسلنا هذه القوات في إطار دور مصر المتميز في هذا التحالف.. التحالف يقاتل من أجل الدول العربية الشقيقة.. إنّ استشهاد أيّ جندي مصري سيكون شرفًا وسيعتبر استشهادًا من أجل إنقاذ أبرياء".

(رويترز، ٢٠١٥/٩/٩)

٢٠١٥/٩/١٠ عدّ الدكتور محمد البرادعي، نائب رئيس الجمهورية لشؤون العلاقات الخارجية سابقًا، أنّ مقاطعة الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية التي ستجري على مرحلتين الأولى في تشرين الأول/أكتوبر والثانية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، تُمثل وسيلةً فعالةً للتغيير. وقال البرادعي، في حسابه على موقع تويتر: "لنتذكر: كانت الدعوة منذ ٢٠١٠ لمقاطعة الانتخابات البرلمانية والرئاسية والاستفتاءات وغيرها من صور الديمقراطية الشكلية وسيلةً فعالةً للتغيير". وأضاف البرادعي قوله: "مانديلا مرةً أخرى في السياسة والأخلاق: عندما تتخلى عن طريق أو فكرة خاطئة يكون الانسحاب نوعًا من القيادة".

(المصري اليوم، ٢٠١٥/٩/١٠)

٢٠١٥/٩/١١ أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما، في قاعدة فورت ميد العسكرية بولاية ميريلاند، في لقاء مع أفراد الجيش الأميركي إحياءً لذكرى هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر، أنّ الإستراتيجية الروسية القائمة على دعم نظام بشار الأسد في سورية "آيلة إلى الفشل" وقال إنّ زيادة تدخّل روسيا العسكري في سورية مؤشّر على قلق الرئيس بشار الأسد ولجوئه إلى مستشارين روس لمساعدته. وقال أوباما: "نتقاسم مع روسيا الرغبة في مكافحة التطرف العنيف". وقال في إشارة إلى الروس: "إذا كانوا مستعدين للعمل معنا ومع الدول الـ ٦٠ التي يتألف منها الائتلاف، عندها ستكون هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاق انتقالي سياسي [في سورية]". وقال أوباما أيضًا إنّ الأسد شخص "مدمّر لشعبه" وإنه حوّل بلاده إلى منطقة تجذب "الجهاديين من كلّ المنطقة".

(دويتشه فيله، ٢٠١٥/٩/١١)

٢٠١٥/٩/١٢ أكّد المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا برناردينو ليون إمكان التفكير في كلّ البدائل الممكنة في حال إخفاق الحوار في الخروج بحل للأزمة في ليبيا التي فقدت معظم قدراتها كدولة. وقال ليون: "بطبيعة الحال إذا لم يكن لديك ٦٠ في المئة على الأقل من الجهات الداعمة للاتفاق لن يكون هناك إمكان حتى لاتفاق جزئي، وعلى المرء التفكير في كلّ البدائل الممكنة". ولفت ليون الانتباه إلى وجود كتلة حرجة تدعم التوصل إلى حلّ سياسي للأزمة الليبية منوّهًا بأنّ الاتفاق الجزئي قد يكون خيارًا يحسّن من الأوضاع الراهنة في البلاد.

(بوابة أفريقيا الإخبارية، ٢٠١٥/٩/١٢)

٢٠١٥/٩/١٢ تظاهر نحو ألف شخص، في تونس ضد مشروع قانون "المصالحة" مع رجال أعمال وموظفين كبار فاسدين، وذلك على الرغم من حظر السلطات للتظاهر بموجب حالة الطوارئ المفروضة منذ تموز/يوليو ٢٠١٥. وردّد المتظاهرون شعارات مثل "شعب تونس شعب حرّ والفساد لن يمرّ"، كما أطلقوا شعارات مناهضةً للرئيس التونسي الباجي قائد السبسي الذي اقترح مشروع القانون ولحزبه "نداء تونس"، ولـ"حركة "النهضة" شريكته في الائتلاف الحكومي الرباعي. ويقضي مشروع القانون الذي رفضته أحزاب ومنظمات تونسية وأجنبية ونقابات وقْفَ محاكمة رجال أعمال وموظفين كبار في الدولة متورطين في جرائم فساد ماليّ، على أن يعيدوا الأموال التي استولوا عليها. ودعت منظمة الشفافية الدولية البرلمان التونسي إلى عدم تصديق مشروع القانون، محذّرةً من أنه "سيشجع على الفساد واختلاس المال العامّ في حال تمريره".

(الحياة، ٢٠١٥/٩/١٣)

٢٠١٥/٩/١٤ قالت صحيفة "**فايننشال تايمز**" البريطانية إنّ "السخط الشعبي من أقطاب الفساد، وأعوانهم من رجال الأعمال، كان هو السبب الذي جعل الآلاف ينطلقون إلى الشوارع في تونس ومصر عام ٢٠١١؛ ما أدّى في نهاية الأمر إلى إطاحة كلّ من زين العابدين بن علي وحسني مبارك اللذين ظل كلّ منهما يحكم بلاده سنوات طويلةً". وقالت الصحيفة أيضًا: "منذ ذلك الحين لم يعُد الوضع في كلا البلدين متشابهًا على الإطلاق، إذ أصبحت تونس مثالًا لعملية تحوّل ديمقراطي ناجحة، في حين يُنظر إلى مصر على أنها عادت إلى النظام الاستبدادي عودةً كبيرةً، غير أنّ الحكومة في كلا البلدين تتراجع عن مساعٍ لمكافحة الفساد الذي أدى إلى انتفاضة الشعبين في بادئ الأمر". وبموجب قانون جديد مقترح للمصالحة الاقتصادية في تونس، وتعديلات في قانون الكسب غير المشروع في مصر، أصبح من الممكن أن ينجو مسؤولون ورجال أعمال متهمون بالفساد من السجن، وذلك إذا دفعوا الأموال التي اكتسبوها بطرائق غير مشروعة. وفي هذا الشأن، قال روبن كارانزا من المركز الدولي للعدالة الانتقالية، وهو مجموعة غير هادفة إلى الربح مقرها نيويورك، إنه: "لا توجد إرادة سياسية في مصر لتقديم المسؤولين عن الفساد في الماضي إلى العدالة... في تونس ربما تشعر الأحزاب السياسية في الائتلاف الحاكم بأنها في حاجة إلى دعم رجال الأعمال المحظور عليهم السفر، والذين تمّ تجميد أرصدتهم".

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٩/١٤)

٢٠١٥/٩/١٦ صرّح الرئيس السوري بشار الأسد بأنه لن يتنحى عن الحكم نتيجة الضغوط الخارجية، وقال إنّ الرئيس يتسلم الحكم بـ"رضا الشعب من خلال انتخابات، ولن يترك الحكم ما لم يطلب الشعب ذلك". وأضاف الأسد أنّ إيران تدعم حكومته "سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا"، ولكنه نفى أن تكون إيران قد أرسلت قوات برية للقتال في سورية. وقال الرئيس السوري "إنّ أزمة اللاجئين الناتجة عن نزوح ٤ ملايين من مواطنيه عن سورية وهجرة ملايين منهم داخل البلاد، هي نتيجة الإرهاب"، ودعا الدول الغربية إلى "الكفّ عن دعم الإرهابيين" إذا كانت فعلًا مهتمةً بوقف تدفّق اللاجئين.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٥/٩/١٦)

٢٠١٥/٩/١٧ أكّد مصباح دومة أوحيدة، عضو مجلس النواب الليبي، أنّ حلّ مشكلة ليبيا وكثرة التجاذبات السياسية ضمن الأزمة الراهنة في البلاد يأتيان من خلال "إجراء انتخابات برلمانية مبكرة" برعاية الأمم المتحدة. وقال أوحيدة إنّ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقوم بـ"تصرفات غير مسؤولة وخلط للأوراق". وأوضح أنّ "تكالب" الأطراف الليبية المتحاورة على المناصب والمكاسب السياسية الواقع الآن "لا علاقة له بمصلحة الوطن والمواطن"، لافتًا النظر إلى أنّ الانتخابات ممكنة في كلّ المدن الليبية ماعدا سرت.

(الوطن نيوز، ٢٠١٥/٩/١٧)

٢٠١٥/٩/١٨ اتهم الائتلاف الوطني السوري وجمعيات لحقوق الإنسان حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بممارسات تهدف إلى إحداث تغيير ديموغرافي في منطقة الجزيرة السورية وإنهاء تنوعها القومي والديني والمذهبي. وجاء هذا الاتهام بعد إقرار الاتحاد الديمقراطي "قانون إدارة وحماية أموال المهاجرين والغائبين" الذي يشمل إدارة الأموال والممتلكات المنقولة وغير المنقولة العائدة إلى السوريين النازحين من عرب ومسيحيين من مدينة الحسكة. وعدّ ياسر الفرحان، المحامي وعضو الائتلاف السوري وعضو اللجنة القانونية في الائتلاف، أنّ سلوك حزب الاتحاد ليس جديدًا، بل يندرج ضمن حالة ممنهجة تهدف إلى مصادرة ممتلكات كلّ العرب المؤيدين للثورة من مسلمين ومسيحيين وحتى من الأكراد الذين ينخرطون في صفوف

المعارضة. وقال الفرحان "إنّ هذا السلوك يهدف إلى خدمة نظام الرئيس بشار الأسد، ويؤدي إلى تغيير ديموغرافي قسري، وهذه الأفعال تُعدّ جرائم ضد الإنسانية، وعلى المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية التصدي لها".

(الشرق الأوسط، ٢٠١٥/٩/١٨)

٢٠١٥/٩/٢٠ اتهمت بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا قوات حفتر بعرقلة الحوار السياسي بين الأطراف الليبية من خلال تصعيد العمل العسكري في بنغازي، داعيةً الأطراف المتحاربة إلى وقف الاقتتال فورًا في جميع أنحاء ليبيا. ودانت البعثة بشدة ما وصفته بـ "التصعيد العسكري في بنغازي حيث يهدف توقيت الضربات الجوية بشكل واضح إلى تقويض الجهود المستمرة لإنهاء الصراع وعرقلتها في وقت وصلت فيه المفاوضات إلى مرحلة نهائية وحرجة". وطالبت البعثة بـ "الوقف الفوري للاقتتال في بنغازي وفي جميع أنحاء ليبيا"، كما طالبت الأطراف المتحاربة بالكفّ عن "أيّ تصعيد أو هجوم مضاد وممارسة أكبر قدر من ضبط النفس لإعطاء الحوار الجاري في الصخيرات (بالمغرب) فرصةً لأن يختتم بنجاح ".

(فرانس برس، ٢٠١٥/٩/٢٠)

٢٠١٥/٠٩/٣٠ قالت روسيا إنها نفّذت أولى الغارات الجوية ضد مواقع لتنظيم الدولة الإسلامية، في حين قال مسؤولون أميركيون إنّ الأهداف التي هوجمت لا تبدو أهدافًا لتنظيم الدولة. وكان أعضاء البرلمان الروسي قد وافقوا بالإجماع على قرار يسمح للرئيس فلاديمير بوتين بإرسال قوات روسية إلى سورية. وقلّل الكرملين من أهمية القرار قائلًا إنه لا يعتزم استخدام القوات البرية هناك، بل استخدام القوات الجوية فقط. ويجب على الرئيس الروسي، طبقًا للدستور، طلب موافقة البرلمان على استخدام أيّ قوات روسية في الخارج. وناقش المجلس الاتحادي، وهو الغرفة العليا في البرلمان الروسي، طلب بوتين لمنحه تخويلًا، في جلسة مغلقة. وقال سيرغي إيفانوف، رئيس الجهاز الإداري لبوتين، في تصريح له في عقب المناقشة، إنّ البرلمان وافق بالإجماع على منح التفويض للرئيس بوتين. وليس هناك حاجة إلى عرض القرار على أيّ جهة تشريعية أخرى. وأكّد إيفانوف أنّ موسكو لن ترسل قوات بريةً إلى سورية، لكنها ستستخدم القوات الجوية فقط "من أجل دعم قوات الحكومة السورية في قتالها لتنظيم الدولة الإسلامية". وقال إيفانوف إنّ طلب بوتين جاء بعد تسلّم رسالة من الرئيس الأسد يطلب فيها المساعدة. وأكّدت رئاسة الجمهورية السورية أنّ إرسال القوات الجوية الروسية إلى سورية تمّ بطلب من الدولة السورية عبر رسالة أرسلها الرئيس الأسد إلى الرئيس بوتين، بحسب ما ورد على الوكالة العربية السورية للأنباء.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٥/٠٩/٣٠)

تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥

٢٠١٥/١٠/١ وضّح قائد من المعارضة السورية أنّ الضربات الجوية الروسية المستمرة منذ أربع سنوات لدعم الرئيس بشار الأسد ستطيل مدة الحرب وستجلب المزيد من المقاتلين الأجانب إلى سورية. وقال بشار الزعبي، قائد جيش اليرموك، إنّ القوة الجوية الروسية لا يمكنها حسم الحرب لمصلحة الأسد.

(وكالة أنباء رويترز، ٢٠١٥/١٠/١)

٢٠١٥/١٠/١ قال متحدث باسم الحكومة اليمنية إنّ القوات الموالية لها وقوات التحالف العربي استعادت السيطرة على مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن من أيدي المقاتلين الحوثيين.

(رويترز، ٢٠١٥/١٠/١)

٢٠١٥/١٠/٢ انتقدت عدّة دول بالتحالف الدولي العمليات العسكرية الروسية في سورية، ووصفتها بأنها "تصعيد إضافي للصراع ولن تعمل سوى على تغذية التطرف". ودعا الائتلاف الوطني السوري المجتمع الدولي إلى إدانة ما وصفه بـ "عدوان روسيا غير القانوني على سورية". وحذّر من أنّ روسيا سوف تلحقها "تبعات" تدخّلها العسكري في الأزمة السورية. ودعت تركيا والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وحلفاؤها في دول الخليج، في بيان مشترك، روسيا إلى وقف ضرباتها الجوية "ضد المعارضين السوريين والتركيز على ضرب تنظيم الدولة الإسلامية"، معبّرةً عن "القلق العميق".

(بي بي سي عربي، ٢٠١٥/١٠/٢)

٢٠١٥/١٠/٣ دعا الاجتماع الوزاري الموسّع الذي عُقد بشأن ليبيا في مقرّ الأمم المتحدة بنيويورك فرقاء الأزمة إلى الموافقة على اتفاق الصخيرات الذي صيغ خلال مفاوضات جرت برعاية أممية، في حين وعدت الدول المشاركة بتقديم مساعدات دولية لإعادة إعمار البلاد، محذّرةً في الوقت نفسه من تأجيل إنهاء الصراع. وقال الأمين العامّ للأمم المتحدة بان كي مون خلال الاجتماع إنه طلب من ممثله الخاص في ليبيا برناردينو ليون بدء إجراء مناقشات مع أطراف الأزمة الليبية لتشكيل حكومة جديدة في البلاد.

(الجزيرة. نت، ٢٠١٥/١٠/٣)

٢٠١٥/١٠/١٠ حثت الولايات المتحدة وخمس دول بالاتحاد الأوروبي الفصائل المتناحرة في ليبيا على قبول مقترح الأمم المتحدة تشكيل حكومة وحدة وطنية، وكان مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا بيرناردينو ليون قد أعلن اقتراحه في نهاية مفاوضات شاقة بين الفصائل الليبية

في مدينة الصخيرات المغربية. غير أنّ أعضاءً في البرلمانيين المتصارعين في ليبيا رفضوا الاقتراح ووصفوه بأنه "حبر على ورق" وبأنه "سيؤدي إلى تقسيم ليبيا". ولا تزال الحكومتان المتصارعتان في ليبيا تبحثان الاقتراح الأممي الذي من المقرر أن يخضع للتصويت في البرلمانين.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٥/١٠/١٠)

٢٠١٥/١٠/١١ أكّد محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود وزير الدفاع حرص المملكة العربية السعودية على تحقيق تطلعات الشعب السوري الشقيق، وموقفها الداعم لحل الأزمة السورية على أساس سلمي، وفقًا لمقررات مؤتمر جنيف ١، على نحوٍ يكفل إنهاء ما يتعرض له الشعب السوري الشقيق من مآسٍ على يد النظام السوري، واجتناب استمرار تداعيات هذه الأزمة على الأمن والاستقرار في المنطقة. وقد عقد الأمير محمد بن سلمان اجتماعًا مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمدينة سوشي لبحث أبرز المستجدات الدولية والإقليمية وتطورات الأوضاع على الساحة السورية.

(وكالة الأنباء السعودية، ٢٠١٥/١٠/١١)

٢٠١٥/١٠/١١ قال وزير الخارجية السعودي، خالد الجبير، إنّ السعودية يساورها القلق حول العملية الروسية في سورية، إلا أنّ موسكو أكدت أنّ هدفها الأساسي هو محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية". وأعرب الجبير عن رغبة الرياض في تحسين العلاقات مع موسكو، وفي التوصل إلى أرضية مشتركة تحفظ وحدة الدولة السورية. وأوضح الجبير، في تصريحات إعلامية في عقب لقائه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سوتشي أنّ السعودية "تريد حكومةً انتقاليةً في سورية تؤدي في النهاية إلى رحيل الأسد عن السلطة".

(سبوتنيك ٢٠١٥/١٠/١١)

٢٠١٥/١٠/١٢ قال عادل الجبير، وزير الخارجية السعودي، إنّ السعودية ترغب في البحث عن أُسس مشتركة مع روسيا للحفاظ على سورية موحدة. وأضاف إلى ذلك قوله إنّ السعودية ترغب في تشكيل حكومة انتقالية في سورية ستقود في نهاية المطاف إلى رحيل الرئيس بشار الأسد عن السلطة.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٥/١٠/١٢)

٢٠١٥/١٠/١٨ بدأ تصويت المصريين لانتخاب مجلس للنواب في خطوة تأمل الحكومة أن تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي وجذب الاستثمارات والسائحين الأجانب بأعداد كبيرة بعد سنوات من اضطراب سياسي أعقب انتفاضة ٢٠١١.

(رويترز، ٢٠١٥/١٠/١٨)

٢٠١٥/١٠/١٨ أُغلقت مراكز الاقتراع في مصر بعد إقبال ضعيف جدًا على التصويت في اليوم الأول من المرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب التي طال انتظارها. ورغم إغلاق مراكز الاقتراع، أمرت اللجنة العليا للانتخابات رؤساء اللجان العامة في المحافظات عن تمديد فترة التصويت في اللجان الفرعية إلى حين انتهاء تصويت الناخبين الموجودين في محيط لجان الانتخاب. وقرر رئيس الوزراء المصري شريف إسماعيل خفْض ساعات العمل في المؤسسات الحكومية إلى النصف في محاولة لتشجيع الإقبال على التصويت. وقالت اللجنة في وقت سابق إنّ نسبة التصويت بلغت، في عصر الأحد، نحو ٢.٢٪ وقال المستشار عمر مروان، المتحدث باسم اللجنة العليا للانتخابات، إنّ اللجنة "أجرت إحصائيةً على عينة عشوائية قدرها ٢ ٪ من إجمالي الناخبين، واتضح أنّ نسبة الإناث ٤ أضعاف معدل مشاركة الذكور وأنّ كبار السن (فوق سنّ ٦٠) هم الفئة العمرية الأكثر مشاركةً". وبحسب الإحصائية نفسها، فإنّ "أقل نسبة مشاركة هي للفئة العمرية من ١٨ عامًا حتى ٢١ عامًا".

(بي بي سي عربي، ٢٠١٥/١٠/١٨)

الوقائع الفلسطينيّة

توثيق لأهم أحداث القضية الفلسطينيّة
والصراع العربيّ الإسرائيلي في الفترة ٢٠١٥/٩/٢ – ٢٠١٥/١١/١

٢٠١٥/٩/٢ طالب أهالي الأسرى الفلسطينيين المحررين الأطراف الراعية لصفقة وفاء الأحرار (صفقة شاليط) بالضغط على الحكومة الإسرائيلية للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين الذين أعادت اعتقال ٦٥ أسيرًا محررًا منهم منذ أكثر من عام. وطالبوا بالأفراج عن الأسرى من دون شروط وباحترام بنود اتفاق تبادل الأسرى الذي تم بين حركة المقاومة الإسلامية حماس والاحتلال عام ٢٠١١ برعاية مصرية، والذي تم بموجبه الإفراج عن ألف و٢٧ أسيرًا فلسطينيًا من مختلف الفصائل، مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط.

(الجزيرة، ٢٠١٥/٩/٢)

٢٠١٥/٩/٢ في جلسة أمنية عقدت بشأن القدس وشارع ٤٤٣ أصدر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تعليمات بتعزيز قوات الاحتلال في القدس وزيادة وسائل الرصد والاستخبارات على شارع ٤٤٣ المؤدي إلى القدس. وأصدر نتنياهو تعليمات بفحص تغيير في أوامر إطلاق النار في اتجاه "راشقي الحجارة والزجاجات الحارقة"، كما طلب تحديد العقوبة الأدنى في القانون على المشاركين في هذه العمليات. وقال بيان صادر عن مكتب رئيس الحكومة إنّ التعليمات تأتي "على خلفية صعوبات طرحها الجهاز القضائي تتصل بمواجهة القاصرين المشاركين في عمليات رشق الحجارة وإلقاء الزجاجات الحارقة". كما أصدر نتنياهو تعليمات بتعزيز قوات الأمن في شارع ٤٤٣ وفي الضفة الغربية، وإضافة المزيد من وسائل الرصد والاستخبارات. كما تجري دراسة إمكانية نشر كاميرات وإضاءة على طول كل الشارع المؤدي إلى القدس. وتم التوصل إلى اتفاق، خلال الاجتماع، على زيادة قوات الاحتلال في القدس بكتيبتين من حرس الحدود، ونحو ٤٠٠ شرطي، وذلك بهدف "تقليص الأحداث الأمنية بشكل ملموس"، على حد تعبير نتنياهو.

(عرب ٤٨، ٢٠١٥/٩/٢)

٢٠١٥/٩/٢ أكدت الخارجية الأميركية أنّ الجهود الفلسطينية الساعية لرفع العلم الفلسطيني فوق مقر الأمم المتحدة سيكون لها نتائج عكسية. وقال مارك تونر نائب المتحدث باسم الخارجية الأميركية، في تصريحات صحافية، إنّ الولايات المتحدة لا تزال تؤمن بأنّ الجهود الفلسطيني الساعية لإعلان دولة أو إصدار قرارات لإعلان الدولة الفلسطينية من خلال نظام الأمم المتحدة خارج إطار تسوية يتمّ التفاوض بشأنها سيكون لها نتائج عكسية، وأضاف، أنّ "ذلك يشمل الجهود الساعية لرفع العلم الفلسطيني فوق الأمم المتحدة".

(الأيام، ٢٠١٥/٩/٣)

٢٠١٥/٩/٣ طلب وزير الخارجية الأميركي، جون كيري من الرئيس، محمود عباس، عدم اتخاذ أي قرارات حاسمة خلال جلسة المجلس الوطني المخطط عقدها منتصف أيلول / سبتمبر ٢٠١٥. وكشفت مصادر مقرّبة من الرئاسة الفلسطينية "لقد ألح كيري في طلبه من الرئيس عباس على ضرورة عدم تقديم استقالته، أو الدفع باتجاه أخذ قرارات فلسطينية حاسمة ضد إسرائيل، في ظل الوضع المتدهور في المنطقة". قال كيري للرئيس أبو مازن إنّ المنطقة لا تحتمل أي فراغ سياسي فلسطيني في الوضع الراهن، وإنّ أي فراغ سياسي الآن، سيتّم استغلاله من القوى المتطرفة.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٩/٣)

٢٠١٥/٩/٦ بدأت إسرائيل ببناء سياج أمني على الحدود الفاصلة بين الأراضي الفلسطينية والأردن، لمنع تسلل لاجئين سوريين وعراقيين إلى أراضيها.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٩/٦)

٢٠١٥/٩/٩ استنكرت أوساط سياسية وحقوقية داخل "أراضي ٤٨" قرار وزير الأمن في حكومة الاحتلال موشيه يعالون حظر "المرابطون والمرابطات" واعتبارهم تنظيمًا إرهابيًا. وجاء قرار يعلون بعد فترة طويلة من تعرّض شرطة الاحتلال لهم والتضييق على المرابطين والمرابطات ممن يعتصمون داخل الأقصى خاصة في الليالي للتعبد ولحمايته من الانتهاكات. وقد تعرض هؤلاء في الشهور الأخيرة للاعتداءات والاعتقالات ومحاولة حرمانهم من الوجود في منطقة وباحات المسجد الأقصى وقبة الصخرة.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٩/١٠)

٢٠١٥/٩/٩ أعلن سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني رسميًا، تأجيل عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي كانت مقررة منتصف الشهر الجاري في رام الله إلى موعد لا يتجاوز نهاية هذا العام، لافتًا إلى أنّ "هذا الموقف اتخذناه بعد دراسة عميقة من أجل المحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية كإطار وطني للكل الفلسطيني باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا".

(الأيام، ٢٠١٥/٩/١٠)

٢٠١٥/٩/١١ انقسمت دول الاتحاد الأوروبي في تصويتها على مشروع قرار رفع علم فلسطين في مؤسسات الأمم المتحدة ما بين مؤيد وممتنع عن التصويت من دون أن يعارض أي منها مشروع القانون. ١٠ دول أوروبية أيدت مشروع القرار في حين أن ١٧ دولة امتنعت عن التصويت عليه. والدول الأوروبية التي صوتت إلى جانب القرار هي: فرنسا، إسبانيا، إيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، بولندا، سلوفينيا، السويد، لوكسمبورغ، مالطا.

(الأيام، ٢٠١٥/٩/١٢)

٢٠١٥/٩/١١ إسرائيل على وشك الانتهاء من توقيع مسودة اتفاق مع الولايات المتحدة، بغرض إنتاج منظومة صواريخ دفاع جوي جديد تسمى "مقلاع داوود". في الوقت الذي رفض فيه الرئيس الإسرائيلي مطالب حماس برفع الحصار مقابل وقف الصواريخ. وقال مدير وكالة الدفاع الصاروخي الأميركية جيمس سيرينغ، أنه قال خلال جلسة للجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الأميركي إن الاتفاق النهائي سيُستكمل خلال عدة أشهر. وخصصت الإدارة الأميركية أكثر من ثلاثة مليارات دولار لتطوير هذه المنظومة الصاروخية الجديدة القادرة على اعتراض الصواريخ متوسطة المدى. وأكد سيرينغ أنه بعد التوصل إلى الاتفاق ستبدأ كل من واشنطن وتل أبيب محادثات حول إنتاج مشترك لصاروخ "حيتس الإسرائيلي" لاعتراض الصواريخ الباليستية.

(القدس العربي، ٢٠١٥/٩/١١)

٢٠١٥/٩/١٢ انتقدت جامعة الدول العربية، معارضة الولايات المتحدة الأميركية قرار رفع علم دولة فلسطين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك أثناء انعقاد الدورة الجديدة للجمعية العامة. وفي هذا الشأن قال الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية السفير محمد صبيح، في تصريح له، "إننا كفلسطينيين لا نفهم موقف واشنطن، فهذا قرار رمزي ودعم للهوية الفلسطينية وتعزيز لمبدأ حل الدولتين الذي أقرته الإدارة الأميركية". ورفض صبيح تبرير واشنطن هذا الاعتراض، وقال "إننا نجد اعتراضًا وفيتو ورفضًا لقرارات من أميركا وتبريرًا في الأمم المتحدة لقرارات ضد القضية الفلسطينية التي عليها إجماع دولي، وفي الوقت نفسه نجد تعاونًا إستراتيجيًا أميركيًا إسرائيليًا، واليوم يتحدثون عن "مقلاع داود"، حيث تشترك الولايات المتحدة مع إسرائيل في تطوير سلاح مضاد للصواريخ بتكنولوجيا أميركية.

(بوابة الشرق، ٢٠١٥/٩/١٢)

٢٠١٥/٩/١٢ اعتدت القوات الإسرائيلية التي يقدر عددها بألف عنصر من الشرطة وحرس الحدود والشاباك، على المصلين والمرابطين في المسجد الأقصى، مما أسفر عن إصابة نحو ٥٠ شخصًا، بينهم نساء وأطفال. وجرى تخريب عدد من المعالم الأثرية وإحراق بعض السجاد، وذلك بعد زيارة وزير الزراعة الإسرائيلي، أوري أرئيل للصلاة بمناسبة عيد رأس السنة العبرية، واعتبر القادة الفلسطينيون هذا الاعتداء بمنزلة تطبيق عملي لمخطط تقسيم الأقصى بين اليهود والمسلمين. وقال رئيس قسم المخطوطات والتراث في المسجد الأقصى، رضوان عمرو، "ما حصل اليوم في المسجد الأقصى لم يحصل منذ عام ١٩٦٩"، وإنّ ما حدث للمسجد من أضرار يحتاج إلى "ثلاث سنوات من العمل المتواصل".

(الشرق الأوسط، ٢٠١٥/٩/١٣)

٢٠١٥/٩/١٤ أدان وزراء الخارجية العرب، في ختام أعمال الدورة الـ ١٤٤ لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، برئاسة الإمارات، مواصلة إسرائيل مصادرة الموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة (فلسطين، والجولان العربي السوري المحتل، وجنوب لبنان) واستمرار استغلالها واستنزافها وتحويل مسارها بالقوة، وبناء المشاريع لنهبها، والذي يشكل تهديدًا للأمن المائي العربي وللأمن القومي العربي أيضًا. ودعا الوزراء المجتمع الدولي ومنظماته المتخصصة إلى تقديم مساعدات عاجلة، لتحسين ومعالجة المياه التي أصبحت غير قابلة للاستعمال الآدمي، وندد الوزراء في قرار صدر بعنوان "الأمن المائي العربي وسرقة إسرائيل للمياه في الأراضي العربية المحتلة"، بهذه الإجراءات غير القانونية وغير الشرعية، والتي تمثل انتهاكًا خطيرًا لقواعد القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، التي تكفل مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/٩/١٤)

٢٠١٥/٩/١٤ عبرت وزارة الخارجية الأميركية، عن قلقها من تصاعد أعمال العنف في حرم المسجد الأقصى. وقال جون كيربي المتحدث باسم الخارجية الأميركية في بيان قرأه خلال مؤتمر صحفي، "الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ من زيادة العنف والتوتر المتصاعد في منطقة الحرم الشريف". وأضاف "ندين بكل قوة جميع أشكال العنف. من المهم للغاية أن تتحلى جميع الأطراف بضبط النفس وتجنب الأعمال والأقوال الاستفزازية والحفاظ على الوضع التاريخي القائم للحرم الشريف" منذ العام١٩٦٧ .

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٩/١٥)

٢٠١٥/٩/١٥ حذر الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة، من عواقب استمرار الاقتحامات والاستفزازات الإسرائيلية اليومية في مدينة القدس، مشيرًا إلى أنه سيتم اتخاذ الإجراءات المناسبة واللجوء إلى قرارات مهمة. واعتبر أبو ردينة أنّ مواصلة الاعتداءات الإسرائيلية السافرة على المسجد الأقصى المبارك، يستدعي تحركًا عربيًا وإسلاميًا ودوليًا لهذه الحرب الدينية التي فرضتها إسرائيل، والتي ستجر المنطقة إلى حروب لا تنتهي.

(الغد. كوم، ٢٠١٥/٩/١٥)

٢٠١٥/٩/١٦ تعهد نتنياهو باستخدام "كافة الوسائل الضرورية" ضد الذين يلقون الحجارة والعبوات الناسفة والمفرقعات على شرطة

الاحتلال أو المستوطنين. وأكد نتنياهو خلال اجتماع طارئ لمجلس الوزراء دعا إليه في نهاية رأس السنة العبرية وبعد ٣ أيام من اشتباكات عنيفة في باحة المسجد الأقصى بين مصلين وشرطة الاحتلال أنّه "سيتم تحديد إجراءات جديدة للردع والمنع". وقال إنّ الحكومة ستقوم بـ "تعديل قواعد الاشتباك وفرض عقوبة على راشقي الحجارة". وتابع نتنياهو أنّ الحكومة ستقوم بـ "تعديل قواعد الاشتباك وإرساء عقوبة دنيا لرماة الحجارة وغرامات مهمة بحق القاصرين الذين يرتكبون هذه الجرائم وأهاليهم". وقالت وزيرة القضاء الإسرائيلية ايليت شاكيد "الحجارة تقتل ونرغب أن يتم اعتبار الشخص الذي يتم اعتقاله لإلقائه الحجارة مثل شخص يحمل سلاحًا قاتلًا".

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٩/١٧)

٢٠١٥/٩/١٧ انتقدت وزارة الخارجية الإسرائيلي قرار العاصمة الإيسلندية ريكيافيك مقاطعة البضائع الإسرائيلية بسبب احتلال الأراضي الفلسطينية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية، إيمانويل نحشون "يثور بركان من الكراهية في مجلس مدينة ريكيافيك"، موضحًا أنه "دون أي سبب أو تبرير غير الكراهية المطلقة، يجري إطلاق دعوات لمقاطعة إسرائيل". وفي المقابل قالت رئيسة المجلس سولي توماسدوتير في إيسلندا "من خلال القيام بذلك، نحن كمجلس مدينة، على الرغم من أننا مدينة صغيرة في أقصى الشمال، فإننا نقوم بكل ما في وسعنا للضغط على حكومة إسرائيل لوقف احتلال الأراضي الفلسطينية". وجاء ذلك على خلفية قرار مدينة ركيافيك عاصمة إيسلندا، مقاطعة البضائع الإسرائيلية بالكامل وذلك احتجاجًا على مواصلة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

(روسيا اليوم، ٢٠١٥/٩/١٧)

٢٠١٥/٩/١٨ دارت مواجهات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، في القدس والضفة الغربية المحتلتين على خلفية الأحداث التي عرفها المسجد الأقصى. من جهة أخرى ذكرت الشرطة الإسرائيلية، أنّ صاروخًا أطلقه فلسطينيون من قطاع غزة سقط على حافلة متوقفة في مدينة سديروت جنوب إسرائيل، لكنه لم يوقع إصابات. وأعلنت الشرطة أنّ ثلاثة من عناصرها أصيبوا بجروح طفيفة حين أصابت عبوة حارقة سيارتهم، مشيرة إلى اعتقال ثمانية أشخاص بينهم ثلاثة قاصرون. كما أفاد الهلال الأحمر الفلسطيني أن سبعة فلسطينيين أصيبوا بالرصاص الحي و٤٤ بالرصاص المطاطي. وقال المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية، إيهاب بسيسو إنّ رئيس الوزراء رامي الحمد لله ومسؤولين أمنيين فلسطينيين منعوا من العبور إلى المدينة القديمة لمّا كانوا يريدون التوجه إلى الأقصى.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٥/٩/١٨)

٢٠١٥/٩/٢٢ استشهدت الفتاة هديل صلاح الهشلمون (١٨ عامًا) من مدينة الخليل، بعد ساعات من استشهاد الشاب ضياء التلاحمة البالغ (٢١ عامًا). وأعلن عن استشهاد هديل داخل المستشفيات الإسرائيلية التي نقلت إليها بعد إصابتها بجروح خطيرة في بطنها إثر إطلاق جنود الاحتلال النار عليها بدم بارد، أثناء عبورها حاجز "الكونتينر" العسكري الاحتلالي المقام على مدخل شارع الشهداء وسط المدينة. وأظهرت صور أنّ الفتاة كانت منقبة ولم تفهم حديث الجنود على الحاجز الاحتلالي فسارع أحدهم إلى إطلاق النار عليها. شيع المواطنون الشهيد ضياء، وزعم جيش الاحتلال أنه استشهد إثر انفجار عبوة ناسفة كان يستعد لإلقائها على آلية عسكرية.

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/٩/٢٣)

٢٠١٥/٩/٢٩ أصيب عشرات المواطنين، بجروح إثر قمع قوات الاحتلال المسيرات الجماهيرية التي دعت إليها القوى والفعاليات الوطنية في مختلف محافظات الضفة تنديدًا بانتهاكات الاحتلال بحق المسجد الأقصى والأسرى، فيما شل الإضراب الشامل المصالح التجارية والمؤسسات الحكومية والأهلية لمدة ساعتين.

(الأيام، ٢٠١٥/٩/٢٩)

٢٠١٥/٩/٢٩ اقتحم ١٤١ مستوطنًا إسرائيليًا المسجد الأقصى، بحراسة الشرطة الإسرائيلية التي واصلت فرض قيودها على دخول المصلين المسلمين إلى المسجد بإغلاق العديد من أبوابه ومنع الفلسطينيين من حملة الهوية الزرقاء دون سن الخمسين عامًا من الدخول إليه. وبموازاة ذلك فقد واصلت عناصر الشرطة الإسرائيلية حملات الاعتقال في صفوف المقدسيين باعتقال ٧ مواطنين من منازلهم واعتقال ٦ مواطنين في المدينة بينهم ٣ قاصرين و٣ نساء بداعي رشق الحجارة والتشويش على اقتحامات المستوطنين للمسجد. وكانت الشرطة الإسرائيلية شرعت بفرض قيود على الدخول إلى المسجد بإغلاق جميع أبوابه باستثناء المغاربة والسلسلة وحطة والمجلس مع الإبقاء على نشر قوات كبيرة على البوابات الخارجية للمسجد لمنع الفلسطينيين دون سن الخمسين عامًا من دخول المسجد.

(الأيام، ٢٠١٥/٩/٣٠)

٢٠١٥/٩/٣٠ شنت طائرات الجيش الإسرائيلي في ساعة مبكرة عددًا من الغارات استهدفت مواقع عسكرية تابعة لكتائب القسام الذراع العسكري لحركة حماس، وذلك ردًا على إطلاق صاروخ من قطاع غزة. وأكد شهود عيان أنّ غارة إسرائيلية استهدفت أرضًا خالية بجوار موقع "عسقلان" التابع للقسام شمال غرب مدينة بيت لاهيا، لم تسفر عن وقوع إصابات. والجدير بالذكر أنه لم تعلن أي جهة فلسطينية مسؤوليتها عن إطلاق الصاروخ، فيما أعلنت وسائل إعلام

إسرائيلية أنّ نظام القبة الحديدية نجح في اعتراض الصاروخ فوق سماء مدينة اسدود.

(بي. بي. سي عربي، ٢٠١٥/٠٩/٣٠)

٢٠١٥/١٠/١ وقعت عملية إطلاق النار في منطقة بين مستوطنتي "إيتمار" و"ألون موريه" في جنوب مدينة نابلس بوسط الضفة الغربية المحتلة. أدت إلى مقتل مستوطنين اثنين، رجل وزوجته. وهرعت إلى المكان قوات كبيرة من جيش الاحتلال وطواقم الإسعاف. أغلقت على إثرها قوات الاحتلال حاجز حوارة جنوب نابلس.

(عرب ٤٨، ٢٠١٥/١٠/١)

٢٠١٥/١٠/٣ استشهد شاب فلسطيني (مهند الحلبي)، بعد تنفيذه عملية طعن في القدس المحتلة، أدت إلى مقتل مستوطنين اثنين. فيما أعلن مسؤول كبير في حركة الجهاد الاسلامي، أنّ منفذ الهجوم هو أحد أعضائها. الحلبي هاجم ثلاثة مستوطنين في شارع الواد الواقع في البلدة القديمة من القدس، والمؤدي إلى المسجد الأقصى. إلى ذلك، نفذت قوات الاحتلال عمليات دهم وتفتيش لمنازل الفلسطينيين ومحلاتهم التجارية المجاورة لمكان تنفيذ العملية، ونفذت عمليات اعتداء واسعة على المارة والأهالي. وفي السياق ذاته، ادعت شرطة الاحتلال، في بيانها، أنّ الشاب هو فلسطيني من سكان البيرة، وسط الضفة الغربية، وقد تمكن من الاستيلاء على سلاح أحد الجرحى الذين طعنهم وهم سياح يهود، وبدأ بإطلاق النار بشكل عشوائي تجاههم، ثم أطلقت شرطة الاحتلال باتجاهه النار مما أدى إلى استشهاده.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/١٠/٣)

٢٠١٥/١٠/٣ هاجم مستوطنون إسرائيليون قرى فلسطينية جنوب مدينة نابلس. وقاموا بـإضرام النيران في الأراضي وأحرقوا آلاف أشجار الزيتون كما هاجموا عائلات داخل منازلهم. والمتسببون هم مستوطنون متطرفون كانوا تحت حماية جيش الاحتلال.

(الجزيرة. نت، ٢٠١٥/١٠/٣)

٢٠١٥/١٠/٤ استشهد الشاب الفلسطيني فادي علون، برصاص الاحتلال الإسرائيلي في حي باب العامود بالقدس المحتلة حيث أطلقت قوات الاحتلال الرصاص باتجاه علون بعد ملاحقة المستوطنين الذين حاولوا الاعتداء عليه، وضربه، فيما أظهر فيديو تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي عملية الإعدام وسط صرخات المستوطنين "عربي عربي".

(العربي الجديد، ٢٠١٥/١٠/٤)

٢٠١٥/١٠/٤ قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إنه قرر عددًا من الخطوات الإضافية لقمع الفلسطينيين في مدينة القدس. وقال في ختام اجتماع أمني: "قررنا عددًا من الخطوات الإضافية بما فيها الإسراع في هدم منازل "الإرهابيين"، وتوسيع الاعتقالات الإدارية لـ "مثيري الشغب"، ومنع المحرضين من الدخول إلى البلدة القديمة والمسجد الأقصى، كما تقرر دفع المزيد من القوات الإسرائيلية إلى الميدان". وكان نتنياهو، أنهى، اجتماعًا مع وزير الدفاع موشي يعالون ورئيس الأركان غادي ايزنكوت ورئيس "الشاباك" يورام كوهين وقادة أمنيين مختلفين خصصه لبحث الأوضاع الأمنية في الأراضي الفلسطينية. تم خلالها بحث مختلف الخطط التي أعدها قادة أمنيون لإقرارها واتخاذ خطوات لمجابهة المواجهات المتصاعدة بالضفة والقدس.

(الأيام، ٢٠١٥/١٠/٥)

٢٠١٥/١٠/٤ قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باقتحام المسجد الأقصى واعتقلت نحو أربعين شخصًا من المرابطين داخله.

(الجزيرة. نت، ٢٠١٥/١٠/٤)

٢٠١٥/١٠/٥ تحولت المظاهرات والوقفات الاحتجاجية، التي نظمتها القوى والأحزاب العربية في الداخل الفلسطيني، إلى مواجهات مع قوات الشرطة الإسرائيلية، في كل من مدينة الناصرة في الجليل، ومدينة الطيبة. أضرم الشبان النار في إطارات مطاطية وقذفوا عناصر الشرطة بالمفرقعات، فيما ردت الشرطة بإطلاق القنابل الصوتية والمسيلة للدموع، كما شنت حملة اعتقالات واسعة في صفوف المتظاهرين. وكانت تظاهرات الغضب قد خرجت في عدد من بلدات الداخل الفلسطيني، خصوصًا مدينة الناصرة، حيث شارك المئات في تظاهرة غاضبة احتجاجًا على الممارسات الإسرائيلية في القدس المحتلة. وشهدت كل من شفاعمرو وكفر كنا والبعنة وباقة الغربية، سلسلة تظاهرات غاضبة، امتدت أيضًا إلى مدينة حيفا التي خرج فيها مائتا متظاهر رافعين شعارات ضد ممارسات الاحتلال ومخططاته لتقسيم الأقصى زمانيًا ومكانيًا.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/١٠/٦)

٢٠١٥/١٠/٥ دعا وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إسرائيل والفلسطينيين أمس إلى التحلي بالهدوء بعد الاشتباكات العنيفة التي شهدتها القدس الشرقية، وتجنب مزيد من التصعيد. وأدلى كيري بتصريحاته في برلمان تشيلي في فالباريزو بعد أن حظرت إسرائيل على الفلسطينيين دخول القدس الشرقية. وقال كيري "بالنسبة إلى القدس، من غير المقبول مطلقًا من أي من الجانبين اللجوء إلى العنف كحل". وأضاف "أحذر الجميع أن عليهم التحلي بالهدوء وعدم تصعيد الوضع، والتعامل مع هذا الأمر بطريقة تتيح إيجاد سبيل سريع للعودة الكاملة إلى الوضع الراهن حيث تعتبر الحكومة الأردنية

المسؤولة إداريًا عن المسجد الأقصى والملك عبد الله راعي المقدسات في المدينة". وتابع كيري "من المهم جدًّا الحفاظ على الهدوء الذي سيقلل من الاتجاه إلى التصعيد".

(الحياة الجديدة، ٢٠١٥/١٠/٦)

٢٠١٥/١٠/٦ دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى "ضرورة التنبه واليقظة تجاه مخططات الحكومة الإسرائيلية لجر الوضع إلى مربع العنف، للخروج من عزلتها"، في وقت قررت فيه "البقاء في حالة اجتماع دائم". وجاءت دعوة اللجنة التنفيذية، خلال اجتماع لها برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في رام الله، لمناقشة الأوضاع السائدة في الأراضي الفلسطينية والتصعيد الإسرائيلي، مشددةً على ضرورة "الالتفاف حول الانتصارات التي تحققت على كل الصعد، ضمن إستراتيجية شاملة للمقاومة الشعبية السلمية"، فيما كلفت اللجنة السياسية بوضع الخطط المطلوبة لتنفيذ كل ما جاء من محددات في خطاب عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبما يشمل الانتقال من وضع السلطة إلى وضع الدولة بأسرع وقت ممكن. وأعلنت اللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير، عن تأييدها الكامل الإستراتيجية الفلسطينية التي أعلنها عباس في خطابه، بما يشمل تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني من وجوب تحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال، والتأكيد أنّ وظيفة السلطة الوطنية الفلسطينية محددة بنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال، ورفض كل المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تحقيق مفهوم دولة بنظامين "الأبارتايد"، والحلول الانتقالية. ودعت تنفيذية المنظمة السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون، لاتخاذ كل الإجراءات القانونية الواجبة الاتباع بخصوص طلب عباس توفير الحماية الدولية لأبناء الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة، وإلى وجوب إنفاذ وتطبيق مواثيق جنيف لعام ١٩٤٩، وتحديدًا ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩، وإلى إلزام سلطة الاحتلال الإسرائيلي باحترام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/١٠/٦)

٢٠١٥/١٠/٦ أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن خطط لوضع كاميرات مراقبة أمنية على الطرق في الضفة الغربية المحتلة. وجاءت تصريحات نتنياهو خلال زيارة قام بها إلى قاعدة حورون العسكرية في مستوطنة في الضفة الغربية المحتلة بعد زيارته لمفترق الطرق الذي قتل فيه المستوطن ايتام هينكين وزوجته. وقال نتنياهو للصحفيين "إن جزءًا كبيرًا من الهجمات يجري على الطرق". وأضاف "اتفقنا على خطة جادة للغاية تقضي بوضع كاميرات مراقبة ليس فقط على الأرض بل أيضًا في الجو على كافة الطرق... مع غرف مراقبة وقدرات على الرد السريع". وبحسب نتنياهو فإنّ هذا "قد يغير قدراتنا على منع الهجمات واللحاق بمنفذيها".

(الحياة الجديدة،٢٠١٥/١٠/٧)

٢٠١٥/١٠/٨ استشهد شابان وأصيب عشرات المواطنين بجروح والمئات بحالات اختناق واعتقل العشرات جراء تصعيد قوات الاحتلال قمعها للمسيرات السلمية التي انطلقت، في مختلف أنحاء الضفة والقدس. وأكدت وزارة الصحة، في بيان، أنّ الشاب وسام جمال طالب فرج (٢٠ عامًا) من مخيم شعفاط استشهد جراء إصابته برصاصة قاتلة اخترقت القلب، خلال المواجهات مع جيش الاحتلال في المخيم، فيما استشهد الشاب ثائر أبو غزالة (١٩ عامًا)، وسط مدينة تل أبيب داخل أراضي ١٩٤٨، بعد أن أطلق رجال أمن إسرائيليون النار عليه بزعم قيامه بتنفيذ عملية طعن. وأعلنت الشرطة الإسرائيلية إصابة ٩ من عناصر شرطة حرس الحدود في التصدي الفلسطيني لمحاولة اقتحام مخيم شعفاط في مواجهات لم يشهد المخيم مثيلًا لها منذ فترة طويلة. وزعمت مصادر عبرية أنّ أربع عمليات طعن وقعت أمس في القدس وتل أبيب والعفولة والخليل، ما أسفر عن استشهاد الشاب ثائر أبو غزالة (١٩ عامًا)، وإصابة عدد من الإسرائيليين ومستوطن بجروح.

(الأيام الفلسطينية، ٢٠١٥/١٠/٩)

٢٠١٥/١٠/٩ أفادت وزارة الصحة بأن ١٤ مواطنًا استشهدوا منذ بداية المواجهات مع الاحتلال في الأول من تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥، من بينهم ٦ استشهدوا شرق غزة وخان يونس. وأضافت الوزارة في بيان صحفي، أن حصيلة الجرحى منذ الأول من تشرين الأول / أكتوبر بلغت حوالى ١٠٠٠ مصاب بالرصاص الحي والمطاطي، ووصفت جراح العديد منهم بالخطيرة، إلى جانب مئات حالات الاختناق نتيجة قنابل الغاز السام. واستشهد ٧ مواطنين وأصيب ٢٠٠ على الأقل بالرصاص الحي والمطاطي و٧ آخرين بالرضوض نتيجة الاعتداء بالضرب المبرح في المواجهات المندلعة مع قوات الاحتلال بالضفة الغربية وشرق غزة وشرق خان يونس. وأشارت إلى أنّ هذه الإحصائية فقط للمصابين الذين دخلوا المستشفيات الحكومية والأهلية والخاصة، مضيفة أنّ هناك المئات من حالات الاختناق بالغاز والعديد من الإصابات عولجت ميدانيًا. وأفادت وزارة الصحة أنّ ٦ شهداء ارتقوا برصاص الاحتلال شرق غزة وخان يونس، فيما أصيب ١٤٥ آخرون

(وكالة وفا، ٢٠١٥/١٠/٩)

١١ /٢٠١٥/١٠ شنت الطائرات الإسرائيلية غارات على قطاع غزة، وقتلت امرأة فلسطينية مع طفلتها. وقال الجيش الإسرائيلي إنّ الطائرات قصفت "موقعي أسلحة يتبعان حماس" التي تسيطر على قطاع غزة، بعد إطلاق صواريخ من القطاع على مناطق جنوب

إسرائيل. وتُعدّ هذه الغارات أحدث تصعيد في التوتر المتزايد في الأراضي المحتلة.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٥/١٠/١١)

٢٠١٥/١٠/١٣ كشف وزير الأمن العام الإسرائيلي جلعاد إردان، أنّ السلطات الإسرائيلية تدرس فرض إجراءات جديدة، وذلك بالتزامن مع إعلان إسرائيل عن مقتل ٣ إسرائيليين. وقال إردان إن من بين الإجراءات تسهيل ترخيص السلاح للمواطنين الإسرائيليين وإغلاق أحياء فلسطينية في القدس الشرقية. وذكرت الشرطة الإسرائيلية أنّ اثنين قتلا وأصيب ١٠ آخرون في حي ارمون هنتسيف بالقدس بعد صعود شخصين إلى حافلة أحدهما مزود بمسدس والآخر بسكين، وقاما بإطلاق النار وطعن الركاب، وأضافت أن قوات الأمن هرعت إلى المكان وأطلقوا النار على منفذي العملية مما أسفر عن استشهاد أحدهما وإصابة آخر. كما وقعت عملية دهس وطعن وقعت في محطة حافلات بشارع مالخي مما أدى إلى مقتل شخص واحد هو الحاخام يشعياهو كريشفسكي وإصابة آخر بجروح خطيرة، واستشهاد المنفذ.

(سي. إن. إن بالعربية، ٢٠١٥/١٠/١٣)

٢٠١٥/١٠/١٣ قال المتحدث باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي إنّ المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية صدق على:

- عدم السماح بإعادة بناء منازل الفلسطينيين التي تهدمها إسرائيل، عقابًا على القيام بهجمات ضد إسرائيليين.
- مصادرة ممتلكات من يقوم من الفلسطينيين بعمليات تراها إسرائيل عمليات إرهابية.
- سحب الإقامة الدائمة من الفلسطينيين الذين تعدهم إسرائيل إرهابيين.
- تعزيز قوام الوحدات الميدانية التابعة للشرطة الإسرائيلية.
- تجنيد ٣٠٠ حارس إضافي لحماية المواصلات العامة في القدس.
- تعزيز قوام الشرطة بقوات من جيش الدفاع ستنتشر في المدن وعلى الطرق.
- نشر قوات الجيش الإسرائيلي في الأماكن الحساسة على الجدار الأمني من دون تأخير.
- إعداد خطة لاستكمال الجدار الأمني بما في ذلك منطقة جنوب جبل الخليل.

كما وافقت الحكومة الإسرائيلية على اقتراح تقدم به وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان بعدم تسليم جثث الفلسطينيين الذين قتلوا أثناء تنفيذ أو محاولة تنفيذ عمليات طعن.

(بي. بي. سي عربي، ٢٠١٥/١٠/١٤)

٢٠١٥/١٠/١٤ أعلن رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع، عن استشهاد الأسير فادي الدربي في مستشفى "سوروكا" في بئر السبع الذي دخل قبل أيام في مرحلة موت دماغي بعد إصابته بنزيف حاد في الدماغ. وقال قراقع في اتصال هاتفي مع "وفا"، إنّ الأسير الدربي (٣٠ عامًا)، كان نقل الأحد الماضي، من سجن "رامون" إلى مستشفى "سوروكا"، بعد إصابته بنزيف حاد في الدماغ. وحمل قراقع إسرائيل وإدارة السجون المسؤولية الكاملة عن استشهاد الأسير الدربي، مشيرًا إلى أنّ إسرائيل ترتكب جريمة جديدة بشعة بحق أسرانا، وطالبنا بالتحقيق في هذه الجريمة وبغيرها من الجرائم التي ارتكبت بحق أسرانا.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/١٠/١٤)

٢٠١٥/١٠/١٤ أقامت إسرائيل حواجز طرق في أحياء فلسطينية بالقدس الشرقية، ونشرت جنودها في مدن متفرقة للتصدي لموجة من هجمات الفلسطينيين بالسكاكين.

(رويترز، ٢٠١٥/١٠/١٤)

٢٠١٥/١٠/١٦ أعلن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان في جنيف عن فحوى ونتائج تقرير شامل أعده فريق الأورومتوسطي تحت عنوان "ما التقطته الكاميرات، القتل التعسفي الإسرائيلي ونظام العنف البنيوي" ويعرض فيه مخرجات تحقيقاته حول استخدام السلطات الإسرائيلية المفرط للقوة في التعامل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس وعلى حدود قطاع غزة، إضافة إلى انتهاج القتل التعسفي باستخدامها الأعيرة النارية تجاه مدنيين أو أشخاص فلسطينيين يُدَّعى أنهم قاموا بمهاجمة إسرائيليين، لكنهم فعليًا لم يكونوا يمثّلون خطرًا حقيقيًا على الجنود يستدعي قتلهم والتنكيل بهم. وقالت، دانيلا دونجيز: "بينما لا تزال السلطات الإسرائيلية تنجح في الهرب من المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، فإنّ 'صحافة المواطن' أعادت تسليط الضوء على تلك الانتهاكات لتضعها في الواجهة من جديد".

(المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، ٢٠١٥/١٠/١٦)

٢٠١٥/١٠/١٦ تستعد ايلات شكيد وزيرة العدل الإسرائيلي لتقديم تعديل على قانون محاكمة الأطفال في إسرائيل، ما سيجيز الحكم الفعلي على الأطفال من هم في سن أقل من ١٤ عامًا. وأشار الموقع إلى أنّ القانون الحالي لا يسمح بالسجن الفعلي للأطفال الذين هم

أقل من ١٤ عامًا، ويتم التعامل معهم وفقًا لقانون الأطفال ولا يسمح بالتعامل معهم وفقا للقانون الجنائي، وتسعى وزيرة العدل لتعديل هذا القانون وستقدم خلال الأيام القادمة مشروع التعديل، والذي يسمح بتقديم كل طفل أقل من ١٤ عامًا للمحاكمة على تنفيذ عملية والحكم عليه بالسجن الفعلي.

(الأيام، ٢٠١٥/١٠/١٧)

٢٠١٥/١٠/١٧ استشهد خمسة مواطنين، بينهم فتاة، في القدس والخليل وحاجز قلنديا العسكري برصاص الشرطة الإسرائيلية ومستوطنٍ إسرائيلي بزعم محاولاتهم تنفيذ عمليات طعن، ما أبرز تصاعد تنفيذ الإعدامات الميدانية بحق المواطنين الفلسطينيين. حيث استشهد الشاب عمر محمد الفقيه (٢٣ عامًا) بعد عملية إعدام نفذتها قوات الاحتلال، داخل حاجز قلنديا العسكري شمال القدس المحتلة، وتُرك الشاب ملقى لأكثر من نصف ساعة وهو ينزف من دون تقديم العلاج الطبي له، بل على العكس، أطلقت عليه النار مرتين. استشهد الشاب طارق زياد النتشة (٢٠ عامًا)، عند مدخل شارع الشهداء وسط مدينة الخليل بزعم طعن جندي إسرائيلي. وأفادت مصادر محلية، بأن قوات الاحتلال أطلقت عدة أعيرة نارية صوب الشاب النتشة عند مدخل شارع الشهداء بزعم محاولته طعن جندي إسرائيلي، مشيرةً إلى أن قوات الاحتلال تعمدت ترك الشاب ينزف لمدة ٤٠ دقيقة من دون تقديم أي مساعدة طبية له، ومن ثمّ تمّ نقله بواسطة سيارة إسعاف إسرائيلية إلى جهة غير معلومة، فيما قام عدد من المستوطنين بعرقلة مرور سيارة الإسعاف في الشارع ووزعوا الحلوى على المستوطنين في المكان ابتهاجًا. في القدس استشهد الفتى معتز عويسات (١٦ عامًا) من سكان حي جبل المكبر في القدس الشرقية برصاص الشرطة الإسرائيلية، بحجة أنه حاول طعن شرطي في مستوطنة (أرمون هنتسيف) المقامة على أراضي الحي. قتل مستوطن إسرائيلي من المقيمين وسط الخليل، الشاب فضل القواسمي بادعاء محاولته تنفيذ عملية طعن، وذلك بإطلاق الرصاص عليه بعد تجاوزه حاجزًا للتفتيش تقيمه قوات الاحتلال على مدخل "شارع الشهداء" وسط المدينة، كما قتلت قوات الاحتلال الفتاة بيان العسيلي بادعاء محاولتها طعن مجندة إسرائيلية بمنطقة "واد الغروس" التي تجاورها مستوطنة "كريات أربع" المقامة شرق المدينة، فيما أصيب خلال مظاهرات غاضبة في المحافظة عقب استشهادهما العديد من المواطنين.

(الأيام، ٢٠١٥/١٠/١٨)

٢٠١٥/١٠/١٨ قتل إسرائيلي وأصيب ٦ آخرون في إطلاق نار في محطة مركزية للحافلات في بئر السبع، جنوب فلسطين ٤٨، وقال قائد الشرطة، يورام هاليفي، إنّ المهاجم دخل محطة الحافلات التي تتمتع بالحراسة، واستخدم مسدسًا ليهاجم جنديًا ويقتله، ثم انتزع بندقيته التي استخدمها فيما بعد في إطلاق النار على الآخرين.

)**العربي الجديد**، ٢٠١٥/١٠/١٨(

٢٠١٥/١٠/٢٣ فرضت قوات الاحتلال إجراءات مشددة في مدينة القدس المحتلة، خاصة في بلدتها القديمة ومحيط بواباتها الرئيسة وبوابات المسجد الأقصى المبارك، وحوّلت المدينة إلى ما يشبه الثكنة العسكرية بفعل الانتشار الواسع لعناصرها ودورياتها وحواجزها ومتاريسها العسكرية والشرطية في كافة أنحاء المدينة حيث توجد قوات مكثفة، وبكامل عتادها العسكري، تتمركز حول بوابات البلدة القديمة، وتنشر دوريات راجله ومحمولة وخيالة في الشوارع والطرقات المحيطة بسور القدس التاريخي، بينما تنتشر دوريات راجلة في الشوارع والحارات والطرقات والأسواق داخل البلدة القديمة والمُفضية والمؤدية إلى المسجد الأقصى المبارك.

(وكالة وفا، ٢٠١٥/١٠/٢٣)

٢٠١٥/١٠/٢٤ أعلن وزير الخارجية الأميركي جون كيري عن إبرام اتفاق بين الجانبين الأردني والإسرائيلي من أجل اتخاذ تدابير جديدة بخصوص المسجد الأقصى وأوضح كيري، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الأردني ناصر جودة، أن من بين هذه التدابير "موافقة نتانياهو على اقتراح للملك عبد الله لضمان المراقبة بكاميرات الفيديو وعلى مدار ٢٤ ساعة لجميع مرافق الحرم القدسي". كما وافقت إسرائيل على "الاحترام الكامل لدور الأردن الخاص"، باعتباره المؤتمن على الأماكن المقدسة، بحسب الوضع الراهن لعام ١٩٦٧. وأكد كيري أنّ "إسرائيل لا تنوي تقسيم الحرم القدسي"، و"ترحب بزيادة التعاون بين السلطات الإسرائيلية والأردنية" التي ستلتقي "قريبًا" لتعزيز الإجراءات الأمنية في الحرم القدسي. وكان كيري التقى في عمان العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس كلًا على حدة سعيًا لإنهاء موجة العنف الأخيرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

(فرانس٢٤، ٢٠١٥/١٠/٢٥)

٢٠١٥/١٠/٢٥ اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أن وضع كاميرات مراقبة في المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة يصب في "مصلحة" إسرائيل. وقال نتانياهو في تصريحات عند بدء الاجتماع الأسبوعي لحكومته إن الكاميرات ستستخدم "أولًا، لدحض الادعاءات بأن إسرائيل تقوم بخرق الوضع الراهن، وثانيًا لإظهار من أين تأتي الاستفزازات بالفعل ومنعها مسبقًا".

(الشرق، ٢٠١٥/١٠/٢٥)

٢٠١٥/١٠/٢٧ قرر نحو ٣٤٠ أستاذًا جامعيًا يعملون في أكثر من سبعين جامعة بريطانية مقاطعة الجامعات الإسرائيلية والمؤتمرات التي تنظمها احتجاجًا على "الانتهاكات غير المقبولة لحقوق الإنسان بحق الشعب الفلسطيني". وكتب ٣٤٠ أستاذًا جامعيًا في رسالة مفتوحة نشرتها أمس صحيفة الغارديان: "كباحثين مشاركين في جامعات بريطانية إننا قلقون جدًّا من الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية والانتهاكات غير المقبولة لحقوق الإنسان بحق الشعب الفلسطيني ومقاومة (إسرائيل) لأي تسوية للنزاع". وأضافوا: "تلبية لدعوة المجتمع المدني الفلسطيني، نعلن أننا لن نقبل دعوات من أي مؤسسة تربوية إسرائيلية ولن نشارك في مؤتمرات تمولها وتنظمها وترعاها هذه الجامعات"، مؤكدين أنهم سيستمرون في العمل بشكل فردي مع زملائهم الإسرائيليين.

(الأيام، ٢٠١٥/١٠/٢٨)

٢٠١٥/١٠/٢٩ يسعى رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو لتشكيل محكمة خاصة للشؤون الأمنية، تختص في النظر في قضايا الاعتقال الإداري وسحب حق المواطنة والإقامة الدائمة من الفلسطينيين الذين يقومون بتنفيذ عمليات المقاومة ضد الاحتلال، إضافة إلى هدم منازلهم.

(القدس. كوم، ٢٠١٥/١٠/٢٩)

٢٠١٥/١٠/٣٠ قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه "يتعين على السلطات الإسرائيلية أن تتخذ خطواتٍ فورية من شأنها أن توفر الحماية للمدنيين الفلسطينيين من اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة، وتكفل إجراء تحقيق في جميع الهجمات، لا سيما الاعتداء الذي أسفر عن مقتل يافع فلسطيني في الخليل على يدِ مدنيٍ إسرائيلي بتاريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر الجاري. وشهدت الأوضاع منذ الأول من تشرين الأول/ أكتوبر تصعيدًا دراماتيكيًا من حيث زيادة عدد محاولات الطعن الفعلية والمزعومة التي يرتكبها فلسطينيون بصفتهم الفردية ضد مدنيين وجنود ورجال شرطة إسرائيليين. ولقي ثمانية مدنيين إسرائيليين حتفهم طعنًا أو رميًا بالرصاص في اعتداءات نفذها فلسطينيون. وفي الفترة نفسها، قتلت القوات الإسرائيلية بالرصاص أكثر من ٣٥ فلسطينيًا في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل، سقط ١٤ منهم في الخليل وحدها لقيامهم بطعن إسرائيليين فعلًا، أو لمحاولتهم طعن إسرائيليين وفق زعم السلطات الإسرائيلية. وتوصلت منظمة العفو الدولية إلى أدلة تثبت أنّ بعض حوادث مقتل فلسطينيين على أيدي عناصر القوات الإسرائيلية في الخليل قد كانت عبارة عن عمليات إعدام ميداني، علاوة على مقتل أربعة فلسطينيين آخرين في الخليل على أيدي تلك القوات منذ صبيحة يوم الثلاثاء الماضي. ولكن أخبر سكانٌ من الخليل منظمة العفو الدولية أنهم يشعرون بأنهم مهددون بنفس القدر من لدن المدنيين الإسرائيليين، لا سيما أنّ الكثيرين منهم يحملون السلاح ويقيمون في المستوطنات غير الشرعية المنتشرة داخل الخليل وحولها"

(منظمة العفو الدولية، ٢٠١٥/١٠/٣٠)

٢٠١٥/١٠/٣١ أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية، أنّ حصيلة العدوان الإسرائيلي خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر٢٠١٥، كانت ٧٢ شهيدًا فلسطينيًا، ربعهم من النساء والأطفال، إضافة إلى أكثر من ٢٢٧٠ جريحًا وخمسة آلاف حالة اختناق بالغاز المسيل للدموع. وأوضحت أنّ قوات الاحتلال قتلت ٥٤ مواطنًا فلسطينيًا في الضفة الغربية، و١٧ في قطاع غزة، وشابًا من منطقة النقب بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وبين الشهداء الفلسطينيين ١٥ طفلًا، أصغرهم لا يتجاوز ثمانية أشهر، إضافة إلى سيدتين إحداهما قُتلت في قطاع غزة وهي حامل في شهرها الخامس، ما يعني أنّ ٢٣. ٦٪ من مجموع الشهداء، أطفال ونساء. وأصاب جيش الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ٢٢٧٠ مواطنًا فلسطينيًا بجروح، جراء إطلاق الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط، واعتداءاته بالضرب، ما أدى إلى إصابتهم بكسور ورضوض.

(العربي الجديد، ٢٠١٥/١١/١)

مراجعات وعروض كتب

إبراهيم غرايبة

مراجعة كتاب

لماذا تفشل الأمم؟

عنوان الكتاب: لماذا تفشل الأمم: منشأ القوة والازدهار والفقر

تأليف: دارغون أسيموغلو، وجيمس أ. روبنسن

الناشر: Crown، الولايات المتحدة الأميركية

سنة النشر: ٢٠١٢.

* باحث وصحفي أردني مهتم بحركات الإسلام السياسي.

يصف المؤلِفان الكتاب بأنَّه محاولة لفهم الاختلاف في الثراء والفقر بين الدُّول وتفسيره. ويقدمان نظرية جديدة في تفسير فشل الدُّول أو تقدمها، تقوم على المؤسسيّة التي تعمل الدَّولة وفقها، ويستبعدان النَّظريَّات التي تعزو التَّطوُّر والنُّمو إلى الجغرافيا أو المناخ أو الموارد الطبيعيَّة أو الثَّقافة أو دور الطَّليعة (النُّخبة)؛ وهي نظريات شائعة ويستخدمها عدد كبير من السِّياسيّين والمفكرين.

يحاول الكتاب الإجابة عن مجموعة أسئلة مفتاحية، مثل: هل يمكن نشر الرَّفاهية في العالم؟ ولماذا تفشل الـدُّول في الوقت الحاضر؟ ولماذا تفشل معظم محاولات مكافحة الفقر؟ كيف خطَت أوروبا خطوات حاسمة وجوهرية باتجاه المؤسسيّة الشَّاملة؟ وكيف ظهرت المؤسسات المتقدمة حول التِّجارة العالمية وبخاصة عبر الأطلسي؟ كيف استمرت هذه المؤسسات بالعمل؟ وكيف أسست للثَّورة الصِّناعيّة؟ كيف قاومت أنظمة الحكم المطلق التكنولوجيا الجديدة التي أطلقتها الثَّورة الصِّناعيّة؟ ولماذا؟ كيف أخرج الأوروبيون البلاد التي احتلوها من دائرة التَّقدُّم والمؤسسيّة؟ كيف يعمل قانون الإغلاق والاحتكار في الأنظمة الأوليغاركية لتكريس الاستخراجيَّة extractive وحماية ومنع الثَّورة الصِّناعيّة من التأثير والانتشار؟ لماذا لم تنتشر الصِّناعات والتِّكنولوجيا الجديدة في أماكن كثيرة في العالم؟ ولماذا لم تتحقق الدَّولة المركزية؟

فهم الازدهار والفقر

هناك فروق كبيرة في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم؛ حتى إنَّ أفقر مواطني الولايات المتحدة يجدون فُرصًا في الرِّعاية الصِّحية والتَّعليم والخدمات، ففرصهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة أفضل بكثير من فئات واسعة في أفريقيا جنوب الصَّحراء، وجنوب آسيا، والقارة الأميركية. وعلى الرغم من أنّ التَّمييز بين كوريا الشِّمالية وكوريا الجنوبية قبل الحرب العالمية الثَّانية لم يكن ممكنًا، فإنهما مختلفان تمامًا عن بعضهما اليوم. وقد حدث في المئة سنة الماضية تطورات أنشأت فجوة واسعة بين دول العالم وأقاليمه، أكثرها وضوحًا وصدمة الفرق بين أوروبا والولايات المتحدة واليابان من جهة، وبين العالم الثَّالث من جهة أخرى، فقد أنشأت الثَّورة الصِّناعيّة - التي بدأت في القرن الثامن عشر في بريطانيا ثم انتشرت في أوروبا وشمال أميركا وأستراليا - عالمًا جديدًا مُختلِفًا.

ومن أجل تفسير ذلك، قدَّم الكتاب نظريَّة لتوضيح المعالم الرئيسة للتَّنمية الاقتصاديّة والسِّياسيّة في العالم منذ أقدم العصور، وتلخص النَّظريَّة التَّقدُّم والفشل في طبيعة المؤسسات الاقتصاديّة والسِّياسيّة القائمة؛ سواء أكانت "استخراجيَّة" تعود بالفائدة على فئة قليلة في المجتمع، أم "شاملة" تنهض بمستوى المعيشة والخدمات والفرص الاقتصاديّة والاجتماعيّة لجميع المواطنين.

في المستوى الثاني من التَّفسير يحاول الكتاب الإجابة عن سؤال: لماذا ظهرت المؤسسات الشَّاملة في بعض أجزاء العالم وليس في غيرها؟ فنظريَّة الكتاب تقوم على التَّفسير المؤسسيّ للتَّاريخ، ثم كيف تشكَّلت المؤسسات تاريخيًّا وما مسارها؟ والفكرة الأساسية للكتاب هي العلاقة بين شمولية المؤسسات السِّياسيّة والاقتصاديّة وبين الازدهار.

المؤسسات "الشَّاملة" inclusive هي التي تحمي حقوق الملكيَّة وتكافؤ الفرص وتشجيع الاستـثـمارات والتقنيات والمـهـارات الجديدة الملائمة للتطور الاقتصاديّ والسِّياسيّ، وتقابلها المؤسسات "الاستخراجيَّة" extractive وهي التي تفشل في حماية الحقوق وتقديم الحوافز للنَّشاط الاقتصاديّ. وفي المؤسسات الشَّاملة يجري تداول السُّلطة السِّياسيّة، سلميًّا ويشارك في صوغها جميع المواطنين، ويطبَّق القانون بعدالة وشمول بلا استثناء، ويسود اقتصاد السُّوق الشَّاملة، وفي المؤسسات الاستخراجيَّة تتركز السُّلطة بيد فئة قليلة، وتُدار الحوافز والفرص لمصلحة هذه الفئة فقط، وإذا حدث نمو اقتصاديّ فلا يستفيد منه أغلب المواطنين.

يتطلب النُّمو الاقتصاديّ المستدام ابتكارًا وإبداعًا في الأعمال والموارد. وبطبيعة الحال، فإنَّ ذلك يقتضي إلغاء الموارد والوسائل القديمة التي تتحول إلى عبء اقتصاديّ واجتماعي واستبدالها. ويقابل ذلك مقاومة شرسة للتغيير والإبداع من الأنظمة والمؤسسات الاستخراجيَّة، ولو أدى ذلك إلى الفوضى وغياب الاستقرار.

وفي حين تنشئ "الاستخراجيَّة" متوالية من الفشل، فإنَّ "الشُّموليَّة" تنشئ متوالية من النَّجاح والازدهار، ولكنها متواليات يمكن أن تُكسَر أو تُوقَف في سياق التَّحوُّلات الممكن حدوثها أو بسبب أحداث كبرى تغيِّر العالم، مثل الثَّورة الصِّناعيّة، وقبلها خطوط الملاحة عبر البحار والمحيطات، والكشوف الجغرافية وما تبعها، أو الأوبئة - مثل الطاعون - التي كانت تقضي على نسبة كبيرة من السكان.

جرت في أثناء الصِّراعات الدَّاخليَّة والخارجيَّة استجابات وتفاعلات مختلفة، أنشأت فروقًا بين الدُّول والمجتمعات، وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح في تاريخ بريطانيا وفرنسا وإسبانيا. قد يبدو ذلك محيِّرًا أو ردًّا على نظرية التَّفسير المؤسسيّ للتَّاريخ، ولكن ملاحظة الاختلافات

السِّياسيّة والثَّقافية في إدارة الأحداث والمؤسسات تُبيِّن كيف جرت الاختلافات وتشكَّلت متواليات النَّجاح والفشل.

فقد طوَّر المستوطنون الأوروبيون في القارة الأميركيَّة أساليب في الحكم والصِّراع أنشأت دولًا ناجحة وأخرى فاشلة، وفي مقاومة المستعمرين واقتباس تجاربهم تلاشت إمبراطوريات راسخة مثل اليابان والصِّين، والإنكا في القارة الأميركية.

وفق التَّفسير المؤسسيّ، فإنَّ أوروبا والولايات المتحدة سوف تواصلان في القرن القادم نموهما الاقتصاديّ الشَّامل، وتواصلان أيضًا تفوقهما على غيرهما من الدّول والأقاليم، ولكنْ ثمة فرص للدُّول التي تبدو اليوم فاشلة أن تكسِر القالب وتنتقل من الفشل إلى النَّجاح.

وقد يكون مفاجئًا وفق هذه النَّظريَّة أنَّ الصِّين – على الرغم من تقدمها الاقتصاديّ الحاضر - لن تستطيع مواصلة ذلك بسبب طبيعتها الاستخراجيَّة والتي ستعرِّض مؤسساتها الاقتصاديّة للفشل وعدم الاستقرار، في المقابل فإنَّ كوبا تبدو مرشحة للتَّحول إلى الشُّموليَّة في مؤسساتها وأنظمتها السِّياسيّة والاقتصاديّة.

يتوقَّف الكتاب طويلًا عند التَّجربة الصِّينية وقدرة الصِّين على النُّمو في ظل التَّسلُّط السِّياسيّ! فقد خطت الصِّين خطوات واسعة في تطوير الاقتصاد واجتذاب الاستثمارات وإنشاء البنى التحتيَّة والمرافق الملائمة للتَّطور الاقتصاديّ. ولكنّ هذا لا يعني أنَّ الصِّين سوف تظلُّ قادرة النمو المستدام.

قد يبدو من الصَّعب تقييم كيف يتحقَّق الازدهار والفشل وتقديره؛ فالوفرة المالية المتأتيَّة خارج الأسواق والإنتاج (الاقتصاد الريعي)، بعامة تنشئ أمراضًا اقتصاديّة تهدر الفرص المصاحبة للوفرة، ولكنَّها يمكن أن تقدِّم أيضًا مجالًا لتحسين مستوى التَّعليم والخدمات والتَّدريب؛ ما ينشئ أسواقًا جديدة مهمة. ولا يمكن أيضًا تقديم توصيات موحدَة للمجتمعات والأسـواق؛ فكل مجتمعٍ مستقلٍ بذاته، والمهم أن تدير المجتمعات مواردها على النحو الذي يعود بتحسين الحياة على جميع المواطنين، وألَّا تحتكر الموارد والنُّفوذ فئة قليلة من النَّاس؛ ففي غياب العدالة والدِّيمُقراطيّة في إدارة الموارد وتنظيمها تتشكَّل متوالية من الفشل تبدأ بالاستبداد ثم الفساد ثم الفوضى، وغياب الأمن والاستقرار. وليس مؤكدًا أيضًا أنَّ التَّخطيط السَّليم يؤدي إلى النَّتائج المرغوب فيها؛ ففي تفاعل المراحل والظُّروف والاستجابات تتشكَّل احتمالات عدة للنَّتائج.

يعرض المؤلِفان حالة دول متشابهة جغرافيًا لكنَّها متفاوِتة اقتصاديًا، مثل الفَرق الاقتصاديّ بين الكوريَّتين الشِّمالية والجنوبية على الرغم من التَّماثل الجغرافي والثَّقافي واللُّغوي والعرقي بين الدَّولتين. إنّ تفسير ذلك يبدو بديهيًّا، وهو الاختلاف في النِّظام السِّياسيّ، إذ يحفز النِّظام السِّياسيّ في كوريا الجنوبية الإبداع والمبادرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، والعكس في كوريا الشِّمالية، حيث يقوم النظام السِّياسيّ على الاستبداد والقمع.

وتحت عنوان "نظريات لا تعمل" يقول المؤلِفان: الدّول الفقيرة هي فقيرة ليس بسبب طبيعتها الجغرافية ولا يعود ذلك إلى الثَّقافة أو لأنّ قادتها لا يدركون السِّياسات الصحيحة التي تجعل دولهم ثرية؛ فذلك لا يفسر على سبيل المثال كيف أصبحت دولة محدودة الموارد مثل بوتسوانا من أسرع الدّول في النُّمو الاقتصاديّ. ويربط المؤلِفان مستوى الفقر والثراء بالحوافز التي تنشئها المؤسسات وبتحديد سِّياسة الدولة لهذه المؤسسات.

وفي "استقراء التَّاريخ" يعرِض المؤلِفان كيف شكل التَّاريخ السِّياسة، وكيف تغيَّرت المؤسسات من خلال الصِّراع، ويؤكدان على فشل الدّول "الاستخراجيَّة" حتى لو بدت اليوم ناجحة، مستشهدين بالمثال الأكثر حضورًا وهو انهيار الاتِّحاد السُّوفياتيّ والشُّيوعيّة وفشلهما في تحقيق التَّقدُّم الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

ويعرِض الكتاب تطوُّر المؤسسات عبر الزَّمن، وما أصابها من انحراف أو تطوير يؤثِّر في النُّمو والإبداع، ويخصُّ الكتاب ثورة ١٦٨٨ في إنكلترا باهتمام خاص بوصفها "نقطة التَّحوُّل" التي غيَّرت النُّخب الحاكمة، وطريقة عمل السِّياسة، وفتحت المجال للثَّورة الصِّناعيّة. ثمَّ يَعرِض كيف قاومت كثير من القوى السِّياسيّة التَّطوُّر المصاحِب للصِّناعة، وما مارسه الاستعمار الأوروبي على العالم من استغلال وإفقار.

الفكرة المنشئة: شركات وقروض

فتحت الثَّورة الصِّناعيّة - القائمة على الآلة البخاريَّة وما حولها وما نشأ عنها - المجال لتقنيات وأفكار جديدة ومهمة في الصِّناعة والنَّقل والحياة، مثل صناعة النَّسيج والأقمشة والسُّفن البخاريَّة والقطارات وغيرها. وقامت شركات كبيرة وصغيرة وبنوك لتمويل البناء وتمويل المشروعات الجديدة، ونشأت بطبيعة الحال طبقة جديدة من رجال الأعمال وأصحاب المهنِ المُتقدِّمة والحِرف، وسرعان ما طُبِّقت الأفكار والمبادرات الجديدة في الولايات المتحدة الأميركية، وشُرِّعت قوانين حماية الملكيَّة الفكريَّة وبراءات الاختراع، وتنظيم الاقتصاد الجديد.

حققت الـدُّول والمجتمعات التي التقطت التَّحوُّلات الجديدة واستوعبتها واستجابت لها اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا تقدُّمًا وازدهـارًا. وبطبيعة الحال، فإنَّ العكس صحيحٌ أيضًا. في الولايات المتحدة على سبيل المثال نشأت مصارف متقدِّمة ومنتشرة في جميع الأنحاء، وقادت هذه الصِّناعة المصرفية شبكة واسعة من الأعمال والمشروعات الاقتصاديّة والصِّناعيّة والزِّراعيّة. في الوقت نفسه، سُنَّت تشريعات لتنظيم العمل المصرفيّ والامتيازات والاحتكارات، ويمكن هنا ملاحظة العلاقة بين العدالة والإبداع في التَّشريعات، وبين الحالة الاقتصاديّة والسِّياسيّة؛ فالتَّشريعات التي تُكرِّس الهيمنة والاحتكار تُنشئ دكتاتورية سياسية وتُغيِّب عدالة التَّوزيع والمنافع من الثَّروة والوفرة إن تحقَّقت.

الازدهار الذي حدث منذ منتصف القرن التاسع عشر، وقادته الثَّورة الصِّناعيّة، أنشأ اقتصادًا عالميًّا جديدًا وتجارة دوليَّة واسعة، ولكن في دول أميركا اللَّاتينية استخدمت الفرص الجديدة لتعزيز الامتيازات والاحتكارات والهيمنة، وواصلت النُّخب الجديدة اضطهاد الشُّعوب الأصليَّة وتهميشها وإخضاعها للسُّخرة، وإجبار عدد كبير من أفرادها على العمل في المزارع والمناجم بعيدًا عن مواطنهم الأصليَّة. فدخلت تلك الدّول في حالة عدم استقرار وحروب أهلية وانقلابات عسكرية وصراعـات عسكرية طاحنة بينها، فاجتمعت عليها الدكتاتورية والفقر والفساد والفشل، وقُتِل عشرات الآلاف، واعتُقِل مئات الآلاف من المواطنين في سجون الانقلابات والدِّكتاتوريات.

المؤسسات الاقتصاديَّة الاستخراجيَّة والمؤسسات الشَّاملة

تختلف الدّول في ما بينها في النَّجاح الاقتصاديّ تبعًا لمؤسساتها وتأثيرها في الاقتصاد والأعمال والحوافز. ولنتخيل – يقترح المؤلِفان - ما يتوقعه المراهقون في حياتهم في كوريا الشِّمالية والجنوبية، إنَّها توقعات يحكمها التَّعليم ونوعيته، والأسواق والفرص الواعدة، والمهارات التي يحتاجون إليها. ففي كوريا الجنوبية يبني الشباب توقعاتهم على سوق قائم على الملكيَّة الخاصة والتنافس، وفرص تحسين معيشتهم وحصولهم على المنازل والسَّيارات والرِّعاية الصِّحية. أمَّا في كوريا الشِّمالية، فإنَّ الخيارات محدودة ومحددة أيضًا، وبطبيعة الحال إنَّها توقعات تعكس المستوى الاقتصاديّ والمعيشيّ والاهتمام بالمستقبل.

إنّ حقوق الملكيَّة الخاصة هي الركيزة في الدّولة الشَّاملة والمحرك للاستثمار وزيادة الإنتاجيَّة، وبغير هذه الملكيَّة فإنَّ رجال الأعمال والموهوبين والمتفوقين يشعرون أنهم يُسْرَقون، ولن تتشكَّل حوافز للاستثمار والعمل والإنتاج والابتكار.

محركات الازدهار

تشجِّع المؤسسات الشَّاملة حريَّة الأسواق التي تضمن الإبداع وتنمية المواهب، وتفتح المجال للتَّنافس الذي يجعل البقاء للأفضل، وتمهِّد الطريق للازدهار بتوفير التَّعليم والتِّكنولوجيا. وبالنَّظر اليوم إلى سلسلة الاختراعات والتَّحسينات التي أدخلها الموهوبون والمبادرون الى الحياة مثل الكهرباء والأجهزة والسَّيارات والرُّوبوتات والأدوية، يمكن ملاحظة إلى أي مدى أسهمت المؤسسات الشَّاملة في تحسين الحياة. وهنا يكمن التساؤل الذي يحمل الإجابة في الوقت نفسه، لماذا كان توماس أديسون أميركيًا ولم يكن مكسيكيًا؟ ولماذا كانت شركة سامسونغ كورية جنوبية وليست شمالية؟

يمكن الرَّبط ببساطة بين انخفاض مستوى التَّعليم وبين المستوى الاقتصاديّ وكفاءة المؤسسات، فالأسواق الفاشلة والمحدودة تؤدي أيضًا إلى فشل في بناء المواهب واستقطابها، ومن الواضح أنَّ هناك علاقة وثيقة بين التَّعددية والمؤسسات الاقتصاديّة الشَّاملة.

في المقابل، تعمل المؤسسات السِّياسيّة "الاستخراجيَّة" لمصلحة فئة محدودة، وتقيم الحواجز وتقمع أداء السُّوق والمجتمعات، فنظام العبودية والسُّخرة على سبيل المثال كانت تحميه مؤسسات سياسيَّة قمعيَّة. واليوم، فإنَّ الحالة نفسها أو قريبًا منها يمكن ملاحظتها في أداء النُّخب الفئوية والمهيمنة في أنحاء واسعة من العالم الذين تتشكَّل مصالحها حول الواقع الفاسد وتحميه.

نحو نظريَّة لعدم المساواة في العالم

ثمة عالم غير متكافئ، ففي البلدان الغنيَّة يتمتَّع المواطنون بدخل مرتفع ومستوًى متقدِّم من المعيشة والخدمات: الرِّعاية الصِّحيَّة والتَّعليم وفرص العيش لحياة أطول، والمياه النَّظيفة والكهرباء والتَّرفيه والطُّرق، وسيادة القانون والمشاركة في انتخاب ممثِّليهم في البرلمان والحكم المحليّ. ولكنَّ ذلك حلم بعيد المنال في الدُّول الفقيرة؛ فالمواطنون لا يجدون فرص الحصول على الخدمات نفسها التي تزيد

فرصهم في التَّقدُّم، مثل الإنترنت والتلفزيون. وفي ظل هذا التَّفاوت، ينشأ الاستياء والشعور بالظُّلم.

فالتَّقدُّم والازدهار ينشآن في بيئة من المعرفة والاستخدام المتراكم للتقنية والسِّلع والمنتجات المختلفة؛ ما ينشئ أفكارًا خلاقة جديدة، وفي ظل العدالة والرضا تتشكل الحوافز وتقلُّ العوائق أيضًا أمام المبادرات والمتفوقين والموهوبين، ويكون دور الدَّولة في إطلاق هذا الإبداع وتطويره بترسيخ الدِّيمُقراطيّة والعدالة والتَّشريعات الاقتصاديّة الملائمة لتنظيم الأعمال والمِلكيّة. ولكنَّ الدستور والقوانين الدِّيمُقراطيّة لا تكفي إذا لم تتحول إلى واقع، ولم يجر توزيع السُّلطة السِّياسيّة بشكل عادل وملائم، ولم تُمكّن المجموعات المختلفة من المشاركة لتحقيق أهدافها ومصالحها.

يشير المؤلِفان هنا إلى دور الشَّركات التي بدأت في الظهور والانتشار منذ القرن السابع عشر، وهي مثال جيد للتَّفاعل بين المؤسسات السِّياسيّة والاقتصاديّة، ومتوالياته الاقتصاديّة والاجتماعيّة، والتي لم يكن بعضها ناجحًا، فذلك النَّجاح يعتمد على التَّفاعل والعلاقات الصحيحة والإيجابيّة بين المؤسسات، ولكن في المحصلة تشكَّلت مؤسسات تبدو اليوم مستمرة وعميقة الجذور!

لماذا تبدو عملية القضاء على عدم المساواة وتحويل البلدان الفقيرة إلى مزدهرة صعبة؟ يجيب المؤلِفان بأنَّها ليست عملية تلقائيّة، ولكن يجب أن يتحمَّس المجتمع للتغيير ويُلزِم القيادات والنُّخب السِّياسيّة والاقتصاديّة في هذا الاتجاه، فلا تعكس القوانين مصالح أقليات مهيمنة على الاقتصاد والسِّياسة.

يرجِّح الكتاب أن يستمر النُّمو الاقتصاديّ في الصِّين لفترة قادمة من الزمان ولكنه لن يتحوَّل إلى نمو مستدام، فلا يمكن الثِّقة بالنُّمو الاقتصاديّ الجاري في ظل أنظمة استبدادية، وهو الأمر نفسه في روسيا.

وعلى الرغم من اعتراف المؤسسات الدّولية مثل صندوق النقد الدّولي بأهمية الشُّموليّة في المؤسسات، فإنَّها تركِّز على مجموعة من السِّياسات لأجل تحسين النُّمو الاقتصاديّ؛ مثل رفع كفاءة الخدمات وتحسين أداء الـدُّول ومكافحة الفساد، ولكنَّها تُطبَّق أو تُفرَض بغطرسة على الدّول؛ ما يجعلها غير مجدية، أو أنَّها تنفذ بطريقة غير صحيحة، فيجري تنفيذ كثير من السِّياسات على نحو ظاهريّ أو شكليّ. وقد أنشأت هذه الإجراءات الشَّكلية حالة من عدم اليقين وعدم الثِّقة، وعدم الاستقرار، وقد مهَّد ذلك لنظريَّة استقلالية البنوك المركزيَّة لأجل مقاومة الضغوط السِّياسيّة وتغطيَّة التَّضخُّم.

لقد استجاب روبرت موغابي رئيس زيمبابوي لهذه النَّصيحة الدُّولية فأعلن في عام ١٩٩٥ إنشاء بنك مستقل، وقبل ذلك كان التضخم حوالي ٢٠ في المئة، ولكنه ارتفع في عام ٢٠٠٢ إلى ١٤٠ في المئة، وفي العام التالي ارتفع إلى ٦٠٠ في المئة، ثم تضاعف أضعافًا كثيرة. ولكن في بلد يفوز رئيسه في "اليانصيب"، فإنه لا يمكن الثِّقة بقانون أو سياسة تُطبَّق فيه، ولا يمكن لبنكه المركزيّ أن يكون مستقلًا.

وفي سيراليون سقط محافظ البنك المركزي الذي كان على خلاف مع الرئيس سياكا ستيفنز عن سطح مبنى البنك منتحرًا كما قيل! وعلى الرغم من أنَّه لم يعدْ بإمكان القادة السِّياسيّين في الأرجنتين وكولومبيا طباعة النُّقود من غير غطاء بعد استقلال البنوك المركزية فيهما منذ عام ١٩٩٠، فقد توسعوا في الإنفاق الحكومي المموّل بالاقتراض، ومُرِّرت في ظل هذه السِّياسة عمليات فساد كبرى لمكافأة المسؤولين وأنصارهم.

ومن الحلول الأخرى التي قُدِّمت لمواجهة الفشل الاقتصاديّ، تحسين أنظمة التَّعليم والرِّعاية الصِّحية وطرق تنظيم الأسواق. قد يبدو ذلك صحيحًا ومنطقيًّا ولكن في ظل تجاهل الفقر وأسبابه، فإنَّ هذه الأنظمة لن تعمل جيدًا، ففي هذا التَّدخُّل القسريّ أو الهندسيّ لتحسين التَّعليم والصِّحة تتعرض الأنظمة لعدم الثِّقة والتَّرهل، وقد يفضّل عليها - حتى الفقراء - القطاع الخاص أو غير المنظم، وليس ذلك بالضرورة سلوكًا غير عقلانيّ، فالنَّاس غير قادرين على الحصول على الخدمات الحكومية أو الاستفادة من مرافقها بسبب الفساد ونقص الكفاءة لدى مقدِّمي الخدمات.

تمثل أفغانستان حالة صارخة للفشل، فبعد القضاء على نظام طالبان، لم يتمكن البلد من التَّحوُّل الى الازدهار والاستقرار على الرغم من الانتخابات (الدِّيمُقراطيّة) والمساعدات الدّولية، وكان المستفيد الأول من جهد الإغاثة وبرامجها المكاتب والمنظمات القائمة عليها، والمقاولون والموظفون الذين يتعاملون معها.

والأمر نفسه حدث في زائير (الكونغو) وهاييتي وباكستان؛ فقد استُخدِمت المساعدات الخارجيَّة في شراء الولاءات السِّياسيّة أكثر من استعمالها في التنميَّة، وتحوَّلت برامج الأمم المتَّحدة والمنظمات الدّولية إلى مشروعات حكومية سياسيَّة بدلًا من مواجهة الفقر، ولم تُلاحظ السِّياسات الحكوميَّة المُطبَّقة أسباب الفقر، ولم تكرِّس لحقوق الملكيَّة والقانون وتحسين حياة الناس العاديين والفقراء، بل استبعِدوا من التَّعليم والخدمات الحكوميَّة.

مراجعات حول الكتاب

لقي الكتاب اهتمامًا كبيرًا ونُشرَت منه طبعات عدة وفي صيغ وأشكال مختلفة، ونال جوائز مهمة، كما كُتبت حوله عروض ومراجعات كثيرة؛ إذ يقول جيرد ديموند - أستاذ الجغرافيا بجامعة كاليفورنيا ومؤلِف عدد من الكتب المهمة - في تعليق له على الكتاب نُشِر في جريدة **نيويورك تايمز**[1]: لا يمكن إغفال العامل الجغرافي والموارد كما فعل أسيموغلو وروبنسن في تشكيل الـدّول والمجتمعات وفي نجاحها وفشلها، وأن يُربط التَّقدُّم فقط بـ "المؤسسات الشَّاملة" بمعنى السِّياسات والتَّشريعات التي تحفز الإنتاج وتحميه.

ولكن لماذا انهارت دول ذات مؤسسات ناجحة؟ وكيف نفسِّر الازدهار والتَّقدُّم على مدى التَّاريخ قبل هذا التَّطوُّر المؤسسيّ؟ يقول ديموند: لقد نشأت الدّول حول الاقتصاد الزِّراعيّ، ويمكن ملاحظة العلاقة بين طول مدة الاقتصاد الزِّراعيّ وبين النَّجاح السِّياسيّ، فالزِّراعة لدى كثير من الباحثين والمفكرين أسست للأنظمة السِّياسيّة والإداريّة.

إنَّ كثيرًا من البلاد التي كانت تدير اقتصادًا ناجحًا تواجِه اليوم حالة من الفقر والبؤس بسبب سياسات الاحتلال والسُّخرة ومصادرة المنتجات والتغيير القسريّ لوجهة الاقتصاد. ثم إنَّ كثيرًا من هذه الدّول بعد استقلالها واصلت سياسات "استخراجيَّة" فاشلة. يقول ديموند إنَّ فكرة المؤسسيّة التي عرضها المؤلِفان تقدِّم جزءًا من التَّفسير، ولكن لا يمكن تجاهل عوامل مهمة ومؤثرة ومستقلة أيضًا عن المؤسسات، مثل الكوارث والأوبئة والأمراض المتوطِّنة في المناطق المدارية والاستوائية وتأثيرها السَّلبي في الإنتاج والتَّقدُّم، فهي تستنزف الموارد، وتعوق المشاركة في العمل والإنتاج، وتشغل النِّساء والأُسر عن العمل. وكيف يمكن تجاهل تأثير الجليد والشِّتاء في الموارد والعمل والإنتاج أو إغفال درجات الحرارة والمناخ والجفاف والأمطار في الصحارى والمناطق الاستوائية أو- المعتدلة؟

يقول ديموند: يشكِّل الموقع الجغرافيّ بالنِّسبة إلى خطوط العرض عاملًا مهمًا في القوة والازدهار مستقلًا عن المؤسسات، ويمكن ملاحظة ذلك في الإنتاج والغذاء والصِّحة، وكذلك في نقل السِّلع وشحنها، فالملاحة البحريَّة أو النَّهريَّة أو البريَّة تؤثِّر في تكلفتها وفرص وصولها وتصديرها واستيرادها. ومن المؤكد أنَّ الدّول المعزولة عن البحار تواجه تحدِّيًا اقتصاديًّا، ويمكن المقارنة والملاحظة للعلاقة بين اقتصاديّات الدّول وموقعها بالنِّسبة إلى البحار والأنهار، مثل أفغانستان ونيبال وكثير من دول أفريقيا المعزولة عن البحار.

ويؤثر في مستوى الثَّروة أو الفقر توفُّر الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات والمأكولات البحريِّة، والدّول التي تفقد مواردها الطبيعيَّة تمضي إلى الفقر؛ فالدّول التي أُزيلت منها الغابات مثل هاييتي ورواندا وبوروندي ومدغشقر ونيبال مضت نحو الفقر وعدم الاستقرار السِّياسيّ.

ونعلم جميعًا من تجربتنا الشخصية – يقول ديموند - أنه ليس ثمة جواب واحد بسيط عن السؤال: لماذا يصبح أحدنا ثريًا أو فقيراً؟ يعتمد ذلك على الميراث، والتَّعليم، والطُّموح والموهبة والصِّحة والاتصالات الشخصية، والفرص، والحظ. ويجب ألَّا يفاجئنا عدم وجود جواب واحد أو صحيح عن سؤال لماذا تكون المجتمعات غنية أو فقيرة؟

وفي التَّركيز الضَّيق على دور المؤسسات، يتجاهل المؤلِفان - حسب ديموند - البيئة الشَّاملة المُحيطة بالتَّقدُّم والفشل، ويرفض المؤلِفان الأخذ بحالات الفشل والنَّجاح المناقضة لنظريَّتهما، مثل الصِّين حاليًا، والدُّولة العُثمانيَّة والاتِّحاد السُّوفيتيّ كأمثلة تاريخية!

وحول تأثير الموارد الوفيرة في التَّقدُّم الاقتصاديّ، يرى ديموند أنَّ المؤلِفين اختارا بانحياز حالات من الفشل والنَّجاح، فإذا كان الماس لا يؤدي الى التَّقدُّم في سيراليون، فماذا عن الحديد؟ أليس موردًا؟ وما دوره في النَّجاح أو الفشل/ اللعنة؟ وهناك أيضًا انحياز أو جهل تاريخي كما يقول ديموند؛ ففي دراستهما لبريطانيا واليابان يهتم المؤلفان بمؤسسات الدَّولتين السِّياسيّة والاقتصاديّة على مدى التَّاريخ، ولكن لا يبدو ثمة تاريخ مؤسسيّ لإثيوبيا أو الكونغو!

بالطبع ستكون النتائج المترتبة على النَّظريَّة موضع جدل، ففي تفسيرهما لأسباب فشل المشروعات الاقتصاديّة والتَّنموية التي أدارتْها المنظمات الدّولية والدّول المُتقدِّمة لمساعدة الدّول الفقيرة، يتمسك المؤلِفان بأنّ "هندسة الازدهار" يجب أن تركز على البناء المؤسسيّ، وبغير ذلك لن يحدث التَّقدُّم، وهذه نتائج تخالف الحقائق الواقعية الماثلة في الدُّول الفقيرة عن الأمراض والكوارث!

1 *The New York Times*, June 7, 2012, at: http://www.nybooks.com/articles/archives/2012/aug/16/why-nations-fail/

تامر بدوي*

مراجعة كتاب

الاقتصاد السياسي لإيران بعد الثورة

العنوان الأصلي: Iran's Political Economy since the Revolution

تأليف: سوزان مَلوني

الناشر: مطبعة كامبريدج الجامعية (Cambridge University Press)

سنة النشر: آب / أغسطس ٢٠١٥

عدد الصفحات: ٥٨٥ صفحة

* باحث مصري مختص في الشؤون الإيرانية.

أوّلًا: محاولات التأريخ لاقتصاد إيران السياسي

ظل موقع الاقتصاد الإيراني من النقاشات الأكاديمية الدائرة حول السياسة الإيرانية الداخلية والخارجية مهمشًا لفترة طويلة لمصلحة دراسة الأيديولوجيا، ذلك أنّها تعدّ المحرك الرئيس لمنعطفات السياسة الإيرانية المدفوعة بصراعات النخب. فالدراسات التاريخية البارزة التي تتناول تاريخ إيران الحديث والمعاصر عادة ما تعالج المسائل الاقتصادية بوصفها متغيرًا تابعًا، وليس مستقلًا. كما أنّ الكتابات السائدة لا تتناول سوى الحوادث الاقتصادية الكبرى، عوضًا عن التعمق في مسائل تقنية تخصّ علاقة متغيرات اقتصادها بعضها ببعض بصفة مترابطة.

ويُعدّ كتاب "البازار والدولة في إيران: سياسات سوق طهران" (Bazaar and State in Iran: The Politics of the Tehran Marketplace) الصادر عام ٢٠٠٧، للباحث أرنج كشفرزيان أحد المؤلفات الفارقة في مجال دراسة الاقتصاد السياسي الإيراني، من خلال تتبع شبكات علاقات تجار البازار بعضهم ببعض من جهة، وعلاقاتهم بجهاز الدولة الإيرانية قبل اندلاع الثورة وبعدها، وكيفية تأثر ديناميكيات التجارة في البازار بالتقلبات السياسية بعد الثورة سلبيًا، من جهة أخرى. أمّا الكتاب الآخر الفارق في مجال الكتابة عن الاقتصاد السياسي الإيراني، فهو "صراع إيران من أجل الاستقلال الاقتصادي: الإصلاح ومناوئوه ما بعد الثورة" (Iran's Struggle for Economic Independence: Reform and Counter-Reform in the Post-Revolutionary Era) لايفا ليلى بيساران. ويتناول هذا الكتاب الصراع على صناعة القرار الاقتصادي في إيران، من خلال رصد التحولات المؤسسية الفارقة وعمليات إصلاح / لبرلة الاقتصاد.

ويعدّ كتاب "بعد الخميني: إيران تحت حكم خلفائه" (After Khomeini: Iran Under His Successors) الصادر عام ٢٠١٢، لباحث الاجتماع الإيراني سعيد أمير أرجمند، أحد الكتب المهمة الأخرى في هذا المجال. وهو وإن كان كتابًا يعتمد على التحليل السوسيولوجي لإيران بعد الثورة، ولا يختص حصرًا بالتأريخ الاقتصادي، إلّا أنّه يغطي كيفية تحكّم / تلاعب الأولجركيات بالاقتصاد الإيراني، والعوامل التي أدت إلى كرتلة المشهد الاقتصادي في إيران ما بعد الثورة.

وأخيرًا يأتي كتاب سوزان مَلوني "الاقتصاد السياسي لإيران بعد الثورة" (Iran's Political Economy since the Revolution) الصادر في آب / أغسطس ٢٠١٥، محاولة لتأريخ شامل لاقتصاد إيران السياسي، منذ اندلاع الثورة حتى العقد الأول من القرن الحالي. تتناول مَلوني في هذا الكتاب الصراعات السياسية / الأيديولوجية بين النخب الإيرانية على خلفية الانحيازات الاقتصادية لمختلف الأطراف، بداية من المحافظين والإسلاميين اليساريين وصولًا إلى من تسميهم اليمين الجديد.

تعود أهمية الكتاب أيضًا إلى شخص مؤلفته، إذ كانت قريبة من عمليات صنع القرار في الولايات المتحدة الأميركية ذات الصلة بالملف الإيراني. تشغل مَلوني حاليًا منصب نائب مدير برنامج السياسة الخارجية في مؤسسة بروكينجز، وهي زميل في مركز بروكينجز الخاص بسياسات الشرق الأوسط، حيث يتركز عملها على إيران وملف الطاقة في الخليج. عملت مَلوني سابقًا مستشارًا لمسؤولين رفيعي المستوى في وزارة الخارجية الأميركية فيما يخصّ ملفات ترتبط بإيران. كما عملت ضمن فريق تخطيط السياسات التابع لوزير الخارجية الأميركي. وشغلت منصب مدير أحد البرامج التي تهدف إلى منع الانتشار النووي في المجلس الأميركي للسياسات الخارجية (٢٠٠٤). وأخيرًا، عملت مَلوني في شركة أكسون موبيل مستشارًا لشؤون الشرق الأوسط.

ثانيًا: محتوى الكتاب

أهداف الكتاب:

ترى مَلوني أنّ التيار التحليلي السائد الذي يتناول إيران بالدرس، يركّز على التوجهات الأيديولوجية للفصيل السياسي المسيطر في تفسير سياساته الداخلية والخارجية. ويتم النظر إلى السياسة الإيرانية على أنها أيديولوجية، فصائلية وشخصية، وإلى الاقتصاد الإيراني بوصفه تابعًا لهذه العناصر المركزية. وأحد أسباب ذلك هو هامشية العنصر الاقتصادي في خطابات الزعماء والرؤساء الإيرانيين التي كانت دائمًا تقلل من أهمية الأعباء الاقتصادية التي تواجهها الجمهورية الإسلامية. ولذلك ساهمت هذه الخطابات البلاغية (وهي محض بروباغندا) في الإبقاء على فهم مغلوط وغير مكتمل لآليات العمل المؤسسية للجمهورية الإسلامية. والتركيز على العنصر الأيديولوجي في التحليل لن يكشف سوى عن بُعد واحد من أبعاده المتعددة. ولكن خلاف ذلك، ترى مَلوني أنه على الرغم من أنّ الثورة لم تكن مرتبطة بالاقتصاد، فإنها خلقت البيئة التي هيأت لتحويل الاقتصاد إلى نقطة مركزية للتنافس السياسي. ومن هنا كان الاقتصاد وليس الأيديولوجيا السبب الرئيس للانقسامات السياسية التي حدثت

بعد الثورة. فالاقتصاد أيضًا هو ما دفع طهران إلى التخلي عن رؤيتها الانغلاقية (Autarkic) نحو العالم، ومغازلة قوى إقليمية مجاورة لها بدبلوماسيتها المركنتالية (Mercantilist diplomacy).

تستهدف هذه الدراسة التركيز على أربعة جوانب شكّلت اقتصاد إيران السياسي بعد الثورة، وهي التالية:

أ- ميراث إيران الاقتصادي والسياسي قبل اندلاع الثورة

أي مراقب لإيران يرى أهمية دور الاقتصاد في ظهور الدولة وديناميكياتها السياسية. فأي مرحلة من مراحل الفوضى السياسية التي شهدتها إيران، سبقتها فترة من المظالم والضغوط الاقتصادية، كما توضحه الأعمال التاريخية الراصدة لتاريخ إيران السابق لاندلاع الثورة. يمكن ملاحظة أهمية العنصر الاقتصادي عند دراسة الحوادث الكبرى في التاريخ الإيراني كثورة التبغ، والثورة الدستورية، وأزمة تأميم النفط. لقد كانت المشكلات الاقتصادية نابعة في الكثير من الأحوال من الضغوط التضخمية التي سببتها السياسات النقدية غير المنضبطة.

ب- استمرار الصراعات الفصائلية وتشعب السلطة

ساهم ازدواج بنية السلطة (بين مؤسسات ثورية ومدنية) في التأثير بصفة حاسمة في المشهد الاقتصادي. تصف مَلوني ذلك النظام الذي نتج عن الثورة كـ "وحش متعدد الأبعاد"، يتكوّن من مجموعة من اللاعبين والمصالح المتشعبة. فطبيعة سيادة إيران المزدوجة ومشهدها السياسي المتشعب دفع إلى التنافس على جهاز الدولة، وإضافة المزيد من الحواجز التي تحدّ من وجود شفافية مالية وقانونية، فضلًا عن توسع الخلافات بين الأطراف في السياسة الاقتصادية المنتهجة.

ج- سيطرة الدولة على عوائد تصدير النفط

عزز النفط من بقاء الجمهورية الإسلامية، حتى وإن جعلها أكثر هشاشة وعرضة لتقلبات الأسواق العالمية، ومحاولات خصومها لتقويضها. وللمفارقة، فعلى الرغم من ازدراء خطابات الثوريين لأسواق النفط والرأسمالية، فإنّ إيران أصبحت أكثر اعتمادًا على عائدات النفط بعد اندلاع الثورة مقارنة بالفترة الملكية التي سبقتها. كما مكّنت عائدات النفط النظام من الاستحواذ على قاعدة دعم شعبية قوية، بفضل سياساته الاقتصادية التوزيعية، واستخدام النفط لتوسيع نفوذه في الإقليم ومناطق أخرى خارجه.

د- علاقة إيران المشوهة مع العالم

ترى مَلوني أنّ الشك في القوى الدولية وقوى الاقتصاد العالمي لطالما كانت إحدى السمات المميزة للتاريخ الإيراني، ومع ذلك، لم تنجح الجمهورية الإسلامية في تحقيق حالة من الانعزال الكامل. وفي المقابل حتى لو كانت الجمهورية الإسلامية قادرة على ذلك، فإنّ العالم لم يكن مستعدًا لفك ارتباطه بإيران. ومع ذلك، استمرت رؤية إيران بعد الثورة المنقسمة تجاه العالم في المزج والتوفيق بين الغضب تجاه السياسة الدولية، وهو الذي عكسته خطابات المسؤولين، والشعور بحتمية الانخراط، بحيث نتجت عن ذلك مجموعة من الاتجاهات المتناقضة في سياسة إيران الخارجية وسياساتها الاقتصادية.

أقسام الكتاب

قسّمت المؤلفة الكتاب إلى عشرة فصول على النحو التالي:

المقدمة؛ المقدمة: الاقتصاد السياسي لإيران قبل الثورة؛ اقتصاديات الثورة (١٩٧٧ – ١٩٨٠)؛ ثمن الدفاع المقدس (١٩٨٠ - ١٩٨٩)؛ جهاد إعادة البناء (١٩٨٩ - ١٩٩٧)؛ آية الله غورباتشوف: الإصلاح على حواف الخطوط الحمراء؛ الشعبوية، النسخة الثانية: عهد أحمدي نجاد (٢٠٠٥ – ٢٠١٣)؛ ملف الطاقة والجمهورية الإسلامية؛ العقوبات والدولة المقدسة؛ الخاتمة.

أ- "ثمن الدفاع المقدس (١٩٨٠ – ١٩٨٩)"

ترى مَلوني أنه على الرغم من الخسائر التي تكبدتها إيران جراء الحرب مع العراق، فإنّ الاقتصاد الإيراني كان قادرًا على التعافي نسبيًّا مقارنة بالأداء الذي شُهد بعد الثورة. في عام ١٩٨٢، صرح الرئيس الإيراني علي خامنئي أنّ "البلاد في وضع اقتصادي جيّد جدًّا". ففي هذه الفترة، استطاعت إيران الوفاء بمعظم ديونها التي راكمتها في العصر البهلوي. وعلى الرغم من ازدياد التدخل الحكومي والقيود المفروضة، فإنّ التجار والمستوردين قد استطاعوا الاستمرار في نشاطاتهم. وخلال السنوات الثلاث الأولى بعد تأسيس النظام الجديد، ارتفعت حصة واردات القطاع الخاص من ٤٩ في المئة إلى ٦٤ في المئة. ويعود ذلك إلى الدور الذي قام به وزير التجارة حبيب الله عسگراولادي في دمج التجار والمستوردين في شبكات التوزيع الدولتية. ومع ذلك، استمرت الصعوبات التي حالت دون القدرة على استيراد العديد من السلع الضرورية.

بررت الحرب توجّه إيران نحو سياسة نقدية أكثر توسعية وخاصة بعد التأميم، والدمج، والاستحواذ على البنوك الخاصة، وهو الأمر

الذي أدى إلى تقويض الثقة في هذا القطاع؛ فمن جهة، وفّر البنك المركزي السيولة اللازمة لاستمرار بقاء الجهاز المصرفي، ولكن نتيجة لتراجع عائدات النفط، اضطرت الحكومة إلى الاقتراض من القطاع المصرفي لتمويل عجز إنفاقها، من جهة أخرى. فقد دفعت الحرب الحكومة إلى الاستمرار في الاعتماد على تمويل عجز إنفاقها، وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم. ولكن نتيجة لعدم القدرة طهران على السيطرة على فاتورة الواردات، تراجعت احتياطاتها من النقد الأجنبي، ما دعا المسؤولين إلى دق ناقوس الخطر. ولمعالجة هذه الأزمة أسست الحكومة ما سُمّي بـ "مفوضية توزيع النقد الأجنبي" التي خولتها مهمات توزيع مصادر النقد المحدودة على القطاعات الحيوية التي لها أولويات قصوى في وقت الحرب. وبذلك تمت محاصصة (Rationing) معظم السلع ومنع استيراد العديد من السلع غير الضرورية. وفي النهاية سيطرت الدولة على قنوات التجارة الخارجية باستيراد أربعة أخماس السلع الضرورية. وبحلول عام ١٩٩٠، كان القطاع الخاص مسؤولًا عن استيراد ٣٧ في المئة فقط من الواردات الإيرانية.

خلال تلك الفترة، كانت أربعة موضوعات اقتصادية محلًا للجدل بين الفصائل السياسية: تأميم الأراضي وتوزيعها، ودور الدولة في التجارة الخارجية، وتنظيم سوق العمل، والسياسة الضريبية.

ب- "جهاد إعادة البناء (١٩٨٩ - ١٩٩٧)"

كان من شأن مرحلة إعادة البناء التي قادها الرئيس هاشمي رفسنجاني، بعد انتهاء الحرب مع العراق، أن تؤدّي دورًا كبيرًا في تطوير مستقبل إيران وتشكيله. فقد شهدت هذه الفترة صراعًا بين التيار الذي يقوده هاشمي رفسنجاني الذي يدعو إلى الإصلاح واللبرلة الاقتصادية، من جهة، والإسلاميين اليساريين المتمسكين برؤية دولتية للاقتصاد الذين رأوا في الرأسمالية خيانة لمُثل الثورة، من جهة أخرى. كما زاد برنامج إعادة البناء من اغتراب جيل أصغر من الثوريين الذين رأوا في النظام الجديد أداة لتخريب الثورة، ووسيلة لإثراء طبقة من المسؤولين بجهاز الدولة الإيرانية. ولهذا تصف مَلوني مرحلة إعادة البناء بمرحلة تحوّل العقد الاجتماعي من مضمونه الثوري – الدفاعي إلى مضمون آخر يستهدف التنمية والتقدم.

خرج الاقتصاد الإيراني منهكًا من الخسائر التي تكبدها خلال الحرب، وبسبب العقوبات الغربية التي فرضت على طهران جرّاء استهداف النفط الخليجي. ففي النصف الأول من ١٩٨٨، تراجعت الصادرات الإيرانية بنسبة ٢٥ في المئة مقارنة بما كانت عليه، ما زاد من الصعوبات التي واجهها النظام في تأمين النقد الأجنبي اللازم لوارداته ومشروعات إعادة البناء. صرّح هاشمي رفسنجاني قبل توليه الرئاسة في ١٩٨٩، بأنّ منشآت التصنيع الإيرانية تعمل بـ ٤٠ في المئة من طاقتها، من دون تقليص في المقابل من حجم التكاليف. عكست الحرب تدهور الوضع المعيش للمواطن الإيراني، بحيث تراجع الناتج القومي للفرد بنسبة ٤٥ في المئة، وقاربت نسبة التضخم ٢٩ في المئة. خلال هذه الفترة، ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ٦٠٠ في المئة، وارتفعت الرواتب والأجور بنسبة ١٢٠ في المئة.

قدّمت وزارة الرئيس رفسنجاني المقترح الأول للخطة الخمسية التنموية الأولى، بعد ثلاثة أشهر من وقف إطلاق النار. وركّزت الخطة الخمسية الأولى على التنمية الصناعية، وتقليص دور الحكومة في الاقتصاد، وتعزيز الجهاز الضريبي، وفتح الاقتصاد أمام الاستثمار ورأس المال الأجنبي. كما استُهدف تقليص عجز الموازنة من ٥٠ في المئة تقريبًا إلى ٤,٢ في المئة. أمّا على المستوى الاجتماعي والعمراني، فقد استهدفت الخطة بناء ٢,٥ مليون وحدة سكنية، وتعبيد مئات الكيلومترات من الطرق ومد السكك الحديدية. وفي هذا السياق، بدأت خلال عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، عمليات الخصخصة ببيع أربعمئة شركة حكومية من مجموع ثلاثة آلاف شركة. ولكن بعد وقف خطط الخصخصة بسبب اتهامات فساد (وهو أمر لا تذكره مَلوني)، استؤنفت عملية الخصخصة من جديد بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧.

تشير مَلوني إلى أنّ برنامج لبرلة الاقتصاد تمّ تنفيذه بصفة مستقلة عن أي مؤسسة اقتصادية دولية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. إذ أنّ صناع القرار الإيرانيين كانوا يعرفون جيدًا أنّ ارتباط البرنامج بأيٍّ من مؤسسات المجتمع الدولي كان سيدفع بانتقادات حادة من المنافسين الداخليين. وفي المقابل، ظلّ الإسلاميون اليساريون المسيطرون على البرلمان عائقًا في طريق خطط حكومة رفسنجاني لإعادة هيكلة الاقتصاد. فقد مثّل قانون ١٩٩٠ العمالي – تمسك به اليسار الإسلامي – حاجزًا أمام إيجاد سوق عمل أكثر مرونة، وفقًا لمَلوني. ذلك أنّ هذا القانون قد زاد من الأعباء المالية على المؤسسات، وقوّض الكثير من جهد الخصخصة. وفي عام ١٩٩٣، حاولت الحكومة تعديل القانون، ولكنها فشلت في مسعاها.

ج- "آية الله غورباتشوف: الإصلاح على حواف الخطوط الحمراء (١٩٩٧-٢٠٠٥)"

خلافًا لرفسنجاني، لم يكن الملف الاقتصادي الهدف الأساسي للرئيس محمد خاتمي. فقد ركّز برنامج خاتمي على اللبرلة الثقافية –

الاجتماعية، إلّا أنه فور توليه الرئاسة وجد نفسه مجبرًا على التعامل مع إشكالات اقتصادية ملحّة. لذلك رأى الإصلاحيون أنّ عدم نجاح الرئيس هاشمي رفسنجاني يعود إلى تركيزه على الملفات الاقتصادية، وتجاهله ملف إصلاح المؤسسات السياسية. وعلى الرغم من أنّ فريق خاتمي (الذي كان يومًا وزيرًا للثقافة في وزارة رفسنجاني الأولى) تألّف من عدد كبير من رفاق رفسنجاني، فإنّ إدارة خاتمي اختلفت مع رؤية الرئيس الأسبق. أمّا الإصلاحيون، فقد رأوا أنّ تعزيز المجتمع المدني وحكم القانون سينعكس إيجابيًا على الأداء الاقتصادي.

بعد أن تولّى خاتمي الرئاسة بفترة قصيرة، واجهت إيران أزمة اقتصادية بسبب تراجع سعر برميل النفط في آخر عام ١٩٩٨ بوصوله إلى ١٠ دولارات، وهو أدنى سعر وصل إليه برميل النفط خلال ربع قرن آنذاك. وفي المقابل، تراجعت عائدات طهران النفطية من ١٩ مليار دولار في ١٩٨٦، إلى ١٠ مليارات دولار في ١٩٩٨. أُقرّت ميزانية خاتمي الأولى على أساس سعر ١٧,٥٠ دولارًا للبرميل. في ذلك الوقت، كانت أزمة ديون عام ١٩٩٣ تخيّم على المشهد، إذ كانت الإدارة الجديدة تسعى إلى رد ٥,٩ مليارات دولار إلى دائنيها الأوروبيين، بعد أن قامت الإدارة السابقة بإعادة جدولتها في ١٩٩٣. وتركّزت الحلول التي اقترحها خاتمي لحل المشكلات التي يواجهها الاقتصاد على الإصلاح المؤسسي، وخلق وظائف جديدة، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين قوانين تنظيم الاستثمار الأجنبي، وإصلاح الجهاز الضريبي، وتنمية الصادرات غير النفطية. وتشير مَلوني إلى أنّ المزيد من الخصخصة وجذب الاستثمارات الأجنبية كان الحل الوحيد، إذا كان خاتمي يرغب في تحقيق توقعات المواطنين الإيرانيين في ذلك الحين.

قدمت إدارة الرئيس خاتمي خطتها الخمسية التنموية الثالثة إلى البرلمان (السادس) الذي سيطرت عليه أغلبية محافظة. وعلى الرغم من عدم وجود جدل كبير حول التصور الذي قدمته إدارة خاتمي، فإنّ البرلمان حذف أجزاء مهمة تخص إخضاع "البنيادات" (المؤسسات الخيرية) ومؤسسات ثورية إلى الضرائب التي كانت معفاة منها، وتقليص الدعم المقدم إلى المواطنين. وعلى الرغم من عدم تحقيق أهـداف الخطة كلّها، فـإنّ حكومتي خاتمي حققتا العديد من الإنجازات الاقتصادية التي شملت تعديل قوانين التجارة والاستثمار، وتوحيد سعر الصرف، وخفض التضخم، والوفاء بجزء كبير من ديونها الخارجية، وتأسيس صندوق سيادي (صندوق تثبيت النفط OSF) لمواجهة تقلبات أسعار النفط.

د- "الشعبوية، النسخة الثانية: عهد أحمدي نجاد (٢٠٠٥ - ٢٠١٣)"

أحدثت الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥، تحولًا دراميًا في مسارات السياسة الخارجية والاقتصادية الإيرانية بفوز محمود أحمدي نجاد. فبعد التحسن الاقتصادي النسبي الذي شهدته إيران في عهد خاتمي، عادت المشكلات الاقتصادية لتسوء أكثر بارتفاع نسب التضخم، والبطالة، والفساد، وسوء الإدارة، مع أنّ عائدات النفط التي حققتها إيران خلال تلك الفترة كانت مرتفعة. ولكن، كان شعار حملته الانتخابية – وفقًا لمَلوني – الذي وعد بإحضار عائدات النفط إلى طاولة كل مواطن إيراني، يعكس إلى أي حدّ أصبحت شرعية النظام الثيوقراطي معتمدة على تحسين الوضع المعيشي للمجتمع الإيراني.

ترى مَلوني أنّ الرئيس أحمدي نجاد استطاع بذكاء استغلال الثيمات الثورية التي تركّز على مضامين العدالة الاجتماعية ونقد تركّز رأس المال في يد النخبة، للدعوة إلى إعادة توزيع ثروة الأمّة لدعم "المعدمين" (تضع مَلوني كلمة المعدمين بين علامتي اقتباس). كان لخطاب أحمدي نجاد صدى قوي في أوساط التيارات المحافظة والمجتهدين المتشددين. ففي عام ٢٠٠٨، قال أحمدي نجاد: "على النظريات الاقتصادية أن ترتكز على العدل، ومحو الحرمان والنقص، وتشجيع مواهب مواطنينا، وتحقيق التقدم الشامل لعزيزتنا إيران".

اتسمت فترة رئاسة أحمدي نجاد بسياسة مالية توسعية، من علاماتها تضاعف حجم السيولة النقدية سبع مرات بحلول عام ٢٠١٣ مقارنة بفترة رئاسته الأولى. كانت هذه السياسة التوسعية مدفوعة بالبترودولارات المتدفقة إلى خزانة الدولة. ففي الفترة الأولى فقط من رئاسته، استطاعت طهران تحقيق أكثر من ٧٠٠ مليار دولار من العائدات النفطية. ونتيجة لسياسات حكومة أحمدي نجاد النقدية والمالية غير المنضبطة، استقال العديد من المسؤولين احتجاجًا على السياسات المتبعة آنذاك فيما يخص الإنفاق وأسعار الفائدة.

توسعت خطط الخصخصة في عهد أحمدي نجاد بدعم من المرشد الأعلى. ذلك أنّه في يوليو / تموز ٢٠٠٦، أصدر المرشد تفويضًا يقضي بخصخصة ٨٠ في المئة من الشركات الحكومية. كان الهدف خصخصة جميع الشركات القابلة للخصخصة وفقًا للقيود الدستورية بنهاية الخطة الخمسية التنموية الرابعة. ولكنّ خططًا أخرى لأحمدي نجاد أعاقت مسار الخصخصة جزئيًا، كمبادرته بإنشاء نظام من الخدمات المصرفية غير الربوية (Interest-free) من خلال دمج عدد من البنوك. على صعيد آخر، شهدت عمليات الخصخصة خلال تلك الفترة صفقات غير نزيهة (في ظل غياب مناخ تنافسي)،

انتهت باستحواذ أطراف دولتية وشبه دولتية (تابعة للحرس الثوري الإيراني وقوى أخرى) على العديد من الشركات الحكومية. يأتي ذلك في سياق المساحات الاقتصادية الكبيرة التي أتاحها للحرس الثوري ولاعبين مرتبطين به، على حساب القطاع الخاص الحقيقي الذي جرى تهميشه.

بالتوازي، وفي إطار سياساته التي تُوصف بالشعبوية، طرح أحمدي نجاد برنامجَ أسهمِ العدالة الذي كان يهدف منه إلى توزيع عائدات إيران النفطية على المواطنين. فلقد تمّ توزيع الملايين من أسهم الشركات الحكومية على العائلات ذات الدخل المنخفض، والعائلات التي لديها تاريخ ثوري ونضالي. وبحلول منتصف عام ٢٠١٠، صرّح وزير الاقتصاد الإيـراني بتوزيع الحكومة أسهمًا على ٤٩ مليون إيراني. فيما تلقى ١٦ مليون إيراني في المناطق الريفية أسهمًا من أسهم العدالة من مجموع ٢٢ مليون مواطن يعيشون في المناطق غير الحضرية.

شابت فترة رئاسة أحمدي نجاد حالة من تراجع الشفافية، بسبب سحب إدارته، بصفة متكررة، مبالغ مالية ضخمة من صندوق تثبيت النفط (تمّت إعادة تسميته الصندوق الوطني للتنمية في ٢٠١١) لتمويل إنفاقاتها بما يخالف القانون. فوفقًا لتقديرات، سحبت إدارة أحمدي نجاد على الأقل ١٥٠ مليار دولار من الصندوق بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١، وكان من المفترض إيداع ٣٦ مليار دولار، ولكنّ هذا المبلغ لم يظهر في بيانات التقارير الحكومية. وهناك حالات أخرى سحبت فيها إدارة أحمدي نجاد مبالغ مالية من الصندوق، ظلّت تطرح في شأنها العديد من التساؤلات.

٥- "بين النفط والعقوبات"

خلافًا لبقية فصول الكتاب السابقة التي تسعى لدراسة أهم الحوادث الاقتصادية المؤثرة في تاريخ إيران، بعد الثورة خلال كل فترة من فترات رؤساء إيران السابقين، خصصت سوزان مَلوني الفصل الثامن "الجمهورية الإسلامية وملف الطاقة" لتناول ملف قطاع النفط (والغاز) قبل اندلاع الثورة الإسلامية وحتى عهد الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد. يشتمل الفصل على الجدل حول قوانين الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط وعوائقه، والتنافس بين شركات النفط الأجنبية، وسياسات التصدير وخططه، وأزمة ارتفاع الاستهلاك الداخلي للغاز والمشتقات النفطية. تقول مَلوني في بداية هذا الفصل إنّ قطاع النفط لطالما كان أرض الصفر (Ground Zero) لجميع معضلات الدولة الثورية. كما أنّ قطاع النفط كان منبع الحراك الوطني الحديث في إيران، ويظلّ المصدر الرئيس لنقدها الأجنبي، وممرها للوصول إلى ساحة الاقتصاد العالمي والبروز. وفي مواجهات إيران الإقليمية، ظل النفط وسيلة لتعزيز النفوذ، ولكنه كان مصدر ضعف أيضًا تجاه خصومها.

على غرار الفصل الثامن، وفي سياق الجدل حول سياسات طهران النفطية، تخصص مَلوني الفصل التاسع "العقوبات والدولة المقدسة"، ترصد فيه وتدرس تطوّر نظام العقوبات الاقتصادية، منذ اندلاع الثورة الإسلامية وبروز أزمة رهائن السفارة الأميركية وحتى نهاية عهد الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد؛ وتنهي الفصل بأهم التحديات التي قد تواجهها طهران مستقبلًا.

٦- "الخاتمة"

تختم سوزان مَلوني الكتاب بتنبؤات عن أداء حكومة الرئيس حسن روحاني ومستقبل الجمهورية الإسلامية. على وفق ما ترى مَلوني، إذا كانت حكومة التدبير والأمل (حكومة الرئيس روحاني) تروم تحقيق توقعات المواطنين، فإنّه على التوجه البراغماتي الذي تحتضنه الجمهورية الإسلامية أن يتغلب على مؤسساتها السلطوية المحافظة. ولكن ليس هناك في تاريخ إيران ما بعد الثورة ما يعطي أملًا في استمرار هذا الاعتدال. فمحاولات الرؤساء السابقين دفع النظام نحو الاعتدال، أقصاها المعارضون المتشددون ونزاعات النخبة. ولكن، خلافًا للوضع في الماضي لم تعد هناك خلافات جذرية / راديكالية بين الفصائل الإيرانية على السياسة الاقتصادية. فبسبب سوء إدارة الرئيس السابق أحمدي نجاد، بات هناك اتفاق بين جميع النخب الإيرانية تقريبًا على الإطار العام للنظام الاقتصادي الذي يشتمل على دعم جهد الخصخصة وعملية الاندماج في شبكة الاقتصاد الدولي. صحيح لم تعد هناك خلافات جذرية حول شكل النظام الاقتصادي والإدارة الاقتصادية، ولكنّ القوى الإيرانية ما تزال تتصارع على توزيع المكاسب النفطية.

ثالثًا: قراءة اختزالية للاقتصاد؟

يفتقد كتاب مَلوني إلى إطار / مدخل نظري في الاقتصاد السياسي، تتناول من خلاله الباحثة بطريقة منهجية عملية صنع القرار الاقتصادي وآليات العمل المؤسسي داخل جهاز الدولة الإيرانية. وبذلك، فالكتاب لا يقدّم جديدًا على المستوى الكيفي / النظري بقدر ما يقدّم إضافة على المستوى الكمي / المعلوماتي من حيث ربط

الحوادث السياسية بسياقاتها الاقتصادية خلال العقود السابقة إلى عقدنا الجاري. على غرار التيار العام من المؤلفات التي تتناول تاريخ إيران السياسي، تنتهج مَلوني نفس الأسلوب السردي في رصد الحوادث الاقتصادية الكبرى، من دون دراسة حالة القطاعات الاقتصادية في الداخل الإيراني على حدة.

كما أنّ عدم معرفة المؤلفة اللغة الفارسية، واعتمادها أساسًا على مؤلفات وبحوث لمؤرخين واقتصاديين إيرانيين مكتوبة بالإنكليزية، قيّدها بمجموعة محدودة من المصادر. ذلك أنّه لا يمكن الولوج إلى مصادر تتناول وضع قطاعات الإنتاج المختلفة في سياق شبكة تحالفات وعداءات الأولجركيات الاقتصادية المرتبطة بجهاز الدولة، إلّا من خلال معرفة اللغة. صحيح أنّ المعلومات المتاحة التي يمكن أن تكشف بصفة مباشرة عن شبكة التحالفات الأولجركية ليست كثيرة، ولكنّ منشورات بعض المؤسسات الاقتصادية الإيرانية والصحف أساسًا تتيح للباحثين تتبع قوة هذه الشبكات من خلال مؤشرات قطاعات الإنتاج، وأسواق المال، والمصارف، وتقييمات المراقبين الاقتصاديين.

يعيب أسلوب المؤلفة استخدام ألفاظ وتعابير غير ملائمة للكتابة العلمية في الحديث عن بعض الشخصيات، كالرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد، بأسلوب قد يفقد الكتاب الكثير من رصيده في نظر بعض القراء. لا شك في أنّ للباحثين انحيازاتهم الأيديولوجية التي من المحتم أن تظهر بدرجة ما في كتاباتهم، إلّا أنّ بعض الألفاظ والتعابير قد توحي للقارئ أنّ المسألة شخصية أكثر منها أيديولوجية بين الباحث / الكاتب والشخصيات التي يدرس تاريخها ضمن موضوع بحثه.

النور حمد*

عرض تقرير

"الشراكة الإستراتيجية العربية – الأميركية والتوازن الأمني المتغير في الخليج"

عنوان التقرير: الشراكة الإستراتيجية العربية - الأميركية والتوازن الأمني المتغير في الخليج

عنوان التقرير في لغته الأصلية:

The Arab-U.S. Strategic Partnership and the Changing Security Balance in the Gulf.

معدّ التقرير: أنتوني كوردسمان، بمساعدة مايكل بيكوك

الناشر: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS، واشنطن دي سي.

تاريخ النشر: تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥

عدد الصفحات: ٦٠٤ صفحات.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وصف عام

يتكون هذا التقرير الضخم من أربعة عشر فصلًا، ينضوي تحتها أكثر من مئة وخمسين عنوانًا فرعيًا. كما يتضمن نحو مئتي رسمٍ بيانيٍّ وخارطة. وقد استند إلى ٣٥٦ مرجعًا ووثيقة. ويرتكز في جملته على ما يراه الكاتب تغيرًا جوهريًا قد حدث، في العقد الأخير، لخصائص التوازن الأمني في منطقة الخليج العربي. فما كان سائدًا من توازنٍ عسكري تقليدي شكلته، إلى حدٍ كبير، تهديدات الدولتين الأكثر فاعلية في المنطقة؛ إيران والعراق، تحوّل الآن إلى خليطٍ من القدرات العسكرية التقليدية، وأنماطٍ من صيغ الحرب غير النظامية، بسبب بروز الجماعات غير الحكومية المعسكرة وتزايدها، والتي يتعاظم دورها وتتزايد خطورتها، فضلًا عن بروز القوة الصاروخية في المنطقة، واحتمال نشوء قوة نووية.

تتفاعل داخل هذا التحول الكبير الصراعات الداخلية، والمليشيات المسلحة، والحركات الإرهابية، والتهديدات الأمنية الداخلية؛ فالفاعلون الذين لا يقعون تحت سلطة الدولة، أصبحت أهميتهم، مؤخرًا، توازي أهمية الحكومات نفسها. كما أنّ أسباب الصراعات تغيّرت بصورة كبيرة؛ فقد دخلت فيها أنماط التطرف الديني العنيفة، وحالات الشدّ الإثنية والطائفية، علاوة على الاضطرابات السياسية، والجنوح نحو العنف، والتي أدت إليها كلها إشكالات الحوكمة والاقتصاد وتراجع الاستقرار الداخلي.

يرى أنتوني كوردسمان أنّ حالة الشدّ بين إيران ودول الخليج العربية هي التي لا تزال تسيطر على أوضاع التوازن العسكري التقليدي في الإقليم. غير أنّ الصورة النهائية لحالة التوازن الأمني تغيّرت، وأصبحت أكثر اتساعًا وتعقيدًا؛ فسعي إيران لإنتاج أسلحة نووية جعل من إسرائيل، ضمنيًا، جزءًا فاعلًا في منظومة التوازن الأمني الخليجي. وفي الجانب الآخر، حافظت الولايات المتحدة الأميركية على التزامها تجاه أمن الدول الخليجية، وعززت ذلك بقيادة تحالفٍ دولي يسعى لخفض قدرات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، ومن ثم تدميره بوصفه الفاعل غير الحكومي الذي يسعى لتأسيس خلافة إسلامية في العراق وسورية. ويرى كاتب التقرير أنّ على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الستّ، إضافة إلى الدول المحيطة مثل مصر، وإسرائيل، وإيران، والعراق والأردن، ولبنان، وسورية، واليمن، أن تتعاطى الآن مع مشاكل وتهديدات تجاوزت كثيرًا الصراع العسكري التقليدي. فقد أضحت ثلاث من القوى التي كانت تمثل ركنًا في التوازن العسكري التقليدي، وهي العراق وسورية واليمن، تواجه الآن إشكالات داخلية كبيرة، تتمثل في خليط متغير من الفاعلين العسكريين غير الحكوميين. ويجعل هذا الوضع تقدير القوة العسكرية التقليدية لهذه البلدان والنظر إليها بوصفها قوة عسكرية قتالية متجانسة ومتماسكة صعبًا جدًا.

إن سيناريوهات المستقبل لا يمكن رسمها الآن، ولا يمكن تقدير العناصر الرئيسة للقوة التي قد تستخدم. لقد برهن تنظيم الدولة الإسلامية على أنّ الفاعلين غير الحكوميين يمكن أن يتطوروا بسرعة من حركات متطرفة صغيرة ليصبحوا دولة "خلافة". كما أنّ القيادة العراقية برهنت، من الجانب الآخر، على نوع القيادة الخطأ التي حوّلت الفاعل الحكومي وقواته المسلحة إلى ما لا يزيد كثيرًا على مجرد واجهة، على الرغم من القوة العددية والتدريب والمعدات والدعم اللوجستي المتاح.

ثمة وجود مهم لتنظيم الدولة الإسلامية في كلٍ من العراق وسورية. كما أنّ دور الأقلية الكردية الذي أصبح دورًا متحولًا في كل من العراق وتركيا وسورية، قد جعل تحديد الحدود الجغرافية لتقييم التوازن الأمني للخليج مسألةً صعبة. وينطبق هذا على مليشيات حزب الله؛ المُمثَّل في البرلمان اللبناني، ومليشيات الحوثيين الزيدية في اليمن، ومتطرفي السنة الذين يحتلون نطاقًا يمتد من اليمن، حيث يتمركز تنظيم القاعدة في شبة الجزيرة العربية، مرورًا بجبهة النصرة في سورية، وصولًا إلى مقاتلي العشائر السنية المعتدلين في العراق.

إنّ تدفق المتطوعين والأموال على الجماعات المتطرفة، ودور الفاعلين الحكوميين في دعم مختلف المليشيات، بما في ذلك المتطرفين، أصبحا أيضًا عابرين للحدود؛ فالفاعلون الشيعة، مثل فيلق القدس الإيراني وحزب الله اللبناني وغيرهما من مختلف المليشيات الشيعية، أصبحوا يمثلون مجتمعين أحد عناصر هذه التغيرات. وهناك نطاق عريض من الجهاديين السنة أو الفاعلين العنيفين، مثل مقاتلي الدولة الإسلامية وجبهة النصرة، وهي فئات تقاتل بعضها بعضًا، الذين أصبحوا يقومون أيضًا بدورٍ متنامٍ. كما تؤدي المجموعات غير العربية مثل الأكراد في العراق وسورية وتركيا دورًا مؤثرًا أيضًا. وعلى الرغم من أنّ هذه المجموعات مسلمة سنية، فإنها أصبحت هدفًا للجماعات المسلحة غير الحكومية.

كما يرى الكاتب أنّ الضغوط السياسية والاقتصادية والسكانية أصبحت عوامل مؤثرة جدًا في تغيّر التوازن الأمني في المنطقة العربية. فالاضطرابات السياسية التي بدأت منذ عام ٢٠١١ أكدت على التحذيرات التي طالما جرى إطلاقها حول التنمية في العالم العربي؛

فقد ظلت تقول إنّ النمو السكاني، والحكومات غير الكفؤة الفاسدة، والتنمية الاقتصادية الضعيفة، والعقبات المهنية الرئيسة التي تواجه الشباب، تخلق كلها أزمات بنيوية وتملك إمكانات للتفجر، وتؤثر، من ثمّ، في الأمن الداخلي. ويلخص كاتب التقرير الإشكاليات الأمنية التي تحيط بالمنطقة، قائلًا إنّ الإرهاب والحركات المسلحة لا تمثل سوى العلامات الأكثر ظهورًا فقط للأنشطة التي تجري داخل ما يمكن أن نسميه، بصورة أساسية، "دولًا فاشلة" في كلٍ من سورية والعراق واليمن (كما في ليبيا والصومال اللتين تقعان خارج النطاق المحيط بدول مجلس التعاون). ويرى أنّ التوازن الأمني لا تحدده الأيديولوجيا أو خليط الفاعلين العنيفين؛ حكوميين وغير حكوميين، وإنما قوى المجتمع المدني التي يجب الاستجابة لمطالبها وحاجاتها، ليصبح الأمل في استقرار مستدام أمرًا ممكنًا.

يرى الكاتب، أنّ هذه التغييرات التي تجري في المشهد السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، أصبحت لها تأثيرات قوية في العلاقات بين الدول الخليجية والدول العربية، وكذلك بين الدول الخليجية والقوى الخارجية. وينطبق هذا بشكل أكبر على العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية على وجه التحديد. فمن جهةٍ، أفرزت هذه التغييرات قوى جديدة خلقت مجموعة من الأسباب للتعاون العسكري؛ كالتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، والتعاون الأميركي - السعودي للتعامل مع تنامي حالة عدم استقرار الأوضاع في اليمن. أما من الجهة الأخرى، فهناك الخلاف بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وفي ما بين دول الخليج نفسها، حول الطريقة التي ينبغي اتباعها في التعامل مع الاضطرابات التي بدأت منذ عام ٢٠١١. وتشمل هذه الخلافات الصراعات الداخلية كما في البحرين ومصر. كما تشمل الخلافات الكيفية التي ينبغي التعامل بها مع حالات الشدّ السياسي الداخلية والصراع المسلح في سورية والعراق، فضلًا عما يجري بين الولايات المتحدة وإيـران حول المـشروع النووي الإيـراني، وتأثير "سياسة التمحور الأميركي تجاه آسيا" policy US pivot to Asia، والاتجاه الأميركي للاعتماد على الذات في مجال النفط. فدول الخليج العربية أصبحت بحاجة للحماية الأمنية الأميركية أكثر من أي وقت مضى، غير أنّ كثيرين في الخليج العربي أخذوا يتشككون حول جدية الالتزام الأميركي تجاه أمن الخليج.

وعلى المستوى العربي، فإن الدول العربية تواجه مشاكل حقيقية في تعاملها مع بعضها. فهي بحاجة إلى التكامل والتعاضد العملياتي العابر للحدود أكثر من أي وقت مضى، ولكنّ حالة الشدّ التي تتسم بها علاقات دول الخليج مع بعضها تقف عائقًا أما التقدم في هذه النواحي، كما أنّ الجهد المتعلق بخلق مجلس تعاون خليجي أكثر فاعلية يسير ببطء شديد. وقد ورد الحديث عن ضرورة إحداث تغييرات في القمة الخامسة والثلاثين لدول مجلس التعاون التي انعقدت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤؛ فقد دعت هذه القمة إلى توحيد أكثر في القيادة، وإلى نظام شرطي وقوة بحرية إقليمية أكثر تكاملًا.

يقول كوردسمان إنّ دول مجلس التعاون أحدثت تحسنًا كبيرًا في مجال التسلّح المتعلق بأسلحة أرض- جو وفي القوة البحرية. وفي المقابل، لم تنجز إيران معادلًا في هذه النواحي بسبب عدم قدرتها على الحصول على التكنولوجيا الأجنبية المتقدمة. أما العراق، فلم يستطع أن يستعيد خسارته الضخمة لأسلحته التقليدية بسبب الغزو الأميركي في عام ٢٠٠٣. كما خسر العراق مزيدًا من قوته العسكرية، بسبب هزائم جيشه، مؤخرًا، أمام قوات تنظيم الدولة الإسلامية. أما سورية، فقد فقدت قدرًا ضخمًا من مخزون أسلحتها بسبب الحرب الأهلية، كما أنها لم تستطع أن تنافس في مجال التكنولوجيا العسكرية المتقدمة. وبالنسبة إلى القوات اليمنية، فقد أصيبت بشرخ عميق بسبب الانقسام والاحتراب الداخلي بين قوى السنة فيها، ما جعلها غير قادرة على مجابهة قوات الحوثي، كما أنها واجهت تحديات كبيرة من قوات تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

إنّ الولايات المتحدة الأميركية لا تزال تقوم بالدور الرئيس في منطقة الخليج، كما أنّ بريطانيا وفرنسا مستمرتان في وجودهما في المنطقة. غير أنّ القوة المهيمنة في الخليج هي الولايات المتحدة الأميركية. وعمومًا، فإنّ القوى الكبرى التي تمثل الجهة الرئيسة التي تبيع السلاح لمنطقة الخليج والراعية للخطط الإستراتيجية في المنطقة لا تزال تمنح منطقة الخليج الأولوية نفسها التي تمنحها لكلٍ من أوروبا وآسيا. فالشراكة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية مع دول الخليج، لها تأثير كبير في جوانب التوازن العسكري لدول الخليج؛ إذ ترتبط مصر وإسرائيل والأردن وكل دولة خليجية على حدة بقدرات الولايات المتحدة وحلفائها مثل بريطانيا وفرنسا بمقادير متفاوتة. أما العراق، فله ارتباط بإيران، ومع ذلك، له شراكة مع الولايات المتحدة الأميركية. أما إيران، فلم يكن في وسعها أن تستورد أسلحة من الغرب منذ سقوط الشاه. كما واجهت عزلةً متزايدة بسبب العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة عليها، وحرمتها من استيراد السلاح بسبب برنامجها النووي.

تؤدي الدول المجاورة أيضًا دورًا متناميًا في التوازن العسكري التقليدي؛ إذ لا تعد قوات الأردن ومصر وتركيا جزءًا من حسابات التوازن التقليدي لأمن دول الخليج. لكنها أظهرت، من الناحية العملية، أنّ في وسعها أن تؤدي دورًا رئيسًا وفقًا لسيناريوهات بعينها. فقد انخرط الأردن بالفعل في حماية أمن الخليج، ويساعد ذلك في فهم لماذا تدعو شخصيات رئيسة، مثل الملك عبد الله الثاني، بصورة متكررة لتحالفٍ عربي عريض. كما يساعد أيضًا في فهم لماذا أيّد المسؤولون في مصر والإمارات العربية المتحدة، في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في آذار/ مارس ٢٠١٥، دعوة نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى خلق جيش عربي من أجل احتواء تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية.

يورد التقرير أيضًا أنّ قوات الجيش اللبناني حسّنت بعض جوانب تسليحها، غير أنّ البلاد منقسمة؛ إذ يشكّل حزب الله فيها قوةً عسكريةً مستقلةً أصبحت منخرطةً في الحرب الأهلية في سورية بناء على ارتباطه الوثيق بإيران. وتمثّل القوة الصاروخية الإيرانية الهمّ الرئيس بالنسبة إلى إسرائيل، فضلًا عن احتمال امتلاك إيران سلاحًا نوويًا، ودورها في سورية ولبنان وغزة، وكذلك الصواريخ غير النظامية لدى حزب الله في لبنان وحماس في غزة، وخطر الفاعلين غير الحكوميين في سورية.

يرى كاتب التقرير أنّ التركيز الإستراتيجي لدول الخليج العربية والقوى الخارجية المتضامنة معها قد تحوّل كثيرًا؛ فدول الخليج والقوى المتضامنة معها لم تعد ترى ما تمثله القوة العسكرية للفاعلين غير الحكوميين فحسب، وإنما أيضًا التغيّر الذي طرأ على دور إيران. ومع ذلك، لا تزال كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ترسم خططها الدفاعية لمواجهة الخطر العسكري التقليدي الذي ظلت تمثله إيران. غير أنّ هذه الدول بدأت ترى، الآن، أنّ الخطر الإيراني يتحول إلى أوسع من الخطر العسكري التقليدي فحسب؛ فقد أصبح خليطًا من الخطر العسكري التقليدي وغير التقليدي المتمثل في صواريخ جو- بحر في منطقة الخليج. كما أنها أخذت تركز على جهد إيران لتوسيع تأثيرها في سورية ولبنان والعراق، وكذلك في غزة من خلال صلتها بحركة حماس. وهناك مخاطر أمنية أخرى في اليمن دفعت المملكة العربية السعودية لإنشاء تحالفٍ خاصٍ بها يضم دولًا خليجية وقوى خارجية.

إنّ هذه التحولات أثرت في الإنفاق الوطني والاستثمار؛ فدول الخليج ومصر وإسرائيل والأردن تستثمر بصورة رئيسة في الأسلحة التقليدية. غير أنّ توازن التسلح العربي - الإسرائيلي السابق حلّ محله، إلى حد كبير، تركيز أردني مصري على الأمن الداخلي. فالتهديد أضحى يشكله الفاعلون المسلحون غير الحكوميين والأحوال المضطربة في كل من ليبيا وسورية والعراق. أما العراق وسورية، فقد أصبحتا منشغلتين بانقساماتهما الداخلية وبالخطر الذي أخذ يشكله تنظيم "داعش".

ويورد كاتب التقرير آخر طلبات السلاح التي تقدمت بها دول المنطقة، فيقول: مثلما تقوم دول الخليج بطلبات لتحسين قوتها العسكرية، فإنّ دول شرق المتوسط العربية وتركيا ومصر تعمل باستمرار لإحداث تغييرات في قوتها العسكرية. وفي هذا السياق، يورد التقرير التحديثات الأهم التي أجرتها الدول المحيطة بدول الخليج العربية على أسلحتها، وهي:

الأردن

- طلب في آذار/ مارس ٢٠١٥ من الولايات المتحدة زوارق بطول ٣٥ مترًا لحماية السواحل بما يعادل ٨٠ مليون دولار.
- طلب في آذار/ مارس ٢٠١٥ من الولايات المتحدة نظام إطلاق الصواريخ المتعددة M31 أحادية التوجيه بتكلفة ١٩٢ مليون دولار.
- طلب في أيار/ مايو ٢٠١٥ من الولايات المتحدة طائرة هليكوبتر بلاكهوك UH-60M لكبار الشخصيات.
- من المحتمل أن تكون الصين قد باعت الأردن طائرات من دون طيار من نوع Wing Loong (يقول الكاتب إن هذه المعلومة تخمينية).
- طلب في نيسان/ أبريل ٢٠١٥ المزيد من الصواريخ التي تطلق من أنابيب بخاصية التتبع البصري والتوجيه اللاسلكي OW، من شركة رايثيون الأميركية.

مصر

- في آذار/ مارس ٢٠١٥، رفعت الحكومة الأميركية الحظر الذي فرضته على الشركات الأميركية لبيع السلاح إلى مصر. وقد أتاح هذا إرسال ١٢ مقاتلة من طراز F-16، و٢٠ صاروخًا من طراز هاربون، إضافة إلى ١٢٥ تجهيزًا لاستئناف تجميع دبابة أبرامز M1A1.
- ناقشت روسيا ومصر إرسال طائرات حربية روسية إلى مصر. لكن حتى شباط/ فبراير ٢٠١٥ لم يجر توقيع أي صفقة.

- طلبت مصر من شركة داسو الفرنسية ٢٤ طائرة رافال وفرقاطات FREMM متعددة الأغراض.
- في ربيع ٢٠١٥، اشترت مصر ٤٦ طائرة من طراز ميج ٢٩ الروسية متعددة الأدوار.
- اشترت مصر ١٨ طائرة من دون طيار، تقول التقارير إنها من طراز ASN-209.

لبنان

- طلب في حزيران/ يونيو ٢٠١٥ ستّ طائرات سوبر توكانو A-29، PT6A-68A ماكينة تربو/ مروحة، وثمانية أنظمة ALE-47 لاعتراض الصواريخ الموجهة بالراديو أو بالأشعة تحت الحمراء، و٢٠٠٠ نظام جهاز تدقيق متقدم، وثمانية أنظمة AN/AAR-60 للتعرف على منصات إطلاق الصواريخ، ونظام جي بي إس NON-SAASM متضمَّن، وأجهزة ملاحة أساسية EGIs. بالإضافة إلى أجهزة دعم واستبدال وأفراد من الولايات المتحدة ليقوموا بالتدريب بتكلفة كلية تبلغ ٤٦٢ مليون دولار.
- طلب من الولايات المتحدة في حزيران/ يونيو ٢٠١٥ صواريخ AGM-114 هيل فاير ٢، بمبلغ ١٤٦ مليون دولار.
- طلب من الولايات المتحدة في أيار/ مايو ٢٠١٥ طائرة سيسنا AC-208B بمبلغ ٢٦,١ مليون دولار.
- استلم في نيسان/ أبريل ٢٠١٥ أول شحنة ضخمة من الصواريخ من فرنسا. وتقدّر تكلفة الصفقة بـ ٣ مليارات دولار دفعت قيمتها كاملة المملكة العربية السعودية. ويقال إنّ الشحنة الأولى كلها عبارة عن صواريخ مضادة للدبابات. وقد تضمنت هذه الاتفاقية أيضًا، تزويد لبنان بمدفعية ذاتية الحركة من طراز CAESAR m155.
- طلب لبنان من روسيا صواريخ كوميت المضادة للدبابات، ومنصات إطلاق صواريخ متعددة طويلة المدى مع قطع الغيار، لكن يبدو أنّ مقاطعة الاتحاد الأوروبي لروسيا اعترضت هذه الصفقة.

إسرائيل

- طلبت في أيار/ مايو ٢٠١٥ أجهزة ذيل لتحويل القنابل غير الذكية إلى قنابل ذكية JDAM، بتكلفة ١,٨٧٩ مليار دولار.
- حصلت في أيار/ مايو ٢٠١٥ على أربعة بطاريات صواريخ باتريوت PAC-2.
- طلبت أجهزة لناقلات جنودها الثقيلة ليبارد بمبلغ ٣١٠ ملايين دولار.
- طلبت في نيسان/ أبريل ٢٠١٥ قطع غيار ومختلف الأجزاء والمواد المستخدمة لأنظمة المحركات لاثنتين من طائرات البرق ٢ المقاتلة.
- أجازت ألمانيا في ٢٠١٥ تصدير القطعة الخامسة من ست قطع من غواصات دولفين. وتمثل هذه القطعة جزءًا من صفقة يبلغ حجمها ٥٣٠ مليون دولار.

تركيا

- منحت شركة لوكهيد مارتن في حزيران/ يونيو ٢٠١٥ عقدًا بقيمة ٩٣٠ مليون دولار لكي تصنع ٩٤ طائرة من طراز F-35 البرق لعدد من الحلفاء وسيكون نصيب تركيا منها طائرتين.
- منحت مؤسسة يونايتد تكنولوجيز مبلغ ١٥٦,٩ مليون دولار لتشتري مكونات وقطع غيار ومواد long-lead time، لدعم أنظمة المحركات لطائرات F-35.
- وقعت تركيا اتفاقية للتزود بالسلاح مع شركة نافانتيا الإسبانية لبناء حاملة طائرات LPD، بمبلغ ١,٢ مليار دولار، لتستلمها بحلول ٢٠٢١.
- اتهمت تركيا بإرسال أسلحة لجماعات مقاتلة إسلامية في سورية.
- حصلت تركيا في أيار/ مايو ٢٠١٥ على موافقة من وزارة الخارجية الأميركية لشراء تحسينات لنظام CIWS بقيمة ٣١٠ ملايين دولار.
- يُعتقد أنّ بناء تركيا للغواصات بنفسها سوف يبدأ قريبًا.
- أعلنت روسيا في أيار/ مايو ٢٠١٥ أنها سوف توسّع تزويد تركيا بالسلاح، وبخاصة طائرات هليكوبتر للنقل.
- يعتقد أنّ تركيا قد بدأت تعتمد أكثر على الأسلحة التي تقوم بتصنيعها، مبتعدة أكثر بذلك من الاعتماد على الأسلحة الغربية.

سورية

- في ضوء الصراع الذي يجري في سورية حاليًا، فمن الصعب تتبّع عمليات دخول السلاح إليها. فالحدود السائبة تجعل من إدخال السلاح إلى الجماعات المتحاربة كتنظيم الدولة الإسلامية والمرتبطين بتنظيم القاعدة والقوات الموالية لبشار الأسد سهلًا نسبيًا، فضلًا عن أنّ موردي السلاح التقليديين لسورية يفضلون بقاء صفقاتهم معها سرية، بسبب العقوبات الدولية وانعكاساتها عليهم في حال اكتُشفت هذه الصفقات.
- ألغت روسيا في آب/ أغسطس ٢٠١٤ تعاقدًا مع نظام الأسد لتزويده بصواريخ S-300.
- هناك اتهام لتركيا بأنها ترسل أسلحة لمعارضي نظام الأسد.
- أنكرت شركة روسوبرونيكسبورت، بصورة مستمرة، أنها مستمرة في تزويد الأسد بالسلاح، قائلة إنها فقط ترسل قطع غيار ونظم دفاع جوي. وتدّعي الشركة أنّ أي مشتريات أرسلت إلى نظام الأسد كانت مما تم الاتفاق عليها قبل بدء الصراع في سورية.
- من المعلوم أنّ نظام الأسد يجد دعمًا عسكريًا من إيران وحزب الله وروسيا.

أما الأسلحة المتطورة التي طلبتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد أفرد لها التقرير الصفحات الخمسين الأخيرة، إذ قدم رصدًا تفصيليًا دقيقًا للأسلحة التي طلبتها كل دولة خليجية على حدة، بالإضافة إلى العراق. وتُقدّر قيمة إجمالي المشتريات التي أنفقتها هذه الدول، في الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥، بعشرات المليارات من الدولارات.

التوازن والتكنولوجيا

يرى التقرير أنّ التوازن العسكري في الخليج قد تغيّر نتيجة لتحولات جذرية حدثت، وقد شملت الاستخبارات، والمراقبة، والمسح الجوي. فمنذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١، زادت الولايات المتحدة الأميركية قدراتها في المنطقة؛ فقد وضعت أنظمة في كل دولة خليجية كي تمكنها من التنسيق مع الدول الخليجية الأخرى. كما أصبحت القدرة على شن حرب إلكترونية جزءًا رئيسًا من التوازن العسكري في منطقة الخليج. كما أدى وجود أنظمة صواريخ كروز والقنابل الذكية والطائرات من دون طيار وسائر تكنولوجيا الحرب الحديثة، إلى تقييم التوازن العسكري بصورة تختلف عن السابق. فدول الخليج العربية تمتلك ميزة القدرة المالية الكبيرة، وميزة إمكانية الحصول على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة.

لكن كاتب التقرير يرى أنّ دول الخليج اشترت من الأسلحة والمعدات أكثر بكثير مما يمكنها استيعابه في بنيات قواتها من حيث التدريب والقدرة على الاستخدام. ويرى أيضًا أنّ دول الخليج أخفقت في أن تخلق تحالفًا فعالًا من حيث العقيدة القتالية، وهيكلة القوات، وإحداث تداخل عملياتي وتكامل بينها في المنظومات العسكرية. لكن هذه الدول أحدثت تقدمًا محدودًا في قدراتها على الأداء التكاملي بمفردها. وسوف يُضعِف هذا العجز في إحداث التكامل في الواقع العملي إمكانيات الأسلحة التقليدية والأسلحة غير النظامية لكلٍ منها، كما يحدّ من قدرة كل دولة منها على حدة، وكذلك قدراتها مجتمعة، من الاستفادة عمليًا من ميزة القدرة على الحصول على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة.

ويرى أنّ إيران، على العكس من دول الخليج، ترتجل خليطًا غير محددٍ من الإمكانات، وتعتمد بصورة أكبر على قاعدتها الصناعية المحدودة، وعلى أسلحة مستوردة، لكنها متدنية النوعية. أما سورية، فقبل اشتعال الاضطرابات فيها، واجهت محدودية في الموارد لكي تحدِّث قواتها إلى مستوى يزيد عما كان عليه الحال في عام ١٩٩٠، وأحيانًا عما كان عليه الحال في عام ١٩٨٢. أما العراق فقد تحطمت قدراته العسكرية نتيجةً لهزيمة عام ١٩٩١، والغزو الأميركي في عام ٢٠٠٣، إضافة إلى الهزائم الحديثة أمام قوات "داعش" في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، استعاد العراق جزءًا محدودًا جدًا من قوته العسكرية التقليدية. أما اليمن، فلم ينافس أبدًا في مجال تحديث التسليح، وقد فقد قوته التقليدية منذ تفاقم الحرب الأهلية في عام ٢٠١١. ولذلك تبقى القوة العسكرية لليمن بدائية إلى حد كبير.

التوازن الدفاعي الصاروخي والنووي

أصبحت الصواريخ طويلة وقصيرة المدى جزءًا مهمًا جدًا في التوازن العسكري. فإيران تسعى لتمتلك صواريخ دقيقة الإصابة، وقادرة على أن تقوم بضربات قاتلة للأهداف التي تتراوح بين القواعد العسكرية، والبنى التحتية، ومحطات التوليد الكهربائي، ومحطات تحلية المياه، والمنشآت النفطية. غير أنّ عددًا من دول الخليج يمتلك أسلحة صاروخية جو- أرض طويلة المدى، بالغة الدقة، مثال ستورم شادو،

كما تطور معظم دول الخليج أنظمة دفاعية صاروخية متقدمة، وهي من نوع الأنظمة التي امتلكتها إسرائيل، وتعمل على تطويرها بصورة مستمرة. فالتوازن في القوة الجوية أصبح مرتبطًا بالتوازن في الصواريخ الجوية، ومقترنًا بالتوازن في أنظمة الدفاع أرض- جو. غير أنّ احتكار إسرائيل للقوة النووية، لوقت طويل، أصبح الآن مُهَدَّدًا بالمشروع النووي الإيراني، ومحاولات بعض الدول العربية امتلاك برامج نووية. غير أنه ليس من الواضح إن كانت إيران سوف تسير باتجاه امتلاك سلاح نووي أو إن كانت إسرائيل ستوجه لها ضربة عسكرية إذا فشل جهد الدول الكبرى الخمس بالإضافة إلى ألمانيا (P5+1) في إيقاف سعيها لامتلاك سلاح نووي. وبينما من المرجح جدًا أن تكون إسرائيل تمتلك نظامًا ناضجًا من وسائل إرسال الأسلحة النووية التكتيكية والإستراتيجية المحمولة على الطائرات، أو المرسلة بالصواريخ، فإنه لا توجد معلومات واضحة في هذا الشأن. كما يوجد احتمال أن تسعى المملكة العربية السعودية لتزويد صواريخها التي حصلت عليها من الصين برؤوس حربية نووية من باكستان.

زيادة التركيز على الحرب غير النظامية

لقد أُجبرت إيران على السير باتجاه تطوير قدراتها في مجال الحرب غير النظامية. فهي تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من مضاهاة بناء القدرات العسكرية والتحديث في الأسلحة الذي ظل يجري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى ما يجري في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا. وفي الوقت نفسه، فإنّ الحصار الذي فرضته القوى الكبرى على بيع الأسلحة إلى إيران وحرمانها من التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، قد شل قدرتها على تحديث أسلحتها التقليدية وتعزيزها. ومن التطورات الرئيسة في القوة العسكرية الإيرانية التطور المضطرد في قوتها الصاروخية جو- بحر. لقد طورت إيران قدراتها التي تمكنها من تهديد الملاحة وإرباك عمليات نقل النفط، عبر مضيق هرمز، عن طريق استخدام مزيج واسع من الأسلحة المضادة للسفن، واستخدام القوات البحرية الخاصة، والغواصات، والقوارب التي تطلق صواريخ موجهة، إضافة إلى الألغام البحرية الذكية. وتستخدم إيران هذه القوات كعامل تهديد استباقي لتتجنب الهجوم عليها، وذلك بالتلويح بإمكانية إغلاق مضيق هرمز، ووقف نقل النفط والغاز الذي يمر عبر المضيق من الدول الخليجية إلى الأسواق العالمية. وتستخدم إيران هذه القوات غير التقليدية لتعوّض النقص الناتج من عجزها عن تحديث قواتها التقليدية.

يقول التقرير إنّ القوى العسكرية غير التقليدية في المنطقة لم تعد حكرًا على إيران وحدها. ففي المقابل، هناك قوى عسكرية غير نظامية تنتشر في أرجاء المنطقة كافة، وهي مكونة من المجموعات الجهادية السنية في سورية والعراق، والمليشيا العلوية في سورية، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن. وقد نتج من هذا الوضع أن أصبحت قوات الدول الخليجية خليطًا من القوات التقليدية، وغير التقليدية، الموجهة باتجاه محاربة الإرهاب. وبشأن النمو المتزايد للفاعلين العسكريين غير الحكوميين، يخلص التقرير إلى أنّ توازنًا قد حدث داخل بنية كل هذه الدول. ومن ذلك التمدد الإيراني من خلال قوات فيلق القدس ذي الصلة بفاعلين عسكريين غير حكوميين مثل حزب الله في لبنان، والمليشيات الشيعية في العراق، إضافة إلى حركة حماس. كما خلق هذا الوضع من الناحية الأخرى مجموعات خفية تعمل من داخل المؤسسات الرسمية في دول مجلس التعاون.

التحدي الأمني الداخلي

أما البعد المتغير في مسألة الأمن الإقليمي، فهو يتمثل في حاجة كل دولة من دول مجلس التعاون إلى تقوية الجانب المدني للتحدي الأمني. فقد أوضحت الاضطرابات السياسية التي بدأت في عام ٢٠١١ أنّ التحديات الأمنية المتعلقة بالدين والأيديولوجيا والاقتصاد والحوكمة كانت لها أهمية بالغة في كل من ليبيا وتونس والعراق والبحرين واليمن. وتماثل أهميتها أهمية التوازن في القدرات العسكرية وفي قدرات قوى الأمن الداخلي. حاولت بعض الدول، مثل المملكة العربية السعودية، أن تعالج هذه الإشكالية ببرنامج جديد للإنفاق الحكومي. غير أنّه من الصعب قياس تأثير ذلك في دولة مثل السعودية تُمنع فيها المعارضة السياسية منعًا باتًا. لقد قدّم كل من مؤشر الحوكمة، الذي يعدّه البنك الدولي، وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحذيرات موسعة بشأن درجة خطورة هذه الضغوط الداخلية. لكن هذه التقارير لم تقدم إنذاراتٍ واضحةٍ تتعلق بتوقيت ما يمكن أن يحدث أو بطبيعته. فالمسببات المدنية لعدم الاستقرار والعنف، يمثلان إلى حد كبير، أخطار مبهمة تهدّد أمن الإقليم. ولذلك، فهي بحاجة إلى مزيد من الفحص والتقصي في المستقبل، هذا إلى جانب ضرورة قياس تأثيرات الإجراءات الأمنية الداخلية المشدّدة في كسب الدعم الشعبي عن طريق كسب عناصر رئيسة في المجتمع لكي تقف إلى جانب السلطة الحاكمة، أو ما يمكن أن ينتج من تنفير للمواطنين عن طريق الإجراءات الأمنية المبالغ فيها.

النفط والمضائق البحرية

يرى كاتب التقرير أنّ دول الخليج لا تملك، حتى الآن، بدائل قابلة للتطبيق من نقل إنتاجها من النفط والغاز من أراضيها إلى العالم الخارجي عبر منافذ أخرى غير مضيق هرمز. غير أنّ كلًا من السعودية والإمـارات أنشأتا بدائل؛ فالإمارات أصبح لديها خط نقلٍ يربط مناطق الإنتاج بميناء الفجيرة على بحر عمان. وثمة خطوط مختلفة للمملكة العربية السعودية تسير من الشرق إلى الغرب بحيث تربط مناطق إنتاجها بالبحر الأحمر، ولكن قدرة هذه الخطوط لا تزال أقل من حجم الطاقة الإنتاجية. كما أنّ مضيق باب المندب يبقى تحديًا؛ فربما تؤثر الحرب في اليمن في هذا المضيق الذي لا يزيد عرضه على ١٨ ميلًا، وتمر السفن الكبيرة فيه في منطقة اختناق مروري بحري لا يزيد عرضها على الميلين. وينطبق ذلك على مضيق هرمز أيضًا الذي لا تتعدى منطقة الاختناق المروري فيه أكثر من ميلين. ويرى كاتب التقرير أنّ خطورة باب المندب تأتي من أنّ نفط الخليج وغازه المتجهين إلى الغرب، إضافة إلى أنّ نفط دول الشمال الأفريقي وغازها المتجهين إلى شرق آسيا، يمران من خلال هذا المضيق.

إنّ الأهمية الإستراتيجية للخليج لم تتغير على الرغم مما استجد من تناقص حاجة الولايات المتحدة إلى النفط الخليجي. فالولايات المتحدة الأميركية أصبحت تعتمد بصورة ثابتة على حركة الصادر والوارد. وكثير من وارداتها الصناعية تأتي من الدول الآسيوية، مثل الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية. فالنفط الخليجي الذي عبر مضيق ملقا ليصل إلى هؤلاء الشركاء الاقتصاديين الآسيويين للولايات المتحدة، تبلغ كميته نحو ١٨ مليون برميل في اليوم. ويمر ١٦ مليون برميل من هذه الكمية عبر مضيق هرمز. فالنفط الذي يعبر هذا المضيق هو وقود الحراك الصناعي في دول شرق آسيا. ويمثل مضيقا هرمز وملقا أخطر نقطتيْ اختناق للمرور البحري في طريق النفط العابر من المحيط الهندي إلى مجال المحيط الهادي في شرق آسيا؛ إذ إنّ أكثر من ٥٧٪ من النفط المحمول بحرًا يمر عبر هذين المضيقين. لذلك، سوف يبقى الخليج مركزًا لاهتمام الإستراتيجية الأميركية، على الرغم من تناقص اعتماد أميركا على النفط الخليجي. فالارتباط الاقتصادي الوثيق، بين الولايات المتحدة الأميركية ودول شرق آسيا الصناعية، كالصين واليابان وكوريا الجنوبية، يجعل الولايات المتحدة شريكًا أصيلًا في الحرص على أمن منطقة الخليج.

وفي مجال نقل الغاز المسال، يورد التقرير أنّ قطر نقلت ما يعادل ٣,٧ ترليون قدم مكعبة من الغاز المسال عبر مضيق هرمز في عام ٢٠١٣. واعتمادًا على تقرير شركة بريتش بتروليوم لعام ٢٠١٤، فإنّ حجم ما نقلته قطر يعادل ٣٠٪ من التجارة العالمية في هذه السلعة. ويمثل حجم النفط الخليجي الذي يعبر مضيق هرمز إلى الأسواق الآسيوية ما يقدر بـ ٨٥٪ من حجم هذه التجارة. وبهذا، يمكن أن يؤدي أي إغلاق لمضيق هرمز أو مضيق ملقا، ولو مؤقتًا، إلى تصاعد كبير جدًا في أسعار المحروقات؛ لأنّ هذا سوف يضيف آلاف الأميال إلى رحلات نقل الغاز في حالة البحث عن طرق بحرية بديلة، وهو ما يرفع التكلفة التي تُحدث انعكاسات كثيرة.

يرى التقرير أنّ التقديرات الأميركية غير السرية حول تأثير حدوث تعثر في نقل النفط ليست مُحيّنة بما يكفي، وبخاصة في حالة حدوث حربٍ كبيرة في منطقة الخليج. ويقول إنها غير مُحيّنة إلى درجة سيئة، فهي تحتاج إلى التركيز على الانعكاسات الرئيسة لأي نزاع من هذا القبيل في المنطقة على الاقتصاد العالمي وعلى إمدادات الغاز والنفط.

تحدّث التقرير عن الحالة اليمنية، فغطى جوانب المهاجرين الذي يعبرون اليمن في طريقهم إلى المملكة العربية السعودية من إثيوبيا وإرتيريا والصومال وعن معسكرات يقيمها مهربو البشر في شمال اليمن. وبناء على تقارير المنظمات المشتغلة بحقوق الإنسان، تحدّث التقرير عن انتهاكات فظيعة يتعرض لها هؤلاء المهاجرون؛ ومنها تعذيبهم وإسماع أصواتهم وهم تحت التعذيب لذويهم عن طريق الهاتف طلبًا لفديات. كما أشار إلى تعرّض بعضهم للقتل وسمل الأعين والاغتصاب. وأشار أيضًا إلى حملات تقوم بها السلطات من حين إلى آخر، لكنها لا تفلح في إنهاء هذه الممارسة؛ فقوات الشرطة متواطئة ومنتفعة من هذا النشاط. كما تحدّث عن الانتشار الواسع للفساد في أجهزة الدولة اليمنية إلى درجة بيع بعض المسؤولين للوظائف. كما ذكر أنّ موظفي الضرائب يضعون في الدفاتر الحكومية أرقامًا أقل من حقيقة ما يحصلون عليه من مال، ويضعون الفرق في جيوبهم. وعدّد التقرير أصنافًا مختلفة من أنواع الفساد التي تسود نظام الحكم في اليمن.

المخاوف الخليجية تجاه الدور الأميركي

تحدّث التقرير عن أنّ الولايات المتحدة الأميركية عززت مشاركتها الأمنية بصورة ثابتة ومضطردة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. غير أنّ دولًا رئيسة مثل السعودية حذرت الأميركيين من

غزو الكويت، قائلة إنّ ذلك سوف يقود إلى زعزعة كبيرة للأمن في الشرق الأوسط. كما أنّ الاضطرابات السياسية منذ ٢٠١١ قد أدت إلى اختلافات كبيرة في المشهد الأمني، مثل الانقسام حول الطريقة التي ينبغي التعامل بها مع الحالة المصرية، إضافة إلى الحرب الأهلية في سورية، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية، والانقسامات العميقة في العراق، والصراعات الأهلية في اليمن.

إنّ التمدد الإيراني في الإقليم أصبح عاملًا رئيسًا ومؤثرًا في الشراكة الأميركية - الخليجية على الرغم من استمرار الدول الخليجية في تقوية الوجود الأميركي في الإقليم، وتقديم أميركا أسلحة متقدمة للدول الخليجية تجعل ميزان القوى لمصلحتها في مواجهة إيران. كما أشار التقرير إلى حدوث توتر في العلاقات الأميركية - الخليجية عقب صعود محمد مرسي إلى الحكم في مصر ودعم الولايات المتحدة له. فبعض الدول الخليجية كانت ترى خطر هذا الدعم الذي يتمثل في تقوية التطرف الإسلامي المهدِّد لها. وقد هدأ هذا التوتر بعد عزل مرسي في تموز/ يوليو ٢٠١٣، وبعد أن أفرجت أميركا عن شحنات السلاح إلى مصر التي أوقفتها في وقت سابق. غير أنّ حالة عدم الثقة بين أميركا وشركائها الخليجيين بقيت في بعض الجوانب؛ فقد حدث خلاف بين الطرفين حول التعامل مع الحركة الاحتجاجية في البحرين، وانتقدت الولايات المتحدة تعامل المملكة العربية السعودية مع الأقلية الشيعية ودخول القوات السعودية والإماراتية إلى البحرين في آذار/ مارس ٢٠١٣. كما ازدادت حالة عدم الثقة عقب المحادثات حول الملف النووي الإيراني الذي لم يجر فيه إشراك الدول الخليجية؛ ما أثار مخاوفها من أن الولايات المتحدة تتجه إلى الشراكة الأمنية مع إيران على حسابها. غير أنّ كاتب التقرير يرى أنّ هذه المخاوف لم تؤثر كثيرًا في السلطات الحاكمة ولا في القادة العسكريين؛ فهؤلاء من الناحية العملية منخرطون مع الولايات المتحدة كشركاء. ولكنّ تأثيرها الجدي كان في أجهزة الإعلام والمعلقين السياسيين ومراكز الفكر والأبحاث، فجميع هؤلاء يقعون خارج البنية الأمنية، وهم غالبًا ما يرون الأمور من زاوية "نظريات المؤامرة"، فيما لا يجري النظر بعمق لمدى التعاون الأميركي - الخليجي وطبيعته.

ويرى التقرير أنّ الدعم الأميركي للدول الخليجية ظل ثابتًا عبر فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن، وأنه لم يتغير في فترة حكم الرئيس باراك أوباما على الرغم من التوجه الإستراتيجي الجديد الذي صدر في شباط/ فبراير ٢٠١٢. فقد أعطى هذا التوجه الأولوية لدول الخليج وآسيا على حدٍ سواء. غير أنّ بعض التقارير الصحافية رأت أنّ "سياسة التمحور الأميركي تجاه آسيا" تعدّ تحولًا. ويرى الكاتب أنّ تلك التأويلات استندت إلى أحاديث المسؤولين، وليس إلى النصوص الأصلية التي رسمت تلك السياسة. ويخلص إلى أنّ الأهمية الإستراتيجية لدول الخليج العربية لدى الولايات المتحدة الأميركية تبقى كما هي؛ فالتوجه الإستراتيجي الجديد لإدارة أوباما دعا بالفعل إلى موازنة القوات الأميركية الجوية والبحرية بين أوروبا وآسيا، لكنه دعا في الوقت نفسه وعلى قدم المساواة، إلى الاحتفاظ بقوات دفاعية وقوة الردع في منطقة الشرق الأوسط. ويرى كاتب التقرير استمرار الولايات المتحدة في تحالفها مع الدول العربية الخليجية عبر القمة التي جرت في كامب ديفيد في أيار/ مايو ٢٠١٥؛ فهذه القمة أزالت ما نشأ من مخاوف ونقص في الثقة تجاه التزام أميركا أمن الخليج. غير أنّ الكاتب يرى أنّ البيان المشترك الذي صدر عن القمة لم يعرض أي سياسة متماسكة أو مقنعة، سواء من جانب الولايات المتحدة أو من دول مجلس التعاون في ما يتعلق بكيفية التعامل مع التهديدات الواسعة للتطرف الديني والعنف الطائفي أو الحروب التي تجري في الدول الفاشلة في سورية والعراق واليمن. لكنّ البيان دعا إلى اتخاذ إجراءات مشتركة بصورة تتسم بالعمومية.

تزويد دول الخليج بالأسلحة

يرى التقرير أنّ تزويد دول الخليج بالأسلحة يؤدي دورًا أساسيًا في خلق حالة التوازن العسكري لدولة الخليجية، وفي الوقت نفسه، في تشكيل حالة الشراكة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية مع دول الخليج. ففي حين خفضت الدول الأوروبية والصين إمدادات السلاح إلى الإقليم في السنوات الأخيرة مقارنة بمنتصف العقد الماضي، نجد أنّ الولايات المتحدة زادت من اتفاقياتها العسكرية مع دول الخليج العربية إلى ما يزيد على ثمانية أضعاف مقارنة بالفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧. وقد كانت السعودية صاحبة النصيب الأكبر في الزيادة بمعدل تسعة أضعاف في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١١ والفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧. كما شهدت سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر زيادة مهمة في مشترياتها من الأسلحة الأميركية. كما أنّ هناك زيادات في شحنات الأسلحة التي وصلت بالفعل. ويورد التقرير ما ذكره التقرير الأميركي للمبيعات العسكرية الأميركية الخارجية للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ إلى دول الخليج، وكانت إحصاءاته على النحو التالي:

- وقعت البحرين اتفاقية جديدة بـقيمة ٣٧٢,٣٤١ مليون دولار واستلمت شحنات أسلحة بقيمة ٤٢١,١١٧ مليون دولار.

- وقعت الكويت اتفاقيات جديدة بقيمة ٣,٣٨٦,١٩٢ مليارات دولار واستلمت أسلحة بقيمة ١,٥٠٣,٤٥٥ مليار دولار.
- وقعت سلطنة عمان اتفاقيات جديدة بقيمة ٢,٣٥٥,٨٥٠ مليار دولار واستلمت أسلحة بقيمة ٢٢٠,٧٧٩ مليون دولار.
- وقعت قطر اتفاقيات جديدة بقيمة ٢٥٠,٢٢٢ مليون دولار، واستلمت أسلحة بقيمة ١٠٣,١٦٣ ملايين دولار.
- وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقيات جديدة بقيمة ٤٧,٣١٩,٨٢٦ مليار دولار واستلمت أسلحة بقيمة ١٠,٢٦٥,٤٨٨ مليارات دولار.
- وقعت الإمـارات العربية المتحدة اتفاقيات جديدة بقيمة ١٥,٢٦١,٨٢٦ مليار دولار، واستلمت أسلحة بقيمة ٣,٤٦٩,٤٩٥ مليارات دولار.
- ويورد التقرير، بناءً على المصدر نفسه، أن جملة ما جرى توقيعه من اتفاقيات لشراء السلاح من جانب دول الخليج العربية هو ٦٨,٩ مليار دولار واستلمت من الأسلحة ما قيمته ١٥,٩٨٣,٦ مليار دولار. ويورد أيضًا، بناءً على التقرير الذي رفعته وزارة الدفاع الأميركية إلى مجلس النواب الأميركي، أنّ بعض هذه الاتفاقيات مجرد اتفاقيات ابتدائية وليست عقودًا نهائية. ويقول كاتب التقرير إنه على الرغم من ذلك، فإنّ الولايات المتحدة تعامل الدول العربية كشريك إستراتيجي وتمنحها تفوقًا في الأسلحة والتكنولوجيا على إيران. ويرى أنّ منح الدول الخليجية تفوقًا، أمر تؤيده حقيقة أنّ هذه المبيعات تجعل الدول الخليجية قادرة على إدارة عمليات عسكرية مشتركة مع بعضها، ومع القدرات الأميركية في المنطقة.

تعليق على التقرير في نقاط

- يتسم هذا التقرير بغزارة المعلومات، وبخاصة المعلومات الإحصائية المتعلقة بالتوازن العسكري. ويبدو، في جملته، مرافعة في الدفاع عن الالتزام الأميركي تجاه أمن دول الخليج، ومحاولة لتبديد المخاوف التي ثارت مؤخرًا حول هذا الالتزام.
- لم يربط التقرير الحالة الأمنية الراهنة في المشرق العربي وفي دول الخليج بصورة واضحة وشفافة بما جرى من تدخلات عسكرية أميركية في المنطقة، منذ حرب تحرير الكويت، وحالة حصار العراق التي امتدت لأكثر من عشر سنوات، ثم غزو العراق في ٢٠٠٣، وما أحدثته هذه التدخلات من تأثيرات سلبية في أمن دول الخليج، وأمن الدول العربية، بصورة عامة. فقد مر التقرير مرورًا عابرًا على تأثيرات غزو العراق وتكسير الآلة العسكرية العراقية وتسريح الجيش وقوى الأمن فيه. ولم يقدم أي رؤية نقدية أو مراجعة لسياسات الإدارة الأميركية التي نتج منها، في الواقع العملي، انفراط عقد الأمن في العراق وبروز المليشيات الطائفية المسلحة، ومليشيات التطرف الديني، وازدياد فرص تفكك الدولة، وإخراجه كلية من معادلة التوازن الأمني في المنطقة. فتكسير العراق الذي خدم أمن إسرائيل، قاد في الجانب الآخر، إلى التمدّد الإيراني في الفضاء السياسي العراقي، وفي سورية، وفي اليمن أيضًا.
- تعامل التقرير مع إسرائيل في التوازن الأمني في المنطقة كأنها ذات وجود طبيعي في المنطقة، وأنها مجرد شريك للدول العربية في المخاوف تجاه إيران. فالتقرير لم يشر إليها بوصفها، هي الأخرى، مهددًا لأمن الدول العربية أكثر من إيران. وقد ظهر هذا في تجنّب التقرير تناول إسرائيل كعامل رئيس له تأثير بالغ في رسم السياسات الأميركية تجاه الإقليم.
- حاول التقرير أن يؤكد أنّ "سياسة التمحور الأميركي تجاه آسيا"، لا تأثير لها في الشراكة الأمنية الأميركية - الخليجية. وقد بدا لي أنّ المرافعة في هذه الناحية كانت تكتيكية أكثر منها إستراتيجية؛ فهي قد تأسست على استمرارية أهمية مضيق هرمز ومضيق باب المندب للمصالح الأميركية على الرغم من تناقص اعتماد أميركا على النفط الخليجي. وبرر التقرير استمرارية الاهتمام الأميركي في أمن دول الخليج بأنّ للولايات المتحدة مصالح مع الدول الصناعية في شرق آسيا كاليابان والصين وكوريا الجنوبية التي تصدِّر سلعًا ومدخلات صناعية كثيرة يعتمد عليها اقتصاد الولايات المتحدة. ولم يناقش التقرير ما يمكن أن يحدث من تغيّرات في مجالات اعتماد دول شرق آسيا على النفط والغاز القادمين من الخليج نتيجة لظهور اختراقات تقنية جديدة في مجال الطاقات البديلة، أو دخول مصدِّرين جدد للنفط إلى شرق آسيا من جهات أخرى من العالم.
- أقر التقرير بتدني قدرة الدول الخليجية على استيعاب التكنولوجيا العسكرية التي تزودها بها الولايات المتحدة الأميركية. ومع ذلك، أظهر أنّ اتفاقيات مبيعات الأسلحة الأميركية التي وقعتها دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة وحدها بلغت قيمتها

خلال خمس سنوات فقط ٦٨,٩ مليار دولار. ويبدو لي أنّ تحولًا جرى في طبيعة الدور العسكري الأميركي في الخليج منذ حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي؛ فقد أصبحت الزيادة في الإنفاق على شراء الأسلحة في المنطقة لافتة للنظر. ففيما مضى، كانت الدول الخليجية تعتمد بشكل رئيس على الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، ولم تكن مشتريات الأسلحة في المنطقة بالصورة التي ازدادت بها في السنوات الخمس الأخيرة في ما يشبه الانفجار. وعلى الرغم من أنّ دول مجلس التعاون أنشأت في تسعينيات القرن الماضي منظومتها العسكرية المشتركة التي سميت "درع الجزيرة"، فإنّ بعض الدول العربية رأت، في ما يبدو، أن تعتمد على قدراتها الذاتية، ومن ثمّ، ازداد الاتجاه إلى استيراد الأسلحة الأميركية وغير الأميركية في العقد الماضي؛ من أجل زيادة القدرات العسكرية الذاتية كمًا ونوعًا. إنّ دول مجلس التعاون ظهرت كمشترٍ كبيرٍ للأسلحة؛ وهذا ربما يقود، بغض النظر عن الإستراتيجيات العسكرية المبنية على الشراكة، إلى إغراقها بالأسلحة المتقدمة، بصرف النظر عن مدى قدرتها العملية على استيعاب هذه الأسلحة.

- لعلّ أكثر جوانب التقرير شفافية هو الجزء الذي تحدّث عن القمة الأميركية - الخليجية التي جرت في أيار/ مايو ٢٠١٥ في كامب ديفيد. فقد وصف التقرير البيان الذي صدر عن القمة بأنه لم يعرض أي سياسة متماسكة أو مقنعة، سواء من جانب الولايات المتحدة الأميركية أو من دول مجلس التعاون في ما يتعلق بكيفية التعامل مع التهديدات الواسعة للتطرف الديني والعنف الطائفي أو الحروب التي تجري في الدول الفاشلة في سورية والعراق واليمن. ومع أنّ البيان دعا إلى اتخاذ إجراءات مشتركة، فقد جاء ذلك بصورة تتسم بالعمومية. وتمثل هذه إشكالية كبيرة في نظري؛ فطالما أبدت الجماهير العربية الشكوك حول الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع خطر نشوء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات الدينية المتطرفة.

- في تقديري، إن احتمال أن تتحول السياسة الأميركية عن التزامها أمن الخليج بالاعتماد حصريًا على الشراكة الخليجية، هي سياسة قابلة للتغيير. فمخاوف الدول الخليجية من التقارب الأمريكي – الإيراني، مخاوف في مكانها. ولذلك، فعلى الدول الخليجية أن تكون مستعدة لمختلف الاحتمالات، ومن ثمّ القيام بإعادة تقييم المتغيرات الكثيرة التي تجري الآن، فهي مفتوحة على احتمالات عديدة.

تقاريـر

كمال طيرشي*

مؤتمر "العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة"

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمرَه السنوي الرابع في قضايا التحول الديمقراطي الذي استضافته العاصمة التونسية، وخُصِّص لتناول موضوع "العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة"، في مرحلةٍ تشهد فيها المنطقة العربية عنفًا كبيرًا، جزء كبير منه يمارَس في بلدان ثورات الربيع العربي.

عُقد المؤتمر يومَي ١٢ و١٣ أيلول / سبتمبر ٢٠١٥. وقُدِّمت فيه ٤٥ ورقة بحثية محكّمة، أنجزها أكاديميون وباحثون بارزون، من أصل ١٧٠ ورقة قُدّمت للمشاركة.

تناولت الأوراق العنف السياسي في السياقات العربية المعاصرة، مقترحةً نماذجَ لتفسير جماعات العنف، على اختلاف مشاربها ومناهجها، وعلاقة العنف بالسياقات الهوياتية، وبعض مظاهر عنف الدولة، من قبيل التعذيب وجرائم الإبادة، كما عرّج المؤتمر على ثقافة العنف، والتسامح في مقابل العنف، وتمظهرات العنف السياسي في اللغة والخطاب، وارتباطه بوسائل التواصل الاجتماعي، مع الوقوف عند عنف الشباب والعنف ضد المرأة، وتمظهرات العنف في الفضاءات الحضرية المتمدنة. وقد حظي المؤتمر بمشاركة واسعة من الضيوف وذوي الاختصاص والاهتمام، أثْرت المناقشات الأكاديمية.

افتُتح المؤتمر بكلمتين افتتاحيتين؛ الأولى قدّمها مدير مكتب المركز في تونس، مهدي مبروك، وأكّد فيها أنّ تناول قضية العنف والسياسة يعود بالدرجة الأولى إلى كون الموضوع فرض نفسه على الساحة الفكرية والبحثية والسياسية، نظرًا لما آلت إليه الثورات العربية من عنفٍ لم يسبق له مثيل قطعًا، والأخرى قدّمها رئيس دائرة الأبحاث في المركز، محمد جمال باروت، نيابةً عن المدير العام، عزمي بشارة، وذكّر فيها بالدورات الثلاث التي سبقت هذه الدورة، والتي بحثت في قضايا شتى متعددة المناحي، من قبيل "الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي"، و"المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير"، مؤكّدًا أنّ المؤتمر هو جزء من تقاليد يعكف المركز على تأسيسها وبنائها وضمان انتظامها، كـ "مؤتمر العلوم الاجتماعية والإنسانية" الذي عُقدت منه إلى الآن أربع دورات، وينتظر عقد دورته الخامسة في شهر آذار / مارس المقبل ٢٠١٦. ويرافق كلّ دورة من هذه الدورات إعلان نتائج جائزة المركز السنوية في العلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي. وهناك سلسلة مؤتمرات عن "العرب والعالم"، تبحث في علاقة العرب بالقوى الدولية، وستعقد الدورة المقبلة من هذه السلسلة في شهر أيار / مايو المقبل ٢٠١٦ تحت عنوان "العرب والصين". وأوضح باروت أنّ هذه المؤتمرات جميعها مؤتمرات علمية محكّمة، ومع ذلك، يحرص المركز على إتاحة الفرصة وتوسيع مساحة المشاركة فيها، لتوسيع فضاء التفاعل بين الباحثين والسياسيين وصنّاع الرأي وقادته.

ثم انطلقت أعمال المؤتمر بمحاضرتين افتتاحيتين؛ قدّم الأولى منير الكشو، أستاذ الفلسفة والأكاديمي التونسي، وتناول فيها القيمة الإبستمولوجية والمعرفية والبحثية لموضوع العنف، ولا سيما بعد ما آلت إليه الثورات العربية سنة ٢٠١١ من عنفٍ شديد وكارثي عاد بالوبال على بلدان الثورات الساعية إلى الحرية والخروج من ربقة العبودية والاستبداد، هذه الحال هي التي تفضي بنا إلى طرح السؤال عن العلاقة بين العنف والسياسة.

أمّا المحاضرة الافتتاحية الأخرى فقد قدّمها فالح عبد الجبار، الباحث العراقي وأستاذ علم الاجتماع السياسي، وعدّ فيها العنفَ أمرًا متصلًا بطبع الإنسان، وهو وسيلة وُجِدت في سائر المجتمعات والدول، وتجسدت في الحروب والنزاعات، وحتى في عمليات الانتحار. وقد رأى عبد الجبار القولَ بتلاحمية العنف بالدين من أكبر المغالطات، مستعرضًا أنماطًا كثيرة من العنف، من قبيل عنف الفرد ضد الفرد، وعنف الفرد ضد الجماعة، والدولة ضد الفرد، والدولة ضد الجماعة، والأخير هو الأكثر بروزًا. ورأى عبد الجبار أنّ الدولة الحديثة تبني علاقاتها بالمجتمع على ثنائية الإكراه والرضا، وأنّ هيمنة الدولة على الثروة والاقتصاد عمومًا تؤدي إلى الهيمنة على الطبقة المنتجة ورجال الأعمال. أمّا عن الحلول التي تسمح بالقضاء على ظاهرة العنف فتتمثّل، بحسب عبد الجبار، بضرورة إقرار المشاركة السياسية من خلال السماح للمواطنين بالانتخاب وممارسة النشاط السياسي وإبداء الرأي وحرية تكوين الأحزاب والمشاركة في صنع القرار أيضًا، والمشاركة في الأجهزة الإدارية لضمان حسن توزيع الموارد والاستقرار.

العنف والسياسة

بعد المحاضرتين الافتتاحيتين، تفرّع المؤتمر إلى مسارين؛ وخُصّصت لموضوع "العنف والسياسة" جلستان؛ رأس الجلسة الأولى منهما السياسي والأكاديمي التونسي فتحي جرّاي. وقد قدّم أوّل عرض فيها الباحث المغربي محمد العابدة الذي رأى أنّ ظاهرة العنف ليست حديثة، بل هي قديمة، ارتبطت نشأتها بظهور الإنسان، مؤكدًا أنّ التحول الديمقراطي الحقيقي هو الكابح الأكبر للعنف، وهذا ما حصل في دول المغرب العربي، على الخصوص. وأكّد الباحث أنّ هذا التحوّل لا يتعلق بالنظم السياسية فقط، ولكنّه انعكاس كذلك لبنى

سوسيولوجية قائمة، ما يستوجب العمل على كلّ المداخل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

وقدّم الباحث المغربي محمد المساوي، البحث الثاني الذي انطلق فيه من السؤال: لماذا طغى العنف على السياسة في العالم العربي؟ مركّزًا على الصراع القديم الجديد، بين تيارين لهما مرجعيات متناقضة كانت أساس التطاحن والمواجهة، وهما: التيار العلماني والتيار الإسلامي. وقد اعتمد الباحث على المفكر الألماني يورغن هابرماس إطارًا نظريًا ومرجعيًا، والذي كان قد تطرّق، بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، إلى الحوار الذي يجب أن يكون بين عقل المتدين وغير المتدين، لتجاوز الإرهاب والعنف اللذَين بدآ ينتشران باسم الدين في العالم.

أمّا البحث الثالث، فقدّمه محمد سعدي، الأكاديمي المغربي، تحت عنوان "العنف البنيوي الماكر للأبوية السياسية". وتطرّق فيه إلى الحراك الديمقراطي العربي منذ ٢٠١١ الذي حاول تفكيك السيطرة العنيفة للدولة الأبوية على المجتمع وفكّ ارتباطها وسيطرتها على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أطلقت ثورات الشباب ديناميات وتحولات بنيوية في نظم القوى الحاكمة للمجتمعات. وهو ما عدّه البعض تمردًا ومساسًا بهيبة السلطة الأبوية السياسية التي تتماهى مع فكرة تقديس "الأب" وتمجيد الحاكم "الملهم" وصناعة الزعيم المنقذ والمخلّص. ورأى الباحث أنّ احتجاجات الحراك الديمقراطي اشتركت في غياب الأب الرمزي الملهم والقائد أو المرشد، سواء كان شخصًا، أو مؤسسة، أو حزبًا، أو تيارًا سياسيًا، أو مرجعية أيديولوجية فوقية.

بينما ركّز بحث عبد الله حنا، من سورية، على موضوع السياسة والعنف ومحرّكهما في سورية القرن العشرين. وأشار الباحث إلى دور العامل التراثي المتمثل برسوخ أقدام الممارسات المملوكية والانكشارية العثمانية وتأثيرها في ترسيخ دعائم الاستبداد واستخدام العنف في التضييق على المنظمات الحرفية ومشاركة التجار أرباحهم وعصر الفلاحين، وإبقاء المجتمع في حالة من الركود والجمود، وعليه، سدّ الطريق أمام التطور الرأسمالي والثورة الصناعية.

أمّا الجلسة الأخرى في موضوع "العنف والسياسة"، فرأسها الأكاديمي التونسي عبد الوهاب حفيظ، وقدّم الباحث المغربي إحسان الحافظي، أوّل بحث فيها تحت عنوان "تشريع العنف: النص في خدمة السلطة"، حاول فيه تفكيك العلاقة بين السياسة الأمنية والسياسة الجنائية في تدبير العنف السياسي، زمن التدافع حول السلطة داخل الأنظمة السياسية العربية. وهو تفكيك يرى الباحث أنّه ينطلق من ثلاثة مداخل أساسية؛ أوّلها يتتبع أثر السياسات الأمنية وسياقاتها، وثانيها يبحث في تقاطعات ثنائية السياسة الجنائية والأمنية في تدبير العنف السياسي، أمّا المدخل الأخير فيتوقف عند ضمانات عدم تكرار ما جرى من توترات ما بعد الربيع العربي، في الدستور ومخرجات العدالة الانتقالية.

أمّا محمد فاوبار، الأكاديمي المغربي، فسلّط الضوء، في بحثه "الخطاب العربي المعاصر وصيرورة العنف والسياسة"، على تحليل بعض النتاجات الفكرية التي تبلورت في سياق الثورات العربية المعاصرة ورصدها، محاولًا استقصاء تصوراتها للعلاقة بين العنف والسياسة، فوجد ثمة تعددية في التصورات، وسعيًا إلى تجريب مقاربات مرجعية بهدف إجراء تحليل ملموس للواقع. ومع ذلك، يخلص الباحث إلى أنّ هذه النتاجات شدّدت على أنّ العنف السياسي هو جزء من العنف الاجتماعي عمومًا، وهو متجذر في الدين والثقافة.

قدّم البحث الثالث الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شمس الدين الكيلاني، تحت عنوان "جدلية التسلط والعنف في سورية". وكشف فيه عن علاقة العنف بالطابع التسلطي للسلطة في عهدي الرئيسين: حافظ وبشار الأسد؛ فقد دأبت السلطة على ممارسة العنف لإخضاع خصومها والمجتمع برمّته، وقد لجأ السوريون - بالمقابل - إلى المقاومة لتحقيق ذاتيتهم وحريتهم وكرامتهم، فتجنّبت السلطة سلوك الحكم الرشيد في قدرته على "ضبط التنافس والتصارع بين شتى القوى وتكييف بنيته وسلوكه بما يتلاءم وتطور هذه القوى الفاعلة حتى تتمكن دائمًا من لعب دور الحكم بينها".

أمّا البحث الأخير في هذه الجلسة، فقدّمه الباحث الأردني وصفي عقيل، تحت عنوان "العلاقة بين مركز الضبط والعنف السياسي لدى عيّنة من طلبة الجامعات الأردنية". وقد حاول فيه بيان أهمية مركز الضبط في السلوك الاجتماعي والسياسي. وسعى إلى فهم العوامل الخارجية التي تسهم في زيادة العنف السياسي للشبان والشابات. ورأى الباحث أنّ مركز الضبط متغير أساسي في الشخصية ويحتل مكانة مهمة في دراسات علم النفس السياسي. وعلى الرغم من أنّ بعض الأبحاث يشير إلى أهمية مركز الضبط في العنف، تبيّن مراجعة الأدب النظري أنّ الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسات لتأكيد طبيعة العلاقة والاهتمام بمتغيّر مركز الضبط لدى الطلبة بوصفه ذا صلة أساسية بالعملية الاجتماعية والسياسية. ويعتقد الباحث أنّ أهمية هذا البحث تكمن في كونه يسهم في توجيه الطلبة لأن يكونوا من

ذوي الضبط الداخلي، كأن يحثّوا أنفسهم على بذل جهود مضاعفة ويسعوا إلى تنمية معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم السياسية، بدلًا من إلقاء اللوم على الدولة والمجتمع، والالتحاق بالجماعات المتطرفة هربًا من واقعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

العنف السياسي في السياقات العربية المعاصرة

تناول المؤتمر محور "العنف السياسي في السياقات العربية المعاصرة" الذي انتظم في جلستين؛ رأس الأولى منهما حيدر سعيد، الباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والتي كانت مخصصة تقريبًا لدراسة ظاهرة العنف السياسي في السودان.

تضمنت هذه الجلسة أربعة بحوث؛ كان أوّلها للباحث المصري جمال محمد ضلع، تحت عنوان "ظاهرة العنف السياسي في الدول العربية وآليات مواجهتها"، تناول فيه الباحث ظاهرة العنف السياسي في السودان، وليبيا، والصومال. ورأى أنّ الدول العربية موبوءة بهذه الظاهرة الخطيرة جدًا، والتي تتباين وتتفاوت درجة مخاطرها والتداعيات الناجمة عنها على حسب مجموعة من الظروف والمتغيرات والمستجدات، الثابتة منها والمتحركة، وعلى حسب منظومة الأهداف والمصالح للأطراف وللقوى الفاعلة على المستويات الداخلية (الوطنية/ المحلية)، والخارجية (الإقليمية والدولية). وقد أسهم بعض تلك المدخلات والمعطيات أو كلّها، في صناعة هذه الظاهرة، وفي التأثير في مسبباتها وأطرافها وتفاعلاتها ومساراتها ومآلاتها وتداعياتها على الأنظمة السياسية المقترنة بها. وخلص الباحث إلى أنّ صنّاع تلك الظاهرة هم الجديرون بإيجاد التسويات الملائمة لها، وإن كان التركيز في مثل هذه الأمور ينصبّ على سياسات الأنظمة الحاكمة في الدول العربية بالدرجة الرئيسة وممارساتها، للتعامل معها، والمبادرة باقتراح مثل تلك التسويات وبوضعها وتنفيذها ورعايتها ومتابعتها للوقاية وللحيلولة دون تنامي أعمال العنف السياسي من جديد.

وفي حين عرض الأكاديمي السوداني عبد الله علي إبراهيم، في بحثٍ عنوانه "في محنة محمود محمد طه وجغرافيا الاستعمار المانوية"، طريقة تعامل الأنظمة العربية مع النخب المفكّرة، درس الباحث السوداني قيصر موسى الزين، في بحثه "العنف السياسي في السودان: المظاهر والمسبّبات واتجاهات المستقبل" العنف السياسي المتصاعد في السودان في شكل الحرب الأهلية، ولا سيما بعد انفصال جنوب السودان أواسط ٢٠١١. وتناول الباحث، في البداية، الأسس النظرية والمنهجية التي قام عليها البحث، ومن بينها عملٌ ميداني موجز هدف إلى تقديم معطيات ومؤشرات تدعم اتجاه التحليل النظري. وقد تركّز العمل في مناطق النزاع، وبخاصة جبال النوبة وفي جنوب النيل الأزرق، كما شمل العاصمة (الخرطوم الكبرى). وقدّم الباحث خلفية عن مسار العنف السياسي ووقائعه، ولا سيما ذلك المرتبط بقمع الدولة.

قدّم الأكاديمي والسياسي التونسي سالم لبيض البحث الأخير في الجلسة، تحت عنوان "دور الاغتيالات في اللامعيارية السياسية وإعادة تنظيم السلطة في تونس". ورأى فيه أنّ ظاهرة الاغتيالات السياسية ليست طارئة على تونس، على نحو ما يعتقد الكثيرون الذين صُدموا بعد تصفية المحامي والسياسي الماركسي التونسي شكري بلعيد، مطلع ٢٠١٣. وافترض لبيض أنّ التأريخ لتلك الظاهرة والكشف عمّا هو مخفيّ فيها يمثّل مدخلًا لمعرفة رهاناتٍ وارتباطاتٍ ومصالحَ سياسية وولاءاتٍ وتحالفاتٍ تسوَّق باسم النوايا الحسنة. وهذا الأمر، بحسب الباحث، يجعل من أغلب الاغتيالات ظواهر مبهمة وغامضة، بما في ذلك تلك التي جرَت في دولٍ تمتلك أجهزة استخباراتية عملاقة ومتطورة. ولهذا السبب، انتظرت جريمة اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد، سنة ١٩٥٢، ستّين سنة لتعترف الدولة الفرنسية بمسؤوليتها فيها. وما كان لقتلة الزعيم الوطني صالح بن يوسف، سنة ١٩٦١، أن يكونوا معلومين لولا اعتراف الرئيس بورقيبة بتلك الجريمة وتكريم منفذيها. أمّا جريمتا اغتيال بلعيد والسياسي محمد البراهمي، أواسط ٢٠١٣، اللتان تناولهما هذا البحث بالتحليل والنقد والتفسير، فتحيلان على عمق الصراع على السلطة في تونس الجديدة، وما يرتبط به من جريمة سياسية منظمة وتداخل بين الحقول الرمزية لمختلف الفاعلين وتبادل للأدوار، ومن هيمنةٍ على وسائل الإعلام والدعاية بما يخدم "الحقيقة" التي يرغب كلّ طرف من أطراف اللعبة في أن يقبلها الناس.

أمّا الجلسة الأخرى في هذا المحور، فقد رأسها الأكاديمي التونسي سليم المصمودي. وقُدِّمت فيها أربعة بحوث؛ أوّلها بحث للباحث الجزائري، زين الدين خرشي، تحت عنوان "عنف الريع في المجتمعات العربية المعاصرة: التأسيس على الحالة الجزائرية". عرّج في البداية على بعض الدول العربية المشابهة للجزائر في بنيتها الريعية، من قبيل ليبيا والعراق. ثم سعى الباحث إلى تحليل آليات إنتاج العنف وإعادة إنتاجه في مختلف حقول المجتمع، الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية، وكذا تفسير معاني مختلف تجلّيات هذا الشكل من العنف ودلالاته في سلوكيات الأفراد والجماعات وتمثلاتهم.

في حين رأى الأكاديمي المغربي عبد العالي حور، في بحثه "الوظيفة التوزيعية للأنظمة السياسية العربية: مدخل لفهم ظاهرة العنف السياسي"، أنّ ما شهدته بعض الدول العربية وتشهده من مظاهر للعنف السياسي هو نتيجة طبيعية لفشل الأنظمة السياسية في أداء وظائفها عامة ووظيفتها التوزيعية على وجه الخصوص؛ وذلك راجع - بحسب الباحث - للخيارات الاقتصادية والسياسية التي تبنّتها هذه النظم، على الرغم ممّا رافقها من شعارات طنّانة، لم يكن الهدف من ورائها سوى التغطية على ضعف هذه الأنظمة وضمان استمرار استفادتها - إلى جانب النخب والفئات المحيطة بها - من إمكانات الوطن ومقدراته مع بقاء معظم الفئات الشعبية مستبعدة ومهمّشة.

قدّم الباحث المصري محمد أحمد العدوي، بحثًا بعنوان "العنف والعشوائيات في مصر"، انتقد فيه الدراسات التي تبحث في العلاقة بين العنف والسياسة، في عجزها عن متابعة الانتشار الواضح للعنف في المجتمعات العربية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فضلًا عن التوظيف السياسي للعنف في تبرير سياسات النظم الحاكمة، أو الجماعات التي تتبنّى العنف خيارًا في مواجهة تلك السلطات، أو وسيلة للتعبير عن المطالب السياسية. ورأى الباحث أنّ هذه الدراسات ازدادت أهميتها في ظل الانتشار العالمي والإقليمي للسياسات التي تدّعي مواجهة العنف والإرهاب، سواء في داخل الدول أو إقليميًا في مواجهة تنظيمات تنتشر في المنطقة العربية. وخلص الباحث إلى أنّ هذه الدراسات هي نتاج لتصوّرٍ خاطئ، يتمثّل بالاقتصار على سياسات تتبنّى التوجهات الأمنية والسياسية فقط في مواجهة ظاهرةٍ متعددة المصادر والأبعاد.

واختُتمت الجلسة ببحثٍ قدّمه الباحث الجزائري نوري دريس، تحت عنوان "العنف السياسي في الجزائر المعاصرة، من الأيديولوجيا الشعبوية إلى اليوتوبيا الإسلاموية: عناصر تحليلية في سياقات تأريخية غير معلمنة".

في جماعات العنف: نماذج وحالات

كان المحور الثالث من المؤتمر بعنوان "في جماعات العنف نماذج وحالات"، في جلستين كذلك؛ رأس الأولى منهما منير الكشو، وتضمّنت ثلاثة بحوث؛ الأوّل للأكاديمي السوري أحمد جاسم الحسين، بعنوان "عنف السلطة في الدولة الإسلامية في العراق والشام/ داعش: دراسة ميدانية في منطقة الفرات السورية". والثاني قدّمه الباحث الأردني، حسن أبو هنية، تحت عنوان "جاذبية العنف الجهادي الجديد: الولايات الخارجية للدولة الإسلامية"، وهو عرض لنتائج مشروع بحثي يعمل عليه الباحث بدعمٍ من المركز العربي للأبحاث. بيّن أبو هنية أنّ تنظيم الدولة الإسلامية بات نموذجًا يحتذى لدى العديد من الجماعات الجهادية المحلية. وأصبحت أيديولوجيته الفقهية ونهجه القتالي ودعايته الإعلامية تتمتع بجاذبية تتفوق على تنظيم القاعدة، وهو بانتظار بيعات جديدة وتأسيس ولايات بعيدة، فالتنظيم يعمل على التواصل وتنسيق البيعات بحسب أهميتها وتوافر الشروط اللازمة لقبول العضوية. وأشار الباحث إلى أنّ التنظيم صرّح، من خلال مجلة "دابق" التي يصدرها باللغة الإنكليزية، بأنّه سيكشف عن مبايعات مقبلة، في عددٍ من المناطق في القوقاز وإندونيسيا والفلبين وغيرها، كانت قد أعلنت ولاءَها لتنظيم الدولة الإسلامية وقبولها بيعة البغدادي خليفة للمسلمين.

وقدّم الباحث في المركز العربي للأبحاث، حمزة المصطفى، البحث الأخير في هذه الجلسة تحت عنوان "الجهادية السوريّة: أسئلة عن ممكنات التحوّل من العنف إلى التسويات"، وعدّ فيه العنف الجهادي سابقًا للثورة السوريّة، لكنّه لم يؤدّ إلى ثورة شعبية في الماضي، كما أنّه لم يوجد في بدايتها، إذ تميّزت الثورة السوريّة بوصفها ثورة شعبية مدنية بمطالبها الديمقراطية عن هذا النوع من العنف المسلّح الديني واختلفت عنه تمامًا. ورأى الباحث أنّ العنف الجهادي أُقحم عنوةً في صيرورة الثورة السوريّة، بعد تحوّلها إلى مرحلة الكفاح المسلّح أواخر عام ٢٠١١، ومنذ ذلك، تأسست فصائل جهادية كثيرة، وشاركت في قتال النظام إلى جانب فصائل الجيش الحر، وهو ما أحدث خلطًا بين العنف الجهادي والسياسي (الثوري)، ولا سيما أنّ بعض هذه الحركات عدّت نفسها جزءًا من الثورة. وقد تناول الباحث حالتين من التجربة الجهادية في الثورة السورية، وهما "حركة أحرار الشام الإسلامية"، و"جبهة النصرة لأهل الشام".

أمّا الجلسة الأخرى في هذا المحور، فرأسها المؤرخ التونسي لطفي عيسى، وتضمنت كذلك ثلاثة بحوث، قدّم الأوّل منها حيدر سعيد، بعنوان "مجموعات العنف ومنطق السياسة: دراسة في مصدر نشأة مجموعات العنف وعلاقتها بالتنظيمات السياسية، ومصيرها". وقد عرّف الباحث - في البداية - بمصطلح "مجموعات العنف" الذي يستعمله، وذكر أنّه يقصد به المجموعات التي تستعملها المؤسسات

السياسية (الدولة، والأحزاب،...) بوصفها أدوات عنفية، أو تنشأ في سياقات سياسية محددة، لتمارس العنف السياسي، من دون أن تكون تحت رعاية تنظيم سياسي مؤسسي، وأنّ هذا البحث يهدف إلى بيان مكانة مجموعات العنف والأدوات العنفية، في المجال السياسي العربي، سواء قبلنا بالمقاربة الأنثروبولوجية عن أنّ العنف هو مكوّن ثقافي، أو قبلنا المقاربة السياسوية التي تتحدث عن أنّ العنف أصبح تدريجيًا، من تقاليد المجال السياسي العربي، على حدّ تعبيره. ثم انتقل البحث إلى تناول طبيعة العلاقة التقليدية بين هذه المجموعات والمؤسسات السياسية، والنسيج السوسيو سياسي الذي تكتسبه هذه المجموعات، حين تنشأ من دون مظلة سياسية، والمصير السياسي لهذه المجموعات ومن يتحكّم فيه.

قدّمت الباحثة المصرية مروة يوسف محمد عرابي، البحث الثاني في هذه الجلسة، وعنوانه "أثر عنف الدولة في المجتمع بمصر ما بعد ٣ يوليو ٢٠١٣: جماعة أجناد مصر نموذجًا". درست فيه الباحثة كيف تنوّعت أنماط العنف وتطوّرت، وكيف أدخل النظام أنماطًا لم يكن من الممكن قبولها، والإشكاليات التي أنتجتها داخل المجالات المختلفة سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وأثر تلك الإشكاليات في منطق العنف في المجتمع المصري وتأثير ذلك في المجتمع. ثم استعرضت الباحثة مستويات العنف المختلفة وتحوّلات عنف الدولة بين الأنواع الثلاثة: العنف الهيكلي، والعنف الأداتي، والعنف الإستراتيجي. ثم تناولت الباحثة تأثير ذلك العنف في إحدى جماعات العنف الناشئة بعد مشهد ٣ يوليو، وهي جماعة "أجناد مصر"، وكيف يعكس عنف تلك الجماعة الإشكاليات التي يطرحها عنف الدولة، ومن ثم تأثير ذلك في المجتمع، على صعيد المواطنة، والمجال العام، والتفاعل بين المواطنين على الصعيد الاجتماعي.

أمّا البحث الأخير في هذه الجلسة، فقدّمه الباحث اليمني عبد الرحمن المعمري، تحت عنوان "دوافع العنف المعاصر في اليمن: الظاهرة الحوثية نموذجًا". تناول فيه الحالة اليمنية بوصفها من تجليات الصراع والعنف الذي ميّز مجتمعات دول الربيع العربي التي شهدت تغيرات واسعة، على الصعيد الداخلي المحلي لكلّ بلد، ويظهر في ارتخاء قبضة الدولة المركزية وسيطرتها على أوضاع البلاد لتستبدل بحالة فراغ، جزئي أو كلّي، تملؤه التشكيلات المحلية (قبلية، وحزبية،...). ورأى الباحث أنّ من المظاهر الاجتماعية والسياسية لهذه المرحلة التاريخية هو توارى الهوية الوطنية الجامعة التي بالإمكان أن توحّد "المواطنين" خلف "هويات" أخرى قسّمتهم إلى مجاميع مختلفة بعيدًا عن القاسم الوطني المشترك.

العنف والهوية والدولة

خصّص المحور الرابع في المؤتمر لتناول "العنف والهوية"، في جلسةٍ ترأّسها الأكاديمي التونسي فرج معتوق، وقُدِّمت فيها ثلاثة بحوث؛ كان أوّلها للباحث السوداني أشرف عثمان الحسن، بعنوان "الدولة المتصدعة والمواطنة غير الأكيدة: بحث في التأطير الإثنوثقافي للنزاعات في السودان"، حاول فيه الباحث أن يقدّم عدة أسئلة، تلتقي جميعها حول الانبعاث الإثني في علاقته بحالة النزاعات التي يعانيها السودان، دولةً ومجتمعًا. ورأى الباحث أنّه في ما كان يبدو من تصدّع في العلاقة بين الدولة وما جرى تصويره في مرحلة البناء الوطني على أنّه الأمة، أثار انفصال جنوب السودان والنزاعات في دارفور جبال النوبة والنيل الأزرق، أسئلة حرجة حول إذا ما كانت تلك النزاعات هي احتجاج مجموعات المحيط على مجموعة المركز المهيمنة وعلى أيديولوجيا إثنوقومية سعت/ تسعى لاجتثاث الاختلاف، وإلى أيّ مدى يمكن فهمها بوصفها مطالبة بإعادة التفاوض على النموذج القومي، وهل سوء تأويل النموذج القومي هو الذي قاد إلى هذا الانفجار، فيمكن استنتاج أنّ حالة الانبعاث الإثني الراهنة تؤشّر إلى إعطاب نسخة سودانية لقومية بلا حداثة، أم إنّ الاختلالات هي على مستوى النص القومي نفسه - في ارتباطه البنيوي بالعنف - لا على مستوى تأويلاته. وخلص الباحث إلى أنّه إذا كانت فكرة الأمة، في لحظة ولادتها من رحم الأنوار، تشير بدلالتها إلى فكرة المواطنة المشتركة والمتساوية، وإذا كانت فكرة المواطنة تعمل على تحديد مجتمع الأفراد بوصفه كيانًا سياسيًا للمواطنين لا يمكنه أن يتولّد إلّا عبر المشاركة في المؤسسات الديمقراطية، فإنّ المهمّ في هذه الحالة هو الحقوق السياسية للمواطنين لا هوياتهم الثقافية.

قدّم الباحث المغربي عبد الحميد بنخطاب، البحث الثاني في هذه الجلسة تحت عنوان "إشكالية العنف الهوياتي على ضوء الحراك الاجتماعي في المنطقة العربية: نموذج المغرب". وتطرّق فيه إلى مسألة العنف الهوياتي والمطالب السياسية المرتبطة بها. وهي مسألة ذات إشكالات متعددة الأبعاد في المنطقة العربية منذ اندلاع ما يصطلح عليه "الربيع العربي"؛ إذ يفترض بدول المنطقة الاستجابة الفورية لزخم هائل ومتصاعد من المطالب المادية والاجتماعية للمواطنين، هذا فضلًا عن المطالب السياسية والرمزية المتعلقة بالاعتراف بالهويات الجماعية والفردية المتصلة باحترام الحقوق الأساسية الفردية والجماعية، بما يترتب عن ذلك من مخاطر أمنية وسياسية تقوّض حتمًا استقرار الأنظمة وتوازنها.

وقدّم الباحث السوري عزام أمين، البحث الأخير في هذه الجلسة بعنوان "التكيف الاجتماعي والهوية العرقية لدى الشباب من أصول عربية مغاربية في فرنسا". تطرّق الباحث فيه إلى إشكالية الهوية والانتماء لدى الشبان الفرنسيين من أصول عربية وإسلامية، والإحاطة، قدر الإمكان، بالعوامل النفسية - الاجتماعية التي تدفع قسمًا منهم إلى "رفض" الهوية الفرنسية، والإصرار على إظهار هويتهم العرقية والدخول في علاقة صدامية مع المجتمع الفرنسي.

أمّا المحور الخامس في المؤتمر، فهو "بعض مظاهر عنف الدولة والمجتمع". وقد رأس الجلسة الخاصة به الباحث التونسي عادل العياري، وقُدِّمت فيها ثلاثة بحوث، لثلاث باحثات؛ البحث الأوّل منها للباحثة والناشطة التونسية رحمة بن سليمان، بعنوان "القيمي والرمزي في عمليات تعذيب المساجين السياسيين داخل السجون التونسية: قراءة سوسيولوجية في شهادات بعض الضحايا". قرأت الباحثة شهادات بعض المساجين السياسيين التونسيين الذين اعتقلهم النظام الاستبدادي السابق وعذّبهم وسجنهم. وقد أخذت مداخلتها مسافة من المقاربات القانونية والحقوقية، عبر تحليل آليات التعذيب المستعملة وطرقه، خلال الاعتقال والسجن، والتي اتّضح أنّه لا يمكن فصلها عن القيم والمعايير والرموز الثقافية المشتركة بين المعذّب والضحية. وحاولت الباحثة توضيح كيف أنّ عمليات التعذيب لا تكون مؤلمة لأنّها تلحق الضرر بالجسم فحسب، بل لأنّها تشتغل أيضًا على المرجعيات والمعتقدات والقيم الاجتماعية التي تصنع هوية الضحايا وانتماءاتهم وتمثّلاتهم لذواتهم ولمكانتهم في المجتمع. ولذلك، قسّمت الباحثة البحث إلى قسمين أساسيين: قسم يشمل الدراسة النظرية، وقسم يشمل الدراسة الميدانية. وينقسم هذا الأخير بدوره إلى ثلاثة مباحث كبرى: الأوّل عن "أقبية التعذيب: الجلّاد وأدواته"، والثاني عن "تعذيب الآخر وتفاعلاته: معركة الرموز والقيم"، أمّا الثالث فتناول "شرف الضحايا: تأثير التعذيب على السجناء السياسيين داخل السجن وخارجه".

وقدّمت الباحثة الجزائرية فوزية هباشي، البحث الثاني في الجلسة تحت عنوان "ضحايا العنف السياسي في الجزائر: ماذا بعد العشرية السوداء؟"، فدرست ضحايا العنف السياسي في جزائر التسعينيات، بوصفها حالة "سوسيو سياسية" خاصة، تتميز بطبيعة معقدة في ظل تداخل السياسي مع الاجتماعي، في نسقٍ متشبّع بالعنف وأنواعه، يشكّل فيه الصراع على المصالح أحد أهمّ صفاته القديمة المتجددة. تقول الباحثة: "إنّ غايتنا هي فهم آليات سير العنف السياسي في الجزائر من خلال دراسة وضعية ضحايا عنف التسعينيات بمختلف فئاته التي كانت نتيجة للصراع السياسي المسلّح الذي حدث بين الجهات الرسمية التابعة للسلطة والجماعات الإسلاموية، مؤسسين هذا الطرح على فكرة مفادها أنّ فهم هذه الظاهرة وبالتالي القدرة على تحليلها لن تستوفى إلا في حالة تبنّي مقاربة عابرة للتخصصات تستمد مفاهيمها وتحليلاتها من اتجاهات معرفية متنوعة في حقل العلوم الاجتماعية".

أمّا البحث الأخير في هذه الجلسة فقدّمته الباحثة الفلسطينية، دلال باجس، تحت عنوان "العنف ضد المرأة معيقًا للتغيير في العالم العربي".

العنف بوصفه ثقافة

شهد اليوم الثاني من المؤتمر أربع جلسات، فضلًا عن الطاولة المستديرة في ختامه، محورها الجوانب الثقافية للعنف.

عُقدت الجلسة الأولى تحت عنوان "في ثقافة العنف"، وترأّسها الأكاديمي التونسي مجدي فارح، وقُدِّمت فيها ثلاثة بحوث؛ الأوّل منها قدّمه الباحث التونسي علي الصالح مولى، تحت عنوان "ثقافة النحر وحِرفة قطع الرؤوس.. أيّة معقوليّة؟"، طرح فيه سؤالًا مركزيًّا، هو: "كيف يمكن فهم "ثقافة النحر" وحرفة قطع الرؤوس لدى بعض الجماعات المقاتلة؟". وحاول الباحث دراسة مسألة العنف عمومًا، وقطع الرؤوس تخصيصًا، في إطار مقاربة تحليلية نقدية تحدد السياقات والمسارات التي تتحرّك فيها الظاهرة من جهة، وتتيح إمكانًا تفسيريًا لها من جهة ثانية، وتشتقّ أفقًا لصوغ قراءة نقدية بنائية من جهة ثالثة. وقد اعتمد الباحث مقاربةً متداخلة تأريخية، وأنثروبولوجية، ودينية، وسياسية، سعت إلى إنجاز ما سمّاه "قراءة حفرية"، ترتدّ بالعنف إلى بداياته أوّلًا، ومراقبة مَجراه في التاريخ ثانيًا. وقد سمّى الباحث المحور الأول "جينيالوجيا العنف: مقاربة أنتروبولوجية تأريخية"، وسمّى المحور الثاني: "قطع الرؤوس: بحث في السند والوظيفة". وقد اقتضى ذلك منه، بحسب ما يقول، استدعاء نماذج مُنتخَبة من ثقافات متنوّعة، قديمة وحديثة ومعاصرة، لربط المقدّمات النظرية بالممارسة. وكانت فتوى "إسعاد الأخيار بإحياء سنّة نحر الكفّار" مركز هذا التطبيق. وقد حرص البحث، في هذا المستوى، على تفكيك منطق الفتوى الداخلي والعمل على الظفر بالمعقوليات التي تتحكّم فيها والمرجعيات التي تُسنِدها. وأقام الباحث المحور الثالث: "ثقافة النحر: فساد في التأويل وجناية على الإنسان" على استصفاء النتائج الكبرى التي شَفَّ عنها المحوران السابقان لبناء رؤية نقدية حاول عدم حصرها في العنف فكرًا وسلوكًا، فقد وسّع أفق

النتائج لتشمل السياقات المساعدة على انتشاره. وأنهى الباحث كلّ ذلك بمحاولةٍ للتفكير في مقدّمات قد تصلح للمساعدة على صوغ ملامح إستراتيجيا ثقافية ذات نزوع كوني نحو أنسنة القيم وتعميمها والعدل في توزيعها.

وقدّم الباحث التونسي مرشد القبي، البحث الثاني في هذه الجلسة، وهو بعنوان "إحراق الجسد: الصورة والرمز والمعنى". تطرّق فيه الباحث إلى أنّ العنف والقتل والانتحار والانتقام وغيرها أحداث متواترة الوقوع في حياة المجتمعات، لها أسباب ونتائج، وتنشأ إزاءها المواقف والأحكام، وتعمل الأبحاث والدراسات المختصّة في سائر حقول المعرفة على دراستها ومحاولة تفهّمها، بوصفها من الظواهر اللصيقة بالاجتماع الإنساني بصرف النظر عن المستوى المادي أو الثقافي أو الفكري أو الحضاري للمجتمعات التي تجري فيها.

ثمّ قدّم الباحث المغربي رشيد شريت، البحث الثالث في هذه الجلسة وعنوانه "إواليات ثقافة العنف الناعم وتجذّرها: الحالة المغربية نموذجًا"، ورأى فيه أنّ الحالة المغربية فريدة من نوعها على مستوى العالم العربي في كيفية ممارستها وتدبيرها للعنف السياسي الناعم، فهي لا تعتمد على أساليب وطرق فحسب، بل تزخر بمنظومة متكاملة للعنف السياسي الناعم، منه ما هو موجَّه للخصوم المعارضين، والأكبر ما هو موجَّه للمجتمع ترويضًا واحتواء وتدجينًا، بحسب ما يرى الباحث الذي يضيف أنّ حنكة ما يُسمّى في الأدبيات المغربية "المخزن" لم تكن وحدها السبب والعامل الفعّال لولا تضافر عوامل الزمن والجغرافيا والإنسان المغربي الذي تجاوز مرحلة التعايش مع المخزن وعنفه الناعم إلى مرحلةٍ أعلى، وهي مرحلة التماهي.

أمّا الجلسة الثانية فكانت تحت عنوان "التسامح مقابل العنف"، ورأسها الأكاديمي والمؤرخ التونسي عبد اللطيف الحناشي، وقُدِّمت فيها أربعة بحوث؛ كان أوّلها للباحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/ فرع بيروت، أحمد مفلح، بعنوان "التسامح بديلًا عن العنف في المجتمعات العربية المعاصرة: مقاربة نظرية عامة"، رأى فيه أنّ التسامح في التراث الثقافي العربي موجود وأساسي، وكان من "المفكر فيه" (على عكس ما يرى المفكر الجزائري محمد أركون)، ولا حاجة إلى تأصيله أو البحث عنه (على نحو ما يرى المفكران المغربيان محمد عابد الجابري وعلي أومليل)، واضح في النص الثقافي وفي سلوك الناس وتعامل بعضهم مع بعض أو مع الآخرين. واستدرك الباحث فقال: "إنّ مشكلة التسامح التاريخية في الثقافة العربية هي الانقطاع، ففي مراحل كثيرة، عندما كانت تضعف ثقافة العقل والمنطق أمام التفسيرات اللاهوتية والشخصانية للدين كان ينطوي التسامح وأهله أمام المتعصبين والطائفيين والمنغلقين، وهذا واضح ولا حاجة إلى تأكيده في التاريخ العربي منذ صراع علي ومعاوية ومحنة ابن رشد مع الفكر الأصولي إلى سلفيي العصر الحديث والمتنورين من أئمة اليوم".

وقدّم الباحث العراقي حميد الهاشمي، البحث الثاني بعنوان "حركات اللاعنف في العالم العربي". رأى فيه الباحث أنّ منهج اللاعنف في الاحتجاج والتغيير السياسي وَرَدّ الاعتداء، هي أنماط سلوكية، يمكن تطبيقها على صعيد الفرد أو الجماعة، وهي ذات جذور عميقة في ثقافتنا العربية والإسلامية، وإن لم تكن مهيمنة، لكن كان الحثّ والتثقيف عليها على أعلى المستويات من خلال ما شهدناه من أمثلة، في الآيات القرآنية، وفي سيرة النبي وأحاديثه وبعض من صحبه وآل بيته، بحسب ما يرى الباحث الذي أضاف أنّ الأنماط السلوكية اللاعنفية هذه، يمكن أن تكون جزءًا من الثقافة العامة وتشيع فيها، ولكن هناك محددات لهذا الشيوع تتعلق بالضرورة بشيوع العدالة الاجتماعية والمساواة بقدرٍ كبير، بما في ذلك تشريع القوانين وتطبيقها بمهنية وموضوعية، وأن يتمّ إشباع الحاجات الأساسية للفرد والمجتمع بما يحفظ كرامتهم الإنسانية. وخلص الباحث إلى أنّ شيوع ثقافة اللاعنف يتطلب أن تتضافر من أجله مؤسسات المجتمع بصورة عامة، ابتداءً من الأسرة إلى وسائل الإعلام مرورًا بالمدرسة والمؤسسة الدينية وغيرهما.

ثم قدّم الباحث المغربي إدريس لكريني، البحث الثالث في هذه الجلسة تحت عنوان "التنشئة والحوار في مواجهة الإرهاب". ورأى فيه الباحث أنّ الإرهاب يحيل إلى استعمالٍ منظّم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية، بما يثير الرعب والخوف ويخلف خسائر جسيمة في الفئات والمنشآت المستهدفة بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية، وبصورة تتنافى وقواعد القانون المحلي والدولي، وهو من الجرائم الدولية الموجّهة ضد النظام العام الدولي؛ وهو نوع من الحرب المدمّرة والوحشية غير المعلنة بين الإنسان وأخيه الإنسان، وبين الفرد والدولة يهدّد السلام ويقوّض دعائمه.

أمّا البحث الأخير في هذه الجلسة فقدّمه الباحث والحقوقي السوري نزار أيوب، وعنوانه "التدخل الدولي الإنساني في سورية ومساءلة مرتكبي الجرائم". تطرّق فيه الباحث إلى أنّ العنف ظاهرة مستشرية في سورية، إذ يشهد التاريخ السوري المعاصر على مستويات متفاوتة من العنف لازمت أداء النظم السياسية المتعاقبة التي استولت على مقاليد السلطة وتفردت بها؛ نتيجة الانقلابات العسكرية. وأضاف الباحث أنّ ظاهرة العنف السلطوي تفاقمت، وتعددت أنماطها،

إبّان نظام الاستبداد والفساد الذي استحدثه حافظ الأسد ورعاه طيلة ثلاثة عقود، تميزت باضطهاد المعارضين والتنكيل بهم من خلال انتهاج سياسة تمثّلت باستهدافهم بالقتل والاعتقال والتعذيب والاختفاء القسري.

تناولت الجلسة الثالثة محور "العنف السياسي في اللغة والخطاب"، ورأسها الأكاديمي التونسي الطاهر يحيى. وقد تضمنت أربعة بحوث؛ قدّم أوّلها الأكاديمي السوداني عباس الحاج الأمين، وعنوانه "عنف اللغة ولغة العنف في المشهد السياسي في السودان". وهو بحث يركّز على الحقبة السياسية الحالية، منذ مجيء "نظام الإنقاذ" سنة ١٩٨٩، إلى هذه اللحظة. رأى الباحث أنّ القصد من مقاربة العنف السياسي في الساحة السودانية على المستويَين الرمزي والمـادي، هو قصد منهجي وإجرائي محض، الهدف منه في المقام الأول تسليط الضوء على مظانِّ العنف وبؤره على هذين المستويَين فقط. وشدّد الباحث على ضرورة نقد ظاهرة العنف والتنبُّه إلى تداعياتها السلبية، والتنبّؤ بمآلاتها الوخيمة التي ستكون أشدَّ وبالًا وأوقع إيلامًا على المجتمع السوداني، فتهزّ كيانه هزًا أكثر ممَّا هو حاصل الآن.

وقدّم الباحث المغربي محمد الفتحي، البحث الثاني في هذه الجلسة بعنوان "ثيمة العنف في الخطاب الحزبي بالمغرب". وتناول فيه بعض ملامح الخطاب السياسي في المغرب وتجلياته، وتحديدًا الحزبي، من زاوية نظر محددة تتعلق بثيمة العنف ودلالاتها الرمزية والإيحائية وتفاعل أبعادها الدلالية والسيميولوجية، من حيث هي حساسية جديدة تجسد هواجس أساسية لانشغالات الفاعل السياسي. واعتمد الباحث على عيّنات تتمثل بالأوراق والأرضيات السياسية لمؤتمرات وطنية خلال السنوات الخمس الأخـيرة، لمجموعة من الأحزاب السياسية، متباينة المرجعيات الأيديولوجية.

ثمّ قدّم الباحث المغربي، محمد همام، بحثًا تحت عنوان "العنف اللغوي في الخطاب السياسي المغربي: دراسة في أيديولوجيا الشتم السياسي من خلال نظرية أفعال الكلام". استند فيه الباحث إلى نموذج نظري، ظهر وتطوّر في اللسانيات وفلسفة اللغة في العقود الأربعة الأخيرة، وهو نموذج يستنبط تصورًا جديدًا للّغة ويحوّلها من أداة لنقل معلومات من المتكلم إلى المستمع/ من القائد السياسي إلى الجمهور، إلى وسيلة للتأثير في مواقف المخاطب واعتقاداته، ودفعه إلى اتخاذ أنماط سلوكية معيّنة تقتضيها صيغ التخاطب المستعملة وفقًا لمجموعةٍ من المبادئ والقواعد المتعارف عليها في بيئة المخاطبين ومجالهم التداولي. وهكذا، بحسب الباحث، تصبح عملية التخاطب اللغوي في الخطاب السياسي المغربي في حقيقتها، إنجازًا لأفعال لا عملية تكلّم، أو نقل للواقع أو التصورات عبر الجمل أو الملفوظات اللغوية، يقول "ظهر لنا من خلال دراسة 'لغة العنف' في الخطاب السياسي المغربي أنّها تتمحور حول 'قصدية المتكلم' القائد السياسي، بما يلغي مشاركة المستمع في تكوين هذه القصدية. وتصبح القيمة الحجاجية والتوجيهية لهذا النموذج التخاطبي موجّهة من جانب الزعيم وحسب، ولا تصل إلى مستوى التخاطب الحجاجي الحيّ ذي البنية التداولية والتفاعلية. وهذا ما يجعل المستمع/ الجمهور تحت إكراه أفعال الزعيم الكلامية، يسعى إلى تحويلها إلى إنجاز عملي، مما ينذر بإنتاج حالات من العنف المادي في الواقع مستقبلًا، بما يجْهز على كلّ فرص التدافع السلمي والمدني في المجتمع".

وفي البحث الأخير في هذه الجلسة، والذي قدّمه الأكاديمي المصري هاني عبده، بعنوان "التحليل السوسيولوجي لخطاب العنف في المجتمع المصري في مرحلة ما بعد ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو"، رأى الباحث أنّ خطورة العنف داخل المجتمع المصري تكمن في ارتفاع معدلاته، وتزايد خطورته، وتأثيراته السلبية في المجتمع من خلال تقويض النظام السياسي والاقتصادي بصورة تجعله يعجز عن تحقيق طموحات الشعب المصري وآماله التي تمثّلت بشعارات الثوار، وهي العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية.

أمّا الجلسة الأخيرة في المؤتمر، فهي بعنوان "العنف في وسائل الاتصال الاجتماعي"، ورأسها أشرف عثمان الحسن، وقُدِّمت فيها ثلاثة بحوث؛ أوّلها للباحث اللبناني نديم منصوري، تحت عنوان "مشهدية العنف عبر وسائط الاتصال الحديثة"، تطرّق فيه الباحث إلى مسألة العلاقة بين العنف الحقيقي القائم في المجتمع الواقعي والعنف الإلكتروني المنتج في المجتمع الافتراضي. وتتمثل هذه العلاقة بالمخاوف الأخلاقية التي تنتجها وسائل الإعلام بشكلَيها التقليدي والحديث. إلا أنّ مخاطر انتشار مشهدية العنف مع وسائط الاتصال الحديثة زادت، بحسب ما رأى الباحث، من المخاطر التي دأب الباحثون في دراستها مطلع القرن العشرين لفهم نتائج العنف الإعلامي، ما يجعل دراسة العنف الإلكتروني حاجة اجتماعية ومؤسساتية ضرورية للحدّ من تأثيرات انتشار العنف ولرسم آليات ضابطة تردع المستهترين بحياة المستخدمين في الفضاء السيبراني الذين باتت حياتهم الخاصة عرضة لجميع أشكال العنف الإلكتروني.

وقدّم الباحث الجزائري عبد الله ملوكي، البحث الثاني وعنوانه "مضامين العنف عبر أيكولوجيا الفضاء الافتراضي الرمزي وتأثيرها في صناعة العنف"، حاول فيه الباحث دراسة أثر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في نشر التطرف الافتراضي وانعكاسه في الواقع المعيش،

بهدف تسليط الضوء على أهمّ آثار المضامين المنتشرة عبر هذه الشبكات، والتي تسهم في تعزيز انتشار العنصرية والعنف السياسي. وأضاف الباحث أنّ بحثه يسعى إلى رصد أهمّ صور التطرف والعنف الموجودة في بيئة شبكات التواصل الاجتماعي، وآثارها النفسية، والبيولوجية، والسلوكية في المتلقّي وآليات انتقالها إلى الواقع المعيش في ظل النظريات المفسّرة للسلوك العنيف، فضلًا عن محاولة الكشف عن أهمّ المعايير المهنية والأخلاقية الواجب مراعاتها بغية تفادي هذه الظاهرة أو التقليل منها.

أمّا البحث الأخير فقدّمه الباحث العراقي روذهات ويسي خالد، تحت عنوان "وسائل الاتصال والعنف الجندري في العراق: الموبايل نموذجًا"، تناول فيه الباحث الظهور التاريخي للهاتف المحمول وتاريخ الاتصالات في العراق وكردستان، حتى وصول تكنولوجيا الموبايل إليه، كما تناول الإطار المنهجي الذي يتكون من مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وفروضه وعينته ومنهجيته، فضلًا عن أدوات جمع المعلومات (الاستبيان، والمقابلة)، وعرض بيانات الاستبيان والمقابلات، وتحليلها.

ختام المؤتمر: العنف يعيق التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية

مثّلت مسألة إعاقة العنف للتحول الديمقراطي أبرز محطات النقاش التي شهدتها الجلسة الختامية للمؤتمر، والتي أدارها مهدي مبروك، ووردت تحت عنوان "السياسة والعنف والتحول الديمقراطي: قضايا وأسئلة وإشكاليات راهنة". في البدء، قدّم مبروك حزمةً من الأسئلة لتتناولها الجلسة؛ منها كيف يتمّ تجاوز موجة العنف التي سادت بعض المجتمعات العربية في الفترة الأخيرة؟ وما هي شروط ذلك؟ وهل من حاجة إلى عنف الدولة وضرورة قيام دولة عنيفة نسبيا لتحقيق ما يمكن تسميته بحدٍ أدنى من الاستقرار المجتمعي؟

ركّزت المداخلات التي شهدتها الجلسة على استخدام الأنظمة العربية العنف لقمع توق المجتمعات العربية للتغيير نحو الأفضل والأرقى. وأجمع المعلقون على ضرورة توافق القوى السياسية والتيارات المختلفة على آليات لإبقاء التنافس السياسي في نطاق سلمي. وأكّد الكثير منهم أنّ ثمة نوعًا من التطرف في الحديث عن العنف في المجتمعات العربية، ويبقى منسوب العنف وأشكاله في مستوياتٍ عادية، باستثناء ذلك العنف الذي ارتبط بالجماعات الإرهابية وجماعات العنف السياسي.

حمزة المصطفى*

ندوة "التدخل العسكري الروسي في سورية: الدوافع والأهداف والتداعيات"

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

تقديم

بعد أن قدّمت روسيا الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري للنظام السوري، على مدى خمس سنوات، قررت أن تخطو خطوة إضافية وتتدخل مباشرة في الأزمة السوريّة.

كانت سفن الإمداد العسكرية الروسية وطائرات النقل العملاقة من طراز إليوشن وأنتونوف قد بدأت تصل إلى الموانئ والمطارات السوريّة، ابتداءً من تموز / يوليو ٢٠١٥، حاملةً معها الذخائر والتجهيزات والمعدات وغيرها من المستلزمات لإنشاء قاعدة عسكرية روسية كبيرة وتموينها في مطار حميميم الذي يبعد نحو عشرين كيلومترًا إلى الجنوب من مدينة اللاذقية. وباستكمال تجهيز القاعدة، وانتهاء مشاركة الرئيس فلاديمير بوتن في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حيث التقى الرئيس الأميركي باراك أوباما، باشرت روسيا، في الثلاثين من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥، تدخّلها العسكري المباشر في الأزمة السوريّة.

تشير البيانات الرسمية الروسية إلى أنّ الغارات الجوية والصواريخ العابرة التي انطلقت من أسطول بحر قزوين تستهدف تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في إطار التحالف الذي دعت إلى تشكيله بقيادتها، في حين يشير معظم التقارير والمعلومات الواردة من الميدان أنّ موسكو تستهدف أساسًا قوات المعارضة السوريّة التي تواجه نظام الرئيس بشار الأسد. وقد عزّزت هذا الأمر تصريحات بوتين بأنّ سلاح الجوّ الروسي سوف يقوم بتأمين غطاء جوي لهجمات برية يقوم بها النظام ضد "الجماعات الإرهابية"، وهو تعبير تستخدمه موسكو لوصف جميع معارضة نظام الأسد.

مثّل التدخّل العسكري الروسي المباشر في الصراع السوري مفاجأة للكثيرين، إذ جاء على خلفية ازدياد مستوى التواصل الروسي – السعودي في شأن إيجاد حلٍ للمسألة السوريّة، وإعطاء موسكو إشارات متعددة توحي باستعدادها لدعم جهد التوصل إلى تسوية سياسية، الأمر الذي دفع أوباما والرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى التعبير عن اعتقادهما بوجود مرونة روسيّة تجاه قبول خروج الأسد من السلطة في مرحلةٍ ما خلال المرحلة الانتقالية. وكانت موسكو تروّج في الأصل لعقد لقاء جديد يجمع أطراف الصراع السوريّ في موسكو على أن يكون مرحلة أولى قبل الانتقال إلى مؤتمر جنيف (٣) الذي طرحه المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا خلال الأشهر الماضية.

وانطلاقًا من الحاجة إلى فهم دوافع القرار الروسي وغاياته ومحاولة الإجابة عن التساؤلات الكثيرة، وكذلك تداعياته المحتملة على موازين القوى داخل سورية، وعلى تفاعلات النظامَين الإقليمي والعربي، عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يوم السبت ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥، ندوة أكاديمية بعنوان: "التدخل العسكري الروسي في سورية: الدوافع والأهداف والتداعيات". وشارك في الندوة نخبةٌ من الباحثين المختصين العرب والروس وكذلك شخصيات سياسية وعسكرية متابِعة للشأن السوري، وفقًا لما يلي: عزمي بشارة، وبرهان غليون، وفيكتور ميزن، وإيمانويل كاراغيانيس، وسيرغاي ستروكان، ومروان قبلان، وحيدر سعيد، وفاتح حسون، وماجد التركي، وحسن سليم أوزرتيم، ورضوان زيادة، ورود ثورنتن، ومحمود محارب. وقد ناقشت أوراق المشاركين ثلاثة محاور رئيسة، هي: دوافع التدخّل العسكري الروسي في سورية وغاياته، وتداعياته السياسية والعسكرية، والمواقف الإقليمية وردات الفعل على هذا التدخّل. واختتمت الندوة أعمالها بجلسة نقاشية حاولت استشراف مآلات التدخّل العسكري والسيناريوهات المستقبلية، ومدى تأثيره في العلاقات العربية الروسية.

الدوافع والغايات

تختصر موسكو الصراع السوري في تنظيم الدولة الإسلامية، وتتّهم لاعبين إقليميين مثل قطر وتركيا والسعودية بمساعدة التنظيم. وتعدّ ذلك تهديدًا مباشرًا نظرًا لوجود آلاف المقاتلين من مواطنيها، أو مواطني الجمهوريات السوفياتية السابقة في صفوف التنظيم. وتدّعي أنّ تدخّلها الراهن هو خطوة استباقية للقضاء على التنظيم الذي يخطط لهجمات إرهابية في أراضيها. من جهة أخرى، ترى موسكو أنّ القضية السورية تعدّت كونها قضية داخلية أو إقليمية وأصبحت قضية دولية، لذلك تخشى أن تعزل دوليًا في آخر مناطق نفوذها في الشرق الأوسط، على غرار ما جرى في أوكرانيا، الأمر الذي يمثّل عائقًا أمام المساعي الروسيّة الرامية إلى القيام بدورٍ أساسي وفاعل في النظام الدولي.

تنطلق روسيا في تدخّلها من فهمٍ كلاسيكي للقانون الدولي يرتكز على مبدأ السيادة الوطنية وسيطرة الدولة على أراضيها دون أيّ تدخّل خارجي لا يمرّ عبر مجلس الأمن، وتدّعي أن تتحمّل مسؤولية أخلاقية في إرساء هذا المبدأ وتأكيده، بوصفه محددًا رئيسًا في العلاقات الدولية لمواجهة الخروقات الغربية. وتسعى، على ما قال بوتين في خطابه أمام مؤتمر الأمن الدولي في ميونيخ ٢٠٠٧، إلى مساعدة جميع الدول التي تقف في وجه الهيمنة الأميركية. وبناءً عليه، يرى خبراء وباحثون روس أنّ التدخّل العسكري الروسي في سورية لن يكون محكومًا بفترة زمنية، بل سوف يزداد ويأخذ أشكالًا مختلفة دون أن يصل مرحلة التدخّل البري كما جرى سابقًا في أفغانستان. كما تعتقد موسكو أنّ تدخّلها الراهن سوف يجبر الغرب على إبداء مرونة في حلّ الأزمة في سورية استنادًا إلى فهمٍ قريب من الرؤية الروسيّة مستندة إلى نقاط قوة عدة، لعلّ أبرزها وجود علاقات جيدة، ووجهات نظر متشابهة مع قوى إقليمية وعربية مؤثّرة مثل إيران، ومصر. ضمن هذا السياق، جاءت دعوة الرئيس الأسد إلى موسكو لتأكيد أنّ روسيا لا تزال تعدّه شريكًا مفضّلًا، ولا تريد منه أن يرحل في الأسابيع أو الأشهر المقبلة. بيد أنّ البحث في الدوافع الحقيقية للتدخل العسكري الروسيّ يتجاوز مسألة حماية النظام ومنع سقوطه دون تجاوز هذا الهدف في المدى المنظور، بل جاء محكومًا بعواملَ ومحددات عدة على أكثر من مستوى؛ دوليًا، وإقليميًا، وداخليًا.

دوليًا؛ لم تتبنَّ روسيا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي أيديولوجية عالمية بديلة للشيوعية، ولم تسد فيها ديمقراطية ليبرالية، وتبنّت في مسعاها لاستعادة دور الدولة العظمى فكرة الدولة والسيادة والمجال الحيوي بذاتها، كأنّها أيديولوجية. لقد أصبحت مصالح الدولة في مجالها الحيوي فوق كلّ شيء. وقد صيغت أيديولوجيًا كقومية روسية بنزعات إمبراطورية متجاوزة القومية الروسيّة، وتلاءمت مع طروحات الدولة العظمى هذه عقيدة جيوستراتيجية هي العقيدة الأوراسية التي تجمع بين السلاف ومسلمي آسيا الوسطى على حدود الشرق الأوسط في مواجهة حلف الناتو، وبتحالف مع إيران ودول ذات أيديولوجية قومية مثل سورية وليبيا. وقد نظّر ألكسندر دوغين لذلك بطريقة منهجية في كتابه "أسس الجيوبولتيكا ومستقبل روسيا الجيوبولتيكي"، وتبنّاه بوتين عقيدة إستراتيجية لروسيا بعد وصوله إلى السلطة عام ١٩٩٩.

من هذا المنطلق، لم تهتمّ روسيا كثيرًا بقضايا الشعوب المنتفضة في أوكرانيا وجورجيا وقرغيزيا في العقد الأوّل من هذا القرن، بل رأت فقط دعم الغرب قوى سياسية/ اجتماعية في مناطق نفوذها. لذلك، وعلى الرغم من المشاكل البنيوية؛ المعنوية، والاقتصادية، والديمغرافية التي عاشتها روسيا خلال تلك المرحلة، لم تتأخّر عن التدخّل العسكري المباشر لمواجهة ما تعدّه تهديدًا لأمنها ومصالحها القومية في مجالها الحيوي. وبالعقلية ذاتها قاربت الثورات العربية جميعها سلبيًا؛ فقد اتخذت منها موقفًا معارضًا منذ عام ٢٠١١. وفي هذه الحالة اختلط الخوف من تمدد التيار الإسلامي مع الخوف من التأثير الغربي في مركب تلفيقي متناقض. فالغرب خشي دعم هذه الثورات بسبب الخوف من التيارات الإسلامية الذي يشارك فيه روسيا، مع الفرق أنّ الخوف الأحادي في حالة الدول الغربية جعلها تتردد في دعم الثورة في سورية، في حين أنّ الخوف المزدوج من الغرب والإسلاميين دفع روسيا إلى العمل بقوة مع حليفها.

بتدخّلها الأخير في سورية، تكون روسيا قد قامت بعمل غير مسبوق، حتى في تاريخ الاتحاد السوفييتي، وذلك بالتورّط العسكري المباشر خارج منطقة حلف وارسو، باستثناء غزوها لأفغانستان عام ١٩٧٩. ومع أنّ الهدف القريب للتدخّل العسكري في سورية، كما ذكرنا سابقًا، هو منع انهيار النظام حليف موسكو وسقوطه، فإنّ الأخيرة تراه وسيلة لإثبات الذات، وخطوة أخرى للقيام بدور دولة عظمى عالميًا، وهذه المرة في الشرق الأوسط مستفيدةً من الانكفاء الأميركي، وغياب إستراتيجية عند إدارة أوباما أزمات الشرق الأوسط عامة، والأزمة السوريّة بخاصة. وفي سياقٍ آخر مرتبط بتفاعلات النظام الدولي، يفسّر التدخّل الروسي في سورية على أنّه خطوة انتقامية أقدَم عليها بوتين لردّ "الصفعة" التي تلقّاها في أوكرانيا، وما تلاها من عقوبات اقتصادية أميركية وأوروبية، وعزلٍ دبلوماسي وسياسي.

إقليميًا، ترى موسكو أنّ أربع قوى إقليمية تتنافس على سورية، وعلى الفراغ الذي خلفته واشنطن في الشرق الأوسط بصورة عامة، وهي: تركيا، وإيران، والسعودية، وإسرائيل. تعدّ موسكو تركيا منافسًا إقليميًا كبيرًا يمتلك نموذجًا ناجحًا في العلاقة بين الإسلام والديمقراطية. وترى أنّ نجاح الدور التركي في سورية سيترك تهديدًا بالغ الأثر على المصالح الروسية، ويسهم في رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة بصورة مغايرة للتوازنات القائمة. أمّا إيران، فتبدو علاقاتها مع موسكو معقّدة؛ فالأخيرة تعدّها حليفًا وحائط صدٍ في مواجهة القوى السنّية

والإسلام السياسي المدعوم تركيًا، وفي الوقت ذاته تمثّل منافسًا للدور الروسي في الشرق الأوسط ولا سيّما إذا ما نجحت في تأمين منافذ على البحر المتوسط. وبينما ترى في السعودية خصمًا إستراتيجيًا في الشرق الأوسط، ومنافسًا كبيرًا في سوق النفط العالمية، تأخذ إسرائيل، وحدها، صفة الحليف بالنسبة إلى روسيا؛ فعلاقات الجانبين تقوم على مصالحَ مشتركة، ووجهات نظر متقاربة، من بينها العداء للتيارات الإسلامية، والميل لترسيخ الأنظمة غير الديمقراطيّة في المنطقة، ودعمها. ووفقًا لهذا التقييم، حمل التدخّل الروسي في سورية رسائلَ واضحة للقوى الإقليمية المتنافسة، كلّ على حدة. فمنع سقوط النظام، ومساعدته على استعادة زمام المبادرة عسكريًا كان رسالة مباشرة للسعودية وباقي الـدول الداعمة للمعارضة التي زادت من وتيرة دعمها للمعارضة المسلّحة في النصف الأوّل من عام ٢٠١٥ بهدف تغيير موازين القوى وإجبار النظام على قبول الحل السياسي، أو اللجوء لإسقاطه عسكريًا. من جهةٍ أخرى، قطع التدخّل الروسي الطريق أمام تركيا، أو عقّد حساباتها في ما يتعلق بمساعيها لإنشاء منطقة آمنة شمال سورية. أمّا إيران، وعلى الرغم من التنسيق الظاهر، فإنّ اندفاع روسيا قلّص دور إيران ليصبح مكملًا للدور الروسي، وليس متقدّمًا عليه. وانطلاقًا من فهمها لتوازن القوى في الإقليم، ورغبة في ضبط تفاعلاته بما يوائم توجهاتها، سارعت روسيا إلى إدماج الأسد ضمن محور إقليمي/ دولي يضمّها مع العراق وإيران، ليكون منافسًا للمحور السعودي التركي القطري. لذلك، شرعت في تشكيل مركز تنسيق أمني استخباري، مقرّه في العاصمة بغداد، وأعطت إشارات عن إمكانية توسيع حملتها الجوية لتشمل العراق أيضًا، مستفيدةً من انقسام القوى السياسية "الشيعية" إلى تيارين: أوّلهما يمثّله رئيس الوزراء حيدر العبادي، ويتحفظ على إشراك روسيا في قصف داعش في العراق. وثانيهما فصائل الحشد الشعبي الموالية لإيران، والتي تريد إبعاد الولايات المتحدة عن المعركة مع داعش، وتدعو لانخراط العراق في المحور الذي تدعو إليه روسيا.

داخليًا، تعبّر خطوة بوتين في بعض صورها عن رغبته في زيادة شعبيته داخل المجتمع الروسي؛ إذ لطالما انعكس النزوع الاندفاعي للتدخل العسكريّ في الخارج بعناوين "حماية روسيا وأمنها القومي ومصالحها الوطنية"، بنتائج إيجابيّة على النخبة الحاكمة، كونه مرتبطًا بزيادة النشوة القومية للمواطنين الروس، وقناعتهم بأهمية دور روسيا ومحوريته في النظام الدولي، وعودتها قوة عظمى. من جهةٍ أخرى، تقدّم النخبة الحاكمة في روسيا نفسها على أنّها حامية للمسيحيين في الشرق الأوسط، وتستحضر في دعايتها انتهاكات حصلت ضد مواطنين سوريين مسيحيين، وقساوسة، الأمر الذي يبرر لها تدخّلها لدى شرائح محافظة داخل روسيا، وفي أوروبا أيضًا حيث بدأ بعض الأحزاب المسيحية المحافظة في ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا يبدي تفهّمًا وتأييدًا للتدخّل الروسي بذريعة أنّه "يحمي" مسيحيّي الشرق. أمّا في الداخل السوري، إذا ما تفحّصنا القائمة الروسيّة للمنظمات الإرهابية، فنجد أنّها تستثني عددًا محدودًا من الفصائل المسلّحة في سورية مثل قوات الحماية الشعبية الكردية، وفصائل الجبهة الجنوبية، وتدرج البقية بما فيها فصائل الجيش الحر التي تتلقّى دعمًا أميركيًا، ضمنها.

انطلاقًا من هذا الفهم، بدأت موسكو غاراتها، أوّلًا: باستهداف مناطق يسيطر عليها الجيش الحر في جبال اللاذقية، وريف حمص الشمالي، وريف حماة الشمالي والغربي. وثانيًا: استهداف مناطق سيطرة جيش الفتح في إدلب. وثالثا: فصائل جيش المجاهدين، وثوار الشام، وتجمع "فاستقم كما أُمرت" في ريف حلب الشمالي والغربي، في حين أنّ الطائرات الروسيّة لم تقترب من مواقع داعش إلا بعض المرات، وجرى استهداف التنظيم في مواقع بعيدة (الرقة، ودير الزور) عن جبهات القتال الرئيسة.

تقودنا التراتبية السابقة إلى استنباط ما ترمي إليه روسيا مرحليًا في سورية؛ فهي تهدف بتركيزها على مواقع المعارضة في جبال اللاذقية إلى إبعاد أيّ أخطار محتملة عن مواقع انتشارها في الساحل، وتحديدًا قاعدتها البرّية في مطار حميميم، ومواقع انتشارها في صلنفة. أمّا معركة ريف حماة الشمالي والغربي، فكان هدفها إيجاد قوس أمن من شأنه أن يعزل ريف حماة وإدلب (خان شيخون، والخزانات) عن سهل الغاب لتتفرغ لاحقًا لإبعاد المعارضة هناك عن قرية جورين ومعسكرها الحصين. وثابرت روسيا على قصف ريف حمص الشمالي وتسخين الجبهة الباردة، لكونه - بحسب ما يرى البعض - النقطة الأخيرة التي تعيق مشروع "سورية المفيدة"، التي تقتصر على دمشق والمنطقة الوسطى والساحل. أمّا في حلب، فبادرت، وعلى مدار أيام متواصلة، إلى ضرب مقارّ فصائل الجيش الحر، بالتزامن مع تقدّم داعش هناك.

ولا يخفى على متابعٍ كيف ساهمت الضربات الروسيّة في تشتيت الفصائل المسلّحة وإضعافها؛ فخسرت مواقع إستراتيجية لمصلحة تنظيم الدولة، مثل مدرسة المشاة، والمناطق الحرة؛ بحيث بدا للبعض

أنّ تقدّم تنظيم الدولة وتمدّده في ما تبقّى من ريف حلب الشمالي، هما هدفان روسيان ملحّان، لأنّ القضاء على الجيش الحر، وسيطرة داعش على مناطقه يمنحان - بحسب هذا الفهم - قوات الحماية الكردية المدعومة أميركيًا، والتي تعوّل عليها موسكو أيضًا، الأفضلية لقتاله، بما يؤمّن لاحقًا التواصل الجغرافي بين عفرين، وعين العرب (كوباني)، ويفرض أمر واقع الطريق نهائيًا على المنطقة الآمنة التي تدعو تركيا إلى إقامتها.

وفي هذا السياق، جاء تصريح رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو وإعلانه عن استهداف قوات الحماية الكردية في سورية مرّتين رسالة واضحة إلى روسيا، وأميركا أيضًا. بالمحصلة، فإنّ الأهداف الداخلية للضربات الروسيّة لا تهدف فقط إلى تقوية موقع النظام السوري، بل إلى إضعاف المعارضة السوريّة المسلحة أمام النظام وتنظيم الدولة؛ بحيث ينحصر الصراع في ثنائية النظام/ داعش، لإجبار الغرب على تغيير موقفه من الأسد، وربما إعادة تأهيله بوصفه طرفًا وحيدًا في محاربة الإرهاب.

المواقف الدولية والإقليمية

أربك التدخّل الروسي العسكري حسابات الأطراف الدولية والإقليمية المؤثّرة في الأزمة السوريّة؛ إذ فرض متغيراتٍ جديدة، وتباينت ردات الفعل ما بين القبول الضمني بهذا التدخّل كما هي الحال مع الولايات المتحدة، أو الترحيب به والاندفاع لرفع مستوى التنسيق (إسرائيل)، أو العمل على مواجهته.

الموقف الأميركي

لا يمكن الوقوف على ردة الفعل الأميركية تجاه التدخّل الروسي الأخير في سورية إلّا بالوقوف على آلية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأميركية، وتحديدًا عدم اهتمام الرئيس باراك أوباما بالقضايا الخارجية والعلاقات الدولية. فالمتتبّع للموقف الأميركي خلال سنوات الأزمة السوريّة يلاحظ إحجامَ إدارة أوباما عن الانخراط الجدّي في سورية، ولجوءَها إلى خيار العقوبات الاقتصادية والعزل الدبلوماسي خيارًا وحيدًا تجاه النظام حتى بعد تجاوزه الخطوط الحمراء، واستخدام السلاح الكيماوي. ومع أنّ إدارة أوباما عدّت صعود تنظيم الدولة نتيجة لأزمة الشرعية في كلٍ من العراق وسورية، فإنّها اتّبعت إستراتيجية مجتزأة تقوم على إضعاف التنظيم وحرمانه من الملاذات الأمنية، وليس معالجة الأسباب الجوهرية التي ساهمت في صعوده. وبناءً عليه، فإنّه من غير الوراد أن يتّخذ الرئيس أوباما قرارًا بالتدخّل العسكري في سورية لمواجهة التدخّل الروسي أو موازنته، وستبقى اهتماماته منصبّة على كيفية مواجهة تنظيم الدولة، والعمل الدبلوماسي مع روسيا في محاولة لحثّها على إيجاد حلٍ سياسي للصراع.

الموقف الإسرائيلي

تُولي إسرائيل التدخّل العسكري الروسي المباشر في سورية اهتمامًا كبيرًا. وتعتقد أنّه يمثّل نقطة تحوّل في الحرب في سورية التي سيكون لها نتائج على ميزان القوى بين أطراف الصراع في الحرب الدائرة في سورية، وعلى ميزان القوى الإقليمي، وعلى الصراع بين روسيا وأميركا على بسط النفوذ في الشرق الأوسط ومناطق أخرى في العالم. رأت إسرائيل أنّ التدخّل العسكري المباشر في سورية أمر مهمّ يمكن أن يخدم أهداف إسرائيل وسياساتها تجاه الحرب في سورية، شريطة أن تتمكّن إسرائيل من الاستمرار في التحرّك العسكري في سورية وفقًا للخطوط الحمراء التي بلورتها منذ اندلاع الثورة في سورية، وهي: عدم نقل أسلحة من سورية إلى حزب الله ومنظمات أخرى في لبنان، وعدم وجود قوات تابعة لحزب الله وإيران في المنطقة المتاخمة لحدود الجولان السوري الذي تحتلّه إسرائيل. ما عدا ذلك، ترى إسرائيل أنّ التدخّل الروسي يحقّق جملةً من الأهداف التي تصبّ في مصلحتها، وهي:

- إطالة عمر الحرب وعدم إسقاط الأسد، بما يسمح بتدمير المقدرات السورية ويخرج سورية نهائيًا من دائرة الصراع مع إسرائيل، ويخفف بدرجة كبيرة الصدام مع محور إيران - حزب الله في سورية.
- يجعل من منطقة الساحل التي يطلق عليها الإسرائيليون "سورية الصغرى" منطقة نفوذ روسيّة تحت حكم بشار الأسد، ما يزيد من تعميق تشظّي سورية وتقسيمها عمليًا إلى عدة مناطق ذات سلطات ومناطق نفوذ مختلفة.

لقد حرصت روسيا على إطْلاع إسرائيل على عزمها زيادة قواتها العسكرية في سورية. وعلى إثر ذلك، زار رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو موسكو في الحادي والعشرين من أيلول / سبتمبر الماضي، يرافقه وفدٌ عسكري رفيع المستوى، بغرض التفاهم بين

إسرائيل وروسيا بشأن سياسة الطرفين تجاه سورية وتعزيز التنسيق بين الجيشين الروسي والإسرائيلي، في ما يخص نشاطاتهما في سورية، وذلك قبل الإعلان عن لجنة تنسيق لمنع أيّ سوء تفاهم بين الجانبين.

الموقف السعودي

يحكم الموقف السعودي تجاه الأزمة السورية بصورة عامة، مجموعة من المحددات؛ منها ما هو ثابت دأبت الخارجية السعودية على تأكيده؛ لا دور للأسد في مستقبل سورية، والاستمرار في دعم المعارضة السوريّة المعتدلة، ووحدة الأراضي السورية. أمّا الجانب المتغير في الموقف السعودي، فهو التعاطي مع الوقائع على الأرض والتعامل معها بما يخدم المحددات السابقة. وبناءً عليه، جاء الموقف السعودي من التدخّل الروسي واضحًا في إدانته، وتزامنت الإدانة مع زيادة الدعم للمعارضة المعتدلة في محاولةٍ لمنع قوات النظام من تحقيق اختراق ميداني كبير يُحدث خللًا في موازين القوى القائمة، وفي الوقت ذاته واصلت السعودية جهودها لنقل الأزمة السوريّة من المسار العسكري إلى المسار السياسي التفاوضي، والسعي لتشكيل حكومة انتقالية تمهّد الطريق لإنهاء الأزمة، وإعادة الاستقرار، ومكافحة الإرهاب.

وضع التدخّل الروسيّ في سورية صانع القرار السعودي أمام مروحة من الخيارات أقلّها دعم المعارضة السوريّة، والبحث عن تحالفات إقليمية جديدة لتثبط مفاعيل التدخّل الروسي عسكريًا وسياسيًا، وأصعبها التدخّل العسكري المباشر لمواجهة ما تراه المملكة "احتلالًا إيرانيًا" لسورية. أيًا يكن، فإنّ عملية المفاضلة بين الخيارات السابقة تبدو صعبة بالنسبة إلى صانع القرار السياسي، وقد تدفعه لاختيار أقلّها تكلفة، أو البدء بأقلّها وانتظار توافر أوضاع مغايرة تسمح له بالانتقال إلى البدائل المتاحة. أمّا حاليًا، فترتسم أمام صانع القرار السعودي جملة من التحديات؛ محلية وإقليمية ودولية من شأنها أن تدفع المملكة للتفكير مليًا قبل تبنّي خيار التصعيد والمواجهة في سورية، وفقًا لما يلي:

محليًا، نجحت السعودية في تجاوز تداعيات الربيع العربي؛ فهي تعيش حالة استقرار في محيط مضطرب. لكن في المقابل، نجد أنّ المملكة، وبسبب ما أصاب الاقتصاد العالمي وتراجع أسعار النفط، تواجه تحدّيًا اقتصاديًا حقيقيًا؛ إذ قدّر صندوق النقد الدولي العجز المتوقّع في ميزانية العام الحالي بما يصل إلى ٢٠٪ وأثره في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها التنموية الكبيرة. كما تشمل البيئة المحلية التي لا بدّ من مراعاتها في عملية المفاضلة بين البدائل، موضوع الحرب في اليمن، والتي على الرغم ممّا يحقّقه التحالف والمقاومة الشعبية من انتصارات ضد ميليشيات الحوثي والرئيس السابق، فإنّه لا يمكن الجزم بنهايتها، وتقتضي الموضوعية طرح احتمال استمرارها. وهو ما يعني استمرار حالة عدم الاستقرار في اليمن لفترة طويلة. لذلك لا بدّ لصانع القرار أن يراعي هذه المسألة عند تحديد شكل التحرّك الملائم تجاه الصراع في سورية.

إقليميًا، توجد تحوّلات كبيرة في البيئة الإقليمية لا تخدم تحرّكًا عربيًا مؤثّرًا تجاه أيّ قضية. وهو ما يظهر جليًا في الموقف من أحداث العراق منذ ٢٠٠٣ والموقف حاليًا من الصراع في سورية وليبيا؛ فمن جهة، نجحت إيران في تعزيز مكاسبها وأصبحت تعيش نشوة انتصارات جعلتها تتحرك بأسلوب استفزازي والتركيز تحديدًا على المملكة، ودفعها لتحرّكٍ غير مدروس يورّطها في أزمات إقليمية تنعكس سلبيًا على مكاسبها السياسية والتنموية التي حققتها خلال عقود من التحرّك الرشيد. إضافةً إلى انشغال الدول العربية بترتيب أوضاعها الداخلية وتغيّر أولوياتها إلى درجة نلحظ فيها غيابًا تامًا لعددٍ من الدول العربية في التفاعل مع القضايا المشتركة؛ فمصر وهي ركيزة أساسية لأيّ تحرّك جماعي اتخذت موقفًا مناقضًا للموقف السعودي ورحّبت صراحةً بالتدخّل العسكري الروسي، إضافةً إلى أنّ بعض دول الخليج التي تعدّ الحليف الرئيس للمملكة لها رؤية مختلفة بشأن الأوضاع في سورية، إذ تعطي أولوية لمكافحة الحركات المتطرفة حتى لو استدعى ذلك بقاء الأسد خلال الفترة الانتقالية.

دوليًا، لا يخفى على متابع التردد الأميركي الواضح في سورية، والذي أصبح سمة ثابتة في الصراع الأميركي، والذي يزداد تدريجيًا مع اقتراب الانتخابات الرئاسية.

الموقف التركي

يمثّل التدخّل الروسي في سورية أوّل عملية عابرة لحدود الاتحاد السوفييتي السابق منذ انهياره مطلع التسعينيات من القرن الماضي، الأمر الذي مثّل مفاجأة لمختلف القوى الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها تركيا كونها تتأثر مباشرة بما يجري في سورية. في السنوات الماضية، اتخذت تركيا مجموعة من التدابير على حدودها الجنوبية لمنع انتقال الصراع السوري إليها، أو احتواء آثاره وتداعياته؛ فعلى

سبيل المثال، نشرت أنظمة دفاع جوي وبطاريات الباتريوت من أجل درء أيّ تهديد جوّي أو صاروخي من جانب النظام السوري. لكن ما فاجأ صانع القرار في تركيا، أنّ الطائرات الروسيّة ومنذ الأيام الأولى على بدء غاراتها في سورية، انتهكت المجال الجوي التركي أكثر من مرة، الأمر الذي دفع الخارجية التركية إلى استدعاء السفير الروسي في أنقره أندريه كارلوف لتجنّب أيّ تصعيد عسكري من شأنه أن يضر بالعلاقات الثنائية، والتبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي، بخاصة في قطاع الطاقة، وبناء المحطات النووية. من جهة أخرى، رفعت تركيا الخروقات الروسيّة إلى حلف شمال الأطلسي، والذي أعلن أمينه العام ينس شتولتنبرج عن جاهزية الحلف وقدرته على الدفاع عن الحلفاء، بمن فيهم تركيا. المفارقة هنا، أنّ تصريحات الأطلسي تزامنت مع قيام ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية بسحب بطاريات الباتريوت، وهو ما جعل الحكومة التركية التي كانت تمرّ بأزمة قبل الانتخابات في موقف حرج دفعها إلى إعادة حساباتها في سورية، وإبداء بعض المرونة في ما يتعلق بمصير الأسد، والاستعداد لقبول بقائه خلال فترة انتقالية محدودة. أضف إلى ذلك عقد التدخّل الروسي حسابات تركيا ومساعيها الرامية إلى إنشاء منطقة آمنة ومنطقة حظر طيران شمال سورية، وزاد من مخاوفها بشأن احتمال تقسيم سورية لا سيما وأنّ موسكو تدعم حزب الاتحاد الديمقراطي في سورية، والذي بات يسيطر على مساحات واسعة على طول الحدود السورية التركيّة. أيًا يكن، تسعى تركيا حاليًا لضبط النفس ومعالجة أيّ إشكالات مع روسيا في سورية عبر القنوات الدبلوماسية، من جهة أخرى تدعم المعارضة السوريّة لمواجهة التدخّل الروسي، وإجبار النظام السوري على الركون إلى المفاوضات بهدف تحقيق الانتقال. ضمن هذا السياق، يستبعد أن تقدم تركيا في المدى المنظور على خطوات في سورية يمكن أن تفضي إلى صدام بين موسكو وأنقرة، بخاصة وأنّ الولايات المتحدة بدت أكثر تفهّمًا وقبولًا بالتدخّل الروسي في سورية.

التداعيات

بتدخّلها في سورية، تكون روسيا قد فرضت وأعطت لنفسها أداة للتحكّم والعمل على أرض الميدان، وهي تحظى بما يشبه التفويض الدولي لقيادة عملية التسوية السياسية، من دون أن يعني ذلك التفاهم المسبق على شروط هذه التسوية وماهيتها. إذ لن يتردد الغرب والمجتمع الدولي عمومًا في دعم أيّ مبادرة تحظى ببعض النصيب من النجاح، بعد إخفاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن والغرب في الخروج من حالة انعدام شروط الحلّ السياسي وغياب الحسم العسكري، والاستمرار في القتل والدمار المجانيَين. وهذا ما تدلّ عليه إشارات التراجع التي يبديها عدد من العواصم الغربية بل والعربية عن مواقف سابقة متشددة تجاه الأسد، والحذر من التشويش على الروس في عملهم للدفع نحو تسوية سياسية على الرغم من تركيزهم على ضرب الجيش الحر لإضعافه ودفعه لتغيير مواقعه. ثم إنّها تملك أوراقًا مهمة تعزّز من قدرتها على المناورة السياسية والتعامل مع أطراف الأزمة، فهي الوحيدة التي تملك القدرة على التواصل مع جميع الأطراف السورية والإقليمية والدولية، وعلاقات مع الخصوم الإقليميين الرئيسين، إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا، وكذلك مع بعض أطراف المعارضة السوريّة. وهي الوحيدة التي قد تملك إمكانية التأثير في الموقف الإيراني من منطلق التحالف والصداقة، مع ضمان مصالحها في سورية بخاصة في ما يتعلق بطبيعة النظام المقبل. كما أنّها الوحيدة التي تستطيع، إذا ما أرادت، أن تعزل المشكلة السياسية والجيوسياسية المتعلقة بالتسوية السورية عن الصراعات المذهبية والطائفية السنية الشيعية، وتخفّف من الرهانات الوجودية التي لا حلَّ لها، والتي تهدد بتوسيع نطاق الحرب على الإقليم كلّه. وهي أخيرًا الدولة التي تستطيع أن تُطَمئن أكثر بكثير من حكومة طهران وميليشياتها الشيعية المتعصبة، العلويين وتضمن مصالحهم في التسوية وتجرّهم إليها، سواء على مستوى النخب العسكرية والأمنية أو الجمهور الواسع الخائف على وجوده من انقلاب التوازنات السياسية.

لكن هذا الموقع المتفوق الذي تحتله موسكو في مسار التسوية السياسية المحتملة، لا يعني بالضرورة نجاح بوتين في استخدام المفاتيح والأوراق التي في حوزته بصورة صحيحة، ولا نجاحه في تحقيق التسوية المنشودة. ومما يدفع إلى الشك في هذا، أوّلًا، التصوّر المسبق الذي يحمله الروس عن طبيعة الحرب ورفضهم منذ البداية الاعتراف بشرعية مطالب السوريين وعرقلتهم السابقة مفاوضات تركّزت على مسألة الانتقال السياسي، ونظرتهم إلى طبيعة النظام الجديد الذي لا يبدو أنّهم يريدون منه أكثر من ترميم النظام القائم وسدّ ثغراته الكبيرة، بدمج بعض شخصيات المعارضة فيه في حكومة وحدة وطنية. وهذا ما ينسجم مع مفاهيمهم السياسية الخاصة

بهم، ونزوعهم للربط بين النظم الديمقراطية والهيمنة الغربية. ومن المؤكد أنّه لن يخلق استبدال النظام الأمني المتطرف الراهن بنظام أمني أقلّ توحّشًا، حافزًا للعودة إلى السلام، ولن يشكّل نتيجة مرضية ومقنعة لملايين السوريين الذين فقدوا أبناءهم وأزواجهم وأقاربهم وأرزاقهم ودمّر بلدهم بسبب الدفاع عن نظام ديكتاتوري دموي استثمرت فيه العديد من القوى والـدول الأجنبية على حساب الشعب السوري. ثانيا، تمييز الروس الدائم داخل صفوف المعارضة بين الرشيدة والمتطرفة منها، وتبنّيهم وجهة نظر النظام في معاملة جميع المعارضين بوصفهم إرهابيين أو مؤيدين للإرهاب أو متطرفين ومتآمرين مع الغرب، وقصرهم التفاوض على الحلّ على من يقبل بتصوراتهم ويصطف إلى جانب خياراتهم والقبول بأدنى حدٍ من التغييرات السياسية. ثالثًا، تشتّت المعارضة وغيابُ القطب الجامع والمسيطر فيها يضعفان موقعها ويساعدان على تهميشها، ويهدّدان بخطر أن تتحقق التسوية على حسابها وضد مصالح الشعب السوري وضمان حقوقه الأساسية، ولحساب إرضاء المصالح الإقليمية والدولية.

ولتجاوز التفرّد الروسي بعملية التسوية، وتقليل الخسائر ما أمكن، فإنّ المعارضة السوريّة في حاجة إلى إرساء قيادة وطنية تضمّ تحت جناحها جميع الفصائل المسلحة، وغير المسلحة، تتكلم باسم الشعب السوري لا جماعاته المذهبية، أو القومية، أو الدينية، وتمثّله في المشاورات والنقاشات المتعلقة بإطلاق مفاوضات التسوية. قيادة تحظى بدعم عربيّ وإقليمي، ودولي يحرم موسكو من تفرّدها، ويضغط عليها لتغيير قناعاتها الراهنة بما يدفع باتجاه تسوية عادلة تنهي فعلًا أسباب النزاع، وتمنع إعادة إطلاق الحرب، وتسمح للشعب السوري بأن يعبّر عن إرادته بحرية. لقد أوضحت التطورات الميدانية بعد أكثر من شهر على انطلاق الحملة الروسية، عجز موسكو عن إحداث تغيير فارق في موازين القوى على الأرض، وهو ما قد يدخلها في حرب استنزاف طويلة، لا تستطيع تحمّل تكلفتها على المدى الطويل، لا سيما أنّ الوقائع الميدانية بيّنت قصور رهانها على الجيش السوري قوة برية في مواجهة المعارضة، لا سيما بعد فشله في التقدّم في الجبهات (ريف حماة الشمالي، وريف حلب الجنوبي، وسهل الغاب، وجبال اللاذقية)، على الرغم من الغطاء الجوي الذي أمّنته روسيا. وهو نقطة يمكن استغلالها والعمل عليها لدفع موسكو لتبنّي مقاربات أخرى مختلفة من شأنها أن تدفع عملية التسوية قدمًا.

أخيرًا، وفي ظلّ الاستنزاف المتواصل لقوات النظام والمعارضة، يبدو تنظيم الدولة المستفيد الأكبر من العمليات العسكرية الروسيّة حتى الآن؛ إذ نجح خلال الشهر الماضي في توسيع مناطق نفوذه في ريف حمص الشرقي ليهدد الطريق الدولية دمشق - حمص، كما اقتطع مساحات واسعة من مناطق سيطرة المعارضة في ريف حلب الشمالي والغربي. وبناءً عليه، فإنّ إستراتيجية موسكو لن تقدّم نتائج أفضل من إستراتيجية التحالف في مواجهة داعش، والتي أثبتت المعطيات الميدانية قصورها، ودفعت الإدارة الأميركية للقيام بخطوات جديدة كانت ترفضها، كإرسال قوات برية إلى سورية، في محاولةٍ لمواجهة تمدّد التنظيم ومنْعه من توسيع مناطق سيطرته.

سمير سعيفان*

ندوة "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة"

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، ندوةً أكاديمية يوم السبت ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٥ لمناقشة التداعيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتدهور أسعار النفط على البلدان المصدّرة. وشارك في الندوة عددٌ من وزراء النفط السابقين ومجموعة من خبراء صناعة النفط؛ فتدهور أسعار النفط من نحو ١١٠ دولارات للبرميل في حزيران / يونيو ٢٠١٤ إلى أقل من ٤٥ دولارًا للبرميل هذه الأيام، نجم عنه خسائر وأرباحٌ كبيرة لأطراف متعددة. ولا يوجد دولة في العالم أو حتى فرد لا يتأثر بتحركات أسعار النفط، وأسعار الغاز معه. ولا يوجد في عصرنا سلعة أخرى لها هذا التأثير وهذه الأهمية وهذا الاهتمام كما للنفط وأسعاره؛ وهذا بسبب ضخامة الآثار السالبة والموجبة التي تُحدثها، فارتفاعها يخلق رابحين وخاسرين، وانخفاضها يبدّل مواقع الرابحين بمواقع الخاسرين، ولكنّها ليست معادلة صفرية.

تدهورت الأسعار بسرعة قياسية بسبب تخمة سوق النفط بنحو مليونَي برميل تقريبًا، نتيجة لتزايد العرض بسرعة أكبر من تزايد الطلب، ولم تقم منظمة أوبك هذه المرة بخفض إنتاجها، ولم تقم بدورها المعهود بوصفها منتجًا مرِنًا يوازن العرض مع الطلب للحفاظ على سعر مستهدف، بل اتخذت قرارها بعدم تخفيض إنتاجها في اجتماعها رقم ١٦٦ بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤، وقرارها في اجتماع حزيران / يونيو ٢٠١٥ الاستمرار في عدم خفض الإنتاج. وسعت السعودية بخاصة كونها المنتج الأكبر في العالم، لعرض كميات من النفط بأسعار تقلّ بضعة دولارات للمشترين، فكان أن تدهورت الأسعار. وهذا يطرح السؤال الكبير: لماذا نهجت أوبك هذه السياسة هذه المرة؟

بسبب حدة هبوط الأسعار خلال السنة المنصرمة، فإنّ الأرباح والخسائر بلغت حجمًا هائلًا، وتركت آثارًا موجعةً على البلدان المصدّرة التي تمثّل صادراتها من النفط نحو ٧٠ – ٩٠٪ من إيراداتها الخارجية. ما يُحدث أثرًا سلبيًا في إيرادات موازناتها التي تضخّمت خلال العقد الماضي بعد أن ارتفعت الأسعار وتجاوزت حدّ الـ ١٠٠ دولار للبرميل. وسينعكس تراجع الإيرادات على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستوى الرفاه العام، وعلى فوائضها المالية وأسعار صرف عملاتها، وسيدفعها لإصلاح هيكلي لجملة من سياساتها على المدى القصير، وبخاصة سياسات الدعم التي تكلّفها مبالغَ طائلة لمواجهة هذا التحدي الصعب، أمّا على المدى الطويل فتحتاج إلى حلول صعبة.

وإذا كان لدى دول مجلس التعاون فوائض مالية تساعدها، فكيف ستتدبر البلدان المصدّرة الأخرى أمرها، مثل العراق والجزائر وإيران وحتى روسيا، التي لا تملك فوائض واحتياطيًا كافيًا؟ وما مدى تأثيره في استقرارها الاجتماعي؟

أمّا الدول المستوردة للنفط والغاز ومشتقاتهما ومنتجات الصناعات البتروكيماوية، فتحقق أرباحًا صافية، ولكن ستتأثّر بعض قطاعاتها سلبيًا في الوقت نفسه.

أسباب تدهور أسعار النفط

انقسمت آراء الباحثين في الندوة حول أسباب تدهور أسعار النفط ودوافع قرار أوبك بعدم خفض إنتاجها، إلى رأيين؛ يقول أحدهما إنّ دافع القرار هو تواطؤ سعودي أميركي لتخفيض أسعار النفط من أجل الضغط على روسيا وإيران، وليس الحفاظ على الأسواق. وقد مثّل هذا الرأي ممدوح سلامة، وهو خبير دولي في الطاقة واستشاري لدى البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، وقد شارك في الندوة بورقة بعنوان: "العوامل الكامنة وراء الانخفاض الحاد في أسعار النفط". بينما تبنّى بقية الباحثين الرأي الآخر القائل بأنّ دافع قرار أوبك هو الحفاظ على الأسواق ومنع مصادر الطاقة الأخرى، مثل النفط والغاز الصخري الذي نَما إنتاجه خلال السنوات الماضية بسبب الأسعار المرتفعة، ومنعها من الاستيلاء على أسواقها، وهو التبرير الذي تقدّمه أوبك لقرارها بعدم خفض الإنتاج. وتردّد رأي ثالث على نحوٍ ضعيف يجمع بين تلاقي مصالح الحفاظ على الأسواق مع مصالح تشكيل ضغط على كلٍ من إيران وروسيا.

يرى سلامة أنّ "النفط مثل عملة، وجهها الأول اقتصادي والثاني سياسي". ويرى أنّ قرار أوبك بعدم خفض الإنتاج بمقدار مليونَي برميل في اليوم لامتصاص تخمة النفط المعروض في السوق، هو قرار خاطئ، ولو اتخذت أوبك هذه الخطوة لانضمّت إليها كلٌ من روسيا والبرازيل لتخفضا إنتاجهما بنحو ٥٠٠ ألف و٣٠٠ ألف برميل في اليوم على التوالي، بما يمثّل خفضًا للمعروض من النفط في السوق مقداره ٢,٨ مليونَيْ برميل في اليوم، وبما يعيد الأسعار للتوازن في مستوياتها القديمة. ولن تخفض روسيا والبرازيل إنتاجهما من دون أن تفعل أوبك هذا أولًا. ويرى سلامة أنّ الوقت لم يفت بعد لتعيد أوبك النظر في قرارها بخصوص خفض الإنتاج. ويرى أنّ التراجع الطفيف في معدلات نموّ الصين والاتحاد الأوروبي لا يؤدي إلى هذا التدهور الكبير في أسعار النفط، فالاقتصاد العالمي واجه ظروفًا اقتصادية

أصعب، وعلى الرغم من ذلك لم تهبط الأسعار بهذه الحدة؛ إذ كانت أوبك تسارع إلى خفض إنتاجها من أجل موازنة السعر في مستوياته دون تدهور. لكن، في هذه المرة، وفي الاجتماع ١٦٦ لأوبك بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤، واجتماعها في حزيران / يونيو ٢٠١٥، فقد مارست السعودية ضغوطًا كبيرة كي لا تتّخذ منظمة أوبك قرارًا بخفض الإنتاج. ويصرّ سلامة على وجود اتفاق بين السعودية والولايات المتحدة يكمن وراء تدهور أسعار النفط، وهو موجَّه ضد إيران وروسيا للضغط الاقتصادي عليهما، لأسباب سياسية. وقدّم سلامة مثالًا عن اتفاق سعودي أميركي قد جرى مطلع سبعينيات القرن العشرين، لحصر تسعير بيع النفط السعودي بالدولار، ممّا أسهم في نشوء البترودولار ورفع أسعار النفط. كما قدّم مثالًا ثانيًا من مطلع الثمانينيات، بأنّ اتفاقًا سعوديًا أميركيًا قد تمّ آنذاك على تخفيض كبير في أسعار النفط من أجل التأثير الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي آنذاك، فأغرقت السعودية أسواق النفط بكميات إضافية متذرعةً بالحجة نفسها "الحفاظ على الأسواق" ومتسببة في هبوطٍ حادّ في الأسعار إلى نحو ١٠ دولارات للبرميل. ويرى سلامة أنّ تدهور الأسعار اليوم هو ربما تواطؤ جديد بين الولايات المتحدة والسعودية لتخفيض أسعار النفط في مؤامرة جديدة ضد روسيا وإيران. ويرفض سلامة حجة التميمي بأنّ النفط الصخري سيأخذ حصة روسيا والبرازيل من الأسواق في حال قامتا بخفض إنتاجهما. ويرى أنّ روسيا لا تستطيع زيادة إنتاجها عن مستوى ١١ مليون برميل في اليوم، وأنّ البرازيل تصارع كي تكفي نفسها ذاتيًا، وأنّ منتجي النفط الصخري الأميركي يكادون لا يستطيعون زيادة إنتاجهم. وإذا كان هدف السعودية قتل إنتاج النفط الصخري، فإنّ تكاليف النفط الصخري تنخفض مع التقدّم التقني ويبلغ الآن نحو ٦٠ دولارًا للبرميل هبوطًا من ٧٠ – ٨٥ دولارًا للبرميل. وربما يتراجع قريبًا إلى ٥٠ دولارًا، وهي لن تستطيع قتل النفط الصخري في النهاية.

على الضد من رأي سلامة، فقد ذهب غالبية الخبراء إلى تبنّي مقاربةٍ أخرى لهبوط الأسعار؛ فإبراهيم إبراهيم، المستشار الاقتصادي لسمو الأمير في الديوان الأميري في حكومة قطر الذي رأس الجلسة الثالثة في الندوة، بيّن أنّ التطورات الأخيرة في أسعار النفط لا مثيل لها سوى انخفاض ١٩٨٦ الذي استمر نحو ١٥ سنة، وعزا أسباب هذا الانخفاض إلى وجود اكتشافات جديدة، بخاصة تطوير مصادر النفط الأخرى من نفط وغاز صخريين، وبخاصة في أميركا التي زاد إنتاجها من ٥ إلى ٩ ملايين برميل في اليوم. أمّا خالد راشد الخاطر مدير إدارة البحوث والسياسة النقدية في مصرف قطر المركزي، والذي شارك في الندوة بعرض بعنوان: "تحديات انهيار أسعار النفط وردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون"، فقد أشار إلى وجود تخمة في سوق النفط بسبب التباطؤ الاقتصادي، وارتفاع كفاءة استخدام النفط، ومعاودة إنتاج العراق وليبيا، وتزايد إنتاج النفط الرملي. وكان أمام أوبك إمّا أن تخفض إنتاجها للحفاظ على الأسعار، وهذا سيؤدي إلى فقدان أسواقها، أو تتّجه إلى تخفيض الأسعار لتطرد منتجين آخرين. ويرى الخاطر أنّ عوامل الهبوط اقتصادية وإن استغلّها سياسيون، والتغير الأساسي في سياسة أوبك هو الانتقال من استهداف الأسعار إلى استهداف الحصص في الأسواق. أمّا عامر التميمي المستشار الاقتصادي لمؤسسة التقدم العلمي في الكويت، فقد شارك في الندوة بورقة بعنوان: "الكويت وتحديات سوق النفط". وأشار التميمي إلى أنّ سوق النفط تتحوّل أحيانًا إلى سوق يتحكم فيها المشترون، كما هي الحال في الوقت الراهن، ويكمن سبب تراجع الأسعار في أنّ الطلب على النفط ينمو بوتيرة بطيئة في ظل أوضاع اقتصادية هشّة في الكثير من البلدان المستوردة الرئيسة، مثل بلدان الاتحاد الأوروبي أو اليابان. كما أنّ تراجع معدلات النموّ في الصين والهند دفع إلى انخفاض في الطلب على النفط. وفي الاتجاه نفسه، نجد عبد المجيد العطار، وهو مستشار في الطاقة والريّ، ووزير الموارد المائية الجزائري ومدير عام شركة سوناطراك الجزائرية الأسبق، الذي شارك في الندوة بورقة عنوانها: "انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري"؛ إذ يرى العطّار أنّ الأسباب تعود للسوق وظروف العرض والطلب والعوامل المؤثّرة فيها، سواء العوامل التقنية الإنتاجية الخاصة بالحقول أو عوامل التقدّم التكنولوجي التي ترفع الكفاءة وتخفض الاستهلاك، أو تنمية استغلال مصادر طاقة جديدة مثل النفط الصخري، أو عوامل تباطؤ النموّ الاقتصادي، أو العوامل الجيوسياسية مثل العراق وليبيا وإيران، أو الزيادة في قيمة الدولار. ومثّلت هذه العوامل فائضًا في العرض لا يقلّ عن مليونَي برميل يوميًا. والضغوط على إيران وروسيا ليست عاملًا أساسيًا. أمّا علي ميرزا - وهو خبير اقتصادي متخصص في قضايا إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – فقد أشار في ورقته "آثار انخفاض أسعار النفط في الدول المستهلكة"، إلى أنّ أسعار النفط تمرّ بدورات صعود وهبوط طويلة وقصيرة، وأنّ أسباب الهبوط الأخير هي عدم نموّ الطلب العالمي على النفط ليتلاءم مع زيادة العرض، وبخاصة تباطؤ نموّ الصين والهند والاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى توقّع تباطؤ نموّ الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم الطلب العالمي على النفط. مع استمرار توقّع الزيادة في إنتاج النفط الصخري والنفط العضوي والتطور التكنولوجي الذي يخفض تكاليف إنتاج مصادر نفوط أخرى،

واستمرار قوة الدولار، وارتفاع المخزون بخاصة في دول OECD، وبغية الحفاظ على حصصها في سوق النفط، قررت منظمة الأوبك في اجتماع ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤ عدم تخفيض الإنتاج. أمّا حسن علي عميد كلية الإدارة العامة في معهد الدوحة، والذي شارك في الندوة بعرض بعنوان: "أسعار النفط إلى أين وما الذي يمكن عمله؟"، فقد بيّن أنّ تضاعف الإنتاج الأميركي وارتفاع إنتاج النفط الكندي والعراقي، واستمرار الروس في الإنتاج خلافًا لكلّ مشاكلهم الاقتصادية، وبطء النموّ في عدة مناطق في العالم، ورفع كفاءة سيارات اليوم بتوفيرها للطاقة، ما يعني هبوطًا في طلب الوقود، كلّها عوامل كانت وراء هبوط الأسعار. غير أنّ سيف سعيد السويدي، نائب رئيس جامعة قطر للتخطيط والتطوير المؤسسي، والذي رأس الجلسة الأخيرة في الندوة التي كانت مناقشة مفتوحة، فقد اقترب من رأي سلامة، وبيّن أنّه لا يمكن تجاهل العامل السياسي ولا الدور الأميركي. وأشار إلى أنّ أوروبا بدورها لا تتخذ قرارًا إستراتيجيًا يتعارض مع سياسة أميركا.

منظمة أوبك ودورها في إدارة أسعار النفط

تناول عبد الله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة القطري الأسبق، دور منظمة أوبك وسياستها تجاه أسعار النفط، وقرارها الأخير بعدم خفض الإنتاج؛ بادئًا باستعراض تجربة أوبك في الثمانينيات وارتفاع الأسعار بعد حرب الخليج الأولى، وكيف ساعد ذاك الارتفاع حقول بحر الشمال على زيادة إنتاجها، فأصيبت السوق بتخمة وتراجعت الأسعار. قال العطية: "اجتمعنا في أوبك وكان هناك فلسفة أن نغرق السوق ونجعل حقول الشمال تبكي فيأتوا إلينا راكعين، ولكنّنا بدأنا نحن في البكاء لأنّ الأسعار بعد ذلك انخفضت حتى ١٠ دولارات، بينما لم تتأثر دول الشمال بذلك بسبب تنوّع اقتصاداتها، والنفط قطاع ثانوي عندها، ويمكنها أن تشتري نفطًا رخيصًا من دول العالم الثالث، أمّا نحن فلا نستطيع أن نفعل ذلك لأنّ النفط يشكّل عندنا نحو ٩٠٪ من إيراداتنا. نحن ننظر للحاضر وننسى دروس الماضي وننسى حكاية نفط بحر الشمال، فالأسعار المرتفعة قد سمحت بتطوير النفط الرملي وأصيبت سوق النفط بالتخمة فانخفضت الأسعار إلى ما دون ٥٠ دولارًا للبرميل وهو يعادل من حيث قيمته أسعار ١٩٩٧، أي عدنا إلى نقطة الصفر".

بيّن العطية أنّ دور أوبك قد تبدّل اليوم؛ فقد كانت حصتها في الماضي تبلغ نحو ٦٠٪ من الصادرات العالمية، وكانت تقوم بدور المنتج المرن الموازن للسوق واستقرار الأسعار. أمّا اليوم فحصة أوبك تبلغ نحو ٣٠٪، ولم تعد تستطيع أن تقوم بالدور نفسه، وليس من مصلحتها أن تخفض إنتاجها وحدها؛ إذ قال: "جربنا التفاهم مع مصدّرين من خارج أوبك لخفض الإنتاج ولم نتوصل لتوافق بسبب عدم رغبة دول خارج أوبك في خفض إنتاجها والالتزام بحصص، فأصيبت السوق بتخمة مليون برميل فائض إضافة إلى مخزون تجاري وإستراتيجي عالمي في أعلى معدلاته ولا تستطيع أوبك أن تخسر أسواقها، والروس رفضوا الاتفاق معنا على تخفيض الإنتاج وكذلك غيرهم. فلماذا نخفض نحن من طرفنا ونكون الضحية ونفقد أسواقنا؟". وأضاف: "لا أعتقد بوجود مؤامرة من أوبك لمحاربة إيران وروسيا، ولا أحد يتآمر على أحد، ونحن العرب نهرب دائمًا إلى نظرية المؤامرة، فلا أحد يتلاعب بنا، بل نحن نتلاعب بأنفسنا منذ ٨٠٠ سنة".

بينما رأى سلامة أنّ أوبك لن تستطيع قتل النفط الصخري الأميركي، وأنّ التواطؤ السعودي الأميركي قد فشل في تحقيق أهدافه، وإذا ما استمرت دول الخليج على هذا المنوال فستواجه واقعًا مختلفًا سنة ٢٠٢٥. أمّا التميمي فيرى أنّ أوبك لا يمكنها أن تحدد أسعارًا معلنة للنفط، كما كانت تقوم بذلك خلال العقدين الأوّلين من تأسيسها. وربما تنجح سياستها التي اعتمدتها العام الماضي، وتؤدي إلى تراجع إنتاج النفط الصخري وما يلحقه من إنتاج غاز صخري؛ فتكاليف الإنتاج في بلدان الخليج لا تزال منخفضة، حتى لو تراجعت أسعار النفط إلى ما دون الأربعين دولارًا للبرميل. والدفع بسياسة خفض الإنتاج قد يعيد للسوق توازنها، لكن ذلك ربما يكون محفوفًا بمخاطر تتمثل بقدرات بلدان من خارج الأوبك أو منتجي النفط الصخري والغاز الصخري على إمداد السوق بما يعوّض عن تخفيض إنتاج الأوبك.

ومن جهته، بيّن محمد الشطي، مدير مكتب الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية والممثل الوطني لدولة الكويت في منظمة أوبك، في ورقته "انهيار الأسعار ومستقبلها"، أنّ قرار أوبك قد اتُخذ بصورة جماعية بما في ذلك فنزويلا وإيران، ولم يكن قرارًا سعوديًا فقط. وقال الشطي: "كنت موجودًا في المفاوضات ولم يكن أمام أوبك خيارٌ آخر. والروس رفضوا الاتفاق معنا على تخفيض الإنتاج، وكذلك غيرهم. فلماذا نخفّض نحن من طرفنا ونكون الضحية ونفقد أسواقنا؟ في الثمانينيات عندما زاد إنتاج بحر الشمال خفضت أوبك إنتاجها من ٢٦ مليون برميل في اليوم إلى ١٥ وهبط إنتاج السعودية

من ١٠ ملايين إلى مليونَي برميل في اليوم عام ١٩٨٦، ولكن المنتجين خارج أوبك استفادوا من هذا الخفض وكانت هذه تجربة فاشلة لأنّ إنتاج بحر الشمال زاد من ٤٠٠ ألف برميل في اليوم إلى ٤ ملايين، ما دفع الأسعار نحو الهبوط. وتبين هذه التجربة سلامة قرار أوبك الحالي. وأتاح السعر المرتفع تطوير النفط الصخري. وستؤدي أسعار اليوم إلى هبوط إنتاجه. ويتوقع زيادة إنتاج العراق وعودة النفط الإيراني. وسياسة أوبك اليوم تحوّلت من حماية الأسعار إلى حماية الأسواق".

تأثير تدهور أسعار النفط في الدول المصدّرة

أوضح سلامة أنّ إيرادات دول مجلس التعاون، بلغت ٥٧٤ مليار دولار عام ٢٠١٣ و٤٥٢ مليارًا عام ٢٠١٤ ويقدّر أن تبلغ عام ٢٠١٥ نحو ٣٤٠ مليار دولار، إن كان وسطي أسعار السنة نحو ٦٠ دولارًا للبرميل، أي أنّها خسرت نحو ١٢٢ مليارًا عام ٢٠١٤، وتقدّر خسائر سنة ٢٠١٥ بنحو ٢٣٧ مليار دولار. وينقل سلامة عن مصادر البنك الدولي أنّ عجز موازنة السعودية سيبلغ ١٣٠ مليار دولار، بما يمثّل ٢٠٪ من الناتج المحلي السعودي، وأنّ استثمارات أرامكو الجديدة قد تراجعت بمعدل ٢٥٪ من ٤٠ إلى ٣٠ مليار دولار، وأنّ البلدان المصدّرة للنفط تحتاج إلى أسعار تراوح بين ٥٠ وحتى ١٣٠ دولارًا للبرميل كي تتوازن ميزانياتها العامة لعام ٢٠١٥؛ إذ تحتاج إيران مثلًا إلى سعر ١٣٠ دولارًا، والسعودية إلى ١٠٦ دولارات للبرميل، وسيتقلص الناتج المحلي الروسي عام ٢٠١٥ بمعدل ١,٧٪. ولتعويض خسارتها في السعر، قامت روسيا بزيادة إنتاجها ليبلغ ١٠,٧ ملايين برميل في اليوم، وزادت صادراتها إلى ٧,٣٦ ملايين برميل في اليوم. وتذهب صادرات روسيا غالبًا نحو أوروبا. بينما تذهب صادرات مجلس التعاون نحو الصين والهند واليابان وبقية دول آسيا. وبحسب سلامة، فقد تراجع إنتاج النفط الصخري الأميركي بنحو ٦٠٠ ألف برميل في اليوم، وستمضي الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري. فالتقدم التكنولوجي خفض كلفة إنتاجه إلى نحو ٦٠ دولارًا وسطيًا للبرميل، وتستطيع أميركا تحمّل سعر نفط منخفض على المدى الطويل، بينما لا تستطيع الدول المصدّرة تحمّل ذلك. ولا يرى سلامة أنّ إنتاج النفط الأميركي يهدد بإغراق الأسواق، وصادرات إيران لن تشكّل تخمة في سوق النفط العالمية. ويتوقع أن تبلغ صادراتها عام ٢٠١٥ نحو ٧٥٠ ألف برميل في اليوم، ولن ترتفع على نحوٍ يُذكر حتى ٢٠٢٠. ويرى سلامة أنّ إنتاج النفط سيعجز عن تلبية الطلب خلال السنوات والعقود المقبلة.

يرى إبراهيم أنّ تأثير انخفاض الأسعار يخلق وضعًا صعبًا للدول المصدّرة؛ إذ طرأ الانخفاض بعد أن رفعت الدول المصدّرة ميزانياتها وأصبحت عالية تتطلب أسعارًا عاليةً، ربّما ٩٠ – ١٠٠ دولار للبرميل. ولدى دول مجلس التعاون احتياطيات تكفيها لعدة سنوات فقط. فبينما كان معدل نموّ الناتج في السابق نحو ٥ – ٦٪ فهو في هذه السنة نحو ٢,٥٪، وستتحوّل الحسابات الجارية من فائض بحدود ٢٠٪ في سنوات ما قبل تدهور الأسعار إلى عجز خلال السنتين ٢٠١٥ و٢٠١٦. وسينعكس هذا على الموازنة العامة. من جانبه، أوضح الخاطر أنّ تأثير هبوط الأسعار في دول مجلس التعاون كبير، لأنّ ٨٤٪ من إيراداتها تأتي من صادرات النفط، كما أنّ القطاعات غير النفطية تعتمد على النفط وإيراداته. وعليه، سيخلق هذا ضغطًا على الموازين، ولا يوجد لدى دول مجلس التعاون سوى سياسة إنفاق؛ إذ ليس لديها سياسة مالية أو سياسة نقدية، ولا ضرائب ولا تحريك لسعر الفائدة وسعر الصرف، وعملاتها الوطنية مرتبطة بالدولار الأميركي.

عرض التميمي في ورقته حالة دولة الكويت. وبيّن أنّه منذ ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٤، استهدفت الكويت نموًا مطّردًا في إنفاق الموازنة بلغ نحو ٨-١٠٪ سنويًا مما رفع نفقات الموازنة من ٤ مليارات دينار كويتي إلى ٢٠ مليار دينار كويتي، أي نحو ٧٥ مليار دولار أميركي، بينما كانت الإيرادات تبلغ ٣٠ مليار دينار، وفائض قدره ١٠ مليارات دينار. وتبلغ قيمة الدعم فيها ما يزيد عن ٦ مليارات دينار كويتي، أي نحو ٢٠ مليار دولار أميركي. ويعادل هذا ٣٠٪ من إجمالي مخصصات الإنفاق العام. ويقدّر أنّ الإيرادات الحكومية لن تزيد عام ٢٠١٥ عن ١٤ مليار دينار كويتي. وبقاء الإيرادات والنفقات كما هي يعني تحقيق عجزٍ بنحو ٦ مليارات دينار، أي ١٥ مليار دولار، إذا لم تتخذ إجراءات لترشيد الإنفاق وتحسين الإيرادات غير النفطية، و"فرملة" الدعم المباشر للحكومات العربية والصديقة، ولكن مع عدم تقليص الإنفاق الرأسمالي الموجّه لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والمرافق وقطاع التعليم والرعاية الصحية.

تناول العطّار في ورقته حالة الجزائر. وبيّن أنّ الناتج المحلي الإجمالي يأتي بـ ٢٧٪ من عائدات النفط، وتمثّل إيرادات المحروقات ٩٨٪ من قيمة الصادرات الجزائرية. وإنّ عجزًا في الميزانية لسنة ٢٠١٤ قُدّر بـ ٢١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وربما يصل إلى ١٨٪ في عام ٢٠١٥. ومن المقرر أن تصل عائدات التصدير إلى ٣٨ مليار دولار في عام

٢٠١٥. وهو ما يمثّل ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولن يغطي أكثر من ٦٠٪ من إجمالي الاستيراد المقدَّر بـ ٥٠ مليار دولار. وسيصل الدعم المباشر في الميزانية في عام ٢٠١٦ إلى ١٢,٤ مليار دولار، إضافةً إلى دعمٍ غير مدرج في الميزانية وغير مباشر مقداره ١٥,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٦. ويتركز الدعم في ميدان الطاقة (وقود، وغاز طبيعي، وكهرباء).

بيّن حسن علي أنّ المشكلة الأساسية في دول الخليج تتمثّل بأنّها تعتمد في المقام الأول على البترول والغاز مصدرًا رئيسًا للدخل، وأنّ السياسة المالية (الإنفاق الحكومي) في هذه الدول غير متوازنة. والإنفاق الحكومي يتأثّر بسرعة كبيرة بتغيرات الأسعار؛ فعندما تكون أسعار البترول مرتفعة (في أيام الرخاء) يتمّ الإنفاق بصورة مبالغ فيها، وحين تنخفض الأسعار يقلّ الإنفاق. ولكن ليس بالنسبة نفسها وبصورة غير مخطط لها. وتثبت كلّ البحوث الحديثة في موضوع "لعنة البترول" أنّ تقلبات الإيرادات هي المعوق الأساسي للتنمية، وليس تقلبات الأسعار.

سياسات الدول المصدّرة لمواجهة تحدي تدهور أسعار النفط

قال العطية: "إنّ فاتورة الدعم تكبر. وإن استمررنا بهذا الشكل فسيأتي يوم لن نصدّر فيه أيّ كمية. لذا لا بد من سياسات لا تعجب المستهلك وقد تلقى مقاومة، وفي أوروبا مثلًا وعلى الرغم من هبوط أسعار النفط لم تهبط أسعار المشتقات في السوق، والفرق يذهب للحكومة، والمواطن الأوروبي لم يعترض. لذلك يجب أن يكون لدينا سياسات، وأن نقوم بذلك بشفافية وإقناع المواطن". ويرى إبراهيم أنّ هذا الوضع "يتطلب من الدول المصدّرة إعادة النظر في نظمها الاقتصادية، سواء دور الدولة أو صيغة علاقتها بالقطاع الخاص أو حجم المنافع والخدمات المدعومة التي تقدّمها الدولة، ورفع كفاءة الإنفاق العام، والتأكد من أنّ جميع المشاريع ينظر إليها من ناحية ريعيتها الاقتصادية". أمّا الخاطر، فيرى أنّ خفض الأسعار قد يكون نعمة تدفع دول مجلس التعاون للنظر في الهدر والإسراف، وتتّجه الدول المصدرة لتنويع اقتصاداتها مثلما فعلت إندونيسيا وماليزيا التي تراجع إنتاج نفطها فاتجهت نحو الصناعة. أمّا الشطي، فرأى أنّ المطلوب هو إصلاح سياسة الدعم وترشيد المصروفات وإصلاح الرواتب وخطة واضحة لتنويع الاقتصاد. وقد بدأت مثل هذه البرامج. ولكن مازالت ضعيفة. والأهمّ هو العنصر البشري وتبدّل اعتماد المواطن على الحكومة والاعتماد على نفسه، وتنمية مشاركة القطاع الخاص، والتوسّع في الطاقات الجديدة وصناعات البتروكيماويات والغاز المسال، والبحث والتطوير. ويرى سلامة أنّه يمكن تطبيق مبدأ تقليص الدعم تدريجيًا خلال ثلاث أو أربع سنوات لامتصاص غضب الناس تدريجيًا.

أمّا حالة الكويت، فيرى التميمي أنّ تراجع أسعار النفط يمثّل للكويت فرصة تاريخية مهمة، ربما توافرت في الماضي ولكنّها لم تُقتنص لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، وإصلاح السياسات المالية. وتتطلب هذه الفرصة إستراتيجية تنموية تنطلق من تأكيد أهمية التنمية البشرية ومعالجة الأوضاع التعليمية المتردّية وتحفيز المواطنين للعمل في القطاع الخاص، وتقليص استيراد العمالة الهامشية، ومراجعة فلسفة الدعم، وتبنّي سياسات إسكانية مختلفة، ومراجعة السياسات المالية والاقتصادية واعتمادها الكلّي على إيرادات النفط، ودور الدولة المهيمن، واتخاذ قرارات صعبة تتمثّل بترشيد الإنفاق العام وترشيد مخصصات دعم الوقود والكهرباء والمياه والزراعة والأعلاف، وكذلك عقلنة عمليات توظيف المواطنين في الحكومة والقطاع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات حيوية مثل المرافق كالكهرباء والمياه والموانئ والمطارات ومشاريع البنية التحتية أو في الصناعات البترولية المتنوعة، ودفع القطاع الخاص للاضطلاع بمسؤوليات واسعة، وتوظيف الأموال توظيفًا أكثر كفاءة، وضمان أدوات تمويل ملائمة للمواطنين لاقتناء المساكن دون مبالغة في التكاليف بناءً على فلسفة اقتصادية مختلفة بعيدة عن قيم الريع والرعاية، والحدّ من التوظيف في الدوائر الحكومية أو في مؤسسات القطاع العام، إذ يوجد نحو ٢٠ ألف كويتي يدخلون سوق العمل سنويًا ويعملون في مؤسسات الحكومة، وهذا يخلق نوعًا من البطالة المقنّعة، وإضافة أعباء على المال العام، وهناك تساؤلات بخصوص كفاءة هؤلاء العاملين.

غير أنّ مواجهة تحدّي تراجع أسعار النفط أمر معقّد في بلدٍ مثل الكويت؛ نظرًا لطبيعة النظام السياسي ووجود مؤسسة تشريعية ممثّلة بمجلس الأمة ينطلق أعضاؤها من سياسات شعبوية لإرضاء الناخبين على حساب المال العام، والأصوات المعارضة في مجلس الأمة وفي الصحافة عطّلت توجّه الحكومة نحو الترشيد.

بالنسبة إلى حالة العراق، قال عصام الجلبي - وهو استشاري في قطاع النفط والطاقة، ووزير النفط العراقي ورئيس شركة النفط

الوطنية العراقية سابقًا، شارك في الندوة بورقة بعنوان "تأثير انخفاض أسعار النفط في العراق" - إنّ مشكلة العراق أكبر من مسألة هبوط أسعار النفط. وتكمن في فشل العملية السياسية والقائمين عليها، والجوانب الأمنية والحروب والصراعات العرقية والمذهبية والفساد المالي والإداري والسياسي والمحاصصة الطائفية والحزبية. وإنّ إلقاء اللوم على أسعار النفط بوصفها سببًا لجميع مشاكل العراق، هو أمر بعيد عن الواقع. وبيّن الجلبي أنّ إيرادات العراق من النفط منذ الاحتلال سنة ٢٠٠٣ وحتى تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥، بلغت نحو ٦٥٠ مليار دولار. وعلى الرغم من هذه الإيرادات الهائلة، فقد اعترف رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي قبل أسابيع بأنّ حكومته استلمت خزينة فيها ٣ مليارات دولار مع ١٥ مليارًا من الديون المتبقية لشركات النفط. وتساءل العبادي أين ذهبت الإيرادات العالية للسنوات السابقة. من جانبٍ آخر، يقوم إقليم كردستان العراق بتصدير نحو ٥٥٠ ألف برميل في اليوم، عبر خط جيهان الذي يصل إلى البحر المتوسط عبر تركيا، مستغلًا ظروف العراق الحالية، وتبلغ قيمتها بأسعار اليوم نحو ١٠ مليارات دولار. وقد توقّف عن توريد قيمتها للخزينة العامة. وبيّن الجلبي أنّ مجموع النفقات الأساسية في موازنة عام ٢٠١٦ سيبلغ ٩٨,٧ تريليون دينار عراقي، بينما لن تزيد الإيرادات الواقعية عن ٥٦,٩ تريليون دينار. وتمثّل إيرادات النفط ٨٠٪. وتتحمّل ميزانية الدولة نفقات ثلاثة جيوش، هي الجيش النظامي وقوات البيشمركة الكردية والحشد الشعبي. ويتوقّع أن يبلغ عدد من يتقاضى رواتب وأجورًا ومعاشات، أكثر من ٦ ملايين شخص، مع اعترافٍ رسمي بوجود أسماء وهمية. وقد جرى تجميد العمل في أكثر من ٦٠٠٠ مشروع استثماري. ويلاقي رئيس الوزراء العبادي مقاومةً من داخل كتلته السياسية وحلفائها. وفشل حتى الآن في اتّخاذ إجراءات جادّة لتقليص الإنفاق والحدّ من الفساد المستشري.

أمّا عن حالة الجزائر، فيقول العطّار إنّها دولة تستهلك أكثر ممّا تنتج، مع اقتصادٍ يعتمد كليًا على النفط والغاز. وصدمة هبوط الأسعار تتطلّب تغييرًا في سياسات التنمية وبرنامجَ تقشّفٍ عاجلًا. ويرى المشكلة في انعدام إستراتيجية شاملة لضمان تطوير إنتاج ثرواتٍ جديدة في الصناعة والزراعة والخدمات. وعليه، ضرورة إطلاق ورشات كبيرة لتنظيم مناخ الأعمال وتحسينه، بما في ذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورفع القيود البيروقراطية التي كانت دائمًا موضع احتجاج المستثمرين الوطنيين والأجانب. ومن ناحيةٍ أخرى، اغتنام هذه الفرصة للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة، والتي قد تحرر الاقتصاد تدريجيًا من الاعتماد على النفط، والتوجّه إلى ترشيد النفقات مع الحفاظ على الاستثمارات العامة المهمة في البنية التحتية.

تنويع الاقتصاد والإيرادات وتقليص الاعتماد على صادرات النفط

"التنويع كلمة سهلة، تنفيذها صعب". هذه هي الخلاصة التي يستنتجها المستمع للمناقشات التي دارت حولها. وعلى الرغم من ضرورتها المصيرية، فإنّ ما يبذل من جهود لتحقيقها لا يصل إلى الحدّ الأدنى. ولا شكّ في أنّها مهمة شاقة جدًا. إذ قال العطية عن التنويع: "كان لديّ سؤال دائم: ماذا بعد النفط؟ وقد سمعنا نظريات حول التنويع، ولكن لم نفهم ما هو التنويع والقصد منه. صناعات البتروكيمياء تقوم على البترول ذاته لذلك ستواجه هذه الصناعات التحدي نفسه، وعندما هبط سعر النفط هبط معه سعر سماد اليوريا من ٧٠٠ دولار للطنّ إلى ٢٠٠ دولار. ثم منذ ١٥ سنة تركّز البحوث على الطاقة الشمسية، وهي أهمّ مصدر طاقة في الخليج. ولكن نحتاج بحوثًا أكثر". ويرى سلامة أنّ اقتصاديات دول الخليج ستبقى هشّة أمام تراجع أسعار النفط طالما أنّها مستمرة في الاعتماد على إيرادات صادرات النفط، والتي تمثّل ٨٥٪ و٩٠٪. وإلغاء الدعم وتنويع الاقتصاد هما الحلّ أمامها. ويرى أنّ دول الخليج لا تستطيع أن تدخل مجال التصنيع خارج صناعات البتروكيماويات. ويقترح على دول مجلس التعاون أن تستثمر في الزراعة، في السودان مثلًا لإنتاج الغذاء، وتستثمر في الطاقة الذرية والطاقات المتجددة وبخاصة الطاقة الشمسية وتكنولوجيا تحلية المياه، وتسعى لحلّ استخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه بدلًا من النفط لإطالة عمر النفط.

يرى الخاطر أنّ "التنويع صعب ويحتاج إلى تغييرات اقتصادية هيكلية وربما تغييرات في السياسات. وليس لدينا تحفيز للتصنيع. ولدينا قطاع خاص عالة على الدولة ويعتمد على العقار. وأكبر تحدٍ هو تحدّي بناء رأس المال البشري. وهو الأهمّ. وهنا ضرورة التركيز على الطلب على قوة العمل وليس فقط التركيز على جانب العرض وبناء الجامعات وإرسال البعثات، والطلب على العمالة الوطنية ضعيف ودافع القوى الوطنية للعمل ضعيف". وأشار السويدي إلى أنّ دول الخليج، منذ السبعينيات، تتحدث عن تنويع الاقتصاد. ولكن في الواقع لم يتمّ

بأكثر من بناء عمارات. فهل هذا هو التنويع المطلوب؟ إنّنا نحتاج إلى تحديدٍ أوضح لما نقصده بالتنويع وبأيّ قطاعات. يرى علي ضرورة تحويل الموارد الطبيعية إلى رأس مال مادي ورأس مال بشري ورأس مال مالي، والسياسات المالية والنقدية الرشيدة هي الحلّ، وتعدّ تجربة النرويج نموذجًا.

نتيجةً لمناقشات الحلول في المديَين القصير والطويل وتنويع الاقتصاد، اتضح أنّ حلول الأمد القصير تتوجه لتقليص الدعم. وهو أمر مؤلم وغير شعبي لمواطنين تعوّدوا على سخاء حكوماتهم لعقدٍ ونصف من الزمن. وتنمية دور القطاع الخاص الذي اعتاد هو الآخر على دعم الدولة ونشط بخاصة في العقارات التي تحقق ربحًا مضمونًا للمستثمرين فيه، وليس من السهل على القطاع الخاص تحقيق النجاح فيه من دون دعم الدولة بالقروض الميسّرة والطاقة المدعومة وغيرها. وتنويع الاستثمارات لا يبدو هو الآخر أمرًا سهلًا؛ فالنفط الرخيص لا يترك مزيدًا من الفوائض، وعجز الموازنات يهدد بالتهام الفوائض السابقة، واستثمار الفوائض في الدول المتقدمة وشراء سندات الخزينة الأميركية هي ديون مشكوك في استرداد قيمتها، وفي أفضل الأحوال يمكن الانتفاع بأرباح الاستثمارات الخارجية وتزايد قيمتها في حال النجاح، ويكون كلّ هذا جزءًا من حلّ، ولكنّه لا يصلح لتأسيس تنمية مستدامة مضمونة؛ فهي استثمارات تسهم في تنمية اقتصاديات بلدان أخرى بدلًا من تنمية الاقتصاد الوطني، كما أنّها معرّضة للخسارة والتدهور. أمّا إعادة هيكلة الاقتصاد وتنويعه، وهما المخرج الحقيقي والقاطرة التي تحقق تنمية مستدامة، فيحتاجان إلى شروط صعبة؛ أوّلها الوعي بأهمية التنويع والاستعداد لفعل شيء حقيقي، ليس من قبل أصحاب القرار وحسب، بل من جانب قطاع الأعمال والنخب والمواطنين. وبدأ هذا يتوافر مع تراجع أسعار النفط. والشرط الثاني هو توافر رأس المال، وهذا متوافر حتى الآن. والشرط الثالث هو اختيار قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي القابلة للنجاح والمنافسة في سوق تنافسية مفتوحة دون دعم الدولة والخزينة العامة. وهذا أمر صعب. ولكنّه ممكن التحديد عبر الدرس والتحليل. والشرط الرابع هو تأمين قوة عمل وطنية مؤهّلة للعمل في هذه القطاعات المختارة بمستوى الالتزام والكفاءة والإنتاجية التي تعمل بها عمالة الدول المتقدمة، بل وحتى العمالة الوافدة. وهذا أمر صعب ويحتاج إلى جهود كبيرة من جهة، ومن جهة ثانية لا يوجد أعداد كافية من العمالة الوطنية، وكذلك لا يمكن الاعتماد على العمالة الأجنبية في التنمية المستدامة. وهذا يتطلب البحث عن حلول لزيادة عدد السكان عبر التجنيس، ولا يبدو هذا الخيار مقبولًا حتى الآن.

على الرغم من وجود إستراتيجيات تمتد لعقدٍ وعقدين لدى دول مجلس التعاون، والتي تتضمن تنويع الهيكل الاقتصادي، فنتائج تطبيقها على الأرض لا تشير إلى تحقيق إنجاز يؤسس لقدرة ذاتية لتنمية مستدامة. ومازال الأمر يحتاج إلى تصميمٍ وجهود أكبر.

الطاقة الشمسية نفط المستقبل في بلادٍ تشهد سطوعًا شمسيًا على مدار أيام السنة. ولكنّ هذه التكنولوجيا ما زالت غير ناضجة، ولها الكثير من المشكلات التي مازالت تنتظر الحل. ولكن الأهمّ أنّ الدول المتقدمة هي الرائدة في بحوث تطوير هذه التكنولوجيا، وتنفق عليها الكثير. بينما لا يوجد إنفاق قادر على تنمية هذه البحوث وتوطينها في بلدان مجلس التعاون، على الرغم من بعض التجارب الرائدة مثل تجربة مصدر في الإمارات. وتراجع أسعار النفط سيؤثّر سلبيًا في قدرة بلدان مجلس التعاون على الإنفاق على هذه التكنولوجيا.

ما ذكرناه هنا ينطبق على بلدان مجلس التعاون التي تملك فوائضَ ومدخراتٍ وصناديق سيادية واستثمارات وتنعم باستقرار مديد. وتكاد ليبيا تشبه بلدان مجلس التعاون في جوانبَ عديدة. ولكن عدم الاستقرار يهدر أيّ إمكانية. أمّا البلدان المصدّرة الأخرى مثل العراق والجزائر، فوضعها أصعب بكثير؛ لأنّه على الرغم من امتلاكها الكثير من مقومات التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي، فهي تفتقد المال والاستقرار وتعاني سوء الإدارة والفساد المرتفع، إضافةً إلى الصراع بل وحتى الاقتتال الداخلي، بخاصة في العراق وليبيا، ما يجعل هذه البلدان كالحجر المتدحرج لا ينبت عليه عشب. وتقف سورية مع العراق وليبيا في الصفّ نفسه. ولكنّها ليست بلدًا مصدّرًا للنفط.

تأثير تدهور الأسعار في الدول المستوردة

إذا كانت الدول المصدّرة تتكبّد خسائرَ صافية، فإنّ البلدان المستوردة تحقق مكاسبَ صافية. وأكبر الرابحين من انخفاض الأسعار هم كبار المستهلكين، مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي والهند. أمّا دولة مثل الولايات المتحدة، وهي من كبار المنتجين وأكبر المستهلكين، فإنّ ولاياتها النفطية تخسر وولاياتها الأخرى تربح. ولكن الولايات المتحدة ككلّ تربح. وسيساعد انخفاض الأسعار الموازين التجارية وموازين المدفوعات للبلدان المستوردة، ويحسّن وضعها

المالي، ويسهم في استقرار عملاتها ويخفض أسعار السلع والخدمات بما يحسّن معيشة الأسر، ويحقق وفرة تذهب للاستثمار ما يدفع بمعدلات النموّ نحو الأعلى. ولكن الانخفاض يخلق في الوقت نفسه آثارًا سلبية في بعض هذه البلدان المستوردة؛ إذ ستتراجع مثلًا تحويلات عمالتها من دول مجلس التعاون، والتي بلغت تحويلات عمالتها الأجنبية أكثر من ٩٠ مليار دولار سنويًا، منها أكثر من ٢٠ مليار تذهب إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما ستتضرر القطاعات المـورّدة لمستلزمات صناعة النفط وخدماتها، وأرباح شركاتها وأسعار أسهمها في الأسواق المالية. وبيّن سلامة أنّ ١٥٧ شركة نفط عبر العالم فقدت نحو ١,٣ تريليون دولار من قيمتها في السوق منذ بدء هبوط أسعار النفط في حزيران / يونيو ٢٠١٤. وستتراجع أيضًا استثمارات البلدان المصدّرة التي تستثمر عادةً في قطاعاتٍ عديدة عبر العديد من بلدان العالم، وبخاصة أوروبا وأميركا، وسيتأثر الطلب على الدولار الأميركي، كونه العملة الرئيسة لمعاملات تجارة النفط. ويشير كلّ هذا إلى طيف التأثيرات الواسع الذي شكّله تحرّك أسعار النفط صعودًا وهبوطًا.

يرى ميرزا أنّ الدول المستوردة غير المنتجة تحقّق أرباحًا صافيةً من انخفاض الأسعار، وأنّ الدول المنتجة والمستوردة في الوقت نفسه تكسب أكثر ممّا تخسر. ويذكر في ورقته أنّ المنتجين في أميركا الشمالية خسروا في ٢٠١٥ نحو ٣٣٨ مليار دولار، في حين كانت مكاسب المستهلكين ٣٧٥ مليارًا؛ أي بربح ٣٧ مليار دولار، وأنّ أكثر الدول كسبًا هي مجموعة دول آسيا، وبلغ مقدار مكاسب المستهلكين في العالم ككلّ في ٢٠١٤، ٢٦٥ مليار دولار ارتفعت إلى ١,٤٦٠ مليار في ٢٠١٥، وانخفاض الأسعار يحسّن في موازين مدفوعات الدول المستوردة غير المنتجة بل يحسّن ميزان مدفوعات الدول العالية الاستهلاك كالولايات المتحدة والصين واليابان، وبالذات في عام ٢٠١٥. لكنّه يعرقل تطوّر الطاقات المتجددة، والتي مازالت مساهماتها في مصادر الطاقة العالمية لا تزيد عن ٨٪ عام ٢٠١٣.

تأثير تدهور أسعار النفط في الاقتصاد العالمي

يعتقد سلامة أنّ أسعار النفط المنخفضة يمكن أن تهدد الاقتصاد العالمي، وتلحق ضررًا بصناعة النفط العالمية وباقتصادات البلدان المنتجة. وقد تتسبّب الأسعار المنخفضة في بذر أزمة نفط عالمية حادة ستنبت في غضون سنتين أو ثلاث سنوات. أمّا الشطي، فقد ذكر أنّ تقرير غولدمان ساكس أورد أنّ ثمة ٤٥ مشروعًا نفطيًا باستثمار ٢٠٠ مليار دولار جرى إيقافها عبر العالم. وسيؤثّر هذا في الأسعار، ربّما في ٢٠١٨ و٢٠١٩. ولا يتوقع الشطي أن تعود الأسعار إلى ١٠٠ دولار حتى ٢٠٣٠. ويرى الخاطر أنّ النفط يتحول إلى سلعة مالية للمضاربة في أسواق المال. ويتوقع أن ترفع أميركا الفائدة على الدولار. وسيؤدي هذا التوجّه إلى المحافظ المالية لسندات الخزينة الأميركية. وسيرفع سعر صرف الدولار الأميركي (أميركا تتبع سياسة توسّع مالي).

بيّن ميرزا أنّ أسعار النفط المرتفعة في السبعينيات دفعت لترشيد الاستهلاك والعمل على زيادة كفاءة الآلات وبخاصة وسائط النقل. وتتيح استغلال نفوط حقول صعبة، مثل بحر الشمال ومناطق قطبية والمياه العميقة، وإنتاج النفط الصخري وتطوير استغلال مصادر الطاقات الأخرى، مثل الفحم وتنمية تكنولوجيا طاقات متجددة. وقد أدى هذا إلى زيادة عرض النفط من خارج أوبك. ولكن يلاحظ أنّ معدلات زيادة استهلاك النفط هي أقلّ بكثير من معدلات تراجع الأسعار؛ فمثلًا تزايد الاستهلاك العالمي للمشتقات بمعدل ١,٤٪ فقط على الرغم من التراجع الكبير في الأسعار، ما يشير إلى ضعف مرونة طلب في علاقتها بالأسعار.

تأثير التقدم التكنولوجي في إنتاج الطاقة وأسعار النفط

تناول منذر ماخوس - وهو استشاري متخصص في التنقيب عن النفط والغاز، شارك في الندوة بورقة بعنوان: "دور التطور التكنولوجي في تنويع مصادر الطاقة والأسعار" - التقدّم التكنولوجي المذهل الذي حدث بخاصة خلال العقدين الأخيرين، وكان واحدًا من أهمّ العوامل في تحديد أسعار النفط والغاز؛ إذ خفض تكلفة التنقيب والإنتاج ودفع لتطوير مصادر جديدة للطاقة سواء ضمن الإطار التقليدي أو في أطر جديدة نوعيًا؛ كان من أهمّها تطوير منهجية معالجة الوثائق والمعطيات المتاحة حول الحوض البترولي، والتحليل الإحصائي، وهي أسرع وأقلّ عناء، وحدوث ثورة تقنية في مجال المسح الزلزالي في الأحواض البترولية، وتطوير مسح جيوفيزيائي تطبيقي، وحفر آبار أعمق وبشروط جيولوجية بالغة التعقيد، وتطور شامل في البحوث الجيوكيمائية، وتطور تكنولوجيا استخلاص الوقود السائل والغاز من الفحم. لقد جعل التطور التكنولوجي تطوير مصادر النفط غير التقليدي الذي يجري اختزاله غالبًا في البترول الصخري، ممكنًا. ويؤدي كلّ ذلك إلى زيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار.

يرى ماخوس أنّ نضوب النفط المؤكّد يدفع بقوة لتطوير المفاعلات الحرارية الشمسية، والتي تختلف جذريًا سواء من ناحية المبدأ وكمية الطاقة التي يمكن إنتاجها من الألواح الشمسية ذات المبدأ Photovoltaic بحيث ستكون واحدة من أهمّ مصادر الطاقة في المستقبل، ومنذ سنوات طويلة يجري رصد استثمارات خيالية بخاصة في الولايات المتحدة وألمانيا، للبحوث وبناء نماذج صناعية تقوم بتركيز أشعة الشمس بواسطة عدسات ضوئية عملاقة لاستعمالها في مجمّعات لتحويل المياه إلى بخار يقوم بتوليد الكهرباء بواسطة مجمعات عملاقة وبطاقةِ إنتاج كهربائي تتجاوز مئات المرات كلّ المولدات الكلاسيكية التي تعمل بمبدأ Photovoltaic. وهناك تقديرات تفيد بأنّ مثل هذه المفاعلات الحرارية الكهربائية لدى وضعها قيد الإنتاج في الصحراء الجزائرية يمكنها إنتاج نحو ٢٠٪ من احتياجات الطاقة الكهربائية لمجمل أوروبا. غير أنّ التقنيات الجديدة لا تزال قيد البحث والتجريب، وهي حكر على الشركات الكبرى المتطورة تقنيًا، والتي تقوم باستثمارات كبيرة في مخابر البحوث ذات المستويات العلمية العالية. كما أنّ نتائج هذه الأبحاث واختبارها في الحقول على درجة عالية من السرّية.

مستقبل أسعار النفط

يرى إبراهيم أنّ تكاليف النفط الصخري ستحدد سقف أسعار النفط، وسيبقى مرنًا ويتغير بتغيّر التكاليف. ويرى ماخوس أنّ الانخفاض الحالي للأسعار لن يطول وسيؤدي بعد حين وبالضرورة إلى تقلّصٍ كبير في الاستثمارات سواء في قطاعات التنقيب والإنتاج أو في تطوير الطاقات البديلة والمستدامة .أمّا سلامة، فيرى أنّه لا يمكن للاقتصاد العالمي أن يتوازن مع أسعار نفطٍ منخفضة، وانخفاض الأسعار سيؤثّر سلبيًا في صناعة النفط، بينما يحرّض على المزيد من استهلاك النفط، ما سيدفع بالاستهلاك إلى تجاوز الإنتاج العالمي، ومن هنا، سيدفع بالأسعار نحو الارتفاع. وقد توقفت استثمارات عالمية في الطاقة حتى الآن بنحو ١٠٠ مليار دولار. لذلك يتوقع أن تتعافى أسعار النفط قبل نهاية هذا العام وتعوّض خسائرها السابقة خلال عامَي ٢٠١٦ – ٢٠١٧. وقال: "إن قلّصت أوبك إنتاجها فسيرتفع النفط خلال أسابيع إلى ٨٠ دولارًا ربّما".

أمّا الشطي، فله رأيٌ مختلف. وهو غير متفائل بعودة الأسعار إلى الارتفاع قريبًا. ويرى أنّه من الصعب توقّع أسعار النفط. ويقول إنّ أسعار اليوم ستستمر، لأنّ معدل نموّ الطلب بدأ ينخفض بسبب ترشيد الطاقة وتحسّن كفاءة الاستخدام وبسبب الطاقات البديلة. وسيمثّل النفط والغاز الأحفوري نحو ٢٥-٢٦٪ من مصادر الطاقة في العالم. وسيبقى الطلب على نفط أوبك في حدود ٣١ مليون برميل يوميًا. وعليه، توقّع أنّ الأسعار ستبقى في حدود ٥٠ دولارًا، وسيستمر هذا لسنتين أو أكثر، وربّما حتى خمس سنوات.

يتبنى ميرزا الرأي بأنّ الأسعار تقررها السوق، وأنّ العراق يعمل لزيادة إنتاجه وصادراته وكذلك إيران، بعد رفع الحصار وتوسيع إنتاج الولايات المتحدة، عبر تحسين التكنولوجيا. وتوقّع انخفاض الطلب العالمي بسبب تباطؤ النموّ الاقتصادي، مقابل إمكانية تراجع صادرات العراق وليبيا نتيجة اضطرابات الشرق الأوسط. وبقاء أسعار النفط عند حدودها الحالية أو انخفاضها أكثر يخلقان صعوبات اقتصادية أكبر في تطوير البدائل، كما يفاقمان مشاكل دول الأوبك، بخاصة العراق وإيران وفنزويلا ونيجيريا، ولا تستطيع تحمّلها لفترة طويلة قبل أن يتعرض السلم الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي فيها لخطر كبير. وتحتاج هذه الدول، وبخاصة العراق وإيران، إلى زيادة الإنتاج للتعويض عن انخفاض العوائد، ما سيزيد من حدة هبوط الأسعار. وهكذا تتفاقم الحلقة المفرغة. سيستمر تكرار الدورات السعرية. ويتضمن ذلك اتجاه سعر النفط للارتفاع ثانيةً بعد انحداره خلال الفترة المنصرمة إلى مستويات يقررها متوسط كلفة الإنتاج في الحقول الحدية (على سبيل المثال النفط الرملي أو تحت الملحي، إلخ)، وربّما أعلى.

يرى العطّار أنّ شروط زيادة أسعار النفط هي الانتعاش في الاستهلاك والنموّ الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٦، وذلك بتأثير السعر الحالي المنخفض للنفط، وتراجع إنتاج النفط والغاز الصخري بنحو ٥٠٪ بسبب الأسعار الحاليّة، والاتفاق بين الدول المنتجة في منظمة الأوبك وخارج أوبك حتى لو كانت إجراءات رمزية لاستقرار الأسعار ومنع تدهورها مرةً أخرى، والاتفاق بين دول الأوبك لمواجهة تأثير زيادات الإنتاج في كلٍ من إيران والعراق وليبيا. ويرى علي أنّه مع وضوح تأثير انخفاض النفقات الرأسمالية، هناك توقّع بصعودٍ في الأسعار في ٢٠١٧، ولكنّ استجابة النفط الصخري الأميركي قد تحدّ من المكاسب، ومن ثمّ وصول أسعار النفط إلى ٦٠ - ٦٥ دولارًا أميركيًا للبرميل مع نهاية عام ٢٠١٦، و٧٠ دولارًا أميركيًا للبرميل مع نهاية ٢٠١٧.

ستبقى الأسعار منخفضة لأجلٍ غير معروف. وآثارها في البلدان المصدّرة كبيرة جدًا. وحتى لو عادت إلى الارتفاع، فإنّ حكاية النفط لها نهاية، والاستمرار في معدلات استهلاك الطاقة الحالية يقلّص الفائض للتصدير ويترافق مع أسعار منخفضة، ممّا سيكون له أثر مضاعف سيظهر بعد عقدٍ واحد من الزمن.

معهد الدوحة للدراسات العليا

DOHA INSTITUTE
FOR GRADUATE STUDIES

يعلن معهد الدوحة للدراسات العليا عن

فتح باب القبول لبرامج الماجستير للسنة الجامعية ٢٠١٦-٢٠١٧

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

الأدب المقارن (عربي – غربي)

التاريخ

اللسانيات والمعجمية العربية

الإعلام والصحافة والدراسات الثقافية

الفلسفة

العلوم السياسية والعلاقات الدولية

علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

كلية الإدارة العامة واقتصاديات التنمية

ماجستير تنفيذي في الإدارة العامة

السياسات العامة

اقتصاديات التنمية

ماجستير تنفيذي في الإدارة العامة والسياسات

مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني

إدارة النزاع والعمل الإنساني

يقدم المعهد منحاً دراسية

آخر موعد لتقديم الطلبات: ٣١ مارس/آذار ٢٠١٦

www.dohainstitute.edu.qa

admissions@dohainstitute.edu.qa

dohainstitute.edu.qa

dohainstitute

صـدر حديـثًا

المؤلف: محمد الكوخي.

الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومآلاتها

تركّز هذه الدراسة على الشق المتعلق بالتغيرات الطارئة التي شهدتها الحياة السياسية الروسية على المستوى الداخلي، محاولة تتبّع مسار التحوّل الديمقراطي البطيء الذي تشهده روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة وأهدافها في قصد الباحث إيجاد مقاربة تفسيرية، تشرح أسباب الاستعصاء الديمقراطي في دولة تمتلك من المقوّمات ما يضعها في مصاف القوى الدولية التعديلية المؤثّرة في بنية النظام الدولي. لذا يلجأ الكاتب إلى أطر نظرية، وهو ما يميّز هذه الدراسة، من شأنها أن تُسهّل عملية تحليل النظام السياسي الروسي والعلاقات بين الأطراف المكوّنة له، لتضعنا أمام الصورة الكلّية للفواعل المساهمة في اتخاذ القرار السياسي، وكذلك حدود تأثير هذه الفواعل في عملية التحوّل الديمقراطي المنشود..

دعوة للكتابة

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتّاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضًا لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبديه المحكّمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسّسيّة، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التّجربة واحترام المعايير العلميّة، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيّعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة المضمون.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org

سياسات عربية

قسيمة الاشتراك

الاسم _____

العنوان البريدي _____

البريد الإلكتروني _____

عدد النسخ المطلوبة _____

طريقة الدفع ☐ تحويل بنكي ☐ شيك لأمر المركز

شروط النشر

تنشر "سياسات عربية" البحوث الأصيلة (لم يسبق نشرها أو نشر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها المراجع والجداول. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

عروض الكتب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ كلمة، على ألا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

تخضع المواد المرسلة كافة، لتقييم وقراءة محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته في ضوئها، قبل تسليمها للتحرير النهائي.

يرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول ، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفِّذت بها في الأصل، بحسب برنامجَي : اكسل أو وورد. ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل صورًا.

سياسات عربية

الاشتراكات السنوية

(ستة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

٣٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في لبنان.

٥٥ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.

٥٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.

٧٥ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.

٩٥ دولارًا أميركيًا للأفراد في أوروبا.

١٢٠ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.

١٢٠ دولارًا أميركيًا للأفراد في القارة الأميركية.

١٤٠ دولارًا أميركيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأميركية.

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون

ص.ب: ١١-٤٩٦٥ رياض الصلح ٢١٨٠-١١٠٧ بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE